



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية اللغة العربية  
قسم الدراسات العليا  
فرع اللغة والنحو والصرف

# الاشتقاق

عند ابن عادل الدمشقي في تفسيره  
« الباب في علوم الكتاب »

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في فرع اللغة والنحو والصرف

إعداد الطالب

محمود الحسن مولانا شمس الحق

الرقم الجامعي ( ٤٢٤٧٠٠٣٢ )

إشراف سعادة الأستاذ الدكتور

شريف بن عبد الكريم النجار

١٤٣٢ / ١٤٣٣ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى :

﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

[ سورة التوبة : ١٠٥ ]

وقال رسول الله ﷺ :

« إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى . »

[ رواه البخاري في كتاب بدء الوحي رقم الحديث ( ١ ) ]

### ملخص الرسالة العربي

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى أما بعد :  
فهذا ملخص البحث المعنون بـ« الاشتقاق عند ابن عادل الدمشقي في تفسيره (اللباب في علوم الكتاب) » والبحث في مجمله عبارة عن ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد وتتبعها خاتمة وفهارس .

استهدف البحث استخراج المسائل الاشتقاقية التي تحدث عنها ابن عادل الدمشقي في تفسيره المذكور ، وقد بلغ عدد المفردات اللغوية والنماذج الاشتقاقية مائة وخمسة وسبعين ( ١٧٥ ) نموذجًا لغويًا موزعة على الفصلين الأول والثاني ، الفصل الأول : الاشتقاق الصرفي انضم ( ٦٧ ) سبغًا وستين كلمة موزعة في مبحثين : المبحث الأول : الاشتقاق من المصدر أو الفعل .

والمبحث الثاني : المشتقات بأنواعها من اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل واسمي الزمان والمكان واسم الآلة والمصدر الميمي .

تحدثت من خلال هذين المبحثين عن تلك الكلمات والمفردات اللغوية التي تتعلق اشتقاقياً بالجانب الصرفي ، وكان نصيب المبحث الأول ( ١٨ ) كلمة ونصيب المبحث الثاني ( ٤٩ ) كلمة .

والفصل الثاني وهو الاشتقاق اللغوي فقد انضم ( ١٠٨ ) مائة وثمانين كلمات موزعة في أربعة مباحث ، المبحث الأول : الاشتقاق من الجذر وفيه ( ٣٥ ) كلمة ، والمبحث الثاني : الاشتقاق من أسماء الأعيان وفيه ( ٤٢ ) كلمة ، والمبحث الثالث : بيان سبب التسمية وفيه ( ٢١ ) كلمة ، والمبحث الرابع : الاشتقاق من كلمتين فأكثر وفيه عشر كلمات ، وأثبتُّ من خلال هذه المباحث الأربعة أن اللغة العربية تزخر بعدد كبير من المفردات يعود اشتقاقها إما إلى الجذر الواحد وإما إلى أسماء الأعيان كما أن كثيراً من الأسماء يعود إلى التعليل الاشتقائي ، أما الاشتقاق من كلمتين فأكثر وهو ما يقصد به « النحت » فإنه رغم كثرته في اللغة العربية لم يرد في اللباب من هذا النوع إلا بضع كلمات .

أما الفصل الثالث فكان عبارة عن الاشتقاق عند ابن عادل والأصالة والتقليد لديه ، أما الخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج والتي بلغت عشرين نتيجة كما تضمنت أهم التوصيات البالغ عددها أربع توصيات .

هذا وصلى على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

الباحث : محمود الحسن مولانا شمس الحق

## ملخص الرسالة الإنجليزي

**ABSTRACT**

Praise be to Allah and the peace of those who chose to worship after that:

This abstract entitled **AL ESHTAQQA ENDA IBN ADEL AI DAMESHQI FI ALLUBAB FI OLOUM AL KETAB** ( **Derivation near IBN ADEL AI DAMESHQI In his tafseer(ALLUBAB FI OLOUM AL KETAB) The Lubab In The Science Of The Book**) and look a whole consists of three chapters preceded by an introduction and preface, followed by a conclusion and indexes .

The research was extracted issues downstream that **Ibn Adel Ai Demeshqi** talked about This in his commentary mentioned, The number of vocabulary and forms derivative of one hundred and seventy-five (١٧٥) model for the linguistically divided the chapters I and II, Chapter I: derivation morphological joined (٦٧) seven and sixty word distributed in two themes :  
First topic: the source or derivation of the verb

The second part: all kinds of derivatives like subjective noun , objective noun , permanent adjective , degree, time and place noun and the name of the source machine and the source of verbs that called **MASDER MIMI** .

I talked through these themes for those words and vocabulary related to morphological derivational side, and the share of the first part (١٨) words while the share of the second section is (٤٩) words .

And Chapter II, a derivation of linguistic, joined (١٠٨) one hundred and eight words are distributed in four Detectives . First topic: the derivation of the roots and where (٣٥) words , and the second topic: the derivation of the names of objects and where (٤٢) words , and the third topic: the clarification of reason of titles contained ( ٢١) words , and the topic IV: the derivation from two words or more, and where ten words only . I proved by these four detectives that the Arabic language is very rich in the number of large vocabulary of return derived either to the root of the one or to the names of objects, as were many of the names back to the reasoning derivative, but derivation from two words or more, which means the (sculpture) although too much in the Arabic language , but the words of these type is not come in the **Allubab** except a few words .

The third chapter was **derivation near Ibn Adel Aldemshqi** , authenticity and tradition to it, the conclusion has included the most important results and that its twenty result also included the most important recommendations of the number four recommendations.

This , and pray to our Prophet Muhammad SM , and his family and peace  
Researcher: **MAHMOUD HASSAN MAULANA SHAMSUL HAQ**

### كلمة الثناء والشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين  
نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد :

فامتثالاً لقول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾<sup>(١)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾<sup>(٢)</sup>

وقوله عليه السلام : « من لم يشكر الناس لا يشكر الله »<sup>(٣)</sup> فإنني أشكر الله تعالى  
أولاً وآخرًا على أن هداني لتلقي العلم في هذا البلد الأمين ، ووفقني لإنجاز هذا  
البحث في هذا الصرح العظيم جامعة أم القرى ، ثم أثنى بشكري ودعائي  
لوالديّ الكريمين الذين ربّاني وعلّمني وحَبَّبَا إليّ العلم وأهله منذ نعومة  
أظفاري ، أسكنهما الله فسيح جناته ، كما أقدم شكري لأهلي وأولادي الذين طالما  
حرمتهم من عطفني وحناني لانشغالي بإنجاز هذا البحث .

ولا يفوتني أن أتوجه بعظيم الشكر والتقدير إلى القائمين على هذه الجامعة  
والمسؤولين في عمادة الدراسات العليا وفي عمادة كلية اللغة العربية وقسم  
الدراسات العليا ، وأخص بالذكر كلاً من أصحاب السعادة الأستاذ الدكتور /  
صالح سعيد الزهراني عميد كلية اللغة العربية ، والأستاذ الدكتور / محمد بن  
علي الدغريري رئيس قسم الدراسات العليا العربية ، والأستاذ الدكتور /  
عبد الله بن ناصر القرني عميد كلية اللغة العربية سابقاً ، والأستاذ الدكتور /

(١) البقرة : ١٥٣ .

(٢) إبراهيم : ٧ .

(٣) طرف من حديث أخرجه الترمذي في كتاب البر والصلة باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك ٤ / ٣٣٩

رقم ١٩٥٤ من حديث أبي هريرة مرفوعاً ، قال أبو عيسى : هذا حديث صحيح . انتهى

عبد الله بن إبراهيم الزهراني رئيس قسم الدراسات العليا سابقاً الذين كانوا لي عضداً للتقدم نحو الأمام ولم يدخروا جهداً في تذليل كل العقبات فجزاهم الله خيراً .

ثم أتوجه بكل شكري وتقديري وعرفاني بالجميل لجميع أساتذتي الكرام الذين تلقيت منهم العلم النافع وأخص منهم بالذكر أستاذي المفضل المعطاء المشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور / شريف بن عبد الكريم النجار الذي تجشّم في الإشراف على هذا البحث ، لقد كان يغذيني بالتشجيع والتشديد والنصح والإرشاد ، فجاء تشجيعه وتشديده ونصحه وإرشاده بمثابة السهاد الذي تحضّر به الأرض الميتة فتنمو الشجرة وتثمر ، ولولا فضل الله وتوفيقه ثم حرصه الدؤوب على متابعة البحث لما خرج إلى النور ، أسأل الله أن يحفظه ويضاعف أجره ويعلي شأنه ويُقرّ عينه .

ولا يفوتني كذلك أن أقدم عظيم الشكر والتقدير لسعادة الأستاذ الدكتور / سعد بن حمدان الغامدي الذي أمضى برهة من الزمن في الإشراف على هذا البحث فجزاه الله خيراً .

ثم أقدم الشكر والتقدير لكل من الأستاذين الكريمين المناقشين على تجشمهما عناء قراءة هذا البحث وتقويمه وتصويبه وإبداء الملاحظات فيه ، وعلى تفضلهما بقبول مناقشة هذا البحث مع كثرة مشاغلها وارتباطاتها ، أسأل الله أن يبارك لهما في حياتهما وأن يضاعف حسناتهما وأن ينفعني بعلومهما النافعة وتوجيهاتهما القيمة وملاحظاتهما الصائبة وآرائهما السديدة .

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أقدم الشكر لمعالي مدير الجامعة الإسلامية الأستاذ الدكتور / محمد بن علي العقلا ، وسعادة الدكتور / إبراهيم السهلي لما

كانا يقدمان لي من النصح والإرشاد منذ أول يوم في حياتي الجامعية ، فجزاهم الله خيرًا .

وأخيرًا أسجّل شكري وتقديري للقائمين على عمادة شؤون الطلاب والمسؤولين في قسم الوافدين الأستاذ / عبد الله البطحي ، والأستاذ / سعيد باكوينة ، والأستاذ / محمد علي الزهراني على ما يقدمون للطلبة الوافدين من الخدمات الجليلة فجزاهم الله خيرًا ، والشكر موصول لكل زملاء والإخوة الفضلاء الذين وقفوا بجانبني في سبيل إتمام هذا البحث ، والله أسأل أن يجزي الجميع أحسن ما يجازي به عباده الصالحين ، إنه خير مسئول وأكرم مأمول ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلّم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



## المقدمة

الحمد لله القائل في محكم كتابه العزيز ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [ التوبة : ١٢٢ ] ، فالحمد له وحده أولاً وآخراً ، ظاهراً وباطناً على أن هدانا للإيمان ثم للعلم الذي هو مفتاح للعلوم بأسرها ، علم اللغة العربية ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين أفصح من نطق بالضاد وأفضل من حمل علم الكتاب نبينا وقدوتنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين ، أما بعد :

فهذه مقدمة لموضوع [ الاشتقاق عند ابن عادل الدمشقي في تفسيره « اللباب في علوم الكتاب » ] وهي تشمل الجوانب الآتية :

أولاً : قيمة موضوع الاشتقاق .

ثانياً : أسباب اختيار موضوع الاشتقاق .

ثالثاً : أسباب اختيار كتاب « اللباب في علوم الكتاب » .

رابعاً : أهداف الموضوع .

خامساً : منهج السير في البحث .

سادساً : خطة البحث .

**أولاً : قيمة الموضوع :**

لا يخفى على المرء أن قيمة كل شيء في هذا العالم تعتمد على أصالته وإتقانه ومصدر إنتاجه وطول بقائه وتعدد استخدامه ، وموضوع « الاشتقاق » الذي يعني معرفة أصول الكلمات اللغوية ومفرداتها تكمن قيمته في كونه أحد الوسائل لفهم كتاب الله العزيز من حيث اشتقاق مفرداته ومعرفة أصول كلماته وما يرتبط بها من المعاني ، ومن ثم أرى أن هذا الموضوع ذو قيمة عالية لا يمكن تجاهلها لمن يريد معرفة كتاب الله وسنة رسوله والشريعة الإسلامية عامةً .

وإذا كان علم الكتاب العزيز هو الأصل الأصيل لجميع العلوم الشرعية ، فإن معرفة أصول مفردات هذا الكتاب الموصلة إلى معرفة معانيه الحقيقية المأخوذة من أعماق هذه اللغة الشريفة هو الأساس الذي لا يستغني عنه دارسو العربية من العرب والعجم .

ولا يخفى على أحد أن الاشتقاق مصدرٌ لإثراء اللغة العربية وتنميتها في شتى المجالات ، وكلُّ من الشعراء والأدباء والكتاب والمحترفين والصناعيين بحاجة إلى هذا العلم ؛ ليعبروا في حلل بهية عما يدور في نفوسهم من المعاني الجديدة في مجال تخصصاتهم ، وهذا يدل على أهمية هذا الموضوع وقيمه العظيمة ومنفعته العامة .

**ثانياً : أسباب اختيار موضوع ( الاشتقاق ) :**

وإنما اخترت « الاشتقاق » موضوعاً لرسالتي في الدكتوراه للأسباب

الآتية :

أ - لقد كان موضوع رسالتي في الماجستير في « موانع عمل العوامل » وهو ما يتعلق بالجانب النحوي الذي هو أحد جوانب الدراسات اللغوية ، وأردت أن يكون موضوع رسالتي في الدكتوراه في الجانب الآخر وهو الجانب الصرفي

والاشتقائي ، وذلك جمعًا بين الحسنين ؛ لأنها وثيقا الصلة بالدراسات القرآنية ، ولا يستغني عنهما أحد ممن يريد فهم الكتاب والسنة بصفة خاصة والشريعة الإسلامية بصفة عامة .

ب - موضوع الاشتقاق موضوع شيق جدًا ؛ لأنه يتعلق بمعرفة أصول مفردات اللغة ، وتوليدها وتنميتها ، فهو يقع في قمة الدراسات اللغوية مقارنة بالجانب النحوي الذي هو معرفة اللغة تركيبًا ، ولا ريب أن هذا الموضوع يحتاج إلى مزيد من العناية من دارسي اللغة العربية ، وقد رأيت أن بضاعتي من هذا الموضوع مزجاة قليلة ، فأحببت أن أعترف منه شيئًا ولو يسيرًا ؛ ليكون لي نبراسًا أستضيء به في معرفة مكنون هذه اللغة العتيقة اللغة العربية ، فكان اختياري هذا الموضوع لأجل ذلك .

ج - موضوع الاشتقاق مع كثرة منافعه وحاجة الناس إليه موضوع يعاني من ندرة المتخصصين فيه ، خاصةً في العجم الذين لا تزيد بضاعتهم من علم الاشتقاق سوى معرفة ما يسمّى « علم التصريف » ، وكنت أحدًا منهم قبل أن أخوض في هذا البحر الخضمّ ، فلم أكن أعرف من موضوع الاشتقاق إلا الشيء اليسير ، فكان اختياري هذا الموضوع حافزًا لي على معرفة المزيد في هذا الجانب .  
ولله المن والفضل .

### ثالثًا : أسباب اختيار كتاب ( اللباب في علوم الكتاب ) :

أما اختياري كتاب ( اللباب في علوم الكتاب ) للبحث عن مسائل الاشتقاق فكان للأسباب الآتية :

أ - لما أنهيت السنة المنهجية لمرحلة الدكتوراه وبدأت أبحث عما أتخذه موضوعًا لهذه المرحلة ورجوت أن يكون موضوعها فيما يتعلق بالجانب اللغوي من الاشتقاق والتصريف من خلال أحد كتب الإعراب والمعاني والتفسير ذي

الصبغة اللغوية ، ورأيت أن الكتب المشهورة المتداولة في أيدي الناس رغم كثرتها لم يُترك منها شيء للبحث اللغوي فيما اعتقدت ، فبدأت أبحث عما لم تصله أيدي الباحثين إما لعدم اشتهاره أو لعدم طباعته أو لعدم اهتمام الباحثين بمثله ، فوجدت بغيتي في هذا الكتاب وهو كتاب « اللباب في علوم الكتاب » فاتخذته مظاناً للمسائل الاشتقاقية ؛ لأن هذا الكتاب كتاب ضخم عظيم في عشرين مجلداً حسب الطبعة الموجودة في السوق وهي طبعته الأولى في عام ١٤١٩ هـ الموافق لعام ١٩٩٨ م من إصدارات دار الكتب العلمية ببيروت ، لبنان ، وتوزيع مكتبة عباس أحمد الباز بمكة المكرمة .

وحيث ظهر هذا الكتاب للوجود عام ١٤١٩ هـ لأول مرة ، فإن ذلك يؤذن بميلاده مطبعياً ، ولم أجد من الباحثين من تناول ما يحتويه هذا الكتاب من المسائل الاشتقاقية التي تستحق أن تكون محل عنايتهم ، وضخامة هذا الكتاب في حجمه وعدد أسفاره تُرغّب الباحثين في تناوله بحثاً وتمحيصاً ، ومن ثم وقع اختياري على هذا الكتاب .

ب - إن كتب التفسير لا ريب هي الأرض الخصبة للدراسات اللغوية نحوياً و صرفياً واشتقاقياً ، وفهم كتاب الله العزيز من حيث مفرداته وتراكيبه كان محطّ أنظار علمائنا الكرام من خلال ما ألفوه من كتب الإعراب والمعاني والتفسير ، فحسبت أن هذا الكتاب قد يفني بما كنت أتطلع إليه منذ أن بدأت أبحث في موضوع رسالتي للدكتوراه ، فجاء اختياري عليه .

ج - ابن عادل الدمشقي المتوفى بعد سنة ٨٨٠ هـ مع معاصرتة للعلماء الأجلاء كالسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ لم يكن يعرف إلا من خلال تفسيره المسمّى بـ « اللباب في علوم الكتاب » وقد وصفه خير الدين الزركلي بأنه تفسير

كبير<sup>(١)</sup> ، ولاشك أنه تفسير كبير في حجمه ، فهو يضاهي في حجمه الجامع لأحكام القرآن للقرطبي بل يزيد على حجم تفسير القرطبي ، ورغم ذلك لم يُعْطَ هذا الكتاب حَقَّهُ من البحث والدراسة مما رَغَّبني في اختياره موضوعاً لرسالتي ، علَّني أجد فيه ما يفيدني ويفيد غيري .

هـ - كان أحد الزملاء تناول اختيارات ابن عادل النحوية من خلال تفسيره « اللباب في علوم الكتاب » وأشار عليّ أن أتناول اختيارات ابن عادل الصرفية ، فبدأت أتصفّح الكتاب سفرًا سفرًا ووقعت يدي على مسائل لغوية ذات الطابع الاشتقاقي مما جعلني اخترت هذا الكتاب لدراسة المسائل الاشتقاقية .

#### رابعاً : أهداف الموضوع :

ما من شيء في هذا الوجود إلا وهو يهدف أهدافاً خاصة وأهدافاً عامةً ، وموضوع الاشتقاق لا يشدُّ عن بقية الموضوعات في مجال البحث العلمي ، فكان له هدف عام وهدف خاص .

أما الهدف العام فيتمثل في التحقق من وجود المسائل الاشتقاقية في تفسير « اللباب في علوم الكتاب » وإحصاء ظاهرة الاشتقاق وأقسامه وأنواعه لدى ابن عادل الدمشقي ، ومعرفة مدى تأثيره بمن سبقه من أهل العلم .

أما الهدف الخاص فيتمثل في تحقيق رغباتي الذاتية التي كنت أتطلع إليها بالبحث عن ظاهرة من ظواهر اللغة العربية ، ألا وهي الاشتقاق ، ويتمثل كذلك في تنمية معلوماتي عن أسرار اللغة العربية بالبحث عن أصول كلماتها ومفرداتها اللغوية وطرق تطورها من معنى إلى معنى آخر .

(١) الأعلام للزركلي ٥ / ٥٨ .

### خامساً : منهج السير في البحث :

لقد قرأت الأسفار البالغ عددها ( ٢٠ ) عشرين سفرًا من كتاب اللباب قراءة ركزت فيها على مظان الاشتقاق ، ورصدت الكلمات التي يمكن أن تكون لها صلة بالبحث من قريب أو من بعيد ، واستعنت كذلك بالبحث على الحاسب الآلي ( الكمبيوتر ) حيث يوجد كتاب « اللباب في علوم الكتاب » في المكتبة الشاملة ، ولأجل الوصول إلى مظان المفردات اللغوية ذات الطابع الاشتقائي استخدمت عدة مفاتيح من الكلمات مثل : ( مأخذه ) و ( أخذ من ) و ( أصله ) و ( الأصل ) ونحو ذلك ، حتى جمعت مجموعة من الكلمات ، ثم غربلتها ، فما صلح منها ليكون مظانًا للبحث الاشتقائي أبقيته ، وما لم يصلح منها استبعده ، ثم فرزت الكلمات ذات الصلة الاشتقاقية فرزًا يتلاءم مع طبيعة البحث ، ووزعتها على كل مبحث من مباحث البحث ، وقد بلغ عدد الكلمات التي رصدها لصلتها بالاشتقاق بعد الغرلة والفرز النهائي ( ١٧٥ ) مائة وخمسة وسبعين كلمةً أو نموذجًا لغويًا ، جاء نصيب المبحث الأول من الفصل الأول ( ١٨ ) ثماني عشرة كلمة ، ونصيب المبحث الثاني من الفصل الأول ( ٤٩ ) تسعًا وأربعين كلمة ، ونصيب المبحث الأول من الفصل الثاني ( ٣٥ ) خمسًا وثلاثين كلمة ونصيب المبحث الثاني من الفصل الثاني ( ٤٢ ) اثنتين وأربعين كلمة ، ونصيب المبحث الثالث من الفصل الثاني ( ٢١ ) إحدى وعشرين كلمة ، ونصيب المبحث الرابع من الفصل الثاني عشر كلماتٍ فقط .

ثم رتبت هذه الكلمات داخل المباحث ترتيبًا يتلاءم مع جزئية كل مبحث مراعيًا الترتيب الهجائي عارضًا كل كلمة على ما قيل فيها في كتب الإعراب والمعاني والتفسير واللغة والمعاجم والنحو والصرف مناقشًا إياها في ضوء ما وجدت في المصادر والمراجع ، مبدئيًا وجهة نظري فيها ما استطعت إلى ذلك سبيلًا .

وقد حاولت أن أستقي المعلومات من أمّهات المراجع وأصول المصادر ،  
 فمن كتب اللغة والمعاجم اعتمدت على معجم العين للخليل وغريب الحديث  
 للهروي والغريب المصنف للهروي وإصلاح المنطق لابن السكيت وجمهرة اللغة  
 وكتاب الاشتقاق لابن دريد والزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري  
 وكتاب الأفعال لابن القوطية وتهذيب اللغة للأزهري والصحاح للجوهري  
 والمقاييس لابن فارس والمخصص لابن سيده والمفردات للراغب الأصفهاني ،  
 وأساس البلاغة للزمخشري والنهاية لابن الأثير ولسان العرب لابن منظور  
 ونحو ذلك .

ومن كتب الإعراب والمعاني والتفسير اعتمدت على معاني القرآن للفراء  
 ومجاز القرآن لأبي عبيدة وتفسير غريب القرآن وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة  
 الدينوري وجامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر الطبري ومعاني القرآن  
 وإعرابه للزجاج وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ومشكل إعراب القرآن  
 لمكي بن أبي طالب والكشف والبيان للنيسابوري والنكت والعيون للهاوردي  
 ومعالم التنزيل للبعوي .

وحيث كان ابن عادل الدمشقي مع نقله ممن سبقه كان يكثر النقل من  
 الكشاف للزمخشري والمحزر الوجيز لابن عطية الأندلسي والجامع لأحكام  
 القرآن للقرطبي والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، فإنني كثيراً ما قارنت ما  
 ذكره ابن عادل في الباب في كل مسألة لغوية بما ورد في المسألة نفسها في كل من  
 هذه الكتب الخمسة المذكورة ؛ للتحقق من مدى أصالة ما ذكره ابن عادل من  
 تبعيته لغيره .

ومن كتب النحو اعتمدت على الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد والأصول لابن السراج وعلل النحو للوراق والإيضاح للفارسي واللمع لابن جني والمقتصد لعبد القاهر الجرجاني والمفصل للزمخشري والإنصاف لابن الأنباري وشرح المفصل لابن يعيش وشرح الجمل لابن عصفور وشرح التسهيل لابن مالك وشرح الكافية للرضي وارتشاف الضرب والتذليل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك وأوضح المسالك لابن هشام الأنصاري .

ومن كتب الصرف اعتمدت على المنصف لابن جني والممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش وشرح التصريف للثمانيني وشرح المراح في التصريف للعيني .

وحاولت بقدر المستطاع أن أوثق كل شيء احتاج إلى التوثيق بالرجوع إلى مصدره الأصلي ، فإن لم يتيسر لي ذلك فبالرجوع إلى المصدر الثانوي ، وهكذا فإنني حاولت عدم تثقيل الهوامش بتكثير المراجع إلا إذا دعت الضرورة فيما ظننت أنه يحتاج إلى مزيد من التوثيق .

وقد وَطَّأت لكلِّ مبحث ولكلِّ جزئية من جزئيات المباحث ما يوضِّح ذلك المبحث وتلك الجزئيات بحيث يكون القارئ على درايةٍ بما يجري في ذلك المبحث ، وكذلك عرَّفت كل ما يحتاج إلى التعريف وترجمت لكل من رأيت أنه يحتاج إلى الترجمة واختصرت فيها ، وشرحت الكلمات الغامضة ، وخرَّجت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآيات الشعرية والأقوال المأثورة والأمثال العربية ، وكثيرًا ما حاولت الاستزادة من الآيات القرآنية لمزيد من التوثيق في المسألة .

حاولت التحلي بالحياد والتجرد بدرجة قصوى في مناقشة المسألة مجانبًا  
الحكم على أحد جورًا وظلمًا والنييل من أهل العلم والفضل قصدًا وتعمدًا ولا  
أزكّي نفسي ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ انْتَفَعَّ﴾ ، [ النجم : ٣٢ ] .

وضعت لكل فصل ولكل مبحث عنوانًا يلائمه حسب ما اقتضت طبيعة  
البحث ، وحاولت عزو الأقوال والآراء إلى أصحابها بالرجوع إلى كتبهم المؤلفة  
إلا إذا تعذر ذلك ، فإني حينئذ أنقله ممن نقل عن صاحب القول أو صاحب  
الرأي، وتجنبت الإكثار من النصوص غالبًا إلا لمزيد من التوثيق والاستشهاد ، وغالبًا  
ما نقلت النصوص بالمعنى بصيغة ( ذَكَرَ فلانٌ ) ، ولم أقل ( قَالَ فلانٌ ) إلا إذا نقلتُ  
النص بحرفه ووضعت النص حينئذ بين علامتي التنصيص ( « - » ) .

وفي عرض المسائل والنماذج اللغوية فإنني أبدأ بعرض كل مسألة وكل  
نموذج لغوي بالنص الذي ذكره ابن عادل أو بالمفهوم الذي ورد في كتاب  
اللباب ، ثم أثني بالمناقشة مفتتحًا بـ ( أقول ) ومختتمًا كل مسألة غالبًا برأيي  
الشخصي في ضوء النصوص التي وردت إلينا في كل مسألة ، وهكذا أنهيت  
الفصلين الأول والثاني .

أما الفصل الثالث الذي هو نتاج الفصلين الأول والثاني فهادته مستقاة  
من خلاصة ما وجدناه عند ابن عادل في الاشتقاق من حيث تعريفه وتقسيمه وتمثيله وما  
يتعلق من أصالة ابن عادل فيما أورده في مسائل الاشتقاق وتقليده لغيره .

### سادسًا : خطة البحث :

لقد كانت خطة هذا البحث نظرًا لما اقتضاه موضوع « الاشتقاق عند  
ابن عادل الدمشقي في تفسيره اللباب في علوم الكتاب » موزعة على ثلاثة فصول  
تسبقها مقدمة وتمهيد وتتبعها خاتمة وفهارس .

أما المقدمة فقد جعلتها للحديث عن قيمة موضوع الاشتقاق ، وأسباب اختياره موضوعاً للبحث ، وأسباب اختيار كتاب « اللباب في علوم الكتاب » ، وأهداف الموضوع ومنهج السير في البحث وخطة البحث .

أما التمهيد فقد خصصته للحديث عن الاشتقاق تعريفه لغةً واصطلاحاً وعن أصول الاشتقاق أهو الفعل أم المصدر ؟ وعن أنواع الاشتقاق .

أما الفصل الأول المعنون بالاشتقاق الصرفي فإنه يشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : الاشتقاق من المصدر أو الفعل .

والمبحث الثاني : المشتقات بأنواعها .

تحدثت من خلال المبحث الأول عن تلك الكلمات والنماذج اللغوية التي أرجع ابن عادل الدمشقي اشتقاقها إلى المصدر أو إلى الفعل أو إلى كليهما ، وتحدثت من خلال المبحث الثاني عن أقسام المشتقات الثمانية من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل واسمي الزمان والمكان واسم الآلة والمصدر الميمي مورداً النماذج اللغوية المتعلقة بكل قسم من الأقسام السابقة مما تناول ابن عادل اشتقاقها ، وحيث كانت علاقة هذه المشتقات صرفية فإنني سمّيت هذا الفصل بالاشتقاق الصرفي .

أما الفصل الثاني المعنون بالاشتقاق اللغوي فقد اشتمل على أربعة مباحث بناءً على النماذج والأمثلة التي جمعتها من تفسير اللباب والتي لها صلة بهذه المباحث الأربعة .

المبحث الأول : الاشتقاق من الجذر .

والمبحث الثاني : الاشتقاق من أسماء الأعيان .

والمبحث الثالث : بيان سبب التسمية .

والمبحث الرابع : الاشتقاق من كلمتين فأكثر .

المبحث الأول المعنون بالاشتقاق من الجذر المشتمل على خمسة وثلاثين نموذجاً لغوياً تحدثت من خلال هذه النماذج عن ارتباط عشرات الكلمات ذات الجذر الواحد بالمعنى الأصلي الواحد كدلالة الجِنِّ والجُنُونِ والجِنِّينِ والجَنَانِ والجِنَّةِ والجِنَّةِ والمِجَنِّ على الستر .

والمبحث الثاني المعنون بالاشتقاق من أسماء الأعيان المشتمل على اثنين وأربعين نموذجاً لغوياً أثبتت من خلال هذه النماذج اللغوية أن الاشتقاق من أسماء الأعيان متأصل في اللغة العربية واسع بابه ومتعمق أمره وعظيم شأنه ، وأن كتب المعاجم واللغة تزخر بهذا اللون من الاشتقاق .

والمبحث الثالث المعنون بـ « بيان سبب التسمية » المشتمل على واحد وعشرين نموذجاً لغوياً تحدثت من خلال هذه النماذج عن علاقة تسمية الأسماء بما أخذها الاشتقاقي .

والمبحث الرابع المعنون بالاشتقاق من كلمتين فأكثر المشتمل على عشر كلمات فقط تحدثت فيه من خلال هذه الكلمات العشرة أنّها يسمّى في اللغة بالنحت إنما هو لون من ألوان الاشتقاق ، وحيث كانت علاقة هذه المباحث الأربعة بالجانب اللغوي فإنني سمّيت الفصل الثاني بالاشتقاق اللغوي .

أما الفصل الثالث المعنون بالاشتقاق عند ابن عادل فقد اشتمل على

مبحثين :

المبحث الأول : الاشتقاق أنواعه وأنواع المشتق منه .

والمبحث الثاني : الأصالة والتقليد .

تحدثت من خلال هذين المبحثين عما إن كان الاشتقاق وأنواعه وأنواع المشتقات يختلف لدى ابن عادل عما هو المتعارف لدى غيره من أهل العلم ، كما

تحدثت عما إن كان باستطاعة ابن عادل الدمشقي أن يضيف شيئاً جديداً في مجال الاشتقاق أم أنه قلّد من سبقه من أهل العلم؟ .

وأخيراً ختمت هذا البحث بما توصلت إليه من أهم النتائج مذيلاً إياه

بفهارس فنية بلغت سبع فهارس :

١ - فهرس الآيات القرآنية .

٢ - فهرس الأحاديث النبوية .

٣ - فهرس الأمثال .

٤ - فهرس الأبيات الشعرية .

٥ - فهرس الكلمات اللغوية والمواد الأساسية التي احتواها البحث .

٦ - فهرس المصادر والمراجع .

٧ - فهرس الموضوعات .

وبعد : فهذا جهدي المتواضع في هذا البحث الذي كان من حقه أن أوفيه حقّه ، فإن كنت قد وفّيته حقّه - وهذا ما لا أدّعيه لنفسي - فذلك ما أبتغيه ، وأرجو الله أنني قد وفقت ، وإن كان غير ذلك فهذا لم يكن أبداً من قصدي ، وإنما أمره إلى الضعف البشري والجهد الإنساني المحدود ، والكمال لله وحده ، ولا ينبغي لمثلي أن أدّعي أنني قد أشبعت الموضوع بحثاً وتمحيصاً بحيث لم يفتني شيء ، بل الحق الذي يقال أنه فاتتني أشياء .

ولكنني حاولت بقدر المستطاع أن أرسم صورة واضحة المعالم لهذا البحث

المتواضع ، حاولت أن أحصي كل ما له صلة بالاشتقاق في تفسير ابن عادل مما

يصلح أن يضم تحت عناوين المباحث المعقودة ، ومع ذلك فإن النظرة الفاحصة

المتعمقة قد تدرك أشياء لم تكن بوسعي أن أحصيها في هذا البحث ، والكمال في

أعمال البشر محال ، فإن لم يكن في عمل غيري فلا ريب في عمل باحث مثلي قليل  
البضاعة وكثير الخطايا ، أسأل الله الستر والعافية ، وأن يوفقني لخدمة العلم  
وأهله ويتقبل مني هذا العمل اليسير ويجعله خالصًا لوجهه الكريم إنه نعم المولى  
ونعم النصير .



## التمهيد

وفيه الجوانب الآتية :

أولاً : الاشتقاق لغةً واصطلاحاً .

ثانياً : أصول الاشتقاق أهو الفعل أم المصدر ؟

ثالثاً : أنواع الاشتقاق .

### أولاً : الاشتقاق لغة واصطلاحاً :

الاشتقاق هو الأخذ في الكلام وفي الخصومة مع ترك القصد ، وفرسٌ أشقُّ ، وقد اشتقَّ في عدوه يميناً وشمالاً ، هذا ما ذكره الخليل<sup>(١)</sup> ، وذكر الجوهري أن الاشتقاق هو الأخذ في الكلام وفي الخصومة يميناً وشمالاً مع ترك القصد ، واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه<sup>(٢)</sup> . ونقل الأزهري عن الليث أنه قال : « الاشتقاق الأخذ في الخصومات يميناً وشمالاً مع ترك القصد ، وفرسٌ أشقُّ وقد اشتقَّ في عدوه كأنه يميل في أحد شقيه »<sup>(٣)</sup> ونصّ الزبيدي على أن الاشتقاق أخذُ شقِّ الشيء وهو نصفه ، والاشتقاق بيان الشيء من المرتجل ، ثم أتى بكلام الجوهري وقال بعد ذلك : « ومنه سُمِّيَ أخذ الكلمة من الكلمة اشتقاقاً »<sup>(٤)</sup> .

والاشتقاق يرجع في الأصل إلى مادة ( الشين والقاف المضعفة ) ( ش ق ق ) ومعناه كما ورد في المعاجم اللغوية ( الصدعُّ والبينونةُ والخلافُ والفصلُ ونحو ذلك )<sup>(٥)</sup> فقد ذكر الخليل أن ( الشَّقُّ ) مصدر شَقَّقْتُ ، والشَّقُّ غير بائن ولا نافذٍ ، والصدع ربّما يكون من وجه<sup>(٦)</sup> ، وقال ابن السكيت : « الشَّقُّ : الصدعُّ في عود أو حائط أو زجاجةٍ ، والشَّقُّ : نصفُ الشيء »<sup>(٧)</sup> والكلمات التي أخذت من

(١) معجم العين ٥ / ٨ .

(٢) الصحاح ٥ / ١٨٩ .

(٣) تهذيب اللغة ٨ / ٢٠٥ .

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس ٢٥ / ٥٢٢ .

(٥) معجم العين ٥ / ٧-٨ ، وإصلاح المنطق ص / ٤ ، ١١٥ ، ٢٨٦ ، ٣٦٨ ، وجهرة اللغة

١ / ١٢٧ ، وتهذيب اللغة ٨ / ٢٠٤-٢٠٦ ، معجم المقاييس ص / ٥١٩ .

(٦) معجم العين ٥ / ٧ .

(٧) إصلاح المنطق ص / ٤ .

هذا الجذر الشين والقاف يحوم جميعها حول معنى الصدع والانشقاق ، وفي هذا يقول ابن فارس : « الشين والقاف أصل واحد صحيح يدلُّ على انصداع في الشيء ثم يحمل عليه ويشتق منه على معنى الاستعارة ، تقول : شَقَقْتُ الشيء أشقُّه شقًّا إذا صدعته وبيده شقوقٌ وبالذَّابَةِ شُقَّاقٌ والأصل واحد »<sup>(١)</sup> .

وأما في الاصطلاح فللعلماء عدة حدود تتوافق في الألفاظ والمعنى ، فقد ذكر ابن عصفور عن النحويين قولهم : بأنه « إنشاء فرع من اصل يدلُّ عليه »<sup>(٢)</sup> وذكر العكبري عن الرماني ما يضارعه من أنه « اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل »<sup>(٣)</sup> .

وقال الرضي : « ونعني بالاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد »<sup>(٤)</sup> ، وذكر السيوطي عن ابن مالك قوله بأنه « أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ليدلُّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة ، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة كضاربٍ من ( ضرب ) وحذِرٍ من ( حذِر ) »<sup>(٥)</sup> .

وذكر الشوكاني عدة تعريفات للاشتقاق في الاصطلاح وهي متقاربة في المعنى ، منها<sup>(٦)</sup> :

(١) معجم المقاييس في اللغة ص / ٥١٩ .

(٢) الممتع في التصريف ١ / ٤١ ، ٤٤ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٢١٩ .

(٤) شرح شافية بن الحاجب للرضي ٢ / ٣٣٤ .

(٥) المزهر ١ / ٣٤٦ ، وقد بحثت في شرح التسهيل وغيره من كتب ابن مالك عن هذا النص ولم أعثر عليه .

(٦) انظر هذه الحدود في نزهة الأحداق في علم الاشتقاق ص / ٢٦ ، ٢٧ .

قيل : هو أن تجد بين اللفظين تناسباً في المعنى والتركيب ، فتردّ أحدهما إلى الآخر .

وقيل : هو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب ، فتجعله دالاً على معني يناسبه معناه .

وقيل : ردُّ لفظ إلى آخر لموافقته في حروفه الأصلية ، ومناسبته في المعنى . وقد اختاره الدكتور تمام حسان في كتابه مناهج البحث<sup>(١)</sup> وذكر الأستاذ عبد الله أمين أنه « أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى جميعاً »<sup>(٢)</sup> .

#### العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للاشتقاق :

لاشك أن هناك علاقة وطيدة الصلة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للاشتقاق ، فقد ذكرنا أن المعنى المعجمي لمادة « الشين والقاف » وما يتفرع منها من الكلمات يدور حول الصّدع والتفرق والفصل والخلاف ونحو ذلك<sup>(٣)</sup> ، وقد روعي هذا المعنى اللغوي في المعنى الاصطلاحي المتمثل في ( إنشاء فرع من أصل يدل عليه ) أو في ( اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل ) أو في ( أخذ صيغة من أخرى )<sup>(٤)</sup> فإنشاء الفرع من الأصل أو اقتطاع الفرع من الأصل أو أخذ صيغة من أخرى ونحو ذلك من الألفاظ والعبارات التي ذكرها

(١) مناهج البحث في اللغة ص / ٢١٢ .

(٢) الاشتقاق لعبد الله أمين ص /

(٣) العين ٥ / ٧ ، وإصلاح المنطق ص / ٤ ، والمقاييس ص / ٥١٩ .

(٤) الممتع في التصريف ١ / ٤١ - ٤٢ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٢١٩ ، الزهر

العلماء في التعريف الاصطلاحي للاشتقاق ، هي في الدلالة على المعنى المعجمي اللغوي المتمثل في الصدع والفصل والتفرق ونحو ذلك واضحة ، لأنَّ المعنى الاصطلاحي ما هو إلاَّ جزء من المعنى اللغوي .

وإذا نظرنا إلى ما قاله الخليل والجوهري ومن سار على دربهما من أن الاشتقاق هو الأخذ في الكلام والخصومة يميناً وشمالاً وعدو الفرس يميناً وشمالاً ، أو أخذ شقِّ الشيء أي نصفه<sup>(١)</sup> ، فإن المعنى الاصطلاحي الذي ذكرناه وطيد الصلة بالمعنى اللغوي أيضاً ؛ لأن أخذ الكلمة أو أخذ الفرع من الأصل أو إنشاء الفرع من الأصل هو بمثابة أخذ الكلام يميناً وشمالاً وعدو الفرس يميناً وشمالاً ، فكأن الاشتقاقيين والتصريفيين أخذوا المعنى اللغوي واستعاوره للمعنى الاصطلاحي ، ومن ثم نرى أن ابن فارس بعدما ذكر المعنى الأصلي لمادة ( ش ق ق ) قال : « ثم يحمل عليه ويشتقُّ منه على معنى الاستعارة »<sup>(٢)</sup> ، وكذلك نرى الزبيدي أنه بعدما أورد المعنى اللغوي قال : « ومنه سمِّي أخذ الكلمة من الكلمة اشتقاقاً »<sup>(٣)</sup> ، فالشقُّ في الأشياء المحسوسة كالعود والحائط والزجاجة ونحو ذلك هو الصدع ، وفي الأشياء غير المحسوسة كأخذ ( ضارب ) من ضَرَبَ ( كاتب ) من كتب ونحو ذلك هو إنشاء فرع من أصل يدل عليه .

### ثانياً : أصل الاشتقاق أهو الفعل أم المصدر ؟

عرفنا أن الاشتقاق هو إنشاء فرع من أصلٍ ، وهذا يشير إلى وجود أصل وفرع ، واختلف في ذلك :

(١) معجم العين ٥ / ٨ ، والصحاح ٥ / ١٨٩ ، وتاج العروس ٢٥ / ٥٢٢ .

(٢) معجم المقاييس ص / ٥١٩ .

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس ٢٥ / ٥٢٣ .

أهو الفعل كما يراه الكوفيون؟ أم هو المصدر كما يذهب إليه البصريون؟ أم أن كلا من المصدر والفعل أصل بنفسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر؟ ثم إذا كان المصدر هو الأصل الذي يرجع إليه الفعل على مذهب البصريين، فما أصل المشتقات؟ أهو المصدر نفسه كما هو رأى جمهور البصريين؟ أم هو الفعل كما هو رأى بعض البصريين؟

وقبل أن نخوض في اختلاف العلماء في هذه المسألة ينبغي أن نذكر ما قال ابن فارس في الصحابي، قال: «باب القول على لغة العرب هل لها قياس؟ وهل يشتق بعض الكلام من بعض؟ أجمع أهل اللغة إلا من شذ عنهم أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض»<sup>(١)</sup>.

وذكر الإمام السيوطي ثلاثة أقوال<sup>(٢)</sup>: أوسطها أن بعض الكلام مشتق وبعضه غير مشتق، وقد عزاه السيوطي إلى أعلام من النحاة كالخليل وأبي عمرو وسيبويه وأبي الخطاب وعيسى بن عمر والأصمعي وأبي زيد. والقول الثاني: أن كل الكلم مشتق وهو أيضاً منسوب إلى سيبويه والزجاج.

والقول الثالث: أن كل الكلم أصل، وقد عزاه السيوطي إلى طائفة من المتكلمين.

وقد حاولت العثور على هذه الأقوال الثلاثة ومن نسبت إليهم في أمهات كتب اللغة والنحو، فلم أظفر بشيء يذكر سوى ما نصّ عليه ابن جني من «أنَّ

(١) الصحابي في فقه اللغة وسر العربية ص / ٥٧.

(٢) المزهري / ١ / ٣٤٨.

الاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف»<sup>(١)</sup> وذكر أيضًا أنَّ الحروف لا يدخلها التصريف ولا الاشتقاق إلا على جهة التسمية<sup>(٢)</sup>.

وبيَّن ابن عصفور في الممتع أنَّ الاشتقاق لا يدخل في سبعة أشياء: في الأسماء الأعجمية كإسماعيل، وأسماء الأصوات ك ( غاق )، والحروف وما شبه بها من الأسماء الموغلة في البناء ك ( مَنْ ) و ( مَا )، والأسماء النادرة ك ( طُوبَالَة )، واللغات المتداخلة ك ( الجُون )، والأسماء الخماسية<sup>(٣)</sup>.

وهذا الذي ذكرناه من كلام ابن جني وابن عصفور يدفعنا إلى القول بوسطية المذهب الأول بأن بعض الكلام مشتق وبعضه غير مشتق، ونسب ذلك إلى كثير من علماء اللغة أمثال الخليل بن أحمد وسيبويه والأصمعي وأبي زيد الأنصاري<sup>(٤)</sup> وقد أيده أحد الباحثين المعاصرين بقوله: « وأرَجَحُ تلك الآراء وأقربها إلى واقع اللغة كما يظهر لنا القول الأخير »<sup>(٥)</sup>، وقد احتج بالكلمات التي هي في الأصل أسماء الأجناس كالطير والجبل والحجر ونحو ذلك، ولم تشتق من غيرها وإنما هي أصول، وأضاف قائلاً: « بل لعلنا لا نجاوز الحقيقة حين نقول: إن مجموعة كبيرة من الكلمات الدالة على أشياء محسوسة أقدم وأسبق في الاستعمال من الألفاظ المعبرة عن الأشياء المعنوية المجردة، ذلك أن التجريد يأتي في مرحلة لاحقة »<sup>(٦)</sup>.

(١) المنصف ١ / ٤ .

(٢) المنصف ١ / ٧ .

(٣) الممتع في التصريف ١ / ٣٥، ٤٧ .

(٤) المزهر ١ / ٣٤٨ .

(٥) يقصد بالقول الأخير الرأي الوسط من أن بعض الكلم مشتق وبعضه أصل .

(٦) « الاشتقاق » للدكتور عليان محمد الحازمي ص / ١٤٨، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية

جامعة أم القرى العدد الأول عام ١٤٠١ / ١٤٠٢ هـ .

أما الحديث عن أصل الاشتقاق وما فيه من اختلاف العلماء ، فقد وجدنا في هذه المسألة أربعة مذاهب :

المذهب الأول : وهو لعامة البصريين إلا من شدَّ منهم ، فقد ذهب البصريون وفي مقدمتهم سيبويه<sup>(١)</sup> ، والمبرد<sup>(٢)</sup> ، وابن السراج<sup>(٣)</sup> ، والفارسي<sup>(٤)</sup> ، وابن جني<sup>(٥)</sup> ذهبوا إلى أن المصدر أصل مأخوذ منه الفعل وسائر المشتقات .

وقد وجدت في كتاب سيبويه ثلاثة نصوص تدل على أصالة المصدر وفرعية الفعل ، فأولها قوله : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ... والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل »<sup>(٦)</sup> وقد شرح السيرافي والأعلم هذه العبارة بقولهما : « يعني أن هذه الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التي تحدثها الأسماء »<sup>(٧)</sup> .

والنص الثاني قوله : « واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، .... فمن ثمَّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون ، وإنما هي من الأسماء »<sup>(٨)</sup> ، وقد شرح المحقق الأستاذ عبد السلام هارون قوله : ( وإنما

(١) ينظر : في الكتاب ١ / ١٢ ، ٢١ .

(٢) المقتضب للمبرد ٢ / ١١٨ .

(٣) الأصول لابن السراج ١ / ٤٠ .

(٤) التكملة للفارسي ص / ٥١٦ .

(٥) اللمع في العربية لابن جني ص / ١٠١ .

(٦) الكتاب ١ / ١٢ .

(٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ٥٤ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ١٠٣ .

(٨) الكتاب ١ / ٢١ .

هي من الأسماء) بقوله: «أي الأفعال مشتقة من الأسماء، فقتل مشتق من القتل، وهكذا»<sup>(١)</sup>.

النص الثالث قوله: «واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه»<sup>(٢)</sup>، وسيبويه يسمي المصدر حدثاً وحدثاناً وربما يسميه فعلاً<sup>(٣)</sup>.

والنصوص الدالة على جعل الأصالة للمصدر والفرعية للفعل كثيرة عند علماء البصرة، فقد قال المبرد: «واعلم أن المصادر تنصب الأفعال التي هي منها»<sup>(٤)</sup>، وقال ابن السراج: «وجميع الأفعال مشتقة من الأسماء التي تسمى مصادر كالضرب والقتل والحمد»<sup>(٥)</sup>، وقال الفارسي: «اعلم أن أمثلة الأفعال مشتقة من المصادر»<sup>(٦)</sup>، وقال ابن جني: «اعلم أن المصدر كل اسم دل على حدث وزمانٍ مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد، والفعل مشتق من المصدر»<sup>(٧)</sup>.

وقال الزمخشري: «المفعول المطلق هو المصدر، سُمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه»<sup>(٨)</sup>، وابن مالك يقول في منظومته: «وكونه أصلاً لهذين انتخب»<sup>(٩)</sup>، وقال في

(١) الكتاب تحقيق عبد السلام هارون ١ / ٢١ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٤ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٠، والتنزيل والتكميل ٧ / ١٣٣ .

(٤) المقتضب ٢ / ١١٨ .

(٥) الأصول في النحو ١ / ٤٠ .

(٦) التكملة ص / ٥١٦ .

(٧) اللمع لابن جني ص / ١٠١ .

(٨) المفصل للزمخشري ص / ٤٥ .

(٩) متن الألفية، المفعول المطلق ص / ١٩ .

التسهيل: « وهو أصل الفعل لا فرعه خلافاً للكوفيين »<sup>(١)</sup>.

وقد نال هذا المذهب من القبول ما جعل العلماء قديماً وحديثاً يميلون إليه ،  
ويؤيدونه ويحتجون له بحجج عقلية وبراهين منطقية ، كما فعل ذلك أبو الحسن  
الوراق في علل النحو<sup>(٢)</sup> ، والفارسي في التكملة<sup>(٣)</sup> ، وابن الأنباري<sup>(٤)</sup> والعكبري<sup>(٥)</sup>  
وابن يعيش<sup>(٦)</sup> وابن مالك في شرح التسهيل<sup>(٧)</sup> والرضي في شرح الكافية<sup>(٨)</sup>  
وسنعرض أدلة هذا المذهب ومخالفه مفصلاً فيما بعد .

المذهب الثاني : أن الفعل أصل والمصدر مأخوذ منه ، وهو عكس المذهب  
الأول حيث جعل الأصالة للفعل والفرعية للمصدر .

وقد نسبه العلماء إلى الكوفيين عامةً دون ذكر أعيانهم<sup>(٩)</sup> ، ولعل ذلك يعود  
إلى أنه لم يوجد في النحو الكوفي من الكتب مثل ما وجد في النحو البصري ،

(١) التسهيل ص / ٨٧ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٧٨ ، وشرح التسهيل للمرادي ص / ٤٥٨ ، والتذيل  
والتكميل ٧ / ١٣٣ .

(٢) علل النحو للوراق ص / ٣٠٥ - ٣٠٧ .

(٣) التكملة للفارسي ص / ٥١٦ ، ٥١٧ .

(٤) أسرار العربية لابن الأنباري ص / ١٦١ ، ١٦٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ص / ٢١٧ مسألة  
رقم ٢٨ .

(٥) اللباب للعكبري ص / ٢٦٠ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٠ .

(٧) شرح التسهيل ٢ / ١٧٨ - ١٧٩ .

(٨) شرح الكافية للرضي ٣ / ٤٦٩ .

(٩) شرح اللمع للقاسم بن محمد الضرير ص / ٥٨ ، وأسرار العربية لابن الأنباري ص / ١٦٣ ،  
والإنصاف مسألة / ٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٠ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٦٩ ،  
وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٨ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٥٣ ، الكوفيون في النحو  
والصرف والمنهج الوصفي المعاصر ص / ١٦٠ .

ولأصحاب هذا المذهب من الأدلة العقلية ما لا يقل شأنًا مما استدل به معارضوهم ، وسنعرضها فيما بعد .

**المذهب الثالث :** أن المصدر أصل للفعل وحده دون الصفات من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها ، وإنما الصفات مأخوذة من الفعل كما أن الفعل مأخوذ من المصدر ، وقد عزي هذا المذهب إلى بعض البصريين<sup>(١)</sup> ، وعزاه ابن عقيل إلى قوم دون أن يسميهم ، وقد نسبته الشيخ خالد الأزهري إلى الفارسي والشيخ عبد القاهر إلا أن ما قاله الفارسي في التكملة<sup>(٢)</sup> مخالف لما نسب إليه في التصريح ، فظهر عندي أنهما مع جمهور البصريين في جعل المصدر أصلاً للمشتقات أيضاً ، ثم إن ابن مالك رغم عزوه هذا المذهب إلى بعض البصريين لم يتطرق في شرحه لا هو ولا غيره من شراح التسهيل إلى تسميتهم<sup>(٣)</sup> ونسبة هذا المذهب إلى زعم بعض البصريين فيما يبدو لي تؤدّي إلى عدم اعتداد العلماء بهذا القول ، ولعل ذلك جعل أبا حيان يحصر المذاهب في ثلاثة دون أربعة في « التذييل والتكميل »<sup>(٤)</sup> وإن كان قد ذكرها أربعة في ارتشاف الضرب<sup>(٥)</sup> .

**المذهب الرابع :** أن كلاً من المصدر والفعل أصل قائم برأسه وليس أحدهما

(١) تسهيل الفوائد ص / ٨٧ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٥٣ ، وقال ابن هشام : « وزعم بعض البصريين أن الفعل أصل للوصف » أوضح المسالك ٢ / ٢٠٨ .

(٢) قال ابن عقيل : « وذهب قوم إلى أن المصدر أصل والفعل مشتق منه والوصف مشتق من الفعل » . شرح بن عقيل ١ / ٤٧٤ .

(٣) لقد بحثت في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٣٨ - ١٨٠ ، وشرح التسهيل للمراذي ص / ٤٥٨ - ٤٥٩ ، والتذييل والتكميل ٧ / ١٣٣ - ١٣٤ عن هذا البعض فلم أعر عليه .

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٧ / ١٣٤ .

(٥) ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٥٣ .

مشتقاً من الآخر ، وهذا يعني أن للمصدر من الأصالة مثلما للفعل من الأصالة ، ولا يحكم على أحدهما بأنه أصل والآخر فرع ، وقد نُسب هذا المذهب إلى أبي بكر بن طلحة<sup>(١)</sup> ، وهو مع اعترافه بوجود الاشتقاق في الكلمات العربية ينكر اشتقاق أحدهما من الآخر<sup>(٢)</sup> ، وليس لهذا المذهب ولا لما سبقه من الأدلة ما يمكن الاحتجاج لهما ، غير أن بعض أهل العلم ذكر أنه يحتج لما ذهب إليه ابن طلحة بوجود مصادر لا أفعال لها كالأمومة والأبوة والبنوة والخؤولة والعمومة ، وبوجود أفعال لا مصادر لها ، نحو : لَيْسَ وَعَسَى وَنَعَمَ ، فلو جُعل أحدهما أصلاً للآخر في الاشتقاق لكان قد وجد الأصل دون الفرع أو العكس ، وبذلك بطل قول البصريين والكوفيين في اتخاذ أحدهما أصلاً للآخر<sup>(٣)</sup> .

وقد رأيت أن رأي ابن طلحة في مسألة الاشتقاق نال قبولا لدى كثير من العلماء المحدثين الذين تذرعوا به للقول بأن أصل الاشتقاق شيء آخر لا هو الفعل ولا هو المصدر ، وحجتهم في ذلك أبو بكر بن طلحة الذي أنكر المذهبين معاً ، وقد وصف الدكتور عياد الثبتي مذهب أبي بكر بن طلحة بأنه جيد<sup>(٤)</sup> ،

(١) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيلي أبو بكر المعروف بابن طلحة ، وذكر السيوطي عن ابن الزبير بأن بن طلحة كان إماماً في صناعة العربية نظاراً عارفاً بعلم الكلام ، تعلّم عند أبي إسحاق بن ملكون الحضرمي الإشبيلي وأبي بكر بن صاف ، ودرس العربية والآداب بإشبيلية أكثر من خمسين سنة ، وكان موصوفاً بالعقل والذكاء ، وكان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة ويثني عليه ، وُلِدَ ببابرة منتصف صفر سنة خمس وأربعين وخمسمائة وتوفي بإشبيلية منتصف صفر سنة ثمان عشرة وستائة ، بغية الوعاة للسيوطي ١ / ١٢١ .

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣ / ١٣٥٣ .

(٣) التذييل والتكميل ٧ / ١٣٩ ، وشرح التسهيل للمرادي ص / ٤٥٩ .

(٤) ابن طلحة النحوي للدكتور عياد ص / ١٠٧ .

ولعل الدكتور تمام حسان وجد في كلام أبي بكر بن طلحة دافعاً قوياً لاتخاذ الأصول الثلاثية المجردة ( الفاء والعين واللام ) أصل الاشتقاق للفعل وللمصدر ولبقية المشتقات على السواء ، وقد وافقة الدكتور عياد أيضاً ، إلا أنه لم يكن بوسعي الوصول إلى معرفة ما إذا كان ابن طلحة يريد أن يتخذ جذور الكلمة أصلاً للفعل والمصدر وبقية المشتقات ؛ لعدم تطرُّق المصادر التي أشارت إلى رأى ابن طلحة في هذه المسألة بما يكفي ، وأبو بكر ابن طلحة عالم أندلسي عاش في القرن السادس الهجري وتوفي في العقد الأول من القرن السابع الهجري ، ولم يكن أستاذاً جار الله الزمخشري الذي توفي في منتصف القرن السادس الهجري<sup>(١)</sup> .

ومن ثمَّ فما ذكره أحد<sup>(٢)</sup> الباحثين المعاصرين من أن ابن طلحة أستاذ جار الله الزمخشري غير صحيح اللهم إلا إذا كان هناك ابن طلحة آخر عاش في أوائل القرن السادس الهجري يمكن أن يجعل أستاذاً للزمخشري ، غير أن كتب التراجم لا تذكر ذلك .

هذا ولما لم يكن لهذا المذهب ولا لما سبقه من الأدلة ما يمكن الاحتجاج به لهما ، صرف العلماء أنظارهم إلى ما قال البصريون والكوفيون في مسألة أصل الاشتقاق محتجاً كل فريق منهم لمن ينتمي إليهم بحجج عقلية ، معارضين أدلة الفريق المقابل ومفندين إياها ومنتصرين لأنفسهم ، وهذا ما نشاهده في كتب

(١) بغية الوعاء ١ / ١٢١ ، وابن طلحة النحوي حياته وآثاره وآراؤه ص / ٣ .

(٢) زعم الأستاذ محي الدين عبد الحميد أن ابن طلحة هذا هو أستاذ جار الله الزمخشري « دروس

التصريف » ص / ١٥ .

ابن الأنباري<sup>(١)</sup> وأبي البقاء العكبري<sup>(٢)</sup> وغيرهما من النحاة<sup>(٣)</sup>.

ومما جاء من أدلة الفريقين :

أولاً : أدلة الفريق الأول وهم البصريون :

استدل البصريون ومن ساروا على دربهم لإثبات ، أصالة المصدر وفرعية

الفعل والصفات بوجوه :

**الوجه الأول :** أن تسمية المصدر « مصدرًا » خير دليل على أن الفعل صادر

عنه ؛ لأن المصدر مَفْعَلٌ من صَدَرَ ، وهو الموضع الذي تصدر عنه الإبل وتردّه ، فسمي الحدث مصدرًا تشبيهاً بذلك ، ولولا ذلك لما كان لتسميته بالمصدر أي وجه<sup>(٤)</sup>.

**الوجه الثاني :** أن دلالة المصدر على الأزمنة دلالة مطلقة ، ودلالة الفعل

عليها دلالة مقيّدة ، فيشترك المصدر بلفظه الواحد في الماضي والحال والمستقبل ، بينما يدل الفعل بصيغته الثلاث على الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والمستقبل ، والدال على الإطلاق أولى أن يكون أصلاً محمولاً عليه ما يدل على التقييد جرياً على القاعدة الأصولية<sup>(٥)</sup>.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم ٢٨ ، وأسرار العربية ص / ١٦١ .

(٢) التبيين للعكبري مسألة (٦) ص / ١٤٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب ص / ٢٦٠ .

(٣) علل النحو للوارق ص / ٣٠٥ ، والتكملة ص / ٥١٦ ، ٥١٧ ، وشرح اللمع للضرير ص / ٥٨ ،

وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٤) علل النحو للوارق ص / ٣٠٥ ، والمفصل للزنجشيري ص / ٤٥ ، وشرح اللمع ص / ٥٨ ، أسرار

العربية للأنباري ص / ١٦١ ، والإنصاف ص ١ / ٢١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٠ ،

والمقتصد ١ / ٥٨١ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٦٩ .

(٥) شرح اللمع للضرير ص / ٥٨ ، وأسرار العربية ص / ١٦١ ، والإنصاف ١ / ٢١٨ ، وذكر ابن

**الوجه الثالث :** أن المصدر بصيغته يدل على شيء واحد ، وهو الدلالة على الحدث فقط مجرداً عن الارتباط بزمان معين ، والفعل بصيغته يدل على شيئين الحدث والزمان المعين ، فما دلَّ على الواحد أولى أن يكون أصلاً لما دلَّ على اثنين كالعدد يأتي الواحد قبل الاثنين<sup>(١)</sup> .

**الوجه الرابع :** أن المصدر لكونه اسماً في غناء عن الفعل ، فلا يحتاج المصدر إلى الفعل كبقية الأسماء ، فنقول مثلاً : ضربك شديداً ، أما الفعل فلا يستغني في أية حال عن الاسم ، والمستغني بنفسه أولى بأن يكون أصلاً لما يفتقر إلى غيره<sup>(٢)</sup> ، وفي كلام سيبويه في الكتاب إشارة إلى هذا الوجه حيث قال : « ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغني عن الفعل تقول : الله إلهنا وعبد الله أخونا »<sup>(٣)</sup> .

**الوجه الخامس :** أن الفعل يحتوي على معنى المصدر ، والمصدر لا يحتوي على معنى الفعل ، ففي (ضَرَبَ) نجد دلالة على (الضَرْبِ) ، ولا نجد في (الضَّرْبِ) دلالة على (ضَرَبَ) ، فالمصدر كقطعة من الذهب والفضة ونحوهما من المواد الخام ، والفعل

مالك هذا الوجه « بأن مفهوم المصدر عام ومفهوم الفعل خاص » شرح التسهيل ٣ / ١٧٩ وقال أبو حيان : « ومثل هاتين الدالتين لا يسمى عاما وخاصا ، وإنما يسمى إطلاقاً وتقييداً » التذييل والتكميل ٧ / ١٣٥ ، وشرح التسهيل للمرازي ص / ٤٥٩ .

(١) علل النحو للوراق ص / ٣٠٥ ، وأسرار العربية ص / ١٦١ ، والإنصاف ١ / ٢١٨ ، وقد أورد ابن مالك هذا الوجه بقوله : « أن المصدر معناه مفرد ومعنى الفعل مركب من حدث وزمان ، والمفرد سابق للمركب » شرح التسهيل ٢ / ١٧٩ وقد أبطل أبو حيان دعوى تركيب الفعل مبيناً أن المفرد الموضوع للدلالة على خصوصية شيء لا يسمى مركبا (التذييل والتكميل ٧ / ١٣٥) .

(٢) علل النحو للوراق ص / ٣٠٦ ، وأسرار العربية ص / ١٦٢ ، والإنصاف ١ / ٢١٨ .

(٣) الكتاب ١ / ٢١ .

كالمجوهرات التي تتخذ من الذهب والفضة ، فالمجوهرات مصوغةً من الذهب ، وليس الذهب مصوغاً من المجوهرات ، ومن أجل ذلك حكم البصريون على المصدر بأنه أصل أخذ منه الفعل وسائر المشتقات<sup>(١)</sup> .

**الوجه السادس :** أن الأصلة والفرعية موجودتان في كثير من الأشياء ، وثبت بالاستقراء أن الفرع يحمل معنى الأصل وزيادة في الدلالة ، كالتثنية ، والجمع وهما فرعان بالنسبة للواحد ، والعدد المعدول مثل مَثْنَى وثَلَاثَ ورُبَاعَ فرع بالنسبة إلى المعدول عنه وهو اثنان ثلاثة وأربعة ، وكذلك الفعل حيث يوجد فيه معنى المصدر مع زيادة تعيين الزمان ، ومن ثم وجب أن يكون الفعل فرعاً دون المصدر<sup>(٢)</sup> .

**الوجه السابع :** أن الاشتقاق يقصد به تكثير المعاني المختلفة في قوالب متعددة ، وهذا لا يتحقق إلا في الفعل الذي يدل على المعاني الكثيرة بقوالبه المتعددة من الماضي والمضارع والأمر ، فأشبهه الفعل بالأشياء المصنوعة من الذهب والفضة ، فكان حَرِيّاً أن يكون الفعل فرعاً مأخوذاً من المصدر<sup>(٣)</sup> .

**الوجه الثامن :** أن اختلاف المصادر في أوزانها كالضَرْبِ والذَّهَابِ والقعود كاختلاف أسماء الأجناس مثل : الرجل والفرس والغلام ، وعدم جريان المصادر على منهج واحد في القياس لخير شاهدٍ على أن المصدر هو الأصل في الاشتقاق ؛ إذ لو كان مشتقاً من الفعل ، لجرى على سَنَنِ واحد في القياس جريان أسماء

(١) أسرار العربية ص / ١٦٢ ، والإنصاف ١ / ٢١٩ ، وشرح الملوكي في التصريف ص ١٩ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٧٩ ، وشرح التسهيل للمراذي ص / ٤٥٩ ، والتذييل والتكميل ١٣٥ / ٧ .

(٣) التبيين للعكبري ( ص / ١٤٥ ) .

الفاعلين والمفعولين على سَنَنِ واحدٍ ، حيث يصاغ اسم الفاعل من الثلاثي على زنة ( فَاعِلٌ ) وما جاء من الرباعي على زنة ( أَفْعَلٌ ) فاسم الفاعل منه على زنة ( مُفْعَلٌ ) ، واسم المفعول من الثلاثي على زنة ( مَفْعُولٌ ) ، وما جاء من الرباعي على زنة ( أَفْعَلٌ ) فاسم المفعول منه على زنة ( مُفْعَلٌ ) ، ولَمَّا اختلف اختلافَ أسماء الأجناس كما ذكرنا<sup>(١)</sup> .

**الوجه التاسع :** أن الفرع دائماً يحمل معنى زائداً على الأصل ، والفعل يحمل معنيين : الدلالة على الحدث والدلالة على الزمان ، فلو كان المصدر مشتقاً من الفعل ، لكان ينبغي أن يحمل المصدر ما في الفعل من المعنيين ومعنى ثالثاً تحقيقاً للقاعدة المذكورة ، وهي أن الفرع يحمل معنى زائداً على الأصل ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به لما حكمنا عليها بفرعية الاشتقاق ؛ إذ كل مشتق يكون فيه الأصل وزيادة المعنى الذي اشتق له ، فلما لم تكن المصادر كذلك ، عَلِمَ أنها ليست مشتقة من الأفعال<sup>(٢)</sup> .

**الوجه العاشر :** وهو ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل أن المصدر كثيراً ما يكون واحداً بينما الأفعال ثلاثة : ماضٍ ومضارعٌ وأمر ، فلو حكمنا باشتقاق المصدر من الفعل ، لكان ينبغي أن يكون ذلك إما من الثلاثة أو من واحدٍ منها ، والأول محال والثاني ترجيح بلا مرجح ، فتعين أن المصدر هو الأصل تحاشياً لما يفضي إلى الاستحالة<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : التكملة للفارسي ص / ٥١٦ ، وأسرار العربية ص / ١٦٢ ، والإنصاف / ١ / ٢١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش / ١ / ١١٠ .

(٢) التكملة للفارسي ص / ٥١٧ ، وأسرار العربية ص / ١٦٢ ، والإنصاف / ١ / ٢١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش / ١ / ١١٠ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك / ٢ / ١٧٨ .

وهذا الوجه كما بين أبو حيان والمرادي لا يخلو من أن يُعارض حيث قد  
وُجِدَتْ أفعالٌ لها مصادر كثيرة كمصادر ( شَتَّ ) و ( قَدَرَ ) فإنها تزيد على عشرة  
مصادر ، فإمّا أن يَشْتَقَّ الفعلُ من جميعها وهو محال ، أو من واحد منها وهو  
ترجيح بلا مرجح<sup>(١)</sup> .

**الوجه الحادي عشر :** أنه ثبت بعد الاستقراء وجود مصادر ليست لها  
أفعال لا لفظاً ولا تقديرًا ، مثل : وَيُحِّ ، وَيُسُّ ، وَيُؤَلِّ ، وَيُؤَيِّبُّ ، فلو جعل الفعل  
أصلاً للمصدر على مذهب الكوفيين ، لكان هذا يؤدي إلى وجود فروع لا أصول  
لها ، وذلك محال<sup>(٢)</sup> ، وهذا الوجه معارضٌ بوجود أفعال ليست لها مصادر مثل :  
نَعَمَ ، وبئس ، وعَسَى ، وليس ، وهو أحد الوجوه التي استدلت بها الكوفيون كما  
سيأتي .

وقد ردَّ ابن مالك اعتراض الكوفيين ، فبيّن أنه ليس في الأفعال ما لا مصدرَ  
له مُستعملاً إلا وتقديره ممكن مثل ( تبارك ) وفعلُ التعجب ، وهذا بخلاف  
المصادر التي ليست لها أفعالٌ لا لفظاً ولا تقديرًا ، أما في اللفظ فظاهر ، وأما في  
التقدير ؛ فلأن صياغة الفعل من ( وَيُحِّ ، وَيُؤَلِّ ، وَيُؤَيِّبُّ ) تؤدي إلى إعلالين في  
المضارع ، إعلال فاء الكلمة بالحذف وعين الكلمة بالسكون ، وذلك مرفوض في  
كلام العرب<sup>(٣)</sup> .

**الوجه الثاني عشر :** أن فرضية اشتقاق المصدر من الفعل تؤدي إلى نقض  
المعاني الأول ، وهذا مُحِلٌّ بالأصول ، لأن الفعل يشتمل على حروف زائدة ومعان

(١) التذييل والتكميل ٧ / ١٣٤ ، وشرح التسهيل للمرادي ص / ٤٥٨ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٩ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٧٩ .

زائدة من الدلالة على الزمان المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة ،  
والمصدر لا يدل إلا على الحدث ، وهذا نقض للأوضاع الأولى ، وفائدة  
الاشتقاق تكمن في تقوية الأصول وتوسعة المعاني ، وهذا لا يتحقق لو جعل  
المصدر مشتقاً من الفعل<sup>(١)</sup> .

**الوجه الثالث عشر :** أن المصدر كثرت أبنيته وانتشرت ، فلو جعل المصدر  
مشتقاً من الفعل لكان ينبغي أن يُحصَر في أوزان معدودة ، كاسمي الفاعل  
والمفعول المحصورين في أوزان معدودة ، فلما كان كذلك دلَّ على أن المصدر هو  
الأصل والفعل هو المشتق منه<sup>(٢)</sup> .

**الوجه الرابع عشر :** أن تسمية المصدر اسماً تجعله في الوجود مقدماً على  
الأفعال ، وهذا ما يفهم من قول سيبويه<sup>(٣)</sup> : « ... لأن الأسماء هي الأولى »  
فالمصدر من حيث كونه من جنس الأسماء وجد قبل الفعل ، فكان أحرى أن  
يكون المصدر أصلاً للفعل<sup>(٤)</sup> .

**والوجه الخامس عشر :** أن الاسم أشد تمكناً من الفعل كما صرح به  
سيبويه<sup>(٥)</sup> وغيره ، حيث يدخله تنوين بخلاف الفعل والمصدر لكونه من جنس  
الأسماء قويٍّ ومتمكناً قادراً لأن يحمَلَ غيره ، فكان أولى بالأصالة في الاشتقاق دون  
الفعل ، وهذا ما تبين لي من خلال ما صرح به العلماء من إمكانية الاسم بالنسبة إلى الفعل ،  
والله أعلم .

(١) التبيين ص / ١٤٦ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٠٠ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٠ .

(٤) الأصول في النحو ١ / ٤٠ ، اللمع ص / ١٠١ ، والتذيل والتكميل ٧ / ١٣٦ .

(٥) في الكتاب ( ١ / ٢٠ ) قال سيبويه : « لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكناً » .

## أدلة الكوفيين :

استدل الكوفيون لإثبات مذهبهم بوجوده :

**الوجه الأول :** أن المصدر « مَفْعَلٌ » بمعنى المفعول أو الفاعل ، وليس بمعنى الموضوع الذي يَصْدُرُ عنه الفعل تشبيهاً بمصدر الإبل كما يدعيه البصريون ، بل سمي المصدر مصدرًا ؛ لأنه مصدر عن الفعل كقولهم : « مَرَكَبٌ فَارِهِ » و « مَشْرَبٌ عَذْبٌ » بمعنى « مَرَكَبٌ فَارَةٌ » و « مشروب عذبٌ » ، أو سمِّي بهذا اللفظ الاسم ؛ لأنه بمعنى اسم الفاعل أي الصادر عن الفعل ، وعلى هذا لفظ « المصدر » مصدر ميمي مثل : قعدتُ مَقْعَدًا حسنًا أي قعودًا حسنًا ، وسلكتُ مسلکًا آمنًا ، ومجيء المصدر بمعنى اسم الفاعل كثير في اللغة ، نحو : زيد عدلٌ أي : عادل ورجلٌ زورٌ أي : زائر ، والمصدر بهذين المعنيين يدل على أنه مصدر عن الفعل أو صادر عن الفعل الذي هو أصل له وليس فرعاً<sup>(١)</sup> .

**الوجه الثاني :** أن المصدر تابع للفعل والفعل متبوع له ، وكونه تابعًا للفعل يعطي دلالة قوية على أن الفعل أصل مأخوذ منه المصدر ليس العكس وتبعية المصدر للفعل تتحقق في عدة مسائل :

**المسألة الأولى :** أن المصدر يتبع الفعل في الصحة والاعتلال ، فيصح إن صح الفعل نحو : قاومَ قِوَامًا ، ولاوذَ لِوَاذًا ، وجَاوَرَ جِوَارًا ، ويعتَلُّ إن اعتل الفعل ، نحو : قامَ قِيَامًا ، ولاذَ لِيَاذًا ، وصَامَ صِيَامًا ، فلما كان المصدر يتبع الفعل فيما ذكر ، وجب أن يكون الفعل أصله<sup>(٢)</sup> .

(١) ينظر : الإنصاف / ١ / ٢١٨ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٦٩ ، والتبيين للعكبري ص / ١٤٧ ، والتذليل والتكميل ٧ / ١٣٨ .

(٢) علل النحو للوراق ص / ٣٠٧ ، وشرح اللمع ص / ٥٨ ، وأسرار العربية للأنباري ص / ١٦٣ ، والإنصاف ١ / ٢١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٠ .

المسألة الثانية : أن الفعل عامل في المصدر ومؤثر فيه ، ولا ريب أن رتبة العامل قبل المعمول ، فنحو « قعوداً » في « قعدتُ قعوداً » متصّببٌ بـ « قعدتُ » الفعل ، فاستحق الفعل أن يكون أصلاً للمصدر بقوة عمله وتأثيره فيه <sup>(١)</sup> .

المسألة الثالثة : أن المصدر يأتي مؤكّداً للفعل ، فنقول : ضربتُ ضرباً ، ولا شك أن رتبة المؤكّد أسبق من رتبة المؤكّد ، فلذلك استحق الفعل أن يكون أصلاً للمصدر <sup>(٢)</sup> .

الوجه الثالث : أنه لا يتصور معنى المصدر ما لم يكن فعلٌ فاعلٍ ، وللفاعل وُضِعَ « فَعَلَ » و « يَفْعَلُ » ، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر <sup>(٣)</sup> .

الوجه الرابع : أن وجود أفعالٍ بلا مصدر لها نحو : نِعَمَ وبِئْسَ وَعَسَى وكَيْسَ ، يدفع للقول بأصالة الفعل دون المصدر ، إذ لو كان الأمر خلاف ذلك ، لكان ذلك مؤدّياً إلى وجود الفرع دون وجود الأصل ، وفيه من الاستحالة ما لا يخفى ، ولا ضير أن يوجد الأصل دون الفرع <sup>(٤)</sup> .

هذا ، وقد استدل ابن طلحة بأنه قد وُجِدَت مصادر ولا أفعال لها ، ووُجِدَت كذلك أفعال ولا مصادر لها ، فلو جُعِل أحدهما أصلاً للآخر ، لتوقّف

(١) أسرار العربية ص / ١٦٣ ، والإنصاف ١ / ٢١٧ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٦٩ ، والتذييل والتكميل ٧ / ١٣٧ ، والتبيين للعكبري ص / ١٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٠ ، واللباب في علل البناء والإعراب ص / ٢٦١ .

(٢) علل النحو للوراق ص / ٣٠٦ ، أسرار العربية ص / ١٦٣ ، والإنصاف ١ / ٢١٧ ، والتذييل والتكميل ٧ / ١٣٧ .

(٣) الإنصاف ١ / ٢١٨ ، والكوفيون في النحو والصرف ص / ١٦١ .

(٤) الإنصاف ١ / ٢١٧ ، التذييل والتكميل ٧ / ١٣٧ ، وشرح التسهيل للمراي ص ٤٥٩ .

وجود الفرع على وجود الأصل ، فلو جعل المصدر أصلاً للفعل على مذهب البصريين ، لأدّى ذلك إلى وجود أفعال كنعم وبئس إلخ ولا مصادر لها ، ولو جعل الفعل أصلاً للمصدر على مذهب الكوفيين لأدّى ذلك إلى وجود مصادر كـ ( وَيَخ ) و ( وَيُل ) إلخ ولا أفعال لها ، ولما ثبت وجود أحدهما دون الآخر ، بطل بذلك قول البصريين والكوفيين في اتخاذهما الموجود أصلاً للمفقود ، وهذا ما دفع ابن طلحة إلى القول بأصالة كل من المصدر والفعل وعدم اشتقاق أحدهما من الآخر<sup>(١)</sup> .

وما قاله ابن طلحة مخالف لما أجمع عليه النحاة البصريون والكوفيون على أن الفعل والمصدر مشتق أحدهما من الآخر<sup>(٢)</sup> ، فلا اعتداد لما هو مخالف للإجماع وقد سبق أن ذكرت شيئاً منه .

### ردُّ البصريين على الكوفيين :

لقد أجاب البصريون عن أدلة الكوفيين ، فقالوا : إنَّ المصدر بمعنى المفعول أو الفاعل غير صحيح ، أما بطلان كونه بمعنى المفعول ؛ فلأنه خلاف الظاهر<sup>(٣)</sup> ، والظاهر هو أن يكون بمعنى الموضع الذي تصدر عنه الإبل ، كما صرَّح بذلك جم غفير من النحاة<sup>(٤)</sup> ، وحمل اللفظ على الظاهر أولى من العدول عنه<sup>(٥)</sup> .

(١) التذييل والتكميل ٧ / ١٣٩ ، وشرح التسهيل للمرادي ص / ٤٥٩ ، وابن طلحة حياته وآثاره وآراه ص / ١٠٧ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٨ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٤) الأصول في النحو ١ / ٤٠ ، والمفصل ص / ٤٥ ، وشرح اللمع ص / ٥٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٠ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٦٩ ، والتبيين للعكبري ص / ١٤٧ .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٢٣ .

أما استدلالهم بقول العرب (مَرَكَبٌ فاره) و (مَشْرَبٌ عَذْبٌ) فيجوز أن يراد به موضع الركوب ومكان الشرب ، ونسبة الفراهة والعذوبة إلى الموضع للمجاورة<sup>(١)</sup> .

وأما كونه بمعنى اسم الفاعل أي : صادرًا عن غيره فغير صحيح أيضًا ؛ لأن زيادة الميم تمنع من هذا القياس ، فإنه يقال : (رَجُلٌ زَوْرٌ) بمعنى رجل زائر ، ولا يقال : رجلٌ مَزَارٌ ، ويقال أيضًا : (ما أنت إلا سيرٌ) ولا يقال : ما أنت إلا مسيرٌ ، فليس (المصدر) إذاً بمعنى (الصادر) ، وإنما هو بمعنى (الموضع) الذي تصدر عنه الإبل<sup>(٢)</sup> ، وذكر أبو حيان عن السهيلي أن إجماع الكوفيين والبصريين على تسمية الحدث مصدرًا دليلٌ على أن الفعل صدر عنه ، ولو كان الفعل الأصل ، لكان أولى أن يُسمَّى مصدرًا<sup>(٣)</sup> .

أما قولهم بتبعية المصدر للفعل في الصحة والاعتلال ، واتخاذهم ذلك دليلًا على أصالة الفعل وفرعية المصدر ، فغير صحيح أيضًا لأمر :  
١ - أنه لم يكن المصدر ليصح لصحة الفعل ولا يعتلّ لاعتلاله إلا لما بينهما من الملازمة طلبًا للتشاكل بينهما ، ولتجري تصاريف الكلمة على سَنَنِ واحد ، حيث روعي ذلك التشاكل في حذف الواو من «أَعِدُّ» و «نَعِدُّ» و «تَعِدُّ» حملاً على «يَعِدُّ» وفي حذف الهمزة من «يُكْرِمُ» و «تُكْرِمُ» و «نُكْرِمُ» حملاً على «أُكْرِمُ»<sup>(٤)</sup> .

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف / ١ / ٢٢٣ .

(٢) التذييل والتكميل / ٧ / ١٣٨ .

(٣) التذييل والتكميل / ٧ / ١٣٨ .

(٤) علل النحو للوراق ص / ٣٠٧ ، وأسرار العربية ص / ١٦٣ - ١٦٤ ، والإنصاف / ١ / ٢٢٠ .

والعرب كثيرًا ما يحملون الشيء على الشيء لغرض التشاكل ، لا لأجل أن المحمول عليه أصلٌ والمحمول فرعٌ ، وقد يحملون الأصل على الفرع كبنائهم المضارع المتصل بنون النسوة نحو « يَضْرِبْنَ » حملًا على الفعل الماضي المتصل بنون النسوة ، نحو : « ضَرَبْنَ » ، والفعل المستقبل قبل الماضي ، وكناء الفراء الفعل الماضي المفرد الغائب نحو « ضَرَبَ » حملًا على الفعل الماضي المتصل بألف الاثنين وهو من باب حمل الأصل على الفرع ، لأن الواحد أصلٌ للاثنين<sup>(١)</sup> .

وقد يحملون المضارع على الماضي كحمل « يَرْضَيَان » على « رَضِيَا » والماضي على المضارع كحمل « أَعْطِيَا » على « تُعْطِيَان »<sup>(٢)</sup> والماضي الرباعي على الماضي الثلاثي كحمل « أَقَامَ » و « أَقَالَ » على « قَامَ » و « قَالَ » بقلب الواو ألفًا ، والماضي الرباعي والخماسي على المضارع كحمل « أَعْزَيْتُ » و « ادَّعَيْتَ » على « يُعْزِي » و « يَدَّعِي » بقلب الواو ياءً<sup>(٣)</sup> ، ومن ثم قال الفارسي : « فأمَّا اعتلاها باعتلال الأفعال فلا يدل على أنها مشتقة منها ، كما أن اعتلال بعض أمثلة الفعل لبعض لا يدل على أن بعض الأفعال مشتق من بعض »<sup>(٤)</sup> .

٢- أنه لا مانع من حمل الأصل على الفرع فيما هو أصل في الفرع وفرع في الأصل ، فلا مانع من حمل المصدر وهو الأصل على الفعل وهو الفرع في مسألة

(١) علل النحو للوراق ص / ٣٠٧ ، والإنصاف ١ / ٢٢٠ .

(٢) وذكر ابن مالك أن أصل ( يَرْضَيَان ) يَرْضَوَانُ وأصل « أَعْطِيَا » أَعْطَوَا وحكم الواو بين الفتحة والألف التصحيح ، ولكن حمل ذو الفتحة على ذي الكسرة ليجريا على سنن واحد ، ينظر : شرح

التسهيل ٢ / ١٧٩ - ١٨٠ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٠ - ١١١ .

(٤) التكملة ص / ٥١٧ .

الاشتقاق ، ولكنه أي الفعل أصل في مسألة الاعتلال والمصدر فرع فيه<sup>(١)</sup> ، ومن ثم قال أبو الحسن الوراق : « فإذا جاز للفراء أن يحمل الأصل على الفرع وهو المخالف لنا في هذه المسألة جاز لنا أن نحمل المصدر وإن كان أصلاً للفعل في باب الإعلال »<sup>(٢)</sup> .

٣- أنه لا يُسَلَّم أن اعتلال المصدر لاعتلال الفعل ، بل قد يجوز العكس وهو أن اعتلال الفعل كان لاعتلال المصدر لما بين الأصل والفرع من الملازمة ، ولا يصح أن يتخذ هذا دليلاً للأصالة والفرعية ، وقد يعتلُّ بعض الأفعال باعتلال الآخر كما رأينا ذلك من قبل<sup>(٣)</sup> ثم إن موجب الاعتلال هو التصريف وثقل الحروف ، وبابه للأفعال ، وإنما اعتلَّ المصدر لوجود ما يوجب ذلك وهو الثقل في المصدر أيضًا ، وليس لأجل أن المصدر فرع على الفعل<sup>(٤)</sup> .

أما استدلالهم بعمل الفعل في المصدر وتأثيره فيه ، فليس فيه ما يثبت أصالة الفعل وفرعية المصدر ؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يجعل الحرف أصلاً للاسم والفعل ؛ لأنه يعمل فيهما ، ولم يقل بهذا أحد ، وكذلك الفعل يعمل في الاسم ولم يقل أحد بأنه أصل للاسم<sup>(٥)</sup> ، ثم إن عمل الفعل في المصدر حصل بعد التركيب ، واشتقاق الفعل من المصدر حصل قبل التركيب ، والكلام في الاشتقاق المجرد عن التركيب ، لا في العمل الحاصل بعد التركيب<sup>(٦)</sup> .

(١) علل النحو للوراق ص / ٣٠٧-٣٠٨ ، والتذييل والتكميل ٧ / ١٣٧-١٣٨ .

(٢) علل النحو للوراق ص / ٣٠٧-٣٠٨ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٠ ، وشرح اللمع ص / ٥٨ .

(٤) التبيين للعكبري ص / ١٤٨ .

(٥) علل النحو للوراق ص / ٣٠٦ ، أسرار العربية ص / ١٦٤ ، والإنصاف ١ / ٢٢٠ ، التبيين ص / ١٤٩ ،

شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٠-١١١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٨٠ .

(٦) والتذييل والتكميل ٧ / ١٣٧ .

والعامل والمعمول باهما الألفاظ ، والاشتقاق من قبيل المعاني ، ولا يدل أحدهما على الآخر اشتقاقاً ، وعمل الفعل في المصدر لا يثبت له الأصالة ؛ لأن المصدر أيضا يعمل نحو : يعجبني ضربُ زيدٍ عمراً<sup>(١)</sup> .

وقد وصف الرضي استدلال الكوفيين بتقدم العامل على المعمول بأنه مغالطة ؛ لأن معنى « تقدّم العامل على المعمول » أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول في وقت العمل ، وليس معناه أن وضع الفعل مقدّم على وضع المصدر ، والنزاع في أسبقية وضع أحدهما على الآخر ، وبهذا يثبت عدم صحة الاستدلال بتقدم العامل على المعمول<sup>(٢)</sup> .

أما استدلالهم بمجيء المصدر مؤكّداً للفعل ، وجعل المؤكّد أصلاً للمؤكّد ، فغير صحيح أيضاً ؛ لأن مسألة التوكيد مسألة تركيبية ، والاشتقاق مسألة حدث قبل التركيب ، والنزاع في إطار الاشتقاق لا فيما يتعلق بالتركيب ، وتوكيد المصدر للفعل معناه أنه يأتي بعد المؤكّد في اللفظ ، لا بمعنى أنه بعد المؤكّد في الوجود أو الوضع ، ولولا أنه لمجرد التوكيد في اللفظ فقط ، لكان الفعل أصلاً للفعل حين يُؤكّد الفعلُ بالفعل نحو « ضربتُ ضربتُ » ولكان الاسم أصلاً للاسم حين يُؤكّد الاسم بالاسم نحو : « جاءني زيدٌ زيدٌ » أو « زيدٌ زيدٌ قام » ورأيت زيداً زيداً<sup>(٣)</sup> قال ابن مالك : « ولا حجة أيضاً في توكيد الفعل بالمصدر ؛ لأن الشيء قد يؤكّد بنفسه ، نحو : زيدٌ زيدٌ قام ، فلو دلّ التوكيد على فرعية

(١) التبيين للعكبري ص / ١٤٩ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣ / ٤٦٩ .

(٣) علل النحو للوراق ص / ٣٠٦ ، أسرار العربية ص / ١٦٤ ، والإنصاف ١ / ٢٢١ ، والتنزيل والتكميل ٧ / ١٣٧ ، وشرح التسهيل للمرادي ص / ٤٥٩ .

المؤكّد لزم كون الشيء فرع نفسه وذلك محال»<sup>(١)</sup> .

ثم إن المصدر يؤتى به ليؤكّد به ما في الفعل من المعنى المصدرى ، وذلك أنه يوجد في قولك : « ضربتُ » معنى الضرب مبهمًا من غير كيفية ولا كمية ، ثم لما أتيت بالمصدر فقلت : ضربتُ ضربًا ، فكأنك أكّدت بالمصدر المعنى المصدرى الموجود في قولك : « ضربتُ » وهذا لا يدل على أن الفعل المؤكّد أصل للمؤكّد<sup>(٢)</sup> .

أما قولهم بعدم تصوّر المصدر ما لم يكن فعل فاعلٍ ، واتخاذهم ذلك حجةً لأصالة الفعل فغير صحيح أيضًا ؛ لأن الفعل في الحقيقة هو ما دلّ عليه المصدر نحو : الضرب والقتل ، وتسميتنا « فَعَلَ يَفْعَلُ » فعلًا إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معين بواسطة ( فَعَلَ وَيَفْعَلُ ) ، والإخبار بوقوع شيء قبل تسميته محالٌ<sup>(٣)</sup> .

أما استدلالهم بوجود أفعال دون مصادر لها واتخاذهم ذلك دليلًا لأصالة الفعل فإن ذلك معارضٌ من قبل البصريين بوجود مصادر دون أفعال لها كما ذكرنا من قبل ، ثم إنَّ العرب قد تستعمل الفروع وترفض الأصول ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلًا ولا الفرع عن كونه فرعًا ، ومن الأمثلة على استعمالهم الفرع دون الأصل قولهم : « طَيْرٌ عَبَادِيدُ »<sup>(٤)</sup> ولا واحد له من لفظه ،

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٠ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١١ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٢٢ .

(٤) « عباديد » من مادة ( ع ب د ) وهي كلمة تعني التفرق في كل اتجاه ، ولا واحد لها من لفظها ومثلها

( عبايد ) تقول العرب « ذهبوا عبايد » ، وتقول أيضًا : « أما بنو فلان فقد تبددوا وتعبّدوا »

أساس البلاغة ص / ٢٩١ ، والقاموس المحيط باب الدال فصل العين ص / ٢٦٩ .

ونحو : « كاد زيدٌ يقوم » فـ « يقوم » في موضع « قائمٌ » ولا يستعمل « قائمٌ » إلا في الضرورة<sup>(١)</sup> .

وإذا ثبت أن المصدر أصل الاشتقاق وليس الفعل ، وأن الفعل مشتق من المصدر ، ثبت كذلك أن الصفة من اسمي الفاعل والمفعول واسم التفضيل وغيرها من المشتقات مأخوذة من المصدر ؛ لأن كل صفة متضمنةٌ حروفَ الفعل ، فيها ما في المصدر من الدلالة على الحدث إضافةً على ما هي له من ذات الفاعل والمفعول ، والفعل يدل على الحدث وعلى الزمان المعين ، فلو كانت الصفة مشتقة من الفعل كما يدعيه بعض البصريين ، لكان في الصفة ما في الفعل من الدلالة على زمان معين ، وذا أمر مفقود ، فبطل اشتقاقها من الفعل وتعين اشتقاقها من المصدر<sup>(٢)</sup> .

### آراء العلماء قديماً وحديثاً حول المذهبين :

#### آراء القدماء :

لقد رأيت من خلال اطلاعي على أمهات كتب النحو فيما كتب في هذه المسألة أن جمهرة النحاة تناولوها مناصرين للمذهب البصري على المذهب الكوفي ، مما يجعلني أجزم وأقول إن القدماء كانوا مؤيدين للمذهب البصري ، وكان ذلك بناءً على ما كان لديهم من الأدلة والبراهين ، وقد صحح المذهب البصري ابن الأنباري<sup>(٣)</sup> وابن مالك<sup>(٤)</sup> وابن عقيل<sup>(٥)</sup> ووصف أبو الحسن

(١) الإنصاف ١ / ٢٢١ ، والتذيل والتكميل ٧ / ١٣٨ ، وشرح التسهيل للمراي ص ٤٥٩ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٨٠ ، وشرح التسهيل للمراي ص / ٤٥٩ ، والتذيل والتكميل ٧ / ١٣٩ .

(٣) أسرار العربية ص / ١٦٣ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٨ .

(٥) شرح بن عقيل ١ / ٤٧٤ .

الوراق<sup>(١)</sup> وابن الأنباري<sup>(٢)</sup>، والعكبري<sup>(٣)</sup>، وابن يعيش<sup>(٤)</sup> وغيرهم المذهب الكوفي وأدلتهم في هذه المسألة إما بالغلط أو بالفساد أو بـ « لا شيء » ونحو ذلك من الألفاظ الدالة على ضعف المذهب الكوفي .

### آراء المحدثين في هذه المسألة :

وجدت أن من الباحثين المحدثين من يؤيد المذهب البصري ، ومنهم من يؤيد المذهب الكوفي ، ومنهم من يتتقد المذهبين ، وفيما يأتي أُبينُ آراء جملة من المحدثين .

### أولاً : رأي الأستاذ محي الدين عبد الحميد :

يرى الأستاذ محي الدين عبد الحميد أن ما ذهب إليه البصريون صحيح لأمرين : أحدهما : تضافر لغة المنتمين إلى هذا المذهب على تسمية المصدر بهذا الاسم الذي يعني مكان صدور الفعل تشبيهاً بمكان صدور الإبل ، والآخر : أن المصدر لا يجري على نسق واحد جريان أسماء الفاعلين والمفعولين ، ولو كان مأخوذاً من غيره لكان حاله حال أسماء الفاعلين والمفعولين في اطراد الأبنية<sup>(٥)</sup> .

وأرى أن الأستاذ محي الدين عبد الحميد لم يأت بجديد يذكر ، وقد سبقه في هذا التوجيه كثير من العلماء ، فالأمران اللذان ذكرهما وردا عند الفارسي<sup>(٦)</sup> وغيره ، فكأنه ضمَّ صوته مع أصوات أولئك الذين سبقوه في تأييد هذا المذهب .

(١) علل النحو للوراق ص / ٣٠٦ - ٣٠٧ .

(٢) أسرار العربية ص / ١٦٣ - ١٦٤ ، والإنصاف ١ / ٢٢٢ .

(٣) التبيين ص / ١٤٨ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٠ .

(٥) دروس التصريف لمحي الدين عبد الحميد ص / ١٧ .

(٦) التكملة ص / ٥١٦ ، ٥١٧ .

### ثانياً : رأى الأستاذ عبد الله أمين :

ذهب الأستاذ عبد الله أمين إلى القول بأن قواعد الاشتقاق وضعت في كتب النحو والصرف وغيرها لاشتقاق المصادر والمشتقات المشهورة من الأفعال فقط، ولم يوضع شيء من تلك القواعد لاشتقاق الأفعال والمشتقات من المصادر، ولا ريب أن المشتقات من أسماء الفاعلين والمفعولين والزمان والمكان وغيرها من المشتقات اشتقت من الأفعال، وهذا الوضع يوافق مذهب الكوفيين ويخالف مذهب البصريين<sup>(١)</sup>، واستخلص قائلاً: « وعلى هذا يكون أصل المشتقات بالقول المصدر، وأصلها بالعمل الفعل »<sup>(٢)</sup>.

ثم ذكر الأستاذ عبد الله أمين أن أصل المشتقات شيء آخر، وهي أسماء المعاني من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات، وذلك بعد ما تم اشتقاق الفعل من هذه الأشياء الثلاثة، فهذه الأشياء الثلاثة من أسماء الأعيان وأسماء المعاني والأصوات أصول للأفعال، ثم الأفعال أصل للمصادر وبقية المشتقات، فليس المصدر كما يدعي البصريون ولا الفعل كما يدعي الكوفيون من الأصل في شيء<sup>(٣)</sup>.

ويعتقد الأستاذ عبد الله أمين أن الصراع الذي استمر بين البصريين والكوفيين زمنًا طويلاً في معرفة أصل الاشتقاق كان بسبب عدم وصولهم إلى الأصل الحقيقي للاشتقاق، وإلا لما فات ابن الأنباري ذكره، على أنه لم يفت علماء العربية كلهم، فلم يفت ابن جني حيث ذكر الاشتقاق من اسم الصوت

(١) الاشتقاق لعبد الله أمين ص / ١٣ ، ١٤ .

(٢) الاشتقاق لعبد الله أمين ص / ١٤ .

(٣) الاشتقاق لعبد الله أمين ص / ١٤ .

واسم العين ذكراً صريحاً ، وإن كان هذا الذكر قد جاء متأخراً ، ولم يفت كذلك ابن سيده الأندلسي حيث ذكر الاشتقاق من اسم العين ذكراً صريحاً<sup>(١)</sup> .

ويرى الباحث أن جعلَ أسماء المعاني غير المصادر وأسماء الأعيان وأسماء الأصوات أصل المشتقات والفعل والمصدر خروج على ما أجمع عليه النحاة ، وهذا رأي شاذ ولا يصح الاستدلال بما ذكره ابن جنى من جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان وأسماء الأصوات والحروف<sup>(٢)</sup> ، وإنه لم يقل أبداً بأصالة هذه الأشياء في باب الاشتقاق وفرعية ما عداه ، بل كان ابن جنى صريحاً في مؤلفاته بجعل المصدر أصلاً أخذ منه الفعل<sup>(٣)</sup> .

وأما إجازة ابن جنى الاشتقاق من الجوهر كالنبت والحجر والتراب وجعل الجوهر أصل أصل الاشتقاق<sup>(٤)</sup> فلعله من باب التوسع أو من باب أن جوهر كل شيء أصله ، وليس هذا إنكاراً لما أثبتته أو رجوعاً عما هو محقق لديه .

وكذلك لا يصح الاستدلال بما ذكر ابن سيده من الاشتقاق من اسم العين<sup>(٥)</sup> ؛ لأنه كسابقه لم يكن ينكر اشتقاق الأفعال من المصادر<sup>(٦)</sup> .

ثالثاً : رأي الدكتور إميل بديع يعقوب :

كاد الدكتور إميل بديع يعقوب أن يوافق الأستاذ عبد الله أمين في جعله

(١) الاشتقاق لعبد الله أمين ص / ١٤ .

(٢) الخصائص ٢ / ٣٤ - ٤٠ ، ١ / ١٢٣ ، ٣ / ٢٤٢ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٣٣ ، المنصف ٢ / ١٥٤ .

(٣) اللمع ص / ١٠١ ، المنصف ١ / ٤ ، ٦٥ ، والخصائص ١ / ١١٩ .

(٤) الخصائص ٢ / ٣٤ ، ٣ / ٢٤٢ -

(٥) المخصص لابن سيده ٣ / ٣٢٦ .

(٦) لم أعثر في المخصص من كلام ابن سيده ما يثبت إنكاره كون المصدر أصل الاشتقاق .

أسماء المعاني من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات أصل الاشتقاق للمصادر والأفعال وسائر المشتقات ، مستشهداً في ذلك بما ورد عن العرب من اشتقاقهم الفعل من الأسماء الجامدة نحو : « دَمَعْتُهُ » أي ضربت دِمَاغَهُ ، ومن اشتقاقهم الفعل من أسماء الأصوات ، نحو : « حَايَيْتُ » و « عَايَيْتُ » من « حَاءٍ » و « عَاءٍ » ، ومن اشتقاقهم الفعل من الحروف نحو : « لَوَيْتُ » من « لَوَالًا »<sup>(١)</sup> .

ثم ذهب الدكتور إميل بديع يعقوب يقول : إن هذه النظرية لا تمثل من اللغة إلا جانباً منها ؛ لأن العرب توسعوا في الاشتقاق ، فاشتقوا الأسماء من الأفعال ، والأفعال من الأسماء ، والأسماء من الأسماء ، فالأول نحو : « قائم » و « منطلق » من « قام » و « انطلق » والثاني نحو : « بَرِقَ » من البرق ، و « قَلَبَ » من القلب بمعنى أصاب قلبه ، والثالث نحو : « فارس » من الفرس و « تامر » من التَّمْرِ<sup>(٢)</sup> .

ويبدو أن الدكتور إميل اعتمد في رأيه بتعدد أصول الاشتقاق في العربية على ما ذكر ابن جنبي في الخصائص من اشتقاق اسم الفاعل من الفعل نحو : قائم من قام ، ومنطلق من انطلق ، ومن اشتقاق المصدر من الجوهر كالاستحجار من الحجر والنبات من النبات ، واشتقاق الفعل من الحروف نحو : لَوَيْتُ من ( لَوَالًا ) وسَوَّفْتُ من ( سَوَّفَ ) ونحو ذلك<sup>(٣)</sup> .

وكلام ابن جنبي - فيما أعتقد في هذا البحث من الخصائص - لم يُسَقِّ لإثبات

(١) فقه اللغة العربية وخصائصها للدكتور إميل بديع يعقوب ص / ١٩٥ .

(٢) فقه اللغة العربية وخصائصها ص / ١٩٥ .

(٣) الخصائص ٢ / ٣٤ ، ٣ / ٢٤٢ .

أصل الاشتقاق أهو الفعل أم المصدر؟ وإنما ساق حديثه فيه لإثبات أن اللغة وضعت في وقت واحد أم في أوقات متعددة؟ وقد قال ابن جني في هذا الصدد: « فأما أي الأجناس الثلاثة تقدم - أعني الأسماء والأفعال والحروف - فليس مما نحن عليه في شيء، وإنما كلامنا هنا هل وقع جميعها في وقت واحد أم تتالت وتلاحقت قطعة وقطعة، وشيئا بعد شيء وصدراً بعد صدرٍ»<sup>(١)</sup>.

وقد بين ابن جني أنه ليس من المنطق أن يجزم أحد بأن تكون الأسماء أسبق رتبة من الأفعال في الزمان، وإن كانت أسبق رتبة من الأفعال في الاعتقاد؛ لوجود أسماء مشتقة من الأفعال كـ «قائم» من «قام»؛ ولوجود مصادر مشتقة من الجوهر كالنبات من النبت؛ ولوجود أفعال مشتقة من الحروف كسوف من سَوْفَ؛ ولوجود أفعال مشتقة من الأصوات الجارية مجرى الحروف نحو: هاهيتُ وعاعيتُ من هَاءٍ وعاءٍ ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>، وذكر من كلام شيخه الفارسي ما يثبت أن هذه اللغة بما فيها من الأسماء والأفعال والحروف إنما وقع كل صدر منها في زمان واحد، وإن كان تقدم شيء منها على صاحبه، فلا يلزم أن يكون المتقدم على الفعل الاسم وعلى الحرف الفعل، وإن كان الاسم أقوى في النفس وأسبق في الاعتقاد من الفعل لا في الزمان، وهذا هو معنى قولهم: إن الاسم أسبق من الفعل<sup>(٣)</sup>.

وقد خلاص ابن جني إلى القول: « فلهذا ذهب أبو علي رحمه الله إلى أن هذه اللغة وقعت طبقة واحدة، كالرقم تضعه على المرقوم، والميسم يباشر به صفحة

(١) الخصائص ٢ / ٣٠ .

(٢) الخصائص ٢ / ٣٣، ٣٤ .

(٣) الخصائص ٢ / ٣٠ .

الموسوم لا يحكم لشيء منه بتقدم في الزمان»<sup>(١)</sup> .

ومذهب ابن جني واضح كل الوضوح في أن المصدر أصل مأخوذ منه الفعل كما أسلفنا وإن كان لا يمانع من وجود أصول وفروع وفروع فروع متصاعدة كالنبت أصل أخذ منه النبات وهو الحدث ثم أخذ منه الفعل «نبت»<sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا ليس من العدل أن نُحمّل النصوص ما لا يحتمله ، أو نفسر تفسيراً يوافق اتجاهًا معينًا ، أو نفهم النص بعيدًا عن السياق ، وما ذهب إليه الدكتور إميل بديع يعقوب يوافق في مجمله اتجاه الكوفيين على ما يبدو والله أعلم .

#### رابعاً : رأي الدكتور حسن حسن جبل :

ويرى هذا الباحث أن الفعل هو الأولى بأن يكون أصلاً أي مصدرًا للمشتقات اللفظية المشهورة من اسمي الفاعل والمفعول واسم الزمان والمكان واسم التفضيل واسم الآله والمصدر والمرء والهيئة ، وحجته في ذلك أن الأفعال آثارها محسوسة ومسموعة ومشاهدة ، والمصدر تجريد من تلك الآثار<sup>(٣)</sup> ، واستدل هذا الباحث بما قاله أبو القاسم الزجاجي : « ومنها أسماء مشتقة مأخوذة من الأفعال نحو : أسماء الفاعلين والمفعولين مثل ضارب ومضروب ... وما أشبه ذلك مما يدل على أنه مأخوذ من فعل مشتق وبني عليه »<sup>(٤)</sup> ، واستدل كذلك بما قاله ابن عصفور : « وأصل الاشتقاق وجله إنما يكون من المصادر ، وأصدق ما يكون في الأفعال المزيدة ... وفي الصفات كلها »<sup>(٥)</sup> ، وذكر هذا

(١) الخصائص ٢ / ٤٠ .

(٢) الخصائص ٣ / ٢٤٢ .

(٣) علم الاشتقاق نظرياً وتطبيقياً ص / ٩٧ .

(٤) اشتقاق أسماء الله الحسنى لأبي القاسم الزجاجي ص / ٢٨٢ .

(٥) الممتع في التصريف ١ / ٤٨ .

الباحث أن الفعل الثلاثي والرباعي المجرد هو الأصل الاشتقاقي الحقيقي سواء بالنسبة للمشتقات الاسمية السبعة المشهورة أو بالنسبة للأفعال الثلاثية والرباعية المزيدة ، أما بالنسبة لمصدر المشتقات من اسم العين فهو أسماء العين أنفسها ، ومصدر المشتقات للأصوات هو الألفاظ المحاكية للأصوات الصادرة من الأحياء والجمادات<sup>(١)</sup> .

وأرى أن هذا الرأي موافق للكوفيين ولبعض البصريين الذين ذهبوا إلى اتخاذ الفعل أصلاً للمشتقات .

أما اتخاذه حسيّة الفعل وواقعيته حجة لأصالة الفعل دون المصدر فأمر بعيد، فما علاقة كون الشيء محسوساً مشاهدًا بأصالة ذلك الشيء ، فقد يكون العكس صحيحًا ، فيكون المجرد عن المعنى المحسوس هو الأولى بالأصالة ، وإذا كان هذا الباحث قد أثبت أن المجرد من الثلاثي والرباعي هو الأصل الاشتقاقي للمزيد من الثلاثي والرباعي ، فما أجدد أن يقال بأن المجرد من المعاني المحسوسة والمشاهدة هو الأصل لما هو محسوس ومشاهد ؛ لأن المحسوس والمشاهد في نحو: « ضرب الشرطي اللص » مرتبط بالزمان بخلاف الضرب فإن معناه متصور في الذهن فهو أولى أن يحكم عليه بالأصل .

وما استدل به الدكتور محمد حسن حسن جبل من كلام أبي القاسم الزجاجي لا يثبت للفعل الأصالة بالنسبة للمصادر ، أما المشتقات من أسماء الفاعلين والمفعولين وأسماء الزمان والمكان فإن ذلك أمر سبق إليه العلماء وأبدوا فيه رأيهم ، ولا نجادله فيه ، وأما استدلاله بكلام ابن عصفور على جعل الفعل

(١) علم الاشتقاق نظرياً وتطبيقياً ص / ١١٥ - ١١٨ .

أصلاً لجميع المشتقات بما فيها المصدر ، فإن النص لا يواتيه ؛ لأنَّ كلام ابن عصفور كان صريحاً وواضحاً حيث جعل أصل الاشتقاق وأكثره من المصادر ، وأصدق ما يكون في الأفعال المزيدة<sup>(١)</sup> ، ولم يقل ابن عصفور : « من الأفعال » ، وبهذا يبدو لي أن ما قاله هذا الباحث غير دقيق ، والله أعلم .

وقد قال ابن عصفور : « لكن الدليل القاطع أن يقال : استقرت المشتقات ، فوجدت تدل على ما اشتقت منه وزيادة تعني فائدة الاشتقاق ، نحو : (أحمر) مشتق من الحمرة ، ويزيد على ذلك بالشخص ، وكذلك (ضارب) و (مضروب) يدلان على الضرب مع زيادة الشخص ، والأفعال تدل على المصدر مع زيادة الزمان ، فدل ذلك على أنها مشتقة منه »<sup>(٢)</sup> .

#### خامساً : رأي الأستاذ الدكتور عليان بن محمد الحازمي :

يرى هذا الباحث أن ما دار بين المدرستين الكوفية والبصرية من الجدل في تحديد أصل الاشتقاق إنما هي اجتهاداتهم الشخصية ، وهي صالحة للأخذ والرد ، وقابلة للنقاش والتحليل ، وليس بوسعنا أن ننكر أو نجهل ما للمدرستين من الفضل والإحسان في إثراء الدراسات اللغوية وتنميتها والدفع بها إلى الأمام ، إلا أنه لا يلزمنا أن نقفو أثرهم ونقبل آراءهم دون قيل أو قال ، ولا يخفى على أحد ما كان بين المدرستين من المنافسة والمناهضة على غرار ما وجد في ذلك العصر من الجدل بين المناطقة والمتكلمين والنقائض الشعرية بين الشعراء ، ومن ثم لا نقبل رأي أحد من الفريقين ؛ لأن في كلا الرأيين تضييقاً على اللغة ، وطبيعة اللغة تنفر من التضييق .

(١) الممتع في التصريف ١ / ٤٨ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ١٠٠ .

فلاشتقاق في نظر هذا الباحث ينبع من مادة اللغة سواء كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً أو غير ذلك ، والأسماء والأفعال والحروف وهي المكونات الأساسية في بناء اللغة وُجِدَتْ مع وجود الإنسان على الأرض ، فلا يصح الحكم على عنصر من هذه العناصر الثلاثة بأنه أسبق من الآخر ، وهذا من الأمور الغيبية التي لا يجدي البحث عنها ولا ينفع الخوض فيها<sup>(١)</sup> .

وقد استدلل الباحث كغيره بكلام ابن جني<sup>(٢)</sup> الذي أنكر فيه كون الأسماء أسبق من الأفعال مستشهداً بوجود أسماء مشتقة من الأفعال كقائم من ( قام ) ومنطلق من ( انطلق ) ، ورتبة المشتق منه أسبق من المشتق نفسه ، إلى آخر ما ذكر ابن جني من اشتقاق العرب الفعل من الحرف ومن الجوهر ومن الأصوات<sup>(٣)</sup> .

فالكلمات العربية تستمد مقوماتها من مادة اللغة بما فيها من الأفعال والأسماء والحروف ، فالفعل « تَطَيَّرَ » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ ﴾ [ يس / ١٨ ] مشتق من الطير وليس من التَّطَيَّرِ ، فكلمة ( طَيَّرَ ) أسبق في الاستعمال من ربط فكرة التشاؤم بالطير ، وكذلك ( أَمْسَى ) و ( أَصْبَحَ ) مشتقتان من المساء والصبح ، و ( اسْتَنْسَرَ ) من النَّسْرِ ، وقد ختم هذا الباحث حديثه قائلاً : « من هنا نخلص إلى القول بأن الفكرة التي تجعل المصدر أو الفعل أصلاً للاشتقاق فكرة مجانية للصواب ؛ لأننا نجهل أشياء كثيرة من تاريخ أصول الكلمات العربية

(١) الاشتقاق للدكتور عليان محمد الحازمي ، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية جامعة أم القرى العدد الأول ١٤٠١ / ١٤٠٢ هـ ، ص / ١٤٩ .

(٢) الخصائص ٢ / ٣٤ .

(٣) الاشتقاق للدكتور عليان محمد الحازمي ، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية جامعة أم القرى ، العدد الأول ١٤٠١ هـ / ١٤٠٢ هـ ، ص / ١٥٠ .

وتاريخ استعمالها ، بل ليس بين أيدينا معجمٌ يبين لنا أصول الكلمات»<sup>(١)</sup> .  
وأرى أن حكم الأستاذ الدكتور عليان محمد الحازمي على الفريقين البصري والكوفي بمجانبة الصواب حكمٌ فيه نظر ، فلا ريب أن الاشتقاق يكون من مادة اللغة اسمًا كان أو فعلًا أو حرفًا ، وهذا أمر لم ينكره أحد من المدرستين ، وقد أجاز العلماء الاشتقاق من أسماء الأعيان وأسماء والأجناس والحروف والأصوات كما رأينا ذلك عند ابن جنبي وغيره<sup>(٢)</sup> وقال ابن مالك : « واطرد صوغ فعل من أسماء الأعيان لإصابتها نحو : جَلَدَهُ ورَأَسَهُ وجَبَّهَهُ وأذَنَهُ وعَانَهُ ووَجَّهَهُ ووَجَنَهُ وصدَرَهُ ورَكَبَهُ ورجَلَهُ إذا أصاب جلده ورأسه وجبهته وأذنه ... »<sup>(٣)</sup> وقد سبقهم إمام النحو سيبويه حيث أجاز الاشتقاق من أسماء الأجناس نحو : استنوقَ الجملُ واستتيست الشاة ، وذلك في التحول من حال إلى حال ، فالأولى من ( الناقة ) والثانية من ( التيس )<sup>(٤)</sup> ، وأجاز كذلك اشتقاق أسماء المكان من أسماء الأجناس إذا أراد كثرة ذلك الشيء ، نحو : مَسْبَعَةٌ من السَّبْعِ ومَأْسَدَةٌ من الأَسَدِ ومَذَابَةٌ من الذئبِ ومُثْعَلِبَةٌ من الثعلبِ ومُعَقْرِبَةٌ من العقربِ<sup>(٥)</sup> ، وإذا كان سيبويه يميز ذلك من أسماء الأجناس ، وأجاز كذلك من الحروف والأصوات<sup>(٦)</sup> فَمَنْ من علماء البصرة لا يميز ما أجازته سيبويه؟! فليس

(١) الاشتقاق للدكتور عليان محمد الحازمي ، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية جامعة أم القرى ،

العدد الأول / ١٤٠١ / ١٤٠٢ ، ص / ١٥٠ .

(٢) الخصائص ٢ / ٣٤ - ٤٠ ، ٣ / ١٦٥ ، ٣ / ٢٤٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٧٩٣ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١١ .

(٤) الكتاب ٤ / ٧١ .

(٥) الكتاب ٤ / ٩٤ .

(٦) الكتاب ١ / ٣٥٤ ، ٤ / ٣٩٣ ، ٤ / ٢٣٣ .

الخلاف إذن في جواز الاشتقاق من الأسماء أو من الحروف أو من الأصوات أو من الأفعال ، وإنما هو فيما يُتَّخَذُ أصلاً للآخر ، فلو جُعِلَ المصدرُ أصلاً والفعل فرعاً على مذهب البصريين أو جعل العكس على مذهب الكوفيين ، لم يمنع ذلك من الاشتقاق من الاسم أو الفعل أو الحرف ، وليس المصدر أو الفعل خارجاً عن دائرة اللغة ومادتها .

ولم يكن ابن جنبي يسوق حديثه الذي استدل به الباحث إلا ليثبت « قوة تداخل الأصول الثلاثة الاسم والفعل والحرف وتمازجها وتقدم بعضها على بعض تارة وتأخرها عنه تارة أخرى »<sup>(١)</sup> وقال عن شيخه أبي علي الفارسي « فلهذا ذهب أبو علي رحمه الله إلى أن هذه اللغة وقعت طبقةً واحدة »<sup>(٢)</sup> .

#### سادساً : رأى الأستاذ الدكتور تمام حسان :

يرى الدكتور تمام حسان أن ما جرى بين البصريين والكوفيين من المجادلة الكلامية المبنية على الفلسفة والمنطق لا يخدم اللغة ، وأن الكوفيين بنوا جدلهم على نظرية ظهر فسادها وهي نظرية العامل<sup>(٣)</sup> ، ووصف حجج البصريين بأنها لم تخل من المثالب لتضاربها فيما بينها ، حيث جعلوا المصدر اسماً حيناً ، ودالاً على الزمان حيناً ، واسماً دالاً على الزمان حيناً آخر ، ودالاً على الحدث دون الزمان في بعض الحجج ، وذكر أنهم استخدموا في مجال القواعد ما لا صلة له بالنحو مثل « الأجناس » و « القياس » و « يقوم بنفسه » و « زمان مطلق »<sup>(٤)</sup> ويرى كذلك

(١) الخصائص ٢ / ٤٠ .

(٢) الخصائص ٢ / ٤٠ .

(٣) مناهج البحث في اللغة ص / ٢١٣ .

(٤) مناهج البحث في اللغة ص / ٢١٤ - ٢١٥ .

« أن صيغةً ما أصل لكلمةٍ أو صيغةٍ أخرى »<sup>(١)</sup> يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث، وأن مثل هذا القول مردود في القديم والحديث ، « فلا الفعل كما يقول الكوفيون ولا المصدر كما يقول البصريون أصلاً للمشتقات »<sup>(٢)</sup> فالأدلة الواردة على أصالة كل من المصدر والفعل لا تقاومُ النظرة الفاحصة ، وفي نظر الدكتور تمام حسان « أن مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات ، واشترائها في شيء معين خير من أن تقوم على افتراض أصل منها وفرع »<sup>(٣)</sup> ، واستدل الدكتور تمام حسان تأييداً لما رآه بما نقله السيوطي في المزهرة من مقالة طائفة من النظائر « الكلم كُله أصلٌ »<sup>(٤)</sup> وذكر أن القدر المشترك بين الكلمات المترابطة من الناحية اللفظية واضح في نحو « ضَرَبَ » و « ضَارِبٌ » و « مَضْرُوبٌ » و « مَضْرِبٌ » و « مُضَارِبٌ » وكذلك في جميع تصاريفه ، والكلمات بهذا الاعتبار مشتقة جميعها كما يرى الدكتور تمام حسان<sup>(٥)</sup> ، وتأييداً لهذا أتى بما ذكره السيوطي في المزهرة عن طائفة من المتأخرين اللغويين قولهم : « كل الكلم مشتقٌ »<sup>(٦)</sup> ونسب ذلك إلى سيبويه والزجاج ، وأنهى الدكتور تمام حسان حديثه قائلاً : « فما دام لكل كلمة من كلمات العربية مادةٌ تصاغ منها فلها اشتقاق منسوب إلى هذه المادة ، ولا يبقى في الصرف ما يسميه الصرفيون الاسم الجامد »<sup>(٧)</sup> والدكتور تمام حسان أراد أن

(١) مناهج البحث في اللغة ص / ٢١٥ .

(٢) مناهج البحث في اللغة ص / ٢١٥ .

(٣) مناهج البحث في اللغة ص / ٢١٥-٢١٦ .

(٤) المزهرة للسيوطي ١ / ٣٤٨ .

(٥) مناهج البحث في اللغة ص / ٢١٦ .

(٦) المزهرة للسيوطي ١ / ٣٤٨ .

(٧) مناهج البحث في اللغة ص / ٢١٦ .

يجعل جذور الكلمة من الفاء والعين واللام أصلاً للاشتقاق ، لا للفعل والمصدر فحسب ، بل لجميع الكلمات العربية ما عدا الضمائر الظروف والأدوات وبعض الخوالب ؛ ليتحد منهجُ الصرفيين والمعجميين في تجريد الكلمة من الزوائد وترتيبها ترتيباً على أساس الأصول الثلاثة الفاء والعين واللام<sup>(١)</sup> .

وقد رأيتُ الدكتور تمام حسان يكاد يوافق موافقة تامة ما جنح إليه أبو بكر بن طلحة في جعله كلاً من المصدر والفعل أصلاً قائماً برأسه غيرٍ مشتقٍّ أحدهما من الآخر<sup>(٢)</sup> ، ولم أصل بعدُ إلى معرفة ما إذا كان ابن طلحة يريد أن يتخذ جذور الكلمة أصلاً للفعل والمصدر ، لعدم تعرُّض المصادر إلى ذلك ، وقد استجداد مذهبه كثيراً من الباحثين المعاصرين ، منهم الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الشيبتي<sup>(٣)</sup> .

وأرى أن الدكتور تمام حسان إن كان قد أصاب في رأيه في جوانب ، فإنه لم يُصَبْ في جوانب أخرى ، نعم إن ما جرى بين البصريين والكوفيين من الخلافات في مسألة أصل الاشتقاق قد يوصف بأنه مجرد الجدال الكلامي ، لا يسمن ولا يغني ، ولا يجني الباحث من ورائه شيئاً يذكر ، إلا أن القول بانعدام المنفعة بجانب للصواب ، ولولا ما جرى بينهم من الجدال والنقاش لما كان بوسعنا أن نعرف شيئاً كثيراً .

ثم إن وصف الدكتور تمام حسان بفساد « نظرية العامل » التي لم يقل بفسادها إلا قليل من الناس منهم ابن مضاء القرطبي ، بجانب للحقيقة الثابتة

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص / ١٦٨ - ١٦٩ .

(٢) ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٥٣ ، والتذليل والتكميل ٧ / ١٣٤ .

(٣) ابن طلحة حياته وآثاره وآراؤه ص / ١٠٧ .

المعترف بها بين العلماء قديماً وحديثاً .

ثم إن وصفه أدلة البصريين بالتضاربِ وعدم الإتيان فيها مستدلاً بتعريفهم المصدر ( اسماً ) حيناً ودالاً على الزمان حيناً إلخ بجانب للصواب أيضاً ؛ لأن البصريين جعلوا المصدر دالاً على الحدث المجرد من الارتباط بزمانٍ مقيّد من الماضي أو الحال أو الاستقبال ، وهذا لا ينافي كونه يدل على الحدث المرتبط بزمان مبهم ومجهول ، ومن ثمّ سمّي المصدر مفعولاً مطلقاً ، قال ابن جنّي : « اعلم أنّ المصدر كل اسم دلّ على حدث وزمانٍ مجهول »<sup>(١)</sup> .

أما تسميتهم المصدر اسماً ؛ فلأن المصدر اسمٌ معنًى يصحّ الإخبار عنه ، نحو : العلم نافع ، وضربك زيداً مؤلم<sup>(٢)</sup> ، قال أبو الحسن الورّاق « فقد لحق المصدرُ بالأسماء للقيام بنفسه »<sup>(٣)</sup> ، ومن قبلُ سمّي سيويه المصدر بالحدث والحدثان والأحداث<sup>(٤)</sup> ، ويسمى المصدر فعلاً كذلك ؛ لأن المصدر كالضرب والقتل والذهاب فعلٌ يفعل في الحقيقة<sup>(٥)</sup> ، ومن ثمّ قال ابن مالك « وقد يُعبرُ بالفعل والحدث والحدثان من التعبير عن الشيء بلفظ مدلوله »<sup>(٦)</sup> .

وتسمية شيء ما بأسماء عديدة لا يعني عدم الانضباط أو التضارب أو التخبط ، وإنما كان ذلك لأجل التوسع في الدلالة ، أو لأن المصدر كذلك فهو من حيث وقوعه مفعولاً مطلقاً يدل على الزمان المبهم ، ومن حيث وقوعه مبتدأ

(١) اللمع ص / ١٠١ .

(٢) علل النحو للوراق ص / ٣٠٦ ، وكتاب المقتصد ١ / ٥٨٠ .

(٣) علل النحو ص / ٣٠٦ .

(٤) الكتاب ١ / ٢١ ، ٣٤ .

(٥) كتاب المقتصد ١ / ٥٨٠ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٨ .

يصح الإخبار عنه فهو اسم معنى ، ومن حيث دلالته على الحدث المجرد من دون الارتباط بالزمان المعين دال على الحدث ، وعلى هذا أرى أنه لا تضارب في حجج البصريين .

وأما ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان من اتخاذ الأصول الثلاثة الفاء والعين واللام أو جذور الكلمة أصلاً للاشتقاق للفعل والمصدر وسائر الكلمات العربية ما عدا الضمائر والأدوات والظروف وبعض الخوالب فإن ذلك أكثر قبولاً وأيسر تناولاً للصرفيين والمعجميين على السواء وأبعد من الجدل الذي لا طائل تحته .

### أقسام الاشتقاق :

لقد اهتم علماء النحو والصرف واللغة والبلاغة وغيرهم قديماً وحديثاً في موضوع الاشتقاق ، وقد تبين ذلك من خلال تناولهم هذا الموضوع في كتبهم ، فلم يخل كتاب لهم من مسائل الاشتقاق ، إلا أن العلماء حتى منتصف القرن الرابع الهجري لم يتطرقوا إلى تقسيم الاشتقاق ، وإن كان الأمر لم يغيب عن بالهم ، فقد تناولوا الاشتقاق بصورها ومسائلها دون أن يُقسّموه ويضعوا لكل قسم أسماء كما فعل ذلك علماء القرن الرابع الهجري ومن تابعهم .

ومن ثمّ لم يكن يتبادر في أذهان أولئك العلماء الذين عاشوا في القرون الثلاثة الأولى حتى منتصف القرن الرابع الهجري إلا الاشتقاق بمفهومه الأعم الذي يعني ( إنشاء فرع من أصل يدلُّ عليه ) ، إلى أن جاء أبو الفتح عثمان بن جني ، فقسّم الاشتقاق إلى قسمين ووسم كل قسم باسم من عنده ، فأطلق على القسم الأول الاشتقاق الصغير ، وعلى الثاني الاشتقاق الكبير ، وأحياناً كان يسمي الأول الاشتقاق الأصغر والثاني الاشتقاق الأكبر<sup>(١)</sup> .

ولم يسع الذين جاؤوا من بعده إلا أن يغترفوا من غرفته ويملئوا من دلوه ، فتبعه السكاكي في مفتاح العلوم<sup>(٢)</sup> وابن الأثير في المثل السائر<sup>(٣)</sup> وابن عصفور في الممتع<sup>(٤)</sup> وأبو حيان في ارتشاف الضرب<sup>(٥)</sup> والسيوطي في المزهري<sup>(٦)</sup> والشوكاني في

(١) الخصائص ٢ / ١٣٣ - ١٣٩ .

(٢) مفتاح العلوم ص / ١٧ - ١٨ .

(٣) المثل السائر ٢ / ٣١٩ - ٣٢٢ .

(٤) الممتع في التصريف ١ / ٤٠ .

(٥) ارتشاف الضرب ١ / ٢٢ .

(٦) المزهري في علوم اللغة ١ / ٣٤٦ - ٣٤٧ .

نزهة الأحداق<sup>(١)</sup>، ومن المحدثين كثيرون اقتفوا أثر ابن جنى لا يمكن حصرهم .

وقد أضاف السكاكي تبعاً لأستاذه الحاتمي قسمًا ثالثًا للاشتقاق سمّاه الاشتقاق الأكبر<sup>(٢)</sup>، وهو قسم مختلف عن (الاشتقاق الأكبر) عند ابن جنى وسلك سبيله وانتهج نهجه الجرجاني في كتاب التعريفات<sup>(٣)</sup> والكفوي في الكليات<sup>(٤)</sup> والشوكاني في نزهة الأحداق<sup>(٥)</sup>.

وقد سلك سبيل هؤلاء من المحدثين كثيرون منهم د. إبراهيم أنيس<sup>(٦)</sup> ود. تمام حسان<sup>(٧)</sup>، ود. صبحي الصالح<sup>(٨)</sup> والشيخ محي الدين عبد الحميد<sup>(٩)</sup> ود. إميل بديع<sup>(١٠)</sup> ود. عليان محمد الحازمي<sup>(١١)</sup> وهذا الذي سمّوه اشتقاقًا أكبر هو ما كان يعرف قديمًا بالإبدال اللغوي .

ثم زاد بعض المحدثين قسمًا رابعًا وسمّاه الاشتقاق الكبّار، وهو ما كان

(١) نزهة الأحداق في علم الاشتقاق ص / ٢٨ - ٢٩ .

(٢) مفتاح العلوم ص / ١٥ .

(٣) كتاب التعريفات للجرجاني ص / ٤٤ .

(٤) الكليات للكفوي ص / ١٨١ .

(٥) نزهة الأحداق ص / ٢٨ .

(٦) فقه اللغة العربية وخصائصها ص / ١٨٨ - ٢٠٥ .

(٧) من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ص / ٦٢ - ٦٨ .

(٨) مناهج البحث في اللغة ص / ٢١٢ .

(٩) دراسات في فقه اللغة ص / ١٧٣، ١٨٦، ٢١٠ .

(١٠) دروس التصريف ص / ١٠، ١١ .

(١١) «الاشتقاق» للدكتور عليان محمد الحازمي بحث مطبوع في مجلة كلية اللغة العربية جامعة أم القرى السنة الأولى العدد الأول، ١٤٠١هـ - ١٤٠٢هـ، ص / ١٥١ - ١٥٤ .

يعرف بالنحت ، والذي سلك هذا التقسيم هو العلامة عبد الله أمين في كتابه الاشتقاق<sup>(١)</sup> ، ثم جاء باحث آخر وهو محمد حسن حسن جبل ، فذكر قسمًا خامسًا وهو ما يعرف في كتب اللغة بالإتباع مثل حَسَنَ بَسَنَ<sup>(٢)</sup> ، وهذا الذي ذكره لم يذكره أحد سواه ، ولم يُسَمِّ الدكتور محمد حسن حسن جبل نفسه من نقل عنه ، لذا أستطيع أن أقول : إن الاشتقاق وصل تقسيمه حتى عصرنا الحاضر إلى أربعة أقسام ، وهي :

- ١- الاشتقاق الصغير ويسمى الأصغر والاشتقاق العام أيضًا .
- ٢- الاشتقاق الكبير ويسمى الأكبر أيضًا وهو ما يعرف بالقلب اللغوي .
- ٣- الاشتقاق الأكبر وهو ما عرف قديمًا بالإبدال اللغوي وسماه عبد الله أمين الإبدال الاشتقائي .
- ٤- الاشتقاق الكُبَّار وهذا من تسمية الاستاذ عبد الله أمين ، وقد عُرِفَ قديمًا بالنحت .

هذا وقد رأيت اضطرابًا شديدًا لدى العلماء قديمًا وحديثًا في تسميتهم هذه الأقسام الأربعة وتحديد المصطلح الذي يخص كل قسم ، ففي حين بدأ ابن جني حديثه في تقسيم الاشتقاق إلى صغير وكبير اختتم حديثه بتسميتها الأصغر والأكبر<sup>(٣)</sup> ، وتبعًا لذلك نرى عدم الانضباط في تحديد المصطلح فيمن جاء بعده ، فالسكاكي وابن الأثير استخدما مصطلح الصغير والكبير<sup>(٤)</sup> ، واستخدم

(١) الاشتقاق لعبد الله أمين ص / ١ - ٢ .

(٢) علم الاشتقاق نظريًا وتطبيقيًا ص / ٤٠ - ٤١ .

(٣) الخصائص ٢ / ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٤) مفتاح العلوم ص / ١٥ ، والمثل السائر ٢ / ٣١٩ .

ابن عصفور وأبو حيان والسيوطي مصطلح الأصغر والأكبر<sup>(١)</sup>، وقد استخدم الشوكاني مصطلح أصغر وصغير<sup>(٢)</sup>، واستخدم السكاكي مصطلح الأكبر على القسم الثالث وتبعه الشوكاني<sup>(٣)</sup>.

وأكثر العلماء المحدثين مع تقسيمهم الاشتقاق إلى ثلاثة أقسام لم ينضبوا في تحديد المصطلح وتعريفه والتمثيل لكل قسم ما عدا القسم الأول، وهو الاشتقاق العام أو الاشتقاق الصغير.

فحين يطلق أكثر المحدثين مصطلح « كبير » على القلب اللغوي الذي يعني تقليب الأصول الثلاثية إلى ستة مواد محتملة كما فعله ابن جني نرى الآخرين أطلقوا هذا المصطلح على الإبدال اللغوي، مثل: ( نَهَقَ ) و ( نَعَقَ )، وقد سلك هذا السبيل الأستاذ عبد الله أمين والدكتور عليان الحازمي، فمصطلح « الكبير » عندهما هو « الأكبر » عند غيرهما و « الأكبر » عند الدكتور عليان و « الكُبَار » عند عبد الله أمين<sup>(٤)</sup> هو « الكبير » عند البقية، ثم إن مصطلح « الكبير » مثل له رائد هذا المصطلح بتقليب الأصول الثلاثية إلى ستة تقاليب وعقد عليها وعلى ما يتفرع منها معنى واحداً<sup>(٥)</sup>، أما المحدثون فإنهم يمثلون له بنحو: ( جَدَبَ وَجَبَدَ ) و ( يَيْسَ وَأَيْسَ ) و ( آنَ وَأَنِي ) و ( اضمَحَلَّ وَاَمْضَحَلَّ ) ونحو ذلك<sup>(٦)</sup>،

(١) الممتع / ١ / ٤٠، ارتشاف الضرب / ١ / ٢٢، والمزهر / ١ / ٣٤٧.

(٢) نزهة الأحداق ص / ٢٠٨.

(٣) مفتاح العلوم ص / ١٤، ونزهة الأحداق ص / ٢٨.

(٤) الاشتقاق لعبد الله أمين ص / ٢٠١، و « الاشتقاق » للدكتور عليان الحازمي بحث مطبوع في مجلة كلية اللغة العربي العدد ١٤٠١ - ١٤٠٢ هـ، ص / ١٥٣، ١٥٤، ومن أسرار اللغة ص / ٦٥ -

٦٨، ومناهج البحث في اللغة ص / ٢١٢، ودروس التصريف ص / ١١.

(٥) الخصائص ص / ١ / ٥، ٢ / ١٣٤.

(٦) دروس التصريف ص / ١١، وفقه اللغة العربية وخصائصها ص / ١٩٨.

وأرى أن التمثيل بهذه الأمثلة لا يؤدي الغرض الذي كان يقصده ابن جنى بالاشتقاق الكبير ، فابن جنى فرّق بين الاشتقاق الكبير بمفهومه الذي ذكرنا وبين القلب الذي يحدث بين كلمتين مثل (آن) مقلوب (أني) و (أيس) مقلوب من (ييس) و (امضحل) مقلوب عن (اضمحل) ، ولا يرى قلباً بين جذب وجذب ما دامت الكلمتان تتصرفان تصرفاً واحداً في جميع فروعها<sup>(١)</sup> .

وكذلك تعريف بعض المحدثين للاشتقاق الكبير يختلف عن تعريف القدماء له ، فقد عرفه الأستاذ محي الدين بأنه ما يكون التناوب فيه بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعني من غير ترتيب الحروف ، نحو جذب وجذب وحمد ومدح وأن وأني وأيس وييس ، وهكذا قال الأستاذ إميل بديع يعقوب<sup>(٢)</sup> .

وكذلك تمثيل المحدثين للاشتقاق الأكبر الذي هو الإبدال اللغوي يختلف فيه بعضهم عن بعض ، فقد مثل الدكتور إبراهيم أنيس للاشتقاق الأكبر بنحو « أزل » و « هز »<sup>(٣)</sup> والدكتور صبحي الصالح بـ « أزل » و « عَصَرَ »<sup>(٤)</sup> ، وهذه الأمثلة عند ابن جنى من باب المضارعة التي تعني تقارب الحروف لتقارب المعاني<sup>(٥)</sup> ، وهذا أرى أن الاشتقاق الأكبر بمفهومه الذي ذكره السكاكي ومن تبعه هو ما تحدّث عنه ابن جنى باسم المضارعة .

وبهذا تبين لنا اضطراب العلماء في تحديدهم المصطلحات التي أطلقوها على أقسام الاشتقاق وفي تمثيلهم لكل نوع منها .

(١) الخصائص لابن جنى ٢ / ٦٩ - ٨٢ .

(٢) دروس التصريف ص / ١١ ، وفقه اللغة وخصائصها ص / ١٩٨ .

(٣) من أسرار اللغة ص / ٦٨ .

(٤) دراسات في فقه اللغة ص / ٢١٠ .

(٥) الخصائص / باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني ٢ / ١٤٥ ، ١٤٦ .

# الفصل الأول

## الاشتقاق الصرفي

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الاشتقاق من المصدر أو الفعل .

المبحث الثاني : المشتقات بأنواعها .

## المبحث الأول

### الاشتقاق من المصدر أو الفعل

الاشتقاق من المصدر وهو أصل مذهب البصريين ، ويكون من الفعل وهو أصل مذهب الكوفيين ، وقد وجدت في اللباب أمثلة لمشتقات أرجع المؤلف ابن عادل الدمشقي اشتقاق بعضها إلى المصدر ، واشتقاق بعضها الآخر إلى الفعل ، كما أرجع بعض الكلمات إلى القسمين ، وإليك الأمثلة من هذه الأقسام الثلاثة مع مناقشتها في ضوء ما ورد منها في كتب اللغة والمعاجم .

أولاً : ما أرجع ابن عادل اشتقاقه إلى المصدر :

١ - إبليس : ذكر ابن عادل بصيغة المبني للمجهول أن « إبليس » مشتق من الإبلاس وهو اليأس من رحمة الله والبعد عنها ، ووزنه « إفعيل »<sup>(١)</sup> .  
وقد اختلف العلماء في لفظ ( إبليس ) هل هو عربي مشتق أم أعجمي غير مشتق ؟

فذهب أبو عبيدة والزجاج والنحاس والعكبري إلى أن ( إبليس ) اسم أعجمي منع من الصرف للعلمية والعجمة<sup>(٢)</sup> ، وصححه السمين وابن عادل<sup>(٣)</sup> .

وذهب آخرون منهم أبو عبيدة كما ذكر النحاس<sup>(٤)</sup> والراغب الأصفهاني إلى

(١) اللباب في علوم الكتاب ١ / ٥٤٠ .

(٢) مجاز القرآن ١ / ٣٨ ، معاني القرآن للزجاج ١ / ١١٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٢١٢ ، التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١ / ٤٨ .

(٣) الدر المصون ١ / ١٨٧ ، واللباب ١ / ٥٤٠ .

(٤) هذا في إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢١٢ ، وما في مجاز القرآن ( ١ / ٣٨ ) يخالف ما أسند إليه النحاس .

أنَّ ( إبليس ) اسم عربي مشتق من ( أَبْلَسَ ) أو من الإبلاس<sup>(١)</sup> ، ويؤيد هذا الرأي ما ذكره أصحاب المعاجم ، فقد ذكر الخليل والأزهري أنَّ ( إفعال ) نعت مشتق من أَفْعَلَ مثل ( إبليس ) من أَبْلَسَهُ اللهُ<sup>(٢)</sup> ، وقال ابن فارس : « ومن ذلك اشتقَّ اسم ( إبليس ) كأنه يئس من رحمة الله »<sup>(٣)</sup> .

والمعنى الذي يحمله لفظ ( إبليس ) من اليأس وانقطاع الرجاء والحجة يشهدُ لاشتقاقه ، فقد ذُكرت مشتقاتُ الإبلاس في القرآن الكريم عدة مرات .

قال تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ الروم / ١٢ .

وقال : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ ﴾ الأنعام / ٤٤ .

وقال : ﴿ لَا يُفْتَرُّ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴾ الزخرف / ٧٧ .

قال الفراء : « المبلس اليأس المنقطع رجاءه ، ولذلك قيل للذي يسكت عند انقطاع حجته ولا يكون عنده جواب : قد أبلس »<sup>(٤)</sup> .

وقال أيضًا : « يُبلس المجرمون : أي يئأسون من كل خير وينقطع كلامهم وحججهم »<sup>(٥)</sup> .

وقال الخليل : « وسمي إبليس ؛ لأنه أبلس من الخير أي أوبس »<sup>(٦)</sup> وذكر الأزهري أنَّ ( إبليس ) سُمِّي بهذا الاسم ؛ لأنه لما أوبس من رحمة الله أبلس إبلاسا<sup>(٧)</sup> .

(١) المفردات في غريب القرآن ص ٧٠ مادة « بلس » .

(٢) كتاب العين ٧ / ١٠٥ ، وتهذيب اللغة ١٢ / ١٠٨ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ص ١١٥ .

(٤) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٥ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢٢ .

(٦) معجم العين ٧ / ٢٦٣ باب السين واللام والباء معهما .

(٧) تهذيب اللغة أبواب السين واللام ٣٢ / ٣٠٦ .

ومعنى اليأس والقنوط موجود في جميع ما اشتقَّ من هذه الكلمة ، وذكر ابن فارس أن الباء واللام والسين أصل واحد وما بعده فلا معول عليه ، فالأصل اليأس ، يقال : أبلس إذا يئس<sup>(١)</sup> .

ووزن ( إبليس ) عند القائلين باشتقاقه ( إفعال ) ومنع من الصرف لعدم النظير ، فأشبهه الأسماء الأعجمية ، وقد عورض بوجود النظير في العربية نحو إزميل<sup>(٢)</sup> وإكليل وإغريض<sup>(٣)</sup> .

وعلى الرغم من تصحيح السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي المذهب الأول وتضعيفها المذهب الثاني إلا أن لاشتقاق ( إبليس ) وجهًا في العربية ؛ لوجود مشتقاتٍ تحمل جذور الكلمة وهي الباء واللام والسين ، وتدل على معنى اليأس والقنوط ، و ( إبليس ) اللعين لما أبعد من رحمة الله أصبح من القانطين .

٢- آدمُ : اختلف العلماء في لفظ ( آدم ) هل هو عربي مشتق أم أعجمي لا اشتقاق له ؟

فذهب فريق من العلماء إلى أن ( آدم ) اسم أعجمي لا اشتقاق له نحو ( آزر ) و ( شالخ ) ، ومنع من الصرف للعجمة والعلمية ، وقد رجَّح هذا المذهب السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٤)</sup> .

(١) المقاييس في اللغة ص ١٥٥ .

(٢) إزميلٌ : وهي الشفرة التي تكون للحداء ذكره ابن دريد في الجمهرة ٢ / ٦٤٠ ، وذكر ابن دريد أوزانًا أخرى مما جاءت على ( إفعال ) نحو : أرض إمليس : صحراء واسعة ، وإخريطٌ وإسليخٌ : ضربان من النبت ، وجاء في التهذيب للأزهري ( ١٣ / ١٥٢ ، ١٥٣ ) أن الأزميل بمعنى الشديد ، ورجل إزميلٌ : شديد الأكل .

(٣) إغريضٌ : ما يشقُّ عنه الطلعُ ، ينظر : جمهرة اللغة ٢ / ٦٢ ، والصحاح للجوهري ٤ / ٢٣١ .

(٤) الدر المصون ١ / ١٨١ ، واللباب ١ / ٥١٢ .

وذهب فريق من أهل العلم إلى أن (آدم) عربي مشتق . ثم اختلفوا فيما اشتق منه .

فذكر ابن دريد أن (آدم) مشتق من شيئين ، إما من قولهم : رجلٌ آدمٌ بَيْنُ الأدمَةِ ، وهي سُمرَةٌ كدِرَّةٌ أو من قولهم : ظبي آدمٌ وجملٌ آدمٌ ، والآدمُ من الظباء الطويلِ القوائمِ والعُنقِ<sup>(١)</sup> .

وذهب الزجاج<sup>(٢)</sup> والعكبري إلى أن (آدم) على وزن (أفعل) مشتق من الأدمَةِ أو من أديم الأرض وهو وجهها ، واستبعد العكبري كونه أعجمياً وعلى وزن (فاعل)<sup>(٣)</sup> ، وقال الطبري : « يجب أن يكون أصل (آدم) فعلاً سُمي به أبو البشر كما سمي (أحمد) بالفعل من الإحماد و (أسعد) من الإسعاد »<sup>(٤)</sup> .

وذكر الخليل أن أديم كل شيء ظاهر جلده ، وأدمَةُ الأرض وجهها ، وسمي (آدم) بهذا الاسم ؛ لأنه خُلِقَ من أدمَةِ الأرض<sup>(٥)</sup> ، وذكر الراغب الأصفهاني أن (آدم) سمي بذلك ؛ لكون جسده من أديم الأرض<sup>(٦)</sup> .

وذكر الطبري عدة أحاديث تدل على أن (آدم) خلق من أديم الأرض وهو مأخذه والمشتق منه<sup>(٧)</sup> .

وقد استبعد السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي اشتقاق (آدم) ؛ لكونه اسماً

(١) الاشتقاق لابن دريد ص / ٧١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١ / ١١٢ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٥ .

(٤) الطبري ١ / ٤٨٢ .

(٥) كتاب العين ٨ / ٨٨ .

(٦) مفردات القرآن ص / ١٥ .

(٧) الطبري ١ / ٤٨١ .

أعجمياً، والأسماء الأعجمية لا يدخلها اشتقاق ولا تصريف<sup>(١)</sup>.

وإنني أرى أن لاشتقاق ( آدم ) وجهًا في العربية سواء من « الأدمة » التي تعني حمرة مائلة إلى السواد، أو من « أديم الأرض » بمعنى وجه الأرض وظاهرها؛ لأن علماء اللغة والاشتقاق والمعاني لم يستبعدوا اشتقاقها كما رأينا.

٣- اسم : ذكر ابن عادل الدمشقي خلاف النحويين في اشتقاق « الاسم » أهو من السمو بمعنى العلو على أن الاسم تنويه بالمسمى وإشادة به ، أو من الوسم بمعنى العلامة على أن الاسم علامة وسمة يوسم بها المسمى؟<sup>(٢)</sup>

فقد ذهب البصريون إلى أن الاسم مشتق من السمو وهو العلو والرفعة ، وهو من الأسماء المحذوفة الأعجاز ، نحو ( يد ) و ( دم ) ، وكان أصله ( سِمُو ) على زنة ( جَمَل ) وجمعه أسماء ، نحو : ( قِنُو ) ( أقناء ) أو ( سَمُو ) على زنة ( جَمَل ) نحو ( حَنُو ) أحناء<sup>(٣)</sup>.

ويرى الكوفيون أن الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة ، وكان أصله ( وَسَمًا ) ، ثم حذفت الواو وعُوِّض عنها الهمزة فصار ( اسَمًا ) ، وهذا الذي ذكره الكوفيون وإن كان صحيحًا من حيث المعنى فاسد من حيث التصريف والاشتقاق<sup>(٤)</sup> ، فقد غلَّطهم الزجاج حيث قال : « ومن قال : إنَّ اسَمًا مأخوذ من وَسَمْتُ فهو غلط »<sup>(٥)</sup>.

(١) الدر المصون ١ / ١٨١ ، واللباب ١ / ٥١٢ .

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١ / ١٢٦ - ١٢٧ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٤٠ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٠٤ ، والكشاف للزنجشري ١ / ٥ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٨ ، أسرار العربية ص / ٣٠ ، التبيان في أعراب القرآن ١ / ١٠ ، والدر المصون ١ / ٥٣ ، واللباب ١ / ١٢٧ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٠ ، الصاحبي في فقه اللغة ص / ١٠٤ .

وذلك أن دخول همزة الوصل على الكلمة التي حُذفت فأؤها غير معهود في اللغة ، وإنما عوّضوا عنها بالهاء بعد اللام نحو : ( وَعَدُّ ) و ( عِدَّةٌ ) و ( وَزْنٌ ) و ( زِنَةٌ ) ، فلو كان ( الاسم ) مأخوذاً من ( الوسم ) لكان ينبغي أن يقال بعد حذف الفاء ( سِمَةٌ )<sup>(١)</sup> .

وهمزة التعويض تأتي عوضاً عن اللام المحذوفة ، نحو ( ابن ) في ( بَنُو ) . أما عن الفاء المحذوفة فغير معروفة لدى النحاة ، فلم يقولوا ( إَعْدٌ ) في ( وَعَدٌ ) ولا ( إِزْنٌ ) في ( وَزْنٌ )<sup>(٢)</sup> .

وما ذهب إليه البصريون صحيح معنى واشتقاقاً وتصريفاً وإسناداً ، أما المعنى فإن الاسم تنويه بالمسمى وإشادةً به ، قال الزجاج : « وإنما جعل الاسم تنويهاً باسم الله على المعنى ؛ لأن المعنى تحت الاسم »<sup>(٣)</sup> .

أما الاشتقاق فإن السين والميم والواو أصل يدل على العلوّ ، ومنه ( السماء ) سمّي به لعلوه<sup>(٤)</sup> ، وذكر ابن فارس بسندٍ عن المبرد قوله : « الاسم مشتق من ( سَمًا ) إذا عَلَا »<sup>(٥)</sup> .

أما التصريف فظاهر ، فيقال : سما يسمو سموًا وسمّيتُ وأسمّيتُ ، ويجمع على ( أسماءٍ ) ويصغر على ( سُمَيٍّ ) ، وقد جعل الزمخشري تصريفه على نحو ما ذكر دليلًا على اشتقاقه من السُّمو<sup>(٦)</sup> ، وابن يعيش - مع تحسينه

(١) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٠ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٨ ، وأسرار العربية ص / ٣١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٠ .

(٤) معجم المقاييس في اللغة ص / ٤٩٠ ، باب السين والميم وما يثلثهما .

(٥) الصاحبى في فقه اللغة ص / ١٠٥ .

(٦) الكشاف ١ / ٥ .

كلا المذهبين من جهة المعنى - رجّح مذهب البصريين حيث التصريف يشهد لهم<sup>(١)</sup> .

أما الإسناد فإن الاسم لعلوه على قسميه يصح أن يقع في ركني الإسناد ، فيجوز الإخبار عنه كما يجوز أن يخبر به<sup>(٢)</sup> .

هذا وقد جعل سيبويه لفظ ( اسم ) مما ذهبت لامه وأبتدي بهمزة الوصل<sup>(٣)</sup> ، وتبعه المبرد<sup>(٤)</sup> وابن السراج<sup>(٥)</sup> .

هذا وقد أثر ابن عادل الدمشقي مذهب البصريين على مذهب الكوفيين ، وجعل اشتقاق الاسم من السمو مُدخلاً له في الباب الأكثر ، حيث يكثر حذف لام الفعل في العربية ، وجعل اشتقاقه من الوسم من الباب الأقل ، حيث يقل حذف فاء الفعل ، كما أنه اتخذ ( التعويض في غير محل الحذف ) أصلاً يصار إليه ، فجعل همزة الوصل في ( اسم ) عوضاً عن لام الفعل المحذوفة ، لموافقته هذا الأصل خلافاً لما ادّعاه الكوفيون من كون همزة الوصل في ( اسم ) عوضاً عن فاء الفعل .

وكذلك ردّ ادّعاء القلب في ( أسماء ) و ( سُمِّي ) بأنهما كانا في الأصل ( أوسام ) و ( وسيم ) ؛ لأن القلب على خلاف القياس ، فلا يصار إليه ما لم تدع

(١) قال ابن يعيش وكلاهما حسن من جهة المعنى إلا أن اللفظ يشهد مع البصريين ، ألا ترى أنك تقول ( أسميته ) ... وتقول في التصغير ( سُمِّي ) وفي التكسير ( أسماء ) ، شرح المفصل لابن يعيش . ٢٣ / ١ .

(٢) الإنصاف ١ / ١٨ ، وأسرار العربية ١ / ٢٩ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ / ٢٧٥ .

(٣) قال سيبويه : « هذا باب ما ذهبت لامه وكان أوله ألفاً موصولة ، فمن ذلك اسم وابن » الكتاب . ٤٥٤ / ٢ .

(٤) المقتضب ٢ / ٩٠ .

(٥) الأصول في النحو ٣ / ٥٦ .

إليه ضرورة<sup>(١)</sup> ، وفي هذا يقول ابن يعيش : « فإن ادعى القلب فليس ذلك بالسهل فلا يصار إليه وعنه مندوحة »<sup>(٢)</sup> .

وأخيراً هل لهذا الخلاف فائدة تذكر ؟

ذكر ابن عادل - وسبقه السمين الحلبي - أن لهذا الخلاف فائدة ، فمن جعل الاسم مشتقاً من ( السُمُو ) بمعنى العلو ، جعل الله موصوفاً بهذه الصفة قبل وجود الخلق وبعدهم وعند فنائهم ، ولا تأثير للخلق في أسائه وصفاته ، وهو قول أهل السنة .

ومن جعله مشتقاً من ( الوَسْم ) جعل الله في الأزل بلا اسم ولا صفة ، فلما خلق الخلق جعلوا له أساءاً وصفاتٍ وهذا قول المعتزلة ، وهذا أشد خطأ من قولهم بخلق القرآن<sup>(٣)</sup> .

٤ - حاق : ذكر ابن عادل أن ( حاق ) في قوله تعالى : ﴿ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ ﴾ الأنعام / ١٠ ، مشتق من ( الحيق ) لامن ( الحوق ) ولا من ( الحق ) ، واشتقاقه من الحاء والياء والقاف ( الحيق ) أقيس بدليل التصريف ولموافقة المعنى المقصود بذاته .

أما التصريف فلأن مضارعه ( يحيق ) ك ( باع يبيع ) والمصدر حَيْقٌ وَحُيُوقٌ وَحَيْقَانٌ ، و ( حاق ) كان في الأصل ( حَيْقٌ ) والألف منقلبة عن الياء<sup>(٤)</sup> ، وقد ورد في القرآن بصيغتي الماضي والمضارع ، فمن الأول قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ

أَسْتَهْزِئُ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾

(١) اللباب في علوم الكتاب ١ / ١٢٧ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٣ .

(٣) الدر المصون ١ / ٥٤ ، واللباب ١ / ١٢٧ .

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٨ / ٤١ ، ٤٢ .

الأنعام / ١٠ ، ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾ فاطر / ٤٣ .

أما المعنى فإنه حيثما ورد في القرآن الكريم سبق لمعنى الإحاطة والشمول ولا يكون إلا في المكروه<sup>(١)</sup> .

وقد ردّ ابن عادل ما يزعم بعض أهل العلم من أنّ ( حاق ) مشتق من ( الحَوِّق ) أو من ( الحَقُّ ) .

أما الأول ؛ فلأنه يختلف عن ( حاق ) مادة ، فـ ( حاق ) يائي العين ، و ( الحَوِّق ) واوي العين ، اللهم إلا إذا أريد الاشتقاق الأكبر .

أما الثاني فهو أبعد من الأول ؛ لأن القول بإبدال إحدى القافين ياءً كـ ( تظنّيت ) من ( تظنّنت ) قول بلا دليل<sup>(٢)</sup> .

مناقشة رأي ابن عادل : ما ذكره ابن عادل موافق لما ذكره أهل المعاني والمعاجم والتفسير من أنّ ( حاق ) من الحيق بمعنى الإحاطة والشمول ونزول المكروه ، قال الفراء في قوله تعالى : ﴿ وَحَاقَ بِهِم ﴾ الأحقاف / ٢٦ : « وهو في كلام العرب عاد عليهم ، وجاء في التفسير أحاط بهم ونزل بهم »<sup>(٣)</sup> وتبعه النحاس<sup>(٤)</sup> وقال الزجاج : « الحيق في اللغة ما يشتمل على الإنسان من مكروه فعله »<sup>(٥)</sup> .

(١) المصدر السابق .

(٢) اللباب ٨ / ٤١ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٣ / ٥٦ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٧٠ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٣١ .

وقال الخليل : « الحيق ما حاق بالإنسان من منكر وسوء يعملُه فينزل به ذلك »<sup>(١)</sup> ، وذكر الأزهري عن الليث مثله<sup>(٢)</sup> وذكر عن أبي إسحاق الزجاج جَعَلَهُ ( حاق ) بمعنى ( أحاط ) ، وَكَأَنَّ مَأْخَذَهُ مِنَ الْحَوْقِ وَهُوَ مَا اسْتَدَارَ بِالْكَمَرَةِ<sup>(٣)</sup> ، ثم وَجَّه الأزهري أنه يجوز أن يكون ( الْحَوْقُ ) فِي الْأَصْلِ ( حَيْقًا ) من ( حاق ) ( يحيق ) ، ثم قلبت الياء واوًا لانضمام ما قبلها<sup>(٤)</sup> ، وقال ابن فارس : « الحاء والياء والقاف كلمة واحدة ، وهي نزول الشيء بالشيء يقال : حاق به السوء يحيق »<sup>(٥)</sup> ، وذكر الطبري<sup>(٦)</sup> والزنجشيري<sup>(٧)</sup> أن ( حاق ) بمعنى نَزَلَ وَأَحَاطَ ، والمصدر منه حَيْقٌ وَحِيْقٌ وَحَيْقَانٌ .

وأرى أن ابن عادل ومن سبقه<sup>(٨)</sup> كانوا مصيبين في ردِّهم زعم بعض أهل العلم اشتقاق ( حاق ) من ( الْحَوْقِ ) ؛ لاختلاف المادة إلا على إرادة الاشتقاق الأكبر الذي يعني عقد المعنى الموحد على التقلبات المحتملة على حد ما ذكره ابن جني ، ومن ثم رأينا أصحاب التقلبات كالخليل والأزهري تناولوا ( الحوق ) و ( الحيق ) في باب الثلاثي المعتل من الحاء<sup>(٩)</sup> .

(١) معجم العين حرف الحاء باب الثلاثي المعتل ٣ / ٢٥٦ .

(٢) تهذيب اللغة أول الثلاثي المعتل باب الحاء والقاف به ٥ / ٨٢ .

(٣) الكَمَرَةُ : الْحَشْفَةُ وَزَنَا وَمَعْنَى وَرَبَّهَا أَطْلَقَتِ الْكَمَرَةُ عَلَى جَمَلَةِ الذِّكْرِ مَجَازًا . ينظر : المصباح المنير مادة ( ك م ر ) ص / ٥٤١ .

(٤) تهذيب اللغة ٥ / ٨٢ .

(٥) معجم المقاييس في اللغة باب الحاء والياء وما يمثلها ص / ٢٩١ .

(٦) جامع البيان في تأويل القرآن ١١ / ٢٧٢ .

(٧) الكشاف ٢ / ٥ .

(٨) وهو السمين الحلبي ٣ / ١٥ .

(٩) معجم العين ٣ / ٢٥٥ ، وتهذيب اللغة ٥ / ٨١ .

وأما ما قيل عن بعض أهل العلم من زعمهم اشتقاق ( حاق ) من ( الحق ) فإنني لا أرى لرفضه واستبعاده وجهًا ؛ لوجود ما يثبت ذلك القلب مثل ( زَلَّ ) و ( زَالَ ) و ( ذَمَّ ) و ( ذَامَ )<sup>(١)</sup> ، ولأن المعنى يؤيده فقد ذكر الراغب بصيغة المبني للمجهول أن ( حاق ) كان في الأصل ( حَقَّ ) فقلب<sup>(٢)</sup> ، وذكر ابن الأثير أن ( حاق ) يحيق حيقًا وحقًا ( بمعنى لزمه ووجب عليه )<sup>(٣)</sup> ، وهذا المعنى يوافق ما ذهب إليه بعض أهل العلم من حيث الاشتقاق .

٥- السُّلَم : ذكر ابن عادل أن ( السُّلَمَ ) في قوله تعالى : ﴿ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ ﴾ الأنعام / ٣٥ ، مأخوذ من السلامة ؛ لأنه يَسْلَمُ به إلى المِصْعَد<sup>(٤)</sup> .  
أقول : إن ابن عادل الدمشقي في قوله هذا لم يكن بدعًا ، فقد ذكر أصحاب المعاجم واللغة بأن السين واللام والميم حيثما وقعت وكيفما تصرفت فإنها تعطي معنى السَّلَامَة والعافية ، وتدُلُّ على التعرِّي من الآفات الظاهرة والباطنة ، فالسَّلَام اسم من أسماء الله الحسنى ، فهو سلام من حيث لا تلحقه الآفات ولا العيوب ، وهو سلام على عباده المؤمنين ، والسَّلَامُ تحية المؤمنين فيما بينهم إيدانًا بالسلامة من قبل المُحَيِّ ، والسَّلِيمُ يطلق على اللديغ تفاعلاً بسلامته ، ودارُ السلام : الجنة التي فيها السلامة الأبدية والنعمة السرمدية<sup>(٥)</sup> .

(١) مفردات الراغب كتاب الحاء ص / ١١١ .

(٢) مفردات الراغب ص / ١١١ .

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٤٦٩ ، باب الحاء مع الياء .

(٤) اللباب ٨ / ١١٩ .

(٥) العين للخليل باب السين واللام والميم معهما ٧ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، وتهذيب اللغة للأزهري ( س ل م )

١٢ / ٣٠٩ - ٣١٢ ، ومعجم المقاييس باب السين واللام ما يثلثها ص / ٤٨٧ .

هذا وتقدم ابن جني خطوة نحو الأمام فأثبت لتقاليب ( س ل م ) الستة المستعملة ولما يتفرّع منها معنى جامعاً وهو الإصحاب والملائية ، وسمّي هذا النوع من الاشتقاق الاشتقاق الأكبر<sup>(١)</sup> .

نعود إلى الحديث عن ( السُّلْم ) قال الزجاج : « السُّلْم مشتق من السلامة ، وهو الشيء الذي يُسَلِّمك إلى مصعدك »<sup>(٢)</sup> وذكر ابن فارس أنه من السلامة ؛ لأن النازل عليه يرجى له السلامة<sup>(٣)</sup> - وذكر الراغب أن السُّلْم ما يتوصّل به إلى الأمكنة العالية فيرجى به السلامة ، ثم جعل اسماً لكل ما يتوصل به إلى شيء رفيع كالسبب<sup>(٤)</sup> .

٦- السماء : ذكر ابن عادل أن السماء في قوله تعالى : ﴿ أَوْكَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ البقرة / ١٩ ، مشتقة من « السُّمُو » وهو الارتفاع ، وأصلها ( سَمَاوُ ) قلبت الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة ، وهو بدل مطّرد ، نحو : ( كِسَاءٌ ) و ( رِدَاءٌ ) وإذا زال التطرف بدخول تاء التأنيث بعدها زال القلب فيقال : ( سَمَاوَةٌ ) ، و ( السَّمَاء ) هي كل ما علاك من سقوف ونحوه ، وتُذَكَّر وتُؤنَّث وتُجمع على سماوات وأسمية وسُمي<sup>(٥)</sup> .

أقول : هذا الذي ذكره ابن عادل في اشتقاق ( السماء ) من ( السُّمُو ) قد ذكرنا طرفاً منه عند الحديث عن اشتقاق الاسم ، فالسين والميم والواو حيثما وردت تدل في جميع تصاريفها على معنى العلو والارتفاع ، والعرب تُسمّي

(١) الخصائص ٢ / ١٣٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٤٤ .

(٣) معجم المقاييس في اللغة ص / ٤٨٧ باب السين واللام ما يثلثها .

(٤) مفردات الراغب مادة س ل م ص / ٢٤٧ .

(٥) اللباب في علوم الكتاب ١ / ٣٨٨ ، ٣٨٩ .

السحاب سماءً والمطر سماءً وسقفَ البيت سماءً وظهرَ الفرس سماءً وكلَّ شيءٍ عالٍ سماءً<sup>(١)</sup> .

وكما أنهم استخدموا هذه المادة في المعنى الحسي استخدموها كذلك في المعنى الذي لا يدرك بالحس فقالوا: ذهب صبيته في الناس وسماه أي صوته<sup>(٢)</sup> ، وعلى هذا أقول : إن ابن عادل لم يأت بشيء جديد وقد سبقه من سبقه فأفاضوا .

٧- شَرَعَة : ذكر ابن عادل أنَّ ( الشَّرَعَة ) في الأصل السنَّة ، ومنه ﴿ شَرَع ﴾ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ ﴿ الشورى / ١٣ ، أي سنَّ لكم وبينَّ ووضَّح ، والشارع : الطريق ، وهو من الشريعة التي هي في الأصل الطريق الموصل إلى الماء ، وذكر عن ابن السكيت قوله : بأن : ( الشرع ) مصدر ( شرعتُ الإهاب ) أي : شققته ، وسلخته<sup>(٣)</sup> . ثم ذكر بصيغة فيها ضعف أن ما يدور حول هذه المادة من شرع والشرعة والشرع والشارع والشرعة مأخوذ من ( الشروع في الشيء ) وهو الدخول فيه . واستشهد على هذا المعنى بقول ذي الرمة<sup>(٤)</sup> :

وفي الشرائع من جِلانٍ مَقْتَنَصٍ      بآلي الثيابِ خَفِيَّ الصَّوْتِ مُنْزَرَبٍ

والشريعة : فعيلةٌ بمعنى المفعولة : وهي الأشياء التي أوجب الله تعالى على المكلفين أن يشرعوا فيها<sup>(٥)</sup> .

(١) معجم العين باب السين والميم و ( واء ) معها ٧ / ٣١٨ ، ٣١٩ ، والتهذيب ١٣ / ٧٨ ، ٧٩ ، والمقاييس ص / ٤٩٠ .

(٢) التهذيب ١٣ / ٧٩ .

(٣) إصلاح النطق ١ / ٤٢ .

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه ص / ٢١ برواية ( الشائل ) بدل ( الشرائع ) وهو كما يلي :

وبالشائل من جِلانٍ مَقْتَنَصٍ      ورذُلُ الثيابِ خَفِيَّ الشَّخْصِ مُنْزَرَبٍ

( منزربٌ ) الداخل في الزرب وهو قتره الصائد ، وينظر في ( الخزانة ٥ / ١٨٥ ) .

(٥) اللباب في علوم الكتاب ٧ / ٣٦٠ .

أقول : هذا الذي ذكره ابن عادل عن بعض أهل العلم بأنَّ مادة ( شَرَع ) ومشتقاتها مأخوذة من « الشروع في الشيء » بمعنى الدخول فيه ، ليس بعيداً عما ذكره الخليل في معجمه ، فقد قال : « شَرَعَ الواردُ الماءَ شُرُوعاً وشَرَعاً فهو شارع ، والماء مشروع فيه : إذا تناوله بفيه ، و ( الشَّرِيعَةُ ) و ( المَشْرَعَةُ ) موضع على شاطئ البحر أوفى البحر يُمَيَّأ لشرب الدواب »<sup>(١)</sup> ، وذكر الأزهري عن الليث مثله<sup>(٢)</sup> .

فقول الخليل « إذا تناوله بفيه » يدلُّ على معنى الشروع وهو الدخول في الشيء ؛ لأن تناول الشيء بمعنى الدخول في الأكل والشروع فيه . ولم يذكر الأزهري ولا ابن فارس ولا غيرهما من أصحاب اللغة بأن ( شَرَع ) وتصاريفه مأخوذة من الشروع في الشيء ، وقد ذكر ابن السكيت أن ( الشَّرَع ) مصدر ( شَرَعْتُ الإهاب ) إذا شَقَّقْتَ بين الرَّجْلَيْنِ ، وذكر أيضاً أن الشَّرَعُ يأتي بمعنى السواء قال : « هم في هذا الأمر شرعُ أي سواء »<sup>(٣)</sup> ، وقد تبع الأزهري ابن السكيت ، وجعل « شَرَع » وتصاريفه مأخوذةً من ( شُرِعَ الإهاب ) إذا شُقَّ ولم يُزَقَّقْ ولم يُرَجَّلْ ؛ لأن الشيء إذا شُقَّ وسُلِّخَ فإنه يتضح ويتبين ، فالشَّرَعُ هو البيان والإيضاح<sup>(٤)</sup> ، وعلى هذا المعنى وردت كلمات القرآن من ( شَرَع ) بمعنى بيَّن ووضَّح وسَنَّ و ( الشَّرَعُ ) الطريق الواضح و ( الشَّرِيعَةُ ) الطريقة الإلهية .

(١) معجم العين باب العين والشين والراء معها ١ / ٢٥٢ .

(٢) تهذيب اللغة باب العين والشين مع الراء ١ / ٢٧١ ( قال الأزهري قال الليث : شَرَعَتِ الوارِدَةُ الشريعة إذا تناولت الماء بفيها ) .

(٣) إصلاح المنطق ١ / ٤٢ .

(٤) تهذيب اللغة للأزهري ١ / ٢٧١ .

وقد رأيت أنَّ الشين والراء والعين ( شَرَع ) في جميع تصاريفها تحوم حول معنى الظهور والبيان ، ف ( شَرَع ) بمعنى سَنَّ وبيَّن و ( الشَّرْعُ ) و ( الشَّرِيعَة ) أمور الدين ولا تكون إلا مبيَّنة ، و ( شَرَّاعُ السفينة ) كذلك ؛ لأنه شيء مرفوع في علوِّ ، و ( شُرَّعًا ) بمعنى رافعةً رؤوسها<sup>(١)</sup> .

٨- العَالَمُونَ : ذكر ابن عادل أنَّ ( عَالَمُونَ ) مشتق من ( العَلَامَة ) ؛ لأنه دالٌّ على صانعه<sup>(٢)</sup> ، وقال في مكان آخر : « واشتقاقه من ( العَلَم ) و ( العلامة ) ، سُمُّوا بذلك لظهور أثر الصنعة فيهم »<sup>(٣)</sup> .

وقد سبق ابن عادل في هذا الادعاء العكبري<sup>(٤)</sup> ووافق السمين الحلبي<sup>(٥)</sup> ، فجعل العكبري اشتقاق ( العالمين ) من ( العلم ) عند من خصَّ ( العالم ) بـ ( مَنْ يَعْقِلُ ) أو من ( العَلَامَة ) عند من خصَّ ( العالم ) لجميع المخلوقات<sup>(٦)</sup> .

وإذا رجعنا إلى ما ذكره أصحاب المعاجم واللغة يتبين لنا أن العين واللام والميم وما يتصرف منها تدل على ما يتميز به الشيء عن غيره ، فالعلم نقيض الجهل ، فهو علامة لصاحبه تُميِّزه من الجاهل ، و ( العَلَم ) الجبل الطويل ، وهو بمعنى الراية التي يتجمع حولها الجنود ، والعَلَمُ أيضًا ما ينصب في الطريق ليكون علامة يُهتَدَى بها ، و ( العَلَم ) كذلك الشقُّ في الشفة العليا ، والرجل أَعْلَمُ<sup>(٧)</sup> ، وقد جاء

(١) معجم العين ١ / ٢٥٢ - ٢٥٤ ، وتهذيب اللغة ١ / ٢٧٠ - ٢٧٣ ، والمقاييس ص / ٥٥٥ - ٥٥٦ ، ومفردات الراغب ص / ٢٦١ .

(٢) اللباب ١ / ١٨١ .

(٣) اللباب في علوم الكتاب ١ / ١٨٣ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٢ .

(٥) الدر المصون ١ / ٦٨ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٢ .

(٧) معجم العين باب العين واللام والميم معهما ٢ / ١٥٢ ، وتهذيب اللغة باب العين ص / ٦٨٩ ، مفردات الراغب ص / ٣٤٨ - ٣٤٩ .

في التنزيل في صفة عيسى عليه السلام ﴿وَأِنَّهُ لَعَلَّمَ لِّلسَّاعَةِ﴾ [سورة الزخرف: ٦١] ، وهي قراءة الجمهور وقراءة بعضهم ﴿وَأِنَّهُ لَعَلَّمَ لِّلسَّاعَةِ﴾<sup>(١)</sup> والمعنى متقارب ؛ لأنه يُعَلِّمُ قَرُبُ الْقِيَامَةِ بنزول عيسى عليه السلام إلى الأرض ، فكأنه صار عَلِّمًا لِلسَّاعَةِ .

وعلى هذا أرى أن ما ذهب إليه ابن عادل الدمشقي ومن سبقه من القول بأن (العالمين) مشتق من العِلْمِ أو العلامة ليس بعيداً عما ذكره أهل اللغة والمعاجم ، وقد ذكر الراغب الأصفهاني أن (العالم) في الأصل اسم لما يُعَلِّمُ به ، كـ (الطَّابِع) و (الْحَاتِم) لما يُطْبَعُ به وَيُخْتَمُ به<sup>(٢)</sup> ، وذكر الأزهري أن (العالم) اسم على مثال (فَاعِلٌ) كما قالوا خَاتَمٌ وَطَابِعٌ وَدَانِقٌ<sup>(٣)</sup> .

٩- عَلَاً : ذكر ابن عادل أن (عَلَاً) الفعلية لها اشتقاق بخلاف « عَلَى » الاسمية والحرفية ، فلا اشتقاق لهما ، و (عَلَاً) إذا كان فِعْلاً فإنه مشتق من العلو<sup>(٤)</sup> ، وقد سبقه في هذا القول السمين الحلبي<sup>(٥)</sup> .

أقول : إن ما ذهب إليه ابن عادل والسمين الحلبي قبله يوافق ما ذهب إليه النحاة ، فقد ذكروا أن (عَلَاً) إذا كان فِعْلاً فإنه يحكم عليه بالاشتقاق والتصريف والدلالة على الحدث والزمان ، ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي

(١) معاني القرآن للفراء ٣ / ٣٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤ / ١١٧ ، وإعراب القراءات الشواذ ٢ / ٤٥٢ ، ٤٥٣ .

(٢) مفردات الراغب ص / ٣٤٩ .

(٣) تهذيب اللغة ٢ / ٢٥٣ .

(٤) اللباب في علوم الكتاب ١ / ٢١٤ .

(٥) الدر المصون ١ / ٨٢ .

الْأَرْضِ ﴿ [القصص / ٤] ، وقوله تعالى: ﴿ اسْتَكْبَرَتْ أُمُّ كُنْتٍ مِنَ الْعَالِينَ ﴾ [ص / ٧٥] ،

وإذا كان حرفاً فلا اشتقاق فيه ؛ لأن الحرف لا يشتق ولا يُشتقُّ منه<sup>(١)</sup> .

و (علا) الفعلية المشتقة من (العلو) قد تكتب بالألف كـ (علا) وقد تكتب بالياء ويكون من باب بَقِيَ يبقى كـ (عَلِي) (يَعْلَى) والمعنى واحد وهو السَّمَوِّ والارتفاع .

و (عَلَى) الاسمية أو الحرفية لا تكتب إلا بالياء<sup>(٢)</sup> .

وإلى هذا أشار المبرد بقوله : « وقد يكون اللفظ واحداً ويدل على اسم وفعلٍ نحو : قولك : زيدٌ على الجبلِ يا فتى ، وزيدٌ علَاَ الجبلِ ، فيكون (عَلَاً) فعلاً ويكون حرفاً خافضاً ، والمعنى قريب »<sup>(٣)</sup> .

وأما أهل المعاجم واللغة فإنهم يرون أن العين واللام والحرف المعتل سواءً كان ياءً أو واواً أو ألفاً يدل على السمو والارتفاع في جميع تصاريفه<sup>(٤)</sup> ، وقال الخليل : « (العلو) أصل البناء ومنه العلاءُ والعلوُّ »<sup>(٥)</sup> .

ومن ثم أرى أن معنى العلو والارتفاع يُوجد في (على) الحرفية كما يوجد في (عَلَاً) الفعلية، أما (على) الاسمية فإنها تكون ظرف مكان بمعنى الجهة ، قال ابن يعيش : « فإذا كانت حرفاً فإنها دلّت على معنى الاستعلاء ... وأما إذا كانت

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص / ٢٣٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٣٩ ، الجنى الداني في حروف المعاني ص / ٤٧٥ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ / ٢٢٦ .

(٣) المقتضب ١ / ١٨٤ وذكر المفهوم نفسه في الجزء الرابع ص / ٤٢٦ .

(٤) معجم العين باب العين واللام و (واي) معها ٢ / ٢٤٥ ، ومعجم المقاييس باب العين واللام وما يثلثها ص / ٦٩٠ ، والمفردات في غريب القرآن ص / ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٥) معجم العين ٢ / ٢٤٥ .

اسماً فتكون ظرف مكان بمعنى الجهة .... وأما إذا كانت فعلاً فهي تدل على حدثٍ وزمان معين وتَصَرَّفُ<sup>(١)</sup> .

### ثانياً : الاشتقاق من الفعل .

لا ريب أن الفعل هو أصل المشتقات في مذهب الكوفيين على عكس ما يراه البصريون ، وابن عادل تحدث عن هذا الجانب في مجموعة من الأمثلة التي أرجع اشتقاقها إلى الأفعال دون أن يتخذ مذهباً له ، والأمثلة على ذلك ما يأتي :

١ - آل الرجل : ذكر ابن عادل الدمشقي تبعاً لمن سبقه في هذا المضمار من مثل العكبري والسمين الحلبي ثلاثة أقوال لأهل العلم في اشتقاق « آل » ، قولاً لسيبويه ومن تبعه وقولاً لأبي جعفر النحاس وقولاً لبعض أهل العلم وقد عزاه إلى الكسائي .

القول الأول والثاني يتفقان في إرجاع ( آل ) إلى ( أهل ) بدليل التصغير وهو ( أهيل ) ؛ لأن التصغير يُرْجَعُ الأشياء إلى أصولها - ثم أبدلت الهاء همزة فصار ( آل ) ، ثم أبدلت الهمزة الثانية ألفاً على حدّ ( آمن ) فصار ( آل ) ، هذا تفسير سيبويه ومن تبعه<sup>(٢)</sup> ، وتفسير النحاس أنه أبدلت الهاء ألفاً من أول مرة دون أن يقلبها همزة ثم ألفاً<sup>(٣)</sup> .

والقول الثالث : أن ( آل ) أصله ( أول ) مشتقاً من ( آل يؤول ) إذ رجع ،

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٣٧ - ٣٩ .

(٢) العكبري لم يعز هذه الأقوال الثلاث إلى أحد ، وإنما ذكرها سرداً في التبيان في إعراب القرآن ، ١ / ٥٥ ، وينظر أيضاً في الدر المصون ١ / ٢١٧ ، واللباب ٢ / ٥٣ .

(٣) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١ / ٢٢٣ .

فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، ويُصَغَّرُ على (أَوَيْلٍ) نحو : مَالٌ (مُؤَيْلٌ) وبابٌ (بُؤَيْبٌ) <sup>(١)</sup> وقد وجدت في المعاجم واللغة ما يؤيد القولين .

أما القول بأن أصله (أهل) ثم حدث فيه القلب والإعلال فقد ذكر الأزهري عن طائفة أن (الآل) و (الأهل) واحد بدليل التصغير على أهيل ، فكانت الهمزة هاءً نحو : هَنَرْتُ الثوبَ وَأَنزَرْتَهُ إِذَا جَعَلْتَهُ لَهُ عَلَمًا <sup>(٢)</sup> ، وذكر الراغب أن (الآل) مقلوب عن الأهل ويُصَغَّرُ على أهيلٍ <sup>(٣)</sup> .

وقلب الهاء همزة وارِدٌ في اللغة إلا أن سببويه اعتبره من القلة نحو : (ماء) كان في الأصل (مَوَه) <sup>(٤)</sup> ، وذكر أبو العباس المبرد أن (شاء) جمع (شاة) و (شاة) كانت في الأصل (شاهة) بدليل التصغير (شويهة) ، ثم أبدلوا من الهاء همزة فقالوا : (شاء) كما قالوا : أَرَقْتُ وَهَرَقْتُ وَإِيَاكَ وَهِيَاكَ ، وكذلك (ماء) إنها أصله الهاء فيصغَّرُ على مَوَيْه ويكسَّرُ على أمواهٍ ومياهٍ <sup>(٥)</sup> .

وقد أرجع ابن عادل ومن سبقه من أهل العلم تصاريف هذه المادة في اشتقاقها إلى (آل يؤول) <sup>(٦)</sup> ، فعند حديثه عن (أول) في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوْلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [سورة البقرة : ٤١] ، ذكر قول بعض أهل العلم أنه من «آل يؤول» إذا رجع <sup>(٧)</sup> ، وذكر عند حديثه على (التأويل) أن في اشتقاقه قولين :

(١) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٥٥ ، والدر المصون ١ / ٢١٧ ، واللباب ١ / ٥٣ .

(٢) تهذيب اللغة ١٥ / ٣١٥ .

(٣) مفردات الراغب ص / ١٥ .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٤٠ ، وشرح الشافية لابن الحاجب ٣ / ٢٢٨ .

(٥) المقتضب للمبرد ١ / ١٥٣ .

(٦) التبيان للعكبري ١ / ٥٤ ، ٥٥ ، ١٩٤ ، والدر المصون ١ / ٢٠٥ ، ٢١٧ ، ٢ / ١٥ ، ٢ / ٢٧٩ ،

٣ / ٤٤٨ .

(٧) اللباب ٢ / ١٥ .

أحدهما أنه مشتق من ( آل يؤول ) ( أوْلاً ) و ( مألًا ) ، أي : عاد ورجع ، والآخر أنه مشتق من الإيالة بمعنى السياسة ، تقول العرب : قد أُلْنَا وإِئِلَ علينا أي : سُئِنَا وَسَاسَنَّاغَيْرُنَا<sup>(١)</sup> ، وذكر في قوله تعالى : ﴿ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا ﴾ التوبة / ١٠ ، أنه يجوز أن يكون مشتقاً من آل يؤول إذا صار إلى آخر الأمر ، أو من آل يؤول بمعنى السياسة ، ونسبه إلى ابن جني ، وسنفصل الحديث عن اشتقاق هذه الكلمة فيما بعد ، ومن هنا رأيت أصحاب المعاجم يرجعون مادة الهمزة والواو واللام وتصاريدها إلى معنى الرجوع والابتداء والانتهاء ، فـ ( الأوَّل ) مبتدأ الشيء ، و ( الأيِّل ) ذكر الوُعول ؛ لأنه يؤول إلى الجبل يتحصن به ، وآل اللبْنُ إذا خُثِرَ ، ولا يخثر إلا في آخر الأمر ، وآل الرجل : أهله ؛ لرجوعه إليهم ، والإيالة : السياسة ؛ لرجوع الرعايا في شؤونهم إلى السياسة والحكام ، ومن هذا تأويل الكلام ، وهو عاقبته وما يؤول إليه<sup>(٢)</sup> .

٢- إلاً : ( الإلُّ ) في قوله تعالى : ﴿ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً ﴾ قرئت بعدة وجوه ( إلاً ) و ( ألاً ) و ( إيلاً ) .

الوجه الأول ( إلاً ) بكسر الهمزة وتشديد اللام ، وهي قراءة الأكثر<sup>(٣)</sup> وذكر ابن عادل في معانيه عدة أقوال لأهل العلم ، منها أنه بمعنى العهد أو القرابة أو

(١) اللباب ٥ / ٣٦ ، وذكر في سورة الأعراف عند قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ﴾ [٥٣] قول الزمخشري أن التأويل مادته من همزة وواو ولام من آل يؤول ، اللباب ٩ / ١٣٨ ، ولم أجد من هذا شيئاً في الكشف .

(٢) معجم العين ٨ / ٣٥٧-٣٥٩ ، وتهذيب اللغة ١٥ / ٣١٤-٣١٥ ، معجم المقاييس ، باب الهمزة والواو وما بعدهما من الثلاثي ص / ٩٨-١٠٠ ، ومفردات الراغب ص / ١٥-١٦ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٧٢ .

أنَّه اسمٌ من أسماء الله تعالى أو بمعنى الجُؤار وهو رفع الصوت ، أو أنه من ( أَلَّ ) البرقُ ( إذا مَع ، واستدل على ذلك بقول الأزهري : « الأليل : البريق يقال : أَلَّ يُوُلُّ أي : صفا ، ولمع »<sup>(١)</sup> .

الوجه الثاني : ( أَلَّا ) بفتح الهمزة وتشديد اللام ، وهي قراءة فرقة كما ذكره أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٢)</sup> ، وذكر ابن عادل أن ( أَلَّا ) بناءً على هذه القراءة مصدرٌ من ( أَلَّ - يُوُلُّ ) إذا عاهد<sup>(٣)</sup> .

والوجه الثالث : ( إِيْلًا ) بكسر الهمزة وبعدها ياء ساكنة ، وهي قراءة عكرمة<sup>(٤)</sup> ، وذكر ابن عادل أن ( إِيْلًا ) بناءً على هذه القراءة يجوز أن يكون مشتقاً من ( أَلَّ - يُوُولُّ ) إذا صار إلى آخر الأمر أو من ( أَلَّ - يُوُولُّ ) إذا سَاسَ ، وقد عزاه إلى ابن جنبي<sup>(٥)</sup> .

أقول : إن ما ذكره ابن عادل في الوجه الأول من اشتقاق ( إِيْلًا ) من ( أَلَّ يُوُولُّ ) بمعنى الصفاء واللمعان هو ما ذكره أهل المعاجم واللغة ، وقد ذكره الخليل في العين<sup>(٦)</sup> ، وتبعه الهروي والأزهري إلا أنَّهما ذكرا عن

(١) اللباب ١٠ / ٢٥ ، ٢٦ ، وذكر الأزهري في التهذيب [ ١٥ / ٣١٣ ] أَلَّ لونه يوُلُّ أَلَّا إذا صفا ويرق .

(٢) لم أعرف من هم هؤلاء الفرقة ؟ فقد ذكر أبو حيان ( وقرأت فرقة ) وتبعه السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي . البحر المحيط ٥ / ١٥ ، والدر المصون ٣ / ٤٤٨ ، واللباب ١٠ / ٢٧ .

(٣) اللباب ١٠ / ٢٧ .

(٤) ذكره عن عكرمة ابن جنبي في المحتسب ١ / ٢٨٤ ، وأبو حيان في البحر ٥ / ١٥ ، والسمين الحلبي في الدر المصون ٣ / ٤٤٨ ، وابن عادل في اللباب ١٠ / ٢٧ ، معزواً إلى عكرمة ، وذكره الزمخشري والعكبري دون أن يعزوا إلى أحد في الكشاف ٢ / ١٤١ ، والتبيان ١ / ٤٧٢ .

(٥) اللباب ١٠ / ٢٧ - ٢٨ .

(٦) معجم العين ٨ / ٣٦١ .

الأصمعي<sup>(١)</sup> وذكر ابن فارس أن الهمزة واللام في المضاعف ثلاثة أصول بمعنى اللمعان في اهتزاز ، والصوت والسبب ، ف ( أَل ) الشيء إذا مَع ، وأَلَّ الفرس يئُلُّ أَلًّا إذا اضطربَ في مشيه ، وأَلَّ الرجلُ في مشيته إذا اهتزَّ<sup>(٢)</sup> ، وقد اختار الهروي المصدر ( أَلًّا ) بفتح الهمزة دون كسرهما ، فقال : « فإن كان المحفوظ قوله : من ( إلكم ) بكسر الألف فإني أحسبها من ( ألكم ) بالفتح وهو أشبه بالمصادر ، يقال منه : أَلَّ يُوُلُّ أَلًّا وأَلًّا وأليلاً وهو أن يرفع الرجل صوته بالدعاء ويَجْأَرُ فيه »<sup>(٣)</sup> .

والفتحة كما يبدو لي اختيار أهل اللغة والمعاجم ، سواء كان الفعل من باب ضَرَبَ نحو : أَلَّ يئُلُّ أو من باب نَصَرَ نحو : أَلَّ يُوُلُّ والمصدر أَلًّا وأليلاً ، وسواء كان بمعنى الصفاء واللمعان أو بمعنى الإسراع أو بمعنى الصوت<sup>(٤)</sup> ، أما ما ذكره ابن عادل في الوجه الثاني تبعاً لمن سبقه كأبي حيان في البحر والسمين الحلبي في الدر المصون من قراءة فرقة ( أَلًّا ) بفتح الهمزة من ( أَلَّ يُوُلُّ ) بمعنى المعاهدة<sup>(٥)</sup> فلم أجد أصحاب المعاجم واللغة ذكروا هذا المعنى إلا إذا فُسِّرَ ( الإلُّ ) بالعهد ، ولعل فيما ذكروا من أن ( الإلُّ ) بمعنى العهد إشارةً إلى هذا<sup>(٦)</sup> ، قال

(١) غريب الحديث للهروي ٢ / ٢٧٠ ، وتهذيب اللغة ١٥ / ٣١٣ .

(٢) معجم المقاييس في اللغة باب الهمزة في الذي يقال له المضاعف ص / ٤٤ .

(٣) غريب الحديث للهروي ٢ / ٢٦٩ .

(٤) معجم العين ٨ / ٣٦١ ، وغريب الحديث ٢ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، وتهذيب اللغة ١٥ / ٣١٢ - ٣١٣ ،

والمقاييس في اللغة ص / ٤٤ ، والنهاية لابن الأثير ١ / ٦١ .

(٥) البحر ٥ / ١٥ ، الدر المصون ٣ / ٤٤٨ ، واللباب ١٠ / ٢٧ .

(٦) غريب الحديث للهروي ١ / ١٠٠ ، وتهذيب اللغة ١٥ / ٣١٢ ، ومفردات الراغب ص / ٢٩ .

الهروي: « فالإلُّ ثلاثة أشياء : الله تعالى ، والقراية ، والعهد »<sup>(١)</sup> وقال أبو عبيدة : « مجاز الإلُّ : العهد والعقد واليمين »<sup>(٢)</sup> وقال الطبري : « الإلُّ : اسم يشتمل على معان ثلاثة وهي : العهد ، والعقد ، والحلف والقراية وهو أيضاً بمعنى الله »<sup>(٣)</sup> .

أما الوجه الثالث المبني على قراءة عكرمة (إيلاً) التي اتخذها ابن عادل تبعاً لمن سبقه كابن جني وأبي حيان والعكبري والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup> حجةً لاشتقاق (إيلاً) من (آل يؤول) بمعنى الرجوع إلى آخر الأمر أو السياسة ، فإنه وإن كان صحيحاً في صناعة الاشتقاق إلا أنه بعيد عن الصناعة المعنوية ، فإن المعاني التي ذكرها أهل المعاجم واللغة والتفسير لـ (إيلاً) هي العهد والعقد والحلف والقراية وبمعنى (الله) ، فلو جعل بمعنى الرجوع والسياسة فإنه لا يلائم السياق ، اللهم إلا إذا جعلنا (إيلاً) و (إيلاً) بمعنى (الله) حيث ذكر أصحاب اللغة والمعاجم والتفسير ذلك<sup>(٥)</sup> ، وذلك أن الله تعالى يُرجع إليه الأمر كله وهو مصير العباد ومرجه ، هذا ما أرى والله أعلم .

٣- ثُبَاتٍ : ذكر ابن عادل في اشتقاق (ثُبَاتٍ) في قوله تعالى : ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ النساء / ٧١ ، قولين للعلماء :

أحدهما أن (ثُبَاتٍ) مشتقة من (ثَبَا يَثْبُو) كـ (خَلَا يَخْلُو) ولامها واو ، والمعنى اجتمع ، و (الثُّبَّة) الجماعة من الرجال تكون فوق العشرة .

(١) غريب الحديث للهروي / ١ / ١٠٠ .

(٢) مجاز القرآن / ١ / ٢٥٣ .

(٣) تفسير الطبري جامع البيان في تأويل القرآن / ١٤ / ١٤٨ .

(٤) المحتسب / ١ / ٢٨٤ ، والبحر / ٥ / ١٥ ، والتبيان / ١ / ٤٧٢ ، والدر المصون / ٣ / ٤٤٨ .

(٥) غريب الحديث للهروي / ١ / ٩٨ - ١٠٠ ، / ٣ / ٢٣٠ ، والطبري / ١٤ / ١٤٦ ، والتهذيب

للأزهري / ١٥ / ٣١٤ .

القول الآخر : أن (ثَبَاتٍ) مشتقة من ثَبَّيتُ على الرجل إذا أثبتت عليه ، وعلى هذا لامها ياءً ، ووزن الكلمة على كلا القولين (فُعَلَّةٌ) ك (حُطَمَةٌ) ، ف (ثُبَّةٌ) . في الأصل (ثُبُوَّةٌ) أو (ثُبِّيَّةٌ) حذفت لام الفعل و عوض عنها التاء<sup>(١)</sup> .

أقول : إن ابن عادل حذا حذو السمين الحلبي ، ولم يذكرنا من هم أصحاب هذين القولين ؟ وقد تناول المسألة قبلهما كثيرون من أهل العلم ، مثل الزجاج والأزهري وابن جني وابن يعيش وغيرهم<sup>(٢)</sup> .

وقد رأيت لأهل العلم فيما اشتقت منه (ثَبَاتٌ) ثلاثة أقوال ، الأول والثاني كما ذكرنا من : ثبا يثبو ، مثل : دعا يدعو أو من ثَبَى يَثْبِي ك (رَمَى يَرْمِي) والفعل معتل اللام واوياً كان أو يائياً ، وكونه واوياً - على أن (ثَبَاتٍ) من ثبا - يثبو هو ما اختاره ابن جني على ما وصَّى به أبو الحسن الأخفش ؛ وذلك أن واوي اللام أكثر حذفاً من يائياً ، نحو : أبٌ وأخٌ وهنٌ وابنٌ ونحو ذلك مما حذفت لامها واواً أكثر مما حذفت لامها ياءاً كدمٍ ويدٍ ونحو ذلك<sup>(٣)</sup> ، وقد وافق ابن جني ابن يعيش في شرح المفصل وابن عصفور في الممتع<sup>(٤)</sup> .

وبناءً على هذا فإني رأيت أن ابن جني ومن وافقه في المسألة يردون القول الثاني الذي جاء فيه أن (ثَبَاتٍ) يائي اللام مشتقاً من (ثَبَّيتُ) ؛ لأن (ثَبَّيتُ) لا يدل على ذلك ، حيث تتحول الواو إذا وقعت رابعةً إلى الياء نحو عَدَّيتُ

(١) اللباب ٦ / ٤٨٦ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٧٥ ، وتهذيب اللغة ١٥ / ١١٣ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٤ - ٥ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٠٢ - ٦٠٣ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٤ ، والممتع في التصريف ٢ / ٦٢٣ ، شرح شافية ابن الحاجب

وَحَلَّيْتُ، وهما من العدو والخلوة كما قالوا فيما هو يائي اللام ( قَصَّيْتُ )  
و( سَقَّيْتُ ) ، إذًا الحكم للأكثر ، وهو تغليب الواوي على اليائي <sup>(١)</sup> .

ولا يُجزم من هم أصحاب القول الثاني لعدم التصريح من قِبَل من تناولوا  
المسألة كالأزهري <sup>(٢)</sup> ، ولوجود احتمال التأويل فيما استُدلَّ به لصالح هذا القول  
من أن تصغير ( ثُبَّة ) على ( ثُبِّيَّة ) دليلٌ على يائي اللام ، والاحتمال الموجود في  
هذا القول وهو أن تصغير ( ثُبِّيَّة ) على ( ثُبِّيَّة ) ليس دليلًا قاطعًا على أن ( ثُبَّة )  
يائي اللام كان في الأصل ( ثُبِّيَّة ) ؛ لأن ( ثُبِّيَّة ) المصغرة تحتمل أن تكون ( ثُبِّيَّة )  
ثم حدث فيها القلب والإدغام على حدِّ ( سُمِّيَّة ) ، وقد ذكرنا من قبل أنه لا دليل  
أيضًا لأصحاب هذا القول في ( ثُبِّيَّة ) ؛ لاحتمال أن تكون واوية اللام ثم  
تحولت الواو إلى الياء لوقوعها رابعةً .

وأما إذا رجعنا إلى أصحاب المعاجم واللغة كالخليل وابن فارس  
والراغب <sup>(٣)</sup> ، فإننا نجدهم يذكرون « ثُبَّةٌ وَثَبَاتٌ وَثُبُونٌ وَثُبَيْنٌ » تحت مادة  
( ث ب ي ) مما يعطينا قوة لجواز أن تكون ( ثُبَّة ) يائي اللام مشتقة من ( ثُبِّيَّة )  
كما يُمدِّنا بسبب لعزو هذا القول إلى هؤلاء .

أما القول الثالث فهو ما ذكره الأزهري عن بعض أهل اللغة أن ( الثُّبَّة ) ثُبَّةٌ  
الحوض وهو وسطه الذي يثوب إليه الماء مشتقةٌ من : ثَابَ يَثُوبُ بمعنى عَادَ  
ورجع ، وقد ذهب إلى هذا القول الخليل والزجاج والنحاس والراغب <sup>(٤)</sup> كما

(١) سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٤ .

(٢) تهذيب اللغة ١٥ / ١١٣ .

(٣) معجم العين ٨ / ٢٤٨ ، والمقاييس في اللغة ص / ١٩٢ باب الثاء والباء وما يثلثها ومفردات  
الراغب ص / ٨٤ ، كتاب الثاء .

(٤) معجم العين ٨ / ٢٤٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٧٥ ، وإعراب القرآن للنحاس  
١ / ٤٧٠ ، ومفردات الراغب ص / ٨٤ كتاب التاء .

عزاه ابن يعيش إلى أبي الحسن<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا (ثُبَّة) الحوض تكون محذوفة العين أصلها (ثُوبَةٌ) ، فلما ضُمَّتِ التاء حذفت الواو فصارت (ثُبَّةً) ، وتُصَغَّرُ على (ثُوبِيَّة) <sup>(٢)</sup> وهذا خلافاً لـ (ثُبَّة) الجماعة فإنها محذوفة اللام كما ذكرنا .

وما ذهب إليه هؤلاء اعتبره ابن جني غير لازم ؛ لجواز أن تكون ثُبَّةُ الحوض أيضاً من ثَبَّيْتُ بمعنى جمعت ؛ لأن مجتمع الماء من الحوض هو وسطه<sup>(٣)</sup> ، وقال ابن فارس : « والذي عندي أن الأصل في (ثُبَّةِ الحوض) و (ثُبَّةِ الخيل) واحد لا فرق بينهما ... وقياسه ما بدأنا به الباب في ذكر التثبية وهو من ثَبَّى على الشيء إذا دام<sup>(٤)</sup> ، وقال ابن يعيش : « والصواب أن يكون المحذوف فيه اللام ويكون من ثَبَّيْتُ ، وذلك أن مجتمع الماء وسطه ، هذا مع كثرة ما حذف لامه من الأسماء وقلة المحذوف العين<sup>(٥)</sup> .

أما ابن عادل الدمشقي فإنه تبعاً لمن سلفه كان يعتبر (ثُبَّةَ الحوض) مما حذفت عينه اشتقاقاً من ثاب يثوب وليس مما حذفت لامه<sup>(٦)</sup> ، وذهب النحاس إلى أن من يتوهم الاتحاد بين (ثُبَّةِ الحوض) و (ثُبَّةِ الجماعة) دون أي فرق فهو ضعيف في العربية<sup>(٧)</sup> .

(١) قال ابن يعيش : « وقد ذهب أبو الحسن إلى أن ثبة الحوض وهي وسطه من ثاب يثوب محذوفة العين « شرح المفصل ٥ / ٥ ، ولا يعلم أهو الأخفش الأوسط أم الأخفش الصغير ؟ ولعله الأخفش الأوسط والله أعلم .

(٢) تهذيب اللغة ١٥ / ١١٣ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٠٢ .

(٤) معجم المقاييس في اللغة باب التاء والباء وما يثلثها ص / ١٩٢ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥ .

(٦) اللباب ٦ / ٤٨٦ .

(٧) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٧٠ .

٤- السُّنَن : ذكر ابن عادل في اشتقاق ( السُّنَن ) في قوله تعالى : ﴿ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ ﴾ آل عمران / ١٣٧ ، ثلاثة أقوال لأهل العلم ، فعزا إلى بعض أهل اللغة - دون ذكر اسمه - أن ( السُّنَّة ) على زنة ( فُعْلَة ) مشتقة من « سَنَّ الماء يَسُنُّه » إذا وَاَلَى صَبَّه .

والقول الثاني : أنها مشتقة من « سَنَنْتُ النَّصْلَ أَسُنُّهُ سَنًّا » إذا حَدَدْتَهُ عَلَى الْمِسْنِ ، فالسنة يُعْتَنَى بها كما يعتنى بالنصل ونحوه .

والقول الثالث : أن ( السُّنَّة ) أخذت من ( سَنَّ الإِبِلَ ) إذا أحسن رعايتها ، فصاحب السُّنَّة يقوم على أصحابه كما يقوم الراعي على إبله<sup>(١)</sup> .

أقول : لقد ذكر ابن عادل الدمشقي هذه الأقوال الثلاثة دون أن يعزوها إلى أصحابها كما فعل ذلك من قبل السمين الحلبي<sup>(٢)</sup> ، وهي توافق لما جاء في كتب اللغة والمعاجم والمعاني ، قال ابن السكيت : « ( السُّنُّ ) مصدر ( سَنَّ الحديد سَنًّا ) ... وَسَنَّ عَلَيْهِ الدَّرْعَ يَسُنُّهَا سَنًّا إِذَا صَبَّهَا عَلَيْهِ ، وكذلك سَنَّ الماء على وجهه ، ويقال : سَنَّ الإِبِلَ يَسُنُّهَا سَنًّا إِذَا أَحْسَنَ رَعِيَّتَهَا »<sup>(٣)</sup> ، وذكر الأزهري عن أهل اللغة نحو ذلك<sup>(٤)</sup> ، وجعل ابن فارس السين والنون وما يتصرف من هذه المادة أصلاً واحداً مطرداً بمعنى جريان الشيء في سهولة ، والأصل المشتق منه قولهم : سَنَنْتُ الماء على وجهي أسنُّه سَنًّا إِذَا أَرْسَلْتَهُ إِرسَالًا ، ثم اشتق منه : رجلٌ مسنون الوجه ، والحمأ المسنون والسُّنَّة وغير ذلك ، والمرجع واحد ، وهو جريان الشيء في سهولة<sup>(٥)</sup> ، وذكر أبو عبيدة أن المسنون بمعنى المصبوب<sup>(٦)</sup> ، وجعل ابن

(١) الباب ٥ / ٥٤٨ - ٥٤٩ .

(٢) الدر المصون ٢ / ٢١٣ .

(٣) إصلاح المنطق ص / ٥٤ .

(٤) تهذيب اللغة باب السين والنون ١٢ / ٢٠٩ - ٢١٢ .

(٥) معجم المقاييس في اللغة باب ما جاء من كلام العرب وأوله سين في المضاعف ص / ٤٧٤ .

(٦) مجاز القرآن ١ / ٣٥١ .

دريد ( السَّنَان ) من « سِنَانِ الرُّمَحِ » أو من « سَانَ الفرسُ الأُنْثَى أو البعيرُ الناقَةَ سَنَانًا وَمَسَانَةً إِذَا عَدَا مَعَهَا<sup>(١)</sup> والعدو هو الجري .

و ( السُّنَّة ) في جميع ما قيل في اشتقاقها لا تخلو عن إحدى هذه المعاني الثلاثة من الجريان والاعتناء والتحديد ، فالسُّنَّةُ تجري على نمط واحدٍ كالماء المصبوب ، وهي معتنى بها كالنصل المحدّد وكالإبل الذي أحسنت رعايته ، هذا ما أرى والله أعلم .

٥ - الشَّيْطَانُ : ذكر ابن عادل الدمشقي اختلاف أهل اللغة في اشتقاق ( الشيطان ) أهو من ( شَطَنَ يَشْطُنُ ) بمعنى بَعُدَ أم من ( شَاطَ - يَشِيْطُ ) بمعنى هاج واحترق ؟ وماذا يترتب على هذا الاختلاف<sup>(٢)</sup> ؟

فذكر أن أهل اللغة اختلفوا في المسألة على قولين :

القول الأول : أن ( الشيطان ) على زنة فيعالٌ مأخوذ من : « شَطَنَ - يَشْطُنُ » أي بَعُدَ ، ولا يخفى أن الشيطان لبعده عن رحمة الله ينطبق عليه هذا الاشتقاق ، وفي هذا المعنى<sup>(٣)</sup> جاء قول النابغة :

نَأَتْ بِسُعَادَ عَنكَ نَوَى شَطُونُ      فَبَأَتْ وَالْفُؤَادَ بِهَارِهَيْنِ<sup>(٤)</sup>

ومثله قول أمية :

أَيُّ شَاطِنٍ عَصَاهُ عَكَاهُ      ثُمَّ يُلْقَى فِي السَّجْنِ وَالْأَكْبَالِ<sup>(٥)</sup>

(١) الاشتقاق لابن دريد ص / ٢٦١ .

(٢) الباب في علوم الكتاب ١ / ٩٧ .

(٣) الاشتقاق لابن دريد ص / ٢٦١ .

(٤) البيت في ديوان النابغة الذبياني ص / ١٢٦ ، والالآلي في شرح أمالي القالي ١ / ٥٨ ، والصحاح للجوهري مادة ( شطن ) ٦ / ٤٢٢ ، والمقاييس لابن فارس ص / ٥٢٥ .

(٥) البيت في ديوان أمية بن أبي الصلت ص / ١٠٦ ، والاشتقاق ص / ٣٨١ ، وجمهرة اللغة ٢ / ٣٢٤ ،

وقد عزا ابن عادل هذا القول إلى جمهور أهل اللغة مستشهداً بما يحكى عن سيويوه من إثبات النون في ( تشيطن ) ، فثبوت النون في جميع تصاريف الكلمة يؤيد أصالة النون دون الياء .

والقول الآخر : أن ( الشيطان ) فعْلَان مشتق من ( شَاطَ - يُشِيطُ ) إذا هاج من شدة الغضب واحترق ، ولا ريب أن هذا المعنى موجود فيه ، وعلى هذا ( الياء ) فيه أصلية دون النون ، إلا أنه لم يُسمع في تصاريفه إلا ثابت النون محذوف الألف ، وهذا القول لم يعزه ابن عادل ولا من سبقه إلى أحد .

والحكم المترتب على هذا الاختلاف هو أن ( الشيطان ) على زنة ( فَيَعَالُ ) المشتق من ( شَطَنَ ) لو سُمِّي به لانصرف ؛ لعدم توفر السببين ، خلافاً لما اشتق من ( شَاطَ ) الموزون بـ ( فعْلَان ) لو سُمِّي به لامتنع من الصرف ، أما إذا لم يُسم به ، فإنه منصرف ألبتة ؛ لأن ( فعْلَان ) الصفة يشترط لامتناعه ألا يؤنث بالتاء وهذا يؤنث بها فيقال : ( شيطانة ) <sup>(١)</sup> .

أقول : ما ذكره ابن عادل في اشتقاق ( الشيطان ) لا يختلف عما ذكره أهل المعاجم واللغة والمعاني ، بل لا يختلف عما ذكره النحاة أيضاً ، فقد ذكر الخليل أن ( الشيطان ) فيعال من ( شَطَنَ ) أي : بُعد ، وشَطَنَتِ الدارُ شُطُونًا إذا بعدت ، و(نوى شُطُونٌ) أي بعيده ، ويتصرف ثلاثياً كما يتصرف رباعياً نحو شَيْطَنَ

والصالح ٦ / ٤٢٣ ، والمقاييس ص / ٥٢٥ ، وحكاه بمعنى شدّه وربطه . ينظر : جهمرة اللغة ٢ / ٣٢٤ ، وتهذيب اللغة ٣ / ٢٧ ، وجاء في العين ٢ / ١٨٠ عكوت ذنب الدابة عكوا إذا عطفَت الذنب عند العكوة وعقدته .

(١) الباب ١ / ٩٧ - ٩٨ .

الرجلُ أي فعل فعلَ الشيطان ، وَتَشَيْطَنَ أي صار كالشيطان<sup>(١)</sup> ، وقد ذكر الأزهري عن الليث مثله<sup>(٢)</sup> وابن فارس عزاه إلى الخليل<sup>(٣)</sup> .

وسيويه جعل النون في ( الشيطان ) وفي تصاريفه أصليةً إذا كان له فعلٌ يثبت فيه النون بخلاف إذا كان الشيطان من ( شَيْط )<sup>(٤)</sup> .

والذين جاؤوا بعد الخليل وسيويه سلكوا مسلكهما ، فجعلوا النون في ( الشيطان ) من نفس المادة اشتقاقاً من ( شَطَن ) استدلالاً بتصاريفه وبما جاء في أقوال الشعراء<sup>(٥)</sup> .

ومن ثم رأيت الأزهري وابن جنبي وابن فارس وابن الأثير يُرجِّحون هذا القول ، وقال الأزهري : « والأول أكبر »<sup>(٦)</sup> ، وقال ابن جنبي : « وَتَشَيْطَنَ أقوى من تَشَيْطَ ؛ لقولهم ( شاطنٌ ) و ( شَطْنٌ ) و ( أرضٌ شَطُونٌ ) وهذا كله من البعد »<sup>(٧)</sup> ، وقال ابن فارس بعد ذكر بيت أمية :

أيها شاطنٍ عَصَاهُ عَكَاهُ      ورماه في القيد والأغلال<sup>(٨)</sup>

(١) معجم العين ٦ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ، باب الشين والطاء والنون .

(٢) تهذيب اللغة ١١ / ٢١٤ .

(٣) معجم المقاييس - باب الشين والطاء ما يثلثها ص / ٥٢٤ .

(٤) قال سيويه : « وكذلك : شيطانٌ إن أخذته من التشيطان ، فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون » الكتاب ٣ / ٢١٧ - ٢١٨ ، وقال أيضاً ( فامًا الدهقان والشيطان فلا تجعلها زائدتين فيها لأنها ليس عليهما ثبوتٌ [ دليل ] ألا ترى أنك تقول : تشيطان وتدهقن وتصرفهما ( ٤ / ٣٢١ ) .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٩١ ، والنهية لابن الأثير ٢ / ٢٧٥ .

(٦) تهذيب اللغة ١١ / ٢١٤ .

(٧) المنصف لابن جنبي ١ / ١٠٩ .

(٨) مرّ الشاهد سابقاً .

« أفلا تراه بناه على ( فاعلٍ ) وجعل النون فيه أصليةً »<sup>(١)</sup> ، وقال ابن الأثير بعد تناول القولين : « والأول أصح »<sup>(٢)</sup> .

ولم يستبعد أهل المعاجم واللغة القول الآخر حيث يوجد له وجهٌ صالح في اللغة ؛ لتناسب المعنى الموجود في الشيطان الذي استشاط غضبًا ، مع تصاريف ( شاط يشيط ) إذا احترق وغضب ، فالشيط والشيطوة والتشيط وجميع تصاريف المادة يدل على شدة الغضب وغليان الدم<sup>(٣)</sup> ، ولا ريب أن هذا المعنى يوجد في الشيطان اللعين الذي عاند الله ولم يمثل لأمره ، ومن ثم اعتبر ابن جنبي ( تَشَيْطَنَ الرَّجُلُ وَتَشَيْطَ ) لغتين متساويتين في المعنى مع تقويته المعنى الأول ؛ لوجود ما يثبت ذلك في اللغة ، فكما أن الشيطان مُبْعَدٌ من رحمة الله ، كذلك إنه ملتهب في الغضب مشبه بالجنون والتخبُّط<sup>(٤)</sup> ، قال تعالى : ﴿ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾ [ سورة البقرة : ٢٧٥ ] .

والراغب الأصفهاني كغيره من العلماء في تأصيلهم النون في ( الشيطان ) تناول القول الآخر ، واستدل على صحة معنى الغضب والاحتراق في ( شاط يشيط ) إن أُخِذَ أصلاً مشتقاً منه ( الشيطان ) بقوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ الْجَانَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ ﴾ [ سورة الرحمن : ١٥ ]<sup>(٥)</sup> ، ويضاف إلى ذلك قول الشيطان عن نفسه مخاطباً

(١) معجم المقاييس لابن فارس ص / ٥٢٥ .

(٢) والنهاية لابن الأثير ٢ / ٤٧٥ .

(٣) معجم العين باب الشين الطاء و ( واية ) معها ٦ / ٢٧٥ ، وتهذيب اللغة باب الشين والطاء

١١ / ٢٦٧ ، والمقاييس في اللغة باب الشين والياء وما يثلثها ص / ٥٤٥ .

(٤) المنصف لابن جنبي ١ / ١٠٩ .

(٥) مفردات الراغب ص / ٢٦٤ .

الله تعالى : ﴿ خَلَقْنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ﴾ [ سورة الأعراف : ١٢ ] .

والإمام الطبري مثله مثل أهل اللغة والمعاجم رجَّح القول الأول مستشهداً بقول أمية السالف الذكر قائلاً : « ولو كان ( فَعْلَان ) من « شاط يشيط » لقال : أيُّ شائطٍ ، ولكنه قال : أيُّ شاطنٍ ؛ لأنه من ( شَطَنَ يَشْطُنُ ) فهو شاطنٌ »<sup>(١)</sup> .  
ومن ثم أرى أن ( الشيطان ) في اشتقاقه من ( شَطَنَ يَشْطُنُ ) يستحق الترجيح في ضوء الأدلة وأقوال العلماء ، إلا أن للوجه الآخر من الأدلة ما لا يستهان به ، وسيبويه وابن السراج وغيرهم رَغِمَ تَبْيِيهِمُ القول الأول مذهباً لهم لم يستبعدوا القول الآخر ، حيث إنَّ للقولين سعةً في اللغة<sup>(٢)</sup> ، ولعل هذا جعل المبرد وغيره يسوق القولين دون ترجيح أحدهما على الآخر<sup>(٣)</sup> ، قال المبرد : « و ( شيطانٌ ) يكون ( فيعالٌ ) من الشَّطَنَ وهو الحبل الممتدُّ في صلابة ، فتصرفه ويكون من ( شاط يشيط ) إذا ذهب باطلا فلا ينصرف »<sup>(٤)</sup> .

وثمرة الخلاف الاشتقاقي تَنْصِبُ في صرف ( شَيْطَان ) وعدمه ، ف ( شَيْطَانٌ ) على زنة ( فيعالٌ ) إذا سُمِّيَ به منصرف لوجود سبب واحد وهو التعريف ، وعلى زنة ( فَعْلَان ) غير منصرف لوجود سببين وهما التعريف وزيادة الألف والنون .

(١) تفسير الطبري ١ / ١١٢ .

(٢) قال سيبويه : « وإن جعلت دِهْقَان من الدَّهْقِ وشيطان من شَيْطَ لم تصرفه » الكتاب ٣ / ٢١٨ ، وقال ابن السراج : « وكذلك شيطان إن كان من التشيطان ، صرفته وإن كان من شَيْطَ لم تصرفه »

الأصول في النحو ٢ / ٨٦ .

(٣) المقتضب ٤ / ١٣ ، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص / ٧ .

(٤) المقتضب ٤ / ١٣ .

هذا إذا سُمِّي به ، أما إذا لم يُسَمَّ به فإنه منصرف ألبتة ؛ لأنه في حال اشتقاقه من ( شَطَن ) يَبِينُ الانصراف ؛ لانعدام السبب أصلاً ، وفي حال اشتقاقه من ( شَاطَ ) حكم عليه بالصرّف مع كونه على ( فَعْلَان ) ؛ لمجيء مؤنثه على ( فَعْلَانَة ) كـ ( شَيْطَانَة ) فيقال : رجلٌ شيطانٌ وامرأةٌ شيطانةٌ ، ويشترط في منع صرف ما زيد فيه الألف والنون وكان صفةً ألا يُؤنث بالتاء .

وإلى هذا أشار سيبويه في « باب ما لا ينصرف في المعرفة » فجعل ( الشيطان ) منصرفاً إن أخذ من ( التشيطن ) وغير منصرفٍ إن أخذ من ( شَيْطَ )<sup>(١)</sup> وتبعه المبرد وابن السراج ومن على شاكلتهم<sup>(٢)</sup> .

٦ - ( الله ) ذكر ابن عادل في اشتقاق لفظ الجلالة ( الله ) أربعة أقوال لأهل

العلم :

فهو إما أن يُشتقَّ من ( لَاهَ يَلِيهِ ) أو من ( لَاهَ يَلُوه ) ، ووزنه على هذين القولين إما ( فَعَلَّ ) أو ( فَعِلَّ ) بفتح عين الفعل أو كسرهما ، وإما أن يُشتقَّ من ( آلِهَ - يَأَلِهَ ) أو من ( وَلِهَ يَوَلِهَ ) وأصل الكلمة ( إله ) أو ( وِلاَهَ ) على زنة ( فِعَال ) .

ولم ينسب ابن عادل من هذه الأقوال الأربعة إلا الأخير الذي قال فيه : إنه معزو إلى الخليل ، وابن عادل مع نقله هذه الأقوال الأربعة كان يستصوب كون لفظ الجلالة ( الله ) مرتجلاً غير مشتق ، وهو أعرف المعارف<sup>(٣)</sup> .

وحيث وقع اختلاف شديد في اشتقاق هذا الاسم بين أهل العلم أودُّ أن

(١) الكتاب ٣ / ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٢) المقتضب للمبرد ٤ / ١٣ ، والأصول في النحو ٢ / ٨٦ ، شرح الأشموني ٣ / ٤٥٦ .

(٣) الباب في علوم الكتاب ١ / ١٣٧ - ١٤٠ .

أورده بشيء من التفصيل مع عزو كل قول إلى قائله ، وقد وجدت أن للعلماء فيه خمسة أقوال :

**القول الأول :** وهو أن لفظ الجلالة ( الله ) مشتق من ( وَلِهَ ، يَوْلِهَ وَهًا ) بمعنى التحير ؛ لأن الخلق والهُ نحوه أي متحيّرٌ ، وعلى هذا أصل ( إلهٌ ) ( وِلاَةٌ ) ، أبدلت الواو همزة كما فعل في ( وشاح ) ، و ( وعاء ) ، و ( وجاج ) فقالوا إشاح وإعاء وإجاج ، فلما أبدلوا الواو همزة صار ( إلهٌ ) على زنة فِعَالٍ ، ثم أدخلوا عليه الألف واللام فصار ( الإلهُ ) ثم حذفوا الهمزة بعد نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف فصار : ( آللاه ) ثم حدث فيه الإدغام فصار ( الله ) .

وقد عزي هذا القول إلى الخليل بن أحمد ، عزاه إليه الزجاجي وابن الشجري والسمين الحلبي وابن عادل<sup>(١)</sup> ، ودون العزو إلى أحد ذكره الأزهري والراغب الأصفهاني والعكبري<sup>(٢)</sup> .

**القول الثاني :** وهو أن لفظ الجلاله ( الله ) أصله ( إله ) على زنة فِعَالٍ اشتقاقاً من : أَلَهٌ يَأْلُهُ إِلهَةٌ بمعنى عَبْدٌ ، وَتَحْيَرٌ وَسَكَنٌ وَفَزَعٌ ف ( الله ) لفظ مشترك بين هذه المعاني كلها ؛ لأن الخلق يعبدونه ويسكنون إليه ويتحiron فيه ويفزعون إليه ، فالهمزة فاء الكلمة واللام عينها والألف بعد العين ألف ( فِعَالٍ ) زائدةٌ ، والهاء لام الكلمة ، ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال مراعاةً للتخفيف ، وأدخلت عليه أل التعريف تعظيماً ودفعاً للشياخ حتى لا يطلق إلا على المعبود

(١) اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ص / ٢٦ ، وأمل بن الشجري ٢ / ١٩٧ ، والدر المصون ١ / ٥٨ ، واللباب ١ / ١٤٠ .

(٢) تهذيب اللغة ٦ / ٢٢٤ ، والمفردات في غريب القرآن ص / ٣١ ، والتبيان للعكبري ١ / ١٠ .

بحق ، والألف واللام لازمتان لهذا الاسم عوضاً من الهمزة المحذوفة ، كأنهما من حروف هذا الاسم الأصلية لا تفارقانه أبداً ، ثم أدغمت لام (أل) في لام (لاه) فصارت الكلمة (الله) .

وهذا القول معزو إلى سيبويه ، عزاه إليه كثير من أهل العلم ، منهم المبرد والزجاجي وابن الشجري وابن سيده وابن يعيش<sup>(١)</sup> ، وهو أيضاً قول الخليل كما يفهم من كلام الزجاج<sup>(٢)</sup> ، وقد عزا الزجاجي وابن الشجري هذا القول مع عزوهم إلى سيبويه إلى علماء آخرين أيضاً كيونس بن حبيب وأبي الحسن الأخفش والكسائي والفراء وقطرب<sup>(٣)</sup> ، وما في الكتاب خير شاهد على صحة ما عزي إلى سيبويه ، قال : سيبويه : « وكان الاسم والله أعلم إله ، فلما أدخل عليه الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفاً منها ، فهذا أيضاً مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف »<sup>(٤)</sup> .

**القول الثالث :** وهو أن أصل (الله) لاه على زنة فعل أو فعل اشتقاقاً من : (لاه) ، (يليه ليها) ، ثم أدخلت عليه أل التعريف تعظيماً لله وإبانة له عن كل مخلوق ، وأدغمت لام التعريف في اللام بعدها فصارت الكلمة (الله) .

وبناءً على هذا القول معناه الاستتار والاحتجاب ؛ وسُمِّي سبحانه تعالى بهذا الاسم لاستتاره واحتجابه عن إدراك الأبصار ، وألف (لاه) منقلبة عن الياء

(١) المقتضب ٤ / ٢٤٠ ، اشتقاق أسماء الله الحسنى ص / ٢٧ ، وآمالي الشجري ٢ / ١٩٦ ، والمخصص لابن سيده الجزء الخامس والسفر السابع عشر ص / ٢١٦ ، ٢١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣ .

(٢) قال الزجاج : « قال سيبويه سألت الخليل عن هذا الاسم فقال الأصل فيه (إله) .

(٣) اشتقاق أسماء الله الحسنى ص / ٢٣ ، وآمالي الشجري ٢ / ١٩٦ .

(٤) الكتاب ٢ / ١٩٥ .

التي هي عين الفعل بدليل قولهم : « هَيَّ أَبوك » في « لَاهِ أَبوك » حيث ظهرت الياء عندما نقلت إلى موضع اللام ، وقد عَزِي هذا القول كسابقه إلى سيويوه أيضاً، وممن عزاه إليه الزجاج والزجاجي وابن سيده وابن الشجري وابن يعيش والرضي<sup>(١)</sup> ، وكلام سيويوه في الكتاب يدل على صحة هذا العزو<sup>(٢)</sup> .

و ( هَيَّ أَبوك ) في معنى ( لله أَبوك ) ، حذفت منه لام الإضافة ولام التعريف للتخفيف فبقي ( لَاهِ أَبوك ) ، فالألف في ( لاه ) أصلية منقلبة عن الياء ؛ لظهورها ياءً في المقلوب كما سبق أن قلت ذلك .

والقول الرابع : أن لفظ الجلالة ( الله ) مشتق من ( لَاهَ يَلُوهُ لِيَاهَا ) بمعنى احتجب ، فالألف في ( لَاهَ ) منقلبة عن الواو ، وليست من الياء ، ووزنه ( فَعَلَ ) بفتح العين ، وبقي هذا القول غير معزو إلى أحد .

والقول الخامس : وهو أن لفظ الجلالة ( الله ) مشتق من تَأَلَّهُ الخلق إليه أي فَقَرُهم وحاجتهم إليه ، وهذا القول مما عزاه ابن خالويه إلى أبي علي الفارسي<sup>(٣)</sup> .

### مناقشة الأقوال الخمسة :

أما القول الأول الذي عَزِي فيه إلى الخليل بن أحمد بأن ( إله ) كان في الأصل ( وِلَاهَا ) مشتقاً من وَلِه إذا تَحَيَّر ، فإنه عورض بأنه لو كان كذلك لجاز النطق بالأصل ، ولم يقله أحد ، ولكان قد جمع على ( أُولِه ) كما جمع ( وعاء ) على

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ١٥٢ ، واشتقاق أسماء الله الحسنى ص / ٢٧ ، والمخصص ٥ / ٢١٧ ، ٢٢٠ ، وآمالى الشجري ٢ / ١٩٦ ، وشرح المفصل ١ / ٣ ، وشرح الكافية ١ / ٣٤٨ .

(٢) قال سيويوه في الكتاب ٣ / ٤٩٨ « وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم : لاه أبوك ، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ليخففوا الحرف على اللسان ... » .

(٣) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص / ١٢ .

( أوعية ) ولم يجمع إله إلا على آلهة ، وقد أُجيب عنه بأن البدل لازم هذا الاسم ملازمة الحرف الأصلي للكلمة ثم جاء الجمع على التزام البدل ، وهذا ما ذكره ابن عادل وقبلة السمين الحلبي<sup>(١)</sup> ، والخليل في معجمه لم يتطرق إلى هذا النوع من الاشتقاق رغم تناوله مادة ( و ل ه ) وبيان معانيها الدالة على ذهاب العقل والفؤاد من فقدان الحبيب<sup>(٢)</sup> .

ولعل أولئك الذين ذهبوا إلى اشتقاق ( الله ) من ( و ل ه ) لاحظوا معنى الحيرة والاضطراب لدى الخلق في الوصول إلى معرفة الخالق ، وذكر ابن عادل وقبلة السمين الحلبي عن بعض الحكماء أن الله محبوب للأشياء كلها<sup>(٣)</sup> ، والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ﴾ [ سورة الإسراء : ٤٤ ] ، وكأنهما استنبطا معنى الحب والعشق من مادة ( و ل ه ) ، وهو ما لا تسعفه المعاجم واللغة .

وعلى صحة ما عزي إلى الخليل فإنني أرى أن لفظ الجلالة ( الله ) بما يحمله من المعاني يجعل الخلق يتحير في إدراكه وإحاطته ، وصدق الله جلّ وعلا إذ قال : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ ﴾ [ سورة البقرة : ٢٥٥ ] .

أما القول الثاني المعزو إلى سيبويه وكثير من حذاق النحويين بأن ( الله ) أصله ( إلاه ) أخذًا من ( أله يألّه ) بمعنى ( عبّد ) فإنه موافق لما ذكره أهل المعاجم والتفسير<sup>(٤)</sup> ، فالإله هو المعبود بحق بالغلبة كالنجم على الثريا والبيت على الكعبة والكتاب على كتاب سيبويه<sup>(٥)</sup> ، والمعنى المعجمي الذي يحمله لفظ الجلالة

(١) الدر السمين ١ / ٥٨ ، واللباب ١ / ١٤٠ ، ١٤١ .

(٢) معجم العين مادة و ل ه ٤ / ٨٨ .

(٣) الدر المصون ١ / ٥٧ ، واللباب ١ / ١٤٠ .

(٤) تهذيب اللغة ٦ / ٢٢٣ ، والمقاييس باب الهمزة واللام وما يثلهما ص / ٨٦ ، والكشاف ١ / ٦ .

(٥) الكشاف ١ / ٦ .

سواء كان بمعنى العبادة أو الحيرة يؤيد اشتقاقه من ( أَلِه ) الذي بمعنى ( عَبَد ) كما قال ابن فارس<sup>(١)</sup> ، أو بمعنى تحيّر وانداهش كما قال الزمخشري<sup>(٢)</sup> ؛ لأن الاشتقاق كما يرى الزمخشري أن يتنظم الصيغتان فصاعداً معنى واحداً .

وأما القول الثالث المعزى إلى سيبويه كذلك فإنه يوافق ما ذكره أهل المعاجم<sup>(٣)</sup> ، وقد أخذ على هذين القولين الثاني والثالث مغالطة من قبل بعض أهل العلم ، كالمبرد الذي اعتبر قول سيبويه الثاني نقضاً لقوله الأول مما جعل العلماء يتصدون للمبرد دفاعاً عن سيبويه ، وصحّحوا ما قال سيبويه حاملين كلامه على مأخذين مختلفين ، ومن دافع عن سيبويه فيما اعترض عليه ابن ولاد في كتابه « الانتصار لسيبويه على المبرد » ، وابن سيده في « المخصص » ، وكان رد ابن سيده أوضح وأقوى وأوفى<sup>(٤)</sup> .

أما القول الرابع الذي لم يعز إلى أحد فإنه يكاد يشتهه بالقول الثالث الذي جعل فيه الاشتقاق من ( لاه ) على أساس أن الألف منقلبة عن الواو أو الياء ، ولم أعثر في كتب المعاجم على ما يؤيد هذا الاشتقاق .

أما القول الخامس المعزى إلى أبي علي الفارسي فإنه مرتبط بمعنى الكلمة التي تعني التعب والافتقار والاحتياج إليه تعالى ، فالله متعبّد بالخلق ، وهم مفتقرون إليه في سائر شؤونهم .

(١) المقاييس لابن فارس ص / ٨٦ .

(٢) الكشاف ١ / ٦ .

(٣) معجم المقاييس في اللغة باب اللام والياء وما يثلثها ص / ٩٤٥ .

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد مسألة ( ١٠٩ ) ص / ٢٣٣ ، والمخصص لابن سيده ٥ / ٢٢٠ -

وابن عادل رغم تناوله هذه الأقوال لم يرجح شيئاً منها ، وكان يرى أن لفظ الجلالة اسم موضوع مرتجل ولا اشتقاق فيه ، وهو ما يعزى إلى سيبويه أيضاً<sup>(١)</sup> وذكر الزجاجي أن أبا عثمان المازني كان لا يرى الاشتقاق في لفظ الجلالة<sup>(٢)</sup> .

وكما اختلف العلماء فيما اشتق منه لفظ الجلالة اختلفوا كذلك في جواز الاشتقاق منه ، فمنعه الخليل<sup>(٣)</sup> ، وأجازه الزمخشري جاعلاً ( الإله ) من أسماء الأجناس ، فيجوز الاشتقاق منه كما يجوز الاشتقاق من أسماء الأجناس ، فيقال : تأله وأله واستأله ، كما يقال : استنوق واستحجر في الاشتقاق من الناقة والحجر<sup>(٤)</sup> ، ولكثرة ما قيل في اشتقاق لفظ الجلالة كره الزجاج أن يذكر ما قال النحويون في ذلك تنزيهاً لله عز وجل<sup>(٥)</sup> .

٧- الْقَرْيَةُ : ذكر ابن عادل أن ( القرية ) في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ

الْقَرْيَةَ ﴾ البقرة / ٥٨ ، مشتقة من : قَرَيْتُ بمعنى جمعتُ يقال : قريتُ الماء في الحوض ، أي : جمعته ، والماء المتجمع في الحوض يسمى « قري » بكسر القاف ، ويطلق على الحوض ( المقرأة ) ، والقريانُ اسم لمجتمع الماء ، وسميت القرية بهذا الاسم ؛ لأن القوم يجتمعون فيه<sup>(٦)</sup> .

وقد رأينا أن القاف والراء والياء في جميع تصاريفها ومشتقاتها جاءت لمعنى الجمع والاجتماع ، وما ذكره ابن عادل في اشتقاق لفظ القرية ومعانيها لا يختلف عما ذكره أهل المعاجم واللغة .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣ ، والدر المصون ١ / ٥٦ ، واللباب ١ / ١٣٧ .

(٢) اشتقاق أسماء الله الحسنى ص / ٢٧ .

(٣) معجم العين ١ / ٩١ .

(٤) تفسير الكشاف ١ / ٦ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٣ .

(٦) اللباب ٢ / ٩٢ .

فقد ذكر الخليل أن ( القَرِي ) جبي الماء في الحوض ، و ( المِقْرَاءُ ) شبه حوض ضخم يُقْرَى فيه من البئر ثم يفرغ منه في قَرْوٍ وَمَرْكَنٍ<sup>(١)</sup> ، وقد رأيت فيما ذكره الخليل من معاني تقاليب ( ق ر و ) أن ما يلتقي في القاف والراء والحرف المعتل أيًا كان نوعه يدل على معنى الجمع مثل ( القَرْوُ ) ، فاللام فيه واو ، وهو شبه حوضٍ ضخمٍ يفرغ فيه الماء من الحوض الضخم تَرِدُهُ الإبل والغنم ، و ( القَرِي ) اللام فيه ياء ، وهو جمع الماء في الحوض ، و ( القَرَاءُ ) اللام فيه همزة ، وفيه معنى الجمع ، ومن ثم يقال للحامل القارئ<sup>(٢)</sup> ، وهكذا ذكر الأزهري عن الليث<sup>(٣)</sup> .

وذكر ابن فارس أن القاف والراء والحرف المعتل أصل صحيح يدل على جمع واجتماع ، فالقَرِيَّةُ والمِقْرَاءُ والقَرِي والقَرْوُ والقَرَان وغيرها مما يلتقي في القاف والراء والحرف المعتل يدل على الجمع والاجتماع<sup>(٤)</sup> .

٨- النَّارُ : في قوله تعالى : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ البقرة / ١٧ ، وهي مشتقة من : نَارَ يَنْوُرُ إِذَا نَفَرَ ؛ لأن فيها حركةً واضطرابًا ، والنُّورُ أيضًا مشتق من : نَارَ يَنْوُرُ وهو ضوء النار ، هذا ما ذكره ابن عادل في اشتقاق كلمتي النَّارُ والنُّورُ<sup>(٥)</sup> .

أقول : إن ما ذكره ابن عادل لم يكن يختلف عما ذكره اللغويون وأهل المعاجم<sup>(٦)</sup> ، غير أنه جعل اشتقاق كلمتي ( النَّارُ ) و ( النُّورُ ) من الفعل ( نَارَ يَنْوُرُ ) .

(١) معجم العين ٥ / ٢٠٤ ، والمركن إجانة من خزف أو صفر يغسل فيها الثياب ونحوها ، ينظر :

العين ٥ / ٣٥٤ ، وتهذيب اللغة ١٠ / ١٠٩ ، والنهية ٢ / ٢٦٠ .

(٢) معجم العين ٥ / ٢٠٣ - ٢٠٥ .

(٣) تهذيب اللغة للأزهري باب القاف والراء و ( واء ) معها ٩ / ٢٠٧ - ٢٠٩ .

(٤) معجم المقاييس في اللغة باب القاف والراء وما يثلهما ص / ٨٨٣ - ٨٨٤ .

(٥) اللباب ١ / ٣٨١ .

(٦) معجم العين باب الراء والنون و ( واء ) معها ٨ / ٢٧٥ - ٢٧٦ .

وقال ابن فارس : « النُّون والواو والراء أصل صحيح يدلُّ على إضاءة واضطراب وقلة ثبات ، ومنه النُّور والنَّار »<sup>(١)</sup> وهذا مما يدل على أن ابن فارس جعل اشتقاقها من الجذر دون الفعل .

### ثالثاً : ما ورد اشتقاقه بوجهين المصدر والفعل :

الظاهر أن الاشتقاق من المصدر الذي هو الأصل المعتمد عند البصريين أكثر من الاشتقاق من الفعل الذي هو الأصل المعتمد عند الكوفيين وقد ورد بعض الألفاظ في اشتقاقها من جهتين المصدر والفعل ، ومن هذا الوجه :

١ - ملائكة : في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ ﴾ البقرة / ٣٠ .

ذكر ابن عادل أن العلماء اختلفوا في ( مَلَك ) جمع ( ملائكة ) من ناحية اشتقاقها على ستة أقوال .

فمنهم من جعل ميمه أصلية اشتقاقاً من ( المَلِك ) ، ومنهم من جعل ميمه زائدة اشتقاقاً من ( أَلَك ) أو من ( لَأَك ) أو من ( لَأَك ) ، ومنهم من أنكر اشتقاقه أصلاً كالنضر بن شميل<sup>(٢)</sup> .

ومعظم هذه الأقوال غير معزوة إلى قائلها ، وقد سبق ابن عادل في ذكر معظم هذه الأقوال علماء كثيرون كأبي البركات ابن الأنباري والعكبري وأبي حيان والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup> ، وحاولت أن أعثر على قائلها ، فوجدت أن معظمها يمكن أن ينسب إلى قائلها ، وإليكم ما جاء فيها :

(١) معجم المقاييس في اللغة باب النون والواو وما يثلاثها ص / ١٠٠٣ .

(٢) اللباب ١ / ٤٩٥ - ٤٩٦ .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٧٠ ، والبيان للعكبري ١ / ٤٤ ، البحر ١ / ٢٨٤ ، الدر

المصون ١ / ١٧٥ - ١٧٦ .

القول الأول : أن « مَلَكٌ » جمع « ملائكة » وميمها أصلية اشتقاقاً من المَلِكُ بمعنى القوة ، ووزنه فَعَلٌ ، وعلى هذا القول وزن ( ملائكة ) فعائلةٌ ، وجمعُ ( مَلَكٌ ) على ملائكة جمعُ شاذٌ ؛ لأن ( فَعَلٌ ) لا يجوز أن يجمع على ( فعائلة ) .

وإلى هذا القول ذهب أبو عبيدة حيث قال : « الهمزة فيها [ يعني الملائكة ] مجتلبة ؛ لأنَّ واحدها مَلَكٌ »<sup>(١)</sup> وتقديم أبي حيان ومن تبعه من أهل العلم<sup>(٢)</sup> هذا القول على بقية الأقوال يدل على أنهم يؤيدونه ، وقد دافع أبو حيان عن جمعوا ( مَلَكًا ) على ملائكة قائلاً : « وكأنهم توهموا أنه ( مَلَأٌ ) على وزن فَعَالٌ ، وقد جمعوا فعلاً المذكر والمؤنث على فعائل قليلاً »<sup>(٣)</sup> .

وقد أنكر ابن الأنباري هذا القول ووصفه بالفساد ، قال : « ومجيء هذا الوزن في الجمع يدل على فساد من جعل ( مَلَكًا ) على وزن فَعَلٌ ؛ لأن ( فَعَالًا ) لا يجوز أن يجمع على فعائلة »<sup>(٤)</sup> .

وإنني أرى أن المعنى المعجمي لمادة ( م ل ك ) الذي هو القوة والشدة<sup>(٥)</sup> يؤيد من ذهب إلى اشتقاق الملك من المَلِكُ بمعنى القوة ؛ لأن الملائكة الذين هم أقوى خلق الله تحمل هذا المعنى .

القول الثاني : مثل القول الأول في جعل الميم أصلية من مادة الكلمة إلا أن

(١) مجاز القرآن ١ / ٣٥ .

(٢) البحر ١ / ٢٨٤ ، والدر المصون ١ / ١٧٥ ، واللباب ١ / ٤٩٥ .

(٣) البحر ١ / ٢٨٤ .

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٧٠ - ٧١ .

(٥) قال ابن فارس : « الميم واللام والكاف أصل صحيح يدل على قوة شيء وصحة » ، المقاييس باب الميم واللام وما يثلثها ص / ٩٩٦ .

قائلها جعلوا وزن الكلمة ( فَعَالٌ ) فقالوا ( مَلَأَك ) على مثال ( شَمَأَل ) ، ثم نقلوا حركة الهمزة إلى اللام وحذفوا الهمزة تخفيفاً ، وهذا القول ذكره أبو حيان دون عزوٍ إلى أحد ، وتبعه السمين الحلبي وابن عادل<sup>(١)</sup> ، وقد عزاه الرضي إلى ابن كيسان مستبعداً اشتقاق ( مَلَأَك ) من المَلِك معللاً قلة ( فَعَالٌ ) ، فلا يرتكب مثله إلا فيما ظهر فيه الاشتقاق كما في ( شَمَأَل )<sup>(٢)</sup> .

القول الثالث : أن ( الملائكة ) مشتقة من ( أَلَك يَأْلِكُ أَلُوكًا وَأَلَكًا وَمَأَلَكَةً ) بمعنى أرسل ، و ( مَلَكٌ ) جمع على ( ملائكة ) نظرًا لما حدث في المفرد من القلب وهو قلب الهمزة بعد اللام حيث كان في الأصل ( مَأَلَكٌ ) على زنة ( مَفْعَلٌ ) ، ثم صار بعد القلب ( مَلَأَكٌ ) على زنة مَعْفَلٌ ، ثم حُذفت الهمزة من ( مَلَأَكٌ ) بعد نقل حركتها إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها تخفيفاً فصار ( مَلَكٌ ) على زنة ( مَعَلٌ ) ، وقد جاء على القلب قول الشاعر :

فَلَسْتَ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلَأِكٍ      تَنْزَلُ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ<sup>(٣)</sup>  
وقد ذهب إلى هذا القول الخليل<sup>(٤)</sup> وابن السكيت<sup>(٥)</sup> وابن دريد<sup>(٦)</sup> ، وهذا الرأي معزوٌّ إلى الكسائي عزاه إليه أبو عبيد الهروي والرضي<sup>(٧)</sup> ، وهو اختيار أبي

(١) البحر ١ / ٢٨٤ ، والدر المصون ١ / ١٧٥ ، واللباب ١ / ٤٩٥ .

(٢) شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٤٧ .

(٣) استشهد بهذا البيت كثير من أهل العلم منهم سيبويه في الكتاب ٤ / ٣٨٠ ، وانظر البيت في إصلاح

المنطق ص / ٧٤ ، وفي مجاز القرآن ١ / ٣٥ ، وفي الاشتقاق ص / ٢٦ .

(٤) معجم العين ٥ / ٣٨٠ .

(٥) إصلاح المنطق ص / ٧٠ .

(٦) الاشتقاق ص / ٢٦ .

(٧) الغريب المصنف ٢ / ٤٤٤ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٣٤٧ .

البركات ابن الأنباري<sup>(١)</sup> ، وما جاء في الكتاب يحتمل وجهين<sup>(٢)</sup> فيمكن أن نجعل سيويه مع هؤلاء ، حيث قدم مألكة على ملائكة كما يصح أن نجعله مع أصحاب القول الرابع ، وهو اشتقاقه من ( لَأَك ) كما سيأتي .

وقد استدل أصحاب هذا القول بما ورد على ألسنة الشعراء من جعلهم المألُكَة والمألُك والألُوك بمعنى الرسالة ، قال الخليل : « والمَلِك واحد الملائكة إنما هو تخفيف الملائك ، والأصل ( مَأْلُك ) ، فقدَّمُوا اللام وأخروا الهمزة فقالوا : ( مَأْلُك ) وهو مَفْعَلٌ من الألوك وهو الرسالة »<sup>(٣)</sup> . وقال ابن دريد : « واشتقاق المَلَأَك من المألُكة والألُوكَة وهي الرسالة »<sup>(٤)</sup> قال عدي :

أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكًا      أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتَظَارِي<sup>(٥)</sup>

وقال لبيد :

وَعُلامٍ أَرْسَلْتَهُ أَثْمَهُ      بِأَلُوكٍ فَبَدَلْنَا مَا سَأَل<sup>(٦)</sup>

وكذلك يؤيد أصحاب هذا القول ما جاء في المعاجم اللغوية من معاني ( أَلِك ) وتصاريفها المشتملة على ( الرسالة ) و( تحمُّل الرسالة ) قال الخليل : الألُوكُ الرسالة ، وهي المألُكَة على مَفْعَلَة ، سميت ألوكًا لأنها تُؤلُكُ في الفم من

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٧٠ .

(٢) قال سيويه : « كما اجتمع أكثرهم على ترك الهمزة وأصله الهمز ثم قال : « وقالوا : مألُكة وملائكة وإنما يريد رسالة » ٤ / ٣٧٩ ، ٣٨٠ .

(٣) معجم العين ٥ / ٣٨٠ .

(٤) الاشتقاق ص / ٢٦ .

(٥) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص / ٩٣ ، وفي الاشتقاق ص / ٢٦ ، وفي المنصف ٢ / ١٠٤ ، والمبهج ص / ٧٢ ، والمخصص ٣ / ٤١٧ .

(٦) البيت للبيد في ديوانه ( ص / ١٤٠ ) ، وفي المنصف ٢ / ١٠٤ ، والبيان ١ / ٤٤ .

قولهم : يَأَلُّكُ الفرسُ اللَّجَامَ ، أي : يعلكه <sup>(١)</sup> ونحو ذلك قال الأزهري وابن فارس وابن منظور <sup>(٢)</sup> ، ولا يخفى أن معنى الرسالة واضح جليٌّ في الملائكة الذين هم رسل الله إلى خلقه ، ومن ثم أرى أن هذا القول أقرب إلى القياس اللغوي ، وعلى هذا القول وزن ملائكة مَعَاْفَلَةٌ .

القول الرابع : أن الملائكة مأخوذة من ( لَأَك ) بمعنى أرسل أيضًا ، ( المَلَك ) كان في الأصل ( مَلَأَكًا ) على زنة مَفْعَل ، فاللام فاء الكلمة والهمزة عينها والكاف لامها ، وبناءً على هذا الأصل جمع المَلَك على ( ملائكة ) بردها إلى الأصل ، وقد جاء المفرد على أصله في قول الشاعر :

فَلَسْتَ لِإِنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَأِكٍ      تَنْزَلُ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

وإلى هذا القول ذهب أبو عثمان المازني وتبعه ابن جني <sup>(٣)</sup> ، ووافقهما الزمخشري <sup>(٤)</sup> ، وهذا الرأي معزو إلى أبي عبيدة عزاه إليه الرضي <sup>(٥)</sup> ، وما في الكتاب من كلام سيويه واستدلاله بالبيت المذكور يعطي دلالة قوية على أنه يميل إلى هذا القول <sup>(٦)</sup> .

وقد اعتبر ابن جني اشتقاق الملائكة من ( اللام والهمزة والكاف ) أكثر ما ورد في اللغة ، وتَصَرَّفَ عليه الفعلُ مستدلًّا على ذلك بما ورد على ألسنة الشعراء ،

(١) معجم العين باب الكاف واللام و ( واء ) معها ٥ / ٤٠٩ .

(٢) تهذيب اللغة للأزهري ١٠ / ٢٠٢ ، والمقاييس باب الهمزة واللام وما يثلثها ص / ٨٨ ، ولسان العرب مادة أ ل ك ١ / ١٨٤ .

(٣) المنصف ١ / ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٤) الكشف للزمخشري ١ / ٦١ .

(٥) شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٤٧ .

(٦) الكتاب ٤ / ٣٧٩ ، ٣٨٠ .

قال النابغة :

أَلْكِنِي يَا عَيْنُ إِلَيْكَ قَوْلًا      سَتَحْمِلُهُ الرُّوَاةُ إِلَيْكَ عَنِي<sup>(١)</sup>  
ويرى ابن جنبي أنّ ( أَلْكِنِي ) كان في الأصل ( أَلْكِنِي ) خُفِّفَتِ الهمزةُ بعد  
طرح كسرتها إلى اللام قبلها ، وقد عدَّ ابن جنبي ما ورد من الكلمات من نحو  
مَأَلِكَةٍ وَأَلُوكٍ على ألسنة الشعراء بتقديم الهمزة على اللام أنها مقلوبة<sup>(٢)</sup> وهذا على  
عكس المذهب السابق الذي اعتبر ( مَلَأَكًا ) مقلوبًا مَأَلِكٍ .

والذين ذهبوا إلى اشتقاق ( الملائكة ) من ( أَلَكٌ ) يقولون : إن ( أَلْكِنِي )  
كان في الأصل ( أَلْكِنِي ) ثم حذفت الهمزة الثانية تخفيفًا<sup>(٣)</sup> : وهذا الذي ذكره  
ابن جنبي تبعًا لأبي عثمان المازني وإن كان له وجه في العربية حيث وردت مادة  
( لَأَكٌ ) وتصاريفها بمعنى الرسالة في لسان العرب ، إلا أن هذا القول أقل رتبة  
من القول الثالث .

القول الخامس : أن الملائكة مأخوذة من ( لأكه - يلوكه - لوگا ) بمعنى  
مضغ الشيء وإدارته في الفم ، فاللام فاء الكلمة والواو عينها والكاف لامها ،  
و ( مَلَكٌ ) كان في الأصل ( مَلُوكٌ ) قلبت الواو ألفًا بناء على القاعدة المطردة  
فصار ( ملاكًا ) ك ( معاد ) ، ثم حذفت الألف تخفيفًا فصار ( مَلَكًا ) على زنة

(١) البيت للنابغة في ديوانه ص / ١٢٢ برواية « سأهديه إليك » بدل ( ستحملة الرواة ) ، والمنصف  
٢ / ١٠٣ في اللسان ١ / ١٧٤ برواية أخرى :

أَلْكِنِي يَا عَيْنُ إِلَيْكَ قَوْلًا      سَتُهُدِيهِ الرُّوَاةُ إِلَيْكَ عَنِي

(٢) المنصف ٢ / ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٣) اللسان ١ / ١٧٤ .

« مَفَلًا » ، وعلى هذا كانت الملائكة في الأصل ( مَلَاوِكَة ) على أن العين واو ، ثم قلبت الواو همزةً ، فصارت ملائكة ، ووزنها مفاعلة ، وقلب الواو همزة في ( ملاوكة ) من باب القلة وليس من باب الكثرة ؛ لأنه يشترط لقلب الواو والياء همزة أن تكونا زائدتين بعد ألف مفاعل ، والواو في ( ملاوكة ) غير زائدة ، وإنَّما جاء قلبها همزة على حد ( مصائب ) .

وهذا القول ذكره العكبري وأبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل دون عزو إلى أحد<sup>(١)</sup> ، ولم أعر فيهما تصفحته على من تبني هذا القول ، والمعنى المعجمي الذي يحمله ( لأك ) وتصاريفه من إدارة الشيء في الفم لا يبعد اشتقاق الملائكة من هذه المادة ، حيث إن صاحب الرسالة يدير الرسالة في فيه .

القول السادس : أنه لا اشتقاق للملك عند العرب ، والعرب لا تشتق منه الفعل ولا تصرّفه ، وهذا القول معزو إلى النضر بن شميل<sup>(٢)</sup> ، عزاه إليه أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٣)</sup> .

وإنني أرى أن هذا القول مجرد دعوى بلا دليل ، وقد رأينا من خلال ما سبق من الأقوال أن العلماء كأمثال الخليل وسيبويه والكسائي وابن السكيت وابن دريد وابن جني وغيرهم حكموا باشتقاقه سواء كانت الميم في الملك أصلية أو زائدة .

(١) التبيان / ١ / ٤٤ ، والبحر / ١ / ٢٨٤ ، والدر المصون / ١ / ١٧٤ ، واللباب / ١ / ٤٩٦ .

(٢) هو النضر بن شميل بن خَرَشَة بن يزيد بن كلثوم بن عبدة المازني التميمي صاحب الخليل من أهل مَرُو عالم بفنون من العلم من الشعر والغريب والفقهاء والحديث وأيام العرب توفي سنة ٢٠٣ ، ينظر : إنباه الرواه / ٣ / ٣٤٨ - ٣٥٢ ، ونزهة الألباء ص / ٨١ - ٨٣ .

(٣) البحر / ١ / ٢٨٤ ، والدر المصون / ١ / ١٧٦ ، واللباب / ١ / ٤٩٦ .

وبعد هذا آن لنا أن نرجح من هذه الأقوال الستة ما يستحق الترجيح فأقول إن القول بالاشتقاق أولى وأقرب من القول بعدمه ثم القول باشتقاق الملائكة من (ألك) أقرب إلى الصواب وأولى بالقبول لقوة الأدلة ويليه القول باشتقاقها من (لأك)، ثم القول باشتقاقها من (لاك)، ثم القول باشتقاقها من (ملك) والله أعلم.



## المبحث الثاني

### المشتقات بأنواعها

يقصد بالمشتقات ما تم أخذه من المصدر أو الفعل من أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة باسم الفاعل وصيغ المبالغة وأسماء الزمان والمكان والآلة والتفضيل ونحو ذلك .

ومن خلال البحث والجمع لما ورد في « اللباب في علوم الكتاب » من الأمثلة والنماذج المتعلقة بالمشتقات التي تناولها ابن عادل من حيث اشتقاقها وجدت الأقسام الآتية :

القسم الأول : اسم الفاعل سواء كان من مجرد الثلاثي أو من مزيده أو من مجرد الرباعي أو مما ألحق به .

القسم الثاني : اسم المفعول سواء كان من مجرد الثلاثي أو من مزيده .  
القسم الثالث : الصفة المشبهة .

القسم الرابع : ما جاء على « أفعل » التفضيل .

القسم الخامس : أسماء الزمان والمكان .

القسم السادس : اسم الآلة .

القسم السابع : المصدر الميمي .

وإليك هذه الأقسام بالتفصيل مع إيراد الأمثلة والنماذج التي تناسب كل قسم .

القسم الأول : اسم الفاعل سواء كان من مجرد الثلاثي أو من مزيده أو من مجرد الرباعي أو مما ألحق به .

اسم الفاعل هو ما أخذ من مصدر الفعل المبني للمعلوم للدلالة على من

صدر منه الفعل لغرض التجدد والحدوث ، ويصاغ من مجرد الثلاثي على زنة ( فاعِلٌ ) نحو : ضَارِبٌ من ( ضَرَبَ ) ومن غير الثلاثي على زنة مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومةً وكسر ما قبل الآخر ، نحو : مُضْرِبٌ من ( أَضْرَبَ ) ومُضَارِبٌ من ( ضَارَبَ ) ومُبْعَثٌ من ( بَعَثَ ) .

### أولاً : اسم الفاعل من مجرد الثلاثي :

أما اسم الفاعل من مجرد الثلاثي فقد وجدت له في « اللباب في علوم الكتاب » أمثلة يمكن أن نوزعها على الأوزان الآتية وهي :

أ - ما جاء على ( فاعِلٌ ) ، وقد وجدت له ستة أمثلة ، وهي : ١ - باري .  
٢ - صابئ . ٣ - طاهر . ٤ - عاقر . ٥ - قاسية . ٦ - مالك .

ب - ما جاء على ( فَعِيلٌ ) مراداً به اسم الفاعل أو اسم المفعول أوصيغة المبالغة ، وقد وجدت له تسعة أمثلة وهي كما يأتي :

١ - أسير . ٢ - بريّة . ٣ - خليل . ٤ - رجيم . ٥ - قدير . ٦ - مسيح .  
٧ - معين . ٨ - نسيئ . ٩ - وزير .

ج - ما جاء على زنة ( فَعَّالٌ ) ووجدت له مثالين وهما :

١ - أواه . ٢ - جَبَّار .

د - ما جاء على ( فِعِيلٌ ) ووجدت له ثلاثة أمثلة وهي :

١ - سَجِّينٌ . ٢ - صِدِّيقَةٌ . ٣ - وقَسَّيسٌ .

هـ - ما جاء على ( فَعُولٌ ) مراداً به ( مَفْعُولٌ ) ووجدت له مثلاً واحداً وهو

( زَبُورٌ ) .

وبعد هذا العرض الموجز لأمثلة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي أريد أن

أتناولها بشيء من التفصيل مع مناقشة كل مثال من هذه الأمثلة في ضوء ما ورد

فيها في كتب اللغة والمعاجم والتفسير .

أ - ما جاء على زنة ( فاعِلٌ ) ، وفيه ستة أمثلة :

١ - الباري : الباري صيغة اسم الفاعل من : برأ يبرأ برءاً بمعنى ( خلق ) ، وقد ذكر ابن عادل أن الباري بمعنى الخالق مهموزٌ مأخوذ من : برأ الله الخلق ، والفرق بين الباري والخالق أن الباري هو المبدع المحدث ، وأن الخالق وهو المقدر الناقل من حالٍ إلى حال ، وأصل هذه المادة يدل على الانفصال والتميز<sup>(١)</sup> .

أقول : إن ما ذكره ابن عادل في اشتقاق لفظ ( الباري ) لا يختلف عما ذكره علماء اللغة والتفسير ، قال الخليل : « البرء مهموزٌ : الخلق ، برأ الله الخلق يبرؤهم برءاً فهو باريٌّ »<sup>(٢)</sup> ، وذكر ابن فارس أن الباء والراء والهمزة أصلان ترجع إليهما فروع الباب ، أحدهما الخلق والآخر التباعد من الشيء ومزايالته<sup>(٣)</sup> ، وقال أبو عبيدة : « بارتكم : خالقتكم من برأت »<sup>(٤)</sup> ، وقال الأخفش : « بارتكم مهموز ، لأنه من : برأ الله الخلق يبرأ برءاً »<sup>(٥)</sup> هكذا قال الزجاج<sup>(٦)</sup> .

أما لو جعلنا ( الباري ) غير مهموز وفي غير القرآن مأخوذاً من ( البري ) بمعنى الخلق أو التسوية ، حيث قالوا : برئتُ العود أبريه برئياً ، وبريتُ القلم أبريه في معنى نحتته وسويته<sup>(٧)</sup> ، فإنه وإن لم يصرح به أحد من العلماء إلا أن المعنى

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢ / ٨٢ .

(٢) معجم العين باب الباء والراء و ( وائ ) معها ٨ / ٢٩٩ .

(٣) معجم المقاييس في اللغة باب الباء والراء وما يثلاثهما ص / ١٢٩ ، ١٣٠ .

(٤) مجاز القرآن ١ / ٤١ .

(٥) معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٦٥ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٣٥ .

(٧) معجم العين ٨ / ٢٨٦ ، تهذيب اللغة ٨ / ١٩٢ ، إصلاح المنطق لابن السكيب ص / ١٥٢ .

المعجمي لا يستحيله ولا يستبعده ، هذا ما أرى ، وقال ابن فارس : « الباء والراء والحرف المعتلُّ بعدهما وهي الواو والياء أصلان : أحدهما تسوية الشيء نحتًا والثاني التعرُّض والمحاكاة »<sup>(١)</sup> ، ولا يخفى أن الله خلق المخلوقات فسواها أحسن تسوية قال تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ ﴾ [ الانفطار : ٧ ] إلا أن ( الباري ) وما يتعلق بالمادة من تعريفات وردت في القرآن مهموزة إلا البرية التي نتحدث عنها لاحقًا بالتفصيل .

فقوله تعالى : ﴿ فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاَقْنُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ ﴾ [ سورة البقرة : ٥٤ ] وقوله تعالى : ﴿ مِن قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا ﴾ [ سورة الحديد : ٢٢ ] وقوله تعالى : ﴿ هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ ﴾ [ الحشر : ٢٤ ] وردت المادة في هذه الآيات وفي غيرها بالهمز وبمعنى الخلق والانفصال والتميز ، فكان الأخذ به أولى ، وإن كان من وجهة نظري يجوز الاشتقاق من ( البري ) بمعنى التسوية والله أعلم .

٢- « الصابئين » قرئ بوجهين ، بالهمز بعد الباء قراءة الجمهور ، وبترك الهمز قراءة نافع كما ذكره أبو حيان والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup> وقراءة نافع وشيبة والزهري كما ذكره ابن عادل الدمشقي<sup>(٣)</sup> ، وعلى قراءة الهمز ( الصابئين ) من قولهم : ( صَبَأٌ نَابُ البعير ) إذا خرج أو من قولهم : ( صَبَأَتِ النجومُ ) إذا طلعت .

وعلى ترك الهمز ( الصابين ) بياء واحدة أو ( الصابيين ) بيايين مأخوذ من ( صَبَأٌ ) أيضًا ، ثم أبدل من الهمزة ياءً أو واوًا فصار من باب المنقوص مثل قاضي

(١) معجم المقاييس في اللغة ص / ١٢٨ .

(٢) البحر المحيط ١ / ٤٠٤ ، والدر المصون ١ / ٢٤٧ .

(٣) اللباب ٢ / ١٣٥ .

وغازٍ ، ثم جُمع جمع القاضي والغازي فقالوا ( الصابون ) رفعاً و ( الصابين ) نصباً وجراً ، هذا أحد الاحتمالين على ترك الهمز ، والاحتمال الآخر على ترك الهمز أنه مأخوذ من ( صَبَا - يَصْبُو ) إذا مال ، فالصابي كالغازي أصله ( صَابُو ) ثم أُعِلَّ إعلال قاضي وغازٍ ، وما عليه الجمهور أفصح كما يرى ابن عادل<sup>(١)</sup> .

وقد رأيت أن ما ذكره ابن عادل يوافق ما ذكره اللغويون والمفسرون ، فقد ذكر الخليل أن ( صَبَا ) بمعنى طَلَعَ ، وَصَبَاً نابُ البعير إذا طَلَعَ حُدَّهُ<sup>(٢)</sup> ، هكذا قال ابن السكيت والزجاج وابن دريد وابن الأنباري<sup>(٣)</sup> ، وذكر الراغب أن الصَّابئين كانوا على دين نوح ، فخرجوا إلى دين النصارى ، وكل من يخرج من دين إلى دين آخر يطلق عليه هذا الاسم ، وذكر الخليل أن الصابئين قوم دينهم شبيه بدين النصارى ، إلا أن قبلتهم نحو مهب الجنوب حيال منتصف النهار ويزعمون أنهم على دين نوح وهم كاذبون<sup>(٤)</sup> ، وقد أطلق كفار قريش هذا الاسم على رسول الله ﷺ لزعمتهم أنه خرج من دين قريش إلى دين آخر ، وعندما أسلم عمر قالوا : صبأ عمر ، قال ابن فارس : « الخارج من دين إلى دين صابئٌ والجمع صابئون وصبَاء »<sup>(٥)</sup> .

أما قراءة غير الهمز فإنها من حيث المعنى والاشتقاق لا تختلف إلا أن قلب

(١) اللباب ٢ / ١٣٥ .

(٢) معجم العين باب الصاد والباء و ( وائ ) معها ٧ / ١٧١ .

(٣) إصلاح المنطق ص / ١٥٧ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٤٧ ، والاشتقاق ص / ٤٣٣ ، البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٨٨ .

(٤) معجم العين ٧ / ١٧١ .

(٥) معجم المقاييس في اللغة ص / ٥٨٦ .

الهمزة ياءً أو واوًا في مثل هذا لا يميزه سيبويه إلا في الشعر ، والأخفش وأبو زيد يميزان ذلك ، هذا ما ذكره السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(١)</sup> ، وذكر أبو حيان أن قلب الهمزة ألفًا يحفظ ولا يقاس عليه ، وقلب الهمزة ياءً يختص بالشعر<sup>(٢)</sup> .

أما الوجه الثالث الذي جاء فيه أن ( الصابئين ) مشتق من ( صَبَا يَصْبُو ) إذا مال ، فإنني أرى أن ما جاء في كتب المعاجم واللغة لا يستحيله أيضًا ، فيمكن أن يُشتق ( الصابئون ) من الصبوة بمعنى الميل والعشق ، وقد ذكر الخليل أن الصَّبُو والصَّبُوَّة جَهْلَةٌ الفتوة واللَّهُوُّ من الغزالِ ، وصَبَا فلانٍ إلى فلانٍ صَبُوَّةً ، وصَبَتْ تصبُو على معنى أنها تَحْنُ إلى البيت لاستقبالها<sup>(٣)</sup> ، وذكر الأزهري نحو ذلك<sup>(٤)</sup> . وقال ابن دريد : « صَبَا فلان إلى فلانة إذا أَحَبَّها »<sup>(٥)</sup> .

ولعلمهم وُسِمُوا بهذا الاسم لميلانهم من دين إلى دين ، والصابي يكون كالغازي وزناً ، أصله صَابِوٌ ثم أُعِلَّ إِعْلَالٌ قاضٍ وغازٍ .

٣- طَاهِرٌ : ذكر ابن عادل أن ( طَاهِرٌ ) صيغة اسم الفاعل من ( طَهَّرَ ) بفتح العين أو من ( طَهَّرَ ) بضم العين ، والضم قليل ، فيكون ( طَاهِرٌ ) صيغةً قياسيةً على الأول ، وشاذًّا على الثاني ، نحو : خَاثِرٌ وَحَامِضٌ ، وهما صيغتا اسم الفاعل من خَثَرَ اللَّبْنُ وَحَمَّضَ بضم العين ، هذا ما ذكره ابن عادل وسبقه في ذلك السمين الحلبي<sup>(٦)</sup> .

(١) الدر المصون ١ / ٢٤٨ ، واللباب ٢ / ١٣٥ .

(٢) البحر المحيط ١ / ٤٠٥ .

(٣) معجم العين باب الصاد والباء و ( وائ ) معها ٧ / ١٦٨ .

(٤) تهذيب اللغة للأزهري ١٢ / ١٧٩ .

(٥) الاشتقاق لابن دريد ص / ٤٢٣ .

(٦) الدر المصون ١ / ١٦١ ، واللباب ١ / ٤٥٧ .

أقول : إنَّ ما ذكره ابن عادل موافق لما جاء في كتب اللغة والمعاجم وكتب النحاة ، فقد ذكر اللغويون أن ( طَهَّرَ ) بفتح العين أكثر ، و ( طَهَّرَ ) بضم العين لغة<sup>(١)</sup> ، وقال الخليل : « طَهَّرَتِ المرأةُ وَطَهَّرَتْ ، لغتان ، فهي طَاهِرٌ »<sup>(٢)</sup> وذكر الأزهري عن ابن الأعرابي قوله : « طَهَّرَتِ المرأةُ : هو الكلام ويجوز طَهَّرَتْ »<sup>(٣)</sup> ، وذكر ابن منظور مجيء ( طَهَّرَ ) بثلاث حركات ، الفتح والكسر والضم على الهاء والفتح أكثر<sup>(٤)</sup> ، وذكر الفيومي مجيئه من بابي قَتَلَ وقَرَّبَ إلاَّ أنه من باب قَرَّبَ أَقَلَّ<sup>(٥)</sup> .

ولا يخفى أن قياس اسم الفاعل مما انفتح عينه في الماضي ( فَاعِلٌ ) بكثرة متعددياً كان أو لازماً ، نحو : ضَرَبَ وَقَتَلَ وَذَهَبَ ، وقياسه مما انضمَّ عينه في الماضي ( فَعِيلٌ ) بكثرة<sup>(٦)</sup> .

ومن ثم قياس اسم الفاعل من ( طَهَّرَ ) طَاهِرٌ ، وقياسه من ( طَهَّرَ ) ( طَهِيرٌ ) وقياسه من ( طَهَّرَ ) طَهِيرٌ ، وقد ذكر الفيروزبادي الصيغ الثلاث القياسية فقال : « طَهَّرَ كَنَصَرَ وَكَرَّمَ فَهُوَ طَاهِرٌ وَطَهِيرٌ وَطَهِيرٌ »<sup>(٧)</sup> وقد سبق أن تناولنا مجيء الفعل بثلاث حركات بفتح العين وكسرها وضمها فيما ذكره ابن منظور<sup>(٨)</sup> وبناءً على ما

(١) قال ابن السكيت : « يقال : طَهَّرَتِ تطهَّرُ ، وَطَهَّرَتْ لغة » ص / ٢٠٦ .

(٢) معجم العين باب الهاء والطاء والراء معها ٤ / ١٨ .

(٣) تهذيب اللغة للأزهري ٦ / ٩٩ .

(٤) لسان العرب مادة ط ه ر ٨ / ٢١٠ .

(٥) المصباح المنير ص / ٣٧٩ .

(٦) أوضح المالك ٣ / ٢٤٣ ، وشرح بن عقيل ٢ / ١٣٥ .

(٧) القاموس المحيط باب الراء فصل الطاء ص / ٣٨٩ .

(٨) اللسان ٨ / ٢١٠ .

ذكر اللغويون والنحاة فإن ( طاهرٌ ) صيغة اسم الفاعل القياسية إن أخذناه من باب نَصَرَ ، وصيغة غير قياسية إن أخذناه من باب كَرُمَ ، وقد اعتبره ابن جني من باب الاستغناء بـ ( فَاعِلٌ ) عن ( فَعِيلٌ ) وجعله من باب الشذوذ أيضاً<sup>(١)</sup> .

٤ - عَاقِرٌ : ذكر ابن عادل أن ( العَاقِرُ ) من لا يولد له رجلاً كان أو امرأة مشتقاً من ( العَقْرُ ) وهو القتل ، كأنهم تخيلوا فيه قتل أولاده ، والفعل بهذا المعنى لازم ، أمَّا عَقَرْتُ بمعنى ( نَحَرْتُ ) فمتعد<sup>(٢)</sup> .

وذكر عن بعض أهل العلم مجيء الفعل ( عَقُرُ ) مسنداً إلى المرأة وإلى الرجل ، وإسناده إلى الرجل أوسع من إسناده إلى المرأة ، فقالوا في الإسناد إلى المرأة ( عَقُرْتُ ) بضم عين الفعل فقط وإلى الرجل ( عَقُرَ ) و ( عَقَرَ ) و ( عَقِرَ ) بثلاث حركات في الماضي الضم والفتح والكسر<sup>(٣)</sup> .

وقد استدل على ما سبق بما ذكره الزجاج في معانيه من أن ( عَاقِرٌ ) إذا أطلق على المرأة فهو بمعنى ذات عُقْرِ ، ولا يكون الفعل حينئذ إلا بضم عين الفعل ( عَقُرْتُ ) ، ولا يكون اسم الفاعل من ( فَعَلْتُ ) إلا على ( فَعِيلٌ )<sup>(٤)</sup> .

وقد استنتج ابن عادل من كلام الزجاج أن الفعل المسند للمرأة لا يقال فيه إلا ( عَقُرْتُ ) بضم القاف ؛ إذ لو جاز فتحها أو كسرهما لجا منها ( فَاعِلٌ ) من غير تأويل على النسب<sup>(٥)</sup> .

(١) الخصائص ١ / ٣٧٥ ، ٣٨٥ ، والمنصف ١ / ٢٣٧ .

(٢) اللباب ٥ / ٢٠٦ .

(٣) اللباب ٥ / ٢٠٦ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٤٠٨ .

(٥) اللباب ٥ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

وذكر قولاً آخر لأهل العلم دون العزو إلى قائله أن ( عاقِرٌ ) على النسب أي ذات عُقْرٍ وهي بمعنى مفعول أي معقورة ولذلك لم تلحق تاء التأنيث<sup>(١)</sup> .

أقول إن العين والقاف والراء ( عَقْر ) جاء الفعل منها في اللغة متعدياً كما جاء لازماً ، وجاء متعدياً إذا كان مفتوح العين نحو : عَقَرْتُ الفرسَ أي كشفت قوائمه بالسيف ، وعَقَرْتُ ظهرَ الدابة إذا أدبرته<sup>(٢)</sup> ، ومنه قول امرئ القيس :

تَقُولُ وَقَدَمَالِ الْغَبِيْطِ بِنَا مَعَا عَقَرْتَ بَعِيْرِي يَا امْرَأَ الْقَيْسِ فَانْزِلِ<sup>(٣)</sup>

وعلى المعنى الأول جاء قول امرئ القيس في بيت آخر :

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي فَيَا عَجَبًا لِرَحْلِهَا الْمُتَحَمِّلِ<sup>(٤)</sup>

ومما جاء متعدياً بفتح العين قول أبي عبيد شارجاً قوله ﷺ في صفة حين قيل له : إنها حائض : « عَقْرًا حَلَقًا ما أراها إلا حابستنا »<sup>(٥)</sup> أي : عَقَرها الله وحَلَقها ، وفي العين للخليل : « عَقَرها الله أي عقر جسدها وأصابها بوجع في حلقها »<sup>(٦)</sup> ومنه ما جاء في القرآن الكريم ﴿ فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ ﴾ [ سورة الأعراف : ٧٧ ] وقوله تعالى : ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوْهَا ﴾ [ سورة الشمس : ١٤ ] .

(١) اللباب ٥ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٢) معجم العين باب العين والقاف والراء ١ / ١٤٩ - ١٥٢ ، والمقاييس في اللغة ص / ٦٨١ ، ومفردات الراغب ص / ٣٤٤ .

(٣) ديوان امرئ القيس ص / ٩٦ .

(٤) وفي ديوان امرئ القيس ص / ٩٤ برواية ( كورها ) بدلاً من ( رحلها ) .

(٥) هذا جزء من الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه « باب إذا حاضت المرأة بعدما أفاضت رقم ١٤٥ ورقم الحديث ١٧٦٢ ، ٤ / ٧١٧ .

(٦) معجم العين ١ / ١٥٢ .

ولاشك أن اسم الفاعل مما ذكر يكون ( عاقراً ) على زنة فاعل ، وهو القياس .

وقد جاء الفعل منه مكسور العين لازماً نحو : عَقِرَ الرجلُ : بَقِيَ مُتَحِيرًا دَهْشًا مِنْ غَمٍّ أَوْ شِدَّةٍ<sup>(١)</sup> .

وقياس اسم الفاعل في هذه الحالة أن يكون على ( فَعَلٍ ) وقد جاء قليلاً على ( فاعِلٍ ) فيمكننا أن نعتبر ( عاقراً ) على زنة فاعل من باب القلة<sup>(٢)</sup> .

وقد جاء الفعل من ( عَقَرَ ) مسنداً إلى المرأة بالفتح والكسر لازماً في المعاجم واللغة ، فقالوا : عَقَرَتِ المرأةُ تَعْقِرُ ، وَعَقَرَتِ تَعْقِرُ ، وَعُقِرَتِ تُعْقِرُ ، والمصدر عُقْرٌ<sup>(٣)</sup> ، وهذا خلافاً لما أسند إلى الزجاج من تنصيصه على أن المسند للمرأة لا يقال فيه إلا ( عَقُرْتُ ) بالضم<sup>(٤)</sup> ، وإن كان قد ذكر في معانيه بوجهين ، ضَمَّ العين وفتحها « عَقُرْتُ » و« عَقَرْتُ »<sup>(٥)</sup> ، وسواء كان الفعل مفتوح العين أو مضمومها في الماضي فإن اسم الفاعل لم يأت إلا على « فاعل » فقالوا : « رجلٌ عاقِرٌ » و« امرأةٌ عاقِرٌ » وإن كان قياس ما انضمت عينه في الماضي فعلياً<sup>(٦)</sup> .

(١) معجم العين ١ / ١٥١ ، وغريب الحديث للهروي ٣ / ٣٩٩ ، وتهذيب اللغة للأزهري ١ / ١٤٥ .

(٢) شرح ابن عقيل ٢ / ١٣٥ .

(٣) معجم العين ١ / ١٥٠ ، ومعجم المقاييس في اللغة ص / ٦٨١ .

(٤) الدر المصون ٢ / ٨٧ ، واللباب ٥ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٤٠٨ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٤٠٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٧٤ .

وقد جعلته جماعة من أهل العلم من باب النسب على معنى ( ذو ) للمذكر  
و ( ذات ) للمؤنث ، وممن ذهب إلى هذا القول المبرد والزجاج والنحاس وابن  
جني والعكبري<sup>(١)</sup> .

٥- قَاسِيَّةٌ : قراءة الجمهور من السبعة ( قَاسِيَّةٌ ) وقراءة عبد الله وحمزة  
والكسائي ( قَسِيَّةٌ ) بفتح القاف وكسر العين وتشديد الياء<sup>(٢)</sup> .

وذكر ابن عادل أن ( قَاسِيَّةٌ ) بناءً على قراءة الجمهور صيغة اسم الفاعل من  
( قسا - يقسو ) وعلى قراءة الأخوين وعبد الله مختلف في أصله .

فمن العلماء من جعلها كلمة أعجمية معرّبة أخذت من قولهم : « درهم  
قِسِيٌّ » أي مغشوش : وقد عزي هذا القول إلى الفارسي ، عزاه إليه أبو حيان  
وتبعه السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٣)</sup> .

ومنهم من ذهب إلى عربيتها في الأصل فهو ( فَعِيْلٌ ) من القسوة ، وهذا  
القول معزو إلى المبرد والزنجشري ، عزاه إليهما أبو حيان والسمين الحلبي وابن  
عادل الدمشقي<sup>(٤)</sup> .

(١) المقتضب ٣ / ١٦١ - ١٦٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٠٨ ، وإعراب القرآن للنحاس  
١ / ٣٧٤ ، والخصائص ١ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، والمنصف ١ / ٢٣٧ ، والتبيان ١ / ٢١٠ .

(٢) الحجة للقراء السبعة للفارسي ٢ / ١١٣ ، والمبسوط في القراءات العشر ص / ١٦١ - ١٦٢ ،  
وكذلك : ذكره أبو حيان في البحر ٣ / ٤٦١ ، والسمين الحلبي في الدر المصون ٢ / ٥٠٠ ، وابن  
عادل في اللباب ٧ / ٢٥١ ، أما الزنجشري فقد ذكر قراءة ( قَسِيَّةٌ ) عن عبد الله فقط ، الكشاف  
١ / ٣٢٨ ، وقال الفارسي في الحجة ( ٢ / ١١٣ ) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو  
وابن عامر ( قاسية ) .

(٣) البحر المحيط ٣ / ٤٦١ ، والدر المصون ٢ / ٥٠٠ ، واللباب ٧ / ٢٥١ .

(٤) المصادر السابقة .

وقد احتجوا على عربيته بما جاء عن المبرد من قوله : « يُسَمَّى الدرهم المغشوش قَسِيًّا لصلابته وشدته للغش الذي فيه »<sup>(١)</sup> وقال الزمخشري : « وقرأ عبد الله ( قَسِيَّة ) أي رديّة مغشوشة من قولهم : درهم قسيّ وهو من القسوة ؛ لأن الذهب والفضة الخالصين فيهما لين والمغشوش فيه ييس وصلابة »<sup>(٢)</sup> .

أقول : إن ما ذكره ابن عادل بناءً على قراءة الجمهور من أن ( قاسية ) صيغة اسم الفاعل من « قسا يقسو » موافق لما جاء في كتب اللغة والمعاجم .  
وذكر الخليل أن القسوة : الصلابة في كلِّ شيء ، وقسا يقسو فهو قاسٍ ، وليلة قاسية شديدة الظلمة<sup>(٣)</sup> ، وذكر الأزهري وابن فارس نحوًا من ذلك<sup>(٤)</sup> .

ولا خلاف في عربية ( قاسية ) لدى العلماء بناء على قراءة الجمهور ؛ لأنها من : ( قَسَا يَقْسُو قَسَاوَةً وَقَسَاءً ) سواء كان بمعنى الصلابة والشدّة أو بمعنى الزيف قال ابن القوطية الأندلسي : « وبالواو في لامة قَسَا القلبُ وغيره قَسَاوَةً وَقَسَاءً : صَلْبٌ وَالدَّرْهَمُ : زَافٌ »<sup>(٥)</sup> وقد استدل الفارسي لهذه القراءة بما جاء في القرآن من تصاريف هذه الكلمة فقال : « حجة من قرأ ( قاسية ) على فاعلة قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ﴾ [ البقرة : ٧٤ ] وقوله تعالى : ﴿ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [ الحديد : ١٦ ] وقال تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ

(١) المصادر السابقة .

(٢) الكشف ١ / ٣٢٨ .

(٣) معجم العين للخليل باب القاف والسين و ( واء ) معها ٥ / ١٨٩ .

(٤) تهذيب اللغة للأزهري باب القاف والسين و ( واء ) ٩ / ١٧٩ .

(٥) كتاب الأفعال لابن القوطية ص / ٢٢٤ ( القاف ) .

الله ﴿ [ الزمر : ٢٢ ] ﴾<sup>(١)</sup> .

و ( قَاسِيَةٌ ) على هذه القراءة ( فَاعِلَةٌ ) أصلها قَاسِوَةٌ ، قلبت الواو ياءً لوقوعها إثر كسرة .

أما على قراءة حمزة والكسائي ( قَسِيَّةٌ ) على زنة ( فَعِيْلَةٌ ) فإنني أرى أنَّ الكلمة عربية خالصة وليست معرَّبة ، وهذا مذهب جمهور أهل العلم خاصة فيما ورد في القرآن من تصاريف هذه الكلمة<sup>(٢)</sup> ، وهو أيضًا مذهب الفارسي الذي عزا إليه كثير من أهل العلم بأنه هو القائل بعجمتها وتعريبها<sup>(٣)</sup> .

وليس الأمر كما ذكروا ؛ وذلك بناءً على ما ذكره الفارسي في الحجة حيث كان يرى أن ما جاء في القرآن من ( قَسِيَّةٌ ) بناءً على قراءة الأخوين حمزة والكسائي عربية الأصل من القسوة خلاف اللين والشدة ، وأما ما جاء منه من القول بعجمة ( القَسِيَّةِ ) فيقتصر على الشعر أو على غير القرآن<sup>(٤)</sup> .

ومن ثمَّ أرى أنَّ أبا علي الفارسي قسم ( القَسِيَّةِ ) قسمين : عربيَّ الأصل وعجميًّا معرَّبًا أصلها ( قاشي ) ، وما جاء في القرآن عربي الأصل ليس إلَّا ، وما جاء في الشعر يمكن أن يحمل على العربي الأصل ، ويمكن أن يحمل على العجمي المعرَّب ، والفارسي لا يشك في عربية ما جاء في القرآن من ( قَسِيَّةٌ ) بينما يحسب الأمرين

(١) الحجة للقراء السبعة ٢ / ١١٣ .

(٢) قلت : هذا مذهب الجمهور بناءً على أن القول بتعريب ( قَسِيَّةٌ ) لم ينسب إلا إلى الفارسي فقط .

(٣) البحر المحيط ٣ / ٤٦١ ، الدر المصون ٢ / ٥٠٠ ، اللباب ٧ / ٢٥١ ، والمهذب فيما وقع في القرآن من المعرب ص / ١٠٨ ، ورسالتان في المعرب لابن كمال المنشي ص / ١٨٧ .

(٤) الحجة للقراء السبعة للفارسي ٢ / ١١٤ .

فيما ورد من قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

مَا زَوَّدُونِي غَيْرَ سَحْقِ عِمَامَةٍ      وَخَمْسِ مِئَةٍ مِنْهَا قَسِيٍّ وَزَائِفٌ<sup>(٢)</sup>

قال الفارسي بعد ذكر هذا البيت : « فَإِن ( الْقَسِيَّ ) أَحْسَبُهُ مَعْرَبًا وَإِذَا كَانَ مَعْرَبًا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْقَسِيِّ الْعَرَبِيِّ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَابُوسَ وَإِبْلِيسَ وَجَالُوتَ وَطَالُوتَ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ الَّتِي مِنْ أَلْفَاظِهَا عَرَبِيٌّ لَا تَكُونُ مُشْتَقَّةً مِنْ بَابِ الْقَبْسِ وَالْإِبْلَاسِ »<sup>(٣)</sup> .

وعبارة الفارسي صريحة في أنه قد يكون للألفاظ أصلان : أصل عجمي معرَّب وأصل عربي خالص لم يلحقه تعريب .

نعم ، قد سبق الفارسي في القول بعجمة ( الْقَسِيَّ ) الْأَصْمَعِيِّ فَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ أَبُو عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامِ الْهَرَوِيِّ فِي كِتَابِهِ غَرِيبَ الْحَدِيثِ قَالَ : قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : « وَكَأَنَّهُ إِعْرَابُ قَاشِيٍّ »<sup>(٤)</sup> وَقَدْ ذَكَرَ الْأَزْهَرِيُّ نَحْوَ ذَلِكَ<sup>(٥)</sup> .

وفي الختام أقول : هذا ما أرجحُه بناءً على ما وجدت من تصريح أبي علي الفارسي في الحجة ، ولعلَّ الذين عزوا إليه القول بعجمة ( قَسِيَّة ) في الآية القرآنية قد يكون لهم عذر في أنهم وجدوا من تصريجه في كتبه الأخرى التي لم أطلع عليها .

٦ - مَالِكٌ : مَالِكٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [ الفاتحة : ٤ ] قرئ

(١) الحجة للقراء السبعة للفارسي ٢ / ١١٤ .

(٢) البيت لمزرد كما في إصلاح المنطق ص / ٣٠٠ ، وفي لسان العرب مادة ( ق س و ) وبلا نسبة في الحجة ٢ / ١١٤ .

(٣) الحجة للقراء السبعة للفارسي ٢ / ١١٤ .

(٤) غريب الحديث للهروي ٤ / ٦٨ .

(٥) تهذيب اللغة للأزهري ٩ / ١٧٩ .

بأكثر من وجه فذكر الزجاج والأصبهاني الوجهين المشهورين ( مَالِكُ ) و ( مَلِكُ ) <sup>(١)</sup> وذكر الزمخشري وابن الأنباري نحوًا من خمسة أوجه <sup>(٢)</sup> ، وذكر أبو حيان الأندلسي ثلاث عشرة قراءة <sup>(٣)</sup> ذكر معظمها السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي أيضًا <sup>(٤)</sup> .

ومن أشهر هذه الوجوه ( مَالِكُ ) على زنة ( فَاعِلٌ ) و ( مَلِكُ ) على زنة ( فَعِلٌ ) ، ولصلة هذين الوجهين بموضوعنا أريد أن أتناولهما بنوع من التفصيل .

الوجه الأول ( مَالِكُ ) صيغة اسم الفاعل من « مَلَكَ يَمْلِكُ مَلَكًا وَمَلَكًا وَمُلْكًا » مُثَلَّثُ الْفَاءِ فِي الْمَصْدَرِ <sup>(٥)</sup> ، وهي قراءة عاصم والكسائي ويعقوب وأبي حاتم وخلف كما ذكره الأصبهاني <sup>(٦)</sup> وقراءة عاصم والكسائي كما في تقريب المعاني <sup>(٧)</sup> ، وهي قراءة العشرة إلا طلحة والزبير ، وقراءة كثير من الصحابة والتابعين منهم أبي وابن مسعود ومعاذ وابن عباس وقتادة والأعمش ، هذا ما ذكره ابن عطية وأبو حيان الأندلسي <sup>(٨)</sup> وعلى هذه القراءة لا يختلف اثنان في كون ( مَالِكُ ) صيغة اسم الفاعل من ( مَلَكَ ) ، قال الأخفش : « وأما المَالِكُ فهو

(١) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٧ ، والمبسوط في القراءات العشر للأصفهاني ص / ٨٣ .

(٢) الكشاف للزمخشري ١ / ٩ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٥ .

(٣) البحر المحيط ١ / ١٣٤ .

(٤) الدر المصون ١ / ٦٩ ، ٧٠ ، واللباب في علوم الكتاب ١ / ١٨٥ ، ١٨٦ .

(٥) اللباب في علوم الكتاب ١ / ١٨٥ .

(٦) المبسوط في القراءات العشر ص / ٨٣ .

(٧) تقريب المعاني في شرح حرز الأمان ص / ٤٢ .

(٨) المحرر الوجيز لابن عطية ١ / ٦١ ، ٦٢ ، والبحر المحيط ١ / ١٣٣ .

الفاعل ، كما تقول : مَلَكَ فهو مالكٌ مثل قَهَرَ قاهرٌ»<sup>(١)</sup> والفعل الثلاثي الصحيح إذا كان على ( فَعَلَ ) فقياس اسم الفاعل منه على زنة ( فَاعِلٌ )<sup>(٢)</sup> ولا يخفى أنَّ ( مَلَكَ ) فعل ثلاثي صحيح ومتعدُّ أيضًا ، قال ابن القوطية : « الثلاثي الصحيح على « فَعَلَ » مَلَكَ اللهُ كُلَّ شَيْءٍ مُلْكًا وَغَيْرُهُ الشَّيْءَ مُلْكًا »<sup>(٣)</sup> وقال ابن السكيت : « المَلِكُ ما مُلِكَ ، يقال : هذا مُلِكٌ يدي ومِلِكٌ يدي ، ويقال : ما لأحد في هذا مَلِكٌ غيري ومِلِكٌ »<sup>(٤)</sup> وقال ابن فارس : « الميم واللام والكاف أصل صحيح يدلُّ على قوة في الشيء وصحة ... ومَلَكَتُ الشيءَ : قَوَّيْتُهُ ، ... والأصل هذا ثم قيل : مَلَكَ الإنسانُ الشيءَ يَمْلِكُهُ مَلْكًا »<sup>(٥)</sup> .

الوجه الثاني من القراءة ( مَلَكَ ) على زنة ( فَعَلَ ) وهي قراءة أبي جعفر ونافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة كما ذكره الأصفهاني<sup>(٦)</sup> ، وقراءة باقي السبعة وزيد وأبي الدرداء وابن عمرو والمسور وكثير من الصحابة والتابعين كما ذكره أبو حيان<sup>(٧)</sup> ، وقال ابن خالويه : « قرأ عاصم والكسائي ( مَالِكِ يوم الدين ) بألف بعد الميم ، وقرأ الباكون ( مَلِكِ ) بغير ألف »<sup>(٨)</sup> .  
و ( مَلَكَ ) بناءً على هذه القراءة مشتق من المَلِكِ بفتح الميم ، وهو أحد قولي

(١) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٦١ .

(٢) شرح بن عقيل ٢ / ١٣٤ .

(٣) كتاب الأفعال لابن القوطية ص / ١٥٠ .

(٤) إصلاح المنطق ص / ٧٠ .

(٥) معجم المقاييس في اللغة باب الميم واللام وما يثلثها ص / ٩٩٦ .

(٦) المبسوط في القراءات العشر ص / ٨٣ .

(٧) البحر المحيط ١ / ١٣٣ .

(٨) إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١ / ٤٧ .

ابن عادل ومن سبقه وهو السمين الحلبي ، والقول الآخر لها أَنَّ ( مَلِكٌ ) مشتق من المُلْكِ بالضم و ( مَالِكٌ ) مشتق من المِلْكِ بالكسر<sup>(١)</sup> .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما نوع هذه الصيغة على قراءة ( مَلِكٌ ) ؟ وما الفرق بين القراءتين ؟ وأيها أولى ؟

إجابةً على هذا السؤال أقول : لم يتطرق أحد من أهل العلم ممن تناولوا المسألة إلى تحديد نوع صيغة ( مَلِكٌ ) هل هو اسم الفاعل غير القياسي أو الصفة المشبهة باسم الفاعل سوى ما ذكره أبو حيان من أنه على زنة ( فَعِلٌ )<sup>(٢)</sup> ويبدولي أَنَّ مجيئه على ( فَعِلٌ ) يُقَرِّبه إلى الصفة المشبهة التي من أوزانها ( فَعِلٌ ) .

أما الفرق بين القراءتين فقد ذكر العلماء فيه ما يطول ذكره ، ولكن لابد من ذكر شيء منه وهو ، أَنَّ ( مَلِكٌ ) أعم وأبلغ من ( مَالِكٌ ) ؛ لأنَّ كَلَّ مَلِكٌ مَالِكٌ بخلاف العكس ، فليس كَلُّ مَالِكٍ مَلِكًا<sup>(٣)</sup> ، وهذا يؤدي إلى أن أمر الملك نافذ على المالك في ملكه ، فلا يتصرف إلا عن تدبير المَلِكِ ، ذكره القرطبي عن أبي عبيدة والمبرد<sup>(٤)</sup> .

ومن العلماء من يفضل قراءة ( مَالِكٌ ) على ( مَلِكٌ ) نظرًا إلى أَنَّ ( المَلِكُ ) داخل تحت المَالِكِ<sup>(٥)</sup> ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ ﴾ [ آل

(١) الدر المصون ١ / ٦٩ ، واللباب في علوم الكتاب ١ / ١٨٤ -

(٢) البحر المحيط ١ / ١٣٣ .

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١ / ٤٧ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص / ٦٢ ، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص / ٢٣ .

(٤) تفسير القرطبي ١ / ٢١٦ .

(٥) الحجة في القراءات السبع ص / ٦٢ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ١ / ٤٧ .

العمران : ٢٦ ] ولأن ( المالك ) أبلغ تصرفاً وأعظم تمكُّناً حيث ترجع إليه قوانين الشرع وعنده زيادة التملك<sup>(١)</sup> .

ومن العلماء من أثبتوا لكل صيغة فضلاً من جهة ، فذكر القرطبي عن أبي حاتم أنّ ( مَالِكًا ) أبلغ في مدح الخالق من ( مَلِكٍ ) ، و ( مَلِكٌ ) أبلغ في مدح المخلوقين من مَالِكٍ ، والفرق بينهما أن المالك من المخلوقين قد يكون غير ( مَلِكٍ ) ، أما ( المالك ) الذي يوصف به ربُّ العزة فإنه مَلِكٌ على الدوام .

وقد ذكر القرطبي أن هذا القول هو اختيار أبي بكر بن العربي<sup>(٢)</sup> ، ولم أجده في أحكام القرآن لابن العربي .

وذكر القرطبي عن ابن الحصار<sup>(٣)</sup> أيضاً أن المراد من ( مَالِكٌ ) الدلالة على ( المَلِكِ ) بكسر الميم وهو لا يتضمن ( المَلِكِ ) بضم الميم بخلاف ( مَلِكٌ ) فإنه يتضمن الأمرين فهو أولى بالمبالغة ، ويتضمن أيضاً الكمال ، ولذلك استحق المَلِكُ على من دونه<sup>(٤)</sup> .

وقال الزمخشري : « مَلِكٌ » هو الاختيار ؛ لأنه قراءة أهل الحرمين ولقوله

تعالى : ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ﴾ [ غافر : ١٦ ] ولقوله تعالى : ﴿ مَلِكِ النَّاسِ ﴾ [ الناس : ٢ ] ولأن ( المَلِكِ ) يعم ، و ( المَالِكِ ) يخص<sup>(٥)</sup> .

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١ / ٢١٦ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١ / ٢١٧ .

(٣) هو أبو المطرف عبد الرحمن أحمد بن سعيد بن محمد بن بشر بن غرسية القرطبي المالكي بن الحصار ويعرف بمولى بني فطيس وبابن بشر أيضاً توفي سنة ٤٢٠ هـ ، ينظر : سير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٧٣ رقم الترجمة ٣١٢ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١ / ٢١٧ .

(٥) الكشاف ١ / ٩ .

ومن العلماء من لا يفرق بين القراءتين خاصة إذا كانتا متواترتين ، وهو مذهب الكسائي ، فقد ذكر الأصبهاني أن الكسائي كان يقرأ بالوجهين بالألف ( مَالِكٌ ) وبطرحها ( مَلِكٌ ) ولا يبالي في ذلك<sup>(١)</sup> .

وقد أنكر ابن عادل - وسبقه السمين الحلبي - ترجيح قراءة على قراءة بحيث تسقط القراءات الأخرى خاصة إذا كانت القراءتان متواترتين<sup>(٢)</sup> .

وفي الختام أرى أن القراءتين وإن كانتا مختلفتين من حيث الصيغة ، لكنهما متفقتان من حيث المعنى والاشتقاق ، وهو ما أكده أبو حيان ، قال : « فهذه ثلاث عشرة قراءة بعضها راجع إلى المَلِكِ وبعضها راجع إلى المَلِكِ ، قال اللغويون : وهما : راجعان إلى المَلِكِ وهو الربط ... ومن مَلَح هذه المادة أن جميع تقاليبها الستة مستعملة في اللسان ، وكلُّها راجع إلى معنى القوة والشدة فبينها قدر مشترك ، وهذا يسمى بالاشتقاق الأكبر<sup>(٣)</sup> .

ب - ما جاء على زنة ( فَعِيلٌ ) مراداً به اسم الفاعل أو اسم المفعول أو صيغة المبالغة ، وقد وجدت له تسعة أمثلة وهي كما يأتي :

١ - أَسِيرٌ : ذكر ابن عادل أن الأسير بمعنى ( الإِسَار ) ، وهو القيد الذي يربط به المحمل ، فسمي الأسير أسيراً لشدة وثاقه ، ثم اتسع فيه ، فسمي كل مأخوذ أسيراً وإن لم يربط ، ولفظ ( أَسِيرٌ ) على زنة ( فَعِيلٌ ) سواء قلنا في جمعه ( أُسَارَى ) ك ( كُسَالَى ) و ( سُكَارَى ) جمع كَسَلَانَ وَسَكْرَانَ ، أو ك ( قُدَامَى )

(١) المبسوط في القراءات العشر ص / ٨٣ .

(٢) الدر المصون ١ / ٦٩ ، واللباب ١ / ١٨٥ .

(٣) البحر المحيط ١ / ١٣٥ .

و( نُدَامَى ) جمع قَدِيمٍ وَنَدِيمٍ ، أو جعلناه جمع الجمع ، أي أن ( أُسِير ) جُمِعَ على ( أُسْرَى ) مثل جَرِيحٍ وَقَتِيلٍ ومريض جمعت على ( جَرَحَى ) و ( قَتَلَى ) و ( مَرَضَى ) ، ومجيء ( فَعَلَى ) جمعاً لفعيل قياسي ، هذا ما ذكره ابن عادل حول اشتقاق لفظ ( الأسير ) وقد سبقه في هذا السمين الحلبي<sup>(١)</sup> .

أقول : إنَّ ما ذكره ابن عادل حول اشتقاق ( الأسير ) يوافق ما ذكره أهل اللغة والمعاجم والتفسير<sup>(٢)</sup> ، قال الخليل : « أُسِرَ فلانٌ فلاناً أي : شدّه وثاقاً وهو مأسور ، وأُسِرَ بالإِسار أي : بالرباط »<sup>(٣)</sup> ، وذكر ابن دريد أن اشتقاق الأسير من إِسار القَتَبِ والمَحْمِلِ<sup>(٤)</sup> ، وذكر ابن السكيت عن الأصمعي قوله : « وأصل الأسير أنه رُبِطَ بِالْقِدِّ فَأُسِرَه أي شدّه فاستعمل حتى صار الأخيذ الأسير »<sup>(٥)</sup> ، وذكر أبو عبيدة أن كل شيء شدته من قتب أو من غييط فهو مأسور<sup>(٦)</sup> .

٢- البريئة : ذكر ابن عادل أنَّ ( البريئة ) في كلا الموضعين في سورة البينة فَعِيْلَةٌ بمعنى مفعولة ، وقد قرئت مهموزة وغير مهموزة<sup>(٧)</sup> ، قراءة الهمز ( البريئة ) قراءة نافع وابن ذكوان وبغير الهمز ( البريئة ) بياء مشددة قراءة الباقيين<sup>(٨)</sup> .

(١) الدر المصون ١ / ٢٨٦ ، واللباب ٢ / ٢٥١ .

(٢) معجم العين ٧ / ٢٩٣ ، وتهذيب اللغة للأزهري ١٣ / ٤٣ ، ومعجم المقاييس ص / ٧٨ ، والمحزر الوجيز ١ / ١٥٧ ، والقرطبي ٢ / ٢٤٠ ، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ١ / ١٠٤ .

(٣) معجم العين ٧ / ٢٩٣ .

(٤) الاشتقاق ص / ٤٦٦ .

(٥) إصلاح المنطق ص / ٣١٨ .

(٦) غريب الحديث للهروي ٢ / ٩٤ .

(٧) اللباب ٢٠ / ٤٤١ .

(٨) تقريب المعاني في شرح حرز الأمان ص / ٤٥٠ ، والمبسوط في القراءات العشر ص / ٤١٣ ، وذكر

وذكر ابن عادل أيضًا أن العلماء اختلفوا في اشتقاق ( البرية ) على ثلاثة أقوال :

**الأول :** أنها مشتقة من ( برأ الله الخلق ) أي ابتدأه واخترعه ، سواء قرئت مهموزة على الأصل أو غير مهموزة على التخفيف الملتزم لدى العرب في بعض الألفاظ مثل النبي والجاهلية والذرية<sup>(١)</sup> .

**والقول الثاني :** أنها مشتقة من ( البرى ) بمعنى التراب<sup>(٢)</sup> ، وحينئذ ( البرية ) غير مهموزة على أصل اشتقاقها .

**والقول الثالث :** أنها مشتقة من برئت القلم أي : قدرته<sup>(٣)</sup> .

مناقشة الأقوال الثلاثة :

لقد سبق ابن عادل من أهل العلم كثيرون تناولوا اشتقاق البرية ، فذكروا القولين المشهورين ، وهما أن البرية من ( برأ الله الخلق ) أو من ( البرى ) بمعنى التراب .

أما اشتقاقها من ( برأ الله الخلق ) أو من ( برأت ) فهو قول جمهور أهل العلم منهم سيبويه والفراء وابن السكيت والزجاج والنحاس والعكبري<sup>(٤)</sup> ، قال

أبو حيان في البحر ٨ / ٤٩٥ أن ( البرية ) بالهمز قراءة الأعرج وابن عامر ونافع و ( البرية ) بغير الهمز قراءة الجمهور .

(١) اللباب ٢٠ / ٤٤١ .

(٢) قال الفراء : « فإن أخذت البرية من البرى وهو التراب فأصلها غير الهمز » انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٨٢ .

(٣) اللباب ٢٠ / ٤٤١ .

(٤) الكتاب ٣ / ٤٦١ ، معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٨٢ ، إصلاح المنطق ص / ١٥٨ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ٣٥٠ ، إعراب القرآن للنحاس ٥ / ٢٧٤ ، والتبيان للعكبري ٢ / ٥٠٨ .

سيبويه : « وسألت يونس عن (بَرِيَّة) فقال : هي من بَرَأْتُ »<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا (البريَّة) أصلها (البريئة) بالهمز ، ثم أبدلوا الهمزة ياءً لأجل التخفيف ، وأجمعوا على ترك همزها ، وقراءة نافع وابن ذكوان شاهدة على وجود الهمز ، ومعنى القراءتين واحد ، والمعنى المعجمي لمادة ( ب ر ء ) الذي هو الخلق والتمييز والانفصال يدل على صحة اشتقاق (البريَّة) من (برأ الله الخلق) ونحوه ، فالبريَّة مخلوقات الله من أي صنف كانت .

أما اشتقاق (البريَّة) من (البري) بمعنى التراب ، فقد ذكره الفراء<sup>(٢)</sup> ونقله عنه من العلماء من جاء بعده ، منهم ابن السكيت<sup>(٣)</sup> والقرطبي<sup>(٤)</sup> ، ومن العلماء من ذكره دون الإشارة إلى المصدر ، فمنهم من أجاز ومنهم من رفض ، وقد أجازته النحاس وأبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٥)</sup> ، وأنكره الزجاج<sup>(٦)</sup> ، وضَعَفَه ابن عطية<sup>(٧)</sup> .

وقال الزجاج منكرًا اشتقاق (البريَّة) من « البري » بمعنى التراب : « ولو كان كذلك لما قرأوا (البريئة) بالهمز ، والكلام : برأ الله الخلق يبرؤهم ، ولم يحك

(١) الكتاب ٣ / ٤٦١ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٨٢ .

(٣) إصلاح المنطق ص / ١٥٨ .

(٤) أحكام القرآن للقرطبي ٢٢ / ٤١٣ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٥ / ٢٧٤ ، والدر المصون ٦ / ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، واللباب ٢٠ / ٤٤١ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٣٥٠ ، والمحزر الوجيز .

(٧) قال ابن عطية : وقد قرأ بعض النحويين (البرية) مأخوذاً من (البري) وهو التراب وهذا الاشتقاق يجعل الهمز خطأً وغلطاً وهو اشتقاق غير مرضي ، ينظر : المحزر الوجيز ٥ / ٤٨٠ .

أحد ( بَرَاهِمُ يَبْرِيهِمْ ) فيكون اشتقاقه من « البرى » وهو التراب «<sup>(١)</sup> .  
 وإنني أرى أن المعنى المعجمي وأقوال أهل العلم يؤيد اشتقاق ( البرية ) من  
 ( البرى ) الذي هو التراب حيث خلق آدم من تراب ، قال تعالى : ﴿ **إِنَّمَا مَثَلُ  
 عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ** ﴾ [ العمران : ٥٩ ] وقال تعالى :  
 ﴿ **يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ** ﴾ [ سورة الحج : ٥ ]  
 وقد ذكر أبو حيان ردًّا على من أنكر اشتقاق ( البرية ) من « البرى » بمعنى  
 التراب أن قراءة الهمزة مشتقة من « برأ » ، وغير الهمز من « البرى » والقراءتان  
 قد تختلفان في الاشتقاق نحو : ( أو نَسَّاهَا ) و ( أو نُسِّهَهَا ) فهو اشتقاق مرضي<sup>(٢)</sup> ،  
 وذكر السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي نحوًا من ذلك<sup>(٣)</sup> .

وقد جاء ( البرى ) بمعنى التراب على لسان من يوثق بعريتهم كالفراء  
 وابن السكيت وابن دريد<sup>(٤)</sup> ، فلا داعي لإنكار هذا الاشتقاق الذي يتفق مع ما  
 يُقصد بـ ( البرية ) من المعنى .

وقد ذكر القرطبي وابن عادل الدمشقي عن القشيري أن اشتقاق ( البرية )  
 من ( البرى ) بمعنى التراب يُخرج الملائكة عن أن تشملهم هذه اللفظة<sup>(٥)</sup> ؛ لأن  
 الملائكة خلقت من نار ، وآدم وذريته خلقوا من تراب ، ولعل هذا التفسير كان  
 وراء إنكار من أنكر وتضعيف من ضَعَّفَ اشتقاق ( البرية ) من ( البرى ) بمعنى

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ٣٥٠ .

(٢) البحر المحيط ٨ / ٤٩٥ .

(٣) الدر المصون ٦ / ٥٥٣ ، واللباب ٢٠ / ٤٤١ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٨٢ ، وإصلاح المنطق ص / ١٥٨ والاشتقاق لابن دريد ص / ٤٦٣ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٢٢ / ٤١٣ ، واللباب ٢٠ / ٤٤١ .

التراب .

أما القول الثالث الذي جاء فيه أن ( البرية ) مأخوذة من قولهم : برئتُ القلم أي قدرته ، فإنه لا يخالف ما جاء في كتب المعاجم من معاني الباء والراء والياء ، قال الخليل : « برئتُ العودَ أبريه برياً وكذلك القلم »<sup>(١)</sup> هكذا قال ابن السكيت وابن دريد وابن فارس<sup>(٢)</sup> ، والظاهر أن ( برئتُ العودَ ) أو ( برئتُ القلمَ ) بمعنى التسوية والنحت الذين يتضمنان معنى الخلق<sup>(٣)</sup> ، وسميت الخلق ( بريّة ) لكونها مبريّة من ( البري ) وهو التراب هذا ما ذكره الراغب الأصفهاني<sup>(٤)</sup> ، وقد ضعف هذا القول الثالث القرطبي وتبعه ابن عادل الدمشقي نظراً لما يؤدي إليه هذا الاشتقاق من وجوب تحطئة من همز<sup>(٥)</sup> .

وإنني أرى أن ورود أصل المادة في المعاجم اللغوية بالمعنى الذي يتوافق مع ما يقصد من لفظ ( البرية ) من الخلق يُقربُ جهة اشتقاقه من تلك المادة وإن كان ضعيفاً من وجهة نظر بعض أهل العلم ، ثم إن أقرب هذه الأقوال أولها لما يعضده من أقوال العلماء وقراءة الهمز ، ويليه في القوة القول الثاني ، ثم الثالث لما بينا .

٣- خليل : ذكر ابن عادل عن القرطبي أن ( الخليل ) فعيلٌ بمعنى ( فاعلٌ ) كالعليم بمعنى ( العالم ) وذكر أيضاً قولاً آخر بصيغة فيها ضعف أن ( الخليل )

(١) معجم العين ٨ / ٢٨٦ .

(٢) إصلاح المنطق ص / ٢٣٣ ، والاشتقاق لابن دريد ص / ٤٦٣ ، والمقاييس ص / ١٢٨ .

(٣) معجم المقاييس في اللغة ص / ١٢٨ .

(٤) المفردات في غريب القرآن ص / ٥٢ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢ / ٤١٣ .

فَعِيلٌ بِمَعْنَى ( المفعول ) كالحبيب بمعنى المحبوب ، وإبراهيم عليه السلام كان محبًّا لله ومحبوًّا له<sup>(١)</sup> ، وفي جانب الاشتقاق ذكر أن ( الخليل ) إمَّا أن يكون مشتقًّا من ( الحَلَّة ) بالفتح ، وهي الحاجة ، أو من ( الحُلَّة ) بالضم وهي المودَّة الخالصة ، أو من ( الحَلَلِ ) وهو التخلُّل<sup>(٢)</sup> ، واستشهد على ذلك بقول ثعلب : « سُمِّي خليلاً ؛ لأن مودَّته كانت تتخلَّلُ القلب »<sup>(٣)</sup> قال الشاعر :

قَد تَخَلَّلَتِ مَسَلِّكَ الرُّوحِ مِنِّي      وَبِهِ سُمِّي الخليلُ خَلِيلاً<sup>(٤)</sup>

واستدل على ذلك بما ذكره الزجاج والراغب أيضًا<sup>(٥)</sup> .

أقول ما ذكره ابن عادل عن القرطبي في زنة ( الخليل ) بأنه فعيلٌ بمعنى ( الفاعل ) هو ما صرَّح به القرطبي<sup>(٦)</sup> ، وأخذه عنه أبو حيان الأندلسي<sup>(٧)</sup> غير أنه لم يقل بأنه بمعنى ( الفاعل ) ، وكذلك لم يقل أحدٌ ممن تناقلوا هذه المسألة بأن ( الخليل ) فعيلٌ بمعنى ( الفاعل ) .

وقد وجدت في كلام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي والراغب الأصفهاني والزنجشري على ما يدلُّ أن الخليل بمعنى « المُخَالِلِ » أي : المُخَالِلِ من باب المفاعلة أي المخاللة<sup>(٨)</sup> ، وعلى هذا يكون ( الخليل ) فعيلًا بمعنى المُفَاعِلِ ، قال

(١) اللباب في علوم الكتاب ٧ / ٣٨ .

(٢) اللباب ٧ / ٣٨ .

(٣) اللباب ٧ / ٣٨ .

(٤) البيت لبشار في ديوانه ٤ / ١٣٨ ، والقرطبي ٧ / ١٥٦ ، والبحر المحيط ٣ / ٣٦٤ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ١١٢ ، ومفردات الراغب ص / ١٥٩ ، ١٦٠ ، واللباب ٧ / ٣٩ .

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٧ / ١٥٦ .

(٧) البحر المحيط ٣ / ٣٦٤ .

(٨) غريب الحديث للهروي ٢ / ٢٤٧ ، ومفردات الراغب ص / ١٥٩ ، والكشاف ١ / ٣٠١ .

أبو عبيد : « وكذلك الخليل سُمِّي خليلاً ؛ لأنه يُخَالُّ صاحبه، من الخُلَّة وهي الصداقة ، يقال عنه : خَالَتُ الرَّجُلَ خِلَالًا وَخِلَالَةً »<sup>(١)</sup> ، وقال الراغب : « يقال منه : خَالَتَهُ مُخَالَّةً وَخِلَالَةً فَهُوَ خَلِيلٌ »<sup>(٢)</sup> ، وقال الزمخشري : « والخليل المخالُّ وهو الذي يخالُّك أي يوافقك في خلالك »<sup>(٣)</sup> .

وعلى هذا أرى أن (الخليل) عند هؤلاء « فَعِيلٌ » بمعنى (المُفَاعِلِ) ، وأما كونه فَعِيلاً بمعنى (المفعول) كالحبيب بمعنى (المحبوب) ؛ لأنه كان محباً لله ومحجوباً له، فقد ذكر صاحب العين مثل ذلك وقال مستشهداً ببيت زهير :

وإن أتاه خليلٌ يوم نائبةٍ يقول : لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ<sup>(٤)</sup>  
« إنَّ الخليل في هذا البيت الذي أصابته ضرورة ، فهو (مفعولٌ) رُدَّ إلى (فَعِيلٍ) »<sup>(٥)</sup> ، ولم يذكر أحد غير الخليل وابن عادل أن الخليل « فَعِيلٌ » بمعنى المفعول .

أما من حيث اشتقاق (الخليل) سواء من الخُلَّة أو الخُلَّة أو من الخَلَلِ بمعنى « التخلُّل » فإن ما ذكره ابن عادل لا يختلف عما ذكره علماء اللغة والمعاجم والمعاني والتفسير<sup>(٦)</sup> ، وكل هذه المعاني تنطبق على لفظ (الخليل) من

(١) غريب الحديث للهروي ٢ / ٢٤٧ .

(٢) مفردات الراغب ص / ١٥٩ .

(٣) الكشاف ١ / ٣٠١ .

(٤) البيت لزهير في ديوانه (ص / ١١٥) ، وهو في معجم العين ٤ / ١٤١ ، وتهذيب اللغة ٦ / ٣٠٢ .

(٥) معجم العين ٤ / ١٤١ .

(٦) معجم العين ٤ / ١٤٠ - ١٤١ ، وإصلاح المنطق ص / ١١١ ، والاشتقاق ص / ٣١٩ ، كتاب

الأفعال لابن القوطية ص / ٣١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ١١٢ ، ١١٣ ، وتهذيب

اللغة للأزهري ٦ / ٣٠١ - ٣٠٢ .

حيث افتقاره إلى الله ومودته الخالصة له تعالى وتخلُّ المودة قلبه عليه الصلاة والسلام ، وذكر الزمخشري أن ( الخليل ) مأخوذ من ( الخَلُّ ) وهو الطريق في الرمل ، فالخليل المُخَالِلُ وهو الذي يوافقك في خلالك أو يسايرك في طريقك<sup>(١)</sup> .

٤ - رَجِيم : ذكر ابن عادل أن ( رَجِيمٌ ) مشتق من الرَّجْمِ ، وهو الرمي بالرجام أي الحجارة ، وهو ( فَعِيلٌ ) بمعنى ( مفعولٍ ) كقولهم : كفَّ خضيبٌ بمعنى مخضوب ، ورجلٌ لعينٌ بمعنى ملعون ، فالرجيم بمعنى المرجوم ، ويجوز أن يكون بمعنى ( فاعلٍ ) ف ( رَجِيمٌ ) بمعنى رَاجِمٍ ، لأنه يَرْجُمُ غيره بالشرِّ ، ولكن مجيئه بمعنى ( مفعولٍ ) أكثر وإن كان غير مقيس<sup>(٢)</sup> .

أقول : إن اشتقاق ( الرجيم ) من الرَّجْمِ بالحجارة بمعنى الطرد واللعن والقتل وارد في كتب اللغة والمعاجم<sup>(٣)</sup> ، ولا خلاف في ذلك ، فقد ذكر الخليل أن الرَّجْمَ في القرآن القتلُ ، والرجم الرمي بالحجارة ، والرجم القذف بالغيب وبالظن<sup>(٤)</sup> ، ومنه قوله تعالى : ﴿لَا رَجْمَ لَكَ وَأَهْجُرُنِي مَلِيًّا﴾ [سورة مريم : ٤٦] أي : لأقولن فيك ما تكره .

(١) الكشاف للزمخشري ١ / ٣٠١ .

(٢) اللباب ١ / ٩٩ ، ١٠٠ .

(٣) معجم العين باب الجيم والراء والميم معهما ٦ / ١١٩ ، وتهذيب اللغة ١١ / ٤٨ ، ٤٩ ، ومعجم المقاييس في اللغة باب الراء والجيم وما يثلثهما ص / ٤٤٤ ، وكتاب الأفعال لابن القوطية ص / ٢٥٤ ، ومفردات الراغب ص / ١٩٧ .

(٤) معجم العين للخليل ٦ / ١١٩ .

والرجم مصدرٌ ( رجمته أرجمه فهو مرجومٌ ) أي رميته بالرجم فيكون متعدياً<sup>(١)</sup> ، وقد جاء في القرآن متعدياً في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ ﴾ [ هود : ٩١ ] وفي قوله تعالى : ﴿ لَأَرْجُمَنَّكَ ﴾ [ مريم : ٤٦ ] . وفي قوله تعالى ﴿ لَنَرْجُمَنَّكُمْ ﴾ [ يس : ١٨ ] .

وقياس اسم الفاعل منه أن يكون على ( راجم ) واسم المفعول منه أن يأتي على ( مرجوم ) إلا أنه صرف من المفعول إلى الفاعل ليكون أخف ؛ لأن الياء أخف من الواو ، ومن أجل ذلك صُرفت ألفاظ كثيرة من الواو إلى الياء نحو : كفٌ خضيبٌ والأصل مخضوبةٌ ولحيةٌ دهينةٌ والأصل « مدهونةٌ » ورجل صريع وجريح أي مصروع ومجروح ، هذا ما ذكره ابن خالويه<sup>(٢)</sup> .

وكون الرجيم بمعنى المرجوم هو ما ذكره كثير من أهل العلم ، منهم الخليل وأبو عبيدة والأزهري وابن خالويه والقرطبي والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٣)</sup> ، ومن ثم ذكر السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي أن مجيئه بمعنى اسم المفعول أكثر من مجيئه بمعنى اسم الفاعل<sup>(٤)</sup> .

أما كونه بمعنى اسم الفاعل أي ( راجماً ) فإن القياس لا يمنع والمعنى لا يخالفه أيضاً ؛ لأن الشيطان مع كونه ملعوناً ومطروداً من رحمة الله فإنه يقوم

(١) إصلاح المنطق لابن السكيت ص / ٧٩ .

(٢) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص / ٨ .

(٣) معجم العين ٦ / ١١٩ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٤٨ ، وتهذيب اللغة ١١ / ٤٩ ، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ٨ ، والجامع لأحكام القرآن ١ / ١٤١ ، والدر المصون ١ / ٤٩ ، واللباب ١ / ١٠٠ .

(٤) الدر المصون ١ / ٤٩ ، واللباب ١ / ١٠٠ .

بإغواء بني آدم ورجمهم من الرحمة ، وقد جاء على لسانه في التنزيل ﴿ فَبِعِزَّتِكَ  
لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ ص : ٨٢ ] ، فالإغواء من صفته ، فكليون ( الرجيم ) فعيلًا  
بمعنى ( فاعلاً ) ، وقد ذكر بعض أهل العلم جواز هذا الوجه ، منهم  
العكبري والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(١)</sup> ، وذكر ابن عادل عن ابن  
الخطيب<sup>(٢)</sup> أن ( الرجيم ) في حق الشيطان « فعيلٌ » بمعنى ( فاعلٍ ) ، والاستعادة  
من الشيطان حينئذ تكون فرارًا من إغوائه ، وإيذائه وشره<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه لما كان عازمًا  
على إغواء آدم وذريته كانت الاستعادة ممن هذه صفته أولى ، وقد جاء في الحديث  
عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : ما من مولود يولد إلا والشيطان يمسه حين يولد  
فيستهل صارخًا من مس الشيطان إياه إلا مريم وإني أعيذها<sup>(٤)</sup> .

وعلى هذا أرى أنه يجوز حمل قول امرأة عمران فيما ذكره القرآن ﴿ وَإِنِّي أَعِيذُهَا  
بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [ سورة آل عمران : ٣٦ ] على أن ( الرَّجِيمِ )  
بمعنى الرَّاجِمِ الْمُغْوِي الطاعن ، والله أعلم .

٥ - قَدِيرٌ : ذكر ابن عادل أن ( قَدِيرٌ ) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ  
قَدِيرٌ ﴾ [ البقرة : ٢٠ ] ( فعيلٌ ) بمعنى ( فاعلٌ ) مشتق من القدرة وهي القوة  
والاستطاعة ، وفعلها ( قَدَرَ ) بفتح العين ، وله ثلاثة عشر مصدرًا ( قدرة )

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١ / ٨ ، والدر المصون ١ / ٤٩ ، واللباب ١ / ١٠٠ .

(٢) هو إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي الحافظ عماد الدين بن الخطيب إمام  
محدث بارع ولد سنة ٧٠٠هـ . ينظر : طبقات المفسرين ص / ٢٦٠ .

(٣) اللباب ١ / ٩٨ .

(٤) فتح الباري كتاب التفسير باب ( وإني أعيذها وذريتها من الشيطان الرجيم ) ٩ / ٧١٨ ، رقم  
الحديث ( ٤٥٤٨ ) .

تثليث القاف ، و (مقدرة) بتثليث الدال ، و (قَدْرًا) و (قَدْرًا) و (قُدْرًا) و (قُدْرًا) و (قُدْرَانًا) و (مقْدِرًا) و (مقْدَارًا) <sup>(١)</sup> .

أقول : إن القاف والدال والراء إذا قُصِدَتْ بها الدلالة على القوة والاستطاعة ، فإن اشتقاق (قدير) من القدرة بمعنى القوة والاستطاعة أمر بين كما يتضح لنا ذلك مما ذكره أهل اللغة والمعاجم ، قال الخليل : « وَقَدَرَ عَلَى الشَّيْءِ قُدْرَةً أَي مَلَكَ فَهُوَ قَادِرٌ » <sup>(٢)</sup> ، وذكر الأزهري نحو ذلك <sup>(٣)</sup> وقال ابن القوطية : « وَقَدَرَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قُدْرَةً أَي : مَلَكَهُ وَقَهَرَهُ » <sup>(٤)</sup> ، وقد جاءت هذه المادة لمعان آخر منها التضييق والتقدير <sup>(٥)</sup> ، وقد أرجع ابن فارس جميع تصاريف هذه المادة إلى الدلالة على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته <sup>(٦)</sup> .

وقياس اسم الفاعل من (قَدَرَ) بفتح العين ، ومن (قَدِرَ) بكسر العين أن يكون على (فَاعِلٍ) ، وقد جاء على هذا الوزن مفردًا وجمعًا في مواضع شتى من القرآن .

فَمِمَّا وَرَدَ فِيهِ مَفْرَدًا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ ﴾ [سورة الأنعام : ٦٥] ومنها ﴿ إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴾ [الطارق : ٨] ، ومما ورد فيه جمعًا قوله تعالى : ﴿ وَظَرَبَ أَهْلَهَا أَنَّهُمْ قَدِرُونَ عَلَيْهَا ﴾ وقوله

(١) اللباب ١ / ٤٠٣ .

(٢) معجم العين باب القاف والدال والراء معها ٥ / ١١٣ .

(٣) تهذيب اللغة للأزهري ٩ / ٤٠ .

(٤) كتاب الأفعال لابن القوطية ص / ٢٢٢ .

(٥) كتاب الأفعال لابن القوطية ص / ٢٢٢ .

(٦) معجم المقاييس في اللغة باب القاف والدال وما يثلثها ص / ٨٧٦ .

تعالى : ﴿ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهٖ لَقَدِيرُونَ ﴾ [ المؤمنون : ١٨ ] وقوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ قَدِيرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾ [ القيامة : ٤ ] .

وعلى هذا ( القادر ) صيغة قياسية من الفعل ( قَدَرَ ) ، و ( القدير ) أبلغ في الوصف من ( القادر ) ، هذا ما قاله الزجاجي كما ذكره القرطبي<sup>(١)</sup> ، وذكر السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي أن هذا ما قاله الزجاج<sup>(٢)</sup> ، وقد ذهب فخر الدين الرازي وأبو حيان الأندلسي إلى القول بأن ( القدير ) مبالغة في القدرة ، فالقدير مبالغة من ( القادر ) كالعليم من العالم<sup>(٣)</sup> ، وذكر القرطبي والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي عن أبي عبيد القاسم بن سلام أن القدير والقادر بمعنى واحد<sup>(٤)</sup> .

وقد ورد لفظ ( القدير ) في القرآن الكريم أكثر من ( القادر ) ، فجاء في خمسة وأربعين موضعاً<sup>(٥)</sup> ، وهذا يعني أن وروده بصيغة ( فعيل ) الدالة على المبالغة أكثر من وروده بصيغة ( فاعل ) وإن كان مأخذ كليهما القدرة ، قال الأزهري : « والقدير والقادر من صفات الله عز وجل يكونان في القدرة ويكونان من التقدير »<sup>(٦)</sup> .

هذا وقد جعل الزمخشري اشتقاق ( القدير ) من التقدير ؛ لأنه يوقع فعله على

(١) الجامع لأحكام القرآن ١ / ٣٣٨ .

(٢) الدر المصون ١ / ١٤٤ ، واللباب ١ / ٤٠٣ .

(٣) شرح أسماء الله الحسنى للرازي ص / ٣١٩ ، والبحر المحيط ١ / ٢٣٠ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١ / ٣٣٩ ، والدر المصون ١ / ١٤٤ ، واللباب ١ / ٤٠٣ .

(٥) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن مادة ( ق د ر ) لفظ ( قدير ) ص / ٦٨٢ ، ٦٨٣ .

(٦) تهذيب اللغة للأزهري ٩ / ٤٠ .

مقدار قوته واستطاعته وما يتميز به عن العاجز<sup>(١)</sup> .

و( القادر ) و( القدير ) من أسماء الله الحسنى وإن لم يأت ذكر ( القدير ) ضمن الأسماء التسعة والتسعين ، قال القرطبي : « أجمعت الأمة على تسمية الله بالقدير ، فهو سبحانه قدير قادر مقتدر »<sup>(٢)</sup> ، وقال الرازي : « واعلم أنّ من الألفاظ المجانسة للقادر لفظين : أحدهما : ( القدير ) ... والثاني ( المقتدر ) »<sup>(٣)</sup> .

٦ - مَسِيح : إذا أُطلق لفظُ ( المسيح ) على عيسى بن مريم فإنه إما أن يكون مأخوذاً من ( المَسْح ) ، وإمّا أن يكون مأخوذاً من ( السياحة ) ، وعلى الوجه الأول يكون وزن الكلمة ( فعِيلاً ) بمعنى فاعل ، حُوّل من ( فاعل ) إلى ( فعيل ) للمبالغة ، أو يكون وزن الكلمة ( فعِيلاً ) بمعنى ( مفعول ) ، ومعنى المسح متحقق في كلتا الحالتين من كونه بمعنى الفاعل أو المفعول ؛ لأن عيسى بن مريم كان يمسح الأرض أي يقطعها بالسياحة ، أو يمسحُ ذا العاهة فيبرأ ، هذا على معنى ( الفاعل ) ، أما على معنى ( المفعول ) فلأنه كان ممسوحاً من الأوزار والآثام ، أو ممسوحاً بدهن البركة أو ممسوح الأخصيين<sup>(٤)</sup> .

وعلى الوجه الثاني وهو كونه مأخوذاً من السياحة يكون وزن الكلمة ( مَفْعِل ) والميم فيه زائدة .

أما إذا كان ( المسيح ) مقصوداً به المسيح الدجال ، فإنه يكون مأخوذاً من ( المسح ) فقط ، ويكون وزنه ( فعِيلاً ) بمعنى ( فاعل ) حيث كان أيضاً يمسحُ

(١) الكشف ١ / ٤١ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١ / ٣٣٨ .

(٣) شرح أسماء الله الحسنى للرازي ٢ / ٣١٩ .

(٤) الباب في علوم الكتاب ٥ / ٢٢٣ .

الأرض ويدخل سائر بلاد العالم غير مكة والمدينة ، أو يكون وزنه ( فعيلًا )  
بمعنى ( مفعولٍ ) حيث كان ممسوح إحدى العينين ، والأشهر في الدجال أن  
يقال : ( مَسِيحًا ) بكسر الميم وشد السين ، ويجوز إطلاقه على عيسى بن مريم  
للدلالة على المبالغة<sup>(١)</sup> .

هذا مجمل ما ذكره ابن عادل في لفظ ( المسيح ) من حيث الاشتقاق ووزن  
الكلمة ، وقد سبقه في هذا ابن عطية وأبو حيان والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup> ، وذكر  
القرطبي نحو ذلك غير أنه لم يجعل اشتقاق ( المسيح ) من ( السياحة ) .

وبعد هذا العرض المجمل لما ذكره ابن عادل حول اشتقاق لفظ ( المسيح )  
أريد أن أتناوله بشيء من التفصيل مع مناقشة ما يستحق المناقشة .

فأقول : لقد رأيت أن العلماء اختلفوا في لفظ ( المسيح ) من حيث اشتقاقه  
وعدم الاشتقاق على قولين ، وهما :

الأول : أن لفظ ( المسيح ) لفظ لا اشتقاق له ، وإنما هو لفظ معرّب كان في  
العبرانية ( مَسِيحًا ) ثم عُرّب وغيّر ، كما عُرّب لفظ ( مُوسَى ) وكان في الأصل  
( مُوشى ) بالشين .

وإلى هذا القول ذهب الخليل<sup>(٣)</sup> ، وهو قول أبي عبيد والليث كما ذكره  
الأزهري<sup>(٤)</sup> ، وهو اختيار الزمخشري أيضًا<sup>(٥)</sup> ، وبناءً على هذا القول اعتبر أبو

(١) اللباب ٥ / ٢٢٤ .

(٢) المحرر الوجيز ١ / ٤٤٦ ، والبحر المحيط ٢ / ٤٨١ ، والدر المصون ٢ / ٩٤ .

(٣) قال الخليل : « والمسيح عيسى بن مريم عليه السلام أُعْرِبَ اسمه في القرآن ، وهو في التوراة

( مَسِيحًا ) معجم العين باب الحاء والسيم والميم معها ٣ / ١٥٦ .

(٤) تهذيب اللغة للأزهري ٤ / ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٥) وفي الكشاف ١ / ١٨٩ قال الزمخشري : « المسيح لقب من الألقاب المشرفة كالصديق والفاروق

حيان لفظ ( المسيح ) لفظاً مرتجلاً ، وليس مشتقاً ، لا من المسح ولا من السياحة<sup>(١)</sup> ، وليس هذا مما اختاره أبو حيان حيث تناول قبيله جوانب اشتقاقه ، وقال السمين الحلبي : « قوله : ( أي قول أبي حيان ) ليس مشتقاً صحيحاً ، ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون مرتجلاً »<sup>(٢)</sup> .

القول الآخر : أن لفظ ( المسيح ) مشتق غير مرتجل ، والقائلون باشتقاقه اختلفوا فيما اشتق منه ؟ أم من ( المسح ) أم من ( السياحة ) ؟ وإلى الأول ذهب جمهور أهل العلم<sup>(٣)</sup> ، منهم أبو العباس المبرد فقد ذكر ابن الأنباري والأزهري عن أبي العباس أنه قال : « سُمِّيَ الْمَسِيحُ مَسِيحًا ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ الْأَرْضَ »<sup>(٤)</sup> ، وهو أيضًا أحد قولي أبي بكر الأنباري<sup>(٥)</sup> الذي قال في المَسِيحِ الدَّجَالُ إِنَّهُ « فِعْيَلٌ مِنْ الْمَسْحِ » كما ذكره الأزهري<sup>(٦)</sup> ، وكلام أبي بكر الأنباري في الزاهر يرجح اشتقاق ( المسيح ) من ( المسح ) على اشتقاقه من ( السياحة ) حيث ذكر أربع توجيهات تعود إلى ( المسح ) وتوجيهًا واحدًا يعود إلى ( السياحة )<sup>(٧)</sup> .

وأصله ( مشيحا ) بالعبرانية ومعناه المبارك كقوله ( وجعلني مباركا أينما كنت ) وكذلك ( عيسى ) معرباً من ( أيشوع ) ومشتقهما من المسح والعيس كالراقم على الماء .

(١) البحر المحيط ٢ / ٤٨١ .

(٢) الدر المصون ٢ / ٩٤ .

(٣) المحرر الوجيز لابن عطية ١ / ٤٤٦ .

(٤) الزاهر في معاني كلام الناس ١ / ٤٦٥ ، وتهذيب اللغة ٤ / ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٥) هو أبو بكر بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي اللغوي ، ولد سنة ٢٧١ وتوفي سنة ٣٢٧ .

ينظر : نزهة الألباء للأنباري ص / ٢٣١ - ٢٣٧ .

(٦) تهذيب اللغة للأزهري باب الحاء والسين والميم ٤ / ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٧) الزاهر في معاني كلام الناس ١ / ٤٦٤ - ٤٦٥ .

ويميل القرطبي وأبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي - رغم كونهم نقلة أقوال من سبقهم من أهل العلم - إلى القول بالاشتقاق أولاً ، ثم إلى القول باشتقاقه من المسح ثانياً ، لما رأيت من تقديمهم الاشتقاق على الارتجال ، وتقديمهم أيضاً اشتقاقه من المسح على اشتقاقه من السياحة ، ثم إن توجيه العلماء قديماً وحديثاً لمعنى ( المسيح ) توجيهاً اشتقاقياً يقرب جهة الاشتقاق إلى الذهن أكثر من جهة الارتجال ، وكذلك يجعل الاشتقاق من المسح أقرب وأولى من الاشتقاق من السياحة<sup>(١)</sup> .

هذا وقد ذهب إلى الثاني وهو القول بالاشتقاق من السياحة قوم<sup>(٢)</sup> ، منهم أبو بكر الأنباري الذي كان من توجيهه الاشتقاقي أن عيسى سمّي مسيحاً لسياحته في الأرض<sup>(٣)</sup> ، وهو أحد قوليّه ، والقول الآخر أنه من المسح كما ذكرنا من قبل .

وأيّاً كان ، فإن الجانب الاشتقاقي للفظ ( المسيح ) أكثر تناولاً لدى العلماء وأقرب إلى الفهم وأولى بالقبول ، ولولا ذلك لما كان لتعليل العلماء له وتوجيههم في بيان معانيه توجيهاً اشتقاقياً أيّ معنى ، وقد جاء لفظ ( المسح ) في اللغة لمعانٍ شتى ، منها إمرار اليد على الشيء ، والجماع ، ومساحة الأرض وهو ذرعها<sup>(٤)</sup> ، والمعنى العام للميم والسين والحاء كما يرى ابن فارس هو إمرار الشيء على الشيء

(١) الجامع لأحكام القرآن ٥ / ١٣٦ ، والبحر ٢ / ٤٨١ ، والدر المصون ٢ / ٩٤ ، واللباب ٥ / ٢٢٣ .

(٢) قال ابن عطية في المحرر الوجيز ١ / ٤٤٦ « اختلف الناس في اشتقاق لفظة المسيح فقال قوم هو من : ساح يسبح » .

(٣) الزاهر في معاني كلام الناس ١ / ٤٦٥ .

(٤) معجم العين ٣ / ١٥٦ ، وتهذيب اللغة ٤ / ٢٠١ ، وكتاب الأفعال لابن القوطية ص / ٢٩٦ .

بسطاً<sup>(١)</sup> ، وهذا المعنى متحقق في ( المسيح ) سواء كان ( فعيلًا ) بمعنى الفاعل ، أو بمعنى المفعول كما قلنا سابقًا ، فلا داعي لإنكار الاشتقاق ما دامت الكلمة تحمل جذورًا في اللغة .

أما اشتقاقه من السياحة فلم يذكر اللغويون ولا المعجميون في مادة ( س ي ح ) ما يمكن أن نتذرع به اشتقاقه من السياحة اللهم إلا ما ذكره أبو بكر ابن الأنباري وتبعه الأزهري من أن عيسى سُمِّي مسيحا لسياحته في الأرض<sup>(٢)</sup> ، وما ذكره أيضًا الراغب من أنه كان في زمانه قوم يُسمّون المشائين والسيّاحين لسيرهم في الأرض<sup>(٣)</sup> ، وقد ذكر ذلك المفسرون ، منهم ابن عطية وأبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي كما ذكرنا من قبل أيضًا : وفي حال اشتقاقنا المسيح من السياحة فإن المعنى اللغوي لا يخالفه .

والسؤال الذي لا ينبغي أن نتجاهله هو أن ( المسيح ) حال اشتقاقه من السياحة من أي نوع من المشتقات ؟

إجابة على هذا السؤال أقول : إنه لم يتطرق إلى هذا أحد ممن تناولوا المسألة سوى ما ذكره ابن عادل الدمشقي ، وقبله السمين الحلبي من أن الكلمة منقولة من الصفة وأن الميم زائدة<sup>(٤)</sup> ، وبناء على هذا أقول إن لفظ ( المسيح ) أصبح في عداد الأسماء بعد نقله من الصفة ، ووزنه مَفْعَلٌ بزيادة الميم ، والله أعلم .

٧- مَعِينٌ : مجمل ما ذكره ابن عادل في لفظ ( مَعِينٌ ) من حيث اشتقاقه

(١) المقاييس في اللغة ص / ٩٨٤ .

(٢) الزاهر في معاني كلام الناس ١ / ٤٦٥ ، وتهذيب اللغة ٤ / ٢٠١ .

(٣) مفردات الراغب ص / ٤٧٠ .

(٤) الدر المصون ٢ / ٩٤ ، واللباب ٥ / ٢٢٤ .

ووزنه قولان : أحدهما : أن ( معين ) أصله ( معيون ) على زنة ( مفعولٌ ) من ( عانه ) إذا أصابه بالعين ، والقول الآخر : أن الميم في لفظ ( المعين ) أصلية فهو ( فعيلٌ ) مشتق من « المعن » ، ومنه « الماعون » وهو الشيء القليل<sup>(١)</sup> .

أقول : لقد اختلف أهل العلم في لفظ ( معين ) من حيث اشتقاقه ووزنه على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أن ( معين ) صيغة اسم المفعول كـ « مبيع » ، وكان في الأصل ( معيوناً ) اشتقاقاً من « عان يعين عيناً » بمعنى الإصابة بالعين ، أو الإبصار<sup>(٢)</sup> بالعين<sup>(٣)</sup> .

**القول الثاني :** أن ( معين ) هو الماء الظاهر والجاري ، وهو « مفعول » من العيون وهذا أحد قولي الفراء<sup>(٤)</sup> ، وهو اختيار الزجاج<sup>(٥)</sup> ، وقد أشار الخليل إلى هذا الجانب حيث قال : « الماء المعين : الظاهر الذي تراه العيون »<sup>(٦)</sup> والذين جاؤوا بعدهم نقلوا عنهم هذا القول ، منهم القرطبي وابن عطية<sup>(٧)</sup> ، ووزن الكلمة حينئذ ( مَفْعَلٌ ) ، وكان في الأصل ( مَعْيُونٌ ) ، ثم أعلّ إعلال ( مَبِيع ) بالنقل والحذف والقلب ، فصار ( مَعْيِنٌ ) .

(١) الباب في علوم الكتاب ١٤ / ٢٢٤ .

(٢) معجم العين باب العين والنون و ( واي ) معها ٢ / ٢٥٤ ، تهذيب اللغة للأزهري ٣ / ١٣٠ ، وتفسير الطبري ١٩ / ٣٩ ، والكشاف ٣ / ٤٩ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٣٧ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٣٧ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ١٥ .

(٦) معجم العين ٢ / ٢٥٥ .

(٧) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٥ / ٤٩ ، والمحرم الوجيز ٤ / ١٧٦ .

القول الثالث : أن لفظ ( معين ) مأخوذ من ( المعن ) فهو ( فعيلٌ ) وهو القول الآخر للفراء ، قال الفراء : « و ( مَعِين ) : الماء الظاهر والجاري ، ولك أن تجعل المعين « مفعولاً » من العيون ، وأن تجعله « فعيلًا » من الماعون ، ويكون أصله ( المعن ) »<sup>(١)</sup> وقد نقل عن الفراء هذا القول كثيرون منهم الأزهرى<sup>(٢)</sup> وابن عادل الدمشقي<sup>(٣)</sup> ، وقد استبعد الزجاج اشتقاقه من ( المعن ) معللاً دلالاته على الشيء القليل الذي لا يتلاءم مع السياق المقتضي للجريان والكثرة<sup>(٤)</sup> ، ومن ثمّ اختار القول الثاني كما أسلفنا .

وهذا الذي ذهب إليه الزجاج لا يلزم كما أرى لورود لفظ ( المعن ) في اللغة على القليل والكثير والطويل والقصير والماء الجاري الظاهر<sup>(٥)</sup> ، والزجاج نفسه جعل ( الماعون ) مشتقاً من المعن بمعنى الشيء القليل<sup>(٦)</sup> ، وهو عند غيره بمعنى الشيء القليل النافع ، قال الزمخشري : « ووجه من جعله « فعيلًا » أنه نفع لظهوره وجريه من الماعون وهو المنفعة »<sup>(٧)</sup> وقد جمع ابن عادل الدمشقي الفراء والزجاج في سياق واحدٍ وعزا إليهما اشتقاق ( معين ) من الماعون الذي أصله المعن<sup>(٨)</sup> ، وفي هذا العزو نظر لما ذكرنا آنفاً .

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٣٧ .

(٢) تهذيب اللغة ٣ / ١٣ .

(٣) اللباب ١٤ / ٢٢٤ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ١٥ .

(٥) الاشتقاق لابن دريد ص / ٢٧١ ، وتهذيب اللغة ٣ / ١٣ ، والمقاييس لابن فارس ص / ٩٨٩ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ١٥ .

(٧) الكشف ٣ / ٤٩ .

(٨) اللباب ١٤ / ٢٢٥ .

وقال الراغب الأصفهاني : « ماء معينٌ هو من قولهم : مَعَنَ الماءُ إذا جرى ، فهو معينٌ »<sup>(١)</sup> وذكر القرطبي عن علي بن سليمان أن ( معين ) فعيلٌ بمعنى مفعول<sup>(٢)</sup> .

والسؤال الذي ينبغي أن نثيره ههنا هو أن لفظ ( مَعين ) إذا كان ( فَعِيلًا ) هل فيه الدلالة على المبالغة ؟

أقول : يمكن ذلك وإن لم يُصَرِّح به أحد من أهل العلم ؛ لما يشهد بذلك السياق ، وهو إيواء مريم وابنه عيسى عليهما السلام إلى مكان مرتفع ، وقد أجرى الله لهما في ذلك المكان المرتفع ماءً معيناً جارياً بسهولة ، ولعل فيما ذكره الزمخشري من أنه نَفَّاعٌ لظهوره<sup>(٣)</sup> وجريه إشارةً إلى ذلك ، والله أعلم .

٨ - نَسِيءٌ : لقد اختلف أهل العلم في ( النسيء ) هل هو ( فعيلٌ ) بمعنى المصدر المراد به ( الإنساء ) أو ( فعيلٌ ) بمعنى اسم المفعول ؟

فذهب إلى الأول فريق من أهل العلم ، منهم الفراء والأزهري وأبو علي الفارسي والزمخشري<sup>(٤)</sup> ، وهؤلاء قد صرَّحوا بمصدرية ( النسيء ) ، ومن أهل العلم من لم يُصَرِّح بمصدريته ، ولكن تفسيرهم إياه بلفظ ( التأخير ) يدل على أنهم يقصدون بالنسيء معنى المصدر وهو الإنساء ، وهذا ما نجده عند الأخفش والزجاج<sup>(٥)</sup> .

(١) مفردات الراغب ص / ٤٧٣ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٥ / ٤٩ .

(٣) الكشف ٣ / ٤٩ .

(٤) معاني الفراء ١ / ٤٣٧ ، تهذيب اللغة ١٣ / ٥٧ ، الحجة للقراء السبعة ٢ / ٣٢٤ ، الكشف ١٥١ / ٢ .

(٥) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٥٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٤٧ .

وقد احتج الفارسي بأن مجيء المصدر على زنة (فَعِيلٍ) وارد في اللغة كالنذير من (أندر) ، والنكير من (أنكر) ، والعذير من (أعذر) ونحو ذلك ، وأنكر الفارسي أن يكون (النسيء) فعيلًا بمعنى مفعول ؛ لأن ذلك يؤدي إلى الإخلال بالمعنى ، حيث يكون المعنى : إنما المؤخرُ زيادةً في الكفر ، والمؤخرُ الشهر ، والشهر لا يمكن أن يكون زيادةً في الكفر ، وإنما الزيادة في الكفر هو تأخير حرمة الشهر إلى شهر آخر ليست له تلك الحرمة ، فأما الشهر نفسه فلا<sup>(١)</sup> .

أما القول الآخر وهو أنه (فَعِيلٌ) بمعنى (مفعول) ، فقد ذهب إليه النحاس والجوهري<sup>(٢)</sup> ، وقد أيد هذا القول أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي مدافعين عن هذا الرأي ، وأجابوا عما اعترضه عليه الفارسي ، فقالوا : إنه على تقدير حذف مضاف إما من الأول أي : إنَّ إنساء النسيء زيادة في الكفر ، وإما من الثاني أي : إنما النسيء ذو زيادة<sup>(٣)</sup> .

وإنني أرى أن القول الأول هو الأوجه ؛ لأن النسيء بمعنى (الإنساء) وهو التأخير ، وهو ما ذهب إليه أكثر أهل العلم ، وأن الآية الكريمة إنما سيقّت استنكارًا لما كانت العرب تفعله في الجاهلية من تأخير حرمة شهر إلى شهر يليه ، ومن ثم جَعَلَ (النسيء) بمعنى المصدر هو الأكثر تناسبًا للسياق ، وهذا ما دفع الفارسي لإنكار القول الآخر ، ومن ثم قال الأزهري : « والنسيء في قول الله تعالى معناه (الإنساء) ، اسم وضع موضع المصدر الحقيقي من أنسأت<sup>(٤)</sup> .

(١) الحجة للفراء السبعة ٢ / ٣٢٤ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢١٣ ، والصحاح للجوهري ٢ / ٨٨ .

(٣) البحر المحيط ٥ / ٤٢ ، والدر المصون ٣ / ٤٦٢ ، واللباب ١٠ / ٨٧ .

(٤) تهذيب اللغة ١٣ / ٥٧ ، ٥٨ .

وكذلك لو جُعِلَ (النسيء) مصدرًا بمعنى الإنساء ، فإنه لا يحتاج فيه إلى تقدير حذف مضافٍ كما يفعل ذلك أصحاب القول الآخر ؛ لأنَّ المعنى يستقيم من غير اللجوء إلى تقدير أو حذف ، وما لا يحتاج فيه إلى الحذف أولى مما يحتاج فيه إلى ذلك .

٩- وَزِيرٌ : ذكر ابن عادل أن (الْوَزِيرَ) إمَّا أن يكون مشتقًا من (الْوَزْر) بكسر الواو وهو الثقل حيث يتحمل الوزير أعباء الملك ، وإما أن يكون مشتقًا من (الْوَزْر) بفتح الواو وهو الملجأ في الجبل يتحصن به ، وإما أن يكون مشتقًا من المؤازرة بمعنى المعاونة ، فيكون الوزير في الأصل (أزيرًا) بمعنى المؤازر كالخليل والجليس ونحوهما مما جاء على (فَعِيلٌ) بمعنى مُفَاعِلٍ<sup>(١)</sup> .

هذا مجمل ما ذكره ابن عادل في هذه الكلمة ، وقد سبقه في هذا الزنخشري<sup>(٢)</sup> الذي نقل عنه أبو حيان والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup> .

وقد جعل الزجاج والنحاس اشتقاق (الوزير) من (الْوَزْر) بفتح الواو بمعنى الجبل الذي يعتصم به دون المؤازرة<sup>(٤)</sup> ، وتبعهما العكبري ، فجعل اشتقاقه من الوِزْر والمؤازرة على أساس أن الواو في لفظ (الوزير) أصلٌ ، وليست بدلًا من الهمزة ، وهو قول بعضهم واعتبر العكبري كون الواو في (وزير) بدلًا من الهمزة هو من باب القلة وليس من باب الأصل<sup>(٥)</sup> .

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٣ / ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٢) الكشف ٢ / ٤٣٢ .

(٣) البحر المحيط ٦ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ، والدر المصون ٥ / ١٨ - ١٩ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٣٥٧ ، ٥ / ٢٥٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣٨ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٨٢ .

أقول : إن اشتقاق ( الوزير ) من ( الوَزْر ) بمعنى الجبل والملجأ أو من ( الوِزْر ) بمعنى الإثم والثقل موافق لما ذكره أهل اللغة والمعاجم ، فقد ذكر الخليل أن ( الوَزْر ) الجبل يلجأ إليه ، يقال : ما لهم حِصْنٌ ولا وَزْرٌ ، والوِزْر : الحِمْلُ الثقيلُ من الإثم<sup>(١)</sup> ، وهكذا ذكره ابن دريد وابن فارس والراغب الأصفهاني<sup>(٢)</sup> وغيرهم ، وقد ورد لفظ ( الوَزْر ) و ( الوِزْر ) في القرآن الكريم بمعنى الجبل وبمعنى الحِمْلِ الثقيلِ من الذنوب والآثام<sup>(٣)</sup> ، وحيث يتحمل الوزير أعباء الدولة المكلف بها ويلتجئ إليه الناس في شؤون حياتهم ومهامهم فإنه في اشتقاقه سواءً من ( الوَزْر ) أو من ( الوِزْر ) تناسباً معنوياً .

أما اشتقاقه من ( المؤازرة ) بمعنى المعاونة والمساعدة ، فإنه لا يستبعد من حيث المعنى الذي هو القوة ، وقد تبناه أحد أعلام اللغة وهو الأصمعي كما نقل عنه الزمخشري وأبو حيان<sup>(٤)</sup> ، ولأبي عبيدة في مجاز القرآن ما يمكن أن نُضَمَّه مع هؤلاء ، قال : « و آزرني أي صار لي وزيراً »<sup>(٥)</sup> ، كأنه يرى أن ( الوزير ) من المؤازرة ، وقد علَّل الزمخشري هذا الاشتقاق بقوله : « وكان القياس أزيراً ، فقلبت الهمزة إلى الواو ، ووجه قلبها أن ( فعيلًا ) جاء في معنى ( مُفَاعِل ) مجيئاً صالحًا ، كقولهم : عشير وجليس وقعيد و خليل و صديق و نديم ، فلما قلبت في أخيه قلبت فيه ، وحمل الشيء على نظيره ليس بعزيز »<sup>(٦)</sup> .

(١) معجم العين ٧ / ٢٨٠ .

(٢) الاشتقاق لابن دريد ص / ٣٩٦ ، ومعجم المقاييس لابن فارس ص / ١٠٩٠ ، ومفردات الراغب ص / ٥٢٦ .

(٣) مجاز القرآن ٢ / ١٥٣ ، ٢٧٧ .

(٤) الكشف ٢ / ٤٣٢ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٢٤ .

(٥) مجاز القرآن ٢ / ١٨ .

(٦) الكشف ٢ / ٤٣٢ .

هذا وقد ردّ عليه أبو حيان قائلاً : « لا حاجة إلى ادّعاء قلب الهمزة واوا ؛ لأن لنا اشتقاقاً واضحاً وهو الوَزَر ، وأما قلبها في (يؤازر) فلاجل ضمة ما قبل الواو وهو أيضاً إبدال غير لازم »<sup>(١)</sup> وقد سبق أن ذكرنا أن النَّحَّاسَ رَفَضَ رَفْضاً صريحاً اشتقاق (الوزير) من المؤازرة التي أخذت من الأزر<sup>(٢)</sup> .

آن لنا أن نبحت عن وزن الكلمة (وزير) أهو « فَعِيلٌ » محوّل إليه من (فاعل) لأجل المبالغة ، أم هو « فَعِيلٌ » بمعنى « مفعول » أم « فَعِيلٌ » بمعنى « مُفَاعِلٌ » ؟

أقول : لم يتطرق إلى ذكر الأول والثاني أحد ، وإنني أرى جواز الصورتين ، فيجوز أن يكون (فعيلاً) للمبالغة ؛ لأن قياس اسم الفاعل من (وَزَرَ يَزِر) وازرٌ ، وقياس اسم المفعول موزورٌ<sup>(٣)</sup> ومنه ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [ الأنعام : ١٦٤ ] وقوله تعالى : ﴿ الْأَنْزِلُ وَالرِّزْلُ وَالرِّزْلُ ﴾ [ النجم : ٣٨ ] فالوزير على هذا قياس المبالغة للوزار ، حيث يتحمل الوزير أعباء الدولة الشاقة .

ويجوز أن يكون (فعيلاً) بمعنى (مفعول) ، فكأنه حمّل مزيداً من الأوزار فهو موزور بها ، أما أن يكون (الوزير) (فعيلاً) بمعنى (مُفَاعِل) كالخليل والجلس بمعنى المجالس والمخالل ، فقد ذكره الزمخشري<sup>(٤)</sup> وتبعه العكبري<sup>(٥)</sup>

(١) البحر المحيط ٦ / ٢٢٥ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣٨ .

(٣) معجم العين ٧ / ٢٨٠ .

(٤) الكشف ٢ / ٤٣٢ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢ / ١٨٢ .

ثم نقل عن الزمخشري كثيرون كأبي حيان والسمين وابن عادل<sup>(١)</sup> .

ج- ما جاء على ( فَعَّال ) ووجدت له مثالين ، وهما :

١- أوَّاه : ذكر ابن عادل أن ( أوَّاه ) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ﴾ فَعَّالٌ مثال مبالغة من ( أوَّه ) بمعنى أتوجَّعُ ، وقياس فعله أن يكون ثلاثياً ؛ لإطراد أمثلة المبالغة في الثلاثي ، وقد حكى قطربُ فعله ثلاثياً ( آه يرووه أوهاً ) وأنكر النحويون على قطرب اشتقاق ( أوَّاه ) من الفعل الثلاثي نظراً لعدم استعمال العرب ذلك ، وإنما قالوا : أوَّه تأويهاً وتأوَّه تأوَّهاً ، هذا ما ذكره ابن عادل الدمشقي وقبله السمين الحلبي<sup>(٢)</sup> .

أقول : كون ( أوَّاه ) مثال مبالغة على زنة ( فَعَّال ) هو ما ذكره الزمخشري وأبو حيان أيضاً<sup>(٣)</sup> ، وتبعهما السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي ، والقدماء لم يصرِّحوا بأنه مثال مبالغة ، غير أن توجيههم لهذه الكلمة وتفسيرهم لها يدل على ذلك ، فقالوا : الأوَّاه الدَّعَاءُ<sup>(٤)</sup> ، ولا ريب أن الدَّعَاءُ صيغة المبالغة من ( دعا يدعو ) بمعنى كثير الدعاء والالتجاء إلى الله ، ونجد في مجاز القرآن لأبي عبيدة ما يمكن أن نعتبره تصريحاً أيضاً على أن ( أوَّاه ) مثال مبالغة حيث ، قال أبو عبيدة : « مجازه مجازُ ( فَعَّال ) من التأوَّه »<sup>(٥)</sup> .

(١) البحر ٦ / ٢٢٥ ، والدر المصون ٥ / ١٨ ، واللباب ١٣ / ٢٢٩ .

(٢) الدر المصون ٣ / ٥٠٨ ، اللباب ١٠ / ٢٢٣ .

(٣) الكشف ٢ / ١٧٤ ، والبحر المحيط ٥ / ١٠٩ .

(٤) معجم العين باب الثلاثي اللفيف ٤ / ١٠٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٤٧٣ ، وتهذيب

اللغة للأزهري ٦ / ٢٥٤ ، ومعجم المقاييس ص ١٠٠ ، والمخصص لابن سيده ٤ / ٨٨ ، النهاية

في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١ / ٨٢ .

(٥) مجاز القرآن ١ / ٢٧٠ .

هذا وتشبيه الزمخشري (أَوَاهَا) من «أَوْه» بـ (لَّثَالٍ) من «اللَّوْؤُ» - كما أرى - تشبيه لفظي حيث كلاهما على زنة (فَعَّالٍ) ، ولم يستجده أبو حيان معللاً ذلك بوجود مادة (أَوْه) في «أَوَاه» وفقدان مادة (لَّوْؤُ) في لَّثَالٍ لاختلاف التركيب حيث إنَّ (لَّثَالٍ) ثلاثي الأصل ، و(لَّوْؤُ) رباعي الأصل ، وشرط الاشتقاق التوافق في الحروف الأصلية<sup>(١)</sup> ، إلا أن السمين الحلبي لم يرتض ردَّ أبي حيان معتبراً الكلمتين (لَّوْؤُ) و (لَّثَالٍ) من الرباعي المكرر ؛ إذ الأصل (لام وهمزة) ثم كررتا ، وغاية ما في الباب أن الهمزتين اجتمعتا في «لَّثَالٍ» وافترقتا في «لَّوْؤُ»<sup>(٢)</sup> .

وفيما ذكره السمين الحلبي نظر ؛ لأن الصرفيين رغم تقارب الكلمتين (لَّثَالٍ) و (لَّوْؤُ) في المعنى اعتبروا الأول ثلاثي الأصول والثاني رباعي الأصول<sup>(٣)</sup> ، وهذا يؤيد أبا حيان في رده على الزمخشري ، إلا أنني أرى أن تشبه الزمخشري تشبيه لفظي فقط ، وإشارة إلى أنه يوجد بين الكلمتين (لَّثَالٍ) و (لَّوْؤُ) تقاربٌ في المعنى ، وإليه أشار ابن جني أيضاً ، حيث قال : «ألا ترى أن (لَّثَالاً) ثلاثي و (لَّوْؤَا) رباعي والمعنى واحد ، واللفظ قريب بعضه من بعض»<sup>(٤)</sup> .

والسؤال الذي بقي أن نناقشه هو أن (الأَوَاه) مثال مبالغة من الثلاثي أم من

مزيد الثلاثي ؟

(١) البحر المحيط ٥ / ١٠٩ .

(٢) الدر المصون ٣ / ٥٠٩ .

(٣) المنصف لابن جني ١ / ١٥٢ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٤٢٩ ، وشرح التصريف للثمانيني

ص / ٢٥٤ ، والممتع في التصريف ١ / ٥٤ ، ٢ / ٥١٨ .

(٤) المنصف ١ / ١٥٢ .

إجابةً على هذا السؤال أقول : القياس المطرد في مثال المبالغة أن يكون من الثلاثي ، وهذا ما ألبأ قطرب إلى أن حكى له فعلاً ثلاثياً على شاكلة ( قام - يقوم ) آه - يؤوه - أوها<sup>(١)</sup> ، وإن كانت المعاجم اللغوية لم تذكر لهذه المادة فعلاً ثلاثياً<sup>(٢)</sup> ، ولعلّ هذا ما دفع النحاة لإنكار كلام قطرب .

وإنني أرى أنه ما دام القياس يوافقه فلا داعي لإنكاره حيث إن قطرب كان يُعدُّ من أئمة اللغة ومرجعيتها<sup>(٣)</sup> ، أما أن نجعله مثال مبالغة من مزيد الثلاثي فذلك شاذٌّ لا يقاس عليه ، ولم يرد ذلك إلا في ألفاظ معدودة كما سيأتي ذكرها في الحديث على لفظ ( الجبَّار ) .

٢- جبَّار : ذكر ابن عادل أن ( جبَّار ) فعَّال من ( جَبَّرَهُ على الأمر ) بمعنى أجبره عليه ، وهو الذي يجبر الناس على ما يريد .

وقد تناول ابن عادل ( الجبَّار ) من حيث اشتقاقه ودلالته في عدة مواضع من اللباب ، في سورة المائدة وسورة غافر وسورة الحشر ، فذكر في سورة المائدة أنه ( فعَّال ) من « جَبَّرَهُ على الأمر » بمعنى أجبره عليه ، وذكر في سورتَي غافر والحشر أنه مثال مبالغة من المزيد على الثلاثة ، فهو ( فعَّال ) من « أجَبَّر » كدَرَّأكَ من « أدرك » وقَصَّار من « أقصر » وسَأَر من « أسأَر » ، وذكر أنه اختيار الفراء والزجاج<sup>(٤)</sup> .

(١) الدر المصون ٣ / ٥٠٩ ، واللباب ١٠ / ٢٢٣ .

(٢) لم تذكر المعاجم اللغوية لـ ( أواه ) فعلاً ثلاثياً ينظر معجم العين الثلاثي اللفيف من باب الهاء ٤ / ١٠٤ ، إصلاح المنطق ص / ٣٢١ ، وتهذيب اللغة باب لفيف حرف الهاء ٦ / ٢٥٤ ، معجم المقاييس في اللغة ص / ١٠٠ ، مفردات القرآن ص / ٤١ .

(٣) وهو أبو علي محمد بن المستنير البصري المعروف بقطرب ، كان أحد العلماء باللغة والنحو ، أخذ النحو عن سيويوه وعن جماعة من علماء البصرة توفي سنة ٢٠٦ هـ . ينظر : نزهة الألباء ص / ٨٥ .

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٧ / ٢٧٠ ، ١٧ / ٤٤ ، ١٨ / ٦١٣ .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو أنه هل يجوز بناء صيغة المبالغة على (فَعَّال) من المزيد على الثلاثة؟ وما هي أقوال أهل العلم فيه؟  
 إجابةً على هذا السؤال أردت أن أتناول ما يتعلق بكلمة (الجَبَّار) بنوع من التفصيل .

لقد أجاز الفراء بناء صيغة المبالغة من المزيد على الثلاثة على (فَعَّال) في كلمتين فقط ، واعتبره من باب الشذوذ لا يما يقاس عليه ، قال الفراء :  
 « والعرب لا تقول : فَعَّال من أفعلتُ لا يقولون : هذا خَرَّاج ولا دَخَّال يريدون « مُدْخِلٌ » ولا « مُخْرِجٌ » من أدخلتُ وأخَرَجْتُ ، إنما يقولون : دَخَّالٌ من دخلتُ ... وقد قالت العرب : دَرَّاكٌ من أدركتُ وهو شاذٌ ، فإن حملت « الجَبَّارَ » على هذا المعنى فهو وجهٌ »<sup>(١)</sup> .

وقد عزا بعض أهل العلم إلى الفراء اشتقاق « فَعَّال » من « أَفْعَل » في « جَبَّارٍ » و « دَرَّاكٌ » إلا أنني أرى - بناءً على النص الذي ذكرته آنفاً - أن ما أجازاه الفراء لم يكن أمراً يقاس عليه وإنما كان من باب الشذوذ<sup>(٢)</sup> .

وزاد الفارسي لفظين آخرين مما جاء فيه (فَعَّالٌ) من « أَفْعَلٌ » وهو ما يحفظ ولا يقاس عليه ، واللذان أضافهما الفارسي هما « سَنَّارٌ » و « قَصَّارٌ » من أسَّار وأقَصَّر<sup>(٣)</sup> وبهذا بلغ عدد ما جاء فيه (فَعَّالٌ) من (أَفْعَلٌ) أربع كلمات ، وهي محفوظة

(١) معاني القرآن للفراء ٣ / ٨١ .

(٢) تهذيب اللغة باب (ج ر ب) ١١ / ٤٢ ، والدر المصون ٦ / ٣٠٠ ، واللباب ١٨ / ٦١٣ .

(٣) المحتسب لابن جني ٢ / ٢٤١ ، وقال في المبهج (ص / ٥٠ ، ٩٥) : لأنه ليس في الكلام أَفْعَلٌ فهو فَعَّالٌ إلا أحرفٌ يسيرةٌ ثم ذكر أربع كلماتٍ وهي أسَّارٌ سَنَّارٌ وأدرك دَرَّاكٌ وأجبر جَبَّارٌ وأقَصَّرَ قَصَّارٌ .

كلُّها ولا يقاس عليها ، وقياسها الثلاثي جَبَرٌ وَقَصَرَ وَسَأَرَ وَدَرَكَ .

وقد أجاز الزجاجي أن يكون ( جَبَّارٌ ) على زنة فَعَّالٍ صيغة اسم الفاعل من ( فَعَّلَ ) بتشديد العين ، قال الزجاجي : « وَفَعَّالٌ اسم الفاعل من فَعَّلَ بتشديد العين ، فهو ( فَعَّالٌ ) كقولك ضَرَبَ فهو ضَرَّابٌ وَقَتَّلَ فهو قَتَّالٌ وشرَّدَ فهو شرَّادٌ »<sup>(١)</sup> وبناءً على هذا النص أرى أن الزجاجي يميز مجيء ( فَعَّالٌ ) صيغة اسم الفاعل من مزيد الثلاثي الذي يكون على « فَعَّلَ » إلا أنه قال بعد ذلك : « ولم يستعمل الفعل من الجَبَّار على أصله على التقدير الذي ذكرنا ولكن يقال : « تَجَبَّرَ فلانٌ » فهو ( مُتَجَبَّرٌ ) و ( جَبَّارٌ ) ، فالتجَبَّرَ على الفعل من « تجَبَّرَ » و « جَبَّارٌ » اسم على غير الفعل »<sup>(٢)</sup> وهذا يعني أن الفعل الذي أخذ منه ( الجَبَّار ) متروك ، وما ذكره الزجاجي لم يقله أحد ممن سبقه ، ولم يوافقه أحد ممن جاء بعده ، ولم أعر فيما تصفحته من الكتب التي تناولت المسألة المذكورة على شيء مما ذكره الزجاجي .

أما الزجاج فإنه وإن لم يكن يصرِّح بمجيء صيغة المبالغة ( فَعَّالٌ ) من مزيد الثلاثي إلا أنه يمكن أن يُستَوْحَى مما ذكره في معانيه إلى الجواز ، قال : « تأويل ( الجبار ) من الأدميين العاتي الذي يجبر الناس على ما يريد »<sup>(٣)</sup> ولعل ذلك هو ما دفع ابن عادل إلى أن يعزو إلى الزجاج جواز مجيء الجَبَّار من « أَجْبَرَ » ، وأن يضمه إلى الفراء الذي أجاز ذلك على الشذوذ »<sup>(٤)</sup> .

(١) اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ص / ٢٤٠ .

(٢) اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ص / ٢٤٠ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ١٦٣ .

(٤) الباب ٧ / ٢٧٠ .

أما أبو جعفر النحاس فقد أنكر المسألة ، فلم يجز مجيء ( فَعَّال ) صيغة المبالغة من ( أَفْعَلَ ) ، وخطأً من أجاز أن يكون ( الجَبَّارُ ) بمعنى الذي يجبر ، قال في تفسير سورة ق : « ومن قال : بجَبَّارٍ : معناه لست تُجبرهم على ما تُريد ، فمخطئٌ ؛ لأن « فَعَّالًا » لا يكون من أَفْعَلَ »<sup>(١)</sup> وفي تفسير سورة الحشر بعد ذكر قول قتادة ( الجَبَّار الذي يجبر خلقه على ما يشاء ) قال أبو جعفر : وهذا خطأ عند أهل العربية ؛ لأنه إنما يجيء من هذا « مُجْبِرٌ » ولا يجيء فَعَّالٌ من ( أَفْعَلَ )<sup>(٢)</sup> وقد استحسّن النحاس أن يكون « جَبَّارٌ » صيغة مبالغة من « جَبَرَ اللهُ خَلْقَهُ » أي نَعَتَهُم وكفاهم<sup>(٣)</sup> ، ووصف ما حكاه الفراء من مجيء ( دَرَّالٌ ) من ( أدرك ) بأنه شاذٌ لا يعرف ، ووصف بالشذوذ أيضًا أن يكون من ( جبرتُ الرَّجُلَ ) أو ( جبرتُ العَظْمَ ) أي أقمته بعدما انكسر<sup>(٤)</sup> .

وقد أجاز الفراء أن يكون ( الجَبَّارُ ) فَعَّالًا من جَبَرَهُ على الأمر بمعنى أَجْبَرَهُ وقال : « فالجَبَّار من هذه اللغة صحيح يراد به : يُقهرهم ويُجبرهم »<sup>(٥)</sup> وأخذ به الزمخشري وتبعه ابن عادل الدمشقي<sup>(٦)</sup> .

هذا وقد نقل السمين الحلبي ما ذكره الفارسي من معدودية الكلمات التي جاء فيها « فَعَّالٌ » من « أَفْعَلَ » وأن ( فَعَّالٌ ) منقول من ( مُفْعِلٌ ) ف ( دَرَّالٌ ) من مُدْرِكٌ و جَبَّارٌ من مُجْبِرٍ وقَصَّارٌ من مُقْصِرٍ وسَتَّارٌ من مُسْتَرٍ<sup>(٧)</sup> ، وهذه الأمثلة كما

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٢٣٤ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٤٠٦ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٤٠٦ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٢٣٤ ، ٤٠٦ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٣ / ٨١ .

(٦) الكشاف ١ / ٣٣١ ، ٤ / ٢٦ ، واللباب ٧ / ٢٧٠ .

(٧) الدر المصون ٦ / ٣٩ .

يرى الفارسي جاءت على خلاف القياس ، كما جاءت صيغة اسم الفاعل مما زاد على ثلاثة أحرف من نحو أَبْقَلْ وَأُورَسَ وَأَيْفَعَ وَأَعْضَى وَأَلْقَحَ على زنة ( فاعل ) نحو بَاقِلٍ ووارس ، وَيَافِعٌ وغازٍ ولاقح<sup>(١)</sup> .

وذكر الراغب أن المعتزلة أنكرت اشتقاق « الجَبَّار » من الإِجْبَار من حيث المعنى<sup>(٢)</sup> وقد ردَّ عليهم ذلك قائلاً : « وليس ذلك بمنكر ، فإن الله تعالى قد أجبر الناس على أشياء لا انفكاك لهم منها حسبما تقتضيه الحكمة الإلهية ، لا على ما تتوهمه الغواة لجهلة »<sup>(٣)</sup> .

وإنني أرى أن مادة ( ج ب ر ) وردت في اللغة في معنى الإصلاح والعظمة والطول والإكراه ونحو ذلك ، فكونه صيغة مبالغة من الثلاثي في معظم صورها أقرب إلى الذهن وأولى بالقبول ، ولا يمنع ذلك أن يراد في بعض صورها بمعنى ( المجر ) ، وقد ورد لفظ ( الجَبَّار ) في القرآن مفردًا وجمعًا في عدة مواضع :

منها ما ورد فيه بمعنى « القَتَّال » وذلك في قوله تعالى : ﴿ **إِنْ تُرِيدُوا أَنْ تَكُونُوا جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ** ﴾ [ القصص : ١٩ ] قال الزجاج : « يقال : إن من قتل اثنين فهو جَبَّار ، ... فالقاتل مؤمنًا جَبَّارٌ »<sup>(٤)</sup> ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا بَطَشْتُمْ**

(١) المحتسب ٢ / ٢٤٢ .

(٢) لقد بنى المعتزلة عقيدتهم ومذهبهم على خمسة أصول منها « العدل » ومعناه أن الله لا يخلق أفعال العباد ولا يحبُّ الفساد ، والعبد حر مختار فيما يفعل ، وعلى هذا إثبات صفة الجَبَّارِيَّة لله تعالى ينافي العدالة ، حسب زعم المعتزلة ، وعقيدة أهل الحق أن الله خالق لأفعال العباد ، وهذا لا ينافي كون العبد حرًا مختارًا فيما يعمل . ينظر : شرح العقيدة الطحاوية ص / ٤٣٦ - ٤٣٩ ، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ١ / ٦٨ .

(٣) مفردات الراغب ص / ٩٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ١٣٧ .

بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴿ [ الشعراء ك ١٣٠ ] قال الأزهري : « الجبَّار ههنا القتال في غير حق »<sup>(١)</sup> .

ومنها ما ورد فيه بمعنى المتكبر عن عبادة الله ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا ﴾ [ مريم : ١٤ ] وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴾ [ مريم : ٣٢ ] ، وقد ذكر الأزهري أن معنى الجبَّار في الموضعين المذكورين في سورة مريم بمعنى المتكبر عن عبادة الله<sup>(٢)</sup> .

ومنها ما ورد فيه بمعنى « المسلط » وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ ﴾ [ ق : ٤٥ ] قال الفراء في معناه : « لست عليهم بمسلط ، جُعِلَ الجبَّارُ في موضع السلطان من الجبرية »<sup>(٣)</sup> وتبعه النحاس والأزهري<sup>(٤)</sup> .

ومنها ما ورد فيه بمعنى « الذي لا يرى لأحد عليه حقاً »<sup>(٥)</sup> وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَأَسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ [ إبراهيم : ١٥ ] .

ومنها ما ورد فيه بمعنى « القاهر خلقه على ما أراد »<sup>(٦)</sup> وذلك في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُ الْفُؤَادُ الْمُسَلِّمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيِّمُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ﴾ [ الحشر : ٢٣ ] قال الزجاج في معنى « الجبار » في الآية المذكورة : « تأويله الذي جبر الخلق

(١) تهذيب اللغة للأزهري ١١ / ٤١ .

(٢) تهذيب اللغة ١١ / ٤١ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٣ / ٨١ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٢٣٤ ، وتهذيب اللغة ١١ / ٤١ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٥٦ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٦٣ ، وتهذيب اللغة ١١ / ٤١ .

على ما أراده من أمره»<sup>(١)</sup> وقال الأزهري : « الجبَّار : الله تبارك وتعالى القاهرُ خلقه على ما أراد »<sup>(٢)</sup> .

ومنها ما جاء فيه بمعنى القوي العظيم الجسم كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾ [ المائدة : ٢٢ ] قال أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري : « معناه أقوياء أشدَّاء عظام الأجسام »<sup>(٣)</sup> .

ومنها ما ورد فيه الجبَّار بمعنى الطويل النخل ذكره أبو بكر ابن الأنباري<sup>(٤)</sup> ، وذكر الأزهري أنَّ ( الجبار ) في صفة الله تعالى هو الذي لا يُنال ولا يُرام أخذًا من جبَّار النخل إذا فاتت يد المتناول<sup>(٥)</sup> .

د - ما جاء على « فِعِيل » ووجدت له ثلاثة أمثلة وهي :

١ - سَجِّين : ذكر ابن عادل أن أهل العلم اختلفوا في لفظ « سَجِّين » من حيث أصالة نونه من عدمها على قولين :

القول الأول : أن نونه أصلية اشتقاقًا من ( السجن ) بمعنى الحبس ، وهو بناء مبالغة على زنة « فِعِيل » مثل « سَكِّير » وفسَّيق « من السكر والفسق ، وعزا هذا القول إلى أبي عبيدة والمبرد والزجاج .

والقول الآخر : أن نون ( سجين ) مبدلة من اللام والأصل ( سَجِّيل ) اشتقاقًا من السَّجِّل وهو الكتاب<sup>(٦)</sup> ، ولم يعز هذا القول إلى أحد .

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ١٥١ .

(٢) تهذيب اللغة ١١ / ٤١ .

(٣) الزاهر في معاني كلام الناس ١ / ١٢٧ .

(٤) الزاهر ١ / ١٢٧ .

(٥) تهذيب اللغة ١١ / ٤١ .

(٦) اللباب ٢٠ / ٢١١ .

أقول : ما ذكره ابن عادل في اشتقاق لفظ ( سجين ) موافق لما ذكره أهل اللغة والمعاجم والمعاني .

فالسَّجْنُ في اللغة هو الحبس ، والسَّجْنُ المَحْبَسُ<sup>(١)</sup> ، وقال الخليل : « السَّجْنُ البيت الذي يحبس فيه السَّجِينُ من أسماء جهنم »<sup>(٢)</sup> ، وهو بالفتح مصدرٌ « سَجَنَتْه سَجْنًا » وبالكسر اسم ، ونونه أصلية ؛ لورودها في جميع تصاريف الكلمة ، وهو صيغة مبالغة على زنة ( فَعِيل ) من السَّجْنِ ، وإليه ذهب أبو عبيدة والزجاج والزمخشري والسمين الحلبي وابن عادل<sup>(٣)</sup> .

وقد ذكر ابن عادل أن علي بن أحمد بن محمد الواحدي<sup>(٤)</sup> ضَعَّفَ هذا القول وهو أصالة نون ( سَجِين ) معللاً ذلك بأن العرب ما كانت تعرف سَجِينًا<sup>(٥)</sup> .

وإنني أرى أن تضعيف الواحدي لما ثبت أصله في اللغة في أوثق النصوص ليس له وجه ، فقد وردت مادة ( س ج ن ) في القرآن وفي كتب المعاجم بمعنى الحبس ، ولا ريب أن أعمال الفجار محبوسة في ديوان الشر المسمى بالسَّجِينِ ، ومعنى الحبس متحقق في شأن الفجار والفساق والكفار .

أما القول الآخر الذي ذهب قائلوه إلى كون النون مبدلة من اللام اشتقاقاً من ( السَّجَل ) وهو الكتاب ، فإنه وإن كان موافقاً من الناحية اللغوية

(١) تهذيب اللغة ١٠ / ٣١٤ ، معجم المقاييس في اللغة ص / ٥٠٦ .

(٢) معجم العين ٦ / ٥٦ .

(٣) مجاز القرآن ٢ / ٢٨٩ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ٢٩٨ ، الكشاف ٤ / ١٩٥ ، والدر

المصون ٧ / ٤٩٢ ، واللباب في علوم الكتاب ٢٠ / ٢١١ .

(٤) إمام مفسر نحوي قرأ على أبي الحسن الضرير صنف البسيط والوجيز في التفسير مات سنة ٤٦٨ هـ ،

بغية الوعاة ٢ / ١٤٥ .

(٥) اللباب ٢٠ / ٢١١ .

حيث ورد السَّجَلُ في اللغة بمعنى الكتاب<sup>(١)</sup> إلا أن هذا القول لم يتبَّنه العلماء المشهورون سوى ما ذكره السمين الحلبي بصيغة التمريض وتبعه ابن عادل<sup>(٢)</sup> ، وسواء كانت النون أصلية أو مبدلة من اللام فإن الكلمة على زنة (فَعِيل) صيغة مبالغة .

٢- صِدِّيقة : ذكر ابن عادل في قوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهُ صِدِّيْقَةٌ ﴾ [ المائدة : ٧٥ ] أن ( صِدِّيقة ) تأنيث ( صِدِّيق ) ، وهو بناء مبالغة مثل فَعَّال وفَعُول ، وقد تساءل ابن عادل : هل ( الصدِّيق ) صيغة مبالغة من ( صَدَق ) الثلاثي أم من ( صَدَّق ) المضعَّف ؟ وقد أجاب عنه قائلاً بأن القياس يقتضي أن يكون مبالغة من الثلاثي ؛ لا طراد أمثلة المبالغة من الثلاثي دون الرباعي ، ولم يجيء من الرباعي إلا القليل ، وعزا إلى الزمخشري جعله من التصديق ، وعزا إلى ابن عطية احتمالية جعله من ( التصديق )<sup>(٣)</sup> .

أقول : ما ذكره ابن عادل لا يختلف عما ذكره من سبقه في هذه المسألة ، فقد تناول المسألة جميعها أبو حيان الأندلسي وتبعه السمين الحلبي ، والسؤال الذي يفرض نفسه هو : هل بناء صيغ المبالغة من غير الثلاثي أمر شائع ؟ وهل ( صِدِّيق ) بُني من غير الثلاثي ؟

إجابةً على هذا السؤال أقول : إن بناء صيغ المبالغة من غير الثلاثي أمر غير شائع ، والأمر الشائع أن يكون بناء المبالغة من الثلاثي ، وما جاء من غير الثلاثي فأمره محفوظ لا يقاس عليه ، وقد سبق لفظ ( الجبَّار ) ، وذكرنا فيه كلام الفراء

(١) قال الخليل : « السَّجَلُ كتاب العهدة يجمع على سجالات » ٦ / ٥٤ .

(٢) الدر المصون ٦ / ٤٩٢ ، واللباب ٢٠ / ٢١١ .

(٣) اللباب ٧ / ٤٦٣ .

والزجاج والفارسي .

وقد تناول الزجاج هذه المسألة ، ويفهم من كلامه أن ( صديق ) صيغة مبالغة من الصدق أو التصديق ، قال بعد قوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهُ صَدِيقَةٌ ﴾ [ المائدة : ٧٥ ] : « أي مبالغة في الصدق والتصديق ، وإنما وقع عليها ( صديقه ) ؛ لأنه أرسل إليها جبريل فقال الله عز وجل : ﴿ وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا ﴾ [ التحريم : ١٢ ] »<sup>(١)</sup> .

وقد أسند أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي إلى الزمخشري جعله ( صديقة ) من التصديق<sup>(٢)</sup> ، وما قاله الزمخشري في الكشف تلميح فقط لا تصريح ، حيث قال : « وما أمه أيضا إلا صديقة كبعض النساء المصدقات »<sup>(٣)</sup> .

وكذلك جعل ابن عطية كون ( صديقة ) صيغة مبالغة من التصديق أمرا محتملا ؛ لورود الفعل المسند إليها مضعفا في قوله تعالى : ﴿ وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا ﴾ [ التحريم : ١٢ ] وذكر أن أبا بكر سمي صديقا لتصديقه<sup>(٤)</sup> ، ويرى أبو حيان أن كون ( صديقة ) مبالغة من الثلاثي المجرد هو الأظهر ، وقد تحامل أبو حيان على الزمخشري قائلا : بانه يُجْمَلُ لفظ القرآن ما ليس فيه<sup>(٥)</sup> .

وأرى أن ( صديق ) يحتمل أن يكون مبالغة من « صدق » الثلاثي ومن ( صدق ) المضعف أيضا ، فإن من الناس من وُجد فيهم الصدق والتصديق

(١) معاني القرآن للزجاج ٢ / ١٩٦ .

(٢) البحر المحيط ٣ / ٥٤٥ ، والدر المصون ٢ / ٥٨٤ ، واللباب ٧ / ٤٦٣ .

(٣) الكشف ١ / ٣٥٦ .

(٤) المحرر الوجيز لابن عطية ٢ / ٢٥٩ .

(٥) البحر المحيط ٣ / ٥٤٥ .

معاً ، كأبي بكر الصديق وأصحاب رسول الله ﷺ ومريم بنت عمران التي صدّقت بكلمات ربها ، وهؤلاء هم الصادقون المصدقون ، واستحقوا أن يُسمّوا صديقين بالجهتين صدقاً وتصديقاً ، ومن الناس من اتّصفوا بصدق الحديث ، وهؤلاء هم الصادقون ، فاستحقوا أن يسمّوا صديقين نظراً لصدقهم في الحديث والله أعلم .

٣- قَسَّيسٌ : ذكر ابن عادل أنّ ( قَسَّيس ) مثال مبالغة على زنة ( فِعِيل ) ك ( صَدِّيق ) مأخوذة من : تَقَسَّسَ الشيء إذا تتبعه وطلبه بالليل ، وُسِّمي عالم النصارى بهذا الاسم لتتبعه العلم ، وذكر عن ابن عطية أنه كان يزعم أنّ ( قَسَّيس ) أعجمي معرب<sup>(١)</sup> .

أقول : لقد اختلف أهل العلم في لفظ ( قَسَّيس ) من حيث اشتقاقه وتعريفه على قولين :

أحدهما : أن لفظ ( قَسَّيس ) مشتق من تَقَسَّسَ الشيء إذا تتبعه وطلبه بالليل ، وهذا ما ذكره الراغب الأصفهاني وتبعه أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٢)</sup> ، وهذا المعنى قريب مما ذكره أهل المعاجم والمعاني ، قال الخليل : قَسَّ يُقَسُّ فلانٌ قَسًّا من النميمة وذكر الناس بالغيبة<sup>(٣)</sup> وقال الزجاج : « فَأَمَّا الْقَسُّ فِي اللُّغَةِ فَهِيَ النَّمِيمَةُ وَنَشْرُ الْحَدِيثِ ، يُقَالُ قَسَّ فُلَانٌ الْحَدِيثَ قَسًّا »<sup>(٤)</sup> وذكر ابن فارس أن القاف والسين معظم بابه تتبع الشيء ، وقد يشدُّ عنه ما يقاربه في

(١) اللباب ٧ / ٤٧٦ .

(٢) مفردات الراغب ص / ٤٠٤ ، والبحر ٤ / ٤ ، والدر المصون ٢ / ٥٩٠ ، واللباب ٧ / ٤٧٦ .

(٣) معجم العين ٥ / ١٢ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٢٠٠ .

اللفظ، والقَسُّ بمعنى النميمة من هذا ؛ لأنه يتبع الكلامَ ثم يَنْمُوهُ<sup>(١)</sup> ، وقال ابن السكيت :  
« القَسُّ تتبع النائم ... تقَسَّسْتُ أصواتهم بالليل إذا سمعتها »<sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا يتبين لنا أن لفظ ( القَسِّيس ) مأخوذ من هذه المادة التي هي القاف والسين ، ومعنى التتبع ظاهر في ( القسيس ) لتبعه العلم والدين وهذا ما علله أبو حيان وتبعه السمين وابن عادل<sup>(٣)</sup> ، فلا وجه لإبعاده من العربية ما دام للفظ جذر وأصل فيها ، وهذا ما دعا السمين الحلبي للدهشة والاستغراب ممن ادَّعى تعريبه من الأعجمية<sup>(٤)</sup> .

والقول الآخر : أن لفظ ( قَسِّيس ) أعجميٌّ معرَّبٌ ، وهذا ما ذهب إليه ابن عطية<sup>(٥)</sup> ، ولم أجد من أهل العلم أحداً غيره قال بهذا سوى ما ذكره السيوطي عن الحكيم الترمذي<sup>(٦)</sup> بأن القَسِّيس والصدِّيق بمعنى واحد ، فالقَسِّيسُ في العبرانية كالصدِّيق في العربية<sup>(٧)</sup> ، وقد وصف أبو حيان ومن تبعه كلام ابن عطية بالزعم<sup>(٨)</sup> ، واستغربه السمين الحلبي وقال : « لا أدري ما حَمَل من قال : إنه مُعَرَّب مع وجود معناه في لغة العرب »<sup>(٩)</sup> .

(١) معجم المقاييس في اللغة ص / ٨٥٤ .

(٢) إصلاح المنطق ص / ١٨٤ .

(٣) البحر ٤ / ٤ ، والدر المصون ٢ / ٥٩٠ ، واللباب ٧ / ٤٧٦ .

(٤) الدر المصون ٢ / ٥٩٠ .

(٥) المحرر الوجيز ٢ / ٢٦٤ .

(٦) هو محمد بن علي بن الحسن بن بشر أبو عبد الله الحكم الترمذي توفي سنة ٣٢٠هـ ، وقيل ٢٨٥هـ وقيل ٢٥٥هـ وله تصانيف كثيرة ، منها نواذر الأصول في أحاديث الرسول ، الأعلام للزركلي ٦ / ٢٧٢ .

(٧) المهذب فيما وقع في القرآن من المعرَّب ص / ١٠٧ .

(٨) البحر ٤ / ٤ ، والدر المصون ٢ / ٥٩٠ ، ٥٩١ ، واللباب ٧ / ٤٧٦ .

(٩) الدر المصون ٢ / ٥٩١ .

هـ - ما جاء على ( فَعُولٌ ) بمعنى ( مَفْعُولٌ ) .

١ - زَبُورٌ : ذكر ابن عادل أن ( الزُّبُور ) بالفتح ( فَعُولٌ ) بمعنى ( مفعول ) كالركوب والحلوب بمعنى المركوب والمحلوب ، واشتقاق ( الزُّبُور ) من رَبَّرْتُ بمعنى كتبت أو قرأت أو حَسَّنْتُ كتابته ، أو بمعنى زَجَرْتُ<sup>(١)</sup> .

أقول : هذا الذي ذكره ابن عادل سبقه إليه أبو البقاء والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup> ، قال أبو البقاء : الزُّبُور ( فَعُولٌ ) من الزَّبْر وهو الكتابة ، والأشبه أن يكون ( فَعُولٌ ) بمعنى مفعول كالركوب والحلوب<sup>(٣)</sup> ، أما اشتقاقه من زَبَّرْتُ بمعنى كتبت أو قرأت ونحو ذلك فقد ذكره أهل اللغة والمعاجم أيضًا ، فقد جاء في العين أن الزَّبْرَ طَيُّ البئر ، تقول : زَبَرْتُها أي : طويتُها ، والزُّبُور الكتاب ، وزَبَر فلانٌ فلانًا يزبُرُهُ إذا انتهره<sup>(٤)</sup> ، وذكر ابن فارس أن الزاء والباء والراء أصلان يدل أحدهما على إحكام الشيء وتوثيقه ، والآخر يدل على قراءة وكتابة وما أشبه ذلك<sup>(٥)</sup> .

ثانيًا : اسم الفاعل من المزيد الثلاثي .

سبق أن قلنا إن اسم الفاعل من مزيد الثلاثي يصاغ على زنة مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر ، نحو : مُكْرِمٌ من يُكْرِمُ ، ومُجْتَنِبٌ من يَجْتَنِبُ ، وقد وجدت في « اللباب في علوم الكتاب » من هذا النوع

(١) اللباب ٦ / ٩٦ ، ٧ / ١٣٣ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٣١٠ ، والدر المصون ٢ / ٢٧٦ .

(٣) التبيان ٦ / ٣١٠ .

(٤) معجم العين ٧ / ٣٦٢ .

(٥) المعجم المقاييس ص / ٤٦٨ .

من الكلمات التي تحدث عنها ابن عادل من حيث الاشتقاق الأمثلة الآتية :

أ - ما جاء على زنة ( مُفْعِل ) ووجدت له مثالين .

ب - ما جاء على زنة ( مُفْتَعِل ) وقد وجدت له مثلاً واحداً .

ج - ما جاء على زنة ( مُفَعِّل ) ووجدت له أيضاً مثلاً واحداً .

د - ما جاء على زنة ( فَعِيل ) مراداً به اسم الفاعل أو اسم المفعول من مزيد

الثلاثي ، وقد وجدت له مثلاً واحداً .

وإليكم هذه الأمثلة مفصلة مع مناقشة كل مثالٍ في ضوء ما جاء فيها في كتب

اللغة والمعاجم .

أ - ما جاء على زنة ( مُفْعِلٌ ) ، وفيه مثالان :

١ - مُحْسِنٌ : ذكر ابن عادل أن أهل العلم اختلفوا في اشتقاق لفظ ( المحسن )

على قولين ، ولم يعزهما إلى أحد بعينه .

أولهما : أن لفظ ( المحسن ) مشتق من فعل الحُسْن ، وإنما كثر استعماله له

فيمن نفع غيره بنفع حسن من حيث إن الإحسان حَسَنٌ في نفسه ، وعلى هذا

التقرير فالضرب والقتل إذا حَسُنَا كان فاعلها مُحْسِنًا .

والقول الآخر : أن لفظ ( المحسن ) مشتق من الإحسان ، وفاعل الحسن

لا يوصف بكونه محسناً إلا إذا كان فعله حسناً وإحساناً معاً ، فهذا الاشتقاق

لا يحصل إلا من مجموع الأمرين ، الحسن والإحسان<sup>(١)</sup> .

أقول : لم يشر أحد من أهل المعاني والتفسير إلى اشتقاق المحسن من مجموع

الحسن والإحسان ، ولو جعلنا الاشتقاق من جذور الكلمة ، فإن اشتقاق

( المحسن ) من الحاء والسين والنون هو الظاهر ؛ لأن الحاء والسين والنون التي هي الجذر يشتق منها جميع ما تدور فيها هذه المادة من الثلاثي المجرد والمزيد بجميع صورها وأشكالها ، والحسن ضد القبح ، وهو من أفعال الطبائع التي تأتي في الثلاثي من ( فَعْلٌ يَفْعُلُ ) ويكون لازماً نحو حَسُنَ الشيء فهو حَسَنٌ ، وإذا دخلت عليها الهمزة فيصير الفعل ( أَحْسَنَ ) ، وحينئذ يجوز أن نجعل بمعنى صيرورة الشيء ذا كذا ، فيكون ( المحسن ) بمعنى الصائر ذا حُسْنٍ ، ويجوز أن نجعله متعدياً ، فيكون ( المحسن ) بمعنى فاعل الحسن<sup>(١)</sup> ، والتفرقة التي ذكرها ابن عادل في اشتقاق ( المحسن ) مردها - والله أعلم - إلى المذهب العقدي الذي يفرق بين أفعال العباد من حيث الحسنُ والقبح .

هذا وقد ذكر السمين الحلبي أن همزة ( أحسن ) للصيرورة<sup>(٢)</sup> ، وذكر الراغب الأصفهاني أن الإحسان يأتي على وجهين أحدهما : الإنعام على الغير ، يقال : أحسن إلى فلان ، والآخر : إحسان في فعله ، وذلك إذا عَمِلَ حسناً أو عَمَلَ عملاً حسناً<sup>(٣)</sup> .

٢- مقيت: مقيتٌ في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيِتًا﴾ [النساء: ٨٥] كـ( مُقِيِمٌ ) أصله مُقَوِّتٌ مشتق من القوت وهو مقدار ما يُحْفَظُ به بدن الإنسان من الهلاك ، هذا ما ذكره ابن عادل تبعاً لما ذكره أبو حيان والسمين الحلبي وعزوه إلى النحاس<sup>(٤)</sup> .

(١) في كتاب الأفعال لابن قوطية ص / ٤٤ « وَأَحْسَنْتُ إِلَيْكَ ، فَعَلْتُ بِكَ فَعَلًا حَسَنًا » .

(٢) الدر المصون ١ / ٢٨٠ .

(٣) مفردات الراغب ص / ١٢٦ .

(٤) البحر المحيط ٣ / ٣١٦ ، والدر المصون ٢ / ٤٠٥ ، واللباب ٦ / ٥٣٣ .

أقول : لا خلاف بين أهل العلم في كون لفظ (مقيت) صيغة اسم الفاعل من (أقات يُقيت) اشتقاقاً من القوت الذي هو الرزق ، قال الخليل : « القوت : ما يمسك الرمتق من الرزق »<sup>(١)</sup> وقال الفراء : المقيت : المقدر والمقتدر كالذي يعطي كل رجل قوته »<sup>(٢)</sup> ، وفيه إشارة إلى اشتقاق (المقيت) من القوت ، وقال الزجاج « وهو عندي - والله أعلم - بالحفيظ أشبه ؛ لأنه من القوت مشتق »<sup>(٣)</sup> وقد فسر أبو عبيدة (المقيت) بالحافظ نظراً لما في القوت من معنى الحفظ<sup>(٤)</sup> ، وقال النحاس : « وقول أبي عبيدة أولى ؛ لأنه مشتق من القوت »<sup>(٥)</sup> وذكر الراجز والزمخشري وأبو حيان والسمين الحلبي نحواً من ذلك<sup>(٦)</sup> .

وقد فسّر الفراء (المقيت) « بالمقدر والمقتدر »<sup>(٧)</sup> وأبو عبيدة « بالحافظ المحيط »<sup>(٨)</sup> ، واستحسن الزجاج والنحاس كلام أبي عبيدة ومعلّين اشتقاق « المقيت » من « القوت » الذي يكون سبباً لحفظ النفس<sup>(٩)</sup> ، وفسر الزمخشري المقيت بـ « الشهيد

(١) معجم العين للخليل باب القاف والتاء و (وائ) معها ٥ / ٣٠٠ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٠ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٨٥ .

(٤) مجاز القرآن ١ / ١٣٥ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٧٧ .

(٦) مفردات الراجز ص / ٤١٥ ، الكشاف ١ / ٢٨٦ ، البحر ٣ / ٣١٦ ، والدر المصون ٢ / ٤٠٤ ،

٤٠٥ .

(٧) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٠ .

(٨) مجاز القرآن ١ / ١٣٥ .

(٩) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٨٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٧٧ .

الحفيظ « وذكر أن اشتقاقه من القوت ؛ لأنه يمسك النفس ويحفظها<sup>(١)</sup> .  
وإنني أرى أن العلاقة المعنوية لـ « القوت » مع كل هذه الألفاظ واضحة  
جلية ، فالله سبحانه وتعالى مقتدر وشهيد وحفيظ على كل شيء .

ب : ما جاء على « مفتعل » وفيه مثال واحد .

١ - مُتَّقِي : ذكر ابن عادل أن ( المتَّقِي ) صيغة اسم الفاعل مأخوذ من قولهم :  
وقاه فاتقى ، وهو مفتعل من الوقاية .

وكان في الأصل ( مُوْتَقِي ) بالواو ثم أبدلت الواو وتاءً لوقوعها فاء افتعال ،  
ثم ادغمت ، وهذا النوع من الإبدال مطرد فيما إذا كانت الواو والياء فاءين  
وقعت بعدهما تاء الافتعال نحو اتعد واتسر ، هذا ما ذكره ابن عادل تبعاً لما  
ذكرى أبو حيان والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup> .

أقول : إن ما ذكره ابن عادل من كون ( مُتَّقِي ) صيغة اسم الفاعل من اتقى ،  
وأن وزنه مفتعل وأنه مأخوذ من الوقاية أمرٌ لا خفاء فيه ؛ لأن الجذر الذي يرجع  
إليه الاتقاء والتقوى ونحوهما هو الواو والقاف والياء ، قال الخليل : « وكل ما  
وقى شيئاً فهو وقاءٌ له ووقايةٌ ... والتقوى في الأصل وقوى ( فعلى ) من وقيتُ  
فلما فُتِحَتْ أبدلت تاءً فُتِرَكَتْ في تصريفِ الفعل<sup>(٣)</sup> ، وقال النحاس : « ولغة  
أهل الحجاز : فلان مُوْتَقِي ، وهذا هو الأصل ، والتقية أصلها الوقية من  
وَقَيْتُ<sup>(٤)</sup> .

(١) الكشف ١ / ٢٨٦ .

(٢) البحر المحيط ١ / ١٥٦ ، والدر المصون ١ / ٩٤ ، واللباب ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٥ .

(٣) معجم العين باب الليف من القاف ٥ / ٢٣٨ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٨٠ .

وإبدال الواو والياء تاءً إذا وقعتا فاعين للافتعال أمرٌ لازم ومطرِد ، هذا ما ذكره التصريفيون<sup>(١)</sup> .

ج : ما جاء على « مُفَعَّل » وفيه مثال واحد وهو :

مكَلَّبٌ : قُرئ ( مكَلَّبين ) مشدِّداً ومخفِّفاً<sup>(٢)</sup> ، وقد ذكر ابن عادل أن ( مكَلَّبين ) مشدِّداً كان أو مخفِّفاً مشتقاً إما من ( الكَلَّب ) الحيوان المعروف ، وإما من ( الكَلَّب ) بمعنى الضراوة والحرص ، يقال : هو كَلَّبٌ بكذا أي حريصٌ ، وبه كَلَّبٌ أي حرصٌ ، والتكليب والإكلاب قد يكونان بمعنى واحد ؛ لأن فَعَّل وأفَعَّل قد يشتركان في معنى واحد ، إلا أن ( كَلَّب ) بالتشديد بمعنى التعليم والتأديب ، وأكَلَّبَ بالهمزة بمعنى صار ذا كلاب ، هذه خلاصة ما ذكره ابن عادل في هذه المسألة<sup>(٣)</sup> .

أقول ، ما ذكره ابن عادل لا يخرج عن دائرة ما ذكره من سبقه من أهل العلم<sup>(٤)</sup> ، وهو صيغة اسم الفاعل في كلا الوجهين من القراءة مشدِّداً أو مخفِّفاً ، ومعنى التكليب تعليم الكلاب الصيد وتأديبه ، قال الخليل : « الكلاب والمكَلَّب الذي يعلم الكلاب الصيد »<sup>(٥)</sup> ، وقال الزجاج : « رجل مكَلَّب و كلاب أي صاحب صيد بالكلاب »<sup>(٦)</sup> والإكلاب يأتي بمعنى الإغراء ، قال أبو الفتح : « ينبغي أن

(١) المنصف لابن جني ١ / ٢٢٢ ، وشافية بن الحاجب ٣ / ٣١٩ .

(٢) معاني القرآن للنحاس ٢ / ٢٦٣ ، والمحاسب لابن جني ١ / ٢٠٨ .

(٣) اللباب ٧ / ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٤) الكشف ١ / ٣٢٣ ، والبحر المحيط ٣ / ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، والدر المصون ٢ / ٤٨٩ .

(٥) معجم العين باب الكاف واللام والباء معها ٥ / ٣٧٥ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ١٤٩ .

يكون (مكَلِّين) من قولهم : آسدتُ الكلب أي أغريته ، وكذلك : إكلاب الجوارح هو إغراؤها بالصيد وإيسادها عليه ليكون كالكَلْبِ الكَلْبِ «<sup>(١)</sup>» .

وقد جاء بمعنى صيرورة الشيء ذا كذا فيكون (مُكَلِّينَ) بمعنى أصحاب الكلاب ، وقد جعل الفراء والزجاج لـ (مكَلِّين) معنى (مُكَلِّين) <sup>(٢)</sup> وهذا ما يؤكد ما ذكره أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي أن (فَعَّلَ) و(أَفَعَلَ) قد يشتركان في معنى واحد <sup>(٣)</sup> ، إلا أن مجيء (أَفَعَلَ) بمعنى صيرورة الشيء ذا كذا أمر ثابت مثل (أَطْفَلَ) و(أَلْحَمَ) و(أَعَدَّ) البعير <sup>(٤)</sup> .

د : ما جاء على « فَعِيلٍ » مرادًا به اسم الفاعل أو المفعول من مزيد الثلاثي .

١- نَبِيٌّ : ذكر ابن عادل ثلاثة أقوال لأهل العلم في اشتقاق لفظ (النَّبِيِّ) :

القول الأول : أن « النَّبِيَّ » من « النَّبَأُ » بمعنى الخبر وهو (فَعِيلٌ) بمعنى (فاعل) أي مُنْبِئٌ عن الله برسالته ، ويجوز أن يكون بمعنى (مفعول) أي مَنْبَأٌ من الله بأوامره ونواهيه .

القول الثاني : أن (النَّبِيَّ) مشتقٌّ من (نبا ينبو) إذا ظهر وارتفع ، و(فَعِيلٌ) في هذه الحالة بمعنى (فاعل) أي ظاهر مرتفع ، ويجوز أن يكون بمعنى (مفعول) أي رفعه الله على خلقه .

(١) المحتسب ١ / ٢٠٨ .

(٢) في معاني القرآن للفراء ١ / ٣٠٢ قال الفراء : « يعني بمكَلِّين : الرجال أصحاب الكلاب » وفي معاني القرآن ، للزجاج ٢ / ١٤٩ قال الزَّجَّاج : « رجلٌ مكَلَّبٌ وكَلَّابٌ أي صاحبٌ صيدٍ بالكلاب » .

(٣) البحر ٣ / ٤٤٥ ، الدر المصون ٢ / ٤٨٩ ، اللباب ٧ / ٢٠٦ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ١ / ٨٨ .

القول الثالث : أنه مأخوذ من ( النبي ) الذي هو الطريق وذلك أن النبيّ طريق الله ﷺ إلى خلقه ، به يتوصلون إلى معرفة خالقهم ، هذا مجمل ما ذكره ابن عادل في هذه المسألة ، وقد سبقه إلى ذكر هذه الأقوال الثلاثة السمين الحلبي<sup>(١)</sup> .

وقد رأيت أن أقوال أهل العلم في اشتقاق ( النبي ) أكثر مما ذكره ابن عادل ، وإيكم أسوق هذه الأقوال مع العزو إلى قائلها ومناقشة ما يستحق ذلك .

القول الأول : أن لفظ ( النبي ) مهموزاً كان أو غير مهموز<sup>(٢)</sup> مشتق من ( النبأ ) بمعنى الخبر ، وهذا قول يكاد يجمع عليه أهل العلم لولا ما لوحظ في عباراتهم وألفاظهم ما يجعلنا نتردد في الجزم بإجماعهم ، فمنهم من قال : إنه مشتق من النبأ الذي هو الخبر ، وهذا ما قاله الفارسي وابن الأنباري والعكبري والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٣)</sup> ، ومنهم من قال : إنه مشتق من ( النبأ ) ومن قولهم ( أنبأْتُ بكذا ) وهذا ما قاله ابن دريد<sup>(٤)</sup> ، ومنهم من قال : إنه مشتق من ( أنبأ ) ، وهذا ما قاله ابن السكيت والطبري وابن خالويه والقرطبي وأبو حيان<sup>(٥)</sup> ، ومنهم من قال : إنه مشتق من ( نبأ وأنبأ ) ، وهذا ما قاله الزجاج<sup>(٦)</sup> .

(١) الدر المصون ١ / ٢٤٤ ، واللباب ٢ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٢) النبي مهموزاً قراءة نافع المدني وغير مهموز ( النبي ) قراءة الجمهور ، ينظر : الحجة للقراء السبعة ١ / ٣٠٥ ، والقرطبي ٢ / ١٥٦ ، والبحر ١ / ٣٩٩ .

(٣) الحجة للقراء السبعة ١ / ٣٠٥ - ٣٠٧ ، والتبيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٨٧ ، وإعراب القراءات الشواذ ١ / ١٦٩ ، والدر المصون ١ / ٢٤٤ ، واللباب ٢ / ١٢٧ .

(٤) الاشتقاق لابن دريد ص / ٤٦٢ .

(٥) إصلاح المنطق ص / ١٥٨ ، وتفسير الطبري ١ / ١٤٠ ، والحجة لابن خالويه ص / ٨٠ ، وتفسير القرطبي ٢ / ١٥٦ ، والبحر المحيط ١ / ٣٨١ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١١٥ .

والخليل لم يصرح بشيء مما ذكر إلا أن عبارته في معجم العين تشمل الكل ، فقال : « النَّبَأُ مهموز : الخبر ... والفعل نَبَّأته وأنبأته واستنبأته »<sup>(١)</sup> وفيما قاله سيويه إشارة إلى أنه من ( أنبأ ) ، فقد قال بعدما تناول اختلاف العرب في النبي « وليس من العرب أحد إلا وهو يقول : تنبأ مسيلمته ، وإنما هو من أنبأت »<sup>(٢)</sup> .

ورغم تباين عباراتهم وألفاظهم في أصل لفظ ( النبي ) وجدت أنهم مجمعون على مدلوله وهو المنبئ عن الله المبلِّغ عنه بالرسالة<sup>(٣)</sup> ، فهو ( فعيلٌ ) بمعنى ( مُفْعِلٌ ) أو ( مُفَعَّلٌ ) ، وصيغة اسم الفاعل من أنبأ ( مُنْبِئٌ ) ولكنه صرف إلى فعيل كما صرف مُسْمِعٌ إلى سميع ومُبْصِرٌ إلى بصير ونحو ذلك<sup>(٤)</sup> ، ويجوز أن يكون بمعنى ( مُفَعَّلٌ ) أو مُفْعَلٌ على أن النبي مُنْبَأٌ من الله بأوامره ونواهيته<sup>(٥)</sup> وحجة من جعل اشتقاقه من النبأ أو من أنبأ قراءة نافع المدني ( النَّبِيُّ ) بالهمز<sup>(٦)</sup> ، وجمعه على ( النَّبَاءِ )<sup>(٧)</sup> كما جاء في قول الشاعر :

يَا خَاتَمَ النَّبَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلِّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَ<sup>(٨)</sup>

(١) معجم العين ٨ / ٣٨٢ .

(٢) الكتاب لسيويه ٣ / ٤٦٠ .

(٣) معجم العين ٨ / ٣٨٢ ، إصلاح المنطق ص / ١٨٥ ، الطبري ٢ / ١٤١ ، الحجة للقراء السبعة

١ / ٣٠٦ ، والاشتقاق لابن دريد ص / ٤٦٢ ، إعراب القراءات الشواذ ١ / ١٦٩ .

(٤) تفسير الطبري ٢ / ١٤٠ ، والبحر المحيط ١ / ٣٨١ ، والدر المصون ١ / ٢٤٤ ، واللباب

٢ / ١٢٧ .

(٥) الدر المصون ١ / ٢٤٤ ، اللباب ٢ / ١٢٧ .

(٦) الحجة للقراء السبعة ١ / ٣٠٥ .

(٧) فُعِيلٌ إذا كان صحيحاً يجمع على فُعَلَاءٍ مثل عليم علماء شريف شرفاء ، ينظر : الكامل للمبرد ٣ / ١٧ ،

والمقتضب ١ / ٢٩٩ ، ٢ / ٢٠٨ ، والطبري ٢ / ١٤٠ ، ١٤١ ، والبحر ١ / ٣٨١ .

(٨) البيت للعباس بن مرداس . ينظر في ديوانه ص / ١٢٢ ، وكتاب سيويه ٣ / ٤٦٠ ، والكامل

للمبرد ٣ / ١٧ ، والمقتضب ٢ / ٢٠٨ .

وقول العرب : كَانَ مَسِيلِمَةً نُبِيَّ سُوِّءٍ ، وانفاقهم على أن يقولوا : تَنَبَّأُ مَسِيلِمَةً<sup>(١)</sup> .

وحيث ورد ( النبيُّ ) غير مهموز فإنه جاء على التخفيف أو على البدل اللازم؛ لأن الهمزة مستثناة في كلامهم ، ولأنهم يبدلون من الهمزة ياءً بدلاً لازماً، وعلى هذا التخفيف أو البدل اللازم جاء جمع ( النبي ) على ( أنبياء ) مثل : ( صفيِّ ) ( أصفياء ) و ( تقي ) ( أتقياء ) و ( دعيِّ ) ( أدعياء )<sup>(٢)</sup> .

والسؤال الذي ينبغي أن نطرحه هنا هو أن تحويل ( مُفْعِلٌ أو مَفْعَلٌ ) إلى ( فعيلٌ ) هل هو مما يقاس عليه أم يقتصر على ما ورد من الأمثلة ؟

إجابةً على هذا السؤال أقول : إن قياس اسم الفاعل من ( أنبأ ) أن يكون على ( مُفْعِلٌ ) ومن ( نبأ ) على ( مُفْعَلٌ ) وكون ( فعيلٌ ) محولاً إليه من ( مُفْعِلٌ ) أمر غير مطرد ، والذين ذكروا أنه مصروف من مُفْعِلٍ إلى ( فعيلٌ ) لم يذكروا قياسه ، ولم يذكروا سوى كلمتين أو ثلاثة وهي ( سميعٌ ) من ( مُسْمِعٌ ) و ( بصيرٌ ) من ( مبصرٌ ) و ( نبيٌّ ) من ( مُنْبِئٌ )<sup>(٣)</sup> .

القول الثاني : أن ( النبيُّ ) مشتق من ( نَبَأٌ يَنْبَأُ نَبْئًا وَنُبُوءًا ) بمعنى خَرَجَ مَنْ أَرْضَ إِلَى أُخْرَى ، ولا ريب أن النون والباء والهمزة جاءت في اللغة بهذا المعنى الذي هو الخروج من مكان إلى مكان<sup>(٤)</sup> ، وقد أنكره الفارسي جاعلاً الاشتقاق

(١) كتاب سيبويه ٣ / ٤٦٠ .

(٢) المقتضب ١ / ٢٩٩ ، والكامل في اللغة والأدب ٣ / ١٧ ، والحجة للقراء السبعة ١ / ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، والطبري ٢ / ١٤٠ ، ١٤١ .

(٣) الطبري ٢ / ١٤٠ ، البحر المحيط ١ / ٣٨١ .

(٤) معجم المقاييس واللغة ص / ١٠٠٩ ، ١٠١٠ .

من « النبأ » بمعنى الخبر ، وليس بمعنى الخروج من أرض إلى أرض<sup>(١)</sup> ، وإنني أرى أن المعنى لا يخالفه ؛ لانطباق معنى الخروج على ( النبأ ) الذي يخرج من مكان إلى مكان ومن بلد إلى بلد قال ابن فارس : « النون والباء والهمزة قياسه الإتيان من مكان إلى مكانٍ .... ومن هذا القياس ( النبأ ) ؛ لأنه يأتي من مكان إلى مكان<sup>(٢)</sup> » وعلى فرض اشتقاقه مما ذكر لا يكون معنى ( النبي ) إلا كما جاء في الصورة الأولى ، وهو المخبر عن الله ، وحدث فيه ما حدث من البدل والإدغام ، ولعل إنكار الفارسي يرجع إلى ما فيه من معنى الخروج الذي لا يليق بشأن الرسالة أو يوهم إلى معنى الطرد .

**القول الثالث :** أن ( النبي ) مشتق من « نَبُوٌّ يَنْبُوُّ » إذا ظهر ومن ثَمَّ سَمِّي الطريق الظاهر ( نبياً ) وعلى هذا هو ( فَعِيلٌ ) صيغة اسم الفاعل من ( فَعَّلَ ) على القياس كـ « شَرِيفٌ » من « شَرُفَ » ، وقد ذكر هذا القول أبو حيان عن الزهراوي<sup>(٣)</sup> وانفرد به أبو حيان<sup>(٤)</sup> ، ولم أجد في كتب المعاجم والمعاني أحداً تطرق إلى هذا القول ، غير أن المعنى لا يعارضه لظهور ( النبي ) بما أوتي من الوحي والرسالة كالطريق الظاهر .

**القول الرابع :** أن « النَّبِيُّ » غير مهموز مشتق من النَّبْوَةِ كَالنَّجْوَةِ بمعنى الظهور والارتفاع ، والفعل منه نَبَاً يَنْبُوُّ نُبُوًّا وَنَبْوَةً وَنَبَاوَةً ، وقد ذكر هذا القول

(١) الحجة للقراء السبعة ١ / ٣٠٥ .

(٢) معجم المقاييس في اللغة ص / ١٠٠٩ ، ١٠١٠ .

(٣) الزهراوي هو الحافظ الإمام محدث الأندلس أبو حفص عبيد الله الذهلي القرطبي ولد سنة ٣٦١ ، وتوفي سنة ٤٥٤ ينظر : سير أعلام النبلاء ١٨ / ٢١٩ رقم الترجمة ١٠٥ .

(٤) البحر المحيط ١ / ٣٨١ ، ٣٨٢ .

ابن السكيت والمبرد والطبري وابن دريد والراغب وابن الأنباري وأبو حيان والسمين وابن عادل وغيرهم<sup>(١)</sup> .

وقد رفض الفارسي هذا القول معللاً أن كل رفعة ليست بنبوءة ، فقد تكون في البيت رفعةً ولكنها ليست بنبوءة ، فالأولى أن يكون من النبأ الذي يطابق المقصود<sup>(٢)</sup> .

وإنني أرى أنه لا وجه لهذا الرفض والإنكار مع ورود الكلمة في اللغة والمعاجم بالمعنى المذكور ، وأنه موافق لمعنى الرسالة والنبوة اللتين هما أشرف المراتب عند الله تعالى ، قال تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ [ الشرح : ٤ ] ، وقال تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴾ [ مريم : ٥٧ ] .

ومن ثم جعل الراغب ( النبي ) غير مهموزٍ أبلغ منه مهموزاً معللاً أن كلَّ ( مُنبأ ) ليس رفيع القدر والمحل<sup>(٣)</sup> ، لعله يقصد - والله أعلم - أن معنى الرفعة ملازم للفظ ( النبي ) حال اشتقاقه من النبوة والنبأوة التي تعني العلو والارتفاع بخلاف ما لو جعل اشتقاقه من ( النبأ ) الذي يكون النبي فيه بمعنى المنبئ أو المنبأ ، أو يكون النبي قد يقصد به الطعن عليه ﷺ<sup>(٤)</sup> .

ثم إن كبار أهل العلم ممن سبق الفارسي أو عاصره كابن السكيت والمبرد

(١) إصلاح المنطق ص / ١٥٨ ، والمقتضب ١ / ٢٩٩ ، ٢ / ٢٠٨ ، الطبري ٢ / ١٤١ ، والاشتقاق لابن دريد ص / ٤٦٢ ، ومفردات الراغب ص / ٤٨٤ ، والبحر ١ / ٣٨٢ ، والدر المصون ١ / ٢٤٤ ، واللباب ٢ / ١٢٨ .

(٢) الحجة للقراء السبعة ١ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٣) مفردات الراغب ص / ٤٨٤ .

(٤) إصلاح المنطق ص / ١٥٨ ، والمقتضب ١ / ٢٩٩ ، ٢ / ٢٠٨ ، الاشتقاق لابن دريد ص / ٤٦٢ ، وتهذيب اللغة للأزهري ١٥ / ٣٤٩ ، ومعجم المقاييس ص / ١٠٠٩ .

وابن دريد والأزهري وابن فارس قد أجازوا اشتقاق ( النَّبِيِّ ) من النبأ ، ومن النبوة والنبأوة أيضًا .

بقي أن نقول ما وزن الكلمة ( النبي ) بناءً على اشتقاقه من : « نَبَا يَنْبُو » ؟ وما القياس فيه ؟

أقول : القياس أن يكون اسم الفاعل منه نَابِيٌّ على زنة فاعل ، و ( النَّبِيُّ ) ( فعيل ) بمعنى ( فاعل ) أي ظاهر ومرتفع ، أو ( فعيلٌ ) بمعنى ( مفعول ) أي رَفَعَهُ اللهُ<sup>(١)</sup> .

القول الخامس والأخير : أن ( النبي ) بمعنى الطريق الواضح الذي يأخذ بك إلى حيث تريد ، ومنه جاء اشتقاق ( النبي ) الذي يأخذ بأيدي الناس ليهديهم إلى صراط مستقيم<sup>(٢)</sup> .

وإنني أرى أن ( النبي ) بمعنى الطريق الواضح لوروده في اللغة والمعاجم والتفسير بالمعنى المذكور ، فقد ذكره الخليل والطبري وابن القوطية والأزهري وابن فارس والقرطبي وغيرهم<sup>(٣)</sup> ، فلا مانع لو أرجعنا اشتقاقه إلى ما ذكر ؛ لأنه طريق الله إلى خلقه وطريق الخلق إلى معرفة الخالق .

### ثالثاً : اسم الفاعل مما ألحق بالرباعي المجرد .

لاشك أن بناء اسم الفاعل من الرباعي المجرد كبنائه من مزيد الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو : مُبَعِّثٌ مِنْ يُبْعَثُ ،

(١) الاشتقاق لابن دريد ص / ٤٦٢ ، والدر المصون ١ / ٢٤٥ ، واللباب ٢ / ١٢٨ .

(٢) البحر المحيط ١ / ٣٨٢ ، والدر المصون ١ / ٢٤٥ ، واللباب ٢ / ١٢٨ .

(٣) معجم العين ٨ / ٣٨٢ ، والطبري ٢ / ١٤١ ، وكتاب الأفعال لابن القوطية ص / ١١٤ ، وتهذيب اللغة للأزهري ١٥ / ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، والمقاييس في اللغة ص / ١٠٠٩ ، والقرطبي ٢ / ١٥٦ .

والملاحق بالرباعي حكمه كحكم أصله .

ولم أجد في « اللباب في علوم الكتاب » مثلاً لاسم الفاعل مما يتعلق بالرباعي المجرد ، ولعل ذلك يعود إلى عدم وجود اسم فاعل من الرباعي في القرآن الكريم ، وقد وجدت فيه لاسم الفاعل الملاحق بالرباعي المجرد مثالين تحدث ابن عادل عن اشتقاقهما وهما (١) مُسَيِّطِر (٢) ومُهَيِّمِن .

١ - مُسَيِّطِر : ذكر ابن عادل أن ( مُسَيِّطِر ) من ( سَيَطِر ) اسم فاعل على زنة ( مُفَيِّعِل ) ، ولم يأت على ( مُفَيِّعِل ) إلا خمسة ألفاظ ، وهي ( مُهَيِّمِن ) و ( مُبَيِّقِر ) و ( مُسَيِّطِر ) و ( مُبَيِّطِر ) وهذه الأربعة أوصاف ، والخامس ( مُجَيِّمِر ) اسم جبل (١) .

أقول : لقد سبق ابن عادل فيما ذكره كثير من أهل العلم ، منهم أبو عبيدة وتبعه أبو علي الفارسي وأبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي (٢) ، ولا يخفى أن ( مُسَيِّطِر ) صيغة اسم الفاعل من ( سَيَطِر ) الملاحق بالرباعي المجرد ، وأصله السين والطاء والراء اشتقاقاً من « السَّطِر » بمعنى الكتاب الذي يُسَطَّر ، وذكر النحاس أن السطر معناه : الذي لا يُخْرَج عن الشيء قد مُنِعَ من ذلك ، وذكر في موضع آخر أن معناه : الذي يُخَطَّر على الناس منعه مما يريد (٣) .

هذا وقد ذهب ابن خالويه إلى أن ( مسيطر ) وأخواته الثلاث « مُبَيِّقِر » و « مُبَيِّطِر » و « مُهَيِّمِن » وكذلك ( كُمَيْت ) و ( تُرَيَّا ) مصغرات لا مكبر

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٨ / ١٤٢ - ١٤٣ ، ٢٠ / ٣٠٣ .

(٢) مجاز القرآن ٢ / ٢٥٦ ، والحجة للقراء السبعة ٣ / ٤٢٧ ، والبحر ٨ / ١٤٣ ، ٤٥٩ ، والدر

المصون ٦ / ٢٠١ ، واللباب ١٨ / ١٤٣ ، ٢٠ / ٣٠٣ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٥ / ٢١٤ .

لهن<sup>(١)</sup> ، ولم يقله أحد من أهل العلم سوى ما قاله أبو عبيدة وتبعه أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي بصيغة فيها شك وتردد ، قال أبو عبيدة : « ووجدنا من الأسماء ما لا ندري لعلها مصغرةٌ ، مُدَيِّر اسم وادٍ ومُجَيِّمِر »<sup>(٢)</sup> وقد أنكر الفارسي على من جعل ( مُسَيِّطِر ) وأخواته مصغراتٍ ، قال : ليس هذا البناء بناءً تحقير ، ولكن الياء فيه مثل الواو في ( حوقل ) ، فكما تقول : مُحَوِّقِل ، كذلك تقول : مُبَيِّطِر لِإِلْحَاقِهَا جَمِيعًا بِمُدْخَرِجٍ وَمُسْرَهْفٍ »<sup>(٣)</sup> .

أما معنى المسيطر فقد ذكر الخليل أنه بمعنى الرقيب الحافظ المتعهد<sup>(٤)</sup> ، وذكر أبو عبيدة أنه بمعنى الرب<sup>(٥)</sup> ، وذكر الزجاج أنه بمعنى الربِّ المتسلِّط<sup>(٦)</sup> وذكر النحاس وابن خالويه أنه بمعنى المسلِّط<sup>(٧)</sup> ، وذكر السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي أنه بمعنى ( القاهر الغالب ) من سيطر عليه إذا راقبه وحفظه أو قهره<sup>(٨)</sup> .

وإذا كنا قد أرجعنا ( المسيطر ) في اشتقاقه إلى السين والطاء والراء التي هي المادة والجذر ، فما علاقة ( السطر ) الذي يعني ( الكتابة ) بما ذُكِر من معنى المسيطر ؟  
إجابةً على هذا السؤال أقول : إنَّ ( السَّطْر ) لما جاء بمعنى الكتابة التي يحافظ بها على المكتوب ، و ( المسيطر ) جاء بمعنى الرقيب الحافظ المتعهد في قول

(١) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص / ٧١ ، والحجة في القراءات السبع ص / ٣٣٥ .

(٢) مجاز القرآن ٢ / ٢٥٦ ، والبحر المحيط ٨ / ٤٥٩ ، والدر المصون ٦ / ٥١٤ ، واللباب ٢٠ / ٣٠٣ .

(٣) الحجة للقراء السبعة ٣ / ٤٢٧ .

(٤) معجم العين للخليل ٧ / ٢١٠ .

(٥) مجاز القرآن ٢ / ٢٣٣ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ٦٦ .

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٢٦٠ ، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص / ٧١ .

(٨) الدر المصون ٦ / ٢٠١ ، واللباب ١٨ / ١٤٢ -

الخليل، والرب المتسلط على الشيء بمعنى ( المحافظ ) الذي يرجع إلى معنى ( السطر ) ؛ لأن الإنسان بكتابة شيء ما صار كالمستسلط عليه أو الغالب عليه ، وقد ذكر القرطبي أن ( المسيطر ) بمعنى الحافظ أخذًا من تسطير الكتاب الذي يحفظ ما كتب فيه ، فصار المسيطر هنا حافظًا ما كتبه الله في اللوح المحفوظ<sup>(١)</sup> .

ثم إنه ليس من الواجب أن نرجع كل كلمة في معناها إلى أصلها الثلاثي ، فقد تكون الكلمة في الثلاثي ذات معنى ، وإذا خرجت إلى ما ألحقت به من الرباعي فتأخذ معنى جديدًا ، ومن ثم قال ابن فارس : « السين والطاء والراء أصل مطرد يدل على اصطفاف شيء كالكتاب والشجر ... ومما شذ عن الباب المسيطر وهو المتعهد للشيء المتسلط عليه »<sup>(٢)</sup> .

٢- مهيمن : ذكرنا من قبل طرفًا مما يتعلق بزنة هذه الكلمة وأنه من الألفاظ الأربعة الموازنة لـ ( مُفَعِّل ) الدالة على الوصف وهي ( مُسَيِّر ) و ( مُبَيِّر ) و ( مُبَيِّقِر ) و ( مُهَيِّمِن ) . هذا ما ذكره أبو عبيدة<sup>(٣)</sup> ، وذكر أبو حيان ومن تبعه خمسة ألفاظ وهي : ( مُسَيِّر ) و ( مُبَيِّقِر ) و ( مُهَيِّمِن ) و ( مُجَيِّمِر )<sup>(٤)</sup> ولا خلاف في كون هذه الألفاظ أسماء الفاعلين مما ألحق بالرباعي المجرد من ( سَيَّرَ ) و ( بَيَّطَرَ ) و ( بَيَّقَرَ ) و ( هَيَّمَنَ ) و ( جَيَّمَ ) ، إلا ما ورد من مذهب ابن خالويه حيث كان يرى أن هذه الألفاظ مصغرات لا مكبر لهن .

والخلاف الذي لوحظ في ( المهيمن ) هو أن الهاء في ( هيمن ) وتصريفاته هل هي أصل بنفسه أم مبدلة من الهمزة ؟

(١) القرطبي ١٩ / ٥٣٦ ، ٥٣٧ .

(٢) معجم المقاييس في اللغة ص / ٤٧٩ .

(٣) مجاز القرآن ٤ / ٢٥٦ .

(٤) البحر ٣ / ٤٩٨ ، والدر المصون ٢ / ٥٣٨ ، واللباب ٧ / ٣٦٦ .

لقد تناول ابن عادل هذه المسألة تبعا لمن سبقه كأبي حيان والسمين الحلبي ،  
وإيكم ما جاء في هذه المسألة :

القول الأول : أن الهاء في ( مُهَيْمَن ) أصل غير مبدلة من الهمزة ، وهو صيغة  
اسم الفاعل من ( هَيَمَنَ ) كَمُبَيِّطِرٍ من ( بَيَّطَرَ )<sup>(١)</sup> .

وهذا القول - مع كونه أشهر ما جاء في هذه المسألة - غير معزو إلى أحد ،  
وتقديم أبي حيان ومن تبعه هذا القول على غيره وردُّهم القولين الآخرين يدل  
على تبيينهم هذا القول كما أرى<sup>(٢)</sup> .

والقول الثاني : أن ( المهيمَن ) اسم الفاعل من ( آمَنَ ) ، وأصله ( مُأْمِنٌ )  
قلبت الهمزة ياءً كراهية اجتماع الهمزتين ، فصار ( مُؤَيِّمِنٌ ) ثم أبدلت الهمزة هاءً  
على حدِّ إبدالهم في : أراق وإيَّاك ، فقالوا : هَرَّاقٌ ، وهَيَّاك .

وهذا القول ذكره أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي دون أن  
يعزوه إلى أحد ، وعباراتهم توحى إلى أن هذا القول ليس بشيء ، وأنه كلام فيه  
من التكلُّف والضعف ما لا يخفى<sup>(٣)</sup> .

وإنني أرى أن هذا القول تبناه غير واحد من أهل العلم ممن يوثق بعريبتهم ،  
منهم المبرد<sup>(٤)</sup> والزجاجي<sup>(٥)</sup> والعكبري<sup>(٦)</sup> وحجة هؤلاء أن إبدال الهاء من الهمزة

(١) البحر المحيط ٣ / ٤٩٨ ، والدر المصون ٢ / ٥٣٨ ، واللباب ٧ / ٣٦٦ .

(٢) البحر المحيط ٣ / ٤٩٨ ، والدر المصون ٢ / ٥٣٨ ، واللباب ٧ / ٣٦٦ .

(٣) البحر المحيط ٣ / ٤٩٨ ، والدر المصون ٢ / ٥٣٨ ، واللباب ٧ / ٣٦٦ .

(٤) ذكر الأزهرى عن المبرد قوله : « مهيمَن : معناه مؤيِّمَن إلا أن الهاء مبدلة من الهمزة والأصل مؤيِّمناً  
عليه » تهذيب اللغة ٦ / ١٦٦ .

(٥) اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ص / ٢٢٨ - ٢٣٠ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٣٣٠ ، ٣٣١ .

أمر وارد في اللغة كما سبق له التمثيل ، وأنه لم توجد في اللغة مادة مكونة من الهاء والميم والنون ( همن )<sup>(١)</sup> .

وقد تتبعت كتب المعاجم فوجدت أن الخليل لم يذكر هذه المادة ضمن التقلبات التي ذكرها في باب الهاء والنون والميم<sup>(٢)</sup> وقال ابن فارس : « الهاء والميم والنون ليس بشيء ، فأما المهيمن - وهو الشاهد - فليس من هذا ، وإنما هو من باب ( أمِنَ ) والهاء مبدلة من همزة »<sup>(٣)</sup> .

والمعجميون الذين ذكروا هذه المادة أرجعوا اشتقاقها إلى الهمزة والميم والنون أيضاً<sup>(٤)</sup> ، فقد ذكر الأزهري مادة ( همن ) ولكنه لم يأخذ بأصالة الهاء والميم والنون، وصحَّح ما قاله المبرد من أن ( المهيمن ) كان في الأصل ( مؤيمناً )، وقال : « هذا على قياس العربية صحيح إن شاء الله تعالى مع ما جاء في التفسير أنه بمعنى الأمين »<sup>(٥)</sup> .

ومن ثم أرى أن رد أبي حيان ومن تبعه هذا القول ووصفهم إياه بالضعف والتكلف لم يكن في موضعه ، وكان ينبغي أن يؤيد هذا القول لوجود ( أمِنَ ) في اللغة دون ( هَمَنَ ) ، إضافةً إلى صحة المعنى المعجمي لو أرجعناه إلى الهمزة والميم والنون ، وهو « الشاهد الأمين المؤمن المحافظ الرقيب » .

ولعل أبا حيان ومن تبعه لاحظوا وجود مادة ( ه م ن ) في بعض كتب اللغة

(١) التبيان للعكبري ١ / ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٢) معجم العين للخليل باب الهاء ، والنون والميم معها ٤ / ٦٠ .

(٣) معجم المقاييس في اللغة ص / ١٠٧٥ .

(٤) تهذيب اللغة ٦ / ١٧٦ ، النهاية في غريب الحديث والأثر ٥ / ٢٧٥ ، ولسان العرب ١٥ / ١٤٠ ،

والقاموس المحيط باب النون فصل الهاء ص / ١١١٧ .

(٥) تهذيب اللغة للأزهري ٦ / ١٧٦ .

التي وردت فيها هذه المادة<sup>(١)</sup> ، فأرادوا أن يجعلوها أصلاً اشتقَّ منها ( المَهْمِينُ ) ، وهذا في نظرهم أولى من التكلف الذي لا داعي له ، وهذا ما يفهم من كلام السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي اللذين رفضا كلام العكبري قائلين : « وهذا الذي قاله ليس بشيء لما تقدم من حكاية أهل اللغة ( هَيْمَن ) وغاية ما في الباب أنهم لم يستعملوه إلاّ مزيداً فيه الياء ك ( بيطر ) وبابه »<sup>(٢)</sup> .

القول الثالث : أن ( مَهْمِين ) أصله مؤيمن مصغَّر ( مؤمن ) ، وعلى هذا فالهاء في ( المهيمن ) مبدلة من الهمزة ، والفرق بين هذا والذي قبله هو أن الكلمة ههنا مصغَّر ( مؤمن ) اسم الفاعل من ( آمَنَ ) ، وفيما قبله صيغة اسم الفاعل غير مصغَّر ، وقد عَزِي هذا القول إلى ابن قتيبة ، عزاه إليه أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٣)</sup> ، ووصفَه السمين وابن عادل بأنه سطقة فاحشة سقط فيها ابن قتيبة<sup>(٤)</sup> .

وقد عَزِي هذا القول إلى أبي العباس المبرد أيضاً ، عزاه إليه السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٥)</sup> ، وفي هذا العزو نظر لتضارب ما جاء في البحر المحيط بما جاء في الدر المصون واللباب ، حيث جعل أبو حيان المبرد فيمن أنكر التصغير في أسماء الله في حين جعل السمين وابن عادل المبرد والزجاج فيمن استحسَن ، وجعلا ثعلباً ممن أنكر على هؤلاء تصغير أسماء الله<sup>(٦)</sup> .

(١) لقد وردت مادة ( ه م ن ) في بعض كتب اللغة منها ، تهذيب اللغة ٦ / ١٧٦ ، ولسان العرب ١٥ / ١٣٩ ، وأساس البلاغة ص / ١٨٨ .

(٢) الدر المصون ٢ / ٥٣٨ ، واللباب ٧ / ٣٦٦ .

(٣) البحر ٣ / ٤٩٨ ، والدر المصون ٢ / ٥٣٨ ، واللباب ٧ / ٣٦٦ .

(٤) الدر المصون ٢ / ٥٣٨ ، واللباب ٧ / ٣٦٦ .

(٥) الدر المصون ٢ / ٥٣٨ ، واللباب ٧ / ٣٦٦ .

(٦) البحر ٣ / ٤٩٨ ، والدر المصون ٢ / ٥٣٨ ، واللباب ٧ / ٣٦٦ .

وقد سبق أن ذكرت أن أبا العباس المبرد كان ممن تبني القول الثاني ، وهذا ما يرجح كلام أبي حيان الذي ذكر فيه أن المبرد أنكر على ابن قتيبة ، وحذره من التصغير في أسماء الله<sup>(١)</sup> ، وممن ذهب إلى القول بتصغير (مهيمن) من (مؤمن) ابن الأنباري<sup>(٢)</sup> ، وسبق أن قلنا إن ابن خالويه يعتبر كل ما جاء على زنة (مُفَعِّل) مصغراً<sup>(٣)</sup> ، وهذا ما رفضه ابن دريد<sup>(٤)</sup> والفارسي<sup>(٥)</sup> ، وذكر ابن عطية ومن تبعه أن أبا العباس ثعلباً أنكر على ابن قتيبة قوله أشدَّ إنكار واستردأه وأغلظ عليه<sup>(٦)</sup> .

وإنني أرى أنه لا وجه لمثل هذا التشديد والتغليظ على من عرف بالعلم والفضل ؛ لأنه لم يرد عن ذهب إلى القول بتصغير (مهيمن) من (مؤمن) القصد إلى التنقيص في المعنى ، فلعلهم قصدوا توجيهها تصريفاً واشتقاقياً محضاً ، وهو أن لفظ (مهيمن) يعود إلى (مؤيمن) مصغر (مؤمن) المأخوذ من الهمزة والميم والنون والله أعلم .

القسم الثاني : اسم المفعول سواء كان من مجرد الثلاثي ، أو من

مزيده :

لا ريب أن اسم المفعول هو ما تم أخذه من (يُفَعِّل) الفعل المبني للمجهول للدلالة على ما وقع عليه الفعل أو من وقع عليه الفعل ، نحو : مَضْرُوبٌ

(١) البحر ٣ / ٤٩٨ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٢٩٤ .

(٣) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص / ٣٣٥ ، وإعراب ثلاثين سورة ص / ٧١ .

(٤) جمهرة اللغة ٢ / ٢٢٣ .

(٥) الحجة للقراء السبعة ٣ / ٤٢٧ .

(٦) المحرر الوجيز لابن عطية ٢ / ٢٣٢ .

ومنصورٌ ومقروءٌ ، ويصاغ من الثلاثي المجرد على زنة ( مَفْعُول ) كمضروب  
المصوغ من « يُضْرَبُ » المبني للمجهول ، ويصاغ من غير الثلاثي سواء كان ثلاثياً  
مزيداً فيه أو رباعياً مجرداً أو مزيداً على زنة صيغة اسم الفاعل لكن بفتح ما قبل الآخر نحو  
مُكْرَمٌ من يُكْرَمُ ومُقَاتِلٌ من يُقَاتِلُ - ومُبَعَّرٌ من يُبَعِّرُ<sup>(١)</sup> .

والأمثلة التي تحدث ابن عادل عن اشتقاقها في اللباب في علوم الكتاب مما  
يتعلق باسم المفعول ثلاثياً أو غيره يمكن أن نوزعها على ما يأتي :

- أ- ما جاء على ( مَفْعُول ) وفيه مثال واحد ( مَأْجُوجٌ ) .  
ب- ما جاء على ( مُفْعَل ) وفيه ثلاثة أمثلة وهي : ١- مُؤْصَدَةٌ ،  
٢- مُزْجَاةٌ ، ٣- مُوسَى .

ج- ما جاء على ( مَفْتَعَل ) وفيه مثالان « وهما : ١- مُسْتَطَّرٌ ، ٢- مَتَكَأٌ .  
وإليك الآن هذه الأمثلة مفصلةً مع مناقشتها على ضوء ما ورد فيها في كتب  
اللغة والمعاجم والمعاني .

أ- ما جاء على ( مَفْعُول ) وفيه مثال واحد وهو لفظ ( مَأْجُوجٌ ) .  
ذكر ابن عادل أن ( مَأْجُوجٌ ) لفظ اختلف فيه ، هل هو عربي الأصل له  
اشتقاق أم عجمي لا اشتقاق له ؟ ، فذكر - دون عزو إلى أحد - أن من العلماء  
من جعله لفظاً أعجمياً لا اشتقاق له ، ومنهم من جعله عربي الأصل له اشتقاق ،  
ثم إن القائلين بعربيته قد اختلفوا في اشتقاقه ، فمنهم من جعله مشتقاً من موج  
البحر ، وهو الكسائي .

(١) شرح الكافية ٣ / ٤٩٧ - ٤٩٨ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٤٥ - ٢٤٦ ، وشرح المراح في التصريف  
ص / ١٣٥ - ١٣٦ .

ومنهم من جعل اشتقاقه من الأَجِّ ، وهو الاختلاط أو شدة الحر ، ومنهم من قال : من الأَجِّ بمعنى سرعة العدو وهو معزو إلى القتيبي ، ومنهم من قال : من الأُجاج وهو الماء المالح الزعاق ، ومنهم من جعل اشتقاقه من المَجِّ وهو مَجُّ الريق ، وهذا القول معزو إلى الخليل ، ومنهم من جعله مشتقاً من ( مَاجٍ يَمُوجُ ) بمعنى ( اضطرب ) ومنه الموج ، وهذا القول معزو إلى أبي حاتم ، ووزن الكلمة ( مفعولٌ ) إن جعل اشتقاقه من ( الأَجِّ ) و ( فاعولٌ ) إن جعل اشتقاقه من ( المَجِّ ) ، و ( مفعولٌ ) إن جعل اشتقاقه من ( ماج بموج ) ولكنه شاذٌ لما فيه من ادعاء قلب حرف العلة وهو ساكن<sup>(١)</sup> .

أقول : ما ذكره ابن عادل لا يختلف عما ذكره أهل اللغة والمعاجم والمعاني فقد ذكر الخليل أن ( ماجوج ) بغير الهمز مأخوذ من ( مَجِّ ) على بناء ( فاعولٌ )<sup>(٢)</sup> ، وذكر الأَخفش أن ( ماجوج ) مفعولٌ إذا همز ، وإذا لم يمهز فهو من ( مججت ) ماجوج<sup>(٣)</sup> ، هكذا قال الزجاج<sup>(٤)</sup> وأبو علي الفارسي والأزهري وأبو حيان والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup> .

ووزن الكلمة ( مفعولٌ ) إن جعلنا اشتقاقه من الأَجِّ وهو القياس ، ومعناه أجيح النار ، قال الخليل : « أَجَّتِ النَّارُ تَوُجَّ أَجِيحًا وَأَجَّجْتُهَا تَأْجِيحًا »<sup>(٦)</sup> ، وذكر

(١) اللباب ١٢ / ٥٦٢ ، ٥٦٣ .

(٢) معجم العين ٦ / ١٩٨ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٦٢١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٣١٠ .

(٥) الحجة للقراء السبعة ٣ / ١٠٣ ، تهذيب اللغة ١١ / ١٦٠ ، والبحر ٦ / ١٥٤ ، والدر المصون

٤ / ٤٨٢ .

(٦) معجم العين ٦ / ١٩٨ .

النحاس أن الكسائي جعله مشتقاً من ( أجيح النَّار )<sup>(١)</sup> ، وهذا ما يناسب هؤلاء الجماعة من يأجوج ومأجوج لكثرة اضطرابهم وتموُّجهم في الأرض كالنار المضطربة والمياه المتموجة ، وقال الراغب : « يأجوج ومأجوج منه [ أي من أجيح النار ] شُبِّهوا بالنار المضطربة والمياه المتموجة لكثرة اضطرابهم »<sup>(٢)</sup> .

وإن جعلناه مشتقاً من ( مَاج يَموجُ ) بمعنى اضطرب ، فقياس اسم المفعول ( مُمَّوجٌ ) ولس ( مَوْجُوجٌ ) كما ذكره السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي عن أبي حاتم ؛ لأن ( ماج يموج ) يعود إلى الميم والواو والجيم ، ومعناه في اللغة اضطرابٌ في الشيء ومنه موج البحر ، سمي بهذا الاسم لاضطرابه .

ولو فرضنا أن ( مأجوج ) يرجع في الأصل إلى ( مَوْجُوج ) فينبغي أن يكون جذره الواو والجيم المضعف ، والوَجُّ معناه عيدان يُتداوى بها ، كما في العين وفي التهذيب<sup>(٣)</sup> ، وذكر الأزهري أنه يأتي بمعنى السرعة أيضاً<sup>(٤)</sup> ، فينبغي أن يرجع ( المأجوج ) في اشتقاقه إلى « الوَجِّ » وليس إلى « الموج » .

ب- ما جاء منه على ( مُفْعَلٍ ) وهو اسم المفعول من مزيد الثلاثي وفيه ثلاثة أمثلة وهي : ١- مُؤَصِّدَةٌ ، ٢- مُزَجَّاةٌ ، ٣- مُوسَى .

١- مُؤَصِّدَةٌ : ذكر ابن عادل أن ( مُؤَصِّدَةٌ ) ترجع في اشتقاقها إلى ( آصَدَ يُؤَصِّدُ ) أو إلى ( أَوْصَدَ يُؤَصِّدُ ) سواءً قرئت بالهمز أو بلا همز ، والمعنى واحد في كلا الوجهين وهو الإطباق والإغلاق و ( مؤصِّدَةٌ ) مُفْعَلَةٌ صيغة اسم المفعول ،

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٣٧ .

(٢) مفردات الراغب ص / ٢٠ .

(٣) معجم العين ٦ / ١٩٨ ، وتهذيب اللغة ١١ / ١٦١ .

(٤) تهذيب اللغة ١١ / ١٦١ .

والذين قرؤوا بالهمز جعلوه مشتقاً من آصَدَ يُؤصِدُ كأكرم يكرم ، والذين تركوا الهمزة جعلوه مشتقاً من أَوْصِدَ يُؤْصِلُ (١) .

أقول : ما ذكره ابن عادل في اشتقاق ( مُؤْصِدَةٌ ) يوافق ما ذكره أهل اللغة والمعاجم والمعاني ، وقد سبقه الزجاج وأبو علي الفارسي والزنجشري والعكبري وأبو حيان والسمين الحلبي (٢) ، وقد عقد ابن السكيت باباً للكلمات التي تقال بالهمز مرة وبالواو أخرى ، فجعل منها ( آصِد ) و ( أَوْصِد ) (٣) ، وذكر الخليل أن آصِدْتُ عليهم وأَوْصِدْتُهُ والهمز أعرف ، والإِصْدُو الإِصَادُ وَالِوِصَادُ اسم والإِیْصَادُ المصدر (٤) .

وسواء أرجعنا اشتقاق ( مُؤْصِدَةٌ ) إلى آصِد أو إلى أَوْصِدَ ، فإنه لا يختلف أحد في جعل ( مُؤْصِدَةٌ ) صيغة اسم المفعول بمعنى مغلقة ومطبقة ؛ لأن الذين جعلوا اشتقاقه من ( آصِد ) أتوا بالهمز ، فقالوا ( مُؤْصِدَةٌ ) والذين جعلوه من ( أَوْصِد ) تركوا الهمز وقالوا مُؤْصِدَةٌ .

٢- مُزْجَاةٌ : ذكر ابن عادل أن ( مُزْجَاةٌ ) من ( أزجيت ) وهو واوي اللام ؛ لأن ماضيه في الثلاثي زَجَا يَزْجُو زَجَا .

فألف ( مُزْجَاةٌ ) كانت في الأصل واوا ثم قلبت ألفاً ، ومعنى الإزجاء الدفع بسهولة ، و ( مُزْجَاةٌ ) معناه مدفوعة يدفعها كل أحد عنه لزهادته فيها (٥) .

(١) اللباب ٢٠ / ٣٥٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ٣٣٠ ، والحجة للقراء السبعة ٤ / ١٢٦ ، والكشاف ٤ / ٢١٤ ، والتبيان ٢ / ٥٠٣ ، والبحر المحيط ٨ / ٤٧١ ، والدر المصون ٦ / ٥٢٦ .

(٣) إصلاح المنطق لابن السكيت ص / ١٥٩ .

(٤) معجم العين للخليل ٧ / ١٤٥ .

(٥) اللباب ١١ / ١٩٧ .

أقول : ما ذكره ابن عادل موافق لما أورده أهل اللغة المعاجم والمعاني<sup>(١)</sup> ، فقد ذكر الخليل أن الترجية دفع الشيء كما تُزجِّي البقرة ولدها أي تسوقه ، و ( المَزَجِي ) القليل ، وزَجَا الخراج يزجو زجاءً إذا تسرت جبايته<sup>(٢)</sup> .

وألف ( مزجاة ) منقلبة عن واو ؛ لأن فعلها في الثلاثي ( زَجَا يزجو زجاءً أو زُجُوا - قال ابن القوطية : « زَجَا الخراجُ زجاءً : تيسر وزاد ، والدرهمُ زُجُوا : فَسَدَ »<sup>(٣)</sup> ، وكونه واوي اللام هو الأرجح والأقوى كما تبين لنا ذلك مما أورده أهل اللغة والمعاجم ، وذكر العكبري أنه يحتمل أن تكون ألف ( مَزَجَا ) منقلبة عن الياء<sup>(٤)</sup> ، وهذا ما لم يقله أحد من أهل العلم ، ولا يخفى أن الواو إذا صارت رابعة فصاعداً ولم ينضم ما قبلها فإنها تنقلب ياءً مثل أعليت واستعليت وأغزيت ، وتغزيت<sup>(٥)</sup> .

٣- موسى : ذكر ابن عادل أن لفظ ( مُوسَى ) اختلف فيه اشتقاقاً ووزناً ، و ( موسى ) النبي اسم أعجمي مركب من ( مو + شا ) معرب ، منع من الصرف للعجمة والعلمية ، وقد صحح ابن عادل هذا القول ، وذكر قولاً آخر لأهل العلم دون عزوه إلى أحد ، وهو أن ( مُوسَى ) النبي مشتق ، والقائلون باشتقاقه اختلفوا فيما اشتق منه فمنهم من جعل اشتقاقه من ( أوسيت رأسه إذا حلقته ) واسم المفعول منه ( موسى ) على زنة ( مُفَعَلٌ ) وسمي بهذا الاسم لصلعه .

(١) معجم العين ٦ / ١٦٥ ، وتهذيب اللغة للأزهري ١١ / ١٠٦ ، ١٠٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ١٢٧ ، وكتاب الأفعال لابن القوطية ص / ١٤٠ ، الكشاف للزمخشري ٢ / ٢٧٢ .

(٢) معجم العين ٦ / ١٦٥ .

(٣) كتاب الأفعال لابن القوطية ص / ١٤٠ .

(٤) التبيان للعكبري ٢ / ٦٦ .

(٥) متن الشافية ص / ١٤٣ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ١٦٦ ، ١٦٧ .

ومنهم من جعل اشتقاقه من ( ماس يَمِيسُ ) إذا تبختر في مشيته ووزن الكلمة حينئذ فُعَلَى ، مؤنث ( أميس ) ، وكان في الأصل ( مُيسَى ) قلبت الياء واوًا لانضمام ما قبلها مثل ( مُوقِن ) من اليقين .  
وقد رفض ابن عادل هذا القول جاعلاً هذا الاشتقاق لـ ( موسى ) آلة الحديد التي لا اختلاف في عربيتها<sup>(١)</sup> .

أقول : لقد وجدت أن العلماء اختلفوا في لفظ ( مُوسَى ) على عدة أقوال وهذا يرجع في الأصل إلى اعتبارين ، أحدهما أن ( موسى ) لفظ أعجمي معرّب لا اشتقاق له ، والآخر أنه لفظ عربي الأصل ، له أصل في الاشتقاق .  
فيرى أكثر أهل العلم أن ( مُوسَى ) النبي عليه السلام اسم أعجمي لا يدخله اشتقاق ، وأنه ممنوع من الصرف للعجمة والعلمية ، وهذا ما أكده العكبري ، وأبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٢)</sup> ، وهذا ما يفهم ممّا أورده الخليل والأزهري أيضاً<sup>(٣)</sup> .

ومن أهل العلم من جعل لـ ( موسى ) النبي اشتقاقاً ، فجعله مشتقاً من ( أوسيت ) وهذا ما ذهب إليه مكّي بن أبي طالب<sup>(٤)</sup> وقد عزاه إليه أبو حيان<sup>(٥)</sup> ، ومنهم من جعل اشتقاقه من ماس يَمِيس ويكون على زنة فُعَلَى كـ ( طُوبَى ) من طاب يطيب ، وذكر أبو حيان أن هذا صنيع المعريين<sup>(٦)</sup> .

(١) اللباب ٢ / ٦٩ .

(٢) التبيان ١ / ٥٦ ، والبحر ١ / ٣٥٣ ، والدر المصون ١ / ٣٢٣ ، واللباب ٢ / ٦٩ .

(٣) معجم العين ٧ / ٣٢٣ ، التهذيب للأزهري ١٣ / ٨١ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ص / ٩٤ .

(٥) ذكره أبو حيان في البحر ١ / ٣٥٣ .

(٦) البحر ١ / ٣٥٣ .

أما ( موسى ) آلة الحديد فلا خلاف بين أهل العلم في عربيته واشتقاقه إلا أنهم اختلفوا في أصل الكلمة التي اشتقت منها ( موسى ) آلة الحديد فجعل الخليل تأسيس اسم ( المُوْسَى ) من المُوْس ، وذكر أن بعضهم ينون ( موسى )<sup>(١)</sup> ، وذكر الأزهري معلقاً على قول الخليل أن ( موسى ) فُعْلَى من المُوْس ، والميم أصلية ولا يجوز تنوينه ؛ لأن ( فُعْلَى ) لا ينصرف<sup>(٢)</sup> .

وفي إصلاح المنطق لابن السكيت ما يدل على أن الكسائي جعله على زنة ( فُعْلَى ) دون أن يذكر أصل اشتقاقه<sup>(٣)</sup> ، وقد وافق ابن فارس الخليل في جعل ( مُوْسَى ) مشتقاً من المُوْس<sup>(٤)</sup> .

ومن أهل العلم من جعل ( مُوْسَى ) مُفْعَلًا من أوسيت رأسه إذا حلقته ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه<sup>(٥)</sup> وتبعه الكثيرون منهم ابن السكيت وابن القوطية<sup>(٦)</sup> ، وذكر الرضي أن ( مُوْسَى ) التي هي مُوْس الحديد اشتقاقه عند البصريين من ( أوسيت ) بمعنى حلقت ، وجوز السيرافي اشتقاقه من ( أسوت الجرح ) أي أصلحته ، فأصله ( مُوْسَى ) بهمز الفاء<sup>(٧)</sup> ومن أهل العلم من جعل اشتقاق ( موسى ) الحديد من ماس يميمس إذا تبخر ، وهذا القول ذكره أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي ولم يعزوه إلى أحد بعينه<sup>(٨)</sup> ، ويكون وزن

(١) معجم العين ٧ / ٣٢٣ .

(٢) تهذيب اللغة للأزهري ١٣ / ٨١ .

(٣) إصلاح المنطق ص / ٣٥٩ .

(٤) معجم المقاييس ص / ٩٦٩ .

(٥) وفي الكتاب ٣ / ٢١٣ قال سيبويه : « ( مُوْسَى ) الحديد مُفْعَلٌ » .

(٦) إصلاح المنطق ص / ٣٥٩ ، وكتاب الأفعال لابن القوطية ص / ١٧٥ .

(٧) شرح الرضي على شافية من الحاجب ٢ / ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٨) البحر ١ / ٣٥٣ ، والدر المصون ١ / ٣٢٣ ، واللباب ٢ / ٦٩ .

الكلمة ( فَعَلَى ) كما قالوا في مؤنث ( أَطْيَبُ ) طَوَّبَى بقلب الياء واوًا وكان في الأصل ( مُيَسَى ) ثم قلبت الياء واوًا لانضمام ما قبلها .

وهذا القول لا يُستبعدُ من حيث الاشتقاق ؛ لورود جذر ( الميم والياء والسين ) في اللغة بمعنى التبخر في المشية ، قال الخليل : « الميس ضرب من المشي في تبخر وتهادٍ كما تميز الجارية العروسُ »<sup>(١)</sup> ، وذكر ابن فارس نحو ذلك<sup>(٢)</sup> ، وهناك من جعل اشتقاق ( مُوسَى ) من أَسَوْتُ بمعنى أَصَلَحْتُ ، هذا ما ذكره الرضي بأنه مما جَوَّزه السيرافي<sup>(٣)</sup> ، وذكر أبو حيان هذا القول دُونَ أن يعزوه إلى أحد<sup>(٤)</sup> ، وعلى هذا كان ( مُوسَى ) أصله ( مُوسَى ) بالهمز ثم خُفِّف بقلب الهمزة واوًا ووزنه ( مُفْعَلٌ ) .

وإنني أرى أن ورود الهمزة والسين والواو في المعاجم بمعنى الإصلاح والمداواة<sup>(٥)</sup> يميز أيضًا اشتقاق ( موسى ) الحديد من ( أَسَوْتُ ) ، والله أعلم .

ج - ما جاء على ( مُفْتَعَلٍ ) صيغة اسم المفعول أو صيغة الظرف وفيه مثالان وهما : ١ - مُسْتَطِر ، ٢ - مُتَّكَ .

١ - مُسْتَطِرٌّ : ذكر ابن عادل تبعًا لما ذكره السمين الحلبي أن ( مُسْتَطِرٌّ ) قرئ بوجهين : قراءة العامة ( مُسْتَطِرٌّ ) بتخفيف الراء<sup>(٦)</sup> ، اشتقاقًا من السَّطْرِ بمعنى الكتابة

(١) معجم العين ٧ / ٣٢٣ .

(٢) معجم المقاييس ص / ٩٧١ .

(٣) شرح الرضي على شافية ابن الحاجب ٢ / ٣٤٨ .

(٤) البحر ١ / ٣٥٧ .

(٥) معجم المقاييس في اللغة ص / ٧٨ .

(٦) ذكر السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي أن ( مُسْتَطِرٌّ ) بتخفيف الراء قراءة العامة ، وذكر أبو حيان

فـ ( مُسْتَطَرٌّ ) على زنة ( مُفْتَعَل ) صيغة اسم المفعول بمعنى مُكْتَسَبٌ .

وقراءة الأعمش وعمران بن حدير ( مُسْتَطَرٌّ ) بتشديد الراء<sup>(١)</sup> ، وفيه وجهان: أحدهما أنه مشتق من : « طَرَّ الشاربُ والنبات » إذا ظهر وثبت ، بمعنى أن كلَّ شيء قلَّ أو كثر ظاهر في اللوح ، ووزن الكلمة ( مُسْتَفْعَلٌ ) صيغة اسم الفاعل . كـ ( مُسْتَخْرِجٌ ) .

والوجه الآخر أنه مشتق من الاستطار الذي يرجع إلى مادة ( السين والطاء والراء ) بمعنى الكتابة كقراءة العامة ، وإنما شددت الراء من أجل الوقف على الراء كقولهم : هذا جَعْفَرٌ ونَفَعَلٌ ، ووزن الكلمة ( مُفْتَعَلٌ ) أيضًا كقراءة الجمهور<sup>(٢)</sup> .

أقول : ما ذكره ابن عادل في اشتقاق لفظ ( مُسْتَطَرٌّ ) بناءً على قراءة العامَّة أمر واضح لا خلاف فيه ، فالسين والطاء والراء ورد في اللغة بمعنى الكتابة<sup>(٣)</sup> ، و ( مُسْتَطَرٌّ ) صيغة اسم المفعول من السطر ، وقال الزجاج : « ( مُسْتَطَرٌّ ) مفعول من السطر ، المعنى : كلُّ صغير من الذنوب وكبير مُسْتَطَرٌّ ومكتوب على فاعليه قبل أن يفعلوه ، ومكتوبٌ لهم وعليهم إذا فعلوه ليجازوا على أفعالهم »<sup>(٤)</sup> .

---

والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي أن ( مُسْتَطَرٌّ ) بتشديد الراء قراءة الأعمش وعمران بن حدير ، ولم أجد في كتب القراءات شيئاً من ذلك . ينظر : البحر المحيط ٨ / ١٨٢ ، والدر المصون ٦ / ٢٣٤ ، واللباب ١٨ / ٢٨٥ - ٢٨٦ .

(١) ذكر هذه القراءة أبو حيان في البحر ٨ / ١٨٢ ، والسمين الحلبي ٦ / ٢٣٤ .

(٢) اللباب ١٨ / ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٣) معجم العين ٧ / ٢١٠ ، وتهذيب اللغة ١٢ / ٢٣٠ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ٩٢ .

وأما اشتقاقه من ( طَرَّ الشاربُ ) بمعنى ظَهَرَ وَثَبَتْ ، فلم يذكره سوى العكبري<sup>(١)</sup> وتبعه أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٢)</sup> ، وإني أرى أن المعنى المعجمي لا يخالف لو أرجعنا اشتقاقه إلى ما ذكره ، والله أعلم .

٢- مُتَّكَأ : ذكر ابن عادل أن ( مُتَّكَأ ) في قوله تعالى : ﴿ وَأَعْتَدتْ لهنَّ مُتَّكَأً ﴾ [سورة يوسف : ٣١] قرئ بعدة أوجه :

الوجه الأول : ( مُتَّكَأً ) بضم الميم وتشديد التاء وفتح الكاف والهمز ، وهي قراءة الجمهور<sup>(٣)</sup> ، ومعناه الشيء الذي يُتَّكَأُ عليه من وِسَادَةٍ ونحوها أو مكان الاتِّكَاء .

الوجه الثاني : ( مُتَّكَأ ) بضم الميم وتشديد التاء وفتح الكاف دون همز وهي قراءة أبي جعفر والزهري وشيبة<sup>(٤)</sup> ، وهذه القراءة توجيهاً :

أحدهما : أنه مثل قراءة الجمهور غير أنه خفف الهمز في هذه القراءة كتخفيفهم الهمز في نحو ( تَوَضَّأَت ) تَوَضَّيْتُ .

التوجيه الثاني : وهو ما ذكره أبو الفتح ابن جني أنه ( مُفْتَعَلٌ ) من ( أوكيت السقاء ) إذا شَدَّدْتَهُ ، فيكون راجعاً إلى معنى ( مُتَّكَأ ) المهموز ، وذلك أن الشيء إذا شُدَّ اعتمد على ما شدّه كما يعتمد المتكئ على المتكأ عليه<sup>(٥)</sup> .

(١) قال العكبري : « قوله تعالى : ﴿ مُسْتَطَرٌّ ﴾ يقرأ بتشديد الراء وفيه وجهان : أحدها أنه نوى الوقف عليه ، تشديد ، كما يقال : فرجٌ وجعفرٌ ، والثاني : أنه مستفعلٌ من طَرَّ شاربه إذا ظهر » إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢ / ٥٣٥ .

(٢) البحر المحيط ٨ / ١٨٢ ، والدر المصون ٦ / ٢٣٤ ، واللباب في علوم الكتاب ١٨ / ٢٨٦ .

(٣) قال ابن جني : قراءة الناس ( مُتَّكَأ ) في وزن مفتعل ، المحتسب ١ / ٣٣٩ ، والتبيان العكبري ٢ / ٥٥ ، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ١ / ٦٩٧ ، والدر المصون ٤ / ١٧٤ .

(٤) المحتسب ١ / ٣٣٩ ، والبحر المحيط ٥ / ٣٠٢ ، والدر المصون ٤ / ١٧٤ .

(٥) المحتسب لابن جني ١ / ٣٤٠ .

الوجه الثالث : ( مُتَّكَاءٌ ) على زنة ( مُفْتَعَالٌ ) بالتشديد والمد قرأ بها الحسن<sup>(١)</sup> وابن هرمز كقراءة الجمهور ، إلا أنه لما أشبعت فتحة الكاف ، تولدت منها الألف ، هذه الوجوه الثلاثة ذكرها ابن عادل<sup>(٢)</sup> وسبقه في ذلك أبو الفتح والزمخشري وأبو حيان والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup> .

وهناك وجه رابع ذكره الزمخشري وأبو حيان من قراءة الأعرج وهو ( مَتَّكَأٌ ) بفتح الميم وسكون التاء على زنة ( مَفْعَلٌ ) اشتقاقاً من تَكِيءٍ يَتَكَاؤُ إِذَا تَكَّأَ<sup>(٤)</sup> .

مناقشة هذه الوجوه :

أقول : ما ذكره ابن عادل في الوجه الأول بناءً على قراءة الجمهور أمرٌ بَيْنٌ موافق لما ذكره غيره ممن سبقه من أهل العلم كالفرء وأبي عبيدة والزجاج والنحاس والزمخشري والعكبري وأبي حيان والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup> ، فقد جعلوا ( مُتَّكَأٌ ) صيغة ظرف للمكان على زنة ( مُفْتَعَلٌ ) من الاتِّكَاءِ الذي كان في الأصل ( الاوتكاء ) ؛ لأنه يرجع في الاشتقاق إلى مادة الواو والكاف والهمزة<sup>(٦)</sup> ، وعلى هذا ( مُتَّكَأٌ ) في الأصل ( مُوتَّكَأٌ ) مثل ( مُوتَّعَدٌ ) و ( مُوتَّزَنٌ ) ونحوهما مما فاؤه

(١) المحتسب لابن جني ١ / ٣٣٩ ، والكشاف ٢ / ٢٥٣ ، والبحر ٥ / ٣٠٢ .

(٢) اللباب ١١ / ٨١ ، ٨٢ .

(٣) المحتسب لابن جني ١ / ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، والكشاف ٢ / ٢٥٣ ، والبحر ٥ / ٣٠٢ ، والدر المصون ٤ / ١٧٤ .

(٤) الكشاف ٢ / ٢٥٣ ، والبحر ٥ / ٣٠٢ .

(٥) معاني القرآن للفرء ٢ / ٤٢ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٠٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ١٠٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٢٦ ، والكشاف ٢ / ٢٥٣ ، والتبيان للعكبري ٢ / ٥٥ ، والبحر ٥ / ٣٠٢ ، والدر المصون ٤ / ١٧٤ .

(٦) المصادر السابقة بالصفحات أنفسها .

واو ، ثم قلبت الواو تاءً وأدغمت في تاء الافتعال<sup>(١)</sup> ، وهي صيغة ظرف للمكان ؛ لأن قياسية ظرف المكان من مزيد الثلاثي على زنه اسم مفعوله .

أما الوجه الثاني الذي جاء فيه ( مُتَّكًا ) غير مهموز على قراءة أبي جعفر والزهري وشيبة ، فإنه مثل قراءة الجمهور في كونه صيغة ظرف مكان على زنة ( مُفْتَعَل ) إلا أنه مخفف ( مُتَّكًا ) المهموز كما يرى ذلك أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٢)</sup> .

ويرى أبو الفتح ابن جني أن ( مُتَّكًا ) غير مهموز مبدل من ( مُتَّكًا ) المهموز ، غير أن هذا النوع من الإبدال لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية ، فلذلك كانت القراءة به ضعيفة ، ومن ثم وجه ابن جني توجيهًا آخر ذكرناه من قبل ، وهو أن ( مُتَّكًا ) غير المهموز مشتق من أو كيت السقاء ( مُفْتَعَلٌ ) كـ ( مُتَّقَى ) و ( مُتَّلَى ) من وقيتٌ ووليتٌ ، وهذا ما استحسنه ابن جني معللاً ذلك بأنه لا يؤدي إلى الإبدال الذي فيه ضعف والذي لا يجوز في سعة الكلام<sup>(٣)</sup> .

وبناءً على توجيه أبي الفتح ابن جني لفظ ( مُتَّكًا ) كان في الأصل ( مُوتكى ) ، مثله مثل ( مُتَّقَى ) و ( مُتَّلَى ) كانا في الأصل مُوتَقَى ومُوتَلَى ، ثم قلبت الواو تاء لوقوعها فاء للافتعال ثم أدغمت التاء في التاء .

وهذا التوجيه الذي ذكره ابن جني مؤيدٌ بما ورد في اللغة والمعجم من معنى الوكاء ، فذكر الخليل أن الوكاء رباطُ القربة<sup>(٤)</sup> ، وذكر الأزهري أن ( الوكاء ) كلُّ خيط

(١) معجم العين ٥ / ٤٢٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ١٠٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٢٦ .

(٢) البحر ٥ / ٣٠٢ ، والدر المصون ٤ / ١٧٤ ، واللباب ١١ / ٨١ .

(٣) المحتسب ١ / ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(٤) معجم العين ٥ / ٤٢٢ .

يُشَدُّ به السقاءُ أو الوعاءُ ، وقد أوكيته بالوكاءِ إيكاءً إذا شددته<sup>(١)</sup> .

أما الوجه الثالث الذي قرأ به الحسن وابن هرمرز بالتشديد والمد ، فإنه جاء نتيجة إشباع فتحة الكاف ، فصار ( مُتَّكَّاءً ) ، فهو من حيث الاشتقاق كالوجه الأول الذي جاء على قراءة الجمهور ، ومن حيث الوزن ( مُفْتَعَلٌ ) كما يرى أبو حيان<sup>(٢)</sup> ، و ( مُفْتَعَالٌ ) كما يرى أبو الفتح ابن جنى والزخشي<sup>(٣)</sup> ، ولعل ذلك لأجل أن أبا حيان لم يعتبر ما تولد نتيجة الإشباع في الميزان بينما اعتبره ابن جنى والزخشي في الميزان كما أرى ذلك ، ونحو هذا الإشباع كما يرى ابن جنى بأبه الضرورة الشعرية ولا يجيء في النثر إلا قليلاً<sup>(٤)</sup> .

أما الوجه الرابع الذي جاء فيه ( مَتَّكَّاءً ) على زنة ( مَفْعَلٌ ) من تَكِيءٍ يَتَكَّأُ تُكَّاءً وتُكَّاءَةً ، فإنه يرجع في أصل اشتقاقه إلى الواو والكاف والهمزة ، وهذا ما يتأكد لنا مما ذكره الخليل والزجاج والأزهري وغيرهم ، قال الخليل : « تُكَّاءَةٌ بوزن ( فَعْلَةٌ ) أصل هذه التاء من الواو ، والتاء مستعملة في هذه الكلمة استعمال الحرف الأصلي »<sup>(٥)</sup> وقال الزجاج : « والتُّكَّاءُ أصله من وكأْتُ »<sup>(٦)</sup> وذكر الأزهري عن أبي عبيد نحو ذلك ، فالتاء في ( تَكِيءٌ ) ترجع إلى الواو حيث قلبت الواو تاءً كما فعلوا في ( تُرَاثٌ ) أصله ( وُرَاثٌ )<sup>(٧)</sup> ، وعلى هذا أرى أن ( مَتَّكَّاءً ) على زنة

(١) تهذيب اللغة للأزهري ١٠ / ٢٢٥ .

(٢) البحر ٥ / ٣٠٢ .

(٣) المحتسب ١ / ٣٤٠ ، والكشاف ٢ / ٢٥٣ -

(٤) المحتسب ١ / ٣٤٠ .

(٥) معجم العين ٥ / ٣٩٨ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٠٦ .

(٧) تهذيب اللغة ١٠ / ١٨٢ ، وقد بحث في غريب المصنف لأبي عبيد فلم أعثر على ما عزاه إليه الأزهري .

( مَفْعَل ) صيغة ظرف للمكان كان في الأصل ( مَوْكَأٌ ) ثم أبدلت الواو تاء ومعناه كالوجه السابقة لا يختلف ، وهو مكان الاتكاء والجلوس .

### القسم الثالث : الصفة المشبهة باسم الفاعل :

هي اسم تمَّ أخذه من مصدر الفعل الثلاثي اللازم للدلالة على من قام به الفعل على وجه الثبات والدوام ، ويُصاغُ من ( فَعَل ) اللازم إمَّا على ( فَعِل ) ك ( فَرِحَ ) من فَرَحَ ، وإما على ( أَفْعَل ) ك ( أَحْوَرُ ) من ( حَوَرَ ) ، وإما على ( فَعْلَانُ ) ك ( عَطْشَانُ ) من ( عَطِشَ ) ، ويُصاغُ من ( فَعَلَ ) بضم العين إما على ( فَعِيلٌ ) وهو الغالب نحو : كَرِيمٌ من كَرَّمَ وعَظِيمٌ من ( عَظُمَ ) ، وإما على فُعَالٍ وفَعَالٍ وفَعْلٍ وفُعْلٍ ، وهي دون الغالب ، نحو : شُجَاعٌ وَجَبَانٌ وَبَطْلٌ وَشَهْمٌ وَصُلْبٌ .

ومجيء الصفة المشبهة من ( فَعَلَ ) مفتوح العين قليلٌ ؛ لأن الصفة المشبهة تستدعي اللزوم والاستمرار اللذين غالبًا ما يكونان في ( فَعَلَ ) بكسر العين أو في ( فَعَلَّ ) بضم العين دون ( فَعَلَ ) بفتح العين ، وعلى هذا فما جاء من الفعل الثلاثي بمعنى ( فَاعِلٌ ) ولم يكن على وزنه ، فهو أيضًا صفة مشبهة ، نحو : شَيْخٌ وَأَشْيَبٌ وَكَيْسٌ وَعَفِيفٌ<sup>(١)</sup> ، وتصاغ الصفة المشبهة من غير الثلاثي على زنة اسم فاعله نحو مطمئن البالٍ ومستقيم الأخلاقٍ ومعتدل القامة<sup>(٢)</sup> .

وبعد هذه الإشارة السريعة لما يتعلق بصياغة الصفة المشبهة أذكر ما وجدت في الباب من الأمثلة المتعلقة بهذا الصنف من المشتقات ، والتي تحدث عنها ابن عادل الدمشقي .

(١) شرح الكافية للرضي ٣ / ٥٠٠ - ٥٠١ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ١٤٣ - ١٤٩ ، وشرح المراح

في التصريف ص / ١٢١ - ١٢٢ ، والقواعد الأساسية للغة العربية ص / ٣١٣ .

(٢) القواعد الأساسية للغة العربية ص / ٣١٥ .

١- ( رَبُّ ) : ذكر ابن عادل أنَّ ( الرَّبَّ ) لفظ اختلف فيه أهل العلم على قولين : فمنهم من جعله وَصْفًا أي صفةً مشبهةً بمعنى مُرَبِّ ، ومنهم من جعله مصدرًا في معنى الفاعل ، كرجلٍ عدلٍ أي عادلٍ ، فهو من ( رَبَّهُ يَرْبُهُ رَبًّا ) بمعنى ملكه ، وعلى تقدير كونه وصفًا وزنه إما ( فَعْلٌ ) كما يقال في : نَمَّ يَنْمُ فهو نَمٌّ ، أو وزنه ( فَاعِلٌ ) ، وكان أصله رابُّ ثم حذفت الألف لكثرة الاستعمال<sup>(١)</sup> .

أقول : ما ذكره ابن عادل ذكره من سبقه من أهل العلم ، كالزنجشري والعكبري وأبي حيان والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup> ، وذكر ابن خالوية نحوًا من ذلك<sup>(٣)</sup> ، وإنني أرى أن القولين يحتملها السياق حيث سيق ( الرَّبُّ ) وصفًا لما سبقه من لفظ الجلالة ( الله ) أو بدلًا منه ، والوصف لا بد أن يكون مشتقًا أو في معنى المشتق ، فلو جعلناه مشتقًا فيكون ( رَبُّ ) صيغة اسم الفاعل من ( رَبَّهُ يَرْبُهُ ) ، وكان أصله رابِبٌ ، حذفت الألف تخفيفًا لكثرة الاستعمال وأدغمت أحد المثليين في الآخر ، ولو جعلناه في معنى المشتق فهو الاحتمال الثاني حيث جاء الوصف بالمصدر في لسان العرب للمبالغة ، نحو : رجلٌ عدلٌ وصومٌ بمعنى عادلٌ وصائمٌ ، فيكون ( رَبُّ ) مصدرًا وصف به لفظُ الجلالة للمبالغة .

٢- ( راعنًا ) بالتنوين قراءة الحسن كما ذكره الزنجشري<sup>(٤)</sup> ، وقراءة الحسن وابن أبي ليلى وأبي حيوة وابن محيصن كما ذكره أبو حيان<sup>(٥)</sup> وقراءة الحسن وأبي

(١) اللباب في علوم الكتاب ١ / ١٧٩ .

(٢) الكشف ١ / ٨ ، التبيان ١ / ١١ ، البحر المحيط ١ / ١٣٢ ، الدر المصون ١ / ٦٧ .

(٣) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص / ٢١ .

(٤) الكشف ١ / ٨٦ .

(٥) البحر ١ / ٥٠٨ .

حيوة كما ذكره السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(١)</sup> .

وعلى هذه القراءة ذكر ابن عادل أن (راعناً) يكون صفة لمصدرٍ محذوفٍ أي لا تقولوا قولاً راعناً ذارعونة ، والرعوننة بمعنى الجهل والحمق والهوج<sup>(٢)</sup> .

أقول : إن ابن عادل لم يكن فريداً فيما ذكره وقد سبقه إليه الزمخشري وأبو حيان والسمين الحلبي ، وهؤلاء نصبوا (راعناً) على أنه صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي : لا تقولوا قولاً راعناً ، وعلى هذا أرى أن « راعناً » وصف مشتق من (رَعْنٌ يَرَعُنُ رَعْنًا ورعونَةً) ، والرجل أرعنٌ ، والمرأة رعناء ، والرعوننة في اللغة الحمق والهوج والاضطراب وبمعنى التقدم في الشيء ، وكان اليهود - لعنهم الله - يستخدمونها فيما هو السبُّ والشتمُّ ، فنهى الله المسلمين عن ذلك .

### القسم الرابع : ما جاء على ( أفعل ) التفضيل :

قبل أن أتحدث عن الألفاظ التي تتعلق بـ ( أفعل ) التفضيل أودُّ أن أشير إلى شيء مما يتصل ببنائه وصياغته ، فأقول : إن ( أفعل ) التفضيل يصاغ مما يصاغ منه فعلاً التعجب أعني مما اجتمعت فيه الشروط الثمانية من كون المصوغ منه فعلاً ثلاثياً مجرداً متصرفاً تاماً التصرف ذا تفاضل مبنياً للفاعل مثبتاً ، ولا يكون الوصف منه ( أي اسم فاعله ) على أفعل فعلاء ، ولا يصاغ مما لم تتوفر فيه هذه الشروط إلا ما شدَّ وندر ، كبنائهم ( أفعل ) مما لا فعل له نحو : هو أقمنُّ به<sup>(٣)</sup> ،

(١) الدر المصون ١ / ٣٣٢ ، واللباب ٢ / ٣٦٠ .

(٢) اللباب ٢ / ٣٦٠ .

(٣) « أقمنُّ » أفعل التفضيل ولم يرد من هذه المادة فعل ومعناه أجدر ، قال الخليل : « هو قَمِنُّ » أي :

جدير . معجم العين ٥ / ١٨١ .

وَأَلَّصَ من شظاظ<sup>(١)</sup> ، ومما زاد على ثلاثة نحو : هذا أخصر من غيره ، وهذا المكان أفقر من غيره ، ومما هو من فَعَلَ المفعول نحو أشغل من ذات النَّحِين<sup>(٢)</sup> ، وأزهى من ديكٍ ، ومما الوصف فيه على أَفَعَلَ وفعلاء نحو : أسود من حنك الغراب وأبيض من اللبن<sup>(٣)</sup> .

و ( أَفَعَلَ ) التفضيل هو الاسم المصوغ من المصدر أو الفعل على زنة ( أَفَعَلَ ) للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر<sup>(٤)</sup> نحو : زيد أعلم من عمرو ، وأكرم من بكر وأشجع من خالد .

وإليكم الآن الأمثلة التي تحدث عنها ابن عادل من هذا النوع من المشتقات وهي ثلاثة أمثلة (١) أدنى (٢) أنكر (٣) أوَّل .

١ - أدنى : ذكر ابن عادل أن ( أدنى ) في قوله تعالى : ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي

(١) « أَلَّصَ من شظاظ » هذا مثل يضرب به في المبالغة والتناهي ، وشظاظ رجل من بني ضبة كان لَصًّا مغيرًا ، فصار مثلاً ، و« أَلَّصَ » أفعل التفضيل ولم يرد له فعل ثلاثي مستعمل ، والمثل ذكره ابن سلام في كتاب الأمثال ص / ٣٦٦ رقم المثل ١٢٤٠ ، وذكره أبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال ١٤٩ / ٢ .

(٢) هذا مثل يضرب به لمن شُغِلَ بأكثر من أمر ، والنَّحِي : السمن ، وذات النَّحِين : امرأة كانت تباع السمن في الجاهلية ، فأتاها خَوَات بن جبير الأنصاري يتتاع منها السمن ، فكان يفتح النَّحِي ويدفعه ليد المرأة ، فالمرأة البائعة شُغِلَتْ بنحيتها ولم تقدر دفع هذا المتلاعب الذي لا يريد الشراء أصلاً فضرب بها المثل « أشغل من ذات النَّحِين » و« أشغل » أفعل التفضيل من ( شُغِلَتْ ) أي من المبني للمفعول . وينظر المثل في كتاب الأمثال لأبي عبيد ص / ٣٧٤ ، وجمهرة الأمثال ١ / ٤٧٩ .

(٣) كتاب سيبويه ٤ / ٩٧ ، ٩٨ ، والمفصل ص / ٢٧٧ ، وكافية بن الحاجب ص / ٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٩١ ، ٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥٠ ، ٥٢ ، أوضح المسالك لابن هشام ٣ / ٢٦٥ - ٢٦٧ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، وشرح بن عقيل ٢ / ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣٨ ، وشرح الرضى على الكافية ٣ / ٥١٢ ، ٥١٣ .

(٤) شرح الرضى على الكافية ٣ / ٥١٢ ، وشذا العرف في فن الصرف ص / ٨٢ .

هُوَ أَذْنَى ﴿ [ سورة البقرة : ٦١ ] في اشتقاقه ثلاثة أقوال لأهل العلم<sup>(١)</sup> ، وأنا أسوقها فيما يلي مع مناقشة ما يستحق ذلك ، وقد سبقه في ذكر هذه الأقوال كثير من أهل العلم<sup>(٢)</sup> .

القول الأول : أن ( أدنى ) أفعل التفضيل من الدنو وهو القرب ، فكان أصله ( أدنُو ) قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهذا القول هو اختيار الزجاج كما سيأتي .

القول الثاني : أن ( أدنى ) أفعل التفضيل من الدناء بمعنى الخساسة والرداءة ، ف ( أدنى ) كان أصله ( أدنأُ ) مهموز اللام ، ثم خففوا الهمزة بقلبها ألفاً ، وكان زهير الفرقبي يقرأ ( أدنأُ )<sup>(٣)</sup> .

وهذان القولان ذكرهما كثير من أهل العلم منهم الفراء والزجاج والنحاس والزمخشري والعكبري والقرطبي وأبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٤)</sup> .

ويرى الزَّجَّاجُ مع ذكره القولين المذكورين أن ترك الهمز أولى بالاتباع<sup>(٥)</sup> ، وهذا يعني أنه يرجح اشتقاقه من الدنو على الدناءة ، ومما يؤكد أرجحية القول

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢ / ١١٨ .

(٢) ذكر هذه الأقوال الفراء والزجاج والزمخشري والعكبري وغيرهم وسيأتي ذكر المراجع .

(٣) ذكر هذه القراءة الفراء في معانيه ١ / ٤٢ ، وابن جني في المحتسب ١ / ٨٨ ، والزمخشري في الكشاف ١ / ٧٢ .

(٤) معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٤٣ - ١٤٤ ، إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٣١ - ٢٣٢ ، الكشاف ١ / ٧٢ ، التبيان ١ / ٦٠ - ٦١ ، تفسير القرطبي ٢ / ١٥١ ، البحر ١ / ٣٨١ ، الدرالمصون ١ / ٢٤١ ، واللباب ٢ / ١١٨ - ١١٩ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٤٣ .

الأول تقديم الفراء وغيره القول الأول على الثاني<sup>(١)</sup> وهذا ما دعا السمين الحلبي وابن عادل إلى القول بأن القول الأول هو الظاهر<sup>(٢)</sup>.

وقد اختار القول الثاني عليُّ بن سليمان الأخفش كما ذكره النحاس<sup>(٣)</sup>، وقد رفض أبو البركات ابن الأنباري القول الثاني أي اشتقاق (أدنى) من الدناءة معللاً إياه بعدم ورود القراءة بالهمز وعدم وجود موجب القلب، وهو كما يرى ابن الأنباري أن الهمزة إنما يجوز قلبها ألفاً إذا سكنت وانفتح ما قبلها، وهذا ما لم يوجد ههنا<sup>(٤)</sup>.

وكلام أبي البركات في نظري بعيد عن الواقع، ولا يسلم من النقد، فقد ذكر من يوثق بعربيتهم كالفراء والزجاج وأبي الفتح ابن جني القول بورود القراءة بهمز (أدناً)، قرأ بها زهير الفرُّجبي، وبناء على هذه القراءة جعلوا (أدنى) وجهاً صحيحاً لاشتقاقه من الدناءة<sup>(٥)</sup>، قال الفراء: «وقد كنا نسمع المشيخة يقولون: ما كنتَ دَانِئاً ولَقَدْ دَنَأَتْ، والعرب تترك الهمزة، ولا أراهم رَوَوْه إلا وقد سمعوه»<sup>(٦)</sup>، وقال الزجاج: «و (أدنى) القراءة فيه بغير الهمز وقد قرأ بعضهم (أدناً) ... وكلاهما له وجه في اللغة إلا أن ترك الهمزة أولى بالاتباع»<sup>(٧)</sup>.

ثم إن هذا القول الثاني معزو إلى عَلمٍ من أعلام العربية، وهو علي بن سليمان

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢ .

(٢) الدر المصون ١ / ٢٤١، واللباب ٢ / ١١٨ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٣١ .

(٤) البيان في إعراب القرآن لابن الأنباري ١ / ٨٦، ٨٧ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٤٣، والمحاسب ١ / ٨٨ .

(٦) معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٤٣ .

الأخفش الأصغر عزاه إليه النحاس وأبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل  
الدمشقي<sup>(١)</sup>.

وإنني أرى بعد ذلك أن ورود الكلمتين في المعاجم واللغة بالتوازي يقرب  
بعضهما إلى الآخر في الاشتقاق ، فقد ورد اللفظان ( دَنُوْ ) و ( دَنُو ) في المعجم في  
باب تقلبيات الدال والنون و ( وَايْ )<sup>(٢)</sup> ، وهذا يعني أن بين الكلمتين صلة اشتقاقية قوية  
قال ابن فارس : « الدال والنون والحرف المعتل أصل واحد يقاس بعضه على بعض وهو  
المقاربة ، ومن ذلك الدَنِيُّ وهو القريب من دَنَّا يَدْنُو ... والدَنِيُّ : الدُّونُ مهموز يقال :  
رجل دنيء وقد دَنُوْ دناءة وهو من الباب ؛ لأنه قريب المنزلة »<sup>(٣)</sup>.

أما القول الثالث وهو أن ( أدنى ) على زنة أفلَعُ مقلوبُ ( أدَوْنُ ) على زنة  
( أفعلُ ) اشتقاقاً من ( الدُّون ) الذي يعني الشيء الرديء والأحط منزلةً ، وهذا  
القول ذكره أبو البركات ابن الأنباري والعكبري والقرطبي وأبو حيان والسمين  
الحلبي وابن عادل الدمشقي دون أن يعزوه إلى أحد بعينه<sup>(٤)</sup> ، وذكر أبو حيان أن ( أدنى ) في  
كونه مقلوباً من ( أدَوْنُ ) كمثل ( أوْلَى ) في كونه مقلوباً من ( أوَيْلُ ) اشتقاقاً من الويل ،  
ووزنهما بعد القلب ( أفلَعُ )<sup>(٥)</sup> قدمت اللام إلى موضع العين فصار ( أدَوْنُ ) ( أدنُو ) ، ثم  
قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار ( أدنى )<sup>(٦)</sup>.

(١) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٣١ ، والبحر ١ / ٣٨١ ، والدر المصون ١ / ٢٤١ ، واللباب  
١١٢ / ٢ .

(٢) معجم العين ٨ / ٧٥ ، وتهذيب اللغة ١٤ / ١٣٢ .

(٣) معجم المقاييس في اللغة ص / ٣٦٦ .

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١ / ٨٦ ، والبيان للعكبري ١ / ٦١ ، القرطبي  
٢ / ١٥١ ، والبحر ١ / ٣٨١ ، والدر المصون ١ / ٢٤١ ، واللباب ٢ / ١١٩ .

(٥) البحر ١ / ٣٨١ .

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٨٦ ، ٨٧ .

أقول في مناقشة هذا القول أنه لا يستبعد اشتقاقه من (الدون) من حيث المعنى المعجمي ؛ لأنه يعطي الدلالة نفسها كالقولين الأول والثاني من الدنو والدناءة ، والشيء إذا كان دُونَك فإنه قريب منك وأقل رتبة منك ، قال الخليل : « ودونك زيد في المنزلة والقرب والبعد ، وزيد دونك أي : هو أحسن منك في الحسب ... وتقول : هذا دون ذاك في التقريب والتحقيق »<sup>(١)</sup> وذكر الأزهري وابن جنبي نحو ذلك<sup>(٢)</sup> .

أما اشتقاقه من (الدُون) وإثبات القلب فيه فإنني أرى أن فيه بعداً ؛ لأن الخليل ذكر أن (دُون) لا يشتق منه فعل<sup>(٣)</sup> ، وذكر ابن جنبي نحو ذلك<sup>(٤)</sup> ، فإذا كان اللفظ ليس له فعل مشتق ، فكيف نحكم باشتقاق (أفعل) التفضيل منه ، وأفعل التفضيل يرجع في الاشتقاق والتصريف إلى الفعل أو المصدر ، فلا يبيني (أفعل) مما لا فعل له إلا على الشذوذ أو القلة<sup>(٥)</sup> ومن ثم أرى أن القول باشتقاق (أدنى) من الدون على أساس كونه في الأصل (أدون) ثم حدث فيه ما حدث من القلب والإعلال هو ما يحكم عليه بالشذوذ أو القلة وليس ذلك أمراً مطرداً ، فالذين أجازوا ذلك لعلهم لجؤوا إليه بناءً على ما جاء في اللغة من بعض الأمثلة التي ذكرناها من قبل والتي أجازها العلماء على الشذوذ .

(١) معجم العين للخليل باب الدال والنون و (وائ) معها ٧٢ / ٨ .

(٢) تهذيب اللغة باب الدال والنون و (وائ) ١٤ / ١٢٧ ، والمحتسب ١ / ٨٩ .

(٣) معجم العين باب الدال والنون ٧٢ / ٨ .

(٤) قال ابن جنبي في المحتسب ١ / ٨٩ « ويؤنس هذا المذهب الثاني [ يعني كون دون ظرفاً ] أنا لا نعرفُ فعلاً تَصَرَّفَ من هذا اللفظ كدان يدون » .

(٥) شرح التسهيل ٣ / ٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٩٤ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٨٦ .

٢- أنكر : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴾ [ لقمان : ١٩ ] في

لفظ ( أنكر ) احتمالان ذكرهما ابن عادل الدمشقي :

أحدهما : أن ( أَنْكَرَ ) أَفْعَلُ التفضيل المبني من ( نَكِرَ الشيء ) وهذا يعني أنه بني من مبني للمفعول وليس من الفاعل ، وهذا كمثل قولهم : أَشْغَلُ مَنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ .

الآخر : أن ( أَنْكَرَ ) أَفْعَلُ التفضيل من باب « أطوعُ له من بنانه » ، وهذا يعني أنه بني مما زاد على الثلاثي أي أنه مبني من أَنْكَرَ على زنة ( أَفْعَلُ ) مزيد من الثلاثي ، فيكون ( أَنْكَرَ ) إما للتفضيل على المُنْكَرِ أو للتفضيل على المُنْكَوْرِ<sup>(١)</sup> .

أقول هذا الذي ذكره ابن عادل في لفظ ( أَنْكَرَ ) أَفْعَلُ التفضيل ذكره الإمام فخر الدين الرازي<sup>(٢)</sup> ، في الاحتمال الأول<sup>(٣)</sup> ، أما غيرهم من أهل المعاني والتفسير فلم يذكروه ، ولعلَّ ابن عادل أخذ المسألة بأكملها من الرازي ، وقد رأيت أن المسألة تحتاج إلى التحرير والتفصيل حتى نكون على بينة مما ذكره الرازي وابن عادل الدمشقي ، فأقول : لقد اشترط النحاة لبناء صيغة التفضيل ما اشترطوه لبناء التعجب من الشروط الثمانية التي ذكرناها من قبل ، ومن بين تلك الشروط أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً وأن يكون مبنياً للفاعل دون المفعول ، فلا يبنى ( أَفْعَلُ ) التفضيل مما زاد على ثلاثة إلا بواسطة ( أَشَدَّ ) أو ( أَكْثَرَ ) مما يصح فيه التفضيل ، وكذلك لا يبنى ( أَفْعَلُ ) التفضيل مما يكون فيه الفعل للمفعول إلا على الشذوذ والقلة فيحفظ ما ورد فيه من الأمثلة ولا يقاس عليه<sup>(٤)</sup> .

(١) الباب ١٥ / ٤٥٢ .

(٢) مفاتيح الغيب للرازي ٢٥ / ١٣٢ .

(٣) الدر المصون ٥ / ٣٨٩ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٩٢٠٩١ ، وشرح الرضي على

الكافية ٣ / ٥١٢ - ٥١٦ .

فمن أجل ذلك حكم ابن عادل الدمشقي على ( أنكر ) بالشذوذ ؛ لكونه مما زاد على ثلاثة ، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو أن هذا أمر متفق عليه أم فيه خلاف بين أهل العلم ؟

إجابة على هذا أقول : اختلف النحاة في بناء ( أفعل ) التفضيل من مزيد الثلاثي ، فمنهم من أجاز ذلك مطلقاً وحكم بصحة بناء ( أفعل ) من الثلاثي ومما زاد عليه كأفعل وأفتعل وأنفعل واستفعل ونحو ذلك قياساً واستعمالاً ، وهذا ما ذهب إليه الأخفش وتابعه المبرد ، ذكر ذلك ابن يعيش والرضي<sup>(١)</sup> ، وقد حكم ابن يعيش على هذا المذهب بالفساد ؛ لأن ما في أوله همزة يجوز استعماله بغير همزة ثم تدخل الهمزة للنقل وغيره نحو : عطا وأعطى وأنكر ونكر ، وليس كذلك استخراج وانطلق فإن الكلمة منها صيغت على هذا البناء ، فافترق أمرهما ، فلم يجز أن يقاس على أعطى وأولى وبابه ، فعلى هذا يكون قولهم : « هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للخير » شاذاً من جهة الاستعمال لا القياس<sup>(٢)</sup> . وذكر الرضي أن هذا المذهب ليس بشيء ، لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف ( أفعل ) الذي أجاز سيبويه بناء ( أفعل ) منه قياساً<sup>(٣)</sup> .

ومنهم من أجاز بناء ( أفعل ) من كل فعل ثلاثي ومن ( أفعل ) دون غيره من مزيد الثلاثي ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه ، ذكره ابن يعيش وابن مالك والرضي<sup>(٤)</sup> ، والنص الذي اعتمدوا عليه في عزو المسألة إلى سيبويه هو قوله في

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٩٢ ، ٩٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٥١٦ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٩٢ - ٩٣ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٥١٦ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٩٢ ، وشرح التسهيل ٣ / ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ ، وشرح الرضي على

الكافية ٣ / ٥١٦ .

الكتاب « وبنائه [ أي صيغة التعجب ] أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وَأَفْعَلَ »<sup>(١)</sup> وقوله أيضاً : « هذا باب يستغني فيه عن ( ما أفعله ) بما أفعل فعله وعن ( أفعل منه ) بقولهم : ( هو أفعل منه فعلاً ) كما استغني بـ ( تركت ) عن ( ودعت ) »<sup>(٢)</sup> .

وبناءً على هذين النصين يرى ابن مالك بقياسية واطراد بناء ( أفعل ) التفضيل من ( أفعل ) المزيد الثلاثي دون شذوذ على مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه<sup>(٣)</sup> .

ويحتج لما ذهب إليه سيبويه بكثرة السماع في ( أفعل ) التفضيل من ( أفعل ) كقولهم : « هو أعطاهم للدينار وأولاهم للمعروف » و « هذا المكان أقفر من ذلك » ومن ذلك المثل السائر « هو أفلس من ابن المذلق »<sup>(٤)</sup> و « أحمق من هبنقة<sup>(٥)</sup> »<sup>(٦)</sup> ولا ريب أن أعطى وأولى وأقفر على زنة أفعل .

ويحتج كذلك لمذهب سيبويه بأن مسوغ بناء ( أفعل ) التفضيل من ( أفعل ) هو قلة التغيير الذي يصر إليه ، حيث تخلف همزة التفضيل همزة الإفعال<sup>(٧)</sup> فيقال في التفضيل ( أفعل ) وفي الفعل الماضي ( أفعل ) .

(١) الكتاب ١ / ٧٣ .

(٢) الكتاب ٤ / ٩٩ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ .

(٤) هذا مثل يضرب به في المبالغة والتناهي وهو في جمهرة الأمثال ٢ / ٩١ ورقم المثل ١٣٤٧ ، وفي مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٣٨٠ .

(٥) هذا مثل يضرب به في شدة الحماسة والمثل موجود في جمهرة الأمثال ١ / ٣٢٣ ، ومجمع الأمثال ١ / ٣٣٤ .

(٦) شرح الفصل لابن يعيش ٦ / ٩٢ ، شرح التسهيل ٣ / ٥١ ، وشرح الرضي ٣ / ٥١٦ .

(٧) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٥١٦ .

ويحتج لذلك أيضًا أن ( أَفْعَل ) دون غيره من المزيد يوافق الثلاثي المحض في اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فإن مضارع ( أَفْعَل ) واسم فاعله واسم زمانه ومكانه كمضارع الثلاثي واسم فاعله وزمانه ومكانه في عدة الحروف والحركات والسكون بخلاف غيره من المزيد فيه ، نحو ( يَضْرِبُ ) و ( يُضْرِبُ ) و ( مَضْرِبٌ ) و ( مُضْرِبٌ ) و ( ضَارِبٌ ) و ( مُضْرِبٌ ) أما الموافقة في المعنى فكثير ، فمن موافقته لـ ( فَعَلَ ) سَرَى وَأَسْرَى و طَلَعَ وَأَطْلَعَ و لـ ( فَعِلَ ) غَطِشَ وَأَغْطَشَ و عَوَزَ وَأَعْوَزَ و لـ ( فَعُلَ ) خَلَقَ وَأَخْلَقَ و بَطُوَ و أَبْطَأَ ، ومن ثم اطرده عند سيبويه بناء التفضيل والتعجب من أَفْعَلُ المزيد الثلاثي<sup>(١)</sup> .

ومنهم من منع بناء ( أَفْعَلُ ) التفضيل من غير الثلاثي مطلقًا ، وقياس ( أَفْعَلُ ) التفضيل عندهم أن يكون مما استوفى الشروط الثمانية التي ذكرناها من قبل ، وهذا مذهب جمهور أهل العلم<sup>(٢)</sup> .

وبناء على ما ذكر فإن ( أَنْكَرُ ) في قوله ﴿ إِنَّا أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ ﴾ [ لقمان : ١٩ ] صيغة التفضيل القياسية على مذهب سيبويه والأخفش والمبرد ، وعند غيرهم صيغة التفضيل غير القياسية ، والقياس عندهم ( أَشَدُّ إنكارًا ) والإمام الرازي ، وابن عادل يعدّانه من باب الشذوذ ، فيكون ( أَنْكَرُ ) في باب ( أَفْعَلُ ) : ك ( أَشْغَلُ ) في باب مفعولٍ ، فيكون للتفضيل على المنكر أو هو من باب ( أَشْغَلُ ) مأخوذًا من نُكِرَ الشيء فهو مُنْكَرٌ<sup>(٣)</sup> .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٤٨ / ٣ .

(٢) وإنما قلت ( جمهور أهل العلم ) لأننا عرفنا مذهب سيبويه ومذهب الأخفش والمبرد فبقي لنا مذهب غير هؤلاء .

(٣) تفسير الرازي ( مفاتيح الغيب ) ٢٥ / ١٣٢ ، اللباب ١٥ / ٤٥٢ .

والذي لا ينبغي أن نجهله هو أن (أنكر) استعمل مزيداً من الثلاثي ، ولم يستعمل (نكر) حيثما استعمل إلا في معنى المزيد الثلاثي ، كقوله تعالى : ﴿ نَكَرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ﴾ [سورة هود : ٧٠] حيث جاء في معنى أنكر أيضاً<sup>(١)</sup> ، ومن ثم رأيت الخليل يقول : « أنكرته إنكاراً ، ونكرته لغة ، ولا يستعمل في الغابر ولا في أمر ولا نهي ولا مصدر »<sup>(٢)</sup> وذكر الأزهري نحو ذلك<sup>(٣)</sup> :

وهذا يعني أن (أنكر) في قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ ﴾ [لقمان : ١٩] صيغة التفضيل على غير القياس ، وقد فسر أبو عبيدة (أنكر) بـ (أشد)<sup>(٤)</sup> وتابعه النحاس<sup>(٥)</sup> ، وإني أرى أن في تفسير (أنكر) بـ (أشد) إشارة إلى أن (أنكر) ليس مما يحكم عليه بقياسية البناء في التفضيل .

نأتي بعد ذلك إلى القول الثاني الذي يجتمعه (أنكر) والذي ذكره ابن عادل وسبقه الرازي والسمين الحلبي ، وهو أن (أنكر) مبني من غير المعلوم أي من (نكر الشيء) شذوذاً كبنائهم (أشغل) من شغل في نحو قولهم : (أشغل من ذات النحين)<sup>(٦)</sup> .

وهذا الذي ذكره الرازي والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي موافق لما

(١) في معاني القرآن للزجاج ٣ / ٦١ قال : « نكرت الشيء وأنكرت ويقل في اللغة (أنكر) ويقل (منكور) وفي إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٩٢ قال : هذه [يعني نكر] لغة أهل الحجاز ، ولغة أسد وتميم أنكرهم » .

(٢) معجم العين للخليل باب الكاف والراء والنون ٥ / ٣٥٥ .

(٣) تهذيب اللغة للأزهري ١٠ / ١٠٩ .

(٤) مجاز القرآن ٢ / ١٢٧ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٨٦ .

(٦) تفسير الرازي (مفاتيح الغيب) ٢٥ / ١٣٢ ، الدر المصون ٥ / ٣٨٩ ، واللباب ١٥ / ٤٥٢ .

ذكره النحاة واشترطوه في بناء ( أفعل ) التفضيل<sup>(١)</sup> ، وذلك أن قياس ( أفعل ) أن يكون للفاعل دون المفعول ، ومن ثم جعلوا قياسية بنائه من الفعل المبني للمعلوم كـ ( ضَرَبَ ) دون المبني لغير المعلوم كـ ( ضَرِبَ )<sup>(٢)</sup> وعلة ذلك أنهم لو جعلوه مشتركاً بين الفاعل والمفعول ، لكثُرَ الاشتباه ؛ لا طراد صيغة ( أفعل ) دائرةً بين الفاعل والمفعول دون وجود القرينة التي تميز الفاعلية من المفعولية ، فلا يفهم حينئذ لو قيل : ( زيدٌ أضربُ من عمرو ) أكان زيدٌ أكثرَ ضارباً أم أكثرَ مضروباً ؟ فيقع الالتباس بين ما يقصد فيه التفضيل للفاعل وبين ما يراد فيه التفضيل على المفعول<sup>(٣)</sup> .

والعلة الأخرى هي أن الفاعل أكثر من المفعول دون العكس ، فكل مفعول لا بد له من فاعل في الأغلب ، فلو جعل التفضيل حقيقة في المفعول لبقِيَ اسم الفاعل مع أكثريته عارياً عما يطلب فيه معنى التفضيل<sup>(٤)</sup> .  
وعلة ثالثة هي أن الضربَ ونحوه إذا وقع بالمحل ، فإنَّ ذلك فعلُ الفاعل ، وليس فعلُ المفعول ، وفعلُ الفاعل إذا تكرر يصبح غريزة بخلاف فعل المفعول ، فإنه فعل الغير وفعل الغير لا يصبح غريزة ، والتعجب والتفضيل لا يكونان إلا مما يكثر حتى صار كالغريزة ، ومن أجل ذلك جعلوا قياسية التفضيل في الفاعل دون المفعول<sup>(٥)</sup> .

(١) شرح التسهيل ٣ / ٥٠ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٥١٢ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٦٧ .

(٢) شرح المفصل ٦ / ٩٤ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٥١٦ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٥١٦ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٥١٦ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٩٤ .

وابن مالك لا يرى بناء ( أفعل ) التفضيل من فعل المفعول شاذاً إلا إذا التبس قصد المفعول بقصد الفاعل ، ولم يقترن ( أفعل ) ما يمنعه من أن يراد به الفاعلية نحو : هذا أضربُ من ذلك ، وأنت تريد أن الضرب الواقع به أشدُّ من الواقع بغيره ، فإنَّ هذا لا يجوز لعدم وجود قرينة تميز قصد المتكلم للفاعلية من المفعولية ، بل الذي يتبادر إلى ذهن المخاطب هو التفضيل في الفاعلية<sup>(١)</sup> .

فإن اقترن أفعل التفضيل بما يمنع قصد الفاعلية ، جاز بناء التفضيل من فعل المفعول بلا شذوذ ، ومن هذا القبيل ( أشغلُ من ذات النحين ) و ( ألعنُ مَنْ لُعِنَ على لِسَانِ داؤد ) .

فلو كان الفعل مما لازم بناء المبني للمجهول أو غلب عليه لم يتوقف في جوازه لعدم اللبس وكثرة النظائر نحو أزهى<sup>(٢)</sup> .

وبناء على ما ذكر أن ( أنكر ) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴾ [ سورة لقمان : ١٩ ] لا يحكم عليه بالشذوذ على مذهب ابن مالك ، وهو شاذ في مذهب غيره ، وقد أورد الزمخشري ألفاظاً جاءت للتفضيل على المفعول دون الفاعل ، وحكم عليها بالشذوذ وعدَّ منها ( أنكرُ )<sup>(٣)</sup> وقال ابن الحاجب : « وقياسه للفاعل وقد يجيء للمفعول »<sup>(٤)</sup> .

٣- أوَّل : أوَّل في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوْلَ كَافِرِيهِ ﴾ [ سورة البقرة : ٤١ ] أفعل التفضيل ، وفي وزنه واشتقاقه خلاف بين أهل العلم ذكره ابن عادل

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥٢ .

(٣) المفصل للزمخشري ص / ٢٧٨ .

(٤) متن الكافية في كتاب « متون في اللغة العربية » ص / ٣٢ .

الدمشقي وسبقه آخرون .

ولقد وجدت مجموع ما ورد من أقوال العلماء في لفظ ( أَوَّل ) وزناً واشتقاقاً سبعة أقوال ، وهي ترجع إلى البصريين والكوفيين :

**أولاً : البصريون ، فإنهم أجمعوا على أن ( أَوَّل ) صيغة اسم التفضيل على زنة ( أفعل ) ، ثم إنهم اختلفوا فيما أخذ منه على ثلاثة أقوال .**

الأول : أنه ( أفعل ) من ( وَوَل ) الذي ترك استعماله عند العرب ، فلم ينطق منه بفعل لثلا يعتل من جهتين<sup>(١)</sup> ، ولأن اجتماع الواوين في الفاء والعين مما يستثقل عند العرب<sup>(٢)</sup> ، فلم يستعملوا من هذا التركيب إلا ( أَوَّل ) ومتصرفاته وهي : أَوْلَانٌ أَوْلُونٌ وأوائلٌ وأُولى ، وأوليانٌ وأوَّلٌ وأولياتٌ<sup>(٣)</sup> ، وهذا مذهب جمهور البصريين وفي مقدمتهم سيبويه<sup>(٤)</sup> ، قال سيبويه : « وأما ( أَوَّل ) فهو أفعلٌ يدلُّك على ذلك قولهم : هو أولٌ منه ، ومررت بأولٍ منك ، والأولى<sup>(٥)</sup> » .

وكلام سيبويه هذا مشتمل على الدعوى والدليل ، أما الدعوى فذلك أن ( أَوَّل ) أفعلٌ التفضيل من ( وول ) ، أما الدليل فذلك استعمالهم ( أَوَّل ) استعمال أفعلٌ التفضيل بـ ( من ) ، وتأتيه على ( فُعل ) ( أُولى ) ، فهزمة ( أول ) فاء الكلمة المنقلبة عن الواو وجوباً لاجتماع الواوين أولاً ، وإليه أشار سيبويه بقوله « وإذا التقت الواوان أولاً

(١) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢١٩ ، وفي القرطبي ٢ / ١٠ « لثلا يعتلُّ من جهتين العين والفاء » .

(٢) شرح الرضي على الشافية ٣ / ٧٦ ، والبحر ١ / ٣٢٦ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٥٢٥ ، ٥٢٦ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢١٩ ، والتبيان للعكبري ١ / ٥٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٥٢٥ ،

والقرطبي ٢ / ١٠ ، والبحر ١ / ٣٢٦ ، والدر المصون ١ / ٢٠٥ ، واللباب ٢ / ١٤ .

(٥) الكتاب ٣ / ١٩٥ .

أبدلت الأولى همزة ولا يكون فيها إلا ذلك»<sup>(١)</sup> وقال المازني: «وإذا اجتمعت واوان في أول كلمة فلا بد من همز الأولى منها»<sup>(٢)</sup>.

وهذا الذي يجب فيه قلب أولى الواوين همزةً يمثل له بـ (أولى) التي ترجع في الأصل إلى (وولى) تأنيث أول<sup>(٣)</sup>، وهذا يعني أن (أول) أخذ من تركيب (وول) المتروك استعماله إلا في أفعل التفضيل وتصريفاته، فأول مثل (أسبق) معنى وتصريفاً واستعمالاً<sup>(٤)</sup>، وإنما تركوا استعمال الفعل منه لأجل الثقل المتمثل في اعتلال الفاء والعين بنوع واحد من الحرف وهو الواو، وهم قد تركوا تصريف ما لا يتكرر فيه هذه الحروف كـ (ودع) و (عسى)، تركوا ماضي الأول ومضارع الثاني، فإذا كان هذا شأنهم فيما فيه حرف واحد معتل، فأن يتركوا تصريف ما فيه حرفاً علة كـ (وول) أولى<sup>(٥)</sup>.

وذكر ابن جني عللاً أخرى، منها التدافع الحاصل من اجتماع الواوين، فالواو الأولى تقتضي أن يكون من (فَعَلَ يَفْعُلُ) كـ (وَعَدَ بَعْدَ) والواو الثانية تقتضي أن يكون من (فَعَلَ يَفْعُلُ) كـ (قال يقول)، وهذا أمر متناقض، ومنها أنهم لم يستعملوا فعلاً فاءؤه وعينه من موضع واحد في الصحيح، فهم بأن لا يستعملوه فيما اعتلت فاءؤه وعينه من موضع واحد أولى<sup>(٦)</sup>.

(١) الكتاب ٤ / ٣٣٣ .

(٢) المنصف ١ / ٢١٧ .

(٣) المسائل البغداديات ص / ٨٠، سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٠٠، ٨٠٠، والمنصف ١ / ٢١٩، وشرح التصريف للثمانيني ص / ٣٢٥، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص / ٤٨٤، والممتع في التصريف ١ / ٣٣٢ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٥٢٥ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٩٧، ٩٨ .

(٦) المنصف لابن جني ٢ / ٢٠١، ٢٠٢ .

القول الثاني : أن ( أوَّل ) أفعل مأخوذ من ( وَّأَل ) إذا نجا ، وكان أصله ( أوَّأَل ) قلبت الهمزة الثانية واوًا تخفيفًا ، ثم أدغمت إحدى الواوين في الأخرى فصار ( أوَّل ) وهذا تخفيف غير قياسي ، وقياس تخفيفه أن تلقى حركة الهمزة إلى الواو الساكنة قبلها وتحذف الهمزة ، ولكنهم شبهوه بـ ( مقروءة ) و ( خطيئة ) ، وهذا تشبيه ضعيف لوجود ما يوجب قلب الهمزة في المشبه به ، وهو ( مقروءة ) من زيادة حرف العلة بخلاف المشبه وهو ( أوَّأَل ) ، فإنَّ الواو فيه من أصل الكلمة ، وهذا القول معزو إلى بعض البصريين دون تسميتهم ، وقد حكم عليه وعلى الذي يليه وعلى ما يشابه من أقوال الكوفيين بالضعف والشذوذ علماء كثيرون ، منهم أبو البركات الأنباري والعكبري والرضي وأبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل<sup>(١)</sup> .

القول الثالث : أن ( أوَّل ) أفعل من ( آل يؤول ) إذا رجع : لأن كل شيء يرجع إلى أوله ، فعلى هذا القول ( أوَّل ) كان في الأصل ( أوَّأَل ) بهمزين أو لاهما همزة ( أفعل ) والثانية فاء الكلمة ثم واو بعدها لام ، قلبت الهمزة الثانية التي هي فاء الكلمة بعد الواو التي هي عين الكلمة ، فصار ( أوَّأَل ) على زنة ( أعفَل ) ، ثم فُعِل فيه ما فُعِل في الذي قبله ، هذا ما ذكره العكبري وتبعه أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي ، ووصفه السمين الحلبي وابن عادل بأنه أضعف من القول الثاني ، وهؤلاء يرون أن هذا الوجه حدث فيه قلب مكاني<sup>(٢)</sup> ، ويفهم

(١) البيان للأنباري ١ / ٧٨ ، والبيان ١ / ٥٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، وشرح الرضي على الشافية ٢ / ٣٤٠ ، والبحر ١ / ٣٢٦ ، والدر المصون ١ / ٢٠٥ ، واللباب ٢ / ١٥ .

(٢) التبيان للعكبري ١ / ٥٣ ، البحر ١ / ٣٢٦ ، والدر المصون ١ / ٢٠٥ ، واللباب ٢ / ١٥ .

مما ذكره النحاس والرضي أنه تَمَّ قلب الهمزة الثانية واوًا في (أول) دون اللجوء إلى القلب المكاني<sup>(١)</sup>، ومن تَمَّ وزن الكلمة (أَفْعَلُ) وليس (أَعْفَلُ)، وهذا الوجه حكم عليه بالضعف والشذوذ كسابقه الرضي وأبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٢)</sup>، وذكر الفارسي أن القول الثاني لا يصح من جهة التصريف؛ لأنه لو كان مأخوذًا من آل يؤول، لوجب أن يقال فيه (أأول)، وللزم أن تبدل الهمزة الثانية ألفًا كـ (آدم) و (آمن)<sup>(٣)</sup>.

وقد رأينا أن الخليل ذكر لاشتقاق (أوَّل) من آل يؤول حجة في اللغة، وجعل (أوَّل) في الأصل (آوَّل) ممدودًا عند من يرى تأسيسه من الهمزة والواو واللام ثم أدغموا تلك المدة في الواو لكثرة ما جرى على الألسن، كما أنه جعل للقول الأول حجة في صحة تأسيسه من واوين بعدهما لام<sup>(٤)</sup>.

**ثانيًا : الكوفيون وهم كسابقهم اختلفوا في (أوَّل) وزنًا واشتقاقًا على**

أربعة أقوال :

**الأول :** أنه (أَفْعَلُ) من وَآل وحدث فيه ما حدث من الإبدال والإدغام إلى أن صار (أوَّل)<sup>(٥)</sup> وهذا مشابه للقول الثاني من أقوال البصريين وزنًا واشتقاقًا وشذوذًا.

(١) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢١٩، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٥٢٥، ٥٢٦.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٥٢٦، والبحر ١ / ٣٢٦، والدر المصون ١ / ٢٠٥، واللباب ٢ / ١٥.

(٣) البغداديات للفارسي ص / ٨٩.

(٤) معجم العين للخليل باب اللفيف من اللام ٨ / ٣٦٨.

(٥) البيان لابن الأنباري ١ / ٧٨، وتفسير القرطبي ٢ / ١٠، والبحر المحيط ١ / ٣٢٦.

القول الثاني : أنه ( أفعل ) من آل يئول إذا رجع ، ثم حدث فيه ما حدث من إبدال الهمزة الثانية واوًا وإدغامها في الواو ، وهذا القول مشابه للقول الثالث من أقوال البصريين اشتقاقًا لا وزنًا ، فإنه ( أفعل ) عند هؤلاء و ( أعفل ) عند أولئك على القلب المكاني ، وذكر مكّي والعكبري أن وزنه ( أعفل ) عند الكوفيين أيضًا على القلب المكاني <sup>(١)</sup> .

وهذان القولان معزوان إلى الكوفيين عمومًا كما فعله النحاس ومكّي بن أبي طالب والعكبري <sup>(٢)</sup> ، وذكر ابن جنّي أن هذين القولين محكيان عن الفراء حكاهما عنه ثعلب <sup>(٣)</sup> .

وقد رفض ابن جنّي هذين القولين كما رفض قبله شيخه الفارسي <sup>(٤)</sup> قال ابن جنّي : « والقياس يحظر أن يجوز فيه شيء من هذين المذهبين ؛ لأنه لو كان في الأصل ( أوأل ) ، لجاز أن يجيء على أصله ، ولم نسمعهم نطقوا به هكذا ، ... وكذلك لو كان من ( ألت ) لقليل ( أوأل ) ، فأما أن تبدل الهمزة أو الألف المنقلبة عن الهمزة واوًا ، فهذا غير معروف ، والقول الأول كأن فيه بعض الشبهة ، وكلاهما ساقط ، والقول ما يقوله أصحابنا ، أن ( أوأل ) ليس بمشتق من ( فِعْل ) ، وفأؤه وعينه واوان <sup>(٥)</sup> .

القول الثالث من أقوال الكوفيين أن ( أوأل ) مأخوذ من ( وأل ) ، وكان

(١) مشكل إعراب القرآن ص / ٩١ ، والتبيان للعكبري ١ / ٥٣ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢١٩ ، ومشكل إعراب القرآن لمكّي ص / ٩١ ، والتبيان للعكبري ١ / ٥٣ .

(٣) المنصف لابن جنّي ٢ / ٢٠٢ .

(٤) المسائل المشكلة البغداديات ص / ٨٩ .

(٥) المنصف ٢ / ٢٠٢ - ٢٠٤ .

أصله ( وَوَأُلُّ ) عَلَى زنة ( فَوَعْلُ ) ، ثم قلبوا الهمزة التي هي عين الفعل إلى موضع الفاء ثم أَدَّغَمُوا إحدى المثليين في الأخرى ، فصار ( أَوَّلُّ ) على زنة ( عَوْفَلُ ) ، وهذا القول تفرد بذكره وعزوه إلى الكوفيين الرضي<sup>(١)</sup> ، ويشبه هذا القول من حيث الاشتقاق القول الثاني من أقوال البصريين ، والقول الأول من أقوال الكوفيين ، وأما من حيث الوزن فإنه لم يعد بناءً ( أَفْعَلُ ) التفضيل ، بل كان على زنة ( فَوَعْلُ ) ثم بعد القلب صار على زنة ( عَوْفَلُ ) .

القول الرابع من أقوال الكوفيين وهو أن ( أَوَّلُّ ) على زنة ( فَوَعْلُ ) مأخوذ من ( وَوَلُّ ) ، وكان في الأصل ( وَوَوَلُّ ) بثلاث واوات أو لاها فاء الكلمة ثم واو الإلحاق ثم عين الفعل بعدها لام ، ثم قلبوا الواو الأولى همزة وأدغموا إحدى المثليين في الأخرى ، وهذا القول ذكره الرضي وعزاه إلى بعض الكوفيين<sup>(٢)</sup> ، وذكره القرطبي وعزاه إلى قومٍ دون تسميتهم<sup>(٣)</sup> ، وذكره السمين وابن عادل الدمشقي دون عزو إلى أحد ، ووصفاه بأنه أضعف الأقوال معللين بضرورة انصرافه إن كان كما ذكر ، ولم ينصرف<sup>(٤)</sup> ، وهذا يعني أنه ( أَفْعَلُ ) وليس ( فَوَعْلُ ) ، وهذا ما أكده الرضي بقوله : « وتصريفه كتصريف ( أَفْعَلُ ) التفضيل واستعماله بـ ( مِنْ ) مبطلان لكونه فَوَعْلًا »<sup>(٥)</sup> ، وقال في شرح الشافية « وَأَوَّلُّ ( أَفْعَلُ ) ؛ لأن تصريفه على ( أَوَّلِي ) و ( أَوَّلِي ) دليلٌ على أنه أفعل

(١) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٥٢٦ ، وشرح الرضي على الشافية ٢ / ٣٤٠ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣ / ٥٢٦ .

(٣) تفسير القرطبي ٢ / ١٠ .

(٤) الدر المصون ١ / ٢٠٥ ، واللباب ٢ / ١٥ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٣ / ٥٢٦ .

التفضيل ، وليس بـ ( فَوَعَلَ ) كما قال الكوفيون ، والصحيح أنه من تركيب ( وَوَلَ ) ، وإن لم يستعمل في غير هذا اللفظ ، لامن ( أَوَّل ) ولا من ( وَّأَلَ ) لئلا يلزم قلب الهمزة شاذاً<sup>(١)</sup> .

وبعد هذا العرض المفصل للأقوال السبعة الواردة في ( أَوَّل ) أرى أنها تعود في مجملها إلى وزنين ( أَفْعَلُ ) و ( فَوَعَلَ ) ، وإلى ثلاث اشتقاقات ( وَوَلَ ) و ( وَّأَلَ ) و ( أَوَّل ) .

البصريون متفقون في الوزن مختلفون في الاشتقاق ، والكوفيون مختلفون في الاثنين الوزن والاشتقاق ، أما الوزن فالقول فيه ما قاله البصريون وبعض الكوفيين من أنه ( أَفْعَلُ ) مهما كان المأخوذ منه سواء كان وَوَلَ أو وَّأَلَ أو أَوَّل ؛ وليس ( فَوَعَلَ ) كما ذهب إليه بعض الكوفيين ؛ للعلل التي ذكرناها من قبل من عدم انصراف ( أَفْعَلُ ) دون ( فَوَعَلَ ) واستعمال ( أَوَّل ) استعمال ( أَفْعَلُ ) التفضيل وتصرفه تصرفه .

وإنني أرى بعد ذلك أن اشتقاق ( أَوَّل ) من كل ما ذكر من ( وَوَلَ ) و ( وَّأَلَ ) و ( أَوَّل ) لا يستبعد لغوياً ولا معنوياً .

أما اللغة فقد وردت الهمزة والواو واللام من تأسيسين ( وَوَلَ ) و ( أَوَّل ) بمعنى الأول وابتداء الأمر ، ذكره الخليل والأزهري وابن فارس<sup>(٢)</sup> ، كما ورد في المعاجم اللغوية تركيب ( وَّأَلَ يَّئُلُ ) بمعنى لجأ ونجأ ، وتركيب ( آل يؤول ) بمعنى رجع<sup>(٣)</sup> ، وهذه المعاني تناسب ( أَوَّل ) في اشتقاقه من هذه التراكيب ،

(١) شرح الرضي على الشافية ٢ / ٣٤٠ .

(٢) معجم العين ٨ / ٣٦٨ ، وتهذيب اللغة ١٥ / ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ومعجم المقاييس ص / ٩٨ .

(٣) معجم العين ٨ / ٣٦٧ ، وتهذيب اللغة ١٥ / ٣١٤ - ٣٢٨ ، ومعجم المقاييس ص / ٩٩ .

ولولا الشذوذ الإعلاي الذي ذكره العلماء في اشتقاق (أَوَّل) من (وَأَل) و (أَوَّل) لقلت : إن اشتقاقه منها أولى وأقرب إلى الفهم من اشتقاقه من (وَوَّل) لتصرف (وَأَل) و (أَوَّل) تصرفاً كاملاً في الماضي والمضارع والأمر وسائر المشتقات ، بخلاف (وَوَّل) الذي لم يشتق منه فعلٌ ولم يتصرف إلا في (أَفْعَل) التفضيل منه فقط ، والله أعلم .

القسم الخامس : ما جاء على (مَفْعَلٍ) أو (مَفْعِلٍ) من اسمي الزمان والمكان .

لا ريب أن اسمي الزمان والمكان اسمان مشتقان من الفعل للدلالة على زمان وقوع الفعل أو مكان وقوعه<sup>(١)</sup> ويصاغان على (مَفْعَل) بفتح العين فيما إذا كان الفعل ثلاثياً مجرداً من الزوائد، وكان الفعل مفتوح العين في المضارع كـ (يَشْرَبُ) أو مضمومها فيه كـ (يَقْتُل) أو مكسور العين فيه لكنه منقوص كـ (يَرْمِي) نحو: مَشْرَبٌ ومَقْتَلٌ ومَرْمَى ، ويصاغان على (مَفْعِل) بكسر العين إذا كان الفعل صحيحاً مكسور العين في المضارع أو كان الفعل مثلاً صحيح الآخر نحو: مَضْرِبٌ ومَوْعِدٌ ومَوْجِلٌ .

وقد خرجت عن هذا القياس ألفاظٌ معدودة ، فجاءت على (مَفْعِلٍ) بالكسر فقط لا غير فيما يقتضى القياس أن تكون مفتوحة العين في اسمي الزمان والمكان ؛ لكونها مضمومة العين في المضارع وهي : المَشْرِقُ والمَغْرِبُ والمَرْفِقُ والمنبِتُ والمنخِرُ والمَجْزِرُ والمسْقِطُ والمِظَنَّةُ، وجاءت كلمات سمع في عينها الفتح

(١) لقد ظهر لي مما ذكره سيبويه في الكتاب ٤ / ٨٧ - ٩١ ، وابن الحاجب في متن الشافية ص / ١٢٠ ، والرضي في شرح الشافية ١ / ١٨١ ، والعيني في شرح المراح في التصريف ص / ١٣٩ أن اسمي الزمان والمكان أخذوا من الفعل للدلالة على زمان وقوع الفعل أو مكان وقوعه والله أعلم .

والكسر ، وقد أخذت مما مضارعه مضموم العين كالمفروق والمحشر والمسجد والمنسك فتحًا وكسرًا<sup>(١)</sup> .

وأما صياغة اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي المجرى فتكون على زنة اسم المفعول قياسًا مطردًا كالمُخْرَج والمُسْتَخْرَج والمُقَاتِل المدْحَرَج والمُحْرَجُ نَجْم وهذا الوزن يحتمل أربعة معان من المفعولية والزمانية والمكانية والمصدرية ولا تتحدد إلا بقريئة السياق<sup>(٢)</sup> .

وبعد هذا أريد أن أذكر الكلمات التي تناول ابن عادل اشتقاقها مما يتعلق باسمي الزمان والمكان وإليكم هذه الكلمات .

١- مَنْسَكُ : قال تعالى : ﴿ لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا ﴾ [ سورة الحج : ٣٤ ]

تساءل ابن عادل عن ( مَنْسَكُ ) أهو مصدر على زنة ( مَفْعَل ) أو صيغة ظرف المكان على ( مَفْعَل ) ؟

للعلماء فيه قولان مردهما القراءة الواردة فيها حيث قرأ الأخوان حمزة والكسائي بالكسر ( مَنْسَكُ ) ، وقرأ الباقر بالفتح ( مَنْسَكُ )<sup>(٣)</sup> ، فذكر ابن عادل دون عزو إلى أحد أن القراءتين بمعنى واحد سواء أريد بكل منهما مكان

(١) شرح الرضي على الشافية ١ / ١٨١ ، ١٨٢ ، وشرح المراح في التصريف ص / ١٤٠ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ١ / ١٨٦ ، وشرح المراح في التصريف ص / ١٤١ .

(٣) ذكر النحاس أن قراءة أهل المدينة وأبي عمرو وعاصم ( مَنْسَكُ ) بالفتح وقرأ الكوفيون إلا عاصمًا ( مَنْسَكًا ) بكسر السين ، إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٩٧ ، وفي المبسوط في القراءة العشر للأصبهاني ص / ٢٥٧ ، بزيادة خَلَفَ مع الأخوين وقراءتهم بالكسر ، والباقر بالفتح ، وينظر كذلك في الحجة للقراءة السبعة ٣ / ١٧١ ، وفي البحر ٦ / ٣٤١ ، بالفتح قرأ الجمهور وبالكسر قرأ الأخوان وابن سعدان وأبو حاتم عن أبي عمرو ويونس ومحبوب وعبد الوارث إلا القسبي عنه .

النسك أو المصدر ، وهو أحد القولين .

والقول الآخر أنَّ ( مَنْسِك ) بكسر السين صيغة ظرف المكان على ( مَفْعَل )  
وبالفتح مصدرٌ على ( مَفْعَل ) ، وذكر عن ابن عطية أن الكسر في ( مَنْسِك ) على  
إرادة المصدر شاذٌ والفتح هو القياس ، والدليل على أن ( مَنْسِكًا ) قصد به  
المصدر دون الموضع في قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ ﴾ هو  
إعمال الصفة في ضمير المصدر مباشرةً ، ولو كان قصد به المكان ل قيل : ( هم  
ناسكون فيه ) (١) .

أقول : إن ما ذكره ابن عادل في ( مَنْسِك ) موافق لما ذكره من سبقه من أهل  
العلم من علماء اللغة والمعاني والتفسير (٢) ، فلم يأت ابن عادل بشيء من عنده ،  
وسبقه فيما ذكره أبو حيان والسمين الحلبي (٣) .

ولا ريب أن قياس اسمي الزمان والمكان من ( يَفْعُل ) بضم العين على زنة  
( مَفْعَل ) كمدخل ومقتل ومخرج قال سيبويه : « أما ما كان ( يَفْعُل ) منه  
مضمومًا فإنه بمنزلة ما كان ( يَفْعُل ) منه مفتوحًا ، ولم يبنوه على مثال ( يَفْعُل ) ؛  
لأنه ليس في الكلام ( مَفْعُل ) ، فلما لم يكن إلى ذلك سبيلٌ وكان مصيره إلى  
الحركتين (٤) ، ألزموه أخفهما » (٥) ، وإذا ثبت أن قياس ( المَفْعَل ) من ( يَفْعُل ) هو  
فتح العين ، فقد خرجت عن هذه القاعدة ألفاظ معدودة عدّها الزمخشري إحدى

(١) اللباب ١٤ / ٨٧ ، ١٤٣ .

(٢) معجم العين ٥ / ٣١٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٤٢٣ ، وتهذيب اللغة للأزهري  
١٠ / ٤٤ ، ٤٥ ، ومعاني القرآن للنحاس ٣ / ٩٧ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤ / ٣٧١ .

(٣) البحر ٦ / ٣٤١ ، ٣٥٧ ، والدر المصون ٥ / ١٤٨ ، ١٦٦ .

(٤) يقصد سيبويه بالحركتين الفتحة والكسرة .

(٥) الكتاب ٤ / ٩٠ .

عشرة كلمة ، وعَدَّها ابن الحاجب اثنتي عشرة كلمة ومن بينها ( الْمُنْسِكُ ) ، وقياس ( الْمَفْعَلُ ) من ( نَسَكَ يَنْسُكُ ) أن يكون مَنَسَكًا بفتح العين ، سواء كان اسمي الزمان والمكان أو المصدر ، ولكن أهل العلم عَدُّوه من الألفاظ الشاذة الخارجة عن القاعدة المطردة مما جاء على ( مَفْعِلُ ) كمشرق ومغرب ومسقط ونحوها<sup>(١)</sup> ، ومن هنا نشأ السؤال في ( مَنَسَكَ ) في قوله تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنَسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ ﴾ [ الحج : ٣٤ ] وقوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنَسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ ﴾ [ الحج : ٦٧ ] حيث قرأه الجمهور في الموضعين بالفتح ، وقرأ الأخوان حمزة والكسائي وخلف فيهما بالكسر ، هل الفتح في ( مَنَسَكَ ) في الآية القرآنية مبني على القياس أم الكسر ؟ وهل هو بناء المصدر من الثلاثي المجرد أم بناء اسمي الزمان والمكان ؟ هذه أسئلة ينبغي أن نتناولها بهاها وما عليها :

فأقول : الفتح هو القياس سواء كان مصدرًا أو ظرفًا ، وقراءة الجمهور جاءت على القياس المذكور في الموضعين سواء أريد به في الموضعين المعنى المصدرية أو الظرف المكاني ، فيكون ( الْمُنْسِكُ ) بمعنى النُّسُكِ والعبادة ، أو يكون بمعنى الموضع الذي يؤدي فيه النُّسُكِ والعبادة .

أما ( الْمُنْسِكُ ) بكسر السين فإنه اسم المكان جاء على ( مَفْعِلُ ) ، خلافًا للقياس المطرد فيه ، كالمَطْلِعِ والمنْبِتِ والمسْجِدِ ونحوها ، وقراءة من قرأ بالكسر جاءت على إرادة المكان الذي تذبح فيه النسيكة<sup>(٢)</sup> ، أما ( الْمُنْسِكُ ) بالفتح ، فإنه

(١) الفصل ص / ٢٨٣ ، ومتن الشافية لابن الحاجب ص / ١٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧ / ٦ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٩٧ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص / ٢٥٣ ، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٣ / ١٧١ .

يصح أن يقصد به المصدر ، كما يصح أن يراد به اسما الزمان والمكان ، ولا مانع من ذلك ؛ لمجيئه على القياس ، أما ( المنسك ) بالكسر ، فلا يصح أن يقصد به سوى اسم المكان ، ولا يمكن أن يراد به المصدر ؛ لأن قياس المصدر من ( يَفْعَل وَيَفْعَل وَيَفْعَل ) المَفْعَل قياسًا مطردًا كمَقْتَل ومَضْرَب ومَفْتَح<sup>(١)</sup> .

وإنني أرى كذلك أن ما يقال من أن القراءتين بمعنى واحد فيه نظر ، حيث فرق كثير من أهل العلم بين القراءتين ، فجعلوا قراءة الفتح محتملة للمصدر والزمان والمكان ، وقراءة الكسر محتملة للمكان فقط ، وهذا ما سلكه النحاس وابن خالويه والفارسي<sup>(٢)</sup> .

ومنهم من جعل المفتوح مصدرًا والمكسور اسمًا للمكان ، وهذا ما سلكه الزجاج والزمخشري<sup>(٣)</sup> ، وذكر الفراء أن ( المنسك ) لأهل الحجاز و ( المنسك ) لبني أسد و ( المنسك ) في كلام العرب الموضع الذي تعتاده وتألفه ، وهذا يعني أن الفراء جعل المفتوح بمعنى الموضع<sup>(٤)</sup> ، وذكر الزجاج أن ( المنسك ) يدل على معنى النحر لما عُقِبَ بقوله تعالى : ﴿ لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ ﴾ [ الحج : ٣٤ ]<sup>(٥)</sup> وهذا

(١) هذا ما ذكره ابن الحاجب في متن الشافية ص / ١١٩ ، وذكر الرضي في شرح الشافية ١ / ١٧١ - ١٧٣ أنه جاءت ألفاظ معدودة بالكسر والفتح نحو مُحَمَّدَة ومَحْمَدَة ومُظَلَمَة وجاءت كذلك بالكسر وحده الميسر والمحيض وبالضم والكسر المعذرة والمعدرة وبالفتح والضم الميسرة والميسرة وبالتثنية مَهْلِكَة ومَهْلِكَة ، وهذه ألفاظ معدودة محفوظة ، والقياس هو ما ذكره ابن الحاجب كما أرى .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٩٧ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص / ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، الحجة للقراء السبعة ٣ / ١٧١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٤٢٧ ، والكشاف ٣ / ٣٣ .

(٤) معاني الفراء ٢ / ٢٣٠ .

(٥) معاني القرآن للزجاج ٣ / ٤٢٦ .

يعني أن المفتوح مصدر والمكسور مكان كما أسلفنا .

وحيث قراءة الجمهور تشمل الوجهين المصدرية والظرفية مع موافقتها للقياس الصري ، فقد حكم الفارسي عليها بأنها أولى ، وحكم على قراءة حمزة والكسائي بأنها شاذة خرجت عن قياس الجمهور ، وأنها لا تشمل إلا الظرفية أي أنه اسم المكان الذي جاء على ( المفعِل ) <sup>(١)</sup> .

وقال ابن عطية : « قوله هم ناسكوه يعطي أن ( المنسك ) المصدر ، ولو كان الموضوع لقييل هم ناسكون فيه » <sup>(٢)</sup> وهذا يعني أن ابن عطية يرجح مصدرية ( المنسك ) على ظرفيته ، بدليل إعمال اسم الفاعل ( ناسكون ) في ضمير المصدر مباشرة ، ولو كان ( المنسك ) مكاناً لكان ينبغي أن يعدي الفعل بواسطة ( في ) .

وهذا الذي ذكره ابن عطية لم يرتضه أبو حيان ومن تبعه كالسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي معللين ذلك بأن اسم الفاعل فرع للفعل في العمل ، فيعامل مع الفرع كما يعامل مع الأصل ، والفعل يصل إلى ضمير الظرف بنفسه ، فكذلك ما يعمل عمله كاسم الفاعل ، أوصله إلى ضمير الظرف ، والظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها .

٢- مَسْجِد : ذكر ابن عادل أن ( مَسْجِد ) اسم مكان السجود ، وكان حقه أن يأتي على ( مَفْعَل ) بالفتح لانضمام عين مضارعه ، ولكن شذَّ كسره كما شذَّت ألفاظ أخرى وقد سمع ( مَسْجِدٌ ) على الأصل <sup>(٣)</sup> .

أقول : إن ما ذكره ابن عادل لا خلاف فيه بين أهل العلم ، حيث القياس

(١) الحجة للقراء السبعة ٣ / ١٧١ .

(٢) المحرر الوجيز لابن عطية ٤ / ١٦٣ .

(٣) اللباب ٢ / ٩٠٦ .

الصرفي يفرض ذلك ؛ لأن ( سَجَدَ يَسْجُدُ ) مما انضمَّ عين مضارعه ، وقياس ( المَفْعَل ) منه أن يكون ( مَسْجِدًا ) ، ولكنه شدَّ عن هذا القياس كأخواته ، فجاء على ( مَفْعَل ) مَسْجِدٌ ، والألفاظ التي جاءت على هذا النحو هي معدودة محفوظة وهي المسجدُ والمطلَعُ والمغربُ والمشرقُ والمسقطُ والمفرقُ والمجزرُ والمسكنُ والمرفقُ والمنبتُ والمنسكُ والمنخرُ<sup>(١)</sup> .

وذكر القرطبي عن الفراء قوله : « كل ما كان على فَعَلٍ يَفْعَلُ مثل دَخَلَ يَدْخُلُ فَالْمَفْعَلُ منه بالفتح اسمًا كان أو مصدرًا ، ولا يقع فيه الفرق مثل : دَخَلَ يَدْخُلُ مَدْخَلًا وهذا مَدْخَلُهُ »<sup>(٢)</sup> .

وذكر الخليل أن ( المسجدُ ) اسم جامع يجمع المسجد ... فأما ( المسجدُ ) من الأرض فموضع السجود نفسه<sup>(٣)</sup> ، وقال سيبويه : « أما المسجدُ فإنه ، اسم للبيت ولست تريد به موضع السجود أو موضع جبهتك ، ولو أردت ذلك لقلت ( مَسْجِدٌ ) »<sup>(٤)</sup> وذكر الأزهري ذلك ، وأضاف برواية عن أبي العباس عن ابن الأعرابي : « ( مَسْجِدٌ ) بالفتح محرابُ البيوت ، ومُصَلَّى الجماعاتِ ( مَسْجِدٌ ) بكسر الجيم<sup>(٥)</sup> .

وذكر الفراء أن مَسَاجِدَ الرجل هو ما يَسْجُدُ عليه من جبهته ويديه وركبته

(١) الفصل للزمخشري ص / ٢٨٣ ، ومتن الشافية لابن الحاجب أسماء الزمان والمكان ص / ١٢٠ .

(٢) لم أعر في معاني الفراء على هذا النص ، وذكره القرطبي ٢ / ٣٢١ ، ونقل عن القرطبي ابن عادل في اللباب ٢ / ٤٠٦ .

(٣) معجم العين باب الجيم والسين والذال معها ٦ / ٤٩ .

(٤) الكتاب ٤ / ٩٠ .

(٥) تهذيب اللغة للأزهري أبواب الجيم والسين ١٠ / ٣٠٠ - ٣٠١ .

وصدور قدميه<sup>(١)</sup> ، وذكر الزجاج نحو ذلك<sup>(٢)</sup> ، وهذا يعني أن هناك نوعاً من الفرق بين ( المسجِد ) بكسر الجيم و ( المسجَد ) بفتحها ، كما لاحظنا فيما ذكر ، غير أنه لا يخرج عن الإطار العام من الدلالة على الظرفية المكانية ، سواء أريد به المسجد الجامع ، أو مكان السجود أو المواضع التي يتم بها السجود من جسم الإنسان .

أما قياس المصدر الميمي من ( سَجَدَ يَسْجُدُ ) فعلى ( مَفْعَلٌ ) مَسْجَدٌ ، فيلتقي حينئذٍ مع ( الْمَسْجَدُ ) المراد به الظرفية ، و ( الْمَسْجِدُ ) حيثما ورد في القرآن مفرداً أو جمعاً ، فإنه لا يخرج عن الظرفية في معظم الأماكن .

٣- المشرق والمغرب في قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ﴾ ذكر ابن عادل أن ( المشرق والمغرب ) فيهما للعلماء قولان :  
أحدهما : أنها اسما مكان للشروق والغروب .

والآخر : أنها اسما مصدر أي الإشراق والإغراب ، والمعنى : لله تعالى تَوَلَّى إشراق الشمس من مشرقها وإغرابها من مغربها ، وهذا يبعده السؤال عن الأبنية في قوله تعالى : ﴿ أينما تولوا ﴾ ، وحقها فتح عينيها سواء أريد بهما المصدر أو الزمان والمكان لانضمام مضارعيهما ( يَشْرُقُ وَيَغْرُبُ ) ، وإذا لم تنكسر عين المضارع فقياس المصدر والزمان والمكان منه على ( مَفْعَلٌ ) بفتح العين ، وهذا جائز في القرآن قياساً لا تلاوة<sup>(٣)</sup> .

أقول : إن ما ذكره ابن عادل من قياسية بناء اسم المصدر والزمان والمكان مما

(١) معاني القرآن للفراء ٣ / ١٩٤ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ٢٣٦ .

(٣) الباب ٢ / ٤١٣ ، ٤١٤ .

لم تنكسر عين مضارعه على زنة ( مَفْعَلٍ ) أمر لا خلاف فيه ، وقد تناولنا هذا الجانب من قبل بما لا يحتاج إلى إعادته .

أما ما ذكره من كون ( المشرق والمغرب ) اسمي مكان الشروق والغروب فهذا أيضا مما لا خفاء فيه ، وكاد أن يجمع عليه أهل العلم<sup>(١)</sup> ، وقد شدّا في بنائهما على ( مَفْعَلٍ ) عن قياس ( المَفْعَل ) من ( فَعَلَ يَفْعُل ) ؛ لأنهما مما انضمّ مضارعهما ، فقالوا فيهما ( شَرَقَ يَشْرُق ) و ( غَرَبَ يَغْرُب ) إذا كان المراد طلوع الشمس وغروبها ، قال الخليل : « الشروق كالطلوع وشرق يشرق شروفاً »<sup>(٢)</sup> وقال أيضا : « والغروب غيبوبة الشمس .. وغرب فلان عَنَّا يَغْرُبُ غَرْبًا أي تنحى »<sup>(٣)</sup> وقال ابن القوطية « شَرَقَتِ الشَّمْسُ شُرُوقًا : طلعت »<sup>(٤)</sup> وقال أيضا : « وغربت الشمسُ غروبًا : غابت »<sup>(٥)</sup> وهذا يعني أن ( شرق وغرب ) إذا كانا بمعنى طلوع الشمس وغروبها فماضيها مفتوح العين ، ولم يذكر مضارعيها لظهور أمرهما ، وقد ذكر الخليل والأزهري مضارعيها مضمومًا عينها<sup>(٦)</sup> ، لذا

(١) قلت ذلك ؛ لأن جميعهم فسّروا المشرق والمغرب بما يعود إلى الظرفية المكانية ، قال أبو عبيدة « والله المشرق والمغرب أي ما بين قطري المغرب وما بين قطري المشرق ، والمشارك والمغرب فيهما ، فهو مشرق كل يوم ، تطلع فيه الشمس من مكان لا تعود فيه إلى قابل » .

مجاز القرآن ١ / ٥١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣ / ١١٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ٩٩ ، والطبري ٢ / ٥٢٦ ، ومفردات الراغب ص / ٢٦٢ ، والقرطبي ٢ / ٣٢٢ ، والبحر ١ / ٥٢٥ ، والدر المصون ١ / ٣٥٠ .

(٢) معجم العين ٤ / ٣٨ .

(٣) معجم العين ٥ / ٤١٠ .

(٤) كتاب الأفعال لابن القوطية ص / ٧٨ .

(٥) كتاب الأفعال ص / ٢٨ .

(٦) معجم العين ٤ / ٣٨ ، ٥ / ٤١٠ ، وتهذيب اللغة ٨ / ١١٨ ، ٢٥١ .

أعود فأقول : إنَّ كون ( المشرق والمغرب ) اسمي مكان الشروق والغروب أمرٌ بيِّنٌ ، وقد وردا مفردين كالمشرق والمغرب ، ومثنيين في قوله تعالى ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ ﴾ [ سورة الرحمن : ١٧ ] ومجموعين في قوله تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ [ المعارج : ٤٠ ] بمعنى الظرفية المكانية ، وحيث أفردا فباعثار الناحية ، وحيث ثنيا فباعثار مشرقى الشتاء والصيف ومغربيهما ، وحيث جُمعا فباعثار اختلاف المطالع والمغرب كلَّ يوم<sup>(١)</sup> .

أما ما ذكره ابن عادل من أنَّ ( المشرق والمغرب ) بمعنى الإشراق والإغراب والمعنى أن الله تولى إشراق الشمس من مشرقها وإغرابها من مغربها ، فهذا ما لم يذكره سوى أبي حيان وتبعه السمين الحلبي<sup>(٢)</sup> ولم أجد أحداً من أصحاب المعاني والتفسير تطرق إلى ذكره ، وقد عزاه أبو حيان إلى بعض المفسرين دون تسميته .

ثم إنَّ أبا حيان ومن تبعه مع كونهم نقله هذا القول قد استبعدوا هذا الاحتمال ؛ لأنَّ إرادة المعنى المصدرى من الشروق والغروب أو الإشراق والإغراب لا تتناسب مع ( أين ) الدالة على الظرفية المكانية فيما تلاه من الآية وهي قوله تعالى : ﴿ فَأَيُّنَمَا تَوَلَّوْا ﴾ [ البقرة : ١١٥ ]<sup>(٣)</sup> غير أن ( المشرق والمغرب ) وما شاكلهما من الألفاظ يأتي المصدر منها على ( مَفْعَلٍ ) وإن كان ذلك يُعَدُّ من الشذوذ ، ولعل ذلك مما دعا بعض المفسرين إلى القول بأن ( المشرق

(١) مجاز القرآن ١ / ٥١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ٩٩ ، والبحر ١ / ٥٣٠ ، والدر المصون ١ / ٣٥٠ ، واللباب ٢ / ٤١٤ .

(٢) البحر المحيط ١ / ٥٣٠ ، والدر المصون ١ / ٣٥٠ .

(٣) البحر ١ / ٥٣٠ ، والدر المصون ١ / ٣٥٠ ، واللباب ٢ / ٤١٤ .

والمغرب) اسماً مصدر بمعنى الإشراق والإغراب ، ولولا ارتباط الآية ( والله المشرق والمغرب ) بما بعده من الآية : ﴿ فَأَيَّمَا تَوَلَّوْا ﴾ في الدلالة على الظرفية المكانية حيث يُؤلَّى العباد وجوههم إلى إحدى الجهتين الشرق والغرب في الصلاة لكان احتمال إرادة المعنى المصدرى أمراً مقبولاً .

### القسم السادس : اسم الآلة :

اسم الآلة من المشتقات التي أخذت من المصدر أو الفعل للدلالة على ما تم به الفعل ويكون على زنة ( مِفْعَل ) بكسر الميم تفرقة بينه وبين ما يكون مصدرًا أو مكانًا ، وله أوزان ثلاثة وهي مِفْعَلٌ وَمِفْعَلَةٌ وَمِفْعَالٌ<sup>(١)</sup> .

وسيبيويه سماه اسم المعالجة ؛ لأن هذا النوع من المشتقات مما يعالج به فعلٌ ما ، قال في ( باب ما عالجته به ) « أمَّا المِقْصُ فالذي يقص به ، والمَقْصُ : المكان والمصدر ، وكلُّ شيء يعالج به فهو مكسور الأول ، كانت فيه هاء التانيث أو لم تكن ، وذلك قولك مَحْلَبٌ وَمَنْجَلٌ وَمِكْسَحَةٌ وَمَسَلَةٌ... وقد يجيء على ( مِفْعَال ) نحو مِفْتَاخٌ وَمِصْبَاخٌ »<sup>(٢)</sup> .

ومن أمثلة هذا النوع من المشتقات التي وجدناها في اللباب وتحدث عنها ابن عادل ما يأتي :

١ - مِئْسَاءٌ : ذكر ابن عادل أن ( مِئْسَاءٌ ) صيغة اسم الآلة على زنة ( مِفْعَلَةٌ ) مأخوذة من نَسَأَهُ أَي أَخْرَهُ ، وَنَسَأْتُ الْغَنَمَ أَي زَجَرْتُهَا وَسُقَّتْهَا ، ومنه نَسَأَ اللهُ فِي أَجَلِهِ أَي أَخْرَهُ<sup>(٣)</sup> .

(١) المفصل ص / ٢٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١١١ ، شرح المراح في التصريف

ص / ١٤٣ ، وشذا العرف ص / ٨٩ ، ٩٠ .

(٢) الكتاب ٤ / ٩٤ .

(٣) اللباب ١٦ / ٣١ .

أقول : ما ذكره ابن عادل في اشتقاق (مِنْسَاءُ) أمر واضح ، ولا يخفى أن (مِنْسَاءً) على زنة (مِفْعَلَةٌ) صيغة اسم الآلة ومعناه العصا ؛ لأن الإنسان يؤخَّرُ به عن نفسه الأذى ويدفعه ، فهو في اشتقاقه يرجع إلى النون والسين والهمز التي تعني التأخير والدفع والزجر<sup>(١)</sup> ، قال الخليل : « ونسأتُ الشيءَ : أخرته .... ونسأته : بعته بتأخير ... ونسأتُ ناقتي دفعتها في السَّير ... والمِنْسَاءُ : العصا ؛ لأن صاحبها ينسأ من نفسه وعن طريقه الأذى ، وبها سمَّيتُ عصا سليمان عليه السلام (مِنْسَاءً) »<sup>(٢)</sup> .

وقد وردت في (مِنْسَاءً) عدة قراءات :

أولها : قراءة ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف (مِنْسَاءً) بهمزة مفتوحة .

ثانيها : قراءة أبي جعفر ونافع وأبي عمرو وابن كثير في رواية ابن فليح وزيد عن يعقوب (مِنْسَاءً) بغير همز .

ثالثها : قراءة ابن عامر وابن ذكوان وبكار والوليد بن عتبة وابن مسلم (مِنْسَاءً) بهمزة ساكنة<sup>(٣)</sup> .

رابعها : ما ذكره ابن جني وأبو حيان والسمين وابن عادل مما رواه عمر وابن

(١) في الكتاب ٣ / ٤٥٩ « ومن ذلك مِّنْسَاءٌ تقول مِّنْسِيَّةٌ لأنها من نسأتُ » ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٥٦ ، ومجاز القرآن ٢ / ١٤٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣٣٧ ، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٣ / ٢٩١ ، ٢٩٢ ، والمحتسب لابن جني ٢ / ١٨٧ ، والكشاف ٣ / ٢٥٤ ، والبحر ٧ / ٢٥٦ .

(٢) معجم العين باب السين والنون و (واي) معها ٧ / ٣٠٦ .

(٣) انظر القراءات في المبسوط في القراءات العشر ص / ٣٠٤ ، والحجة للقراء السبعة ٣ / ٢٩١ ، واتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١ / ٦٣٨ .

ثابت عن سعيد بن جبير ( تأكل ( من سَأْتِه ) على أن تكون ( من ) حرف جر  
و ( سَأْتِه ) مجرور بِمِنْ<sup>(١)</sup> .

خامسها : ما ذكره الزمخشري وأبو حيان وابن عادل دون تسمية من قرأه  
وهو فتح الميم وتخفيف الهمزة قلباً وحذفاً ( مَنْسَاءٌ ) و ( مَنْسَةٌ )<sup>(٢)</sup> .

سادسها : ما ذكره الزمخشري وأبو حيان وابن عادل دون تسمية من قرأ بها  
وهو ( مَنْسَاءٌ ) على زنة مِفْعَالَةٌ كقولهم مِيضَاءٌ وَمِيضَاءَةٌ<sup>(٣)</sup> .

أما القراءات الثلاث الأولى فإنها متوافقة وزناً واشتقاقاً ، فالذين همزوا أتوا  
باللفظ على أصل الاشتقاق ، والذين تركوا الهمز أرادوا التخفيف<sup>(٤)</sup> ، والذين  
قرؤوا بتسكين الهمز أرادوا التخفيف أيضاً إلا أن هذا النوع من التخفيف غير  
قياسي ؛ لأن قياس تخفيفها إنما هو تسهيلها بين<sup>(٥)</sup> .

أما الوجه الرابع وهو قراءة بن جبير ( مِنْ سَأْتِه ) فقد ذكر الفراء عن هذا  
الوجه بأنه من ( سِئَةِ الْقَوْسِ ) وأن العرب تسمي رأس القوس ( السية ) وهي  
بمعنى ( العصا )<sup>(٦)</sup> وذكر ابن جني أن ( السَّاءَةُ ) إن كانت من ( ن س ء ) فهي  
( عِلَّةٌ ) والفاء محذوفة ، ولكن حذف النون التي هي فاء الكلمة غير موجودة ، و ( سِئَةِ  
القوس ) على زنة ( فِعْعَةٌ ) « على أن اللام محذوفة وأن يكون المحذوف ياءً أجدر<sup>(٧)</sup> .

(١) المحتسب ٢ / ١٨٦ ، والبحر ٧ / ٢٥٧ ، والدر المصون ٥ / ٤٣٧ ، واللباب ١٦ / ٣٣ .

(٢) الكشف ٣ / ٢٥٤ ، والبحر ٧ / ٢٥٧ ، واللباب ١٦ / ٣٣ .

(٣) الكشف ٣ / ٢٥٤ ، والبحر ٧ / ٢٥٧ .

(٤) الحجة في القراءات السبع ص / ٣٩٣ ، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٣ / ٢٩٢ .

(٥) البحر المحيط ٧ / ٢٥٦ ، والدر المصون ٥ / ٤٣٦ ، واللباب ١٦ / ٣٢ .

(٦) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٥٧ .

(٧) المحتسب ٢ / ١٨٧ .

و (ومن سآته) في هذا الوجه مركبٌ من حرف الجر والاسم المجرور، ولا يكون حينئذ بناء اسم الآلة التي نحن بصدددها، وإن كان (السَّيَّة) تعني العصا<sup>(١)</sup> أو الثقب في طرف القوس<sup>(٢)</sup>.

أما الوجه الخامس بفتح الميم وتحقيق الهمزة (مَنْسَاءُ) وبإبدال الهمزة ألفاً وحذفها تخفيفاً (مَنْسَاءُ) و (مَنْسَاءُ) فإنه مخالفٌ لِزِنَةِ اسم الآلة، وموافق للاشتقاق من (نَسَأَ)، وهذا النوع من الحذف والقلب غير قياسي كما ذكر الزمخشري<sup>(٣)</sup>.

أمَّا الوجه السادس (مِنْسَاءَةٌ)، فإنه كالوجه الثالث الأول من حيث اشتقاقها من (نَسَأَ) ووزنها على (مِفْعَلَةٌ) ولعل الألف نشأت نتيجة إشباع فتحة السين كما أرى ذلك والله أعلم.

### القسم السابع : المصدر الميمي :

يصاغ للدلالة على المصدرية مصدر مبدوء بميم مفتوحة وفتح عين الفعل من الثلاثي المجرد ما لم يكن مثلاً على (مَفْعَل) كـ مَضْرَبٌ وَمَقْتَلٌ وَمَسْمَعٌ ومَذْهَبٌ بمعنى الضربِ والقَتْلِ والسمعِ والذهابِ، ويسمى هذا مصدرًا ميميًّا؛ لكونه مبدوءًا بحرف الميم، والقياس في هذا الباب الفتح سواء كان عين المضارع مفتوحاً أو مكسوراً أو مضمومًا ما لم يكن مثلاً كالموعِد والميسر، وقد جاء المصدر الميمي على (المَفْعِل) خلافاً للقياس كالمَرَجِّعِ والمَعْجِزِ مما انكسر عين مضارعه كالمكبرِ مما انفتح عين مضارعه، وكالمطلعِ مما انضَمَّ عين مضارعه،

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٥٧ .

(٢) معجم المقاييس ص / ٥٠١، وتهذيب اللغة ١٣ / ٩٦ .

(٣) الكشاف ٣ / ٢٥٤ .

وربما يلحقون التاء فيقولون : المعجزة والمعجزة والمعيشة والمعصية  
والمعرفة<sup>(١)</sup> .

هذا ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي :

١ - مَغْرَمٌ : ذكر ابن عادل أنَّ ( مَغْرَمٌ ) مصدرٌ كالغرامة ، وهو مأخوذ من  
الغرام بمعنى الهلاك<sup>(٢)</sup> .

أقول : إن ما ذكره ابن عادل في كون ( المَغْرَم ) مصدرًا كالغرامة أمر بين  
وموافق لقياس المصدر الميمي مما انفتح عين مضارعه حيث جاء مضارعه على  
( يَفْعَلُ ) يَغْرُمُ ، ومصدره الصريح غَرَمٌ وَغَرَامَةٌ ، قال الخليل : « المَغْرَمُ : الغْرَمُ  
قال تعالى : ﴿ فَهَرَمَ مِّنْ مَّغْرَمٍ مُّتَقَلِّونَ ﴾ [ القلم : ٤٦ ] أي من غُرْمٍ »<sup>(٣)</sup> وقال الأزهري :  
المَغْرَمُ والغْرَمُ واحدٌ<sup>(٤)</sup> و ذكر ابن منظور أن الغرامة : ما يلزم أداؤه ، وكذلك  
المَغْرَمُ والغْرَمُ<sup>(٥)</sup> وأصل هذه المادة يرجع إلى الملازمة ، وهذا المعنى  
موجود في جميع تعريفات هذه المادة من الغرام والغريم والمَغْرَم والغرام ونحو  
ذلك<sup>(٦)</sup> .

وقد سبق ابن عادل فيما ذكره من مصدرية ( المَغْرَم ) السمين الحلبي<sup>(٧)</sup> ، إلا أن تفسير

(١) ذكر سيبويه هذا كله في ( باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من  
لفظها ) ( الكتاب ٤ / ٨٧ - ٩٠ ) .

(٢) اللباب ١٠ / ١٨١ .

(٣) معجم العين باب الغين والراء والميم معها ٤ / ٤١٨ .

(٤) تهذيب اللغة للأزهري ٨ / ١٣٠ .

(٥) لسان العرب لابن منظور ١٠ / ٥٩ .

(٦) معجم المقاييس في اللغة ص / ٨٤٦ .

(٧) الدر المصون ٣ / ٤٩٥ .

أهل العلم (المغرم) بالغرامة والخسران يؤكد مصدرية المغرم أيضًا ، فقد قال ابن قتيبة في قوله تعالى : ﴿ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا ﴾ : أي غرمًا وخسرانًا<sup>(١)</sup> .

وقال الطبري : « مغرمًا : يعني غرمًا لزمه »<sup>(٢)</sup> وقال الزمخشري : « مغرمًا : غَرَامَةٌ وَخُسْرَانًا »<sup>(٣)</sup> وهذا ما يؤكد مصدرية (المغرم) الذي جاء على (المفعل) بمعنى الغرامة التي تعني ما يلزم المرء دفعه مما لا يجب عليه ، وتعني كذلك الهلاك ، فقد قال الخليل في المعنى الأول : « الغرمُ : أداء شيء لزم من قبل كفالة أو لزوم نائبة في ماله من غير جنابة »<sup>(٤)</sup> وقال ابن القوطية : « غَرِمْتَ غَرَمًا لَزِمَكَ مَا لَا يَجِبُ عَلَيْكَ »<sup>(٥)</sup> .

أما كون (الغرام) بمعنى الهلاك فقد ذكره اللغويون أيضًا فقد ذكر الخليل أن (الغرام) العذاب أو العشق أو الشر<sup>(٦)</sup> ، وقد فسّر أبو عبيدة (الغرام) وما يعود إلى هذه المادة بالهلاك والعذاب<sup>(٧)</sup> ، وقال ابن قتيبة : كان غرامًا أي هلكة<sup>(٨)</sup> ، وقال الزجاج : الغرام في اللغة أشدُّ العذاب<sup>(٩)</sup> ، وقال ابن القوطية : أغرم بكذا أولع به وأهلك<sup>(١٠)</sup> ، وعلى هذا أرى أن ما ذكره ابن عادل من معنى (الغرام)

(١) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص / ١٩١ .

(٢) الطبري ١٤ / ٤٣٠ .

(٣) الكشف ٢ / ١٦٨ ، ٤ / ١٣١ .

(٤) معجم العين ٤ / ٤١٨ .

(٥) كتاب الأفعال لابن القوطية ص / ٢٩ .

(٦) معجم العين ٤ / ٤١٨ .

(٧) مجاز القرآن ١ / ٣٢٦ ، ٢ / ٨٠ ، ٢٥٢ .

(٨) تفسير غريب القرآن ص / ٣١٥ .

(٩) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ٧٥ .

(١٠) كتاب الأفعال لابن القوطية ص / ٢٩ .

لم يخالف ما ذكره أهل اللغة والمعاجم : لأنه إذا كان ( العَرَامُ ) العذاب أو العشق أو الشر فإنه يؤول بصاحبه إلى الهلاك .

٢- مَوْثِق : ذكر ابن عادل أن ( مَوْثِق ) مصدر بمعنى الثقة ، ومعناه العهد الذي يوثق به ، فهو مصدرٌ بمعنى المفعول<sup>(١)</sup> .

أقول : لم أجد في كتب من يُكثِرُ ابن عادل النقل عنهم خاصة في البحر المحيط والدر المصون شيئاً مما ذكره من مصدرية ( المَوْثِق ) ، اللهم إلا ما ذكره ابن عطية من أن ( الموثق ) مَفْعِلٌ من الوثاق<sup>(٢)</sup> .

ويبدو لي أن ابن عادل قد تأثر بما ذكره ابن عطية ، فصَرَّحَ بمصدرية ( المَوْثِق ) ، وكلام ابن عادل موافق لقياس بناء المصدر الميمي على ( مَفْعِل ) من المثال الواوي كـ ( وَعَدَ وَوَضَعَ وَوَرَدَ ) مهما كانت حركة عين المضارع من الفتحة أو الكسرة أو الضمة ، فيقال في بناء المصدر مما ذكر مَوْعِدٌ وَمَوْضِعٌ وَمَوْرِدٌ ، وكثيراً ما تلحق هذه المصادر الهاء ، فيقال مَوْعِدَةٌ ، مَوْجِدَةٌ ، مَوْثِقَةٌ ، وإلى هذا أشار سيبويه في « باب ما كان من هذا النحو من بنات الواو التي الواو فيهن فاءً » فقال : « فكلُّ شيء كان من هذا ( فَعَلَ ) فإن المصدر منه من بنات الواو والمكان يبنى على ( مَفْعِل ) ... وذلك من قِبَلِ أَنْ ( فَعَلَ ) من هذا الباب لا يجيء إلا على يَفْعِل ... فلما كان معتلاً لازماً لوجه واحد ، ألزموا ( المَفْعِل ) منه وجهاً واحداً»<sup>(٣)</sup> .

أما كون ( المَوْثِق ) مصدرًا بمعنى المفعول أي الموثوق فهذا أيضاً لم يذكره

(١) اللباب في علوم الكتاب ١١ / ١٤٩ .

(٢) المحرر الوجيز ٣ / ٢٦٩ .

(٣) الكتاب ٤ / ٩٢ ، ٩٣ .

أحد ممن سبقه من أهل العلم ، اللهم إلا ما ذكره الزمخشري من أن ( الموثق ) بمعنى ما أوثق به من عند الله<sup>(١)</sup> ، وإنني أرى أن فيه تلميحاً إلى كون ( الموثق ) بمعنى ما يوثق به ، وكأن ( الموثق ) مصدرٌ ميمي لفعلٍ مبني لغير المعلوم ، ولعل في السياق الذي وردت فيه الكلمة ( مَوْثُق ) ما يؤكد ما ذكره ابن عادل ، حيث وردت الكلمة في سياق المطالبة بالحلف المؤكّد بـ ( لَتَأْتَنَّ ) وهذا يعني أن الموثق هو العهد المؤكّد بالقسم وهو ما يكون موثقاً به ، والله أعلم .

٣- ميثاق : ذكر ابن عادل أن ( مِيثَاق ) في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ ﴾ [ البقرة : ٢٧ ] مَفْعَالٌ من الوثيقة بمعنى المعاهدة ، ومعنى الميثاق العهد المؤكّد باليمين وكان أصله ( مِوثَاق ) على زنة مَفْعَالٌ ، ثم أبدلت الواو ياءً ؛ لانكسار ما قبلها ، وهو مصدر كالميلاد والميعاد بمعنى الولادة والوعد<sup>(٢)</sup> ، وذكر ابن عادل فيه قولاً آخر عن ابن عطية ، وهو أنه اسم في وضع المصدر<sup>(٣)</sup> ، إلا أنه لم يكن يرى حاجة إلى ما ذكره ابن عطية ، فقال : « ولا حاجة تدعو إلى ذلك »<sup>(٤)</sup> .

أقول في مناقشة ما ذكره ابن عادل أن العلماء اختلفوا في ( الميثاق ) وزناً ودلالة .

أما الوزن فقد ذكر أبو حيان أن ( الميثاق ) مفعولٌ من الوثيقة بمعنى الشد في العقد ، وإنني أرى غرابةً وبعداً فيما ذكره أبو حيان<sup>(٥)</sup> . إلا إذا قصد به المعنى

(١) الكشاف ٢ / ٢٦٦ .

(٢) اللباب ١ / ٤٧٧ .

(٣) المحرر الوجيز ١ / ٩٩ .

(٤) اللباب ١ / ٤٧٧ .

(٥) البحر المحيط ١ / ٢٧٢ .

المفعولية التي تعني ( الموثوق ) ، وهذا أهون ؛ لأنَّ أبا حيان ذكر بُعِيدَ قوله الأول: « والأصل في ( مِفْعَال ) أن يكون وصفاً نحو مِطْعَامٍ وَمِسْقَامٍ ومِذْكَارٍ »<sup>(١)</sup> وفيه دلالة صريحة على أن ( الميثاق ) مِفْعَالٌ وليس مفعولاً وأن يكون وصفاً هو الأصل ، ولعله يقصد بالوصف ما يأتي على ( مِفْعَال ) للدلالة على المبالغة كالمِطْعَامِ والمِذْكَارِ .

وذهب أبو عبيدة إلى أنه ( مِفْعَال ) من الوثيقة بيمين أو عهدٍ أو غير ذلك<sup>(٢)</sup> ، وتبعه ابن عطية وابن عادل<sup>(٣)</sup> إلا أنهما جعللا ( الميثاق ) ( مِفْعَالاً ) من الوثيقة التي هي مصدر الفعل اللازم ( وَثِقَ يَوْثِقُ وَثَاقَةً )<sup>(٤)</sup> وجعله أبو عبيدة من الوثيقة التي تعني الاسم ، وأن يكون ( الميثاق ) مِفْعَالاً من الواو والثاء والقاف التي تعني العقد والإحكام في الأمر واضحٌ وبينٌ<sup>(٥)</sup> ، هذا ما يتعلق بوزن ( الميثاق ) .

أما دلالة ( المِيثَاقِ ) على المصدر كالمِيلَادِ والمِيعَادِ أو على اسم المصدر كالعطاء والسلام والزكاة أو على المبالغة في الوصف كـ ( المِطْعَامِ ) و ( المِسْقَامِ ) و ( المِنْحَارِ ) أو على آلة الفعل كالمحراث والمفتاح ففيه خلاف بين أهل العلم ، فذهب النحاس إلى أنه بمعنى ( الإيثاق ) ، وذكر عن ابن كيسان أنه اسم يؤدِّي عن المصدر<sup>(٦)</sup> وهذا يعني أنَّ الميثاق عندهما اسم المصدر بمعنى الإيثاق كالعطاء فيما ورد من قول الشاعر :

(١) البحر المحيط ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٢) مجاز القرآن ١ / ١٢٠ .

(٣) المحرر الوجيز ١ / ٩٩ ، واللباب ١ / ٤٧٧ .

(٤) تهذيب اللغة ٩ / ٢٠٨ .

(٥) قال ابن فارس : « الواو والثاء والقاف كلمة تدل على عقد وإحكام » المقاييس ص / ١٠٨٢ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٠٥ .

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَيَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةَ الرَّتَاعَا<sup>(١)</sup>

وقد أخذ بما ذهب إليه النحاس مكِّي بن أبي طالب وابن عطية والعكبري<sup>(٢)</sup> وهو أيضًا أحد قولي الزمخشري المفهومين من كلامه وتفسيره لا من تصريحه ، فقال عنه : « ويجوز أن يكون [ أي ميثاقه ] بمعنى تَوَثَّقْتَهُ ، كما أن الميعاد والميلاد بمعنى الوعد والولادة »<sup>(٣)</sup> هذا قوله الأول ، والقول الآخر سيأتي .

وذهب السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي إلى أن ( الميثاق ) مصدر كالميلاد والميعاد<sup>(٤)</sup> ، وقول الزمخشري السابق ذو وجهين يمكن أن يُوصَلَ مع من جعل ( الميثاق ) بمعنى اسم المصدر ، ويمكن أن يُلْحَقَ مع مَنْ جعله مصدرًا كالميلاد والميعاد .

وذهب أبو حيان إلى أن كون ( الميثاق ) وصفًا للدلالة على المبالغة على زنة ( مِفْعَال ) كِمِطْعَامٍ وَمِسْقَامٍ هو الأصل ، معللاً عدم وجود ( المِفْعَال ) ضمن أبنية المصادر فيما طالع من كلام ابن الحاج وكلام ابن مالك<sup>(٥)</sup> .

والقول الأخير هو أن ( الميثاق ) اسم آلة على ( مِفْعَال ) كالمحراث والمفتاح ، والمراد به ما وثَّقَ اللهُ به عهده من الآيات ، أو ما وثَّقَهُ به العبادُ من القبول والالتزام ، وهذا ما يفهم من كلام الزمخشري الذي قال : والضمير في ميثاقه

(١) البيت في ديوان القطامي ( ص / ٢٦٥ ) ، وفي إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٠٥ ، والخصائص

٢ / ٢٢١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢٣ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ص / ٨٤ ، والمحزر الوجيز ١ / ٩٩ ، والتبيان للعكبري ١ / ٤٢ .

(٣) الكشف ١ / ٥٩ .

(٤) الدر المصون ١ / ١٦٨ ، واللباب ١ / ٤٧٧ .

(٥) البحر المحيط ١ / ٢٧٣ ، وابن الحاج هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي

توفي سنة ٦٤٧ ، بغية الوعاة ١ / ٣٥٩ - ٣٦٠ .

للعهد وهو ما وثَّقُوا به عهد الله من قبوله وإلزامه»<sup>(١)</sup> .

وإنني أرى بعد ذلك أنَّ ( الميثاق ) مع اشتماله على الأقوال الأربعة تَقْوَى دلالته على المصدرية ، وتلتقي فيها أقوال أكثر أهل العلم ، حيث فَسَّرُوا ( الميثاق ) بما يدل على المصدر من الإيثاق والتوثيق ونحوهما ، إلاَّ أن القول بأنه اسم المصدر كالعطاء والثواب فيه نظر ، وذلك لأنه لا يشمله تعريف اسم المصدر ، وهو ما دلَّ على المصدر ونَقَص عن حروفه دون عَوْضٍ أو تقديرٍ كعطاءٍ وطاعةٍ وطاقَةٍ<sup>(٢)</sup> .

وأما ما ذكره ابن هشام من أن اسم المصدر يكون ميمياً كالمُصَابِ<sup>(٣)</sup> فيما ورد من قول الشاعر :

أظْلُمُ إنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلاً      أهدى السَّلامَ حَمِيَّةً ظُلْمُ<sup>(٤)</sup>

فإنني أرى أن إطلاق اسم المصدر على ( المُصَاب ) ونحوه مخصوص بما بُنيَ على ( المُفْعَلِ ) من مزيد الثلاثي كما ذكره السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٥)</sup> ، أما ( الميثاق ) فإنه ( مِفْعَال ) من الثلاثي ، ولا يشمله تعريف اسم المصدر كما ذكرنا ، أو أنَّ إطلاق اسم المصدر على المبدوء بالميم تجوُّز كما ذكره ابن هشام نفسه<sup>(٦)</sup> ، ولعل ذلك ما دعا أبا حيان إلى القول بأنه ( أي جعل الميثاق اسم المصدر )

(١) الكشاف ١ / ٥٩ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢١ ، ١٢٢ ، وشرح بن عقيل ٢ / ٧٩ ، ٨٠ .

(٣) أوضح المسالك ٣ / ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٤) البيت للعرجي كما ذكره ابن هشام في المغني ص / ٦٩٧ ، وذكره بلا نسبة في أوضح المالك

٣ / ٢١٠ ، وشرح شذور الذهب ص / ٣٨٤ .

(٥) الدر المصون ٢ / ٣٥٤ ، واللباب ٦ / ٢٤٢ .

(٦) شرح شذور الذهب ص / ٣٨٤ .

لا يتعين<sup>(١)</sup>، وكذلك هو ما دعا السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي إلى القول بأنه لا حاجة تدعو إلى ذلك (أي إلى جعل الميثاق اسم المصدر كالرِّتَاع)<sup>(٢)</sup>، أما القول بأنه صيغة مبالغة كالمطعم أو صيغة اسم الآلة كالمفتاح، فإن الصناعة اللغوية لا تخالفه والدلالة المعنوية لا تعارضه.

٤ - مُدْخَلٌ : ذكر ابن عادل أن (مُدْخَلًا) في قوله تعالى : ﴿ وَتَدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ [النساء : ٣١] وكذلك في قوله تعالى : ﴿ لِيُدْخِلَنَّهُمْ مُدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ ﴾ [الحج : ٥٩] وفي قوله تعالى : ﴿ رَبِّ ادْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾ [الإسراء : ٨٠] يجوز أن يكون اسم المصدر من الرباعي على زنة (مُفْعَل) لأن اسم المصدر من الرباعي فما فوقه على زنة اسم المفعول، وكذلك يجوز أن يكون اسم مكان الدخول<sup>(٣)</sup>، وهذا بناءً على قراءة ضَمِّ الميم (مُدْخَلًا)، وهي قراءة القراء السبعة ما عدا نافع في سورتي النساء والحج، وقرأ نافع وحده فيهما بفتح الميم<sup>(٤)</sup>، وقرأ العامة في الإسراء بِضَمِّ الميم، وقرأ قتادة وأبو حيوة وإبراهيم بن أبي عبلة بفتح الميم<sup>(٥)</sup>، وعلى قراءة الفتح (مُدْخَلٌ) يحتمل أن يكون مصدرًا ميميًّا أو ظرف مكان<sup>(٦)</sup>، وكلاهما يبينان من الثلاثي على (مُفْعَل) إذا انضم عين المضارع.

(١) البحر المحيط ١ / ٢٧٢ .

(٢) الدر المصون ١ / ١٦٩، واللباب ١ / ٤٣٧ .

(٣) اللباب ٦ / ٣٤٢، ١٢ / ٣٦٥ .

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالوية ١ / ١٣٢، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٢ / ٧٩، والمبسوط في القراءات العشر ص / ١٥٦ .

(٥) البحر ٦ / ٧١، ٧٢، والدر المصون ٤ / ٤١٥، واللباب ١٢ / ٣٦٥ .

(٦) اللباب ٦ / ٣٤٢ .

أقول : ما ذكره ابن عادل لا يختلف عما ذكره أهل المعاني والتفسير<sup>(١)</sup> ، ولا يخالف قياس العربية في هذه المسألة ، فقياس المصدر الميمي وظرفي الزمان والمكان من الثلاثي على ( المَفْعَل ) إذا انضم عين المضارع ، ومن غير الثلاثي على زنة اسم المفعول ، فعلى هذا ( مُدْخَل ) في المواضع المذكورة آنفاً يكون بمعنى الإدخال أو مكان الإدخال و ( مَدْخَل ) بمعنى الدخول أو مكان الدخول ، وفي حالة جعله مَصْدَرًا سواءً بمعنى الإدخال أو بمعنى الدخول فإن مكان الدخول أو الإدخال يكون محذوفًا ، ويكون التقدير : وَيُدْخِلُكُمْ الْجَنَّةَ إِدْخَالًا<sup>(٢)</sup> ، أو يدخلكم الجنة ، فتدخلون فيها دخولًا<sup>(٣)</sup> ، وفي حالة جعله مكانًا يكون التقدير : يُدْخِلُكُمْ مَكَانًا أو يُدْخِلُكُمْ فتدخلون مَدْخَلًا<sup>(٤)</sup> ، وقد ذكر ابن عادل أن ( المَدْخَل ) فيما ذكر من الآية اسم المصدر من الرباعي على زنة اسم المفعول ، وأن قياس اسم المصدر مما زاد على الثلاثي يكون على زنة اسم مفعوله ، وقد سبقه في هذا السمين الحلبي ، ولم يذكر أحد سواهما من أهل المعاني والتفسير باسمِ مَصْدَرِيَّة ( مُدْخَل ) ، فقد صرَّحوا بمصدرية ( مُدْخَل ) من أدخل كما صرَّحوا بمكانيته<sup>(٥)</sup> ، ولعل ذلك فيما يبدو لي أن القدماء كانوا يطلقون المصدر على المصدر

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٤٥ ، ٣ / ٢٥٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٥٠ ، ٢ / ٤٣٧ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ص / ١٩٦ ، والكشاف ١ / ٢٦٥ ، والبحر المحيط ١ / ٢٤٤ .

(٢) الدر المصون ١ / ٣٥٤ ، واللباب ٦ / ٣٤٢ .

(٣) الحجة للقراء السبعة ٢ / ٧٩ .

(٤) الحجة للقراء السبعة ٢ / ٧٩ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٢٥٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٣٧ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ص / ١٩٦ ، والكشاف ١ / ٢٦٥ .

الميمي ، وغير الميمي والذين أتوا بعدهم كالسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي أطلقوا على المصدر الميمي المبني من مزيد الثلاثي اسمَ المصدرِ ، وقد أطلق ابن هشام على المصدر الميمي اسم المصدر كما سبق أن ذكرنا ذلك ، وسبق أن قلنا أيضاً أن تعريف اسم المصدر لا يشمل المصدر الميمي ، ولعل ذلك مما توسع فيه هؤلاء فأطلقوا على المصدر الميمي اسمَ المصدر .

٥- مَرَضًا: ذكر ابن عادل أنَّ (مَرَضًا) مصدرٌ مبنيٌّ على تاء التأنيث كَمَدْعَاةٍ ، والقياس تجريده عن التاء ، نحو: مَعَزَى ، ومَرَمَى وذكر عن القرطبي أنه قال : « المرَضَةُ: الرُّضَا ، تقول رَضِيَ رِضًا ومَرَضًا »<sup>(١)</sup> .

وهذا الذي ذكره ابن عادل سبقه إليه ابن عطية والقرطبي والسمين<sup>(٢)</sup> ، وهو موافق لقياس بناء المصدر الميمي مما اعتلت لامه بالواو أو بالياء كالمغزى والرمى ، قال سيبويه : « هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الياء والواو التي الياء فيهن لامٌ ، فالموضع والمصدر فيه سواء وذلك لأنه معتلٌ ، وكان الألف والفتح أخفَّ عليهم من الكسرة مع الياء ففرُّوا إلى ( مَفْعَلٍ ) إذ كان مما يُبنى عليه المكان والمصدر »<sup>(٣)</sup> .

وقد أجاز سيبويه إلحاق هاء التأنيث فيما صح أصوله الثلاثة كالمعجزة والمعرفة والمعتبة ، وفيما اعتلت عينه كالمشيئة ، وفيما اعتلت لامه كالمعصية والمحمية<sup>(٤)</sup> ، فلا غرابة إذاً في إلحاق التاء في المصادر الميمية ، إلا أن التاء في

(١) اللباب ٣ / ٤٧١ .

(٢) المحرر الوجيز ١ / ٣٥٥ ، وتفسير القرطبي ٢ / ٣٩٢ ، والدر المصون ١ / ٥٠٩ .

(٣) الكتاب ٤ / ٩٢ .

(٤) الكتاب ٤ / ٨٨ ، ٨٩ .

المَرْضَاةِ والمدَعَاةِ أصبحت من لوازم الكلمة حال إرادة المصدر ، وإن كان القياس تجريدَه من التاء كما ذكر السمين وابن عادل<sup>(١)</sup> ، ولعلَّ ذلك فيما أرى للتفرقة بين ( المَرْضَى ) جمع المريض وبين ( المَرْضَى ) الذي هو المصدر الميمي من رَضِيَ ، فألزموا المصدر تاءً وإن كان القياس تجريدَه منها كالمَغْزَى والمَرْمَى .



(١) الدر المصون ١ / ٥٠٩ ، واللباب ٣ / ٤٧١ .

## الفصل الثاني الاشتقاق اللغوي

وفيه أربع مباحث :

المبحث الأول : الاشتقاق من الجذر .

المبحث الثاني : الاشتقاق من أسماء الأعيان .

المبحث الثالث : بيان سبب التسمية .

المبحث الرابع : الاشتقاق من كلمتين فأكثر .

## الفصل الثاني الاشتقاق اللغوي

لقد وَصَّعْنَا للاشتقاق اللغوي بابًا نظرًا لما سبق في الفصل الأول من الاشتقاق الصرفي المشتمل على أنواع المشتقات الثمانية ، ونعنى بالاشتقاق اللغوي ههنا ذلك الذي يعود في اشتقاقه إلى جذور اللغة ، ولا يخفى ما بينهما من العلاقة القوية ، فالاشتقاق الصرفي لا ينفك أبدًا عن الاشتقاق اللغوي الذي يُعدُّ مرجعًا لأصول المشتقات ، وقد تبين لنا ذلك من خلال الأمثلة التي ضربناها في الفصل الأول حيث حاولنا إرجاع كل كلمة إلى جذورها اللغوية ، فالاشتقاق الصرفي إذاً وثيق الصلة بالاشتقاق اللغوي .

والحديث عن الاشتقاق اللغوي يشمل أربع مباحث ، وهي :

المبحث الأول : الاشتقاق من الجذر .

المبحث الثاني : الاشتقاق من أسماء الأعيان .

المبحث الثالث : بيان سبب التسمية .

المبحث الرابع : الاشتقاق من كلمتين فأكثر .

وسوف نتحدث عن هذه المباحث والعناوين من خلال النماذج والأمثلة التي وجدنا ابن عادل الدمشقي تحدث عنها أو أشار إليها في كتابه « اللباب في علوم الكتاب » مع مناقشة ذلك ما أمكن إليه سبيلًا ، أما بقية المباحث المتصورة المتعلقة بالاشتقاق اللغوي التي لم نجد لها مثالًا في اللباب لابن عادل الدمشقي ولم نجده يشير إلى ما يتعلق بتلك المباحث فتركناها ، وهي الاشتقاق من أسماء الأصوات ، والاشتقاق من الحروف والأدوات ، والمضارعة ، أما المبحث الثامن المعنون « بالاشتقاق الكبير » فإنني سأحدث عنه في الفصل الثالث وهو

« الاشتقاق عند ابن عادل ؛ لذا أحرَّته إلى هناك كي لا يتكرر الأمر ، وكذلك لم أجد للاشتقاق الكبير في اللباب مادةً تكفي لمبحث مستقل ، نأتي بعد ذلك للحديث عن المباحث الأربعة .

## المبحث الأول

## الاشتقاق من الجذر

الجذر هو الأصل من كل شيء ، وقد ورد في اللغة بفتح الجيم وكسرها ( الجذُرُ ) و ( الجِذْرُ ) ، وكلاهما يرجعان إلى معنى الأصل ، سواء كان أصل حساب ونسب أو أصل شجرة ونحو ذلك<sup>(١)</sup> ، ومعناه في اللغة القطع والاستئصال كالجذ<sup>(٢)</sup> ، قال أبو زيد : « جذرتُ الأمر عني أجذُرُهُ جذراً وجذذتُهُ أجذُهُ جذاً وهما سواء وذلك أن تقطعه عنك »<sup>(٣)</sup> .

ونقصد بالـجذُرِ ههنا جذور الكلمات اللغوية وأصولها التي ترجع إليها بحيث ترتبط تلك الكلمات بأصولها في الدلالة على المعنى العام الموحد ، كدلالة الجِنِّ والجُنُونِ والجَيْنِ والجَنَانِ والجَنَّةِ والمِجَنِّ على الستر ؛ لأن الجذر الذي تعود إليها هذه الكلمات هي الجيم والنون المضعفة التي تدل على الستر والتغطية<sup>(٤)</sup> .

وفكرة الاشتقاق من الجذر فكرة أصيلة وقديمة يدل على ذلك تجريد أهل المعاجم المواد اللغوية من الزوائد ، والبحث عن معاني سائر ما اشتق من الكلمات في نطاق ذلك الجذر ، وعلى الرغم من أن أهل المعاجم واللغة لم يَغْفُلُوا عن هذا

(١) معجم العين باب الجيم والذال والراء معهما ٦ / ٩٣ ، غريب الحديث ٤ / ١١٨ ، وتهذيب اللغة أبواب الجيم والذال ١١ / ٩ ، ١٠ ، والمقاييس ص / ٢٠٧ .

(٢) تهذيب اللغة ١١ / ٩ ، وكتاب الأفعال لابن القوطية ص / ٢١٤ .

(٣) النوادر في اللغة ص / ١٩٢ .

(٤) قال ابن فارس : « أجمع أصل اللغة إلا من شدَّ منهم أن للغة العرب قياساً ، وأن العرب تشتقُّ بعض الكلام من بعض ، واسم الجن مشتق من الاجتنان ، وأن الجيم والنون تدلان أبداً على الستر »  
الصاحبي في فقه اللغة ص / ٦٢ .

الجانب ، إلا أن فكرة الاشتقاق من الجذر وإرجاع المعنى العام لجميع ما اشتق منه إلى ذلك الجذر نفسه فكرة تطرق إليها ابن جني من خلال حديثه عن الاشتقاق الصغير<sup>(١)</sup> ، وتوسع فيها ابن فارس في المقاييس ، حيث كان يحاول إرجاع كل جذر من الجذور اللغوية إلى معنى أو معنيين أو ثلاثة معان ، ثم يربط مجموعة من المشتقات بالمعنى الذي تؤول إليه تلك المجموعة ، فيقول مثلاً : « الجيم والذال والراء أصل واحد ، وهو الأصل من كل شيء » « والجيم والذال والعين ثلاثة أصول أحدهما يدل على حدوث السن وطراوته ... والأصل الثاني جِدْعُ الشجرة ، والثالث الجَدْع من قولك جَدَعْتُ الشيء إذا ذَكَتَهُ »<sup>(٢)</sup> .

ومن هنا رأينا أن فكرة الاشتقاق من الجذر فكرة قديمة في اللغة ، ونريد أن نتحقق من وجود هذه الفكرة عند ابن عادل من خلال نماذج لغوية تحدث عنها في اللباب ، وأرجع جميع المشتقات المتصلة بجذر واحد إلى معنى عام واحد ، والنماذج اللغوية التي تحدث عنها من هذا القبيل بلغت خمسة وثلاثين نموذجاً لغوياً ، وهي : (البَحْرُ) و(البَدْوُ) و(البُرُوج) و(البغي) و(الجُنْبُ) و(الجَنَاحُ) و(الجنُّ) و(الحِصْنُ) و(الحَتَانُ) و(الحورُ) و(الحِدَاعُ) و(الخمرُ) و(الذَّبْحُ) و(الزكاةُ) و(الرِّبَا) و(الرَّعْنُ) و(الرَّمْزُ) و(السَّفَرُ) و(السَّكْرُ) و(السَّلْفُ) و(السَّرُّ) و(السَّفْعُ) و(الصَّدَقُ) و(الصَّرْمُ) و(الطَّمْسُ) و(العَرْوُ) و(العَفْوُ) و(العقلُ) و(الفرضُ) و(الفَطْرُ) و(القصُّ) و(الكتِّبُ) و(الكرسُ) و(الكُفْرُ) و(النِّداءُ) وإليكم هذه النماذج والأمثلة مفصلة مع

(١) في الخصائص ٢ / ١٣٤ قال : فالصغير ما في أيدي الناس كأن تأخذ أصلاً من الأصل فتتقراه

فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغته ومبانيه .

(٢) معجم المقاييس في اللغة ص / ٢٠٧ .

مناقشتها بما أمكن إلى ذلك سبيلاً :

١ - البحر : ذكر ابن عادل ومن سبقه أن البحر أصله الشق الواسع ، ومنه البَحِيرَةُ لشق أذنها ، والبَحِيرَةُ أيضاً المدينة المتسعة ، وفَرَسٌ بَحْرٌ : واسع العدو ، وتبَحَّرَ في العلم أي اتسع<sup>(١)</sup> .

أقول : هذا الذي ذكره ابن عادل ومن سبقه من أهل العلم يدل على أن الباء والحاء والراء جذر يعود جميع ما اشتق من هذا الجذر من الكلمات على المعنى العام المأخوذ من سعة البحر وانبساطه ، وعن هذا يقول الخليل : « البحر سمِّي به ؛ لاستبحاره وهو انبساطه وسعته »<sup>(٢)</sup> ، وقد أخذ به ابن فارس ، وجعله أصلاً لجميع ما يدور فيه الباء والحاء والراء<sup>(٣)</sup> ، ومن ثم قالوا : تبَحَّرَ فلان في العلم أي اتسع ، وتبَحَّرَ في المال أي كَثُرَ ، وتبَحَّرَ الراعي وقع في رعي كثير<sup>(٤)</sup> ، ومن هذا الباب : الرجل الباحر : الأحمق ؛ لأنه يتسع بجهله فيما لا يتسع فيه العاقل<sup>(٥)</sup> ، وعلى هذا القياس بقية أمثلة هذا الباب .

٢ - البَدُو : خلاف الحضارة وهو من الظهور ، بَدَا يَبْدُو : إذا سكن البادية ، هذا ما قاله ابن عادل ، وذكر عن الواحدي أن ( البدو ) بسيط من الأرض يظهر فيه الشخص من بعيد ، وأصله من بَدَا يَبْدُو بُدُوًّا<sup>(٦)</sup> .

أقول : إن الباء والبدال والواو أصل يدل على ظهور الشيء ، وهذا أمر مسلم

(١) القرطبي ٢ / ٩٠ ، والبحر المحيط ١ / ٣٥٣ ، والدر المصون ١ / ٢٢١ ، واللباب ٢ / ٦٣ .

(٢) معجم العين باب الحاء والراء والباء معها ٣ / ٢١٩ .

(٣) المقاييس لابن فارس ص / ١١٦ ، ١١٧ .

(٤) العين ٣ / ٢١٩ ، وتهذيب اللغة ٥ / ١٩ ، والمقاييس ص / ١١٦ .

(٥) المقاييس ص / ١١٦ .

(٦) اللباب ١١ / ٢١٦ .

عند أهل اللغة ، قال الخليل : « بَدَا الشيءُ يبدو بَدْوًا وِبُدُوًا أي ظهر »<sup>(١)</sup> وقال ابن فارس : « الباء والبدال والواو أصل واحد يدلُّ على ظهور الشيء »<sup>(٢)</sup> ، وإذا ثبت أن الظهور هو المعنى العام للباء والبدال والواو ، فإنه لا محالة يدور على جميع مشتقات هذا الجذر ، فالبادية اسم للأرض التي لا محلَّة فيها دائمةً ، وهي خلاف الحاضرة ، والبدو من هذا ؛ لأنهم في بَرَازٍ من الأرض ، ومشتقات هذا الجذر وردت في القرآن في معنى الظهور في قوله تعالى : ﴿ بَلْ بَدَأْتُمْ مَكَانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [ الأنعام : ٢٨ ] وقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَبَدُّوا لَأَصْدَقْتِ فَنِعْمَ أَهْيَ ﴾ [ البقرة : ٢٧١ ] وقوله تعالى : ﴿ وَمَا زَيْنَكَ أَتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِي أَرْأْيَ ﴾ [ هود : ٢٧ ] .

٣- البروج : ذكر ابن عادل في أكثر من موضع من اللباب أن البروج مأخوذ من التبرُّج وهو الظهور ، وسميت البروج بهذا الاسم لظهورها ، وبرزت المرأة أي ظهرت ، ومنه قوله تعالى : ﴿ عَيْرٌ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ ﴾ [ سورة النور : ٦٠ ] والبرُّج في العين أي سعتها ، وثوب مُبرِّجٌ أي عليه صور البروج<sup>(٣)</sup> .

أقول ، لقد تبين لي مما ذكره ابن عادل أن الباء والراء والجيم أصل يرجع إليه جميع مشتقاته في الدلالة على المعنى العام وهو الظهور والبروز ، وهذا ما أثبتته اللغويون<sup>(٤)</sup> ، قال ابن فارس : « الباء والراء والجيم أصلان : أحدهما البروز والظهور والآخر الوزرُّ والملجأ ، فمن الأول البرُّج ، وهو سعة العين في شدة

(١) معجم العين باب الدال والباء و ( وائ ) معها ٨ / ٨٣ .

(٢) معجم المقاييس ص / ١٢٠ .

(٣) اللباب ٦ / ٥٠٦ ، ١١ / ٤٣٨ ، ١٤٠ ، ٥٦٠ .

(٤) معجم العين الجيم والراء والباء معها ٦ / ١١٤ ، وتهذيب اللغة ١١ / ٣٩ ، ٤٠ .

سَوَادٍ سِوَادِهَا وَشِدَّةٌ بِيَاضٍ بِيَاضِهَا ، ومنه التَّبْرُجُ ، وهو إظهار المرأة محاسنها ، والأصل الثاني البُرْجُ واحد بُرُوجِ السَّمَاءِ ، وأصل البروج الحصون والقصور»<sup>(١)</sup> ، وذكر الراغب نحو ذلك<sup>(٢)</sup> .

وإنني أرى أنه يمكن إرجاع جميع مشتقات الباء والراء والجيم إلى المعنى الأعم الذي هو الظهور والبروز ، وهذا ما تأكد لديّ مما ذكره الزجاج من أن كلّ ظاهرٍ مُرْتَفِعٍ فقد بَرَجَ ، وإنما قيل لها (بُرُوجٌ) لظهورها وتباينها وارتفاعها<sup>(٣)</sup> ، وعلى هذا البُرْجُ بمعنى القصر أو الحصن لظهورها وتباينها عن بقية المباني ، والبارجةُ : السفينة الحربية لبروزها عن بقية السفن ، والتبرج هو خروج المرأة كاشفةً محاسنها ، كلّ ذلك يعود إلى المعنى الأعم .

٤ - البغي : ذكر ابن عادل أن البغي معناه الفساد ، وذكر عن الأصمعي أنه قال : بَغَى الجرحُ بغيًا إذا بدأ في الفساد ، وبَغَتِ السماءُ إذا كثرت مطرها ، والبغي الظلم والخروج عن الإنصاف ، وقيل : البغي شدة الطلب ، ومنه البَغْيُ للزانية لشدة طلبها<sup>(٤)</sup> .

أقول : إن ما ذكره ابن عادل يرجع إلى معنيين عامين : الفساد وشدة الطلب ، وجميع ما اشتق من الألفاظ يندرج تحت هذين المعنيين ، قال ابن فارس : « الباء والغين والياء أصلان : أحدهما طلب الشيء ، والثاني جنس من الفساد ، فمن الأول بَغَيْتُ الشيء أبغيه إذا طلبته ، ... ومن الثاني قولهم : بَغَى الجرحُ إذا ترامى

(١) المقاييس ص / ١٣٠ .

(٢) مفردات الراغب ص / ٥٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ٧٣ .

(٤) اللباب ٢ / ٢٨٢ ، ٣ / ١٧٩ .

إلى فساد»<sup>(١)</sup> وقد ذكر الخليل في معنى ( البغي ) ما يمكن أن يُستخلص منه هذان المعنيان : الفسادُ وشدةُ الطلب ، فذكر : بَغِيَ يَبْغِي بَغَاءً فَجَرٌ ، وَبِغْيَةً تُقِيضُ الرِّشْدَةَ ، وَبِغَيْتِ الشَّيْءِ أَبْغَيْهِ بَغَاءً وَابْتِغَيْتَهُ : طلبته ، وَابْتِغَيْتُهُ : الظلم<sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا أرى أن الباء والغين والياء جذر يعود في عموم دلالاته إلى معنى الفساد في مجموعة من الكلمات ، وإلى معنى شدة الطلب في مجموعة أخرى ، وإنني أرى كذلك أننا لو اتخذنا معنى ( الفساد ) معنى عاماً للباء والغين والياء كما ذكره ابن عادل ومن سبقه<sup>(٣)</sup> فإنه يمكننا أن نعيد كل الكلمات المتصلة بهذا الجذر إلى معنى الفساد .

فالباعي هو الظالم الذي يفسد المجتمع ، والباغية الزانية ولا ريب في فساد الزنى ، ولشدة فساده أطلق عليه البغاء ، وأنزل فيمن ارتكبه أشدَّ العذاب ، وَبَغَتِ السَّمَاءُ إِذَا كَثُرَ مَطَرُهَا ، ولا يخفى أن المطر إذا كثر وخرج عن الحد اللازم فإنه يؤدي إلى الفساد ، ومن ثم أرى أن أكثر استعمال مشتقات هذا الجذر جاء في القرآن مقترناً بما يؤول إلى معنى الفساد تصريحاً أو تضميناً، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ ﴾ [ القصص : ٧٧ ] وقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ ابْتَغُوا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [ التوبة / ٤٨ ] ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَهْلِِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ [ المائدة : ٥٠ ] ، وقوله تعالى : ﴿ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [ يونس : ٢٣ ] ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ بَغَتِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَقَّ قَتْلِهَا إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [ الحجرات : ٩ ] .

(١) معجم المقاييس في اللغة ص / ١٤٤ .

(٢) معجم العين باب الغين والباء و ( واء ) معها ٤ / ٤٥٢ ، ( وهو ملحق مع الجزء الثامن ) .

(٣) والذين سبقوا ابن عادل من المفسرين هم أبو حيان وفي البحر ١ / ٤٦٦ ، والسمين الحلبي في الدر المصون ١ / ٣٠١ .

٥ - جَنْبَ : ذكر ابن عادل عن الجيم والنون والباء في عدة مواضع من اللباب، في سورة النساء عند قوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ الْجُنْبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ﴾ [النساء : ٣٦] ، وعند قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَارِي سَبِيلٍ﴾ [النساء : ٤٣] ، وفي سورة إبراهيم ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم : ٣٥] .

وخلاصة ما ذكره في هذه المواضع تدل على أن مشتقات هذا الجذر ( الجيم والنون والباء ) حيثما وقعت فيه معنى البعد ، فالجار الجُنْبُ وهو البَعِيدُ النَّسَبُ ، والجُنْبُ من الجَنَابَةِ ضِدُّهَا القَرَابَةُ ، وفي هذا المعنى جاء قول الشاعر :

فَلَا تَحْرَمْنِي نَائِلًا عَنْ جَنَابَةِ      فإني امرؤٌ وَسَطَ الْقَبَابِ غَرِيبٌ<sup>(١)</sup>

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [سورة إبراهيم : ٣٥] وَرَجُلٌ جُنْبٌ إِذَا كَانَ غَرِيبًا مَتَبَاعِدًا عَنْ أَهْلِهِ ، ورجل أجنبِيٌّ وهو البعيد منك في القربة ، ومنه الجَنَابَةُ من الجماع ؛ لتباعده عن الطهارة وعن الصلاة حتى يغتسل ، وهذان الجُنْبَانِ لبعد كل واحدٍ منهما عن الآخر ، وسمِّي الرجلُ جُنْبًا لبعدِهِ عن الطَّهَارَةِ أو لأنه ضَاغِعٌ بِجَنَبِهِ<sup>(٢)</sup> .

أقول : هذا الذي ذكره ابن عادل من دلالة الكلمات التي تلتقى في الجيم والنون والباء على المعنى العام الواحد وهو البعد أمر لا يُجْهَلُ ، والأمثلة التي أوردها ابن عادل تشهد بذلك ، وما ذكره أهل اللغة والمعاجم والتفسير في هذه المادة يلتقى في هذا المعنى<sup>(٣)</sup> ، فابن عادل لم يأت بما لا أصل له ، وإنما أتى به مما

(١) البيت لعقمة الفحل في ديوانه ( ص / ٤٨ ) وفي الكامل للمبرد ٣ / ١٤ ، ومجاز القرآن

١ / ١٢٦ ، والزاهر في معاني كلام الناس ١ / ٥١١ .

(٢) اللباب ٦ / ٣٧١ ، ٣٩٧ ، ١١ / ٣٩٣ .

(٣) معجم العين باب الجيم والنون والباء معها ٦ / ١٤٧ - ١٤٩ ، والاشتقاق لابن دريد

أورده أهل اللغة ، والأمثلة التي أوردها الخليل في العين أكثرها يعود إلى هذا المعنى العام ، لكن بالصنعة والتلطف ، وما ذكره ابن فارس في هذا الجزر يؤكد دلالة مشتقات الجيم والنون والباء على البعد ، إلا أنه جعل لهذا الجذر أصلين متقاربين في الدلالة على البعد ، والدلالة على الناحية ، فمن البعد الجَنَابَةُ والجُنْبُ ونحوهما ، ومن الناحية الجَنَابُ وجَنَبُ الإنسان<sup>(١)</sup> .

وإنني أرى أن الألفاظ التي سيقت للدلالة على الناحية لا تخلو أبداً من الدلالة على البعد ، فالناحية هي الطرف ، وما هو في الناحية ليس كما هو بين يديك ، ففيه البعد ولو كان نسبياً ، ثم الشيء الذي يكون في الناحية يتعرض للزوال والهلاك ، وإذا زال الشيء أو هلك فقد بَعُدَ ، وعلى هذا يمكن جمع الباب كله على المعنى العام الذي هو البعد .

وهذا لا يعني أنه لا توجد ألفاظ شذت عن هذا القياس ، نعم : قد وجدت ألفاظ مما يلتقي بهذا الجذر الجيم والنون والباء ، لكنها خرجت عن قياس الأكثر<sup>(٢)</sup> ، كالجُنُوب وهي الريح التي تهبُّ عن يمين القبلة<sup>(٣)</sup> ، وكالجُنْبِ في قوله تعالى : ﴿ بِحَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴾ [ الزمر : ٥٦ ] فقد ورد في ( الجُنْبِ ) أنه بمعنى القرب ، ذكره الأزهري عن الفراء وعن ابن الأعرابي<sup>(٤)</sup> . وبمعنى

ص / ٢١٢ ، وتهذيب اللغة ١١ / ٨٣ ، وكتاب الأفعال لابن القوطية ص / ٥٠ ، والقرطبي

٦ / ٣٠٦ ، والبحر المحيط ٣ / ٢٤٠ ، ٢٦٧ ، والدر المصون ٣ / ٣٦١ ، ٣٦٩ .

(١) معجم المقاييس ص / ٢٢٥ .

(٢) ذكر ابن فارس أنه مما شذ عن الباب ( الجُنُوبِ ) يقال جُنِبَ القومُ أصابتهم ريحُ الجُنُوبِ ، وكذلك جَنَبَ القومُ إذا قلت ألبان إبلهم ( المقاييس ص / ٢٢٦ .

(٣) هذا ما ذكره الخليل في العين ٦ / ١٤٨ .

(٤) تهذيب اللغة ١١ / ٨ .

( الذات ) ذكره أبو عبيدة والزخشي<sup>(١)</sup> ، وبمعنى ( أمر الله ) أي : فرطت في الطريق الذي هو طريق الله ، وهو توحيد الله والإقرار بنبوة رسول الله ، ذكره الزجاج<sup>(٢)</sup> .

وإنني أرى أن تفسير ( الجنب ) بالقرب أو بالذات أو بالأمر أو بالطريق ونحو ذلك ليس من الدلالة المعجمية الصريحة ، وإنما هو من الاستعارة أو المجاز ، وهذا ما تأكد لنا مما ذكره الزخشي قال : « ومن المجاز اتق الله الذي لا جنبة له أي لا عدل له .... وفرطت في جنب الله أي في جانبه وفي حقه ، ورجل لين الجنب أي سهل المعاملة »<sup>(٣)</sup> .

فعلى هذا ( الجنب ) و ( الجنوب ) ونحوهما مما شذت عن قياس الأكثر في الدلالة على معنى البعد ، يمكن أن نربطها بالمعنى العام الذي هو البعد بلطف الصنعة كما فعل ذلك حذاق اللغويين ؛ قال ابن فارس : « وقولهم : جنب القوم إذا قلت ألبان إبلهم ، وهذا عندي ليس من الباب ، وإن قال قائل : إنه من البعد ، كأن ألبانها قلت فذهبت كان مذهباً »<sup>(٤)</sup> .

وقد ذكر الراغب أن أصل ( الجنب ) الجارحة ، ثم يستعار في الناحية التي تليها كعادتهم في استعارة سائر الجوارح لذلك نحو اليمين والشمال<sup>(٥)</sup> ، وهذا لا ينافي ما أجمع عليه اللغويون ؛ لأنه لم يكن يقصد المعنى اللغوي الجذري الذي

(١) مجاز القرآن ٢ / ١٩٠ ، والكشاف ٣ / ٣٥٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣٥٩ .

(٣) هذا ما ذكره الزخشي في أساس البلاغة ص / ٦٥ ، وقد فسّر في الكشاف ٣ / ٣٥٢ ( جنب الله ) بذات الله ، ثم قال والمعنى « فرطت في طاعة الله وعبادة الله » .

(٤) معجم المقاييس لابن فارس ص / ٢٢٦ .

(٥) مفردات الراغب ص / ١٠٦ .

نحن بصدده ؛ لأنه بُعِدَ ذلك أثبت لمشتقات هذا الجذر معنى البعد<sup>(١)</sup> .  
 أما إن كان يقصد أن ( الجُنْب ) وضع في الأصل للدلالة على الجارحة ، ثم  
 استعير للدلالة على الناحية والبعد ، فهذا ما لا يمكن إنكاره كما لم ينكر هو أيضاً  
 دلالة على البُعد بعد بناء الفعل من ( الجُنْب ) ، وهذا ما يتعلق بالاشتقاق من  
 أسماء الأعيان .

ومما ينبغي أن يذكر هنا أنني لاحظت أن مشتقات هذا الجذر الفعلية الواردة  
 في القرآن الكريم دلّت على الامتناع والابتعاد ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاجْتَنِبْ وَبِئْرَ  
 أَنْ تَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴾ [ إبراهيم : ٣٥ ] أي أبعدني وذريتي من عبادة الأصنام ، وقوله  
 تعالى : ﴿ وَسَيَجْزِيهَا الْآتِقَى ﴿١٧﴾ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾ [ الليل : ١٧ - ١٨ ] وقوله  
 تعالى : ﴿ وَاجْتَنِبُوا الطُّغُوتَ ﴾ [ النحل : ٣٦ ] .

٦- الجُنَاحُ : ذكر ابن عادل أن ( الجُنَاح ) أصله من الميل من قولهم : جَنَحَ إلى  
 كذا أي مال إليه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ [ الأنفال : ٦١ ]  
 وَجَنَحَتِ السَّفِينَةُ إِذَا لَزِمَتِ الْمَاءَ فَلَمْ تَمْتَصِّ ، وقيل للأضلاع جَوَانِحُ لاعوجاجها ،  
 وَجَنَاحُ الطَّائِرِ مِنْ هَذَا ؛ لأنه يميل في أحد شقيه ولا يطير على مستوى خِلقته ،  
 ومعنى ( لا جُنَاحَ عليه ) أي لا ميل لأحد عليه بمطالبة شيء من الأشياء ، أو لا  
 ميل إلى الباطل وإلى ما يُؤَلِّمُ به<sup>(٢)</sup> .

وذكر في موضع آخر عند قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ [ الأنفال :  
 ٦١ ] أي إذا مالوا إلى المصالحة فالحكم قبول المصالحة ، والجُنُوحُ الميلُ ، وَجَنَحَتِ

(١) مفردات الراغب ص / ١٠٦ .

(٢) الباب ٣ / ٩٧ .

الإبل : أمالَّت أعناقها ، وجنح الليل : أقبل ، وجنح الرجل إلى فلانٍ ولفلانٍ : إذا خضع ، والجُنُوحُ : الاتِّباعُ أيضًا لتضمنه الميل ، ومنه وصف النابغة الطيور التابعة للجيش ( جَوَانِحَ ) لميلانها واتباعها ، قال النابغة :

جَوَانِحُ قَدْ أَيَقَنَنَّ أَنْ قَبِيلَهُ إِذَا مَا التَّقَى الْجَمْعَانَ أَوْلَ غَالِبٍ<sup>(١)</sup>

ومنه ( الجوانح ) للأضلاع لميلها على حشوة الشخص ، والجَنَاحُ من ذلك ؛ لميلانه على الطائر<sup>(٢)</sup> ، وذكر كذلك أن خفض الجَنَاحِ في قوله تعالى : ﴿ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ [ الإسراء : ٢٤ ] وقوله تعالى : ﴿ وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [ الحجر : ٨٨ ] كنايةً عن المبالغة في التواضع واللين<sup>(٣)</sup> .

أقول : هذا الذي أوردناه من كلام ابن عادل في اللباب يؤكِّد أن الجيم والنون والحاء ( جنح ) حيثما وردت ، جميع مشتقاتها يدل على الميل ، وهو المعنى العام لجميع تراكيب هذا الجذر يمكن اتخاذه أصلاً ، وكلام ابن عادل لم يأت من فراغ ، ولم يكن بدعاً في هذا المضمار ، بل كلامه مبنيٌّ على ما أورده أهل اللغة والمعاجم والمعاني والتفسير<sup>(٤)</sup> ، ولنذكر بعض ما أورده الخليل من الأمثلة والنماذج اللغوية الراجعة إلى هذا الجذر ، قال : جَنَحَ الطائرُ جُنُوحًا أي كسر

(١) البيت في ديوانه ص / ١٠ ، وفي كتاب الصناعتين ص / ٢٢٥ ، والمثل السائر لابن الأثير ٣٨٣ / ٢ .

(٢) اللباب ٩ / ٥٥٧ .

(٣) اللباب ١٢ / ٢٥٩ ، ١٥ / ٩٤ .

(٤) معجم العين باب الحاء والجيم والنون معهما ٣ / ٨٣ - ٨٤ ، وجمهرة اللغة ١ / ٤٩٣ ، وتهذيب اللغة ٤ / ٩٣ ، ٩٥ ، والصحاح للجوهري ٢ / ٣٨٣ ، والمقاييس ص / ٢٢٦ ، والمختص ٢ / ٣٨٨ ، ٣ / ٣١٦ ، ٤ / ٣٤٩ ، ٤ / ٣٦٥ ، ومفردات الراغب ص / ١٠٧٦ ، وأساس البلاغة ص / ٦٥ ، ٦٦ ، البحر المحيط ١ / ٦٢٨ ، ٤ / ٥٠٩ ، والدر المصون ٣ / ٤٣٣ .

جناحيه ، ثم أقبل كالواقع اللاجئ إلى موضع ، والرجل يُجَنِّح إذا أقبل على الشيء يعملُه بيديه ، وقد حَنَى إليه صدره .... والسفينة تجنح جُنُوحًا إذا انتهت إلى الماء القليل فلزقت بالأرض فلم تمض ، واجتنح الرجل على رجله في مقعده إذا انكبَّ على يديه كالمتكئ على يدٍ واحدة ، وجَنَحَ الظلامُ جُنُوحًا إذا أقبل ، .... وجنحت الناقة إذا كانت باركةً فمالت عن أحد شقيها<sup>(١)</sup> ، وقال ابن فارس : « الجيم والنون والحاء أصل واحد يدل على الميل والعدوان ، يقال : جَنَحَ إلى كذا أي مال إليه ، وسُمِّيَ الجناحان جناحين ؛ لميلهما في الشقين ، والجُنَّاح الإثم ، سُمِّيَ بذلك لميله عن طريق الحق ، وهذا هو الأصل<sup>(٢)</sup> .

وإذا ثبت أن الجيم والنون والحاء يلتقي جميع تصاريفها ومشتقاتها على (الميل) فيما أخذ هذا المعنى ، وهل له علاقة بجناح الطائر المائل على شقيه ، وكأنهم لاحظوا الميل في جناحي الطائر ، فأخذوا هذا المعنى وأجروه على ما أخذ منه من المشتقات ؟

وإجابةً على هذا السؤال أقول : هذا مالا يستبعد في اللغة لورود هذا النوع من الاشتقاق في اللغة كالنبت من النبات والاستحجار من الحجر ونحو ذلك ، ولنا فيه حديث في الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وأكرر القول بأنه قد يكون معنى الميل مما لوحظ في جناح الطائر أولاً ، ثم اتخذه أصلاً لجميع ما يلتقي فيه هذا الجذر ، وهذا ما أستند إليه من استهلال الخليل والراغب باب ( جَنَحَ ) بمثال ( جَنَحَ الطائرُ جُنُوحًا ) وتمهيدهما إياه لبقية أمثلة الباب<sup>(٣)</sup> ، والله أعلم .

(١) معجم العين باب الحاء والجيم والنون معها ٣ / ٨٣ - ٨٤ .

(٢) معجم المقاييس في اللغة ص / ٢٢٦ .

(٣) معجم العين باب الحاء والجيم والنون معها ٣ / ٨٣ - ٨٤ ، ومفردات الراغب ص / ١٠٧ .

٧- الجُنُّ : الجيم والنون المضعف ( جنن ) دائماً يدل على الاستتار ، وهذا هو الأصل المتخذ في إرجاع جميع مشتقات هذا الجذر إلى هذا المعنى ، وفي هذا يقول ابن عادل في اللباب : « الجُنَّة : البستان ، وقيل : الأرض ذات الشجر ، سُمِّيت بذلك ؛ لسترها مَنْ فيها ، ومنه الجنين لاستتاره ، والمَجْنُّ : الترس ، وكذلك الجُنَّةُ ؛ لأنه يستر صاحبه ، والجُنَّةُ ، لاستتارهم عن أعين الناس »<sup>(١)</sup> ، وذكر في موضع آخر : أنَّ الجُنَّ مأخوذ من الاجتنان وهو الستر ، ولهذا سُمِّي الجنين جنيناً ؛ لاجتنانه ، ومنه الجُنَّة لكونها ساترة ، ومنه الجُنَّة لكونها مستترة بالأغصان ، ومنه الجُنُون لاستتار العقل به ، ولاستتار الملائكة عن العيون أطلقوا عليهم ( الجِنَّ )<sup>(٢)</sup> .

أقول : يفهم مما ذكره ابن عادل في مشتقات الجيم والنون المضعف أنها دائماً تدل على الستر ، وأن الاستتار هو المعنى العام الذي يلتقي فيه جميع مشتقات هذا الجذر ، وهذا الذي ذكره ابن عادل أمر واقع ، وكاد أن يجمع عليه أهل اللغة والمعاجم والمعاني ، فقد ذكره الخليل ، ثم تبعه من أتى بعده كابن قتيبة وابن دريد والأزهري والجوهري وابن فارس وابن سيده والراغب والزنجشري وابن الأثير وابن عطية والقرطبي وأبو حيان والسمين الحلبي وغيرهم<sup>(٣)</sup> ، وكلُّهم أكدوا أن

(١) اللباب ١ / ٤٥٠ .

(٢) اللباب ١ / ٥٤١ ، ٨ / ٣٣٣ .

(٣) معجم العين باب الجيم مع النون ٦ / ٢٠ - ٢٢ ، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص / ٢١ ، وجمهرة اللغة لابن دريد ١ / ٧٧ ، وتهذيب اللغة ١٠ / ٢٦٥ - ٢٦٨ ، والصحاح ٦ / ٣٧٢ ، والمقاييس لابن فارس ص / ٢٠٠ - ٢٠١ ، والمخصص ٤ / ٣٤٢ ، ومفردات الراغب ص / ١٠٥ ، ١٠٦ ، وأساس البلاغة ص / ٦٦ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، والمحجر الوجيز ١ / ٩٥ ، والقرطبي ١ / ٣٥٩ ، والبحر المحيط ١ / ٢٥١ ، والدر المصون ١ / ١٥٩ .

مادة الجيم والنون حيثما وقعت فيها معنى الاستتار ، وإليكم بعض ما جاء من نصوص القدماء ، قال الخليل : « الجنُّ جماعة وكَد الجنُّ ، وجمعهم الجنَّة والجنَّان ، سُموا به ؛ لاجتنانهم من الناس فلا يرون ، ... وأجنتَّ الحاملُ الجنينَ أي الولد في بطنها وجمعه أجنتَّة ، ... ويقال : أجنته الليلُ وجنتَّ عليه الليلُ إذا أظلم حتى يستره بظلمته ، واستجنتَّ فلان إذا استتر بشيء ، والمجنتُّ : التُّرس ، والجنَّة : الدرُّعُ وكل ما وقاك فهو جنَّتكَ » (١) .

وقال ابن فارس : « الجيم والنون أصل واحد وهو السَّتر والتستُّر ، فالجنَّة ما يصير إليه المسلمون في الآخرة ، وهو ثواب مستور عنهم اليوم ، والجنَّة : البستان وهو ذلك ؛ لأنَّ الشجر بورقه يسترُ ... والجنينُ الولدُ في بطن أمه ، والجنينُ المقبور ، والجنَّانُ : القلبُ ، والمجنتُّ : التُّرس ، وكل ما استتر به من السلاح فهو جنَّة » (٢) .

وهذا الذي ذكرناه لا يعني أنَّه لا يوجد بعض الكلمات قد خرج عن قياس الأكثر ، نعم ، فقد وجد بعض الكلمات قد خرج عن قياس ما ذكرناه ، إلا أنَّه لو أمعنَ النظر فيها وألطفَ ، لأمكن ردُّها إلى المعنى العام وهو الستر ، ومن هذا القبيل ما ذكره الخليل والأزهري : أنَّ الجنَّانَ رَوْعُ القلب (٣) ، وأنا أرى أنه يمكن رده إلى الستر ؛ لاستتاره في القلب الذي هو مستقره ، ولا يكون إلا مستورا ، وإنما يظهر أثر الخوف على الوجه والجوارح .

ومما خرج كذلك عن قياس الأكثر إطلاقهم « الجنَّة » على النَّخل الطَّوال ،

(١) معجم العين باب الجيم والنون ٦ / ٢٠ - ٢١ .

(٢) معجم المقاييس ص / ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٣) معجم العين ٦ / ٢١ ، وتهذيب اللغة للأزهري ١٠ / ٢٦٨ .

ويقال : نخلةٌ مجنونةٌ أي : شديدةُ الطول<sup>(١)</sup> .

وإنني أرى أنه يمكن رده أيضًا إلى المعنى الأصلي الذي هو الستر ، وذلك أن مثل هذه النخلة لِطُولِ ارتفاعها وبعدها عن متناول اليد أصبحت كأنها مستورةٌ ، وقد تعودُ تسميتها مجنونةً لما فيها من القوة والصلابة ونحو ذلك .

ومنها ما ذكره ابن دريد : جَنَّ الرجلُ جُنُونًا وجَنَّ النبتُ إذا غَلُظَ واكتهل<sup>(٢)</sup> ، ومنها ما ذكره الأزهري : كان ذلك في جِنِّ صَبَاهِ أي في حدائثه ، وكذلك جِنُّ كُلِّ شيءٍ : أولُ ابتدائه ، ويقال : خُذِ الأَمْرَ بِجِنِّهِ ، وأتقِ الناقَةَ فإنها بِجِنِّ ضَرَّاسِهَا أي بِجِدَثَانِ نِتَاجِهَا<sup>(٣)</sup> .

وإنني أرى أن هذه الأمثلة أقرب إلى الاستعمال المجازي منها إلى الاستعمال اللغوي ، وهذا ما أستند إليه مما ذكره الزمخشري في أساس البلاغة<sup>(٤)</sup> ، ولعلمهم لاحظوا في الجِنِّ معنى القوة والفتوة والغلظة ، فانترعوه منه ليستعملوه في الإنسان والنَّبَاتِ ونحوهما استعمالًا مجازيًا .

٨- الحِصْنُ : الحياء والصاد والنون جَذْرٌ دِلَالَتُهُ العامة « المنع » وذلك في جميع مشتقات هذا الجذر ، وفي هذا قال ابن عادل : « وأصل هذه المادة الدلالة على المنع ومنه الحِصْنُ ؛ لأنه يُمنَعُ به ، و ( حِصَانٌ ) بالكسر للفرس من ذلك ، ومدينةٌ حصينةٌ ودرعٌ حصينةٌ أي مانعةٌ صاحبها من الجراح ، قال تعالى : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِنُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ ﴾ [ الأنبياء : ٨٠ ] أي لتمنعكم ،

(١) المقاييس ص / ٢٠١ ، وتهذيب اللغة ١٠ / ٢٦٧ ، وأساس البلاغة ص / ٦٦ .

(٢) جوهرة اللغة ( ١ / ٧٧ ) .

(٣) تهذيب اللغة ١٠ / ٢٦٨ .

(٤) أساس البلاغة ص / ٦٦ .

وَالْحَصَانُ بِالْفَتْحِ الْمَرْأَةُ الْعَفِيفَةُ ؛ لَمْنَعَهَا فَرْجَهَا مِنَ الْفَسَادِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ  
عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا ﴾ [التحریم : ١٢] «<sup>(١)</sup> .

أقول : ما ذكره ابن عادل موافق لما ذكره أهل اللغة والمعاجم والتفسير ، فقد ذكره الخليل أولاً ، ثم تبعه الآخرون ، وعبارات أهل العلم تختلف في الصيغ والمباني وتلتقي في الدلالة والمعاني ، والمعنى العام لمادة الحاء والصاد والنون في جميع مشتقاتها يرجع إلى المنع والحظر كما يدل على ذلك كلام الخليل وابن السكيت وابن دريد وابن القوطية وابن الأثير والقرطبي وأبي حيان والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup> ويرجع إلى ( الْحِفْظِ وَالْحِيَاظَةِ وَالْحِرْزِ ) عند ابن فارس<sup>(٣)</sup> ، وهذه تفرقة في الألفاظ دون المفهوم ، فالشيء إذا حوفظ عليه وأحيط به وأُحْرِزَ ، فقد منع من الضياع والهلاك ، وإليكم بعض ما جاء من نصوص أهل اللغة ، قال الخليل : « الْحِصْنُ : كُلُّ مَوْضِعٍ حَصِينٍ لَا يُوَصَّلُ إِلَى مَا فِي جَوْفِهِ ، يُقَالُ : حَصَّنَ الْمَوْضِعَ حِصَانَةً ، وَحَصَّنَتْهُ وَأَحْصَنَتْهُ ، وَحِصْنٌ حَصِينٌ : أَي لَا يُوَصَّلُ إِلَى مَا فِي جَوْفِهِ »<sup>(٤)</sup> .

وقال ابن دريد في الجمهرة : « الْحِصْنُ : معروف ، واشتقاقه من : حَصَّنْتُ

(١) الباب ٦ / ٢٩٧ .

(٢) معجم العين باب الحاء والصاد والنون ٣ / ١١٨ ، وإصلاح المنطق ص / ٣٧٤ ، والجمهرة ( ١ / ٦٣٣ ) ، والاشتقاق لابن دريد ص / ٢٠٢ ، وكتاب الأفعال لابن القوطية ص / ٤٤ ، والنهاية لابن الأثير ١ / ٣٩٧ ، والجامع لأحكام القرآن ٦ / ١٩٨ ، والبحر المحيط ٢ / ٢٠٣ ، والدر المصون ٢ / ٣٤٤ .

(٣) قال ابن فارس في المقاييس ص / ٢٦٧ : الحاء والصاد والنون أصل واحد منقاس ، وهو الحفظ والحياطة والحِرْزُ ، فالحصن معروف ، والجمع حصون ، والحاصِنُ والحَصَانُ المرأةُ المتعففةُ .

(٤) معجم العين ٣ / ١١٨ .

الشيء تحصيناً إذا منعتَه وحَظَرْتَه ، ومنه حَصَّنْتُ المرأةَ إذا زَوَّجْتَهَا ، وكلُّ شيءٍ منعتَه فقد حَصَّنْتَه وحويتَه ، وامرأة حَصَّانٌ بفتح الحاء عفيفةٌ ، ... وفرسٌ حِصَّانٌ بكسر الحاء إذا ضَنَّ بهائه ، فلم يَنْزُ إِلَّا عَلَى حِجْرٍ كريمةٍ ... ومكانٌ حِصِينٌ : مَنِيعٌ ، ويسمَّى القُفْلُ المِحْصَنَ <sup>(١)</sup> وذكر نحو ذلك في كتابه الاشتقاق <sup>(٢)</sup> .

وهذان النَّصَّان من أقدم ما وصل إلينا من النُّصوص اللغوية التي تدل دلالةً واضحةً على تلاقي المشتقات بفئاتها المختلفة من مادة واحدة على المعنى العام الواحد الذي يصح اتخاذُه مرجعاً دلاليّاً لتلك المشتقات .

وقد وردت مشتقات هذا الجذر في عدة مواضع من كتاب الله تعالى بصيغٍ مختلفة ، فجاءت بصيغة الماضي والمضارع واسمى الفاعل والمفعول وصيغة جمع التكسير ، وحيثما وردت مشتقات هذا الجذر في القرآن الكريم فإن دلالتها على المنع واضحة ، فقوله تعالى عن مريم ابنة عمران : ﴿ أَحْصَنْتَ فَرْجَهَا ﴾ [ الأنبياء : ٩١ ، والتحرير : ١٢ ] أي مَنَعَتْ نفسها من ارتكاب الفاحشة <sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ لِنُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ ﴾ [ الأنبياء : ٨٠ ] أي لتمنعكم من بأسكم <sup>(٤)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا نَحْصِنُونَ ﴾ [ يوسف : ٤٨ ] أي تَحْبِسُونَ لتزرعوه <sup>(٥)</sup> ، وقال الراغب : « أي تَحْرِزُونَ في المواضع الحصينة الجارية مجرى الحِصْنِ » <sup>(٦)</sup> وقوله

(١) جمهرة اللغة ( ١ / ٦٣٣ ) .

(٢) الاشتقاق ص / ٢٠٣ .

(٣) ذكر النحاس في إعرابه للقرآن ٤ / ٤٦٦ ( أحصنت ) بمعنى مَنَعَتْ ، والفرج بمعنى الجيب أو بمعنى الفرج عَيْنَه .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ١٩٨ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٣٢ .

(٦) مفردات الراغب ص / ١٢٨ .

تعالى : ﴿ فَإِذَا أَحْصَيْنَ ﴾ [ النساء : ٢٥ ] أي تَزَوَّجْنَ أو تُزَوِّجْنَ<sup>(١)</sup> ، وبالزواج يتحصَّن كلُّ من الرجل والمرأة ، وكأنها يدخلان في الحصن المنيع ، وقوله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [ النساء : ٢٤ ] أي الممنوعات من النساء ، قال أبو جعفر الطبري : « أمَّا المحصنات فإِنَّهُنَّ جمع مُحْصِنَةٍ ، وهي التي قد مُنِعَ فرجُها بزواج ، يقال منه : أَحْصَنَ الرجلُ امرأته فهو يُحْصِنُهَا إِحْصَانًا ، وَحَصَّنَتْ هي ، فهي تَحْصُنُ حَصَانَةً إذا عَفَّتْ ، فإذا كان أصل الإحصان ما ذكرنا من المنع والحفظ فَبَيِّنٌ أن معنى قوله : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [ النساء : ٢٤ ] والممنوعات من النساء حرامٌ عليكم إلا ما ملكت أيانكم<sup>(٢)</sup> .

٩- الحَنَانُ : ذكر ابن عادل أن ( الحَنَانَ ) أصله من الحَنِينِ ، وهو الارتياح والجزعُ للفراق ، وقد استدل على ذلك بأمرين ، أولهما ما ذكره الخليل في العين وهو أن حَنِينَ الناقة صوتُها إذا اشتاقت ونزاعُها إلى ولدها من غير صوت<sup>(٣)</sup> .

وثانيهما ما جاء في الحديث وهو أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي إلى جذع في المسجد ، فلما اتخذ المنبر وتحوَّل إليه حَنَّتْ تلك الخشبة حتى سمع حنينها وهذا هو الأصل ، ثم يقال : تَحَنَّ فلان على فلان إذا عطف عليه ورحمه<sup>(٤)</sup> .

أقول : لقد تبين لي مما ذكر ابن عادل أن الحاء والنون ( حَنَّ ) في جميع مشتقاتها تدلُّ على معنى الارتياح والاشتياق ، وقد استند في ذلك إلى ما ذكره الخليل من أن حنين الناقة صوتها إذا اشتاقت ونزاعها إلى ولدها من غير

(١) ذكرها النحاس في إعراب القرآن ١ / ٤٤٦ ، والراغب في المفردات ص / ١٢٨ .

(٢) تفسير الطبري ٨ / ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٣) معجم العين ٣ / ٢٩ .

(٤) اللباب ١٣ / ٢٥ .

صوت<sup>(١)</sup> ، كما استند إلى حَنِينِ الجِدْعِ الذي بكى من فراق رسول الله ﷺ حين اتَّخَذَ المنبر ، والحديث كما جاء في الصحيح البخاري [ كان النبي ﷺ يخطب إلى جِدْعٍ فلما اتَّخَذَ المنبر تَحَوَّلَ إليه ، فَحَنَّ الجِدْعُ ، فأتاه فمسح يده عليه ]<sup>(٢)</sup> ، وكلام ابن عادل مؤيدٌ بما ذكره أبو جعفر الطبري وابن دريد في الجمهرة بأن الحنان بمعنى الاشتياق والنزعة إلى الولد أو إلى الوطن ، وفي هذا يقول الطبري : ( الحنَّانُ ) من قول القائل : حَنَّ إلى كذا ، وذلك إذا ارتاح إليه واشتاق<sup>(٣)</sup> ، وقال ابن دريد : « حَنَّ يَحْنُ إذا اشتاق ، وحَنَّ الناقة إذا نَزَعَتْ إلى وطنها أو ولدها »<sup>(٤)</sup> .

أما ما ذكره أهل اللغة والمعاجم والمعاني فيلتقي في معنى الإشفاق والرقَّة والرحمة والعطف والمحبة<sup>(٥)</sup> ، وكذلك في الاشتياق أيضًا كما سبق أن ذكرناه عن الخليل ، والأصل الذي أخذ منه هذا المعنى هو حَنِينُ الناقة وهو الصوت الممزوج بالشفقة والرحمة الناشئة من اشتياق الأم إلى وليدها ، يقول الراغب : « الحنينُ النزاع المتضمن للإشفاق ، يقال : حَنَّت المرأة والناقة لولدها ، وقد يكون

(١) معجم العين ٣ / ٢٩ .

(٢) وهذا الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه عن ابن عمر في كتاب المناقب ، باب علامات النبوة في الإسلام ، رقم الحديث : ٣٥٨٣ ، ٨ / ٢٥٨ ، وأخرجه الترمذي في باب ما جاء في الخطبة على المنبر رقم الباب ( ٣٦٢ ) رقم الحديث ( ٥٠٥ ) .

(٣) تفسير الطبري ١٨ / ١٥٨ .

(٤) جمهرة اللغة ( ١ / ٨٨ ) .

(٥) معجم العين ٣ / ٢٩ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ١٦٣ ، ومعاني القرآن للزجاج ٣ / ٣٢٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٩ ، والمقاييس لابن فارس ص / ٢٤٨ ، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير ١ / ٤٥٢ ، والقرطبي ١٣ / ٢٤٢ .

مع ذلك صوت ، ولذلك يُعَبَّرُ بالحنين عن الصوتِ الدال على النَّزاع والشفقة<sup>(١)</sup> .

وإنني أرى بعد ذلك أن بين الارتياح والاشتياق وبين الرحمة والشفقة والعطف ونحو ذلك مما ذكره اللغويون تلازماً ، وليس بينها تعارض ، فالعطف والشفقة والمحبة ألفاظ مترادفة ، ومنبعُ جميعها الشوق والحنين ، ومن هذا حنين الجذع شوقاً إلى رسول الله ﷺ وحباً له وحنين المرأة لوليدها حباً له وعطفاً عليه ، وحنين الناقة لولدها كذلك ، والحننة : امرأة الرجل ؛ لحنين كل منهما إلى صاحبه ، فالحنينُ نابعٌ من الحب والشفقة ، وهو باعث لهما ، وفي هذا قال الراغب : « ولما كان الحنين متضمناً للإشفاق ، والإشفاق لا ينفك من الرحمة ، عُبرَ عن الرحمة به في قوله تعالى : ﴿ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا ﴾ [ مريم : ١٣ ] <sup>(٢)</sup> ، وبناءً على ما سبق ذكره أستخلص من هذا أن الحياء والنون المضعفة في جميع تصاريفها ومشتقاتها تدل على الحنين والشوق المصاحبين للشفقة والمحبة والرحمة .

وهذا لا يعني أنه لا يوجد شذوذ في هذا الجذر ، نعم ، قد وجد من مشتقات هذا الجذر ما خرج عن قياس الأعم ، كقول الخليل : « والحننةُ : خِرْقَةٌ تلبسُها المرأة فتغطي بها رأسها » <sup>(٣)</sup> وقد حكم الأزهري على هذه الكلمة بالتصحيف الوحش ، والصواب ( الحنَّبة ) بالحاء <sup>(٤)</sup> .

(١) مفردات الراغب ص / ١٤٠ .

(٢) مفردات الراغب ص / ١٤٠ .

(٣) معجم العين ٣ / ٢٩ .

(٤) تهذيب اللغة للأزهري ٣ / ٢٨٧ .

ومما خرج عن القياس العام ما ذكره ابن فارس ( طريق حَنَّان ) أي واضح<sup>(١)</sup> ومما ظاهره الخروج عن قياس الأكثر ، لكنّه ينتظم إلى المعنى العام تسميتهم الرزق والبركة والهيبة والوقار بالحنان كما ذكر ذلك الأزهري وابن الأثير<sup>(٢)</sup> ، وإنني أرى إمكانية انضمامها إلى الشوق والحنين ؛ لأن هذه الأشياء مما لا غنى للمرء عنها ، فكأنه يحنُّ ويشتاقُ إليها .

١٠- الحورُ : الحاء والواو والراء جذرٌ يدل على ثلاثة معانٍ أساسية يمكن أن يتخذ كل منها أصلاً لمجموعة من الكلمات الراجعة إلى هذا الجذر ، فأحد هذه المعاني الرجوعُ ، والثاني الترددُ ، والثالث التبييضُ والتدوير ، والمعنى الأول يضم أكبر المجموعات المشتملة على هذا الجذر ، بينما المعنى الثاني والثالث يضم أقلها ، وقد تناول ابن عادل عن المعنى الأول في عدة مواضع من اللباب عند قوله تعالى : ﴿ قَالَكِ الْحَوَارِيُّونَ لِمَنْ أَنْصَارُ اللَّهِ ﴾ [ آل عمران : ٥٢ ] ، وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَسْمَعُ خَوَارِكَمَا ﴾ [ المجادلة : ١ ] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَحُورَ ﴾ [ الانشقاق : ١٤ ] .

وخلاصة ما ذكره ابن عادل في هذه المواضع عن المعنى الأول هو أن ( الحور ) بمعنى الرجوع والمراجعة والمُرَادَة ، والكلمات التي تنضم تحت هذا المعنى ( لَنْ يَحُورَ ) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَحُورَ ﴾ [ الانشقاق : ١٤ ] أي لَنْ يَرْجِعَ أو لَنْ يُبْعَثَ و ( الحواريون ) ؛ لأنهم الراجعون إلى الله ، والمحاورة : المراجعة في الكلام والمرادَة فيه ، والتحاور كذلك ، والمَحَارُ : المرجع والمصير ، والمِحْوَر : العود الذي تجرى فيه البكرة لترددها عليه ، والخَبْرُ الحَوَارِي ؛ لأنه يرجع إلى البياض<sup>(٣)</sup> .

(١) معجم المقاييس ص / ٢٤٨ .

(٢) تهذيب اللغة ٣ / ٢٨٦ ، والنهية في غريب الحديث ١ / ٤٥٢ .

(٣) اللباب ٥ / ٢٦٠ - ٢٦١ ، ١٨ ، ٥١٧ / ٢٠ ، ٢٣٤ .

وذكر فيما يتعلق بالمعنى الثاني - وهو الترددُ - كلماتٍ ، منها : حَارَ  
يُحَوِّرُ حَوْرًا إذا تردَّدَ في مكانه ، ومنه حَارَ الماء في القدرِ ، وحَارَ في أمره وتَحَيَّرَ فيه ،  
وتَحَيَّرَ أصله تَحَيَّرَ على زنة تَفَيَّعَلَ من الحَوْرِ ، والمحَوْرُ : العُودُ الذي تُشَدُّ  
عليه البكرة لتردده ، ومحارةُ الأذن : وهو ظاهره المتقعر تشبيهاً بمحارة الماء ؛  
لتردد الهواء بالصوت كتردد الماء في المحارة ، والقوم في حَوَارِي ، أي في تردد  
إلى نقصان ، ومنه « نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الحَوْرِ بَعْدَ الكَوْرِ »<sup>(١)</sup> أي من التردد في الأمر  
بعد المضي فيه ، وقيل : معناه نعود بالله من النقصان والتردد في الحال بعد الزيادة  
فيها<sup>(٢)</sup> .

وذكر فيما يتعلق بالمعنى الثالث وهو التبييض والتدوير كلماتٍ ، منها : حُرْتُ  
الثوبَ : أي أخلصتُ بياضه بالغسل ، ومنه سُمِّيَ القَصَّارُ حَوَارِيًّا لتنظيفه  
الثياب ، والحواريون كانوا قَصَّارين ، ومنه الحور العين ؛ لبياضهن ونظافتهن ،  
ويقال للحَصْرِيَّاتِ حَوَارِيَّاتٌ ؛ لخلوص ألوانهن ونظافتهن ، ومنه الخبز الحَوَّارِي  
لبياضه<sup>(٣)</sup> .

أقول : لقد لاحظت فيما ذكره أهل اللغة والمعجم والمعاني اختلافًا طفيفًا فيما

(١) هذا جزء من الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه رقم / ٤٢٦ كتاب الحج والترمذي في كتاب  
الدعوات رقم : ٤١ ، والنسائي في باب الاستعاذة رقم ٤١ ، ٤٢ ، ولفظ الحديث كما جاء في كتب  
السنة [ اللهم إني أعوذُ بك من الحَوْرِ بَعْدَ الكَوْرِ ] وذكر هذا الحديث كثير من أهل العلم في شكل  
المثل ( نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الحَوْرِ بَعْدَ الكَوْرِ ) ؛ ينظر : معجم العين ٣ / ٢٨٧ ، وإصلاح المنطق  
ص / ١٢٥ ، والجمهرة ١ / ٦٠٨ ، والصحاح ٣ / ٢٠١ ، ٣ / ٣٧٣ ، والمخصَّص لابن سيده  
١ / ٣٩٢ ، ٤ / ١٠٣ .

(٢) اللباب ٥ / ٢٦١ ، ٢٠ / ٢٣٤ .

(٣) اللباب ٥ / ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

تلتقي حوله مشتقات الحاء والواو والراء ( حَوْر ) من الدلالة المعنوية ، فما ذكره الخليل يعود إلى المعاني الثلاث التي تحدث عنها ابن عادل ، وقد ذكرناها آنفاً وهي الرجوع والتردد والتبييض<sup>(١)</sup> ، وقد تبع الخليل ابن دريد والأزهري والجوهري وابن سيده والزبيدي<sup>(٢)</sup> .

أما ما ذكره الفراء وأبو عبيدة وأبو عبيد القاسم بن سلام الهروي وابن السكيت وابن الأثير فيعود إلى معنيين الرجوع ، والتبييض<sup>(٣)</sup> ، وذكر ابن فارس ثلاثة معانٍ : اللون والرجوع والدوران<sup>(٤)</sup> ، وذكر الراغب الأصفهاني معنيين وهما : التردد بالذات أو بالفكر ، والتبييض والتدوير<sup>(٥)</sup> ، والأمثلة التي أحالها الراغب إلى التردد هي الأمثلة أنفسها التي أحالها غيره إلى معنى الرجوع ، وكذلك دوران الشيء على نفسه هو بمعنى التردد والرجوع .

ومن ثم أرى أنه يمكن جمع المعاني الشتات التي ذكرها أهل العلم لمشتقات هذا الجذر ( الحاء والواو والراء ) على معنيين وهما : الرجوع والبياض .

فمما يمكن إحالته إلى المعنى الأول ( أي : الرجوع ) المحاورّة والحوارّ والتحاوّر ؛ لأنها بمعنى المراجعة في الكلام<sup>(٦)</sup> ، وكذلك ( الحَوَّارِي ) من الدقيق

(١) معجم العين باب الحاء والراء و ( واي ) معها ٣ / ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٢) جمهرة اللغة ٢ / ٦٠٧ - ٦٠٨ ، وتهذيب اللغة باب الحاء والراء و ( واي ) ٥ / ١٤٦ - ١٤٩ ، الصحاح للجوهري ٣ / ٢٠١ ، والمخصص ١ / ٣٩٢ ، ٤ / ١٠٣ ، وتاج العروس ١١ / ٩٩ ، ١٤ / ٧٤ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٨ ، ٣ / ٢٥١ ، ومجاز القرآن ٢ / ٢٤٦ ، ٢٩١ ، وغريب الحديث للهروي ١ / ٢٢٠ ، ٢ / ١٥ ، ١٦ ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص / ١٢٥ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير ١ / ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

(٤) معجم المقاييس ص / ٢٨٧ .

(٥) مفردات الراغب ص / ١٤٢ .

(٦) معجم العين ٣ / ٢٨٧ .

حيث روجع في تنقيتها وتصفيتها حتى صار نقيًا من الشوائب ، والحواريُّون من الناس الذين روجعوا في اختيارهم مرةً بعد مرة حتى وُجدوا أنقياء من العيوب<sup>(١)</sup> ، ومنها (المَحَوْرُ) وهي الحديدية التي يدور فيها لسان الإبزيم<sup>(٢)</sup> في طرف المنطقة ، وكذلك يطلق على الخشبة التي يُبَسِّطُ بها العجين يُحَوَّرُ به الخبز تحويرًا<sup>(٣)</sup> ، قال الأزهري : « سَمِّي (مَحَوَّرًا) لدورانه على العجين تشبيهاً بمحور البكرة واستدارته »<sup>(٤)</sup> ، ومن هذا القبيل تسميتهم العقل والقلب بالأحور<sup>(٥)</sup> ؛ لأن الإنسان يحور إليهما ويراجعهما<sup>(٦)</sup> ، وكذلك تفسير (الحَوْرَ) بالنقصان يعود إلى معنى الرجوع ، وذلك أنه لا يطلق النقص إلا فيما بلغ إلى الكمال ، ونقصانه هو الرجوع عن الكمال ، وهكذا بقية الباب .

ومما يمكن إحالته إلى المعنى الثاني وهو (البياض) الحورُ العين والحواريُّون والحواريَّات والخُبْزُ الحَوَّارِي والتحوير ونحو ذلك ، ومرجع هذه الكلمات إلى معنى البياض<sup>(٧)</sup> .

ومما شدَّ عن الباب (الحَوَّار) وهو ولد الناقة ذكره ابن فارس<sup>(٨)</sup> ، وأنا لا

(١) تهذيب اللغة ٥ / ١٤٨ .

(٢) الإبزيمُ : من مادة (بزم) والإبزيم ما على طرف المنطقة ذو لسان يدخل في الطرف الآخر ، معجم العين ٧ / ٣٧٣ ، وتهذيب اللغة ١٣ / ١٥٩ ، وذكر الزمخشري أن الإبزيم هو السَّير الذي يعتمد عليه ، أساس البلاغة مادة (طن ب) ص / ٢٨٥ .

(٣) معجم العين ٣ / ٢٨٨ .

(٤) تهذيب اللغة ٥ / ١٤٩ .

(٥) إصلاح المنطق ص / ٣٨٩ ، وتهذيب اللغة ٥ / ١٤٧ .

(٦) مفردات الراغب ص / ١٤٢ .

(٧) معجم العين ٣ / ٢٨٨ ، والمقاييس ص / ٢٨٨ .

(٨) المقاييس ص / ٢٨٨ .

أرى فيه شذوذاً ؛ لإمكان إحالته إلى معنى الرجوع حيث تُوجد بين الناقاة وبين فصيلها حديث الولادة شدة الارتباط والاتصال ، فسَمِّي ( حُوَارًا ) لرجوع كلٍّ منهما إلى الآخر .

١١ - الحِذَاعُ : الخاء والبدال والعين جذر عموم دلالته في جميع ما تم اشتقاقه منه هو الإخفاء ، وفي هذا قال ابن عادل : « والحِذَاعُ : أصله الإخفاء ، ومنه الأَحْدَعَانُ : عِرْقَانِ مستبطنان في العنق ، ومنه مَحْدَعُ البيت ، وَخَدَعُ الضَّبُّ خَدَعًا : إذ توارى في جُحْرِهِ ، وطريقُ خَادِعٍ وخديعٌ إذا كان مخالفاً للمقصد ، بحيث لا يُفطنُ له ، فمعنى يُخَادِعُ : أي يوهمُ صاحبه خلافَ ما يريد به من المكروه »<sup>(١)</sup> .

أقول : ما ذكره ابن عادل هو عين ما ذكره الخليل<sup>(٢)</sup> ، ولعل الخليل هو أول من تناوله ، ثم أخذ منه من أخذ كابن دريد في الجمهرة<sup>(٣)</sup> ، والأزهري في التهذيب<sup>(٤)</sup> ، وقد صرح ابن فارس بأن قياس الخاء والبدال والعين في الدلالة على الإخفاء هو قياس ما ذكره الخليل<sup>(٥)</sup> ، قال الخليل : « الإخداع : إخفاء الشيء ، وبه سميت الخزانة (مُحْدَعًا) ، والأخدعان : عرقان في اللَّبَّتَيْنِ<sup>(٦)</sup> ؛ لأنهما خفيا

(١) الباب ١ / ٣٣٧ .

(٢) معجم العين باب العين والحاء والبدال ١ / ١١٥ .

(٣) جمهرة اللغة ١ / ٦٨١ .

(٤) تهذيب اللغة ١ / ١١١ .

(٥) المقاييس في اللغة ص / ٣٠٧ .

(٦) اللَّبَّتَانِ مثنى اللَّبَّةِ وتجمع على اللَّبَّاتِ وهي موضع النحر ، غريب الحديث للهروي ٣ / ٣٠ - ٣١ ، تهذيب اللغة ١٥ / ٢٤٣ ، وذكر ابن فارس أن اللَّبَّةَ موضع القلادة من الصدر . معجم المقاييس ص / ٩٣٤ .

وَبَطَّنَا»<sup>(١)</sup> ومن هذا القبيل قوله عليه السلام : ( الحرب خُذعة )<sup>(٢)</sup> وذلك لما كان يخفيه رسول الله ﷺ من أخبارها حتى لا تُكشَفَ على العدو أسرارها ، ومن هذا القبيل ما ذكره ابن فارس ( خَدَعَ الرِيقُ فِي الْفَمِ ) ، وذلك أنه يخفى في الحلق ويغيب ، وكذلك ( دينارٌ خادعٌ ) أي ناقص الوزن ، وذلك لاختفاء الوزن الحقيقي ، والخَيْدَعُ : السرابُ من هذا القياس ؛ لاختفائه عن الناظر من بُعدٍ حين يقترب<sup>(٣)</sup> ، ومن هذا القبيل : خَدَعَتْ عَيْنُ الرَّجُلِ : إذا غارت ، وخَدَعَ خَيْرَ الرَّجُلِ أَي قَلَّ<sup>(٤)</sup> ، ولا ريب أن الماء إذا غار في العين سواء أريدت بها عين الإنسان أو عين الأرض ، فإنه يختفي أو كاد أن يختفي ، وكذلك الخير إذا قلَّ ، فكأنه في حكم ما خفي .

هذا وقد ذكر ابن الأنباري أنَّ ( الخَدَعُ ) في الأصل معناه الفسادُ ، واستدل على ذلك بما نقله أبو العباس ثعلب عن ابن الأعرابي أنه قال : « الخادعُ عند العرب الفاسد من الطعام وغيره »<sup>(٥)</sup> ، وذكر الأزهري عن أبي الحسن اللحياني<sup>(٦)</sup> أن ( الخَدَعُ ) بمعنى الكساد ، يقال : خدعتِ السوقُ وانخدعتُ أي كسدتُ<sup>(٧)</sup> ،

(١) معجم العين ١ / ١١٥ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد والسير وفي باب الحرب خدعة ١٥٤ ، عن أبي هريرة وجابر بن عبد الله رقم الحديث ٢٨٦٥ ، ٢٨٦٦ ، وأخرجه مسلم في صحيحه رقم الحديث ٤٦٣٨ .

(٣) المقاييس في اللغة ص / ٣٠٧ .

(٤) تهذيب اللغة ١ / ١١١ .

(٥) الزاهر في معاني كلام الناس ٢ / ٢٩١ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١ / ٢٩٨ .

(٦) هو أبو الحسن علي بن حازم اللحياني من أكابر أهل اللغة أخذ عن الكسائي وله النوادر ، يُنظر : بغية الوعاة ٢ / ١٨٥ .

(٧) تهذيب اللغة ١ / ١١٠ ، ١١١ .

ولم أجد فيما ذكره الخليل ولا فيما ذكره ابن فارس إشارة إلى هذا المعنى .  
 وإنني أرى أن مثل هذا لا يأخذ صبغة الحكم العام ، الذي يمكن أن يضمَّ معظم مشتقات الخاء والذال والعين تحت معنى الإخفاء والاستتار ، ومع ذلك يمكن إحالة كَسَاد السوق وفساد الطعام إلى معنى الإخفاء ؛ وذلك أَنَّ كَسَادَ السُّوقِ عبارةٌ عن جمود النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى معنى الاختفاء ، وكذلك الطعام الذي فَسَدَ ، وانعدمت صلاحيته للاستفادة كأنه أصبح في حكم ما اختفى .

١٢ - الخمر : « الخاء والميم والراء » جذر يدل على الستر والتغطية والمخالطة في جميع مشتقاته ، وهذا ما قرره ابن عادل ، فذكر أن الخمر سميت بذلك إمَّا لأنها تُخْمَرُ العقل أي تستره ، وهذا أشهر ما قيل في تسميتها خمرًا ، وإما لأنها تُغَطَّى حتى تُدْرِكَ وتُشْتَدَّ ، وإما لأنها تُخامر العقل أي تخالطه ، وإما لأنها تُتْرَكُ حتى تُدْرِكَ ، وهذه أقوال متقاربة في الدلالة على معنى الستر والتغطية كما ذكره ابن عادل ، وأكثرها شهرة الأول ، وهذا يعني أن دلالة هذا الجذر ( الخاء والميم والراء ) على ( الستر ) هو الأشهر ، وتسمية الخمر خمرًا جاءت بناء على أنها تستر العقل ، وقد أورد ابن عادل ألفاظًا أخرى مما تلتقي بهذا الجذر وتُعطي الدلالة ذاتها ، نحو : خِمَارُ المرأة : لستره وجهها ، والخَمْرُ : ما وارك من شجر وغيره من وهدةٍ وأكَمَةٍ ، والخَامِرُ : هو الذي يكتم شهادته ، ودخل في خِمَارِ النَّاسِ وغمارهم أي في جماعتهم<sup>(١)</sup> ، ومنه المثل الذي يضرب في الحماقة « خامري حَصَاجِرُ أَتَاكَ من تحاذر »<sup>(٢)</sup> أي : استتري عن الناس ، ومنه يقال : « أخمرت الأرض » أي :

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤ / ٢٨ .

(٢) هذا في مجمع الأمثال للميداني ( ١ / ٣٦٥ ) و« حصاجر » اسم للذكر والأنثى من الضباع ، وهذا مثل يضرب للذي يرتاع من كل شيء جنبًا ، وهذا المثل في كتاب الأمثال لأبي عبيد ص / ١٢٦ ،

كثُرَ خَمْرُهَا بفتح الميم وهو الشجر الملتف ، قال الشاعر :

أَلَا يَازِيدُ وَالضَّحَاكَ سِيرًا      فقد جاوزتُ مَا خَمَرَ الطَّرِيقَ<sup>(١)</sup>  
أَي مَا يَسْتَرُكُمَا مِنْ شَجَرٍ وَغَيْرِهِ<sup>(٢)</sup> .

أقول : ما ذكره ابن عادل لا يختلف عما ذكره علماء اللغة والمعاجم كالخليل وأبي عبيد وابن السكيت وابن دريد وابن القوطية والأزهري والجوهري وابن فارس والراغب الأصفهاني<sup>(٣)</sup> ، ولا يختلف كذلك عما ذكره أهل المعاني والتفسير كالزجاج والطبري والزمخشري وابن عطية والقرطبي وأبي حيان والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup> ، وما ذكره أهل اللغة والمعاجم والمعاني يؤكد أن الخاء والميم والراء في جميع مشتقاتها تعود إلى معنى الستر والتغطية ، قال الخليل : « اختمر الخمر أي :

وفي جمهرة الأمثال للعسكري ١ / ٣٥١ بلفظ « خامري أم عامر » كان من حق العربية أن يقال : (خامرٌ حضاجر أذاك من تحاذر) إن أريد ذكرٌ أو يقال : (خامري حضاجر أذاك من تحاذرين) أن أريد أنثى ، ونثر الدر ٦ / ١١٢ ، ونهاية الأرب في فنون الأدب ٣ / ٣٦ .

(١) البيت بلا عزو إلى قائله في الجمل في النحو للفراهيدي ص / ٨٣ ، والجمل في النحو للزجاجي ص / ١٥٣ ، وفي اللمع في العربية لابن جني ص / ١٧٣ ، وفي شرح أبيات الجمل للبطلوسي ص / ١٩٦ ، و(الضحك) جاء مرفوعاً منصوباً .

(٢) الباب ٤ / ٢٨ .

(٣) معجم العين باب الخاء والراء والميم ٤ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ، وغريب الحديث ١ / ٢٣٩ ، وإصلاح المنطق ص / ٢٠٥ ، ٤٠٨ ، وجمهرة اللغة ١ / ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، وكتاب الأفعال ص / ٣٣ ، وتهذيب اللغة ٧ / ١٦٠ - ١٦٢ ، والصحاح ٣ / ٢١٣ ، والمقاييس ص / ٣٣٠ ، ومفردات الراغب ص / ١٦٥ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٢٩١ ، والطبري ٤ / ٣٢٠ - ٣٢١ ، والكشاف ١ / ١٣٢ ، والمحور الوجيز ١ / ٢٧٨ ، والقرطبي ص ٣ / ٤٣٣ ، والبحر المحيط ١ / ١٦٣ ، والدر المصون ١ / ٥٣٥ .

أَدْرَكَ ، وَمُحْمَرُّهَا ، مَتَّخِذُهَا ، وَمُحْمَرَّتُهَا : مَا غَشِيَ الْمَخْمُورَ مِنَ الْخَمَارِ وَالسُّكَّرِ ...  
 وَحَمَّرْتُ الْعَجِينَ وَالطَّيْبَ : تَرَكْتَهُ حَتَّى يَجُودَ ، وَأَحْمَرُهُ الْبَيْتُ : سَتَرَهُ ، وَحَمَّرْتُ  
 الْبَيْتَ : أَي سَتَرْتُهُ ، ... خَامَرَهُ الدَّاءُ : خَالَطَ جَوْفَهُ ... وَحَمَّرْتُ الْإِنَاءَ : غَطَّيْتُهُ» (١)  
 وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ : « وَقَدْ حَمَّرَ عَنِّي شَهَادَتَهُ إِذَا كَتَمَهَا ، وَقَدْ حَمَّرَ عَنِّي يُحْمَرُّ حَمْرًا  
 إِذَا تَوَارَى عَنكَ » (٢) وَقَالَ فِي مَكَانٍ آخَرَ : « تَوَارَى فِي حَمْرِ الْوَادِي ، وَحَمْرُهُ : مَا  
 وَارَاهُ مِنْ جُرْفٍ أَوْ حَبَلٍ مِنْ حَبَالِ الرَّمْلِ أَوْ شَجَرٍ أَوْ شَيْءٍ ، وَمِنْهُ قِيلَ : دَخَلَ فِي  
 حَمَارِ النَّاسِ ، أَي فِيهَا يُوَارِيهِ وَيَسْتَرُهُ مِنْهُمْ » (٣) .

وذكر الزجاج أن تأويل الحمر في اللغة أنه كل ما ستر العقل ، ويقال لكل ما  
 ستر الإنسان من شجر وغيره ( حمر ) ، ودخل فلان في حمار أي في الكثير الذي  
 يستتر فيه ، وحمار المرأة : قناعها ، وسمى بذلك لأنه يغطي ، والحمرة التي يسجد  
 عليها ، سميت بذلك ؛ لأنها تستر الوجه على الأرض ، ويقال للعجين ( قد  
 اختمر ) لأن فطرته قد غطاها الخمر (٤) .

وذكر الراغب أن أصل الحمر ستر الشيء ويقال لما يستتر به ( حمار ) ، ويجمع  
 على حمر ، قال تعالى : ﴿ وَلِيَضْرِبَنَّ مِخْمَرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ ﴾ [ النور : ٣١ ] واختمرت  
 المرأة وتحمرت ، وحمرت الإناء أي غطيته ، والخميرة سميت بذلك ؛ لكونها  
 مخمورة من قبل (٥) .

(١) معجم العين ٤ / ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٢) إصلاح المنطق ص / ٢٠٥ .

(٣) إصلاح المنطق ص / ٤٠٨ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٢٩١ .

(٥) مفردات الراغب ص / ١٦٥ .

وهكذا جميع ما ذكره أهل اللغة والمعاجم والمعاني يُؤكِّد جريان المعنى العام ( وهو التغطية والستر ) على جميع تصاريف ومشتقات الخاء والميم والراء ، ومع ذلك لم يُستبعد شذوذ بعض الكلمات عن عموم المعنى العام ، فقد ذكر ابن فارس أنّ ( الاستخمار ) بمعنى الاستعباد شدَّ عن الأصل .

وإنني أرى إمكانية ردّه ، إلى المعنى العام ؛ لأن الاستعباد يؤدِّي إلى سلب الحرية ، فكأنه سترٌ وتغطيةٌ لحرية الإنسان التي جُبل عليها كل ابن أنثى .

١٣ - الذَّبْح : الذال والباء والحاء جذرٌ يعود جميع مشتقاته إلى معنى ( الشقُّ ) ، هذا ما أكده ابن عادل بقوله : « والذَّبْح أصله الشق ومنه ( المذابِحُ ) لأخايد السيول في الأرض ، ... و ( الذُّباح ) تشقق في أصول الأصابع ، والمذابِحُ أيضًا المحارِبُ »<sup>(١)</sup> .

أقول : ما ذكره ابن عادل لم يخرج كعادته عن نطاق ما ذكره السابقون الأولون من أهل اللغة والمعاجم ، فقد ذكره ابن السكيت وابن دريد والأزهري وابن فارس والراغب الأصفهاني<sup>(٢)</sup> فذكر ابن السكيت أنّ الذَّبْح مصدر ذَبَحْتُ ، وذكر عن الأصمعي أنّ الذَّبْح جاء بمعنى الشقِّ أيضًا ، ولعلّه أراد أن يقول أنّ الذَّبْح معناه معروف وهو القطع ، وجاء بمعنى الشقِّ أيضًا ، ولا فرق بين القطع والشق فيما أرى ، من حيث الدلالة الأصلية لهذا الجذر ، إلا أنه قد يكون الشق أوسع من القطع ، ويكون بآية آله كانت ، بخلاف القطع الذي يحتاج غالبًا إلى آلة حادّة كالسكين ونحوه .

(١) اللباب ٢ / ٥٩ .

(٢) إصلاح المنطق ص / ٧ ، وجمهرة اللغة ١ / ٢٦٩ ، وتهذيب اللغة للأزهري ٤ / ٢٧٢ ، والمقاييس ص / ٣٩٢ ، والمفردات في غريب القرآن ص / ١٨٢ .

وذكر ابن دريد أن أصل ( الذَّبْح ) الشَّقُّ ، ذبحت المسك إذا فَتَّقَتْ عنه نوافجَه<sup>(١)</sup> ، والذُّبَاحُ : الشقوق في الرَّجُل<sup>(٢)</sup> ، وذكر الأزهري نحو ذلك فقال : « يقال : ذبحت فأرّة المسك إذا فتقتها وأخرجت ما فيها من المسك »<sup>(٣)</sup> .

وما ذكره الخليل يرجع إلى معنى الشَّقُّ أيضًا ، فقد بدأ بقوله « الذَّبْحُ : قطعُ الخُلُقُوم من باطنٍ عند النَّصِيل وموضعه المَذْبُحُ ، ... والمَذْبُحُ : السكينُ الذي يُذْبَحُ به »<sup>(٤)</sup> وانتهى بقوله : « والذُّبْحُ نباتٌ له أصل يُقَشَّرُ عنه قِشْرٌ أسود فيخرج أبيض كأنه جَزْرَةٌ ، حلوٌ طيبٌ يؤكل ، والواحدة ذُبْحَةٌ ، ويقال : أخذهُ الذُّبَاحُ وهو تشقق بين أصابع الصبيان من التراب »<sup>(٥)</sup> .

فالقطع والتقسير اللذان ذكرهما الخليل يرجعان إلى معنى الشَّقُّ ، وهذا ما دعا الذين أتوا بعده من اللغويين إلى القول بأن الذَّبْح أصله الشَّقُّ ، وعلى هذا الأصل يمكن تفسير جميع ما ورد من الألفاظ المتصلة بالذال والباء والحاء ، غير أنه لا يستبعد خروج بعض الألفاظ عن الباب ، كـ ( ذَبَّح ) بمعنى طأطأ رأسه للركوع ، وقد عدّه الأزهري مما حدث فيه التصحيفُ ، والصحيح ( ذَبَّح ) بالذال المعجمة<sup>(٦)</sup> ، وإنني أرى أنه قد يكون مما شذَّ عن الأصل والله أعلم .

١٤ - الذَّكَاة : ذكر ابن عادل أن أصل ( الذَّكَاة ) تمام الشيء ، ومنه ( الذَّكَاء )

(١) النوافج جمع نافج ونافجة وهي مؤخرات الضلوع ، وَفَجَّتِ الرِّيحُ : جاءت بغتة معجم العين ١٤٥ / ٦ .

(٢) جمهرة اللغة ١ / ٢٦٩ .

(٣) تهذيب اللغة للأزهري ٤ / ٢٧٣ .

(٤) معجم العين للخليل ٣ / ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٥) معجم العين للخليل ٣ / ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٦) تهذيب اللغة للأزهري ٤ / ٢٧٢ .

في الفهم ، وهو تمامه : و ( الذكاء ) في السنّ ، وهو النهاية في الشباب ، ذكى الرجل أي أسنّ ، ذكّت النار أي ارتفعت ، والتذكية الذَّبْحُ ، وإذا قيل : إن أصل التذكية الإتمام فالمراد إتمام فري الأوداج وإنهار الدم<sup>(١)</sup> .

أقول : ما ذكره ابن عادل في معنى الذكاء صريح على أن مشتقات هذا الجذر تلتقى حول التهام والارتفاع والحدة والقوة ، وهذا ما يمكن أن نتخذه أصلاً لجميع ما يتم اشتقاقه من الذال والكاف والحرف المعتل واوياً كان أو يائياً .

وهذا الذي ذكره ابن عادل لا يبعد كثيراً عما ذكره الخليل وابن دريد والأزهري وابن فارس والراغب الأصفهاني والزخشي ، فقد ثبت في كلام هؤلاء العلماء مجيء ( الذكاء ) ومشتقاتها على هذه المعاني<sup>(٢)</sup> وما ذكره الخليل في معنى ( الذكاء ) ومشتقاته يمكن أن نستخلص منه معنى التهام والحدة ، فقد ذكر أن ( الذكي ) سَرِيعُ الْفِطْنَةِ ، وأذكيْتُ الحربَ أي أوقدتها ، والذكاء في السنّ أن يأتي على قُروحِهِ سَنَةً ، وذلك تمام استتمام القوة<sup>(٣)</sup> .

ولا ريب أن سرعة الفطنة هي الحدة والقوة في الفهم اللتان يتمتعان بهما الرجلُ الفطنُ ، وكذلك لا تقوم الحرب إلا إذا بلغ المتبارزان حدة الغضب ونهايته ، وإيقادُ نار الحرب كناية عن وصول الغضب ذروته من قبل الطرفين المتنازعين ، وما ذكره ابن دريد يؤكد هذا المعنى ، قال : « الذكاء : ذكاء السن وهو تمامه ممدود ، والذكاء : حدة النفس ممدود »<sup>(٤)</sup> .

(١) اللباب ٧ / ١٩٠ .

(٢) معجم العين ٥ / ٣٩٩ ، وجمهرة اللغة ١ / ٨٣٧ ، ٢ / ٤٧٧ ، وتهذيب اللغة ١٠ / ١٨٣ - ١٨٥ ، والمقاييس في اللغة ص / ٣٨٨ ، ومفردات الراغب ص / ١٨٤ ، وأساس البلاغة ص / ١٤٤ .

(٣) معجم العين ٥ / ٣٩٩ .

(٤) تهذيب اللغة ٢ / ٤٧٧ .

وذكر الأزهري أن أصل الذكاة في اللغة كلُّها تمام الشيء ، فمن ذلك ( الذكاة في السنّ والفهم ) وهو تمام السنّ ، وتأويل تمام السنّ النهاية في الشباب ، والذكاء في الفهم أن يكون الفهم تاماً سريع القبول ، وذكّيت النار إذا أتممت إشعالها<sup>(١)</sup> .

وذكر ابن فارس أن الذال والكاف والحرف المعتل أصل واحد مطرد منقاس يدلُّ على حدّة في الشيء ونفاذٍ ، يقال للشمس ( ذُكَاء ) ؛ لأنها تذكو كما تذكو النارُ ، والصبح ابن ذُكَاءٍ ؛ لأنه من ضوئها ، ومن الباب أيضاً ذكّيتُ الذبيحة أذكّيتها ، وذكّيتُ النارَ أذكّيتها ، وذكوتُ النار أذكوها<sup>(٢)</sup> .

وهذه النصوص صريحة الدلالة على أن مشتقات هذا الجذر يلتقي على معنى التمام والإتمام والحدة والفطنة ، فعلى هذا جاء ( ذكّتِ النار ) أي ارتفعت وإذا ارتفع الشيء فقد بلغ النهاية ، وذكّيتُ الشاة أي ذبحتها ، وذلك بإخراج حرارتها الغريزية ، ولا يكون ذلك إلا إذا أنهر الدم وأتمّ قطع الأوداج ، والله أعلم .

١٥ - الرِّبَا : الرِّبْوَةُ أرض مرتفعة طيبة ، وهي مشتقة من ( رَبَا يَرْبُو ) أي : ارتفع ، فالرِّبْوَةُ : المرتفعُ من الأرض ، ومنه الرِّبَاية ، لأن أجزاءها ارتفعت ، ومنه ( الرِّبْوُ ) إذا أصاب الإنسان نَفْسٌ في جوفه زائداً ، ومنه ( الرِّبَا ) : لأنه الزيادة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَهْتَرَّتْ وَرَبَّتْ ﴾ [ الحج : ٥ ] أي زادت ، فالمادة تدلُّ على الزيادة والارتفاع ، هذا ما ذكره ابن عادل<sup>(٣)</sup> .

أقول : ما ذكره ابن عادل واضح في التقاء هذا الجذر ( الراء والباء والواو )

(١) تهذيب اللغة للأزهري ١٠ / ١٨٤ .

(٢) معجم المقاييس ص / ٣٨٨ .

(٣) الباب ١ / ٣٩٩ ، ٤٤٦ .

وما يتم اشتقاقه منه على معنى الارتفاع والزيادة والنماء ، وهو يوافق ما جاء في كتب اللغة والمعاجم ، فقد ذكره الخليل وابن دريد والأزهري وابن فارس والراغب الأصفهاني<sup>(١)</sup> ، قال الخليل : « رَبَا الجرحُ والأرضُ والمالُ ، وكلُّ شيءٍ يربو رُبُوًا إذا زاد ، ورَبَا فلانٌ إذا أصابه نَفْسٌ في جوفه ، ... والرابيةُ ما ارتفع من الأرض ، والرَّبوة والرُّبوة والرَّبوة ، لغات : أرض مرتفعة ... وربَّيته وتربَّيته ، أي : غَدَوْتُهُ ، ورَبَا المالُ يربو في الرِّبَا ، أي يزداد »<sup>(٢)</sup> وذكر ابن فارس أن الرءاء والباء والحرف المعتل وكذلك الحرف المهموز أصل واحد يدل على الزيادة والنماء والعلو ، نحو : رَبَا الشيء يربو : إذا زاد ، وربا الرابية يربوها إذا علاها ، ورَبَا : أصابه الرَّبُو وهو علُو النَّفْسِ ، هذا إذا كان الحرف الثالث معتلاً ، أما إذا كان الحرف الثالث مهموزاً فمثاله ( المَرَبَا ) و ( المَرَبَاة ) من الأرض وهو المكان العالي الذي يقف عليه عين القوم ، وكذلك ( أنا أَرَبَاُ بك عن هذا الأمر ) أي أرتفعُ بك عنه<sup>(٣)</sup> .

وهكذا ما ذكره اللغويون في تفسير الألفاظ المتصلة بهذا الجذر ( الرءاء والباء والواو ) يعود إلى الزيادة والنماء والعلو ، ولم أجد في ذلك خلافاً ولا شذوذاً .

١٦ - الرَّعْنُ : ذكر ابن عادل أن الرَّعونة بمعنى الجهل والحُمق والهَوَج ، وأصلها التفرُّق ، ومنه جيشٌ أرعنٌ أي متفرقٌ في كل ناحية ، ورجل أرعن : أي ليس له عقل مجتمع<sup>(٤)</sup> .

(١) معجم العين باب الرءاء والباء و ( وائ ) معها ٨ / ٢٨٣ ، وجمهرة اللغة ٢ / ٤١٣ ، وتهذيب اللغة ١٥ / ١٩٥ - ١٩٦ ، ومعجم المقاييس ص / ٤٤٠ ، ومفردات الراغب ص / ١٩٣ .

(٢) معجم العين ٨ / ٢٨٣ .

(٣) معجم المقاييس ص / ٤٤٠ .

(٤) اللباب ٢ / ٣٦٠ .

أقول : يفهم من كلام ابن عادل أن الراء والعين والنون جذر يعود جميع مشتقاته في الأصل على معنى التفرق ، وهل هذا يوافق ما ذكره اللغويون ؟ وهذا ما نتحقق منه في السطور الآتية :

من خلال ما اطلعتُ عليه مما ذكره أهل اللغة والمعاجم من معاني مادة الراء والعين والنون ( رع ن ) لم أجد أحداً منهم تطرَّق إلى القول بأن الرعونة في الأصل التفرُّق ، والذي ذكره الخليل من معاني مشتقات هذا الجذر يعود إلى أربعة معان ، أولها : الهوج ، وهو التسرُّع والتعسُّف في المنطق ، والثاني القِصْرُ والطُّولُ ، وهذا يعني أن الكلمة من الأضداد ، والثالث : الكثرة ، والرابع : الغَشِيَانُ أو الغَشْيُ<sup>(١)</sup> .

أما ابن دريد فقد ذكر معنيين : أولهما : التتوء والتقدم ، والآخرُ : الاسترخاءُ وعدم الإحكام ، وهو ما يكثر دورانه على مشتقات ( الراء والعين والنون ) ، كما أرى ذلك بناءً على ما أورده من الأمثلة التي أرجعها ابن دريد إلى معنى الاسترخاء ، وإليكم ما ذكر ابن دريد : الرَّعْنُ وهو الأنف النادر من الجبل يستطيل في الأرض ، ورجلٌ أرعنٌ وامرأة رعناء ، وهو الاسترخاء ، وأصله من قولهم : رَعَنَتُهُ الشمس إذا آلمت دماغه فاسترخى لذلك<sup>(٢)</sup> .

وما ذكره الأزهري يعود إلى ما ذكره ابن دريد في المعنى الأول وهو التتوء والتقدم ، وإلى ما ذكره الخليل من المعاني الأربعة من الهوج والقصر والطول والكثرة والغشيان<sup>(٣)</sup> .

أما ابن فارس فقد ذكر أن ( الراء والعين والنون ) أصلان أحدهما : التقدم في

(١) معجم العين باب العين والراء والنون معها ٢ / ١١٨ .

(٢) جهرة اللغة ٢ / ٩٥ .

(٣) تهذيب اللغة للأزهري ٢ / ٢٠٥ .

الشيء ، والآخر : الهوج والاضطراب ، والمعنى الأول يوافق ما ذكره ابن دريد والأزهري والمعنى الآخر يوافق ما ذكره ابن دريد<sup>(١)</sup> .

وبهذا تبين لي أن عدم التوافق بين ما ذكره ابن عادل وبين ما ذكره أهل اللغة والمعاجم أمر بيّن لا ينكر ، اللهم إلا ما ذكره ابن دريد من معنى الاسترخاء وعدم الأحكام ، اللذين يؤديان إلى الزعزعة والتفرق .

والسؤال الذي يفرض نفسه هو ما الذي اعتمد عليه ابن عادل فيما قال ؟

وهل قال مثلما قاله أحد من المفسرين الذين سبقوه ؟

إجابةً على هذا أقول : لم أجد أحدًا من المفسرين ذكر هذا المعنى سوى أبي جعفر النحاس ، وتبعه السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي ، وأبو جعفر النحاس قد أثبت للرّعنَ معنيين التّوء والتفرق ، قال : « يقال لما نتأمن الجبل (رَعْنٌ) والجبل أرْعَنُ ، وجيشٌ أرْعَنُ أي متفرق ، ورجلٌ أرْعَنُ أي متفرق الحجاج ليس عقله مجتمعًا »<sup>(٢)</sup> .

وإنني أرى بعد ذلك أن إرجاع مشتقات هذا الجذر إلى معنى الهوج والاسترخاء اللذين يحملان معنى الحماقة وعدم الاستحكام أولى من إرجاعها إلى معنى التفرق ، لكونهما (أي الهوج والاسترخاء) مما يسبب التفرق والتشتت .

١٧ - الرّمزُ : ذكر ابن عادل أن أصل الرّمزِ التحركُ ، يقال : رَمَزَ وارتمزَ : أي

تحركَ ، ومنه قيل للبحر : الراموز ، لتحركه واضطرابه<sup>(٣)</sup> .

أقول : يفهم مما ذكره ابن عادل أن الجذر ( الراء والميم والزاي ) في جميع

(١) معجم المقاييس ص / ٤٠٩ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٥٤ .

(٣) الباب ٥ / ٢١٠ .

مشتقاته يدل على معنى التحرك ، ولننظر فيما يأتي مدى توافقه مع ما ذكره اللغويون ، فقد ذكر الخليل أن الرَّمَزَ باللسان هو الصوتُ الخفيُّ وبالْحَاجِبِ الإيِّاءُ بلا كلام ، ويقال للجارية الغَمَّازةُ الهَمَّازةُ بعينها واللمَّازةُ بضمها (رَمَّازَةٌ) ، والرَّمَزُ تحريكُ الشفتين<sup>(١)</sup> ، وذكر ابن دريد أن الرَّمَزَ الإيحاءُ والإيِّاءُ ، ومنه ما جاء في التنزيل ﴿إِلَّا رَمَزًا﴾ [آل عمران : ٤١] أي إشارةً ، وترَمَّزَ القومُ ، إذا تحركوا في مجالسهم لقيام أو خصومةٍ ، ورجلٌ رميَزُ أي كثير الحركة ، وكتيبةٌ رَمَّازَةٌ : كأنها لا تستبين حركتها لكثرة أهلها<sup>(٢)</sup> .

وذكر أبو إسحاق الزجاج أن الرَّمَزَ تحريكُ الشفتين باللفظ من غير إبانة بصوت ، ويكون بمعنى الإشارة بأي شيء كان سواء بالحاجبين أو العينين أو الفم ، والرَّمَزُ والترمُّزُ في اللغة بمعنى الحركة والتحريك<sup>(٣)</sup> . وهذه النصوص الثلاثة في مجملها تُحمِّلنا على القول بأن دلالة هذا الجذر وهو (الراء والميم والزاي) في الأصل التحركُ ، وهو ما يمكن أن نتخذه معنى عامًّا يعود على سائر مشتقات هذا الجذر ، فالإيحاءُ أو الإيِّاءُ لا يتم إلا بتحريك بعض الجوارح كالْفَمِ وما تحويه من اللسان والشفتين والوجه وما تشمله من العينين والحاجبين ، فالتحرُّكُ هو المعنى السائد على جميع مشتقات (الراء والميم والزاي) من الرَّمَزِ والرَّمَّازةِ والرامُوزِ ونحوها .

وعلى هذا أرى أنه يمكن ردُّ ما ورد من مشتقات هذا الجذر بمعانٍ أخرى إلى المعنى العام ، نحو (الترامِزُ) الذي ورد بمعنى (الشديد القوي) في تهذيب

(١) معجم العين ٧ / ٣٦٦ .

(٢) جمهرة اللغة ٢ / ١٠ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٤٠٩ .

اللغة<sup>(١)</sup> وبمعنى (الارتفاع والانخفاض) في لسان العرب<sup>(٢)</sup>، وإنني أرى أن هذا يرجع إلى معنى الحركة؛ لأن الارتفاع والانخفاض ملازمان للحركة.

ومن هذا القبيل (الرميز) جاء بمعنى (الكثير الحركة) وبمعنى (الحليم الوقور)، ذكره ابن دريد<sup>(٣)</sup>، وبمعنى (الكبير في فنه) ذكره ابن منظور<sup>(٤)</sup>، وهذا أيضاً يرجع إلى معنى الحركة؛ لأن الحليم الوقور والكبير في فنه ممن يشار إليهما بالبنان.

١٨ - السَّفَرُ: لقد تناول ابن عادل مادة (السين والفاء والراء) وما تؤول إليه مشتقات هذه المادة إلى المعنى العام الذي هو الكشف والظهور في موضعين من اللباب، في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

وخلاصة ما ذكره في هذين الموضعين هي أن تراكيب السين والفاء والراء (س ف ر) دلالتها العامة الكشف والظهور، فالسَّفَرُ بمعنى الكشف؛ لأنه يكشف عن أحوال الرجال وأخلاقهم، أو لأنه لما خرج المرء من الكن إلى الصحراء فقد انكشف للناس أو صارت أرض البيت منكشفة خالية، والمِسْفَرَةُ: المكنسة؛ لأنها تكشف التراب عن الأرض، والسفير: وهو الذي يدخل للصلح بين اثنين فكأنه يكشف ويزيل المكروه الذي نشأ بينهما، المُسْفِرُ: المضيء؛ لأنه قد انكشف وظهر، ومنه أسفر الصبح: إذا ظهر ولاح، والسَّفَرُ: الكتاب؛ لأنه يكشف عن المعاني بيانه، وسَفَرَتِ المرأةُ عن وجهها إذا كشفت النقاب،

(١) تهذيب اللغة للأزهري ١٣ / ١٤٢ .

(٢) لسان العرب مادة (ر م ز) ٥ / ٣١٣ .

(٣) جهرة اللغة ٢ / ١٠ .

(٤) لسان العرب مادة (ر م ز) ٥ / ٣١٣ .

وسفرتُ عن القوم أسفَرُ سفارةً أي كَشَفْتُ ما في قلوبهم<sup>(١)</sup> .

أقول : هذا ما ذكره ابن عادل في مادة ( السين والفاء والراء ) وما أخذ منها من المشتقات ، ولنعرضه على ما ذكره اللغويون لنرى مدى توافقه لما ذكره أهل اللغة والمعاجم ، فقد قال الخليل : « السَّفَرُ بياض النهار ، وأسفَرْتُ : أصبحتُ ... وسفرتُ الشيء عن الشيء سَفْرًا ، أي : كَشَطْتُهُ فأنسَفَرُ وذهَبَ ... والسَّفِيرُ ما تساقطَ من الشجر أيامَ الخريف ... وسفرتُ البيتَ بالمِسْفرةِ ، أي كَنَسْتُهُ بالمكنسة ... والسُّفُورُ : سَفَرُ المرأةِ نقابها عن وجهها فهي سَافِرٌ وهُنَّ سوافِرٌ ... وسفرتُ الكتابَ : أي كتبتُ ، أسْفِرُهُ سَفْرًا »<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو عبيد : قال الأصمعي : قوله : سُفِرَ يعني كُنِسَ ، يقال : سَفَرْتُ البيتَ وغيره إذا كَنَسْتَهُ فأنا أسْفِرُهُ سَفْرًا ، ويقال للمكنسة : المِسْفرةُ ، قال : ومنه سُمِّيَ ما سقط من الورق السَّفِيرُ ؛ لأنَّ الرِّيحَ تَسْفِرُهُ ، أي : تَكْنِسُهُ »<sup>(٣)</sup> .

وقال أبو إسحاق الزجاج : « وإنما قيل للكُتَّابِ ( سفرة ) ، وللكاتبِ ( سَافِرٌ ) ؛ لأنَّ معناه أنه يبين الشيء ويوضِّحُه ، يقال : أسفَرُ الصبْحُ إذا أضاء وسفرتِ المرأةُ إذا كشفتِ النقابَ عن وجهها ، ومنه سفرتُ بين القوم أي كشفتُ قلب هذا وقلب هذا لأصلِحَ بينهم »<sup>(٤)</sup> .

وقد ذكر ابن دريد في الجمهرة والأزهري في التهذيب وابن فارس في المقاييس والراغب في المفردات<sup>(٥)</sup> نحوًا من ذلك .

(١) اللباب ٣ / ٢٥٩ - ٢٦٠ ، ٤ / ٥٠٦ .

(٢) معجم العين باب السين والراء والفاء معها ٧ / ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٣) غريب الحديث للهروي ١ / ٦٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ٢٨٤ .

(٥) جمهرة اللغة ٢ / ١٩ ، ٢٠ ، وتهذيب اللغة ١٢ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، والمقاييس ص / ٤٨٣ ، ومفردات الراغب ص / ٢٣٩ .

وهذه النصوص تكشفُ لنا أن دلالة ( السين والفاء والراء ) على الكشف والظهور في جميع مشتقاته أمر بيِّنٌ لا ينكر ، ويتبين لنا الأمر أكثر بما ذكره الأزهري وابن فارس والراغب الأصفهاني حيث فسروا جميع المشتقات العائدة إلى جذر ( س ف ر ) بما يعود إلى معنى الكشف والجلاء والظهور ، فإطلاق ( السَّفر ) على الكتاب و ( السَّافر ) على الكاتب وعلى المرأة الكاشفة الوجهة و ( السَّفير ) على المصلح والرسول بين القوم ، والساقط من أوراق الشجر و ( السُّفرة ) على المائدة و ( السَّفر ) على الخروج إلى مسافة محدودة ، وعلى الكشط والإزالة في نحو : سَفرتِ الرِّيحُ الغيمَ ، و ( الإسفار ) على الإضاءة والإيضاح والتبيين ، كلُّ ذلك عائد إلى الكشف والظهور<sup>(١)</sup> وهو المعنى العام الذي تلتفُّ حوله مشتقات هذا الجذر ( س ف ر ) ، فابن عادل لم يأت بما يخالف ما هو ثابتٌ بيِّنٌ في كتب اللغة والمعاجم .

١٩ - السَّكْرُ : ذكر ابن عادل عن ( السين والكاف والراء ) بأن أصل هذه المادة الدلالة على الانسداد ، ومنه سَكَرَتْ عين البازي ، إذا خالطها نوم ، وسَكَرَ النَّهْرُ : إذا لم يجر ، وسَكَرْتُهُ أنا ، و ﴿ سَكَّرْتُ أَبْصَرْنَا ﴾ [ الحجر : ١٥ ] أي غَشِيَتْ ، والسُّكْرُ من الشراب ، وهو أن ينقطع عما عليه من النفاذ حال الصحو ، فلا ينفذ رأيه كنفاده حال الصحو ، وذكر أيضاً أن السُّكْرَ بمعنى السدِّ وذلك لما يعرض للمرء من شرب المسكر من الانسداد بينه وبين عقله ، والسَّكْرَ بفتح السين وسكون الكاف حبس الماء ، وبكسر السين ( السَّكْرُ ) نفس الموضع المسدود ، و ( السَّكْرُ ) بفتح السين والكاف ما يُسَكَّرُ به من المشروب<sup>(٢)</sup> .

(١) تهذيب اللغة ١٢ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ومعجم المقاييس ص / ٤٨٣ ، ومفردات الراغب ص / ٢٣٩ .

(٢) الباب في علوم الكتاب ٦ / ٣٦٤ - ٣٩٥ .

أقول : إنَّ ما ذكره ابن عادل حول مادة ( السين والكاف والراء ) صريح الدلالة على أنه كان يُرجعُ مشتقات هذا الجذر إلى معنى عام وهو الانسداد ، فالحبس والغشي وعدم الجريان وعدم النفاذ وغيرها من الألفاظ التي وردت في تفسير مشتقات هذا الجذر مردُّها في النهاية إلى المعنى العام وهو الإنسداد .

وبقي لنا أن ننظر إلى مدى توافقه مع ما ذكره أهل اللغة والمعاجم والمعاني فيما يتصل بهذا الجذر ومشتقاته ، فقد ذكر الخليل أن السُّكْرَ نقيض الصحو ، والسُّكْرُ : سَدُّكَ بَثْقُ الماءِ وَمُنْفَجَرُهُ ، والسُّكْرُ : اسم السُّدَادِ الذي يُجْعَلُ سَدًّا للبتق ونحوه ، وسَكْرَتِ الرِّيحُ : أي سَكَنْتُ<sup>(١)</sup> ، وذكر ابن دريد أن ( السُّكْر ) ما سَكْرَتَ به الماء فمَنَعَتْهُ عن جريانه ، وأصله من قولهم : سَكْرَتِ الرِّيحُ : إذا سَكَنَ هبوبُها ، ويومٌ ساكِرٌ : لا رِيحَ فيه ، والسُّكْرُ من هذا كأن الشراب سَكَرَ عقله أي سَدَّ عليه طريقه<sup>(٢)</sup> .

هذا ما ذكره أهل اللغة ، وما ذكره أهل المعاني مثل ما ذكره أهل اللغة ، فما ذكره الفراء يعود إلى معنى الحبس والسكون والركود والغشاء<sup>(٣)</sup> ، وما ذكره أبو عبيدة يعود إلى معنى الغشي والخبوء<sup>(٤)</sup> ، وما ذكره الزجاج يعود إلى معنى الغشي والسكون والتحيُّر<sup>(٥)</sup> ، وما ذكره النحاس يعود إلى معنى السُّحْر والتغطية<sup>(٦)</sup> .

ولا يخفى أنَّ معنى الانسداد يشملُ هذه المعاني كلَّها أو أنَّ هذه التعبيرات

(١) معجم العين باب الكاف والسين والراء معها ٥ / ٣٠٩ .

(٢) جمهرة اللغة ٢ / ٢٢ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٦ .

(٤) مجاز القرآن ١ / ٣٤٧ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ١٧٥ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٧٨ .

تعود في النهاية إلى معنى عام يمكن أن نعبره بالانسداد .

هذا وفي حين أن لاحظنا توافق علماء اللغة والمعاني على أن مشتقات مادة ( س ك ر ) تلتقي على معنى عام وهو الانسداد ، رأينا أن ابن فارس قد حاول جمع مشتقات هذه المادة على معنى الحَيْرَة ، فذكر أن ( السين والكاف والراء ) أصل واحد يدل على حَيْرَة ، والتسكير : التحيير ، والسَّكْر : حبس الماء ، والماء إذا سُكِرَ تَحَيَّرَ (١) .

وعلى الرغم مما حاول ابن فارس إثباته لم يسعه أن يتجاهل ما تعود إليه مشتقات هذا الجذر من معنى الحبس والسكون والخنق ، فقد ذكر أن ( السَّكْر ) حبسُ الماء ، وليلةٌ ساكرةٌ : أي ساكنة ، وسَكَرَتِ الرِّيحُ : أي سَكَنتُ ، وسَكَرَهُ : إذا خَنَقَهُ (٢) .

وبهذا تبين لي أن معنى ( الانسداد ) أكثر توافقاً ؛ لتتخذ معنى عاماً لمادة ( السين والكاف والراء ) ولسائر مشتقات هذا الجذر .

٢٠- السَّلْفُ : السين واللام والفاء جذرٌ يلتقي ما يُشْتَقُّ منه حول معنى عام وهو التقدم ، وقد ذكر ابن عادل عن الواحدي (٣) أن السُّلُوفَ : التقدم ، وكلُّ شيءٍ قَدَّمته أمامك فهو سَلْفٌ ، ومنه الأُمَمُ السالفة ، وسَالِفُ الذِّكْرِ ، وله سَلْفٌ صالح : آباءٌ متقدمون ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا ﴾ [ الزخرف : ٥٦ ]

(١) معجم المقاييس ص / ٤٨٦ .

(٢) معجم المقاييس ص / ٤٨٦ .

(٣) هو علي بن أحمد بن محمد بن علي الإمام أبو الحسن الواحدي مفسر ونحوي ، وله البسيط والوسيط والوجيز في التفسير وأسباب النزول ، وشرح ديوان المتنبي ، والإغراب في علم الإعراب ، توفي سنة ٤٦٨ هـ بغية الوعاة للسيوطي ٢ / ١٤٥ .

أي أُمَّةً متقدمةً تعتبر بهم مَنْ بعدهم ، ... والسَّالِفَةُ والسُّلَافُ : المتقدمون في حَرْبٍ أو سَفَرٍ ، والسَّالِفَةُ من الوجه ؛ لتقدُّمها ، قال الشاعر :

وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جَيِّدًا      وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَدَالًا<sup>(١)</sup>

والسُّلْفَةُ : ما يُقَدَّم من الطعام للضيف ، وتقول العرب : « سلَّفوا ضيفكم وهنَّوه »<sup>(٢)</sup> أي بادروه بشيء مَّا ، ومنه السُّلْفُ في الدين<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه تقدَّمه مَالٌ ، والسَّالِفَةُ : العنق ؛ لتقدُّمه في جهة العلو ، وسُّلَافَةُ الحَمْرِ : صفوتها ؛ لأنه أول ما يُخرج من عصيرها<sup>(٤)</sup> .

أقول : الظاهر مما أورده ابن عادل من الأمثلة هو البرهنة على أن مادة (السين واللام والفاء) دائما تحوم حول معنى التقدم ، وهو ما يمكن أن يتَّخَذَ معنى عامًّا لجميع مشتقات هذا الجذر .

ولو نظرنا إلى ما ذكره اللغويون في مادة (السين واللام والفاء) من المشتقات وما عقدوا عليها من المعاني لتبيَّن لنا أن معظمها معقود على معنى التقدم ، فالسَّلَفُ جاء بمعنى القرض ، وبمعنى السَّلَم ، وبمعنى ما يقدمه العبد من العمل الصالح ، أو الولد الصالح ، وبمعنى من تقدَّم من الآباء والأجداد وذوي القرابة ، والسَّالِفَةُ جاءت بمعنى الأمم الماضية ، وبمعنى أعلى العنق ، ومنه سَالِفَةُ

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ص / ٤٣٦ ، برواية (خَدًّا) بدل (جَيِّدًا) وفي الكامل في اللغة والأدب

٣ / ٤٢ ، وقال المبرد : « الجيد : العنق والسالفة : ناحية العنق القذالان : ناحيتا القفا من الرأس » .

(٢) السُّلْفَةُ اللُّهْنَةُ ما يعجَّل من الطعام قبل الغذاء .

(٣) لعله قصد السَّلَف في البيع بالأجل كبيع السَّلَم الذي يتقدمه مَالٌ ، والله أعلم .

(٤) الباب ٤ / ٤٥٤ - ٤٥٥ ، وجهرة اللغة ٢ / ١٩٣ ، والمقاييس ص / ٤٨٩ ، ٩٤١ ، وتاج

العروس ٦ / ١٩٥ .

الفرس أي هاديتُهُ ، والسُّلْفَةُ بمعنى ما يُقَدَّم للضيف من الطعام يتعلَّلُ به قبل الغداء ، وبمعنى غُرْلَةَ الصبي ، وبمعنى الجلد الرقيق الذي يُجْعَلُ بطانةً للخفاف ، وكل ذلك قياسه واحد وهو التقدُّم<sup>(١)</sup> ، وحيثما وردت مشتقات هذا الجذر في القرآن الكريم ماضياً كان أم غير ذلك ، فإن معنى التقدُّم والمُضِيَّ فيها واضح ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ ﴾ [ البقرة : ٢٧٥ ] ، وقوله تعالى : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ﴾ [ المائدة : ٩٥ ] ، وقوله تعالى : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ ﴾ [ الحاقة : ٢٤ ] ، وقوله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا ﴾ [ الزخرف : ٥٦ ] وقد فسر أبو عبيدة ( ما سَلَفَ ) بـ ( ما مضى ) وقد فسر الزجاج قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا ﴾ بقوله « جعلناهم سلفاً متقدمين ليتعظ بهم الآخرون »<sup>(٢)</sup> .

وهذا لا يمنع من شذوذ بعض الكلمات عن قياس العموم ، فقد لوحظ شذوذ بعض الكلمات ، منها ما ذكره الخليل وابن السكيت أن ( السَّلْفُ ) بمعنى الجراب الضخم<sup>(٣)</sup> ، وقد حكم عليه ابن فارس بأنه شاذ ، كما حكم على ( السَّلْفُ ) بمعنى القلْفَة بالشذوذ أيضاً<sup>(٤)</sup> وكذلك جاء السَّلْفُ بمعنى التسوية

(١) معجم العين للخليل باب السين واللام والفاء معهما ٧ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، وإصلاح المنطق ص / ٦٧ ، وجمهرة اللغة ٢ / ١٩٣ ، وتهذيب اللغة للأزهري ١٢ / ٢٩٩ - ٣٠٠ ، والمقاييس لابن فارس ص / ٤٨٩ ، ومفردات الراغب ص / ٢٤٤ ، ولسان العرب ٦ / ٣٣٠ - ٣٣٢ .

(٢؟) مجاز القرآن ١ / ٨٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٤١٦ .

(٣) معجم العين ٧ / ٢٥٨ ، وإصلاح المنطق ص / ٦٧ .

(٤) معجم المقاييس ص / ٤٨٩ .

فقد ذكر الخليل : سَلَفْتُ الأَرْضَ بِالمِسْلَفَةِ إِذَا سَوَيْتَهَا للزَّرْعِ ، وَأَرْضٌ مَسْلُوفَةٌ أَي : مستوية <sup>(١)</sup> ، وحكم عليه ابن فارس بالشذوذ أيضًا مع إمكانية رده إلى قياس الأعم والأكثر <sup>(٢)</sup> .

وإنني أرى أن ( القُلْفَةَ ) التي هي مقدمة الذَّكَرِ وَسَلَفَ الأَرْضَ للزَّرْعِ بمعنى التسوية التي تكون بمثابة التهيئة والتقدمة قبيل الزرع داخلتان في قياس الأكثر وهو التقدُّم ، ومما شذَّ عن القياس أيضًا ( سِلْفُ الرَّجُلِ ) وهو المتزوج بأخت امرأته وسِلْفَان : رجلان تزوجا بأختين أيضًا ، وكل واحد منهما سِلْفٌ لصاحبه <sup>(٣)</sup> ، وقد حكم عليه ابن فارس بأنه من غير القياس <sup>(٤)</sup> .

٢١- الشَّرُّ : الشين والراء المضعف جذرٌ عمومٌ دلالتُه في جميع مشتقاته على الانبساط والانتشار ، وفي هذا ذكر ابن عادل أن الشرَّ أصله من « شَرَرْتُ الشيءَ » إذا بسطته ، يقال : شررتُ اللحم والثوب إذا بسطته ليحف ، ومنه ما جاء في قول الشاعر :

فَمَا بَرِحُوا حَتَّى رَأَى اللهُ صَبْرَهُمْ      وَحَتَّى أُشِرَّتْ بِالْأَكْفِ المَصَاحِفُ <sup>(٥)</sup>

والشَّرُّ هو اللهب لانبساطه ، فعلى هذا الشَّرُّ هو انبساط الأشياء الضارَّة <sup>(٦)</sup> .

(١) معجم العين ٧ / ٢٥٩ ، وغريب الحديث ٤ / ٣٥٦ ، والمقاييس ص / ٤٨٩ .

(٢) المقاييس ص / ٤٨٩ .

(٣) معجم العين ٧ / ٢٥٩ ، وجمهرة اللغة ٢ / ١٩٣ ، وتهذيب اللغة ١٢ / ٣٠٠ .

(٤) المقاييس في اللغة ص / ٤٨٩ .

(٥) البيت لحصين بن حمام المرِّي وهو يذكر يوم صفين ، ذكره ابن منظور وهو في إصلاح المنطق ص / ٢٥٧ ، وأدب الكاتب ص / ٢٣٦ ، والصحاح ٣ / ٢٥٩ ، والمخصص لابن سيده ٤ / ٣٩ بلا نسبة .

(٦) اللباب ٣ / ٥٢٨ .

أقول : لقد حاول ابن عادل من خلال ما أورد من الأمثلة والنماذج اللغوية ذات الجذر الواحد أن يبرهن على أن الكلمات ذات الجذر الواحد مصيرها في الدلالة المعنوية مصير أصله وجذره حيث تدور جميع المشتقات من ذلك الجذر حول معنى عام جامع لها ولو بشيء من التأويل والتلطيف ، والشين والراء المكررة وسائر ما تم اشتقاقه من هذا الجذر قد دار حول معنى الانبساط والانتشار، ولننظر الآن إلى مدى توافقه مع ما ذكره اللغويون من معاني هذا الجذر (ش ر ر) .

فقد ذكر الخليل أن الشَّرَّ هو بسط الشيء في الشمس من الثياب وغيرها ، وذكر أنه يقال للذي يُبْسَطُ في الشمس : أَشْرَرْتُهُ في الشمس ، ولا يقال : شَرَرْتُهُ ، والإشْرار ما يُبْسَطُ عليه الأَقْطُ والبُرُّ لِيَجِفَّ ، والأشْرار جمع إشْرارة ، وهي مثل الحَصْفَةِ يُطْرَحُ عليها الأَقْطُ فَيَمْصُلُ<sup>(١)</sup> ماؤه ويذهب ، والشَّرارة والشَّرَرُ : ما تطاير من النار<sup>(٢)</sup> .

وذكر ابن السكيت وابن قتيبة وابن القوطية وابن دريد أن ( شَرَرْتُ وَأَشْرَرْتُ ) بمعنى بسط الشيء وإظهاره ، فيقال : شَرَرْتُ الشيءَ وأشْرَرْتُهُ أي بسطته وأظهرته ، وشَرَرْتُ اللَّحْمَ والثوبَ والملحَ والأَقْطَ وأشْرَرْتُهُ إذا بسطته في الشمس ليجفَّ<sup>(٣)</sup> ، ومن مجيء ( الإشْرار ) بمعنى الإظهار البيئ الذي سبق

(١) المصل : ماء الأقط حين يُطْبَخُ ثم يُعَصَّرُ ، والمصول : تميز الماء من اللبن ، تهذيب اللغة ١٢ / ١٤٠ - ١٤١ ، وقال الجوهري : « المَصْلُ معروف ، ومَصَلُ الأَقْطِ : عمله ، وهو أن يجعله في وعاء أو غيره حتى يقطر ماؤه . الصحاح للجوهري ٦ / ٩٧ .

(٢) معجم العين للخليل باب الشين والراء ٦ / ٢١٦ - ٢١٧ .

(٣) إصلاح المنطق ص / ٢٥٧ ، وأدب الكاتب ص / ٢٣٦ ، وكتاب الأفعال لابن القوطية ص / ٧٦ ، وجمهرة اللغة ١ / ١٠٨ ، ٢ / ٤٦ .

ذكره ، وكذلك قول امرئ القيس الذي جاء برواية ( يُشَرُّون ) بالشين بدل السين أي ( يُسِرُّون ) قال الشاعر :

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا إِلَيْهَا وَمَعَشْرًا      عَلِيَّ حِرَاصًا لَوْ يُشَرُّونَ مَقْتَلِي<sup>(١)</sup>

وهذا الذي ذكره اللغويون يذهب بنا إلى القول بأنَّ كلام ابن عادل وما كان يريد إثباته من جمع شتات المشتقات ذات الجذر الواحد على المعنى العام الواحد لم يكن وليد الخيال ، ولم يأت من الفراغ ، وإنما كان يستند فيه إلى ما أثبتته اللغويون ، فالبسطة والإظهار والنشر ونحو ذلك من الألفاظ تودِّي إلى مفهوم عام جامع لشتات الألفاظ ، وهو ما يمكن أن نُعَبِّرَ عنه ههنا بالانتشار والانبساط والتطير ، وهذا ما جعله ابن فارس نُصِبَ عينه عندما بيَّن معاني ما يتعلق بمادة ( ش ر ر ) ، فجعل الشين والراء ومشتقاته دالة على معنى الانتشار والتطير ، وبناءً على هذا الأصل جاء تفسير ( شَرَّشَرَ ) بمعنى قَطَعَ و ( الشَّوَاءُ الشَّرَّشَارُ ) بمعنى ما يتقاطر دَسْمُهُ ، و ( الشَّرَّشَرَةُ ) بمعنى نَفَضِ الشَّيْءِ من الفم بعد عَضِّهِ ، و ( الشَّرَّاشِرُ ) بمعنى النَّفْسِ ، يقال : ألقى عليه شَرَّاشِرَهُ ، إذا ألقى عليه نَفْسَهُ حرصًا ومحبةً ، وذلك لما يَجْمَعُ ما انتشر من هِمَمِهِ لهذا الشيء ، وقد أريد بالشَّرَّاشِرِ النَّفْسُ لما تشتمل عليه من الهمم والمطالب المنتشرة<sup>(٢)</sup> .

٢٢- الشَّفَعُ : ذكر ابن عادل أنَّ الشَّفَعَ وهو الزوج ومعناه الضَّمُّ والجمعُ ، وهذا المعنى يتوارد على جميع مشتقات هذا الجذر كالشُّفَعَةُ التي تعني ضَمَّ مَلِكٍ إلى غيره ، والشَّافِعُ والمَشْفُوعُ لَهُ من هذا الباب ؛ لأنَّ كلاً منهما يزوِّج نفسه

(١) ديوان امرئ القيس ص / ١٠٠ ، وشرح المعلقات السبع ص / ١٧ ، وجمهرة اللغة ٢ / ٤٦ ،  
والصاحح للجوهري ٢ / ٢٤٦ ، والمقاييس ص / ٥٢٤ .

(٢) معجم المقاييس في اللغة ص / ٥٢٣ .

بالآخر، وناقَةٌ شَفُوعٌ : وهي التي تَجْمَعُ بين مَحْلَبَيْنِ في حَلْبَةٍ واحدةٍ ، وناقَةٌ شَافِعٌ : إذا اجتمع لها حملٌ وولد يتبعها<sup>(١)</sup> .

وهذه محاولة من ابن عادل الدمشقي لأن يثبت معنى الضمِّ والجمعِ على مشتقات ( الشين والفاء والعين ) ، وهو ما نريد أن نتحقق منه من خلال عرضه على ما أورده أهل اللغة والمعاجم من الأمثلة والنماذج المتعلقة بهذا الجذر ( الشين والفاء والعين ) .

فقد ذكر الخليل أن الشفع ما كان من العدد أزواجًا ، تقول : كان وِثْرًا فَشَفَعْتُهُ بالآخر حتى صار شَفْعًا<sup>(٢)</sup> ، وذكر ابن دريد نحو ذلك<sup>(٣)</sup> ، وذكر الأزهري عن المنذري<sup>(٤)</sup> صاحب أبي العباس المبرد وأنَّ الشُّفْعَةَ الزيادة<sup>(٥)</sup> ، وذكر ابن فارس أن مادة ( الشين والفاء والعين ) تأتي للدلالة على مقارنة الشيين<sup>(٦)</sup> ، وذكر الراجب أن الشفع ضمُّ الشيء إلى مثله<sup>(٧)</sup> ، وبناء على ما ذكر نستطيع القول بأن الضمَّ والجمع هو المعنى السائد لجميع مشتقات هذا الجذر ( ش ف ع ) ، فالشَّفْعُ في قوله تعالى : ﴿ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ﴾ [ الفجر : ٣ ] قيل في تفسيره أقوال عديدة معظمها يعود إلى معنى الضمِّ والجمع ، نحو : الشَّفْعُ بمعنى يوم النحر وهو

(١) اللباب ٢ / ٥٠ .

(٢) معجم العين والشين والفاء ١ / ٢٦٠ .

(٣) جمهرة اللغة ٢ / ٢٢٢ .

(٤) هو محمد بن أبي جعفر الأستاذ أبو الفضل المنذري الهروي اللغوي الأديب توفي سنة ٣٢٩ أخذ العربية عن المبرد وله عدة مصنفات منها نظم الجمان ، ينظر : بغية الوعاة ١ / ٧٢ .

(٥) تهذيب اللغة ١ / ٢٧٨ .

(٦) معجم المقاييس ص / ٥٣١ .

(٧) مفردات الراجب ص / ٢٦٦ .

العاشر من ذي الحجة ، وقيل : الشَّفْعُ مخلوقات الله من الليل والنهار ، والشمس والقمر والصيف والشتاء ، والحر والبرد ، والأبيض والأسود ، والسماء والأرض ، والجن والإنس ونحو ذلك مما قال فيه عز وجل : ﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ ﴾ [ الذاريات : ٤٩ ] <sup>(١)</sup> ، وكذلك الشُّفْعَةُ في الدار ؛ لأنه يَشْفَعُ بها الشَّافِعُ مَالَهُ ، والشاةُ الشافعُ : التي معها ولدها ، وشَفَعَ فلانٌ لفلانٍ إذا طلب له الشفاعة <sup>(٢)</sup> ، وكأنَّ الشافعَ ضَمَّ نفسه إلى شخص المشفوع له في طلب المساعدة ، وهكذا بقية أمثلة هذا الباب تلتقي على الضمِّ والجمع الذي هو المعنى العام لمادة الشين والفاء والعين .

٢٣- الصَّدُقُ : ذكر ابن عادل عن أهل اللغة أن مادة ( ص د ق ) على هذا الترتيب للصحة والكمال ، ومن هذا القبيل قولهم : رَجُلٌ صَدُقُ النَّظَرِ ، وَصَدُقُ اللَّقَاءِ ، وَفُلَانٌ صَادِقُ الْمَوَدَّةِ ، وهذا خِلُّ صَادِقُ الْحُمُوضَةِ ، وشيء صادق الحلاوة ، وَصَدَقَ فلانٌ في خبره : إذا أخبر به على وجه الصحة كاملاً ، والصَّدِيقُ يُسَمَّى صديقاً ؛ لصدقه في المودة ، وسمي الصَّدَاقُ صداقاً ؛ لأن المال بها يصح ويكمل ، فهي إما سبب لكمال المال وبقائه ، وإمّا أنها يستدل بها على صدق إيمان العبد وكماله <sup>(٣)</sup> .

أقول : لقد حاول ابن عادل من خلال الأمثلة والنماذج اللغوية المذكورة أن يثبت أن مادة ( الصاد والبدال والقاف ) يتوارد على جميع مشتقاتها معنى الصحة والكمال .

(١) مفردات الراغب ص / ٢٦٦ ، والقرطبي ٢٢ / ٢٥٨ .

(٢) معجم المقاييس ص / ٥٣١ .

(٣) اللباب ٤ / ٤٢٥ .

وهل هذا يتوافق مع ما ذكره أهل اللغة والمعاجم أم أن ما ذكره ابن عادل يحتاج إلى النظر؟ وهذا ما نريد أن نتحقق منه في السطور الآتية .

لقد رجعت إلى كتب اللغة والمعاجم ، فلم أجد أحداً من اللغويين يذكرون ذلك ، ولم أجد فيما أوردوه من النماذج والأمثلة اللغوية المتعلقة بالصاد والبدال والقاف أنها تعود إلى معنى الصحة والكمال ، اللهم إلا ما ذكروه في لفظ ( الصَّدَق ) بفتح الصاد أنه الكامل من كلِّ شيء<sup>(١)</sup> ، أو بمعنى الصَّلْب من كلِّ شيء<sup>(٢)</sup> ، بينما عشرات الكلمات من هذا الجذر جاءت بمعان أخرى ، ولم يُحِيلوها إلى معنى الصحة والكمال كما فعل ذلك ابن عادل .

والذي أوردته ابن فارس في المقاييس حول جذر ( ص د ق ) ومشتقاته يعود إلى معنى ( القوة في الشيء ) قولاً وغيره أخذاً مما ذكره ابن السكيت وابن دريد من أن ( الصَّدَق ) بمعنى الصَّلْب ، قال ابن فارس : « وأصل هذا من قولهم : « شيءٌ صَدَقُ أي صَلْبٌ »<sup>(٣)</sup> .

ولعلَّ فيما ذكره الأزهري عن أبي الهيثم من أن الصَّدَق في قول الشاعر الآتي بمعنى الشجاعة والصلابة مستنداً لما ذكره ابن فارس :

وفي الحِلْمِ إِذْهَانَ وفي العَفْوِ دُرْسَةً وفي الصَّدَقِ مِنْجَاةٌ مِنَ الشَّرِّ فَاصْدُقْ<sup>(٤)</sup>

والصدق ههنا بمعنى الشجاعة والصلابة كما ذكره الأزهري عن أبي الهيثم<sup>(٥)</sup> .

(١) معجم العين باب القاف والصاد والبدال معها ٥ / ٥٦ .

(٢) إصلاح المنطق ص / ١٩ ، وجمهرة اللغة ١ / ٧٧٨ .

(٣) المقاييس في اللغة باب الصاد والبدال وما يثلثها ص / ٥٨٨ .

(٤) البيت لكعب بن زهير ذكره الخليل في معجم العين ٤ / ٢٧ ، والأزهري في التهذيب ٦ / ١١٦ ،

٨ / ٢٧٦ ، ١٢ / ٢٥٠ ، والصحاح ٢ / ١٤١ ولم أجده في ديوانه .

(٥) تهذيب اللغة ٨ / ٢٧٦ .

وقد حاول ابن فارس جمع مشتقات هذا الجذر على معنى القوَّة والصلابة في حين حاول ابن عادل جمعها حول معنى الصحة والكمال كما أسلفنا ، فالصِّدْق ما يقابل الكذب ، سُمِّي لقوته في نفسه ، وصَدَاق المرأة كذلك ، هذا عند ابن فارس<sup>(١)</sup> ، أما عند ابن عادل فالصِّدْق ما تم الإخبار عنه على وجه الصحة والكمال ، والصِّدَاق كذلك حيث يتم به العقد ويكمل ، والصِّدَاق كذلك ؛ لأنَّ المال بها يصح ويكمل ، أو أنها أمانة على صدق إيمان العبد وكماله<sup>(٢)</sup> وإذا كنا قد عرَفنا ما ذكره أصحاب المعاجم حول مادة ( ص د ق ) ومشتقاته ، وعرفنا كذلك ما سلكه كلُّ من ابن فارس وابن عادل ، فما هي الرابطة بين ما ذكره أصحاب المعاجم وبين ما ذكره ابن فارس من جهة ، وبين ما ذكره أصحاب المعاجم وابن عادل من جهة ثانية وبين ما ذكره ابن فارس وبين ما ذكره ابن عادل من جهة ثالثة ؟

أقول في ذلك : إن الرابطة بين ما ذكره أصحاب المعاجم وبين ما ذكره ابن فارس واضح وجليٌّ من حيث إنَّ الصلابة والشجاعة تعودان إلى معنى القوة ، إلا أن إرجاع الصِّدْق أو الصِّدْق إلى معنى الصُّلب لم يسلم من اعتراض بعض أهل اللغة ، فقد ذكر ابن منظور أن ابن بري روى عن ابن دُرستويه<sup>(٣)</sup> أنه قال : ليس الصِّدْق من الصلابة في شيء ، ولكن أهل اللغة أخذوه من قول النابغة :

(١) معجم المقاييس في اللغة باب الصاد والذال وما يثلثها ص / ٥٨٨ - ٥٨٩ .

(٢) اللباب ٤ / ٤٢٥ .

(٣) هو عبد الله بن جعفر بن دُرستويه بضم الدال والراء وقيل بفتح الدال « دَرستويه » أحد من اشتهر في النحو ، صحبَ المبرد ولقي ابن قتيبة وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة .  
انظر : بغية الوعاة للسيوطي ٢ / ٣٦ .

فَظَلَّ يَعْجَمُ أَعْلَى الرَّوْقِ مُنْقَبِضًا فِي حَالِكِ اللَّوْنِ صَدَقَ غَيْرُ ذِي أَوْدٍ<sup>(١)</sup>  
 ثم قال : ولو كان الصَّدَقُ الصُّلْبَ ، لَقِيلَ : حَجَرُ صَدَقٍ وَحَدِيدُ صَدَقٍ  
 وذلك لا يقال<sup>(٢)</sup> .

وأما الرابط بين ما ذكره أصحاب المعاجم غير ابن فارس وبين ما ذكره ابن  
 عادل فإنني أرى أنه بعيد نوعاً ما ، فالصلابة في الشيء غير صحته وكمالته ، ثم  
 إن ابن عادل أحال سائر المشتقات من الصاد والذال والقاف إلى الصحة  
 والكمال ، بينما جعل اللغويون الكامل من كل شيء أو الصُّلْبَ من كل شيء معنى  
 ( الصَّدَق ) الذي هو أحد مشتقات الصاد والذال والقاف من بين العشرات التي  
 لم ترتبط بالصلابة والكمالية .

أما الرابط بين ما ذكره ابن فارس وبين ما ذكره ابن عادل فإنني أراه موجوداً  
 بين المعنيين ولو نسبياً : حيث إنَّ الصحة والكمال قد يؤديان إلى القوة والصلابة ،  
 ولكن ليس من الضروري أن يكون كل ما يوصف بالصحة والكمال موصوفاً  
 بالصلابة والقوة ، فقد يوجد خلاف ذلك .

ولكن بقي القول بأن ابن عادل الذي ذكر عن أهل اللغة ما ذكر كعادته في  
 سائر المشتقات ، ولم أجد فيما ذكره أصحاب المعاجم الذين رجعت إلى مؤلفاتهم  
 شيئاً يمكن أن أتخذه مستنداً له إلا في أضيق نطاق ، ولعله وجد ذلك في كتب  
 اللغة التي لم أستطع الوصول إليها ، وهذا لا يعني أن ما ذكره مستبعد كلياً لعدم  
 توافقه مع ما ذكره أهل اللغة ، بل قد يكون لما ذكره منطق وقبول لما يتوافق  
 تفسيره مع واقع مشتقات هذا الجذر ( ص د ق ) كالصَّدَقِ والصَّدِيقِ والصَّدَاقِ

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص / ٣٢ ، والكامل في اللغة والأدب ١ / ٢٨٧ .

(٢) لسان العرب مادة ( ص د ق ) .

والصَّدَقَةِ ونحو ذلك حيث إنَّ معنى الصَّحَّة والكَمال يربطها ويغطيها ، والله أعلم .

٢٤- الصَّرْمُ : لقد ذكر ابن عادل في مادة الصاد والراء والميم ( ص ر م ) أنَّ هذه المادة وما أخذ منها من المشتقات تدلُّ على القطع ، فالصَّارِمُ : القاطع الماضي ، والصَّرَامُ : جُذَاذُ النَّخْلِ ، والصَّرْمُ والصَّرْمُ بالضم والفتح القطيعة ، قال امرؤ القيس .

أفَاطَمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْمَلِي (١)

ومن الباب ( الصَّرِيمَةُ ) وهي قطعة منصرمة عن الرمل لا تُنْبِتُ شيئًا ، وناقَةٌ منصرمةٌ : انقطع لبنها ، وانصرم الشهرُ والسنةُ أي قَرَبَ انفصالها وأصرم زيدٌ أي ساءت حاله كأنه انقطع سعده (٢) .

أقول : لقد كانت هذه محاولةً جادَّةً من ابن عادل الدمشقي على عقد مشتقات ( الصاد والراء والميم ) على معنى القطع ، وقد تبين لي بعد عرضه على ما ذكره أصحاب المعاجم حول هذا الجذرٍ ومشتقاته أنه لم يخرج عن دائرتهم ، ولم يغترف إلا من فضالتهم ، ومن خلال اطلاعي على ما أورده الخليل وابن السكيت وابن دريد والأزهري وابن فارس والراغب وابن منظور أستطيع القول بأن الأمر قد بلغ حدَّ الإجماع لدى أهل اللغة والمعاجم في إحالة مشتقات الصاد والراء والميم إلى معنى القطع (٣) ، فالصَّرْمُ : قطعٌ بائنٌ لحبلٍ وعِذْقٍ ونحوه ،

(١) البيت من البحر الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص / ٩٨ ، وشرح المعلقات السبع ص / ١٥ ، والزاهر في معاني كلام الناس ١ / ٣٩٦ ، والمثل السائر ١ / ٢٣٧ .

(٢) اللباب ١٩ / ٢٨٧ .

(٣) معجم العين باب الصاد والراء والميم ٧ / ١٢٠ - ١٢١ ، إصلاح المنطق ص / ٢٥ ، ٣٤ ، ١٠٤ ،

والصَّرامُ : وقتُ صِرامِ النخل ، والصَّريمُ يُطلق على الليل والنهار لانقطاع كل منهما عن الآخر وهو من الأضداد ، وتُطلق الصَّريمَةُ على الرمل المنصرم عن معظم الرمل ، وعلى الإحكام في الأمر ، والعزم عليه لما فيه من القطع ، وسَيْفٌ صارمٌ من هذا القبيل ، وناقاةٌ مُصَرَّمَةٌ من هذا الباب ، وأرضٌ صَرَمَاءٌ : لا ماء فيها ، وناقاةٌ صرماًءٌ : لا لبن فيها ، وصِرْمٌ من الناس جماعةٌ منهم ، والصَّرْمَةُ تُطلق على القطيع من الإبل نحو ثلاثين ، وعلى قطعة من السحاب أيضاً ، والأصْرَمَانُ : الذئب والغراب ، سُمِّيا بذلك ؛ لانصرامهما عن الناس<sup>(١)</sup> .

وهذه بعض النماذج أوردته من كتب اللغة والمعاجم مصيرٌ كلُّها في الدلالة على المعنى العام وهو القطع مصير أصله وجذره ، ولم أجد فيما أوردته أصحاب المعاجم ما يخالف قياس الباب .

٢٥- الطَّمَسُ - ذكر ابن عادل أن ( الطَّمَسَ ) المَحْوُ ، ومن ثمَّ وصفت العرب المفازة بـ ( طَامِسَةُ الأعلام ) ، وطُمَسَ الطَّرِيقُ : إذا دَرَسَ ، وقد طَمَسَ الله على بصره إذا أزاله ، وطَمَسَتِ الرِّيحُ الأثر : إذا مَحَّتْهُ ، وطَمَسْتُ الكِتَابَ : إذا مَحَوْتَهُ<sup>(٢)</sup> .

أقول : الطاء والميم والسين جذرٌ عمومٌ دلالتُه على المحو والإزالة

١٢٦ ، وجمهرة اللغة ٢ / ٥٥-٥٦ ، وتهذيب اللغة ١٢ / ١٣٠-١٣٢ ، والمقاييس ص / ٥٩١ ، مفردات الراغب ص / ٢٨٣ ، ولسان العرب مادة ( ص ر م ) .

(١) معجم العين ٧ / ١٢٠-١٢١ ، وإصلاح المنطق ص / ٢٤ ، ٣٤ ، ٣٩٦ ، وجمهرة اللغة ٢ / ٥٥ ،

٥٦ ، وتهذيب اللغة ١٢ / ١٣٠-١٣٢ ، والمقاييس ص / ٥٩١ ، ومفردات الراغب ص / ٢٨٣ ،

ولسان العرب مادة ( ص ر م ) .

(٢) الباب في علوم الكتاب ٦ / ٤١٢ .

والدروس، وجميع ما يُشتقُّ من هذا الجذر يلتف حول هذا المعنى، وهذا ما أراد ابن عادل أن يقرّره من خلال ما عرضه من الأمثلة والنماذج اللغوية، ولم يكن بوسعه أن يخرج على ما ذكره اللغويون من قبله، وهذا ما لاحظناه في معظم النماذج اللغوية والأمثلة الاشتقاقية، وعلى هذا رأيت أصحاب المعاجم بدءاً من الخليل وانتهاءً بابن منظور قد عقدوا مشتقات هذا الجذر (الطاء والميم والسين) على القطع والدروس والانمحاء<sup>(١)</sup>، قال الخليل: « طَمَسَ لَغَةً فِي طَسَمَ أَي دَرَسَ، إِلَّا أَنَّهُ أَعْمَ، وَطَمَسَ النَّجْمُ: ذَهَبَ ضَوْؤُهُ، وَالْقَمَرُ مِثْلُهُ، وَخَرَقَ طَامِسٌ وَجَبَلٌ طَامِسٌ: لَا نَبَاتَ فِيهِ وَلَا مَسْلَكَ، وَالطَّمَسُ الْآيَةُ التَّاسِعَةُ مِنْ آيَاتِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ طَمَسَ اللَّهُ تَعَالَى بِدَعْوَتِهِ عَلَى أَمْوَالِ فِرْعَوْنَ فَصَارَتْ حِجَارَةً »<sup>(٢)</sup>، قال تعالى:

﴿ رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِهِمْ ﴾ [ يونس : ٨٨ ] .

وقال ابن دريد: « الطمس طمسك الأثر وغيره مثل المحو، وكلُّ شيء غطّيته فقد طمسته، ومنه قولهم: طمس الله عينه، وطريق طامس وطاسم أي دارس قد دثرت أعلامه »<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن القوطية: « طمس الشيء طموساً: دَرَسَ، والقمر والنجم والبصر: ذهب ضوؤها، والقلب: فسَدَ، والشيء: ذَهَبَ، وطَمَسْتُ الشيءَ طَمَسًا: أَهْلَكْتُهُ »<sup>(٤)</sup>.

(١) معجم العين باب السين والطاء والميم ٧ / ٢٢١ - ٢٢٢، وجمهرة اللغة ٢ / ١٧٩، وتهذيب اللغة ١٢ / ٢٦٤ - ٢٤٧، والمقاييس ص / ٥، ٦، ومفردات الراغب ص / ٣١٠، واللسان مادة ( ط م س ) .

(٢) معجم العين للخليل ٧ / ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٣) جمهرة اللغة ٢ / ١٧٩ .

(٤) كتاب الأفعال لابن القوطية ص / ٢٦٨ .

وهذه النصوص في مجملها تدل دلالة واضحة على أن مادة ( الطاء والميم والسين ) قد أحاطت جميع ما اشتق منه من الكلمات بمعنى المحو والإزالة والقطع، وهناك بعض الكلمات مما ظاهره أنه خرج عن الباب إلا أنني أرى إمكانية رده إلى قياس الأكثر، ومن هذا القبيل ما ذكره ابن دريد أن الطمس بعد النظر، وطمس بعينه إذا نظر نظراً بعيداً<sup>(١)</sup>.

وهذا الذي ذكره ابن دريد إن كان يقصد به ما يتعلق بنظرة القلب، فهو لا يخلو من معنى الطمس؛ لأن المرء بنظرته البعيدة وبصيرته الثابتة يسعى لأن يمحو ويزيل الملمة التي كانت تحيط به، وإن كان المقصود به نظرة بصريّة، فذلك لأن المرء قد ينظر إلى ما بعد عنه ولا يتبين ذلك، فكأنه في حكم ما انطمس.

٢٦- العرؤ: ذكر ابن عادل أن العرؤ مؤضع شد الأيدي، وأصل المادة وهي العين والراء والواو يدل على التعلق، ومنه عرؤته: ألمت به متعلقاً، واعتراه الهم: أي تعلق به<sup>(٢)</sup>.

أقول: لم ترد العين والراء والواو (ع ر و) ومشتقاتها عند اللغويين إلا بمعنى الغشيان والإصابة والإمام والثبات والملازمة<sup>(٣)</sup> ونحو ذلك من الألفاظ التي يمكن أن يفسر بالتعلق الذي جعله ابن عادل ومن سبقه كأبي حيان

(١) جهرة اللغة ٢ / ١٧٩ .

(٢) اللباب ٤ / ٣٣١ .

(٣) معجم العين باب العين والراء والواو ٢ / ٢٣٣، وغريب الحديث للهروي ٣ / ٢٢١، وتهذيب اللغة ٣ / ٩٨، والصحاح للجوهري ٧ / ٢٧٣، والمقاييس ص / ٧٦٤، واللسان مادة (ع ر و).

والسمين الحلبي أصلاً لجميع مشتقات هذا الجذر<sup>(١)</sup> .

وإننا - وإن لم نجد تصريحاً من أصحاب المعاجم في دلالة العين والراء والواو وما تم اشتقاقه من هذا الجذر على معنى التعلق - لو أمعنا النظر فيما ذكروا من مشتقات هذا الجذر ومعانيها ، لاستطعنا أن نستخلص منها معنى التعلق ، على أننا نجد في ثنايا حديثهم على بعض الكلمات معنى التعلق أيضاً ، قال الخليل : « عراه أمرٌ يَعْرُوهُ عَرَوْاً : إذا غَشِيَهُ وَأَصَابَهُ ، يقال : عَرَاه البردُ وَعَرَّتَهُ الحُمَّى وهي تَعْرُوهُ إذا جَاءَتْهُ بنافضٍ وأخذته الحُمَّى بِعُرْوَائِهَا ، .... والعُرْوَةُ من النَّبَات ما تبقى له خضرةٌ في الشتاء تتعلق بها الإبل حتى تُدْرِكَ الربيع ، وهي العُلْقَةُ »<sup>(٢)</sup> وقال الجوهري : « عراني هذا الأمر واعتراني : إذا غَشِيكَ ، وعروتُ الرجلُ أعروه إذا ألمت به وأتيتَه طالِباً »<sup>(٣)</sup> وقال ابن فارس : العين والراء والحرف المعتل أصلان صحيحان متباينان ، يدل أحدهما على ثبات وملازمة وغَشِيَان ، والآخر يدلُّ على خلو ومفارقة ، فالأول : قولهم : عراه أمرٌ إذا غَشِيَهُ وَأَصَابَهُ »<sup>(٤)</sup> .

ومن خلال هذه النصوص تأكدنا أنَّ الغشيان والإصابة أكثر ما ورد عند اللغويين في تفسير مشتقات العين والراء والواو ، ولا يخفى ما في الغشيان والإصابة من معنى التعلق ، فعندما يقال : غشيه مكروهٌ أو أصابه مكروهٌ ، فلا يتبادر إلى الذهن إلا معنى التعلق ، ولعل ذلك هو ما دعا ابن عادل الدمشقي

(١) البحر المحيط ٢ / ٢٨٢ ، والدر المصون ١ / ٦١٧ .

(٢) معجم العين باب العين والراء والواو ٢ / ٢٣٣ - ٢٣٥ .

(٣) الصحاح للجوهري ٧ / ٢٧٣ .

(٤) المقاييس في اللغة باب العين والراء وما يثلاثها ص / ٧٦٤ .

ومن سبقه إلى اتخاذه معنى عامًّا شاملًا لشتات مشتقات العين والراء والواو ،  
والله أعلم .

٢٧- العَفُوُّ : ذكر ابن عادل فيما يعود إلى مادة العين والفاء والواو ( العَفُوُّ )  
ومشتقاتها معنيين ، يمكن أن يتخذ كل واحدٍ منهما أصلًا في الدلالة على معنى عام شامل  
لجميع مشتقات هذا الجذر ، أحدهما : المحو والإزالة ، والآخر : القصد لتناول الشيء ،  
والمعنى الثاني عزاه ابن عادل إلى الراغب الأصفهاني .

وقد استشهد ابن عادل لكل من المعنيين بمجموعة من الكلمات ، فذكر في  
المعنى الأول وهو المحو والإزالة أن معنى ( عَفَا اللهُ عَنْكُمْ ) محاذنوبكم ،  
والعافية ؛ لأنها تمحو السقم ، وَعَفَتِ الرِّيحُ الأثرَ أي محت وأزالت ، ومنه بيت  
امرئ القيس .

فَتَوْضِحَ فَالْمُقْرَأَةَ لَمْ يَعْفُ سِمُهَا لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جُنُوبٍ وَشَمَائِلٍ<sup>(١)</sup>

وذكر في المعنى الثاني المعزوي إلى الراغب الأصفهاني<sup>(٢)</sup> ألفاظًا ، نحو : عَفَاهُ  
واعتفاه : أي قصده متناولًا ما عنده ، وعفتِ الرِّيحُ الترابَ أي قصدتها متناولة  
آثارها ، وعفتِ الديارُ ، كأنها قصدت نحو البلى ، وعفا النباتُ والشجرُ : قَصَدَ  
تناولَ الزيادة ، وعفوتُ عنه : أي قصدتُ إزالةَ ذنبه صارفًا عنه<sup>(٣)</sup> .

أقول : لقد تبين لي مما ذكره ابن عادل أن العين والفاء والواو جذر ينتظم  
مشتقاته معنيان ، أحدهما المحو والإزالة ، والآخر القصد والطلب ، والسؤال

(١) ديوان امرئ القيس ص / ٩٢ ، والكامل في اللغة والأدب ٣ / ٤٥ ، الزاهر ١ / ٥٠٩ ، وإعراب

القرآن للنحاس ١ / ٣٢٧ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ص / ٢٩٨ .

(٢) ينظر : مفردات الراغب ص / ٣٤٢ .

(٣) اللباب ٢ / ٧٤ .

الذي يفرض نفسه هو أن ما ذكره ابن عادل هل هو يتوافق مع ما ذكر أهل اللغة والمعاجم والمعاني أم لا ؟ وهذا ما أناقشه في السطور الآتية .

لقد تبين لي مما ذكره الخليل وأبو عبيد وابن دريد والأزهري والجوهري وأبو حيان أن مشتقات العين والفاء والواو لا ينتظمها معنى أو معنيان فحسب ، بل لمشتقاته معان كثيرة من الترك والطلب ، والدروس والكثرة ونحو ذلك ، فالعَفْوُ بمعنى ترك العقوبة ، والعَافِيَةُ من الدواب بمعنى طُلَّابُ الرزق ، والعَفَاءُ بمعنى الدُّروس ، وَعَفَتِ الدِّيَارُ بمعنى دَرَسَتْ وَأَنْمَحَتْ ، والعِفَاءُ ما كثر من الريش والوَبْر<sup>(١)</sup> .

أمَّا ابن فارس فقد ذكر لمادة العين والفاء والحرف المعتل معنيين ينتظمان أكثر ما يُشْتَقُّ من هذا الجذر ، وهما الترك والطلب والمعنيان متضادان كما أرى ، وقد أورد ابن فارس مجموعةً من الكلمات ذات الدلالة الواحدة لكل من المعنيين السابقين ، وحاول جمع الأشتات من الكلمات من هذا الباب على أحد المعنيين السابقين ، فالعَفْوُ والعَافِيَةُ والعِفَاوَةُ والعَافِي كُلُّ هذه يرجع إلى الترك ، وكذلك (عَفَا) بمعنى دَرَسَ وبمعنى كَثُرَ يعود إلى الترك أيضًا ؛ لأن الشيء إذا تُرِكَ لعهد طويل فإنه يزول ويمحو ، وكذلك إذا تُرِكَ لفترة طويلة فإنه يزيدُ ويكثر فالعفو في كلا الوجهين يرجع إلى الترك فليس من الأضداد في شيء ، وقد حاول ابن فارس ضمَّ أكثر ألفاظ هذا الباب في معنى الترك ، ولم يورد في المعنى الثاني إلا

(١) معجم العين باب العين والفاء و(وأي) معها ٢ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، وغريب الحديث ١ / ١٤٨ ، ٤ / ٣٨٩ ، وجمهرة اللغة ٢ / ٣١١ ، وتهذيب اللغة باب العين والفاء ٣ / ١٤٢ ، ١٤٣ ، والصحاح ٧ / ٢٨٣ ، والبحر المحيط ١ / ٣٥٥ .

بضع كلمات كالعَافِيَةِ وهي الطالبة للرزق واعتفيتُ فلاناً أي طلبتُ معروفه وفضله<sup>(١)</sup> .

أما الراغب الأصفهاني فإنه مع عقده مشتقات هذا الجذر عامةً على معنى القصد كما أسلفنا لم ينس ذكر معانٍ أخرى كالترك والطلب والكثرة ونحو ذلك<sup>(٢)</sup> ، وهكذا كان صنيع ابن منظور حيث عقد معظم مشتقات هذا الجذر على المحو والطمس مع تناوله معاني أخرى<sup>(٣)</sup> .

فعلى هذا أرى أن تحديد مادة العين والفاء والواو ومشتقاته على معنى المحو والإزالة أو على معنى القصد لم يكن صنيع القدماء من أهل اللغة ، ولم يكن يفهم ذلك مما ذكروا في معاجمهم ، وإنما حاول ذلك ابن فارس والراغب الأصفهاني وابن منظور<sup>(٤)</sup> ، وعلى دربهم سلك ابن عادل الدمشقي مقتفياً بذلك نهج السمين الحلبي<sup>(٥)</sup> ، والله أعلم .

٢٨- العَقْلُ : العين والقاف واللام مادةٌ دلالتها العامة المنع ، وذلك في جميع مشتقات هذا الجذر ، وهذا ما يفهم من كلام ابن عادل حيث قال : « العَقْلُ : الإدراك المانع من الخطأ ، وأصله المنعُ ، ومنه العِقَالُ ؛ لأنه يمنع البعير عن الحركة ، وعَقْلُ الدية ؛ لأنه يمنع من قَتْلِ الجاني » .

أقول : لم يأت ابن عادل في مادة ( العين والقاف واللام ) ومشتقاتها بأكثر من

(١) معجم المقاييس باب العين والفاء وما يثلثها ص / ٦٦٨ ، ٦٦٩ .

(٢) مفردات الراغب ص / ٣٤٢ .

(٣) لسان العرب مادة (ع ف و) .

(٤) معجم المقاييس ص / ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ومفردات الراغب ص / ٣٤٢ ، ولسان العرب مادة

(ع ف و) .

(٥) الدر المصون ١ / ٢٢٤ ، واللباب ٢ / ٧٤ .

مثالين ، غير أن دلالة هذه المادة ( العين والقاف واللام ) على المنع عامةً أمرٌ لا يمكن إنكاره ، فقد ذكر ذلك علماء اللغة والمعاجم والمعاني ، والأمثلة التي أوردها أصحاب المعاجم نحو : العَقْلُ والعَاقِلَةُ والمُعَقِّلُ والعِقالُ ونحو ذلك قد فسروها بما يعود إلى المنع والحبس ونحو ذلك ، فالعَقْلُ ضدُّ الجهلِ سُمِّيَ به ؛ لأنه يمنع صاحبه عن ذميم القول والفعل والتورط في المهالك ، والعَقْلُ بمعنى الدية؛ لأنها تمنع أولياء المقتول عن قتل الجاني إذا تم أداؤها إليهم ، أو لأن إبل الدية كانت تُعَقَّلُ بفناء المقتول ، والعَقْلُ بمعنى الحصن ، والجمع عُقُولٌ ، وكذلك المَعَقِلُ والمَعَاقِلُ ، كلُّ ذلك يعود إلى المنع حيث تمنع الحصون والمعاقل الأعداء من اختراقها ، والعاقلة وهم أقرباء القاتل الملتزمون بأداء الدية عن القاتل ، والعِقال وهو الحبل الذي يُرَبِّطُ به البعير ، وكذلك يطلق العِقالُ على الصدقة وعلى الزكاة؛ لأنها تمنع صاحبها عن المأثم ، والعَقِيلَةُ وهي المرأة المحبوسة في بيتها ، أو هي التي يُحافظ عليها كالشيء الثمين ، فكأنها محروسة ومصونة ، وهكذا جميع مشتقات هذا الجذر يلتقي في معنى الحبس والمنع والإمساك<sup>(١)</sup> ، وفي هذا يقول ابن فارس : « العين والقاف واللام أصل واحد منقاسٌ مطردٌ يدلُّ عَظْمُهُ على حُبْسَةِ في الشيء أو ما يقارب الحُبْسَةَ »<sup>(٢)</sup> وقال الراغب : « أصل العقل الإمساك والاستمساك » ولم أجد فيما ذكره أهل المعاجم ما خرج عن هذا القياس<sup>(٣)</sup> .

(١) معجم العين باب العين والقاف واللام ١ / ١٥٩ ، ١٦٠ ، إصلاح المنطق ص / ٥٢ ، ٢٨٤ ، وجمهرة اللغة باب العين والقاف مع ما بعدهما من الحروف ٢ / ٣١٢ ، تهذيب اللغة ١ / ١٦٠ - ١٦١ ، والمقاييس في اللغة باب العين والقاف وما يثلثها ص / ٦٧٢ ، ٦٧٤ ، ومفردات الراغب ص / ٣٤٥ .

(٢) معجم المقاييس ص / ٦٧٢ .

(٣) مفردات الراغب ص / ٣٤٥ .

٢٩- الفَرْضُ : الفاء والراء والضاد مادة تدل على القطع والحزو والتأثير ، وقد ذكر ابن عادل في موضعين من كتابه أن أصل الفَرْضُ في اللغة التأثير والحزُّ والقطعُ ، وقد ذكر بعضهم أنها بمعنى « أبان » ، وهذه تعود إلى معنى القطع ؛ لأن من قطع شيئاً فقد أبانه من غيره ، والله تعالى إذا فرض شيئاً فقد أبانه عن غيره ، وقالوا أيضاً « فَرَضَ » بمعنى أوجب وهي أيضاً تعود إلى معنى القطع ، وعلى هذا ( مَفْرُوضًا ) بمعنى مقطوعاً واجباً ، ومعنى الحزو والتأثير والقطع موجودٌ في مادة ( الفاء والراء والضاد ) ، فالفَرْضُ : الحزُّ الذي في سية<sup>(١)</sup> القوس ، وكذلك الحزُّ الذي في القَدَاحِ ، والفَرْضَةُ : وهي العلامة التي تكون في مَقْسَمِ الماء يَعْرِفُ بها كلُّ ذي حق حَقَّهُ من الشُّرب<sup>(٢)</sup> .

أقول : لقد حاول ابن عادل من خلال عرضه بضع كلماتٍ مما يلتقي في ( الفاء والراء والضاد ) إثباتَ المعنى العام الذي تدل عليه مادة ( ف ر ض ) ومشتقاتها ، وهو القطع والحزو والتأثير .

وإذا رجعنا إلى ما ذكره اللغويون من معاني مشتقات هذا الجذر نجدُ أن كلام ابن عادل يوافق ما ذكره ابن فارس والراغب الأصفهاني حيث أرجعا مشتقات هذا الجذر ( ف ر ض ) إلى القطع والتأثير في الشيء ، فالفَرْضُ وهو الحزُّ في الشيء ، وفي سية القوس حيث يقع الوتر والثقبُ في الزند في الموضع الذي يُقَدَحُ منه ، والمَفْرَضُ : الحديدَةُ التي يُحزُّ بها ، والفَرْضُ : الذي أوجبه الله على عباده

(١) سِيَّةُ القوسِ هو ما عَطِفَ من طرفي القوس وفي السية الكُظْر وهو الفرض الذي فيه الوترُ ، تهذيب اللغة ١٣ / ٩٦ ، وقال ابن فارس : « أَمَاسِيَّةُ القوسِ وهي طرفُها » معجم المقاييس ص / ٥٠١ ولفظ « سية » يعود إلى مادة ( س ي و ) أو إلى مادة ( س ي ا ) .

(٢) الباب ٣ / ٢٩٣ - ٢٩٤ ، ٦ / ١٩٦ .

سمي بذلك ؛ لأن له معالم وحدودًا ، والفرُّضُ : التَّزُّسُ سَمِّيَ بذلك ؛ لأنه يُفَرِّضُ من جوانبه ، وفُرْضَةُ الماء مَقْسِمُهُ ، والفرُّضُ : ما يفرضه الحاكم من النفقة للزوجة ، سَمِّيَ بذلك ؛ لأنه معلوم يبيِّنُ كالأثر في الشيء<sup>(١)</sup> ، والفرِّضُ : المُسْنُ من البقر سَمِّيَ بذلك ؛ لكونه فرضًا للأرض أي قاطعًا له ، هذا ما ذكره الراغب<sup>(٢)</sup> ، واعتبره ابن فارس مما شذَّ عن الباب<sup>(٣)</sup> .

وأما الخليل وابن دريد والأزهري فإنهم إن لم يعتقدوا مشتقات هذا الجذر ( ف ر ض ) على معنى القطع والتأثير كما فعل ذلك ابن فارس والراغب الأصفهاني ، إلا أن دلالة الفرُّضِ على الحزِّ والقطع جاءت على ألسنتهم أيضًا ، قال الخليل : « الفرُّضُ : الحزُّ للفرُّضة في سيِّة القوس والحشبة »<sup>(٤)</sup> وقال ابن دريد : « الفرُّضةُ : النَّقْبُ تَنَحَّدِرُ منه إلى نهر أو وادٍ والجمع فراضٌ ، والفرُّضُ الحزُّ في سيِّة القوس حيث يُشَدُّ الوترُ »<sup>(٥)</sup> وعلى هذا أرى أن كلام ابن عادل كان يستند إلى ما ذكره أهل اللغة والمعاجم .

٣٠- الفَطْرُ : الفاء والطاء والراء جذر دلالاته الأصلية الشقُّ والصدعُ ، ومعظم مشتقات هذا الجذر ( ف ط ر ) يمكن أن يحال إلى هذا المعنى العام ، وفي هذا ذكر ابن عادل عن أهل اللغة أن أصلَ الفطر الشقُّ ، يقال : فَطَرْتُ نابُ البعير إذا بدأ ، وفَطَرْتُ الشيء فانفطر إذا شققته فانشق ، وتفَطَرْتُ الأرض بالنبات ، والشجرُ بالورق إذا تصدَّعتْ ، هذا أصله في اللغة ثم صارت عبارة عن

(١) معجم المقاييس باب الفاء والراء وما يثلثها ص / ٨٣٠ ، ومفردات الراغب ص / ٣٧٨ .

(٢) مفردات الراغب ص / ٣٧٨ .

(٣) معجم المقاييس ص / ٨٣٠ .

(٤) معجم العين باب الضاء والراء والفاء ص / ٢٨ ، ٢٩ .

(٥) جمهرة اللغة مادة ( ف ر ض ) ص / ٦٣ .

الإيجاد ؛ لأن ذلك الشيء في حال عدمه كأنه في ظلمةٍ وخفاءٍ فلما دخل في الوجود، صار كأنه انشَقَّ وخرج ذلك الشيء منه<sup>(١)</sup> .

أقول : إنَّ مشتقات مادة الفاء والطاء والراء مع ورودها بمعنى الخلقِ والصَّنعةِ والحلبِ والطلُّوعِ ونحو ذلك تلتقي في عموم دلالتها على الشقِّ والصَّدعِ ، وهذا ما تبين لي مما ذكره أهل اللغة والمعاجم ، فقد ذكر ابن السكيت والأزهري والراغب أن أصلَ الفطرِ الشقُّ<sup>(٢)</sup> ، وذكر ابن فارس أن الفاء والطاء والراء أصل صحيح يدلُّ على فتح شيء وإبرازه<sup>(٣)</sup> ، وكذلك تفسير الخليل<sup>(٤)</sup> وابن دريد<sup>(٥)</sup> وابن القوطية<sup>(٦)</sup> الكلمات المأخوذة من مادة ( ف ط ر ) بما يعود إلى معنى الشقِّ والصَّدعِ أمرٌ واضحٌ ، نحو : ( فَطَرَ نابُ البعيرِ ) بمعنى طَلَعَ ، و ( فطرتُ الناقةَ ) : أي حَلَبْتُها ، و ( فطرتُ الشيءَ ) أي شققته ، و فَطَرَ اللهُ الخلقَ أي خَلَقَهُم و ( انفطرَ الثوبُ ) أي انشَقَّ و ( تَفَطَّرَتِ الجبالُ والأرضُ ) أي انصدعتُ و ( تَفَطَّرَتِ يدهُ ) أي تشققتُ ، وقد ذكر الأزهري أنَّ ( فَطَرَ الصائمُ ) يرجع إلى هذا المعنى حيث يفتح الصائمُ فاه ، والفَطُور ما يُفَطَّرُ عنه<sup>(٧)</sup> والفُطْرُ ضربٌ من الكمأة وهو أيضا يرجع إلى معنى الشق ذكره الراغب الأصفهاني<sup>(٨)</sup> ،

(١) الباب ١١ / ٢١٩ .

(٢) إصلاح المنطق ص / ٢٦ ، وتهذيب اللغة ١٣ / ٢٢٢ ، ومفردات الراغب ص / ٣٨٤ .

(٣) معجم المقاييس ص / ٨٤٣ .

(٤) كتاب العين باب الطاء والراء والفاء معها ٧ / ٤١٧ - ٤١٨ .

(٥) جمهرة اللغة ٢ / ٧١ .

(٦) كتاب الأفعال لابن القوطية ص / ١٤٢ .

(٧) تهذيب اللغة للأزهري ١٣ / ٢٢٢ .

(٨) مفردات الراغب ص / ٣٨٤ .

وعلى هذا أرى أن احتواء المعنى العام لسائر مشتقات الفاء والطاء والراء أمر بين لا غبار عليه .

٣١- القَصُّ : القاف والصاد المضعفة ( ق ص ص ) جذر يدلُّ على تتبُّع الأثر ، وهذا المعنى العام يمكن أن ينطبق على جميع ما تم اشتقاقه من هذا الجذر ، وفي هذا ذكر ابن عادل أنَّ القصاصَ أصله من « قصصتُ الشيء » إذا اتبعت أثره ، وسمي القصاص بهذا ؛ لأنه اتباع دم المقتول ، والدلالة على تتبُّع الأثر أصل هذا الجذر ( ق ص ص ) ، ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ فَأَرْتَدَّ أَعَلىءِ آثَارِهِمَاقَصَصًا ﴾ [ الكهف : ٦٤ ] وقوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ لِأُخْتَيْهِ قُصِّيه ﴾ [ القصص : ١١ ] أي اتبعي أثره ، وسميت القصة قصة ؛ لتتبع الخبر المحكي ، والقصاص تتبع أخبار الناس ، وسمي المقصُّ بهذا الاسم ؛ لتعادل جانبيه<sup>(١)</sup> .

أقول : لقد حاول ابن عادل ربط مشتقات القاف والصاد المضعفة ( ق ص ص ) بالمعنى العام الذي هو التتبع واتباع الأثر ، وأورد على ذلك بعض النماذج والأمثلة ، وكلامه هذا موافق مع ما ذكره ابن فارس والراغب الأصفهاني حيث عقدا مشتقات القاف والصاد على المعنى المذكور ، فالقصاصُ والاقتصاصُ والقصةُ والقصاصُ وقصصتُ الشعرَ ، كلُّ ذلك يعود إلى معنى تتبُّع الأثر<sup>(٢)</sup> ، قال ابن فارس : « القاف والصاد أصل صحيح يدل على تتبُّع الشيء ، من ذلك : ( اقتصاصُ الأثر ) إذا تتبعتَه ، ومن ذلك اشتقاق القصاص في الجراح ، وذلك أنه يُفعلُ به مثل فعله بالأول ، فكأنه اقتصَّ أثره ، ومن الباب

(١) اللباب ٣ / ٢١٥ .

(٢) معجم المقاييس ص / ٥٥ ، ومفردات الراغب ص / ٤٠٥ .

القِصَّةُ والقَصَصُ كُلُّ ذَلِكَ يُتَّبَعُ فيذكر ... ومن الباب قَصَصْتُ الشَّعْرَ ، وذلك أنك إذا قَصَصْتَهُ فقد سَوَّيْتَ بين كل شعرة وأختها ، فصارت الواحدة كأنها تابعة للأخرى مُساويةٌ لها في طريقها»<sup>(١)</sup> .

وقال الراغب : « القَصُّ تتبع الأثر ، يقال : قَصَصْتُ أثره ، والقَصَصُ : الأثر ، ... والقَصَصُ : الأخبار المتتبعة ... والقِصَاصُ : تتبع الدم بالقود»<sup>(٢)</sup> .

أما ما ذكره الخليل وابن دريد والأزهري وابن منظور<sup>(٣)</sup> في مشتقات القاف والصاد ، فإنه يفهم منه أنَّ القاف والصاد المضعفة ( ق ص ص ) لا تنحصر في معنى التتبع فحسب ، وإنما تدل على معنى القطع وعلى تتبُّع الأثر أيضًا ، فهناك توجد مجموعة من الكلمات ترجع إلى معنى القطع ، نحو : قَصَصْتُ الشَّعْرَ بالمِقْصِّ أي قطعته ، والقِصَاصُ في الجِراح من هذا القبيل ، وهو القِصَاصُ في الجراحات ، وتُوجَدُ مجموعة أخرى من الكلمات تدل على معنى تتبُّع الأثر ، ومنه القِصَّةُ والقَصَصُ ، وهي الأخبار المتتبعة .

وعلى هذا أرى أنَّ حصرَ مادة القاف والصاد على معنى التتبع وإتباع الأثر لا يَسْلَمُ من المعارضة مع وجود ألفاظ دالَّةٍ على معنى القطع ، ولعلَّ ذلك هو ما دعا ابن دريد والأزهري لأن يصرحا لها بمعنيين القطع وتتبُّع الأثر<sup>(٤)</sup> ، والله أعلم .

(١) معجم المقاييس في اللغة ص / ٨٥٥ .

(٢) مفردات الراغب ص / ٤٠٥ .

(٣) معجم العين باب القاف مع الصاد ٥ / ١٠ ، وجمهرة اللغة ١ / ١٣١ ، وتهذيب اللغة ٨ / ٢١٠ - ٢١١ ، ولسان العرب مادة ( ق ص ص ) .

(٤) جمهرة اللغة ١ / ١٣١ ، وتهذيب اللغة ٨ / ٢١٠ - ٢١١ .

٣٢- الكَتْبُ : الكاف والتاء والباء جذر يدلُّ على الجمع والضم ، وقد تناول ابن عادل الحديث عن هذا الجذر في عدة مواضع من كتابه<sup>(١)</sup> ، وذكر في هذه المواضع جميعها أنَّ أصلَ مادة ( الكاف والتاء والباء ) الدلالةُ على الضَّمِّ والجمع ، والكتابة التي تعود إلى معنى الضَّمِّ والجمع سُمِّيتَ بذلك ؛ لأنها تضمُّ النُّجُومَ<sup>(٢)</sup> بعضُها إلى بعضٍ<sup>(٣)</sup> ، وقال في موضع آخر ، « وسمِّي كتابًا ؛ لأنه جمع فيه علم الأولين والآخرين »<sup>(٤)</sup> .

أقول : لم يورد ابن عادل مزيدًا من الأمثلة الراجعة إلى الجذر المذكور الكاف والتاء والباء الدالة على معنى الضَّمِّ والجمع ، إلا أن هذا القدر الذي ذكره ابن عادل كافٍ لإثبات ما كان ينحو نحوه من جمع الكلمات ذات الجذر الواحد على المعنى العام الواحد ، وكلامه يوافق مع ما ذكره أهل اللغة والمعاجم ، فقد ذكر الخليل أنَّ الكَتْبَ خَرَزُ الشيء ، والكُتْبَةُ : الخُرْزَةُ التي ضَمَّ السيرُ كلاً وجهيها ، والكُتَّابُ : مَجْمَعُ الصبيان<sup>(٥)</sup> ، وذكر ابن دريد أنَّ أصلَ الكَتْبِ ضَمُّ الشيء إلى الشيء ، وكتَّبَ الكتابَ يكتُبه كتابًا إذا جمع حروفه ، وكتبَ المزايدة وغيرها بمعنى خرزها ، وكتبتُ البغلة إذا ضممت أشعرينها بحلقية ، وكتبتُ الكتيبة إذا ضممت بعض أهلها إلى بعض<sup>(٦)</sup> .

(١) الباب ١٤ / ٣٧٠ ، ١٦ / ٥٠٠ ، ١٧ / ٩٨ ، ٣٠٧ .

(٢) وفي اللسان لابن منظور مادة ( ن ج م ) نَجَمَ عليه الدية : قَطَعَهَا عليه نَجْمًا نَجْمًا ، ويقال : جعلتُ مالي على فلان نجومًا منجمَّة يؤدِّي كلَّ نجمٍ في شهر كذا ، وقد جعل فلان ماله على فلان نجومًا معدودة يؤدِّي عند انقضاء كل شهر منها نجمًا .

(٣) الباب ١٤ / ٣٧٠ .

(٤) الباب ١٧ / ٩٨ .

(٥) معجم العين باب الكاف والتاء والباء معها ٥ / ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٦) جهرة اللغة ١ / ٢٤٥ .

وذكر ابن فارس أنَّ الكاف والتاء والباء أصل صحيح واحد يدلُّ على جمع شيء إلى شيء<sup>(١)</sup> ، وقال الراغب : « الكَتْبُ ضمُّ أديم إلى أديم بالخياطة ، يقال : كتبتُ السقاء ، وكتبتُ البغلة جمعتُ بين شَفْرِيهَا<sup>(٢)</sup> بحَلَقَةٍ ، وفي التَّعَارُفِ ضمُّ الحروفِ بعضها إلى بعضٍ بالخطِ »<sup>(٣)</sup> .

وهذا الذي ذكرناه من كلام الخليل وابن دريد وابن فارس والراغب الأصفهاني يؤكِّدُ أن دلالة الكاف والتاء والباء وما يؤخذ منها من المشتقات على الضم والجمع أمرٌ بيِّنٌ ، فالكَتْبُ والكِتَابُ والكِتَابَةُ المكتب والكَتَابُ والمُكَاتَبُ ونحو ذلك مما يلتقى في مادة الكاف والتاء والباء كل ذلك يمكن أن يحال إلى معنى عام وهو الضَّمُّ والجمعُ .

٣٣- الكَرْسُ : ذكر ابن عادل أن الكاف والراء والسين جذر يدل على الجمع وتراكب الشيء بعضه على بعضٍ ، ومنه الكُرَّاسَةُ للصَّحائف الجامعة للعلم ، ومنه قول العجاج :

يا صَاحِ هَلْ تَعْرِفُ رَسْمًا مُكْرَسًا      قَالَ : نَعَمْ ، أَعْرِفُهُ وَأَبْلَسًا<sup>(٤)</sup>

ومنه الكِرْسُ : وهي أبوال الدواب وأبعارها المتراكمة ، وأكْرَسَتِ الدارُ إذا كثرت الأبعاد والأبوال فيها ، وتبَلَّدَ بعضها فوق بعض ، وتكَارَسَ الشيء إذا تَرَكَبَ ، ومنه الكُرَّاسَةُ : لترْكَبِ بعض الأوراق على بعض ، والكرسيُّ من هذا

(١) معجم المقاييس مادة (ك ت ب) ص / ٩١٦ .

(٢) الشُّفْرُ : حرف هن المرأة يقال لطرفي فرج المرأة « الشفران » تهذيب اللغة ١١ / ٢٤٠ .

(٣) مفردات الراغب ص / ٤٢٥ .

(٤) البيت للعجاج في ديوانه ص / ١٢٣ ، ومجاز القرآن ١ / ١٩٢ ، ٢ / ١٢٠ ، والكامل للمبرد ٢ / ٤٢٨ ،

وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٦٧ ، والخصائص ١ / ٣٦٠ ، والمنصف ١ / ١٢٨ .

القبيل لِتَرْكَبِ خَشْبَاتِهِ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ<sup>(١)</sup> .

أقول : إن ما ذكره ابن عادل في مادة الكاف والراء والسين ومشتقاتها موافق مع ما ذكره اللغويون كالخليل وابن دريد والأزهري وابن فارس والراغب الأصفهاني<sup>(٢)</sup> ، فالجمعُ والتلبُّدُ وتراكُبُ الأشياءِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ هُوَ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَّخِذَ مَعْنَى عَامًّا لِمَشْتَقَاتِ هَذَا الْجَذْرِ ( ك ر س ) كَمَا يَشْهَدُ بِذَلِكَ مَا قَالَهُ اللُّغَوِيُّونَ ، فَقَدْ قَالَ الْخَلِيلُ : « الْكِرْسُ : كِرْسُ الْبِنَاءِ وَكِرْسُ الْحَوْضِ حَيْثُ تَقِفُ الدَّوَابُّ فَيَتَلَبَّدُ وَيَشْتَدُّ ، وَيُكْرَسُ أُسُّ الْبِنَاءِ فَيُصَلَّبُ ، وَكَذَلِكَ كِرْسُ الدِّمْنَةِ إِذَا تَلَبَّدَتْ فَلَزِقَتْ بِالْأَرْضِ »<sup>(٣)</sup> وَقَالَ ابْنُ دَرِيدٍ : وَالْكَرْسُ : الْبَعْرُ وَالْبَوْلُ إِذَا تَلَبَّدَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ، وَالْجَمْعُ أَكْرَاسُ ، وَكُلُّ شَيْءٍ تَرَكَبَ فَقَدْ تَكَارَسَ<sup>(٤)</sup> وَقَالَ ابْنُ فَارِسٍ : « الْكَافُ وَالرَّاءُ وَالسِّينُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَلَبُّدِ شَيْءٍ فَوْقَ شَيْءٍ وَتَجْمُوعِهِ »<sup>(٥)</sup> .

٣٤- الكُفْرُ : الكاف والفاء والراء مادة تلتقي مشتقاتها على معنى الستر والتغطية ، وهو المعنى العام الذي يمكن أن يشمل سائر مشتقات هذه المادة ، وهذا ما يفهم من كلام ابن عادل ، فقد ذكر أن الكُفْرَ أصله الستر ، ومنه إطلاق الكافر على الليل ؛ لستره وتغطيته ، ومنه الكافورُ ؛ لأنه يغطي الأشياء برائحته ، ويطلق الكافورُ على البحر لهذا المعنى أيضًا ، ويطلق الكافرُ على الساتر لنعم الله ،

(١) اللباب ٤ / ٣٢٢ .

(٢) معجم العين باب الكاف والسين والراء ٥ / ٣٠٨ ، وجمهرة اللغة ٢ / ٢٣ ، وتهذيب اللغة ١٠ / ٣٢ ، والمقاييس ص / ٩٢٢ ، ومفردات الراغب ص / ٤٣٠ .

(٣) معجم العين ٥ / ٣٠٨ .

(٤) جمهرة اللغة ٢ / ٢٣ .

(٥) معجم المقاييس ص / ٩٢٢ .

وعلى الزارع لتوريته الحَبَّ في الأرض ، والكفَّارةُ سُمِّيت بهذا الاسم ؛ لأنها تغطية للإثم في اليمين الفاجرة والنذور الكاذبة بالمغفرة<sup>(١)</sup> .

أقول : لا غرابة فيما ذكره ابن عادل ، فقد أثبت أهل المعاجم من قبل أن مادة الكاف والفاء والراء تدل على الستر والتغطية<sup>(٢)</sup> ، قال الخليل : « والرَّجُلُ يَكْفِرُ درعه بثوبٍ كَفْرًا ، إذا لَبَسَهُ فوقه ، فذلك الثوبُ كافرُ الدرِّعِ ، والكافرُ : اللَّيْلُ والبحرُ ومغيبُ الشمسِ ، وكلُّ شيءٍ غَطَّى شيئًا فقد كَفَرَهُ »<sup>(٣)</sup> وذكر ابن السكيت نحو ذلك<sup>(٤)</sup> وذكر ابن دريد أن الكُفْرَ ضد الإسلام ، وأصله التغطية على الشيء والستر له ، فكان الكافر مُغَطَّى على قلبه<sup>(٥)</sup> ، وقد أكد ابن فارس هذا الجانب فقال : « الكاف والفاء والراء أصل صحيح واحد يدلُّ على معنى واحد وهو الستر والتغطية »<sup>(٦)</sup> وقد فسر ابن فارس جميع مشتقات هذه المادة على هذا الأصل ، فإطلاق لفظ ( الكافر ) على الليل وعلى البحر والنَّهر العظيم وعلى منكري الحق ونحو ذلك يرجع في الأصل إلى معنى الستر والتغطية ، والله أعلم .

٣٥- النداءُ : ذكر ابن عادل أن النداء رفع الصوت ، وأن أصل المادة يدل على الرفع ، ومنه المنتدى والنادي ؛ لاجتماع القوم فيهما وارتفاع أصواتهم ، ومنه دار الندوة ؛ لارتفاع أصواتهم فيها عند المشاورة والمحاورة ، وفلان أندى صوتاً من فلان أي أرفع<sup>(٧)</sup> .

(١) الباب ١ / ٣١١ ، ٢٠ / ١٦ .

(٢) معجم العين ٥ / ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٨ .

(٣) إصلاح المنطق ص / ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(٤) معجم العين ٥ / ٣٥٧ .

(٥) جمهرة اللغة ٢ / ١١٣ .

(٦) المقاييس لابن فارس ص / ٩٣٠ ، ٩٣١ .

(٧) الباب في علوم الكتاب ٥ / ١٩٢ .

أقول : لقد تبين عندي أن ابن عادل حاول من خلال ما عرضه من الأمثلة والنماذج اللغوية أن يربط المشتقات من النون والبدال والحرف المعتل بمعنى عام يمكن أن يتخذ أصلاً لجميع تلك المشتقات ، وهو رفع الصوت ، وقد سبقه في ذلك أبو حيان والسمين الحلبي<sup>(١)</sup> ، ولننظر فيما يأتي مدى توافق ما ذكره هؤلاء مع ما ذكره أهل اللغة والمعاجم .

فأقول : إنه لا خلاف بين أهل اللغة والمعاجم في كون ( النداء ) بمعنى رفع الصوت ، إلا أنه لا يمكن الجزم باتفاقهم على أن هذا المعنى يدور في جميع مشتقات هذه المادة ، فقد ذكروا من معاني النون والبدال والحرف المعتل الاجتماع ورفع الصوت والعطاء والبَلَل<sup>(٢)</sup> ، قال الخليل : « النَّادِي : مَجْلِسٌ يَنْدُو إِلَيْهِ مَنْ حَوَالِيهِ ... وَيُجْمَعُ أَنْدِيَّةٌ ، وَسُمِّيَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَنْدُونَ إِلَيْهِ نَدْوًا وَنَدْوَةً ، وَبِهِ سُمِّيَ دَارُ النَّدْوَةِ بِمَكَّةَ »<sup>(٣)</sup> وذكر الأزهرى نحو ذلك عن الليث<sup>(٤)</sup> ، وذكر الخليل أن النَّدَى على وجوه : نَدَى المَاءِ ، وَنَدَى الخَيْرِ ، وَنَدَى الشَّرِّ ، وَنَدَى الصوتِ ، وَنَدَى الدُّخْنَةِ ، وَنَدَى مَا أَصَابَكَ مِنَ البَلَلِ ، وَنَدَى المَاءِ : المَطْرُ ، وَنَدَى الخَيْرِ : المعروفُ ، وَنَدَى الصَّوْتِ : بُعْدُ هِمَّتِهِ وَمَذْهَبِهِ وَصِحَّةُ جَرِمِهِ ، وَنَدَى الحُضْرِ : بقاءه ومُدَّهُ ، وَنَدَى : الكَرَمُ والسَّخَاءُ وفلانٌ أُنْدَى صوتاً من فلان ، أي : أبعُدْ مذهباً وأرفعُ صوتاً<sup>(٥)</sup> .

(١) البحر المحيط ٢ / ٤٥١ ، والدر المصون ٢ / ٨٤ .

(٢) معجم العين للخليل ٨ / ٧٦-٧٨ ، وتهذيب اللغة ١٤ / ١٣٤-١٣٥ ، ومفردات الراغب ص / ٤٨٨-٤٨٩ .

(٣) معجم العين ٨ / ٧٦ .

(٤) تهذيب اللغة ١٤ / ١٣٤ .

(٥) معجم العين ٨ / ٧٧-٧٨ .

وقد فرق الخليل بين ما هو واويُّ اللامِ كالنَّادِي وبين ما هو يائيُّ اللامِ كالنَّدى ، وجعل النَّداءَ الذي هو رفع الصوت مما لامه ياءٌ ، وهذا ما أكَّده الراغب الأصفهاني حيث قال : « وأصلُّ النَّداءِ من النَّدى أي الرُّطوبةِ ، يقال : صوتٌ نديٌّ رفيعٌ ، واستعارةُ النَّداءِ للصوت من حيث إنَّ مَنْ تَكَثَّرَ رطوبةُ فمه حَسَنَ كلامه ، ولهذا يوصفُ الفصيحُ بكثرةِ الريقِ »<sup>(١)</sup> .

وقد ذكر ابن فارس أن النون والبدال والحرف المعتل يدل على تَجْمُعٍ ، وقد يدلُّ على بَلَلٍ في الشيء ، ومن الأول النَّادي ومن الآخر النَّدى<sup>(٢)</sup> ، وعلى هذا أرى أن كلام ابن عادل ومن سبقه في ربط مشتقات النون والبدال والحرف المعتل على معنى الرفع لم يكن مؤيِّداً في كلِّ الوجوه بما ذكره أهل اللغة والمعاجم ، والله أعلم .



(١) مفردات الراغب ص / ٤٨٩ .

(٢) معجم المقاييس لابن فارس ص / ١٠٢٠ .

## المبحث الثاني

## الاشتقاق من أسماء الأعيان

إنَّ الاشتقاق من أسماء الأعيان أمر لا يمكن تجاهله ، وإذا كان الاشتقاق من أسماء المعاني نال اهتمامًا كبيرًا من علماء اللغة والاشتقاق ، فإنهم لم يغفلوا عن الاشتقاق من أسماء الأعيان كما يشهد بذلك ما جاء على ألسنتهم وفي كتبهم من التصريحات تارة ومن الإشارات تارة أخرى .

فقد أجاز سيبويه وابن السراج بناء ( مَفْعَلَةٌ ) من أسماء الأجناس كالسَّبْعِ والأسد والذئب والأفعى والقثاء ونحو ذلك ، للدلالة على أن هذا الجنس من الحيوان قد كثر في مكان ما ، نحو : أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ وَمَأْسَدَةٌ وَمَذَابَةٌ وَمَقْشَاءٌ وَمَفْعَاةٌ<sup>(١)</sup> وقد جاء في كتاب سيبويه وفي الأصول لابن السراج والمنصف لابن جني من الأمثلة ما يدل على أن هذا اللون من الاشتقاق لا يقتصر على ( مَفْعَلَةٌ ) فقط ، بل يجوز اشتقاق الأفعال بمختلف صيغها وأوزانها من أسماء الأعيان ، ومن الأمثلة التي وردت في الكتاب سُرُّهُ أَسُورُهُ سُؤُورًا مِنَ السُّورِ<sup>(٢)</sup> وَمَالَ الرَّجُلِ وَرَجُلٌ مَالٌ كَثِيرٌ الْمَالِ ، صَوِّفَ الْكَبْشِ ، كَبَشُ أَصُوفٍ ، وَكَبَشُ صَافٍ<sup>(٣)</sup> استنوق الجملُ اسْتَتَيْسَتِ الشَّاةُ<sup>(٤)</sup> و( ثَوَّابٌ ) من الثوب و( عَوَّاجٌ ) من العجاج و( جَمَّالٌ ) من الجَمَلِ و( حَمَّارٌ ) من الحِمَارِ و( تَامِرٌ ) من التمر و( لَابِنٌ ) من اللبن و( نَابِلٌ ) من النَّبْلِ<sup>(٥)</sup> .

(١) الكتاب ٤ / ٩٤ ، والأصول في النحو ٣ / ١٤٨ .

(٢) الكتاب ٤ / ٥٠ .

(٣) الكتاب ٣ / ٤٦٢ .

(٤) الكتاب ٤ / ٧١ .

(٥) الكتاب ٣ / ٣٨١ .

وقال ابن السراج : « وقالوا : « أَبْلُ النَّاسِ كُلِّهِمْ ، كأنهم قالوا : أَبِلٌ وقالوا : رَجُلٌ أَبِلٌ ، وقد قالوا : فَلان أَبِلٌ منه »<sup>(١)</sup> وقد ذكر ابن جنى أن المصدر مشتق من الجوهر كالنبات من النَّبْتِ والاسْتِحْجَار من الحِجْر والاسْتِنِوِاق من الناقَة<sup>(٢)</sup> ، وأن الاشتقاق من أسماء الأعيان كثير جداً كأسْرَج من السَّرْجِ ، وأَجْم من اللَّجَامِ ، وسَفَّ من السيف ، ونبله من النَّبْلِ<sup>(٣)</sup> ، وقد أورد ابن السكيت في إصلاح المنطق ما يمكن اتخاذها من قبيل الاشتقاق من أسماء الأعيان نحو : بعيرٌ غاضٍ إذا كان يأكل الغَضَى ، وبعير أَرِكٌ وعالقٌ إذا كان يرعى الأراك والعلقى ، وإذا رعى العُشْبَ قَيْلٌ : عاشبٌ وإذا رعى البقلَ قَيْلٌ متبَقِّلٌ وإذا رعى العِضَاءَ قَيْلٌ : عَضُهُ ، وإذا رعى الهَرَمَ قَيْلٌ : هَارِمٌ ، ويقال : رجلٌ شَاوِيٌّ وَمَعَازٌ وإِبِلٌ إذا كان صاحب شاةٍ وَمَعِزٌ وإِبِلٌ ، ويقال : أَرْضٌ مُبْهِمَةٌ وَمُعْشِبَةٌ مُبْقِلَةٌ وَمُحْمِضَةٌ إذا كانت كثيرة البُهْمَى والعُشْبِ والبقلِ والحَمْضِ ، والأمثلة كثيرة<sup>(٤)</sup> .

وهذه النصوص التي أوردنا تدل دلالة قاطعة على أن الاشتقاق من أسماء الأعيان باب واسع في اللغة ، وأن كتب المعاجم واللغة مليئة بهذا اللون من الاشتقاق ، وما قاله ابن مالك يدلُّ على أن الاشتقاق من أسماء الأعيان أمر مطرد ، ويكون بناء الفعل من أسماء الأعيان على زنة ( فَعَلَ ) لإصابة المسمَّى نحو : رأسه وجَلَدَه وأذنه ، أو لإنالة المسمَّى نحو : لَحْمَه وشَحْمَه ولَبَنَه ، أو للعمل بالمسمَّى نحو : رَمَحَه وسَفَّه ، أو لعمل المسمَّى نفسه نحو : جَدَرَ الجِدَارَ

(١) الأصول لابن السراج ٣ / ١٥٥ .

(٢) الخصاص ١ / ١٢٣ ، ٢ / ٣٤ .

(٣) المنصف ١ / ٣٧٤ .

(٤) إصلاح المنطق ص / ٣٦٤ - ٣٦٦ .

وَبَارَ البَيْرَ ، أو لعمل صادر من المسمى ، نحو : كَلَبَ الكَلْبُ وَنَمَلَهُ النَّمْلُ وَبَعَضَهُ البَعُوضُ أو لأخذ بعض المسمى نحو : ثَلَّثَ المَالُ وَرَبَّعَهُ وَخَمَّسَهُ<sup>(١)</sup> .

وإذا كنا قد عرفنا أن للاشتقاق من أسماء الأعيان جذورًا ثابتة في اللغة ، فإننا نُنظر الآن إلى مدى تواجدها في المفردات القرآنية التي تحدث عنها ابن عادل في الباب في علوم الكتاب ، وذلك من خلال المبحث الثاني المعنون بـ « الاشتقاق من أسماء الأعيان » .

لقد تناول ابن عادل الحديث عن الاشتقاق من أسماء الأعيان من خلال النماذج والأمثلة اللغوية ذات الصلة بالأعيان ، والتي وصلت إلى اثنتين وأربعين كلمة وهي : ( الإِبِلُ ) و ( الأَرْضُ ) و ( البَشَرَةُ ) و ( التُّلُّ ) و ( ثَالِثٌ وَثَانٍ وَثَامِنٌ ) و ( الجِثَّةُ ) و ( الجِدَارُ ) و ( الجِدَالَةُ ) و ( الحَبُّ وَالحَبَّةُ ) و ( الحَدُّ وَالحَدِيدُ ) و ( الحَرَجُ ) و ( الحَزْنُ ) و ( الحَاسَةُ ) و ( الحَصْبَاءُ ) و ( الحَبْتُ ) و ( الدَّرَجَةُ ) و ( الدَّمَاعُ ) و ( الرَّجَامُ ) و ( الرَّهَابَةُ ) و ( السُّورُ ) و ( الشَّجَرَةُ ) و ( الشَّيْءُ ) و ( الشُّغَافُ ) و ( الصَّعِيدُ ) و ( الظَّهْرُ ) و ( العَرَاءُ ) و ( الفِضَاءُ ) و ( الفِقَارُ ) و ( القِضَّةُ ) و ( القَفَا ) و ( القِنطَارُ ) و ( الكَبِدُ ) و ( الكَدِيَّةُ ) و ( الكَلْبُ ) و ( اللَّحَافُ ) و ( المَعْرُ ) و ( المَطَا ) و ( المَوْجُ ) و ( النَّبْتُ ) و ( النَّجَاءُ / النَّجْوَةُ ) و ( النَّفْسُ ) و ( النَّاقِئُ ) .

١- الإِبِلُ : ذكر ابن عادل أن العرب اشتقت من لفظ ( الإِبِلُ ) فعلا ماضيًا ومضارعًا ، وبنوا منه صيغة التعجب ، فقالوا : تَأَبَّلَ زيدٌ أي كَثُرَتْ إِبِلُهُ وفي باب التعجب قالوا : ما آبله أي ما أكثر إِبِلَهُ<sup>(٢)</sup> ، وقال في سورة الفيل : « فلان يُؤبِّلُ

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٤٠ - ٤٤٢ .

(٢) الباب ٢٠ / ٣٠١ .

على فلان أي يُعْظَمُ عليه ويكثر ، وهو مشتق من الإبل»<sup>(١)</sup> .

أقول : هذا الذي ذكره ابن عادل في لفظ ( الإبل ) من حيث الاشتقاق يعود إلى الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وقد سبقه فيما ذكره من المفسرين أبو حيان والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup> ، وسبقهم من أهل المعاجم واللغة الخليل وابن السكيت وابن دريد والأزهري وابن فارس ، فقد ذكر الخليل أن الإبل المؤبلة هي التي جعلت قطعاً قطعاً ، ورجلٌ إبلٌ أي صاحب إبل ، وأبَلتِ الإبلُ تَأْبُلُ أْبَلًا ، أي اجْتَزَأَتْ بالرَّطْبِ عن الماء<sup>(٣)</sup> ، وقال ابن السكيت : « رَجُلٌ إِبِلٌ أي حاذق برعية الإبل ، وقد أَبَلَّ الرجلُ فهو مؤبَّلٌ إذا كثرت إبله ، ويقال : فلان من آبلِ الناس ، أي أشدهم تأنقاً في رعية الإبل »<sup>(٤)</sup> .

وقال ابن دريد : « رجلٌ إِبِلٌ يُقْصِرُ وَيُمَدُّ حَسَنُ الْقِيَامِ عَلَى الْإِبِلِ ، وَرَجُلٌ لَا يَأْتِبُلُ أَي لَا يَثْبُتُ عَلَى الْإِبِلِ »<sup>(٥)</sup> ، وذكر الأزهري وابن فارس والراغب الأصفهاني نحو ذلك ، فذكروا من لفظ ( الإبل ) فعلاً ماضياً ثلاثياً نحو : أْبَلٌ ومزيد الثلاثي نحو : أْبَلٌ ، وتَأْبَلٌ ، ومضارع الثلاثي نحو يَأْبُلُ وَيَأْبُلُ ، ومضارع مزيد الثلاثي نحو يَأْتِبُلُ ، وذكروا المشتقات من اسم الفاعل ( آْبِلٌ ) واسم المفعول ( المؤبلة ) واسم التفضيل ( آْبِلٌ منه )<sup>(٦)</sup> وهذا يدل على أن العرب لم

(١) اللباب ٢٠ / ٥٠٠ .

(٢) البحر المحيط ٨ / ٤٥٩ ، والدر المصون ٦ / ٥١٤ .

(٣) معجم العين ٨ / ٣٤٢ .

(٤) إصلاح المنطق لابن السكيت ص / ٣٢٦ .

(٥) جمهرة اللغة ٢ / ٤٢٤ مادة ( آ ب ل ) .

(٦) تهذيب اللغة ١٥ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ومعجم المقاييس ص / ٥٢ ، ٥٣ ، ومفردات الراغب

يقتصر وا في الاشتقاق من أسماء الأعيان على صيغ محدودة ، ولا على أوزان معدودة ، وإنما توسعوا في ذلك ، فأتوا بالماضي والمضارع واسمي الفاعل والمفعول واسم التفضيل ونحو ذلك .

أمّا ما ذكر ابن السراج من أن بناء صيغ التعجب والتفضيل مما لا فعل له أمر يحفظ ولا يقاس عليه ، نحو فلان أبْل منه<sup>(١)</sup> ، وكذلك ما ذكر أبو حيان من أن التعجب من هذا الفعل يعني أبْل أو تأبَّل جاء على غير قياس<sup>(٢)</sup> ، فإنني أرى أن العرب لما اشتقت من لفظ ( الإبل ) الذي هو اسم عين فعلاً بأنواعه ومشتقاتٍ بأنواعها كما لاحظنا ذلك في أقوى النصوص اللغوية التي نقلها الخليل وابن السكيت وابن دريد وغيرهم ، فلا بأس في بناء صيغ التعجب والتفضيل من لفظ الإبل وما شابه ذلك من أسماء الأعيان ، والله أعلم .

٢- الأَرْضُ : ذكر ابن عادل أن لفظ ( الأرض ) في قوله تعالى : ﴿إِلَّا دَابَّةٌ

الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾ [ سبأ : ١٤ ] إمّا أن يكون بمعنى دابّة الأرض المعروفة التي تأكل الخشب ، وإما أن يكون بمعنى الأكل ، فيكون مصدرًا لقولك : أَرْضَتِ الدابّة الخشبة تأرِضُها أرضًا أي أكلتها أكلاً ، فكأنه قيل : دابّة الأكل<sup>(٣)</sup> .

أقول : فيما ذكره ابن عادل تلميح إلى الإشتقاق من اسم العين الذي هو لفظ ( الأرض ) المعني به ما يقابل السماء ، أو بمعنى الأكل أخذًا من ( أرض ) إذا

(١) الأصول في النحو لابن السراج ٣ / ١٥٥ .

(٢) البحر المحيط ٨ / ٤٥٩ .

(٣) اللباب ١٦ / ٣٤ .

أَكَلَّ أو أن (الأَرْضَ) جمع أَرْضَةٍ فتكون إضافة الدابة إليه من باب إضافة العام إلى الخاص كما ذكره أبو حيان<sup>(١)</sup>.

وقد سبقه إلى ذلك أبو حيان والسمين الحلبي ، وصنيع أهل المعاجم كالخليل وابن السكيت وابن دريد والأزهري وابن فارس والراغب الأصفهاني في اشتقاقهم الأفعال من لفظ (الأَرْضَ) يؤيد ما ذكره أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي ، فقد جاء فيما ذكره أهل المعاجم من المشتقات من لفظ (الأَرْضَ) فعلٌ ماضٍ ثلاثي نحو : (أَرْضَ العودُ) فهو مأروضٌ إذا أُكِلَ ، وفعل ماضٍ من مزيد الثلاثي نحو (أَرْضَهُ اللهُ إِيْرَاضًا) و(تَأْرَضَ النبتُ) أي تمكن على الأَرْضَ فكثر ، و(تَأْرَضَ الجدِي) إذا تناول نبت الأَرْضَ ، وتَأْرَضَ فلان إذا لزم الأَرْضَ ، وفعل مضارع نحو : يتَأْرَضُ بمعنى يتخير ، وفعل الأمر نحو آرِضُونِي أي داووني ، واسم المفعول نحو أَرْضَتِ الخَشْبَةُ تُورِضُ فهي مأروضةٌ إذا وقعت الأَرْضَةُ عليها<sup>(٢)</sup>.

٣- البَشْرَةُ : ذكر ابن عادل أن الوقاع يسمى مباشرة لتلاصق البشريتين فيه ، والبَشْرَةُ ظاهر الجلد ، ومنها اشتق البَشْرُ ، لأنه الذي من شأنه أن يظهر الفرْح والغمُّ في بَشْرته<sup>(٣)</sup>.

أقول: لقد ظهر لي مما ذكره ابن عادل أن قوله تعالى: ﴿بِأَشْرُوْهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧] من باب الاشتقاق من اسم العين الذي هو البَشْرَةُ بمعنى ظاهر الجلد ،

(١) البحر المحيط ٧ / ٢٥٦ .

(٢) معجم العين ٧ / ٥٦ ، وإصلاح المنطق ص / ٣٤٩ ، وجمهرة اللغة ٢ / ٤٨٠ ، وتهذيب اللغة ١٢ / ٤٥ ، والمقاييس في اللغة ص / ٦٩ ، والمفردات ص / ٢٥ .

(٣) اللباب ٣ / ٣١٠ - ٣١١ ، ٥ / ٢٣٢ .

وكلام أهل المعاجم واللغة والتفسير يؤيدُهُ ، فقد ذكر الخليل أن البَشْرَةَ أعلى جلد الوجه والجسد من الإنسان ، ومنه اشتقت مباشرة الرجل المرأة لتضامَّ أبقارهما ، والبَشْرُ بجزم الشين قشرك البَشْرَةَ عن الجلد ، وبَشْرْتُهُ إذا قَشَرْتَ عنه قَشْرَتَهُ التي ينبت فيها الشعر<sup>(١)</sup> ، وقال ابن السكيت : « البَشْرُ مصدر بشرتُ الأديمَ أبشرُهُ وقال ابن دريد : « بَشَرْتُ فلانًا أبشرُهُ بَشْرًا إذا بَشَرْتَهُ »<sup>(٢)</sup> وقال ابن دريد : « البَشْرَةُ : ظاهر الجلد ... ومن ذلك قولهم : باشر الرجلُ المرأةَ إذا ألصق بشرته ببقرتها وبَشَرْتُ الأديمَ إذا قَشَرْتَ بَشْرَتَهُ »<sup>(٣)</sup> وذكر الأزهري نحو ذلك ، وقال الراغب : « بَشَرْتُ الأديمَ : أصبتُ بَشْرَتَهُ نحو أنفُتُ ورجلُتُ .... والمباشرة : الإفضاء بالبشرتين ... وأبشرتُ الرجلَ وبَشَرْتُهُ : أخبرته ببقارٍ بَسَطَ بَشْرَةَ وجهه »<sup>(٤)</sup> .

وإنني أرى أن جميع ما اشتق من الألفاظ من مادة الباء والشين والراء يعود إلى البَشْرَةَ التي هي ظاهر الجلد ؛ لارتباط معاني تلك الألفاظ بما يعود إلى ظاهر الجلد من الفرح والحزن والتلاصق والتضام ونحو ذلك والله أعلم .

٤ - التَّلُّ : ذكر ابن عادل أن (تَلَّه) في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهٗ لِلْجَبِينِ ﴾ [الصافات : ١٠٣] مأخوذ من ( التَّلُّ ) وهو المكان المرتفع أو من ( التَّلِيل ) وهو العُنُقُ ، فيكون المعنى رَمَاهُ على المكان المرتفع أو رَمَاهُ على عنقه ، وهذا هو الأصل ، الذي يرجع إليه لفظ ( تَلَّه ) في الدلالة اللغوية ، ثم أصبح يطلق على

(١) معجم العين ٦ / ٢٥٩ .

(٢) إصلاح المنطق ص / ٢١ ، ٤١ .

(٣) جوهرة اللغة ١ / ٣١٨ .

(٤) مفردات الراغب ص / ٥٨ .

كُلُّ إِسْقَاطٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى تَلٍّ أَوْ عَلَى عُنُقٍ<sup>(١)</sup> .

أقول : إن ما ذكره ابن عادل يدفعنا للقول إنه كان يقصد أن ( التَّل ) اسم من أسماء الأعيان ، سواء أريد به المكان المرتفع أو العنق ، وأنَّ ( تَلَّه ) في السياق المذكور في قوله تعالى : ﴿ وَتَلَّهٗ لِلْجَبِينِ ﴾ [ الصافات : ١٠٣ ] تمَّ اشتقاقه من ( التَّل ) بمعنى المكان المرتفع أو من ( التَّلِيل ) بمعنى العنق ، وقد سبقه السمين الحلبي فيما ذكره<sup>(٢)</sup> ، ولم أجد فيما تصفحته من كتب التفسير والمعاني أحداً من العلماء تطرق إلى هذا الجانب .

وقد وجدنا ما ذكره ابن عادل تبعاً للسمين الحلبي في المعاجم اللغوية ، حيث ذكر اللغويون والمعجميون أن ( تَلَّه ) يرجع في اشتقاقه إلى ( التَّل ) أو إلى ( التليل ) فقد ذكر الخليل أن ( التَّل ) الرابية من التراب مكبوسٌ ليس خلقَةً ، و ( التليل ) بمعنى العنق<sup>(٣)</sup> ، وذكر الأزهري عن الليث نحوه غير أنه قال : « التَّلُّلُ عند العرب الروابي المخلوقة »<sup>(٤)</sup> . وقال ابن دريد : « وكلُّ شيء ألقيته على الأرض مما له جُثَّةٌ فقد تَلَّتَه ، وبه سمِّي التَّلُّ من التراب »<sup>(٥)</sup> وقال الراغب الأصفهاني : « أصل التَّلُّ المكان المرتفع ، والتليلُ العنق ، ﴿ وَتَلَّهٗ لِلْجَبِينِ ﴾ [ الصافات : ١٠٣ ] أسقطه على التَّلُّ كقولك : تَرَّبَه : أسقطه على التراب »<sup>(٦)</sup> .

(١) الباب ١٦ / ٣٣٥ .

(٢) الدر المصون ٥ / ٥١٠ .

(٣) معجم العين ٨ / ١٠٦ .

(٤) تهذيب اللغة ١٤ / ١٧٨ - ١٧٩ .

(٥) جمهرة اللغة ١ / ٦٢ .

(٦) مفردات الراغب ص / ٨٢ .

وبهذا أرى أننا لو أخذنا المسألة بأنها من باب الاشتقاق من اسم العين الذي هو ( التلُّ ) في معنى المكان المرتفع أو ( التليلُّ ) بمعنى العنق لكان أقرب إلى الذهن وأوفق لما يحيط بحادثة ذبح إسماعيل عليه السلام حيث أخذه إبراهيم عليه السلام عند الموضع المشرف على مسجد منى ، وأوقعه على جبينه في الأرض كما ذكره أبو حيان عن الحسن<sup>(١)</sup> .

٥ - ثالثٌ ، وثامنٌ وثانيٌ : قال ابن عادل : « واعلم أنه يجوز أن يشتقَّ من واحد إلى عشرة صيغةً اسم الفاعل نحو ( واحد ) ويجوز قلبه فيقال : حادي وثاني وثالث إلى عاشر »<sup>(٢)</sup> .

وإنني أرى أن كلام ابن عادل تصريح بجواز الاشتقاق من أسماء العدد ، وهذا ما أثبتته أهل العلم<sup>(٣)</sup> غير أن ابن عادل لم يذكر بأنه من باب الاشتقاق من أسماء الأجناس أو الأعيان ، وقد ذكر الشيخ خالد الأزهرى أن الاشتقاق من أسماء العدد من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس ، كـ ( تَرَبَّتْ يَدَاكَ ) و ( استحجر الطين )<sup>(٤)</sup> ، وقد عدَّ الشيخ عزيمة الاشتقاق من أسماء العدد من قبيل الاشتقاق من أسماء الأعيان مستدلاً بما قاله الشيخ خالد الأزهرى<sup>(٥)</sup> بينما اعتبره الأستاذ محمد أمين من باب الاشتقاق من أسماء المعاني غير المصادر<sup>(٦)</sup> ،

(١) البحر المحيط ٧ / ٣٥٥ .

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٧ / ٤٥٩ .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية : « فعلى هذا حاز بنا اسم الفاعل من الاثنين إلى العشرة ، إذ لكل منها فعل ومصدر نحو : تَنَيْتُ الأَحدَ نَيْيًّا وَتَلَّثْتُ الأثنين تَلَّثًا » ٣ / ٣٨٦ ، وينظر في هذه المسألة في أوضح المسالك ٤ / ٢٦٠ .

(٤) شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٧٦ .

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥ / ٥٢٦ .

(٦) الاشتقاق لعبد الله أمين ( ١٥ - ١٧ ) .

وقد اشتقَّ من أسماء العدد ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ ، نحو وَحَدٌ وَثْنِي وَثَلْتُ وَرَبَّعٌ وَخَمْسٌ ونحو ذلك في الفعل الماضي ، وَيُوحَدُ وَيُثْنِي وَيُثَلُّثُ في الفعل المضارع ، وَوَحَدٌ وَثْنٌ وَثَلْتُ في الفعل الأمر ، ومما ورد في القرآن من أسماء الفاعلين من أسماء العدد نحو قوله تعالى: ﴿ثَافِكِ اثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠] و﴿ثَالِكُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] و﴿رَابِعُهُمْ ، سَادِسُهُمْ ، وَثَامِنُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] .

٦- الجُثَّةُ : ذكر ابن عادل أن الجثة شخص الإنسان قاعدًا أو قائمًا ، يقال : اجثَّ الشيء أي : اقتلعه ، فالاجتثات افتعال من الجُثَّةِ ، ومعنى ( اجثَّت ) قُلِعْتُ جثتها أي : شخصها<sup>(١)</sup> .

أقول : كلام ابن عادل هذا صريح في أن ( الاجتثات ) في اشتقاقه يعود إلى اسم العين الذي هو ( الجُثَّة ) بمعنى شخص الإنسان قاعدًا أو قائمًا ، وكلامه يوافق مع ما ذكره أهل اللغة والمعاجم وأهل التفسير والمعاني ، فقد جاء في العين للخليل أن ( الجثة ) خَلَقَ البدن الجسيم ، والَجَثُّ قَطْعُك الشيء من أصله والاجتثات أوحى منه ، وشجرة مُجَثَّةٌ لا أصل لها في الأرض<sup>(٢)</sup> ، وجاء في الجمهرة لابن دريد أن ( الجُثَّ ) ما ارتفع من الأرض حتى يكون له شخص مثل الأَكِيمَةِ الصغيرة ونحوها ، ولا تسمى جثةً إلا أن يكون قاعدًا أو نائمًا<sup>(٣)</sup> ، وذكر الأزهري عن الليث نحو ذلك<sup>(٤)</sup> ، وذكر ابن فارس والراغب الأصفهاني نحوًا مما ذكره ابن دريد<sup>(٥)</sup> .

(١) الباب في علوم الكتاب ١١ / ٣٨١ .

(٢) معجم العين ٦ / ١٢ .

(٣) وجمهرة اللغة ١ / ٦٣ .

(٤) تهذيب اللغة ١٠ / ٢٥٣ .

(٥) جمهرة اللغة ١ / ٣٦ ، والمقاييس في اللغة ص / ٢٠٢ ، ومفردات الراغب ص / ٩٥ .

وكلام أبي إسحاق الزجاج أوضح وأحق أن يتبع في إرجاع ( الاجتثاث ) إلى الجثَّة من حيث الاشتقاق من اسم العين ، حيث قال : « ومعنى ( اجثَّت ) في اللغة : أُخِذَتْ جثته بكمالها »<sup>(١)</sup> ، وذكر الزمخشري نحو ذلك فقال : « وحققة الاجتثاث أخذ الجثة كلها »<sup>(٢)</sup> وما ذكره القرطبي وأبو حيان والسمين الحلبي يتقارب في اللفظ والمعنى ، وخلاصته أن الاجتثاث هو اقتلاع الجثة بنزع الأصول<sup>(٣)</sup> .

وهذا الذي ذكره أهل اللغة والمعاني والتفسير يأخذنا إلى القول بأن الاجتثاث يعود في اشتقاقه إلى اسم عين هو ( الجثة ) بمعنى شخص الإنسان قاعدًا أو قائمًا أو نائمًا ، وهذا ما جعل الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة يورد المسألة المذكورة في الاشتقاق من أسماء الأعيان<sup>(٤)</sup> .

٧- الجِدَارُ والجُدْرُ : الجِدَارُ بمعنى الحائط والجُدْرُ أصل الشجرة ، وقد أرجع ابن عادل الدمشقي وقبله السمين الحلبي اشتقاق ( أَجْدَرُ ) في قوله تعالى : ﴿ **وَأَجْدُرُ الْأَيْمَانُ** ﴾ [ التوبة : ٩٧ ] إلى الجِدَارِ بمعنى الحائط أو إلى ( الجُدْرِ ) بمعنى أصل الشجرة ، والثاني هو الأظهر عندهما ، فكأنه ثابت ثبوت الجُدْرِ<sup>(٥)</sup> ، والأول قد نبه عليه الراغب حيث قال بعد ذكر مشتقات مادة الجيم والبدال والراء « اشتقَّ ذلك من الجِدَارِ »<sup>(٦)</sup> .

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ١٦١ .

(٢) الكشف ٢ / ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢ / ١٣٧ ، والبحر المحيط ٥ / ٤٠٤ ، ٤١٢ ، والدر المصون

٤ / ٢٦٧ .

(٤) دراسات لأسلوب القرآن ٥ / ٥٣١ .

(٥) الدر المصون ٣ / ٤٩٥ ، واللباب ١٠ / ١٨١ .

(٦) مفردات الراغب ص / ٩٦ .

أقول : لقد تبين لي مما سبق ذكره أن ( الجِدَار ) بمعنى الحائط اسم من أسماء الأعيان ، وقد اشتق منه فعل وصفات ، نحو : جَدَرْتُ الجدارَ أي رفعته ، و جَدَرَ الشجرُ إذا خرج ورقه ، وأجَدَرَتِ الأرضُ أي أخرجت ذلك ، و ( الجَدِيرُ ) المُنتَهَى لانتهاء الأمر إليه انتهاء الشيء إلى الجدار ، وقد جَدَرَ بكذا فهو جديرٌ وما أجدره بكذا وأجدر به ، وقد أرجع الراغب الأصفهاني جميع مشتقات الجيم والداد والراء إلى ( الجِدَار ) من حيث إنه يعود إلى معنى التواء والارتفاع والإحاطة بالمكان<sup>(١)</sup> .

أما ( الجَدْرُ ) بمعنى أصل الشجرة فلم أجد فيما تصفحته من كتب المعاجم أنه ورد بهذا المعنى الذي ذكره السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي ، وقد ذكر الخليل أن ( الجَدْرَ ) ضربٌ من النبات<sup>(٢)</sup> ، واشتقاق الأفعال منه أيضاً من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان كما أرى ، قال الخليل : « أجَدَرَتِ الشجرةُ وأجَدَرَتِ الأرضُ فهو جَدِرٌ .. مُجَدِرٌ »<sup>(٣)</sup> .

و ( الجَدْرُ ) كما ورد في الجمهرة والمقاييس أصل الجِدَار ، وهذا يعود بلا ريب إلى المعنى الأول وهو الحائط ، قال ابن دريد : « الجَدْرُ : مصدرٌ ( جَدَرْتُ الجِدَارَ جَدْرًا ) إذا حَوَّطْتَهُ »<sup>(٤)</sup> . وقال ابن فارس : « الجَدْرُ أصل الحائط »<sup>(٥)</sup> واستشهد ابن فارس بقوله عليه السلام : « اسقِ يا زبير ودع الماءَ يرجعُ إلى الجَدْرِ »<sup>(٦)</sup> أي

(١) مفردات الراغب ص / ٩٦ .

(٢) معجم العين ٦ / ٧٤ .

(٣) معجم العين ٦ / ٧٤ .

(٤) جمهرة اللغة ١ / ٤٩٨ .

(٥) المقاييس في اللغة ص / ٢٠٤ .

(٦) هذا الحديث أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم ، لفظ البخاري كالآتي

إلى أصل الجدار .

وبهذا أرى أن ورود ( الجَدْرِ ) بمعنى أصل الشجرة لم أجد له في كتب اللغة ما يؤيده ، وهذا لا ينافي كونه اسم عين اشتق منه ( أَجْدَرُ ) ونحوه ، وسواء قلنا إنَّ ( أَجْدَرُ ) ونحوه من الألفاظ يعود في اشتقاقه إلى ( الجِدَارِ ) بمعنى الحائط أو إلى ( الجَدْرِ ) بمعنى أصل الشجرة ، أو أصل الحائط ، أو ضرب من النبات ، فإن ذلك يؤكد دخوله في باب الاشتقاق من أسماء الأعيان كما أرى .

٨- الجَدَالَةُ : ذكر ابن عادل أن ( الجِدَالِ ) مصدر ( جَادَلَ ) التي تعني شدة الخصومة اشتقاقاً من الجَدَالَةِ وهي الأرض وذلك أن كلَّ واحد من المتجادلين يرمي صاحبه بالجَدَالَةِ<sup>(١)</sup> .

أقول : ( الجَدَالَةُ ) بمعنى الأرض اسم عين ، وقد تم اشتقاق الفعل منه بصيغته المختلفة ماضياً ومضارعاً وأمرًا ونهياً ، ووردت أمثله في القرآن الكريم ، وهذا لا ريب من باب الاشتقاق من اسم العين ، وابن عادل أراد أن يثبت هذا الجانب كما يشهد بذلك كلامه المسوق في تفسير ( الجِدَالِ ) ، وقد سبقه القرطبي وأبو حيان والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup> .

وقد أشار أهل المعاجم واللغة إلى هذا الجانب أيضًا فذكروا أنَّ ( الجَدَالَةَ ) الأَرْضُ الصَّلْبَةُ ، وَجَدَلَهُ بِمَعْنَى أَلْصَقَهُ بِالْأَرْضِ<sup>(٣)</sup> ، والخليل وإن لم يصرح

( اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجَدْرِ ) رقم الحديث في البخاري ٢٢٣١ وفي أبو داود

٣٦٣٩ ، وفي الترمذي ١٣٦٣ .

(١) اللباب ٣ / ٤٠٠ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣ / ٣٢٦ ، والبحر المحيط ٢ / ٩١ ، والدر المصون ١ / ٤٩٢ .

(٣) الجمهرة ١ / ٥٠٢ ، وتهذيب اللغة ١٠ / ٣٤٢ ، والمقاييس ص / ٢٠٥-٢٠٦ ، ومفردات

الراغب ص / ٩٧ .

باشتقاق ( جَادَل ) من ( الجَدَالَة ) إلا أن النماذج والأمثلة التي أوردها ضمن سياق ( الجيم والذال واللام ) تُقَرَّبُ اشتقاق ( جَادَل ) من ( الجَدَالَة ) بمعنى الأرض ، قال : « جَدَلْتُهُ جَدَلًا .. ، فانجدل صريعًا ... و جَدَلْتُهُ تجديلاً أي صَرَعْتُهُ »<sup>(١)</sup> ، فالصَّرَعَة التي تعني طرَحَكَ الشيء أو الإنسان على الأرض إشارة إلى أن ( جَادَل ) يعود في اشتقاقه إلى ( الجَدَالَة ) بمعنى الأرض ، وابن دريد والأزهري وابن فارس والراغب الأصفهاني والقرطبي وأبو حيان الأندلسي ذكروا أيضًا أن ( الجِدَال ) يمكن أن يُرْجَع اشتقاقه إلى ( الجَدَل ) بمعنى شدة الفتل<sup>(٢)</sup> ، وحينئذ لا يدخل ( الجِدَال ) ومشتقاته في باب الاشتقاق من أسماء الأعيان .

٩- الحُبُّ والحَبَّةُ : ذكر ابن عادل أن ( الحُبُّ ) أصله من : حَبَيْتُ فلانًا أي أصبتُ حَبَّةً قَلْبِهِ ، وهذا كمثل ( كَبَدْتُهُ ) أي أصبتُ كَبِدَهُ<sup>(٣)</sup> .  
أقول : إنَّ فيما ذكره ابن عادل إشارةً إلى أن ( حَبَيْتُ ) و ( أَحْبَبْتُ ) نحو ذلك مما يتعلق بالحاء والباء المضعفة يعود اشتقاقه إلى ( حَبَّةُ القلب ) التي هي العَلَقَةُ السوداء التي تكون داخل القلب ، فيكون هذا من باب الاشتقاق من اسم العين ، وقد سبقه إليه السمين الحلبي<sup>(٤)</sup> ، ولعلهما أخذتا المسألة مما ذكره الراغب الأصفهاني الذي قال : « الحُبُّ والحَبَّةُ يقال في الحنطة والشعير ونحوهما من

(١) معجم العين ٦ / ٧٩ .

(٢) الجمهرة ١ / ٥٠٢ ، وتهذيب اللغة ١٠ / ٣٤٢ ، ومعجم المقاييس ص / ٢٠٥ - ٢٠٦ ، ومفردات الراغب ص / ٩٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٣ / ٣٢٦ ، والبحر المحيط ٢ / ٩٢ .

(٣) اللباب ٣ / ١٣٦ .

(٤) الدر المصون ١ / ٤٢٦ .

المطعومات ... وحبّة القلب تشبيهاً بالحبّة في الهيئة ، و ( حَبَبْتُ فلانًا ) يقال في الأصل بمعنى أصبتُ حبة قلبه نحو : شغفته وكبدته وفأدته<sup>(١)</sup> وبناء ( فَعَلَّ ) من أسماء الأعيان لإصابتها أمرٌ مطردٌ كما ذكره ابن مالك<sup>(٢)</sup> ، فلا مانع إذن لو جعلنا ( حَبَبْتُ فلانًا ) أو ( أَحَبَبْتُ فلانًا ) في معنى ( أَصَبْتُ حَبَّةً قلبه ) كما نقول ذلك في ( شَغَفْتُ قلبه ) أي أصبتُ شغاف قلبه ، وفي ( فَأَدَّتْهُ ) أي أصبتُ فؤاده ، ونحو ذلك مما يصعب حصره .

١٠- الحدُّ والحديدُ : ذكر ابن عادل أنّ المحادّة هي المخالفة والمعاندة والمعادة ومجازة الحد اشتقاقاً من ( الحدُّ ) ، وهو حدُّ السلاح الذي يُجَارَبُ به من الحديد ، أو هو الجهة حيث يكون أحد المعاندين في حدٍّ غير حدِّ صاحبه ، ونظيره قولهم : شاقّه أي كان في شقٍّ غير شقِّ صاحبه ، وقولهم : عاداه أي كان في عدوةٍ غير عدوةٍ صاحبه<sup>(٣)</sup> .

أقول : لقد تبين لي من كلام ابن عادل أنّ ( الحدُّ ) بمعنى حدِّ السلاح أو بمعنى الجهة اسم عين ، وقد اشتق منه فعل نحو حَدَّ يُحَادُّ والمصدر مُحَادَّةٌ ، ومثله ( الشُّقُّ ) بمعنى شقِّ الإنسان و( العُدوةُ ) بمعنى الجانب والجهة اسماعين ، وقد اشتقَّ منها الفعل أيضًا نحو شاقَّ يُشاقُّ مُشاقَّةً ، وعادى ، يُعادي مُعاداةً .

وابن عادل لم ينفرد بهذا الذي ذكره ، بل قد سبقه من علماء التفسير كثيرون ، منهم الزمخشري والقرطبي وأبو حيان والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup> ، ولعلَّ فيما ذكره

(١) مفردات الراغب ص / ١١٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٤٤٠ - ٤٤١ .

(٣) اللباب ١٠ / ١٣٤ .

(٤) الكشف للزمخشري ٢ / ١٦٠ ، والجامع لأحكام القرآن ١٠ / ٢٨٦ ، والبحر ٥ / ٦٦ ، والدر

المصون ٣ / ٤٨٠ .

الزجاج في معاني القرآن وإعرابه مستنداً لمن تابعوه ، فقد قال الزجاج مبيناً اشتقاق ( يُجَادِدُ ) : « واشتقاقه من اللغة كقولك : مَنْ يُجَانِبُ اللهَ ورسوله أي مَنْ يكون في حدٍّ والله ورسوله في حدٍّ »<sup>(١)</sup> .

ولكلام هؤلاء أيضاً مستندٌ فيما ذكره أهل المعاجم واللغة<sup>(٢)</sup> ، فقد ورد لفظ ( الحَدُّ ) في كتب المعاجم واللغة - مع وروده بمعانٍ أخرى - بمعنى الطرف والجهة ، قال الخليل : « فصلٌ ما بين كلِّ شيئين حدٌّ بينهما ، ومنتهى كلِّ شيءٍ حدُّه ... وحدُّ كل شيء طرفٌ شبَّاته كحدِّ السَّنانِ والسيفِ ونحوه »<sup>(٣)</sup> .

وقد وردت في كتب اللغة والمعاجم أفعالٌ بمختلف فئاتها وصورها يمكن إرجاعها اشتقاقياً إلى ( الحدُّ ) بالمعنى المذكور ، وهو الطرف أو الجهة أو بمعنى الحديد ، ومن هذا الوجه ما جاء في العين : حَدَّ السيفُ واحتدَّ فهو حادٌّ وحديدٌ ، واستحدَّ الرجلُ أي حَلَقَ الشيءَ بالحديد<sup>(٤)</sup> ، وجاء في إصلاح المنطق : قَدْ أَحَدَّ السكينَ والشفرةَ يُحِدُّها إحداً ، وحَدَدْتُ حُدودَ الدارِ أَحَدُّها حدًّا<sup>(٥)</sup> ، وذكر أبو عبيد أنَّ الاستحداد هو حلقُ العانة ، وأن أصله ( استفعالٌ ) من الحديدِ يعني الاستحلاقَ بها<sup>(٦)</sup> ، وفي التهذيب ذكر الأزهري عن الأصمعي وأبي عبيد نحو ذلك<sup>(٧)</sup> ، وذكر الراغب أن ( الحدُّ ) هو الحاجزُ بين الشيئين الذي يمنع اختلاط

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٤٥٨ .

(٢) معجم العين ٣ / ١٩ ، ٢٠ ، وجمهرة اللغة ١ / ٧٩ ، وتهذيب اللغة ٣ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، والمقاييس ص / ٢٣٩ .

(٣) معجم العين ٣ / ١٩ - ٢٠ .

(٤) معجم العين ٣ / ١٩ - ٢٠ .

(٥) إصلاح المنطق ص / ٢٧٦ .

(٦) غريب الحديث ٢ / ٣٦ - ٣٧ .

(٧) تهذيب اللغة ٣ / ٢٧١ .

أحدهما بالآخر ، والمحادة إمّا باعتبار الممانعة وإما باستعمال الحديد ، وحددتُ السكينَ : أي رَقَّتْ حَدَّهُ وأَحَدَتْهُ أي جعلت له حَدًّا<sup>(١)</sup> ، وقد ذكر أبو حيان عن بعضهم أنه قال : المحادة مأخوذة من الحديد<sup>(٢)</sup> ، وبهذا رأينا أن الاشتقاق من أسماء الأعيان لم يكن يقتصر على صيغة دون أخرى ، ولا على باب دون آخر ، بل قد شمل كثيرًا من الأبواب كما شاهدنا ذلك في الأمثلة التي أوردناها .

١١- الحَرْجُ : قوله تعالى : ﴿ ضَبَّحًا حَرْجًا ﴾ [ الأنعام : ١٢٥ ] اختلف القراء

في راء ( حَرْجًا ) ، فقرأ أبو جعفر ونافع وأبو بكر عن عاصم ( حَرْجًا ) بكسر الراء ، وقرأ الباقر ( حَرْجًا ) بفتح الراء<sup>(٣)</sup> ، وذكر الفراء أن ابن عباس وعمر رضي الله عنهما قرءا ( حَرْجًا ) بالكسر وقرأها الناس بالفتح<sup>(٤)</sup> .

أما قراءة كسر الراء ( حَرْجٌ ) فعلى إرادة الصفة نحو : حَرْجٌ يَخْرُجُ حَرْجًا فهو حَرْجٌ ، وقراءة فتح الراء ( حَرْجٌ ) فعلى إرادة المصدر أو الوصف بالمصدر ، نحو : رجلٌ عدلٌ أي ذو عدلٍ ، هذا ما يراه الزجاج والفارسي<sup>(٥)</sup> ، ومن العلماء من لم يفرقًا بين المفتوح والمكسور ، وإليه ذهب السمين الحلبي وتبعه ابن عادل الدمشقي<sup>(٦)</sup> واستندا في ذلك إلى قول الفراء ، قال : « وهو في كسره وفتحه بمنزلة الوَحْدِ والوَحِيدِ والفَرْدِ والفَرْدِ والدَّنْفِ والدَّنْفِ ، تقوله العرب في معنى

(١) مفردات اللغة ص / ١١٧ .

(٢) البحر المحيط ٥ / ٦٦ .

(٣) الحجة للقراء السبعة ٢ / ٢٠٩ ، والمبسوط في القراءات العشر ص / ١٧٥ ، وتقريب المعاني في

شرح حرز الأمان ص / ٢٥٢ .

(٤) معاني الفراء ١ / ٣٥٣ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٢٩٠ ، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٢ / ٢١٠ .

(٦) الدر المصون ٣ / ١٧٥ ، واللباب ٨ / ٤١٨ .

واحد»<sup>(١)</sup> . وهذا الذي ذكرناه مبني على أن ( حَرَجًا ) مشتقٌ سواء كان مصدرًا أو وصفًا ، وقد ذكر أبو حيان الأندلسي والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي أن ( الحَرَج ) بفتح الراء اسم ، وهو جمع ( حَرَجَةٌ ) كقَصَبَةٍ وَقَصَب ، وبكسر الراء ( حَرِجٌ ) صفة كدِنِفٍ ، وأصل المادة من التشابك وشدة التضايق ، فإنَّ الحَرَجَةَ غِيْضَةٌ من شَجَرِ السَّلْمِ ملتفةٌ لا يقدر أحد أن يصل إليها<sup>(٢)</sup> .

والحَرَجُ بفتح الراء كما ذكر الفراء والزجاج - بناءً على ما فسره ابن عباس رضي الله عنهما - أنه موضع الشجر الملتف الذي لا تصل إليه الراعية<sup>(٣)</sup> ، وقد أورد المفسرون<sup>(٤)</sup> عن ابن عباس وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم ما يؤيد المعنى المذكور ، فذكروا أنَّ عمر بن الخطاب قرأ ( حَرَجًا ) بالفتح ، وقرأها بعض من عنده من أصحاب رسول الله ﷺ بالكسر ( حَرِجًا ) ، فاستحضر عمر بعضًا من كنانة وسأله عن ( الحَرَجَة ) فقال : الحَرَجَةُ فينا الشجرة تكون بين الأشجار ، لا تصل إليها راعيةٌ ولا وحشيةٌ ولا شيء<sup>(٥)</sup> .

والأمر الذي يهمننا من هذا كله هو أننا لو جعلنا ( الحَرَج ) جمعًا للحَرَجَةِ بمعنى الأشجار الكثيفة الملتفة المتشابكة ، فإنه اسم عين يسوغ الاشتقاق منه ، ثم

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٥٤ .

(٢) البحر المحيط ٤ / ٢٠٨ ، والدر المصون ٣ / ١٧٥ ، واللباب ٨ / ٤١٩ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٥٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٢٩٠ .

(٤) الطبري ١٢ / ١٠٤ ؛ وتفسير البغوي (معالم التنزيل) ٣ / ١٨٦ ، والكشف والبيان للنيسابوري

٤ / ١٨٨ ، وتفسير الرازي (مفاتيح الغيب) ١٣ / ١٥٠ ، وتفسير الخازن لباب التأويل في معاني

التنزيل ٢ / ١٨١ ، ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٢ / ١٨١ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٢٠ ،

والدر المصون ٣ / ١٧٦ ، واللباب ٨ / ٤١٩ .

(٥) هذا الأثر موجود في كتب التفسير التي سبق ذكرها وفي كنز العمال (رقم ٤٨٢٠) ، ٢ / ٥٩٦ .

إنه لو اشتققنا منه الأفعال نحو: حَرَجَ وأَحْرَجَ وتَحَرَّجَ على أنه بمعنى الضيق نظرًا لما يُشاهد في تشابك الأشجار وتماسكها من صعوبة النفوذ وضيق المدخل والمخرج ، لكان لهذا النوع من الاشتقاق وجه من الصواب ، ولكان المعنى أكثر إدراكًا وأشدَّ تثبيتًا مما لو قلنا إن ( حَرَجَ ) بمعنى ضَاقَ ، ولعلَّ هذا هو ما دعا عمر بن الخطاب ليستدعي رجلاً راعياً من كنانة فيستدلُّ بمدلول ( الحَرَجَةِ ) على قراءة الكسر ( حَرَجٌ ) ، ومن ثم قال أبو حيان بعدما أورد الرواية السابقة : « وهذا تنبيه - والله أعلم - على اشتقاق الفعل من اسم العين كاستنوق واستحجر »<sup>(١)</sup> .

ويفهم من كلام أبي حيان أنه كان يُعَدُّ ( الحَرَجَةَ ) على المعنى المذكور اسم عين و ( حَرَجٌ ) مشتق منه ، وابن عادل الدمشقي وقبله السمين الحلبي أوردوا كلام أبي حيان هذا ، ورد السمين الحلبي على أبي حيان وسكت ابن عادل<sup>(٢)</sup> ، وردَّ السمين على أبي حيان كان مبنياً على أن الاشتقاق من أسماء الأعيان ينبغي أن يكون فيما لا يتصرَّفُ كالناقة والحجر ، أما ما يتصرف وله مادة مستقلة نحو : حَرَجَ يَحْرُجُ فهو حَرَجٌ وحَارِجٌ ، فلا سبيل إليه لهذا النوع من الاشتقاق ، وأن تشبيه عمر بن الخطاب كان لأجل أن يبرز المعاني في قوالب الأعيان مبالغة ، في البيان<sup>(٣)</sup> .

وإنني أرى أنه لا مانع من أن نجعل ( الحَرَجَةَ ) اسم عينٍ قد اشتق منه الفعل ، فقد ورد في كتب اللغة والمعاجم من الأمثلة والنماذج ما لو اعتبرناه من

(١) البحر المحيط ٤ / ٢٢٠ .

(٢) الدر المصون ٣ / ١٧٦ ، واللباب ٨ / ٤١٩ .

(٣) الدر المصون ٣ / ١٧٦ .

قبيل الاشتقاق من اسم العين ، كان له وجه من الصواب ، فقد جاء في العين للخليل : قد حَرَجَ صدره أي ضاق وأحْرَجَنِي أي أَلْجَأَنِي<sup>(١)</sup> ، وجاء في التهذيب : أَحْرَجْتُ فلاناً أي صَيَّرْتُهُ إِلَى الْحَرَجِ وَأَلْجَأْتُهُ إِلَى مَضِيقٍ<sup>(٢)</sup> ، وقال الراغب : « أصل الحَرَجِ والحَرَجِ مُجْتَمِعُ الشَّيْءِ ، وَتُصَوِّرُ مِنْهُ ضَيْقٌ مَا بَيْنَهُمَا ، فَقِيلَ لِلضَيْقِ حَرَجٌ وَلِلْإِثْمِ حَرَجٌ »<sup>(٣)</sup> ، فقد لوحظ في مشتقات الحاء والراء والجيم الضيق الناتج عن تشابك الأشجار وتماسكها ، حيث لا يستطيع أحد الدخول إليها أو الخروج منها ، والله أعلم .

١٢- الحَزْنُ : ذكر ابن عادل أن ( الحَزْنَ ) ضد السرور ، وهو مأخوذ من ( الحَزْن ) وهو ما غَلَطَ من الأرض ، فكأنه ما غَلَطَ من الهم<sup>(٤)</sup> .

أقول : هذا الذي ذكره ابن عادل هو عين ما ذكره أبو حيان والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup> ، وهؤلاء جميعاً وإن لم يصرِّحوا بأن ( الحَزْنَ ) بالمعنى المذكور اسم عين يجوز الاشتقاق منه ، إلا أن الأمر غير مستبعد منهم كما أرى ، ثم إن ( الحَزْنَ ) بمعنى ( ما غَلَطَ من الأرض ) ورد في المعاجم اللغوية ، فقد ذكره الخليل وابن دريد والأزهري وابن فارس والراغب وابن منظور<sup>(٦)</sup> ، ومنهم من أورد من الأمثلة والنماذج اللغوية ذات الصلة بالحاء والزاي والنون ما يمكن أن يُتَّخَذَ

(١) معجم العين ٣ / ٧٦ .

(٢) تهذيب اللغة ٤ / ٨٤ .

(٣) مفردات الراغب ص / ١٢٠ .

(٤) اللباب ١ / ٥٨٤ .

(٥) البحر المحيط ١ / ٣١٢ ، والدر المصون ١ / ٢٠٠ .

(٦) معجم العين ٣ / ١٦١ ، وجمهرة اللغة ١ / ٦١٣ ، وتهذيب اللغة ٤ / ٢١٢ ، والمقاييس

ص / ٢٦١ ، ومفردات الراغب ص / ١٢٣ ، واللسان مادة ( ح ز ن ) .

ذلك من قبيل الاشتقاق من اسم العين ، ومن هذا القبيل ما جاء في الجمهرة (أَحْزَنَ الرَّجُلُ) إِذَا رَكِبَ الْحَزْنَ<sup>(١)</sup> ، ومن هذا القبيل أيضًا ما ذكره ابن منظور أَنَّ (الْحَزْنَ) الْمَكَانُ الْغَلِيظُ وَهُوَ الْحَشِينُ ، وَأَحْزَنَ بِنَا الْمَنْزِلِ أَي صَارَ ذَا حُزُونَةٍ أَي خَشُونَةٍ كَأَخْصَبَ وَأَجْدَبَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَحْزَنَ وَأَسْهَلَ إِذَا رَكِبَ الْحَزْنَ وَالسَّهَلَ ، كَأَنَّ الْمَنْزِلَ أَرْكَبُهُمُ الْحُزُونََةَ حَيْثُ نَزَلُوا فِيهِ<sup>(٢)</sup> ، وَذَكَرَ أَيضًا وَ(أَحْزَنَ الرَّجُلُ إِذَا صَارَ فِي الْحَزَنِ)<sup>(٣)</sup> وَيُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَا جَاءَ فِي الْعَيْنِ وَفِي التَّهْذِيبِ وَهُوَ أَنَّ (الْحَزْنَ) مِنَ الْأَرْضِ وَالِدَوَابِّ مَا فِيهِ خَشُونَةٌ ، وَالْأُنْثَى (حَزْنَةٌ) وَالْفِعْلُ مِنْهُ (حَزَنَ يَحْزُنُ حُزُونَةً)<sup>(٤)</sup> .

وإنني أرى بعد ذلك أنه لا مانع من أن نجعل لفظ (الْحَزْنَ) بمعنى (ما غلظ من الأرض) اسمَ عينٍ ونشتقُّ منه ما يمكن اشتقاقه من الأفعال ، كما فُعِلَ ذَلِكَ مَعَ كَثِيرٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ ، وَقَدْ عَدَّ الْأَسْتَاذُ عَبْدَ اللَّهِ أَمِينَ لَفْظَ (الْحَزْنَ) اسْمَ عَيْنٍ ، وَأَجَازَ اشْتِقَاقَ الْفِعْلِ مِنْهُ مُسْتَنَدًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَنْظُورٍ<sup>(٥)</sup> .

١٣- الْحَاسَّةُ : الْقُوَّةُ الَّتِي تُدْرِكُ بِهَا الْأَعْرَاضَ الْحَسِيَّةَ ، وَالْحَوَاسُّ :

المشاعر الخمس<sup>(٦)</sup> ، وهي العين والأذن والأنف واللسان واليد ، وقد ذكر ابن عادل أَنَّ (تَحْسُونَهُمْ) أَصْلُهُ مِنَ الْحِسِّ الَّذِي هُوَ الْإِدْرَاكُ بِالْحَاسَةِ ، وَذَكَرَ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّ الْحِسَّ هُوَ الْإِسْتِصَالُ بِالْقَتْلِ ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ (الْحِسِّ) ، حَسَّهَ : إِذَا

(١) جمهرة اللغة ١ / ٦١٤ .

(٢) لسان العرب مادة (ح ز ن) ٣ / ١٥٩ .

(٣) لسان العرب مادة (ح ز ن) ٣ / ١٥٩ .

(٤) معجم العين ٣ / ١٦١ ، وتهذيب اللغة ٤ / ٢١٢ .

(٥) الاشتقاق لعبد الله أمين ص / ٢٤ .

(٦) مفردات الراغب ص / ١٢٣ .

قتله<sup>(١)</sup> : لأنه يبطل حِسَّهُ بالقتل ، كما يقال : بَطَنَهُ : إذا أصاب بطنه ، ورَأَسَهُ : إذا أصابَ رأسه<sup>(٢)</sup> .

أقول : لقد استخلصت مما ذكره ابن عادل أن ( الحاسَّة ) التي هي عبارة عن المشاعر الخمس من العين والأذن والأنف واللسان واليد اسمُ عينِ كالْبطن والرأس ، فكما يقال في البطن والرأس ونحوهما من أسماء الأعيان بَطَنَهُ ورَأَسَهُ بمعنى أصابَ بطنه وأصابَ رأسه يقال كذلك في حَسَّهُ وأَحَسَّهُ بمعنى أصاب حاسَّته فأبطل حِسَّهُ بالقتل .

وكلام ابن عادل مؤيِّدٌ بما ذكره الراغب الأصفهاني الذي كان يُرجعُ مشتقات الحاء والسين المضعفة ثلاثياً كان أو غيره إلى الحاسَّة التي هي مشاعر الإنسان الخمس ، قال الراغب : « فأحسَّستُ يقال على وجهين أحدهما : يقال أصبته بحسبي نحو : عنته ورُعته ، والثاني : أصبتُ حاسَّته نحو : كبَدُّته وفأذُّته ، ولما كان ذلك قد يتولد منه القتل عُبرَ به عن القتل ، ف قيل : حَسَّستُه أي قَتَلْتُه ... فأما حَسَّستُ فنحو عَلِمْتُ وفَهِمْتُ ، لكن لا يقال ذلك إلا فيما كان من جهة الحاسَّة ... فأما أَحَسَّستُه فحقيقته أدركته بحاسَّتِي »<sup>(٣)</sup> وجاء في النهاية لابن الأثير ما يعضده أيضاً قال : « الإحساس العلم بالحواس وهي مشاعر الإنسان كالعين والأذن والأنف واللسان واليد »<sup>(٤)</sup> ، وقد جاء في البحر المحيط والدر المصون ما

(١) في غريب الحديث لأبي عبيد ٣٧٨ جاء أن ( الحَسَّ ) بمعنى نفض التراب في نحو ( حَسَّستُ الدابة أحسُّها ) والحسُّ في غير هذا القتل ، والحسُّ بالألف نحو : ما أحسَّستُ فلاناً إحساساً .

(٢) الباب في علوم الكتاب ٥ / ٥٩٧ .

(٣) مفردات الراغب ص / ١٢٣ .

(٤) النهاية لابن الأثير ١ / ٣٨٤ .

يستشفُّ منه التأييد لما ذكرنا من كلام ابن عادل حيث ذكر أبو حيان والسمين الحلبي أن الإحساس ورد رباعياً بمعنى إذهاب الحسِّ بالقتل<sup>(١)</sup> .

وإنني أرى بعد ذلك أن تنظير الراغب الأصفهاني (حَسَّ) و(أَحَسَّ) بَبَطَّن ورَأَسَ وكَبَدَ وفَأَدَ ونحو ذلك مما يعود إلى الاشتقاق من أسماء الأعيان يُقَوِّي جهة الاشتقاق من الحاسَّة التي هي المشاعر الخمس<sup>(٢)</sup> .

١٤ - الحَصْبَاء : ذكر ابن عادل أن (الحَصَبَ) في اللغة الرَّمْيُ بالحَصْبَاء ،

وَحَصَبْتُهُ أَحَصِبْتُهُ إِذَا رَمَيْتَهُ ، ومعنى قوله تعالى : ﴿ حَاصِبًا ﴾ [الإسراء : ٦٨] أي عذابًا يَحْصِبُهُمْ أي يرميهم بحجارةٍ ، وقد أورد عن أبي عبيدة وابن قتيبة والزجاج ما يحمل المعنى السابق<sup>(٣)</sup> .

أقول : يبدو أن ابن عادل كان يشير إلى الاشتقاق من اسم العين من خلال تعريفه (الحَصَبَ) وَضْرِبَهُ بعض الأمثلة التي تعود إلى الاشتقاق من الحَصْبَاء التي هي الحصى الصَّغَار ، ولا ريب أن (الحَصْبَاء) بالمعنى المذكور اسمُ عين ، وقد اشتُقَّتْ منه أفعال بفئاتها المختلفة من الماضي والمضارع ومن الثلاثي ومزيد الثلاثي ، فقد ورد في كتب المعاجم : حَصَبْتُهُ أَحَصِبْتُهُ حَصْبًا إِذَا رَمَيْتَهُ بالحصباء ، وتحاصبوا : أي تراموا وتقاذفوا بالحصى ، وحَصَبَ المكانَ أي ألقى فيه الحصى الصغار ، وأَحَصَبَ بمعنى أثار الحصباء في جريه ، وأرض مَحْصَبَةً أي ذات حَصْبَاء ، ومكان حاصبٌ أي ذو حصباء ، والريح التي تحمل التراب والحصى (حاصبٌ) وكذلك السحاب الذي يرمي بالبردِ والثلج (حاصبٌ) أيضًا ،

(١) البحر المحيط ٣ / ٨٤ ، والدر المصون ٢ / ٢٣٢ .

(٢) مفردات الراغب ص / ١٣٢ .

(٣) اللباب ١٢ / ٣٣٦ .

والتحصُّبُ : إلقاء الحصى الصغار في المكان ، والمحصَّبُ يَرْجِعُ إلى هذا المعنى ؛ لأنه موضع الجمار بمنى : والتحصيب أيضًا النوم في وادي المحصَّب ، وجميع هذه المشتقات يعود إلى لفظ ( الحصْبَاء ) التي هي الحصى الصغار ، وهذا ما يُعَدُّ الاشتقاق من اسم العين<sup>(١)</sup> .

١٥ - الحَبْتُ : ذكر ابن عادل عن هذه الكلمة وما يتعلق بها من الاشتقاق في موضعين من كتابه ( اللباب في علوم الكتاب ) في سورة هود عند قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَخْبَتُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ [ هود : ٢٣ ] وعند قوله تعالى في سورة الحج ﴿ وَيَشِيرَ الْمُخَبِتِينَ ﴾ [ رقم الآية : ٣٤ ] .

وخلاصة ما ذكره ابن عادل في هذين الموضعين هو أنَّ ( الحَبْتُ ) بمعنى المكان المطمئن أي المنخفض من الأرض ، وأَخْبَتَ الرجلُ أي دخل في مكانٍ حَبْتٍ ، نحو أَنْجَدَ وَأَتَمَّهَمَ إذا دخل في أحد هذين المكانين ، ثم تُوسَّعُ فيه فقبل : حَبَّتَ ذكره أي حَمَدَ ، والمخَبْتُ : المتواضِعُ الخاشع ، والمخبتُ في الحقيقة هو من صار في حَبْتٍ من الأرض<sup>(٢)</sup> .

أقول : إنه لا ريب فيما كان يشير إليه كلام ابن عادل المذكور وهو أنَّ ( الحَبْتِ ) بالمعنى المذكور اسمُ عينٍ ، وقد تم اشتقاق الفعل والوصف منه نحو

(١) معجم العين ٣ / ١٢٣ - ١٢٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢١٢ ، ومجاز القرآن ٢ / ١١٦ ، ٢٤١ ، وتفسير غريب القرآن للدينوري ص / ٢٥٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣ / ٢٥١ ، والجمهرة ١ / ٢٧٦ ، وكتاب الأفعال لابن القوطية ص / ٤٢ ، وتهذيب اللغة ٤ / ١٥٢ - ١٥٣ ، والمقاييس في اللغة ص / ٢٦٨ ، والكشاف ٢ / ٣٦٨ ، والنهية في غريب الحديث ١ / ٣٩٣ - ٣٩٤ ، واللسان مادة ( ح ص ب ) ٣ / ١٩٧ - ١٩٨ .

(٢) اللباب ١٠ / ٤٦٢ ، ١٤ / ٨٨ .

أَخْبَتَ يُخْبِتُ إِخْبَاتًا فَهُوَ مُخْبِتٌ إِذَا دَخَلَ فِي الْأَرْضِ الْمُطْمَئِنَّةِ ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَتْ  
 الْمَشْتَقَاتُ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ بِمَعْنَى التَّوَاضُعِ وَالِاطْمِئْنَانِ ، وَهَذَا مَا نَجَدَهُ فِي كِتَابِ  
 الْمَعَاجِمِ وَالْمَعَانِي<sup>(١)</sup> ، قَالَ الْخَلِيلُ : الْخَبْتُ مَا اتَّسَعَ مِنْ بَطُونِ الْأَرْضِ وَجَمَعَهُ  
 خُبُوتٌ ، وَالْمُخْبِتُ : الْخَاشِعُ الْمَتَضَرِّعُ يُخْبِتُ إِلَى اللَّهِ وَيُخْبِتُ قَلْبَهُ اللَّهُ<sup>(٢)</sup> وَذَكَرَ  
 الْأَزْهَرِيُّ نَحْوَ ذَلِكَ عَنِ اللَّيْثِ<sup>(٣)</sup> ، وَقَالَ ابْنُ الْقَوَاطِيَةِ : « أَخْبَتَ اللَّهُ : تَوَاضَعَ  
 وَأَيْضًا نَزَلَ الْخَبْتُ وَهُوَ الْمُطْمَئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ »<sup>(٤)</sup> وَفِي الْمَفْرَدَاتِ لِلرَّاغِبِ أَنْ  
 ( الْخَبْتُ ) الْمُطْمَئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ ، وَأَخْبَتَ الرَّجُلُ إِذَا قَصَدَ الْخَبْتَ ، أَوْ نَزَلَهُ نَحْوَ  
 أَسْهَلَ وَأَنْجَدَ ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ الْإِخْبَاتَ اسْتِعْمَالَ اللَّيْنِ وَالتَّوَاضُعِ<sup>(٥)</sup> ، وَجَاءَ فِي  
 الْكَشَافِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ نَحْوَ ذَلِكَ<sup>(٦)</sup> ، وَالفكرة بعينها جاءت على لسان القرطبي  
 وَأَبِي حِيَانَ وَالسَّمِينِ الْحَلْبِيِّ وَغَيْرِهِمْ<sup>(٧)</sup> ، فَلَا غَرَابَةَ فِي جَعْلِ لَفْظِ ( الْخَبْتُ ) اسْمًا  
 عَيْنٍ وَاسْتِقْطَاقِ الْأَفْعَالِ مِنْهُ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ فِي أَوْثُقِ النُّصُوصِ الْقُرْآنِيَةِ .

١٦- الدَّرَجَةُ : ذَكَرَ ابْنُ عَادِلٍ أَنَّ الِاسْتِدْرَاجَ هُوَ التَّقْرِيبُ مَنْزِلَةً  
 مَنْزِلَةً ، وَالْأَخْذُ قَلِيلًا قَلِيلًا اسْتِقْطَاقًا مِنَ الدَّرَجِ ؛ لِأَنَّ الصَّاعِدَ يَرْقَى دَرَجَةً دَرَجَةً ،  
 وَكَذَلِكَ النَّازِلُ ، وَقِيلَ : هُوَ مَأْخُودٌ مِنَ ( الدَّرَجِ ) وَهُوَ الطِّيُّ ، وَمِنْهُ : ( دَرَجَ

(١) معجم العين ٤ / ٢٤١ ، وتهذيب اللغة ٧ / ١٣٦ ، والمقاييس باب الخاء والباء وما يثلثهما  
 ص / ٣٣٩ ، والمفردات ص / ١٤٧ ، والكشاف ٢ / ٢١٢ ، واللسان مادة ( خ ب ت ) .

(٢) معجم العين ٤ / ٢٤١ .

(٣) تهذيب اللغة للأزهري ٣ / ١٣٦ .

(٤) كتاب الأفعال لابن القوطية ص / ١٦٤ .

(٥) المفردات ص / ١٤٧ .

(٦) الكشاف ٢ / ٢١٢ .

(٧) القرطبي ١١ / ٩٦ ، والبحر ٥ / ٢٠٠ ، والدر المصون ٤ / ٨٩ .

الثوبَ) أي طواه<sup>(١)</sup> .

أقول: (الدَّرَجَةُ) بفتح الدال والراء والجيم مفرد (الدَّرَج) و(الدَّرَجَاتِ)، وهي بمعنى الرفعة في المنزلة، وبمعنى المرقاة التي تُتَّخَذُ للصعود أو النزول، و(الدَّرَجُ) بضم الدال وسكون الراء مفرد يجمع على (الدَّرَجَةُ) ومعناه الصندوق الذي تضع فيه النساء أدواتها من الطيب ونحوه ويُسَمَّى (حِفْشًا) و(سَفْطًا) و(سُفَيْطًا)<sup>(٢)</sup>، و(الدَّرَجُ) بمعنى طيِّ الكتاب والثوب مصدرُ (دَرَجْتُ الشيءَ دَرَجًا) و(الدَّرَجُ) بمعنى الطريق، و(الدَّرَجَةُ) خِرقة توضع في حياء الناقة<sup>(٣)</sup> فالدَّرَجَةُ بمعنى المرقاة والسُّلَم والصندوق و(الدَّرَجَةُ) بمعنى الطريق أو دُرَج الكتاب أسماء أعيان، وقد اشتقت منها أفعالٌ وصفاتٌ، فقد جاء اشتقاق الفعل من (الدَّرَجَةُ) بمعنى المرقاة والسُّلَم (دَرَجَ الشيخُ والصبيُّ درجَانًا) أي مشى مشية الصاعد في دَرَجِه، وفلانٌ يَتَدَرَّجُ أي يتصعدُ درجةً ودرَجَةً<sup>(٤)</sup>، ودَرَجْتُ العليلَ تدريجًا أي أطعمته شيئًا قليلًا من الطعام<sup>(٥)</sup>، وكذلك اشتق الفعل من (الدَّرَجِ) بمعنى دَرَجِ الكتاب أو طِيَّةٍ نحو: (أَدْرَجْتُ الكتابَ) أي جعلته في دَرَجِه أو طِيَّةٍ، و(أَدْرَجْتُ الكتابَ والثوبَ) أي طويتُهما و(دَرَجَ قَرْنٌ بعدَ قرنٍ) أي فنوا و(أَدْرَجَهُمُ اللهُ إدراجًا)<sup>(٦)</sup> .

(١) اللباب ٩ / ٤٠٣ .

(٢) معجم العين ٦ / ٧٧ - ٧٨، وجمهرة اللغة ١ / ٤٩٩، وتهذيب ١٠ / ٣٣٨ - ٣٤١، ومفردات الراغب ص / ١٧٤ .

(٣) المصادر السابقة .

(٤) معجم العين ٦ / ٧٨، وجمهرة اللغة ١ / ٤٩٩، وتهذيب اللغة ١٠ / ٣٣٨، ومفردات الراغب ص / ١٧٤، واللسان مادة (درج) .

(٥) تهذيب اللغة ١٠ / ٣٤١ .

(٦) معجم العين ٦ / ٧٨، وكتاب الأفعال لابن القوطية ص / ١٢٤، وتهذيب اللغة ١٠ / ٣٣٩ .

وإنني أرى بعد ذلك أن العلماء استعملوا (الدَّرَجَة) و(الدَّرَج) كاسمي عين في الأمور المحسوسة والمشاهدة أولاً ثم نقلوهما من المحسوسة المشاهدة إلى المعاني العقلية ، مثل المراتب العالية فيما تم اشتقاقه من الدَّرَجَة بمعنى المرقاة والسُّلَّم ، ومثل معنى الطِّيِّ والفناء والانقراض والمشي والإدخال ونحوها فيما تم اشتقاقه من (الدَّرَج) ، أو (الدَّرَجَة) بمعنى الصندوق ، والعلماء الذين تحدثوا عن الاستدراج بأنه مأخوذ من الدَّرَجَة هم الزمخشري والقرطبي وأبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي ، وعباراتهم تلمح إلى أن هذا النوع من الاشتقاق من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان<sup>(١)</sup> ومن ثم قد أورد الشيخ عزيمة هذا المثال في الاشتقاق من أسماء الأعيان<sup>(٢)</sup> .

١٧ - الدَّمَاعُ : ذكر ابن عادل أن (يَدْمَعُهُ) في قوله تعالى : ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾ [ الأنبياء : ١٨ ] معناه ( يصبُّ دماغه ) أخذاً من قولهم : دَمَعْتُ الرَّجُلَ : أي ضربته في دماغه كقولهم : رَأَسَهُ وَكَبَدَهُ وَرَجَلَهُ إذا أصاب منه هذه الأعضاء<sup>(٣)</sup> .

أقول : ما ذكره ابن عادل في لفظ (الدَّمَاع) وما اشتق منه من الألفاظ دليل على أن ذلك من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وكلامه يوافق ما ذكره الخليل وابن دريد وابن فارس والزمخشري وأبو حيان والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup> ، فقد ذكر

(١) الكشف ٢ / ١٠٦ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩ / ٣٩٧ ، والبحر المحيط ٤ / ٤٢٨ ، والدر المصون ٣ / ٣٧٦ ، واللباب ٩ / ٤٠٣ .

(٢) دراسات لأسلوب القرآن ٥ / ٥٣٠ .

(٣) اللباب ١٣ / ٤٦٢ .

(٤) معجم العين ٤ / ٣٩٦ ، وجمهرة اللغة ١ / ٣٩٧ ، والمقاييس باب الدال والميم وما يثلثها ص / ٣٦٥ ، وأساس البلاغة ص / ١٣٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٨٠ ، والدر المصون ٥ / ٧٥ .

الخليل أن (الدَّمْعُ) كسر الصاقورة<sup>(١)</sup> عن الدماغ ، والقهرُ والأخذُ من فوقِ دَمْعٌ  
أيضاً كما يَدْمَعُ الحَقُّ الباطلَ<sup>(٢)</sup> ، وذكر ابن دريد أن (الدَّمْعُ) مصدرُ  
(دَمَعْتُهُ أَدْمَعُهُ دَمْعًا) إذا ضربت دماغه ، ودَمَعْتَهُ الشمسُ إذا آلت دماغه ،  
ورجل دميغٌ ومدموغٌ إذا ضُربَ على دماغه<sup>(٣)</sup> ، وقال ابن فارس : « دمغته أي  
ضربته على رأسه حتى وصلت إلى الدماغ »<sup>(٤)</sup> وذكر الزمخشري نحو ذلك ، ثم  
قال : ومن المجاز دَمَعَ الحَقُّ الباطلَ إذا علاه وقهره<sup>(٥)</sup> .

وهذا يعني أن مشتقات مادة ( د م غ ) وتصاريفها تعود في الأصل إلى لفظ  
(الدِّمَاعِ) الذي هو اسم عين ، ثم استعملت في المعنى المجازي المستعار من  
(الدَّمْعِ) الذي هو كسر الدِّمَاعِ من العلو ، والقهرُ والدَّحْضُ والإبطالُ ونحو  
ذلك ، وهذا ما يؤكده الراغب بقوله : « وكلُّ ذلك [ إشارةً إلى مشتقاتِ د م غ ] »<sup>(٦)</sup>  
استعارة من الدَّمْعِ الذي هو كسر الدِّمَاعِ<sup>(٧)</sup> وهذا ما يفهم من قول الزمخشري :  
قال : « واستعار لذلك القذفُ والدَّمْعُ تصويرًا للإبطاله وإهداره ومحقه ، فجعله كأنه  
جرمٌ صلبٌ كالصخرةِ مثلاً قُذِفَ به على جرمٍ رخوٍ أجوفٍ فدَمَعَهُ »<sup>(٨)</sup> .

(١) الصَّاقُورَةُ كما ذكره الخليل باطنُ القحفِ المشرفِ على الدماغِ فوقه كأنه قعرٌ قَصْعَةٌ ، معجم العين

. ٦٠ / ٥

(٢) معجم العين ٤ / ٣٩٦ .

(٣) جمهرة اللغة ١ / ٧٩٧ .

(٤) معجم المقاييس ص / ٣٦٥ .

(٥) أساس البلاغة ص / ١٣٦ مادة ( د م غ ) .

(٦) بين المعكوفين من كلام الباحث وليس من النص .

(٧) مفردات الراغب ص / ١٧٨ .

(٨) الكشاف ٦ / ٣ .

وهذا يؤكد أن الأشياء المحسوسة والمشاهدة هي أول ما يدركه الإنسان  
ياحدى حواسه الخمسة ، ثم ينقلها إلى ما لا يُدرك إلا بالعقل من المعاني .

١٨ - الرَّجَامُ : ذكر ابن عادل أن ( الرَّجَامَ ) بمعنى الحِجَارَةِ ، والرَّجْمُ  
أصله الرَّمِيُّ بالرَّجَامِ ، والرَّجِيمُ مشتق من الرَّجْمِ ، وذكر عن الراغب  
التَّرْجَمَانُ تَفْعُلَانٌ من ذلك<sup>(١)</sup> ، ومعناه أنه يرمي بكلام من يترجم عنه إلى غيره «  
واستشهد ابن عادل بما جاء في الحديث ( لا تَرْجُمُوا قَبْرِي )<sup>(٢)</sup> أي لا تَضَعُوا عليه  
الرُّجْمَةَ<sup>(٣)</sup> .

أقول : إذا كان الرَّجَامُ بمعنى الحِجَارَةِ ، فإنه لا ريب في كون هذا اللفظ اسماً  
من أسماء الأعيان ، وما تم الاشتقاق منه من الرَّجْمِ والرَّجِيمِ والتراجم والراجم  
والمرجوم ورجم يرمي وأرجم ونحو ذلك يكون من باب الاشتقاق من أسماء  
الأعيان ، وكلام أهل العلم يشهد لما ذكرناه ، فقد جاء في كتب اللغة والمعاجم أن  
الرَّجْمَ اسم لما يرم به الشيء وهي الحِجَارَةُ ، والرَّجْمُ الرمي بالحجارة ورجمت  
القبر أي جعلت فوقه رُجْمَةً وهي الحِجَارَةُ<sup>(٤)</sup> ، وقال ابن فارس الراء والجيم والميم  
أصل واحد يرجع إلى وجه واحد وهي الحِجَارَةُ ثم يستعار ذلك ، من ذلك  
الرَّجَامُ وهي الحِجَارَةُ يقال رُجِمَ فلانٌ إذا ضُربَ بالحجارة<sup>(٥)</sup> وذكر الراغب  
نحو ذلك ، فقال : « الرَّجَامُ : الحِجَارَةُ ، والرَّجْمُ الرَّمِيُّ بالرجام ... ويستعار  
الرجم للرمي بالظن والتوهم وللشتم والطرْد<sup>(٦)</sup> » .

(١) مفردات الراغب ص / ١٩٦ .

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين ١ / ٢٩٧ .

(٣) اللباب ١ / ٩٩ - ١٠٠ .

(٤) معجم العين ٦ / ١١٩ ، وتهذيب اللغة ١١ / ٤٨ ، ٤٩ ، ومفردات الراغب ص / ١٩٦ .

(٥) معجم المقاييس ص / ٤٤٤ .

(٦) مفردات الراغب ص / ١٩٦ - ١٩٧ .

والألفاظ التي وردت في القرآن الكريم من مادة الرءء والجيم والميم تعود في الأصل إلى معنى الرمي بالرءءاء ، ثم استعير لما يحوم حوله من التهمة والشتم والطرء والقتل ونحو ذلك قال تعالى : ﴿ لَئِن لَّمْ تَنْتَه يَنْتَهِ يَنْتَهِ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ ﴾ [ الشعراء : ١١٦ ] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ ﴾ [ هود : ٩١ ] ، وقوله تعالى : ﴿ لَئِن لَّمْ تَنْتَه لَأَرْجُمَنَّكَ ﴾ [ مريم : ٤٦ ] . قال الزجاج : « معناه لأشتمنك »<sup>(١)</sup> وقال ابن فارس « وكأنه إذا شتمه فقد رءءه بالكلام ، أي ضرب به كما يرءء الإنسان بالحجارة »<sup>(٢)</sup> .

١٩ - الرءءابة : ذكر ابن عادل أن الرءءب والرءءب والرءءبة مأخوذ من الرءءابة وهي عظم في الصدر يؤثر فيه الخوف<sup>(٣)</sup> .

أقول : الرءءابة بمعنى عظم الصدر اسم عين ، واشتقاق الرءءب والرءءب والرءءبة من باب الاشتقاق من اسم العين ، وهذا ما تبين لي مما ذكره ابن عادل ، وسبقه في ذلك السمين الحلبي<sup>(٤)</sup> .

والذي جاء على ألسنة أهل اللغة والمعاجم يدل على أن الرءءابة وردت بمعنى عظم الصدر ، ففي العين للخليل قال : « الرءءابة عظيم في الصدر ، يشرف على البطن كأنه طرف لسان الكلب »<sup>(٥)</sup> ونحو ذلك جاء في التهذيب وفي المقاييس<sup>(٦)</sup> .

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٣٣٢ .

(٢) معجم المقاييس ص / ٤٤٤ - ٤٤٥ .

(٣) اللباب ٢ / ١٣ .

(٤) الدر المصون ١ / ٢٠٤ .

(٥) معجم العين ٤ / ٤٧ .

(٦) تهذيب اللغة ٦ / ١٥٧ ، والمقاييس ص / ٤٢٦ .

ولا ريب أن الرَّهَبَ والرَّهَبَ والرَّهْبَةَ مصادر يعود اشتقاقها إلى الرَّهَابَةِ التي هي عَظْمٌ في الصدر يؤثر فيه الخوف ، كما ذكره السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي ، والرَّهَابَةُ بالمعنى المذكور اسم عين ، حيث إنَّ الأفعال والمشتقات تعود في اشتقاقها إلى المصادر ، فلا مانع لو اشتققنا أفعالاً من (الرَّهْبَةِ) و(الرَّهَب) واعتبرناها من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان ، هذا ما أرى والله أعلم .

٢٠- السُّورُ : ذكر ابن عادل أن (السُّورَ) غير مهموز بمعنى الحائط ، و(تَسَوَّرُوا) معناه علواً أعلى السُّور ، كما يقال : تَسَمَّ البعيرُ أي بلغ سَنَامَهُ<sup>(١)</sup> .

أقول : لقد تبين لي مما ذكره ابن عادل وقبله القرطبي والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup> أنَّ (السُّورَ) بمعنى الحائط اسم عين ، وقد اشتق منه (تَسَوَّرَ) بمعنى صَعَدَ على السور ، وما جاء في المعاجم اللغوية يؤيد هذا الذي ذكره القرطبي والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي ، قال الخليل : السُّورُ حائطُ المدينة ونحوه ، وتَسَوَّرْتُ الحائطَ وسُرُّتُهُ سُورًا<sup>(٣)</sup> ، وقال الأزهري : « سُرْتُ الحائطَ سُورًا وتَسَوَّرْتُهُ إذا علوته »<sup>(٤)</sup> ومادة السين والواو والراء ومشتقاتها وردت في المعاجم واللغة فيما يدل على العلو والارتفاع ، ولعلَّ ذلك فيما أرى لما يكون عليه سُورُ المدينة من العلو والارتفاع بحيث لا أحد يستطيع تسلُّقه ولا القفز من أعلاه ، قال ابن فارس : « السين والواو والراء أصل واحد يدل على علوِّ وارتفاع »<sup>(٥)</sup>

(١) اللباب ١٦ / ٣٩٥ .

(٢) القرطبي ١٨ / ١٥٤ ، والدر المصون ٥ / ٥٣٠ .

(٣) معجم العين ٧ / ٢٨٩ .

(٤) تهذيب اللغة ١٣ / ٣٥ - ٣٦ .

(٥) معجم المقاييس ص / ٤٩٧ .

وعلى هذا المعنى فسر القرطبي قوله تعالى : ﴿سَوْرُوا الْمَحْرَابَ﴾ [ ص : ٢١ ] بأنَّ معناه : أتوه من أعلى سُورِهِ (١) .

٢١- الشَّجْرَةُ : ذكر ابن عادل أنَّ الشجرة واحدة الشَّجَر ، والشَّجْرُ ما كان على ساقٍ وله أغصان ، وذكر عن المبرد أن العرب تسمِّي ما تفرعت له عيدانٌ وأغصان شَجْرًا ، وذكر ابن عادل أيضًا ( أنَّ شَجْرَ يَشْجُرُ شُجُورًا وشَجْرًا ) إذا اختلف واختلط ، وشاجره إذا نازعه لتداخل الكلام بعضه في بعض عند المنازعة (٢) .

أقول : الشَّجْرُ اسم عين وقد تم اشتقاق الأفعال منه نحو شَجَرَ وأشَجَرَ وشَجَّرَ وتَشَجَّرَ ، وكل ذلك يعود إلى الشَّجْرَةَ التي هي اسم عين ، ثم أخذوا هذا المعنى المشاهد المحسوس من التداخل والالتفاف لما لا يشاهد من المنازعة والاختلاف ؛ لأن معنى التداخل والالتفاف في الأشجار لتداخل أغصانها وفروعها بعضها في بعضٍ أمرٌ ظاهر مشاهد ، والنزاع والخلاف أمر خفي ، والاشتقاق من اسم العين يوضِّح المعنى في غلاف حِسي ، والأمثلة التي وردت في المعاجم اللغوية تؤكد لنا اشتقاق الأفعال والمشتقات بمختلف فروعها من لفظ الشَّجْرَةَ ، فقد جاء في العين للخليل والتهذيب للأزهري والمفردات للراغب أنَّ ( المَشْجَرَةَ ) أرض تُنْبِتُ الشجر الكثير ، وهذه أشَجْرٌ من هذه ، أي أكثر شَجْرًا ، و( المَشَجَّر ) ضربٌ من التصاوير على صفة الشَّجَر ، وقد شَجَرَ بينهم أمر وخصومة أي اختلط واختلف ، واشتَجَرَ بينهم وتَشَجَرَ القوم أي تنازعوا أو اختلفوا ، وإذا تدلَّتْ أغصان شجرٍ فرفعتَه وأخفيتَه قلت : شَجَرْتُهُ

(١) القرطبي ١٨ / ٦٥٤ .

(٢) الباب ١ / ٥٥٦ ، ٦ / ٤٦٩ .

وهو مَشْجُورٌ ، والرماح شَواجِرُ أي يختلف بعضها في بعض ، وسمي الشَّجْرُ شَجْرًا ؛ لاختلاف أغصانه ودخول بعضها في بعض<sup>(١)</sup> .

٢٢- الشَّيْدُ : ذكر ابن عادل أن الشَّيْدَ معناه الجِصُّ ، والمُشَيِّدَةُ : المصنوعة بالشَّيْدِ<sup>(٢)</sup> .

أقول : كلام ابن عادل فيما أرى يشير إلى الاشتقاق من اسم العين الذي هو لفظ ( الشَّيْدُ ) في هذه المسألة ، والشَّيْدُ كما ورد في كتب اللغة والمعاجم بمعنى الجِصِّ ، وأهل المعاجم والمعاني فسَّروا المشتقات من هذه المادة ( الشين والياء والبدال ) على أنها تعود إلى معنى الجِصِّ ، فقد ذكر الخليل أن تشييدَ البناء إحكامه ورفعهُ ، وقد سمي الجِصُّ شَيْدًا ، ولا يكون القصر مَشَيْدًا حتى يُجَصَّصَ ويُرْفَعَ ، والمَشِيدُ المَبْنِيُّ بالشَّيْدِ<sup>(٣)</sup> ، وقال أبو عبيدة : « المُشَيِّدُ : المَزِينُ ، والشَّيْدُ الجِصُّ والصاروج » وقال أيضًا : ﴿ وَقَصْرٌ مَشِيدٌ ﴾ [ الحج : ٤٥ ] مجازه مجاز مفعول من ( شَدْتُ نَشِيدًا ) أي زَيَّنْتُهُ بالشَّيْدِ وهو الجِصُّ<sup>(٤)</sup> وقال الزجاج : « شَادَ الرجل بناءه يَشِيدُهُ شَيْدًا إذا رفعه وإذا طلاه بالشَّيْدِ ، وهو ما يُطْلَى به البناء من الكلس والجِصِّ وغيره »<sup>(٥)</sup> ، وقال الجوهري : « الشَّيْدُ بالكسر كلُّ شيء طليت به الحائط من جِصٍّ أو مَلَاطٍ ، وبالفتح المصدر ، تقول : شَادَهُ يَشِيدُهُ شَيْدًا جَصَّصَهُ »<sup>(٦)</sup> وذكر الراغب الأصفهاني والزنجشيري والقرطبي وأبو حيان

(١) معجم العين ٦ / ٢٩ - ٣٠ ، تهذيب اللغة ١٠ / ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ومفردات للراغب ص / ٢٥٩ .

(٢) اللباب ٦ / ٥٠٦ .

(٣) معجم العين ٦ / ٢٧٧ .

(٤) مجاز القرآن ١ / ١٣٢ ، ٢ / ٥٣ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٧٩ .

(٦) الصحاح للجوهري ٣ / ٥٧ .

والسمين الحلبي نحو ذلك<sup>(١)</sup> وقد أورده الأستاذ عبد الخالق عزيمة في باب الاشتقاق من أسماء الأعيان .

٢٣- الشَّغاف : ذكر ابن عادل أن الشغاف حجاب القلب وهي جِلْدَةٌ

رقيقة، وقيل : سويداء القلب وقوله تعالى : ﴿ شَغَفَهَا ﴾ [ يوسف : ٣٠ ] بالغين المعجمة المفتوحة بمعنى خَرَقَ شِغَافَ قلبها ، ويقال : شغفتُ فلاناً أي أصبتُ شغافه ، وكبدته أي أصبتُ كبده ، ومعنى « شَغَفَهَا حُبًّا » أي خَرَقَ الحُبُّ الجلدَ حتى أصابَ القلب ، أي أن حُبَّهُ أحاط بقلبها مثل إحاطة الشغافِ بالقلب ، وإذا كان الشغاف بمعنى ( سويداء القلب ) فالمعنى أن حُبَّهُ وصل إلى سويداء قلبها<sup>(٢)</sup> .

أقول : لقد ورد لفظ ( الشَّغاف ) في كتب اللغة والمعاجم والمعاني بمعنى حِجَابِ القلب وغشائه وغلابة ووعائه<sup>(٣)</sup> وهي جِلْدَةٌ لاصقة بالقلب ، ذكره الأزهري<sup>(٤)</sup> ، وذكر القرطبي عن الحسن أن الشَّغافَ الجِلْدَةُ اللاصقة بالقلب التي لا تُرَى وهي الجلدة البيضاء<sup>(٥)</sup> ، قال الزمخشري « الشَّغافُ حجابُ القلب ، وقيل : جلدة رقيقة يقال لها لسانُ القلب »<sup>(٦)</sup> .

(١) المفردات ص / ٢٧٤ ، والكشاف / ١ / ٢٨٣ ، والقرطبي / ٦ / ٤٦٥ ، والبحر / ٣ / ٣٠٦ ، والدر المصون / ٢ / ٣٩٩ .

(٢) اللباب / ١١ / ٧٩ .

(٣) معجم العين / ٤ / ٣٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج / ٣ / ١٠٥ ، وجمهرة اللغة / ٢ / ٢٢٧ ، وتهذيب اللغة / ٨ / ٤٤ ، والمقاييس ص / ٥٢٩ ، والكشاف / ٢ / ٢٥٢ ، والقرطبي / ١١ / ٣٢٦ - ٣٢٨ ، والبحر / ٥ / ٢٢٩ ، والدر المصون / ٤ / ١٧٢ .

(٤) تهذيب اللغة / ٨ / ٤٤ .

(٥) القرطبي / ١١ / ٣٢٨ .

(٦) الكشاف / ٢ / ٢٥٢ .

والشَّغاف بالمعاني المذكورة اسم عين ، وقد اشتق منه الفعل ، وهذا من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان قال تعالى : ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ [ يوسف : ٣٠ ] قال الفراء : « أي قد خَرَقَ شَغافَ قلبها »<sup>(١)</sup> وقال الزجاج : « أي بلغ حُبُّه إلى شغاف قلبها »<sup>(٢)</sup> وقال الزمخشري : « خَرَقَ حُبُّه شَغافَ قلبها حتى وصل إلى الفؤاد »<sup>(٣)</sup> وذكر القرطبي أن الشَّغاف سواء كان بمعنى باطن القلب أو غلافه أو وسطه ، فإن المعنى متقاربٌ أي دخل حُبُّه إلى شغافها أو وصل حُبُّه إلى شغافها<sup>(٤)</sup> .

وتفسير أهل اللغة والمعاني لفظ ( الشَّغاف ) بما ذكر من المعاني يشير إلى أن هذا اللفظ اسمُ عين ، واشتقاق الفعل والوصف منه من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان .

٢٤ - الصعيد: ذكر ابن عادل أن قوله تعالى: ﴿ تَصْعَدُونَ ﴾ [ آل عمران: ١٥٢ ] من أَصْعَدَ في الأرض إذا ذَهَبَ فيها ، والهمزة فيه للدخول ، نحو : أَصْبَحَ زيدٌ أي دخل في الصباح<sup>(٥)</sup> .

وإنني أرى أن فيما ذكره ابن عادل من معنى ( أَصْعَدَ ) وهو الدخول في الصعيد ، أو الذهاب في الأرض ، إشارةً إلى ضمِّ ( أَصْعَدَ ) إلى الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وكلامه هذا يتوافق مع ما ذكره أهل اللغة والمعاني ، فقد جاء في المعاجم اللغوية أن ( الصَّعِيدَ ) وجهُ الأرض قلَّ أو كثر ، ذكره الخليل<sup>(٦)</sup> ،

(١) معاني الفراء ٢ / ٤٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٠٥ .

(٣) الكشف ٢ / ٢٥٢ .

(٤) القرطبي ١١ / ٣٢٦ .

(٥) اللباب ٥ / ٦٠٣ .

(٦) معجم العين ١ / ٢٩٠ .

والصَّعِيدُ من الأرض الترابُ الذي لا يخالطه رملٌ ولا سَبَخٌ ، ذكره ابن دريد<sup>(١)</sup> ، وقال الزجاج : « الصعيد وجهُ الأرض ... والصُّعْدَاتُ الطُّرُقَاتُ ، وإنما سُمِّي صعيدًا ؛ لأنها نهاية ما يُصْعَدُ إليه من باطن الأرض ، لا أعلم بين أهل اللغة اختلافًا في أن الصَّعِيدَ وجهُ الأرض »<sup>(٢)</sup> .

وإذا ثبت أن الصَّعِيدَ وجهُ الأرض ، وأنَّ الإصعاد هو الدخول في الصعيد : فإنه يحسن بنا القول بأن ( صَعِدَ ) و( أَصْعَدَ ) و( صَعَدَ ) و( تَصَعَّدَ ) ونحو ذلك مما يعود إلى مادة ( ص ع د ) إنما هي من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان ، ثم استعير هذا المعنى المحسوس الذي هو الدخول في الصعيد أو الصعود إلى المكان المرتفع من المكان المنخفض استعير لكل ما فيه إبعادٌ وإن لم يكن فيه صعود ، وهذا ما تبين لنا مما ذكره الراغب من أنَّ الصَّعُودَ هو الذهاب في المكان العالي والإصعاد من الصَّعُود وهو الذهاب إلى الأمكنة المرتفعة ، ثم استعمل في الإبعاد وإن لم يكن فيه اعتبار الصعود<sup>(٣)</sup> .

٢٥- الظَّهْرُ : ذكر ابن عادل أن الظَّهَارَ مشتق من الظَّهْرِ ، و( تَظَهَّرُونَ وتُظَهَّرُونَ وتَظَهَّرُونَ ) كلُّ هذه الأفعال مع اختلاف أبوابها تعود في اشتقاقها إلى لفظ ( الظَّهْر ) ، وأخذ هذه الأفعال من لفظ ( الظَّهْر ) كأخَذَ ( لَبِيَّ ) من التَّبْلِيَةِ و( أَقْفَ ) من الأَفِّ<sup>(٤)</sup> .

(١) جمهرة اللغة ١ / ٧٧٦ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٥٦ .

(٣) مفردات الراغب ص / ٢٨٤ .

(٤) ١٥ / ٥٠٠ .

أقول : ( الظَّهْر ) كما جاء في العين خلاف البطن من كل شيء<sup>(١)</sup> ، ويجمع على ( ظُهُور ) وهو اسم عين ، وكلام ابن عادل ومن سبقه من علماء التفسير كأبي حيان والسمين الحلبي ثبت أن ( ظَاهِر ) و( تَظَاهَرَ ) و( تَظَهَّرَ ) و( ظَهَرَ ) كلُّ هذه الأفعال مردها الاشتقائي لفظ ( الظَّهْر )<sup>(٢)</sup> ، وهذا يعني أن لفظ ( الظَّهْر ) اسم عين قد اشتقت منه الأفعال والصفات ، وكلام أبي إسحاق الزجاج والزمخشري وغيرهما في تفسير ( الظَّهَار ) بأنه قول الرجل لامرأته : ( أنت على كظهر أمي )<sup>(٣)</sup> يشير إلى أن اشتقاق ( الظَّهَار ) من الظَّهْر الذي هو خلاف البطن من باب الاشتقاق من اسم العين ، وذكر ابن فارس أن الأصل في كل ما اشتق من ( الظاء والهاء والراء ) هو ظَهَرَ الإنسان ، وظَهَرَ الإنسان يجمع البروز والقوة<sup>(٤)</sup> ، وذكر الراغب الأصفهاني أن ( ظَهَرَ الشيء ) أصله أن يحصل شيء على ظَهْرِ الأرض فلا يخفى ، و( بَطَنَ الشيء ) إذا حصل في بَطْنَانِ الأرض فيخفى ، ثم صار مستعملاً في كل بارزٍ مُبَصَّرٍ بالبصر والبصيرة<sup>(٥)</sup> .

٢٦- الغِرَاء : وهو ما يُلصَقُ به الشيء ، قال ابن عادل : « أَغْرَيْنَا » من أَغْرَاه بكذا أي ألزمه إيَّاه وأصله من ( الغِرَاء ) الذي يلصق به<sup>(٦)</sup> .

أقول : هذا الذي ذكره ابن عادل يدل على أن ( الغِرَاء ) اسم عين ، وقد اشتق منه فعل ( أَغْرَى ) ومعناه ألزمه إيَّاه ، وقد ذكر الزمخشري وأبو حيان

(١) معجم العين ٤ / ٣٧ .

(٢) البحر المحيط ٧ / ٢٠٧ ، الدر المصون ٥ / ٤٠٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢١٤ ، والكشاف ٣ / ٢٢٦ .

(٤) المقاييس في اللغة ص / ٦٤٢ ، ٦٤٣ .

(٥) مفردات الراغب ص / ٣٣١ .

(٦) اللباب ٧ / ٢٥٨ .

والسمين الحلبي نحو ذلك<sup>(١)</sup> .

وذكر الخليل أن الغراء ما غرّيت به شيئاً ما دام لوناً واحداً ، ويقال : مطبئٌ مُغَرَّى ، والإغراء : الإيلاع<sup>(٢)</sup> ، وقال ابن السكيت : غرّوت السهم أغروه غرواً فهو مغروٌ إذا جعلت عليه الغراء<sup>(٣)</sup> ، وذكر الأزهري أن الغراء هو الذي يُطلى به ، وأغرّيت فلانٌ بفلانٍ إغراءً وغرّاةً إذا أولع به ، وأغرّيت الكلب إذا أسدته وأرّشته<sup>(٤)</sup> ، وقال الراغب : « غرّيت بكذا أي لهج به ، وأصل ذلك من ( الغراء ) وهو ما يلصق به<sup>(٥)</sup> .

ومحصل القول أن الغراء اسم عين ، وقد أخذ منه الفعل بمختلف صوره ثلاثياً نحو غرّيت بكذا ومزيداً من الثلاثي نحو أغراه بكذا .

٢٧- الفضاء : ذكر ابن عادل أن قراءة السري<sup>(٦)</sup> في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَقْضُوا

إِلَىٰ وَلَا تُنْظَرُونَ ﴾ [ يونس : ٧١ ] بقطع الهمزة وبالفاء بدل القاف ( أَقْضُوا ) من

( أَقْضَى يُقْضِي إِفْضَاءً ) إذا انتهى إليه ، ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَقْضَى

بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [ النساء : ٢١ ] والمعنى أَقْضُوا إِلَىٰ بِشْرِكُمْ أي انتهوا به إلى ،

(١) الكشف ١ / ٣٢٨ - ٣٢٩ ، والبحر المحيط ٣ / ٤٥٨ ، والدر المصون ٢ / ٥٠٤ .

(٢) معجم العين ٤ / ٤٤١ ( ملحق في نهاية الجزء الثامن ) ، والإيلاع من مادة ( و ل ع ) مصدر ( أولع

بكذا ) وقد جاء في العين ( ٢ / ٢٥٠ ) « أولع بكذا ولوعاً وإيلاعاً إذا لَجَّ » وذكر الفيومي « أولع

بالشيء : علّق به » المصباح المنير ص / ٦٧٢ .

(٣) إصلاح المنطق ص / ٢٣٨ .

(٤) تهذيب اللغة ٨ / ١٦٠ - ١٦١ .

(٥) مفردات الراغب ص / ٣٦٠ .

(٦) هو « السري بن ينعم » كما جاء في البحر المحيط ٥ / ١٧٩ ، و« السدي بن ينعم » كما جاء في المحرر

الوجيز ٣ / ١٤٩ .

وقيل : معناه أُسرِعُوا به إِلَيَّ ، وقيل : هو من أَفْضَى إِذَا خَرَجَ إِلَى الْفَضَاءِ ، أي فأَصْحِرُوا به إلى وأَبْرزوه لي<sup>(١)</sup> .

أقول : القراءة التي ذكرها ابن عادل هي قراءة السري بن ينعم كما جاء في المحتسب لابن جني والبحر المحيط لأبي حيان والدر المصون للسمين الحلبي<sup>(٢)</sup> ، وكلام ابن عادل المذكور يدل على أن ( أَفْضَى ) من باب الاشتقاق من اسم العين الذي هو لفظ ( الْفَضَاءِ ) ، وهذا ما ذكره ابن جني والزخشي وأبو حيان والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup> ، فقد جاء في المحتسب أن ( أَفْضَى ) مشتق من الْفَضَاءِ ، والإفضاء هو الإسراع ومعنى ( أَفْضُوا إِلَيَّ ) أي أسرعوا إليَّ ؛ لأن الإنسان إذا صار في الفضاء تمكن من الإسراع ، وَأَفْضَى في دلالتها على الدخول في الفضاء كمثل ( أَعْرَقَ ) و( أَعْمَنَ ) و( أَنْجَدَ ) في دلالتها على الدخول إلى العراق وإلى عُمان وإلى نجد<sup>(٤)</sup> ، وما ذكره الفراء من أن ( أَفْضُوا ) بمعنى ( توجَّهوا إِلَيَّ حتى تصلوا ) يؤيدُ اشتقاق ( أَفْضَى ) من الفضاء أيضًا<sup>(٥)</sup> .

وما ذكره أهل اللغة والمعاجم في معاني مشتقات ( ف ض و ) يؤيد كون ( أَفْضَى ) وتصاريفه من باب الاشتقاق من اسم العين الذي هو الفضاء بمعنى المكان الواسع ، قال الخليل : « الْفَضَاءُ : المكان الواسع والفعل فَضًا يَفْضُو فَضُوءًا وفضاءً فهو فاضٍ أي واسعٌ ... وَأَفْضَى فلان إلى فلان أي وصل إليه ، وأصله أنه

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٠ / ٣٧٩ .

(٢) المحتسب ١ / ٣١٥ ، والبحر المحيط ٥ / ١٧٩ ، والدر المصون ٤ / ٥٥ .

(٣) المحتسب ١ / ٣١٥ - ٣١٦ ، والكشاف ٢ / ١٩٧ ، وأساس البلاغة ص / ٣٤٣ ، والبحر

٥ / ١٧٩ ، والدر المصون ٤ / ٥٥ .

(٤) المحتسب ١ / ٣١٥ - ٣١٦ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٤٧٤ .

صار في فرجته وفضائه»<sup>(١)</sup> ، وذكر ابن فارس أن الفضاء هو المكان الواسع ، وأفضى الرجل إلى امرأته أي باشرها ، والمعنى أنه شُبِّهَ مقدَّمُ جسم الرجل بفضاء ، ومقدَّمُ جسم المرأة بفضاء ، فكأنه لاقى فضاءها بفضائه<sup>(٢)</sup> وقال الزمخشري : « أَفْضَيْتُ بِفُلَانٍ : خَرَجْتُ بِهِ إِلَى الْفَضَاءِ نَحْوَ أَصْحَرْتُ »<sup>(٣)</sup> .

٢٨- الْفِقَارُ : ذكر ابن عادل أن ( الْفَقِيرَ ) أصله من ( فَقَرْتَهُ الْفَاقِرَةُ ) أي كَسَرَتْ فِقَارَاتِ ظَهْرِهِ الدَاهِيَةَ ، وذكر عن الراغب أن أصل ( الْفَقِيرِ ) هو الْمَكْسُورُ الْفِقَارُ ، وذكر عن الهروي أنه قال : ( فَقَرَهُ ) إذا أصاب فِقَارَ ظَهْرِهِ نَحْوَ رَأْسِهِ إِذَا أَصَابَ رَأْسَهُ وَبَطْنَهُ إِذَا أَصَابَ بَطْنَهُ<sup>(٤)</sup> .

أقول : لفظ ( الْفِقَارُ ) بالمعنى المذكور اسم عين ، قال الخليل : « الْفِقَارُ مُنْضَدٌ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ مِنْ لَدُنِ الْعَجَبِ إِلَى قِحْفَةِ الرَّأْسِ »<sup>(٥)</sup> ، وقد اشتق منه فعل وصفة ، نحو : فَقَرْتَهُ الْفَاقِرَةُ ، والفقير من هذا القبيل وهو المكسورُ الفقار ، وأفقركَ الصَّيْدُ فَارَمَهُ أَي أَمْكَنَكَ مِنْ فِقَارِهِ<sup>(٦)</sup> ، وذكر الأزهري أن ( الْفَقِيرَ ) معناه المفقورُ الذي نُزِعَتْ فَقْرَةٌ مِنْ ظَهْرِهِ فَانْقَطَعَ صُلْبُهُ مِنْ شِدَّةِ الْفَقْرِ<sup>(٧)</sup> ، وإذا ثبت أن لفظ ( الْفِقَارِ ) اسم عين ، فلا غرابة في اشتقاق الفعل منه كما شهد بذلك تمثيل أهل اللغة .

٢٩- الْقِضَّةُ : ذكر ابن عادل أن ( انْقَضَ ) في قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ ﴾

(١) معجم العين ٧ / ٦٣ - ٦٤ .

(٢) معجم المقاييس ص / ٨٣٨ .

(٣) أساس البلاغة مادة ( ف ض و ) ص / ٣٤٣ .

(٤) اللباب ٤ / ٤٣٢ .

(٥) معجم العين ٥ / ١٥٠ .

(٦) مفردات الراغب ص / ٣٨٥ .

(٧) تهذيب اللغة ٩ / ١٠٣ .

[ الكهف : ٧٧ ] يحتمل أن يكون وزنه انفعل من ( انقَضاضِ الطائر ) أو من ( القِضَّة ) ، وهي الحصى الصغار ، والمعنى : يريد أن يتفتت كالحصى ، ومنه طعامٌ قَضُّصٌ إذا كان فيه حصى صغار<sup>(١)</sup> .

أقول : كلام ابن عادل هذا يدل على أن ( انقَضَّ ) على زنة ( انفَعَلَ ) يعود في اشتقاقه إلى ( القِضَّة ) التي هي الحصى الصغار ، وهذا من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وقد سبقه فيما ذكر أبو حيان والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup> ، والقِضَّةُ بكسر القاف والقِضَّةُ بفتحها تُجمَعُ على قَضُّصٍ<sup>(٣)</sup> ، ومجئ ( القِضَّةُ والقَضُّ والقَضُّصُ ) في المعاجم اللغوية بمعنى ( الحصى والأرض ذات الحجارة ) أمرَّبِين ، قال الخليل : « القِضَّةُ : أرض منخفضة ترابها رملٌ وإلى جنبها متن مرتفع والجميع قِضُونٌ »<sup>(٤)</sup> .

وقال ابن دريد : « القِضَّةُ أرض ذات حصى »<sup>(٥)</sup> وذكر الأزهري أنه يقال للحصى الصغار ( قَضُّصٌ ) ، ويقال : ( اتق القِضَّةُ والقَضُّصُ في طعامك ) يريد الحصى والتراب<sup>(٦)</sup> ، وقد اشتق من هذا اللفظ أفعال : ثلاثياً نحو ( قَضَّ ) ومزیداً من الثلاثي نحو ( أقَضَّ ) قال ابن دريد : « قَضَّ عليه مضجعه وأقَضَّ إذا خَسُنَ »<sup>(٧)</sup> وقال ابن القوطية : « قَضَّ الطعام يَقْضُ قَضًّا ، صار فيه القَضُّصُ ، وهي الحجارة الصغارُ ... وأقَضَّ المضجعُ والمكانُ : كثر قَضُّصُه أي :

(١) اللباب ١٢ / ٥٤٢ .

(٢) البحر المحيط ٦ / ١٤٣ ، والدر المصون ٤ / ٤٧٦ .

(٣) الاشتقاق لعبد الله أمين ص / ١٠٥ .

(٤) معجم العين ٥ / ٩ .

(٥) جمهرة اللغة ١ / ١٣٦ .

(٦) تهذيب اللغة للأزهري ٨ / ٢٠٧ .

(٧) جمهرة اللغة ١ / ١٣٥ .

حجارتُه»<sup>(١)</sup> ، وإذا ثبت أن القِصَّة والقَصَصُ جاءت في اللغة بمعنى الحصى والحجارة ، فإن معنى الخشونة التي تحملها مادة القاف والضاد المضعفة تعود في أساسها إلى المعنى الأصلي لهذه الكلمة من الحصى والحجارة ، لأن الخشونة في الحجارة والحصى أمر محسوس ، ثم استعير هذا المعنى في عدم الطمأنينة ، فقالوا : أَقَصَّ على فلان مضجعه إذا لم يطمئن به النوم .

٣٠- القَفَا : القَفَا والقَافِيَةُ بمعنى مُؤَخَّر العنق ، ذكر ابن عادل أن ( قَفِينَا ) أصله قَفُونَا ، انقلبت الواو ياءً لوقوعها رابعة ، واشتقاقه من قَفَوْتُ ، وقَفَوْتُهُ : إذا اتَّبَعْتَ قَفَاهُ<sup>(٢)</sup> .

أقول : لفظ ( القَفَا ) و( القَافِيَةُ ) بمعنى مُؤَخَّر العنق ، وهو اسم عين مما يتعلق بأعضاء جسم الإنسان ، وكلام ابن عادل المذكور يدل على أن ( قَفَا ) و( قَفَى ) ونحوهما مما يعود إلى القاف والفاء والواو تمَّ اشتقاقها من ( القَفَا ) الذي هو مؤخر العنق ، وقد سبقه فيما ذكر الطبري والثعالبي والبغوي والزخشي وابن عطية وأبو حيان والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup> ، والأمثلة التي وردت في كتب اللغة والمعاجم مما يتعلق بالقاف والفاء والواو تشهد بأن ( قَفِينَا ) ونحو ذلك من باب الاشتقاق من اسم العين ، قال الخليل : « والقَفُو مصدر قولك قفا يقفو وهو أن يتبع شيئاً ... والقَفَا مُؤَخَّرُ العنق ، ألفها واو ... وتَقَفَيْتُهُ بِعَصَا أَي ضَرَبْتُ قَفَاهُ بِهَا ، واستَقَفَيْتُهُ بِعَصَا إِذَا جِئْتَهُ مِنْ خَلْفٍ وَضَرَبْتَهُ بِهَا وَسُمِّيَتْ قَافِيَةً

(١) كتاب الأفعال لابن القوطية ص / ٥٥ .

(٢) الباب ٢ / ٢٦١ .

(٣) الطبري ٢ / ٣١٨ ، والكشف والبيان للثعالبي ١ / ٨٦ ، ٤ / ٢٧٣ ، ومعالم التنزيل ٥ / ٩٣ ،

والكشفاف ١ / ٨٠ ، والمحزر الوجيز ١ / ١٥٨ ، ٣ / ٤٦٩ ، والبحر ١ / ٤٦٤ ، والدر المصون

١ / ٢٩٢ .

الشعر قافيةً ؛ لأنها تقفو البيت وهي خلف البيت كله»<sup>(١)</sup> ، وقد تساوى واوي اللام ( قَفَا ) ويأئيه ( قَفَي ) في الدلالة على معنى ( القَفَا ) ، كما يفهم ذلك مما مثله ابن القوطية ، فقال : « قَفَوْتُ قَفْوًا : اتبعته ... وَقَفَيْتُ قَفِيًّا : ضربت قفاه »<sup>(٢)</sup> ، إلاَّ أنَّ ( القفا ) عند الخليل واوي كما أسلفنا ، وكذلك عند ابن السكيت كما ذكره الفيومي بدليل تثنيته على ( قفوين )<sup>(٣)</sup> .

وقال الراغب : « ( القفا ) معروف ، يقول : قفوته : أصبت قفاه ، قَفَوْتُ أثره ، وأَقْفَيْتُهُ ، تَبِعْتُ قفاه ، والاقْتفَاء : اتباع القفا كما أن ( الارتداف ) اتباع الرَّدْفِ »<sup>(٤)</sup> وقال الزمخشري « قَفَاه : إذا اتَّبَعَهُ من القفا نحو : ذنبه من الذَّنْب ، وقَفَاه به : اتَّبَعَهُ إِيَّاه »<sup>(٥)</sup> ، وإذا نظرنا إلى ما قاله ابن فارس فيما تعود إليه مشتقات القاف والفاء والحرف المعتل ، فإننا نجده يربطها بما يعود إلى معنى ( القفا ) من الاتباع أخذًا من معناه الحِسِّي الذي هو مؤخر العنق<sup>(٦)</sup> ، وهذه النصوص تأخذنا إلى القول بأن لفظ ( القفا ) اسم عين ، والاشتقاق منه من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان .

٣١ - القِنْطَار : ذكر ابن عادل أنَّ ﴿ الْمُقَنْطَرَةُ ﴾ [ آل عمران : ١٤ ] مُفْنَعَلَةٌ من القنطار ، وهو للتأكيد كقولهم : أَلْفٌ مَوْلَفَةٌ ، وَبَدْرَةٌ مُبَدَّرَةٌ ، وَإِبْلٌ مُؤَبَّلَةٌ ، ودراهم مُدْرَهَمَةٌ<sup>(٧)</sup> .

(١) معجم العين ٥ / ٢٢٢ .

(٢) كتاب الأفعال لابن القوطية ص / ٦٣ .

(٣) المصباح المنير ص / ٥١٢ .

(٤) مفردات الراغب ص / ٤١٠ .

(٥) الكشف ١ / ٨٠ .

(٦) المقاييس في اللغة ص / ٨٩٨ - ٨٩٩ .

(٧) اللباب ٥ / ٧٥ .

أقول : كلام ابن عادل المذكور يدل على أن لفظ ( القنطار ) اسم عين ك ( أَلْفِ ) و ( بَدْرَةَ ) و ( إِبِلٍ ) و ( دِرْهَمٍ ) وقد أُخِذَ من هذه الكلمات ( وهي أسماء الأعيان ) اسم مفعول للتأكيد ، فقد أُخِذَتْ ( الْمُقَنْطَرَةُ ) من القِنْطَارِ و ( الْمُؤَلَّفَةُ ) من الألف و ( المَبْدَرَةُ ) من ( البدره ) و ( المؤبَّلَةُ ) من الإبل ، و ( المَدْرَهْمَةُ ) من الدرهم .

وهذا الذي ذكره ابن عادل يوافق ما ذكره أهل اللغة والمعاجم والمعاني في جعل اشتقاق ( المَقَنْطَرَةُ ) من لفظ ( القِنْطَارِ ) الذي اختلف أهل العلم في تحديد معناه ومقداره على أقوال<sup>(١)</sup> :

- ومنها : أنه أربعون أوقيةً من ذهب أو فضة .
- ومنها : أنه ملءُ مَسْكِ ثورٍ ذهباً أو فضة .
- ومنها : أنه قدر وزنٍ غير محدود .
- ومنها : أنه ثمانون ألفَ درهم .
- ومنها : أنه مائة رطلٍ من ذهب أو فضة .
- ومنها : أنه ألف مثقال من ذهب أو فضة .
- ومنها : أنه اثنا عشر ألفَ أوقية .
- ومنها : أنه أربعة آلاف مثقال .
- ومنها : أنه مائة ألفٍ ومائة منٍّ ومائة رطلٍ ومائة درهم .

(١) معجم العين ٥ / ٢٥٦ ، ومعاني القرآن للقراء ١ / ١٩٥ ، ومجاز القرآن ١ / ٨٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٨٣ ، وتفسير غريب القرآن ص / ١٠٢ ، والمفردات ص / ٤٠٨ ، والكشاف ١ / ١٧٨ ، والجامع لأحكام القرآن ٥ / ٤٦ ، والبحر المحيط ٢ / ٤١٤ - ٤١٥ ، واللباب ٥ / ٧٤ - ٧٥ .

ومنها : أن القَنْطَرَةَ من المال ما فيه عبورُ الحياة تشبيهاً بالقَنْطَرَةِ .  
ورغم اختلاف أهل العلم في مقدار ( القَنْطَار ) فإنَّ معناه يلتقى في كونه  
مقداراً من المال ذهباً كان أو فضةً ، درهماً كان أو ديناراً .  
وهو بهذا المعنى اسم عين ، ولو قلنا إنَّ ( القَنْطَرَةَ ) هي البناء أو المعبرُ الذي  
يعبر به الإنسان من جانب إلى آخر ، فإنه بهذا المعنى أيضاً اسمُ عين ، وعلى هذا  
( المَقْنَطَرَةُ ) وصفٌ مشتق من ( القَنْطَرَةَ ) لتأكيد معنى ( القَنْطَار ) أو لتضعيف  
مقدار ( القَنْطَار ) ، وهذا ما يستدل عليه مما ذكره الفراء وابن قتيبة والزجاج  
والنحاس والزمخشري ، قال الفراء : « القناطير ثلاثة والمقنطرة تسعة كذلك  
سمعت وهو المضاعف »<sup>(١)</sup> وقال ابن قتيبة : « المقنطرة المكملة وهو كما تقول :  
بدرَةٌ مبدرةٌ وألفٌ مؤلّفةٌ »<sup>(٢)</sup> وقال الزجاج : « والذي يُخَرِّج في اللغة أن  
( القَنْطَارَ ) مأخوذ من عقد الشيء وإحكامه »<sup>(٣)</sup> ، وذكر النحاس أن ( المقنطرة )  
بمعنى المجمعّة ؛ لأنَّ الثلاثة ( قَنَاطِيرُ ) فإذا جمعتها صارت مثل قولك : ثلاثُ  
ثلاثاتٍ<sup>(٤)</sup> ، وقال الزمخشري : « المقنطرة مبنية من لفظ ( القَنْطَار ) للتوكيد  
كقولهم : ألفٌ مؤلّفةٌ وبدرَةٌ مبدرةٌ »<sup>(٥)</sup> .

وقد اشتقَّ العرب من لفظ ( القَنْطَار ) أو ( القَنْطَرَةَ ) فعلاً على زنة  
( فَعَلَل ) فقالوا : قَنَطَرَ الرجل إذا بلغ ماله مقدار ما يوزن بالقَنْطَار ، وقَنَطَرْتُ

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ١٩٥ .

(٢) تفسير غريب القرآن ص / ١٠٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٨٣ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٦٠ .

(٥) الكشاف ١ / ١٧٨ .

الشيء أحكمته<sup>(١)</sup> ، ولعل ذلك فيما أرى أخذ من ( القنطرة ) التي يُحكم بناؤها  
ويُشيد ، قال طرفه :

كقَنْطَرَةَ الرُّومِيِّ أَفْسَمَ رُبُّهَا      تُكْتَنَفْنَ حَتَّى تُشَادَ بِالرَّمَدِ<sup>(٢)</sup>

وقال الخليل : « وفي التصريف مخرجه على قول العرب ؛ لأنَّ الرجل يُقَنْطِر  
قِنْطَارًا »<sup>(٣)</sup> .

والسؤال الذي يطرح نفسه بعدما جعلنا ( القِنْطَار ) اسم عين و ( المَقَنْطَرَةَ )  
مشتقاً منه هو ما مصير النون في ( القنطار ) وفي مشتقاته ؟ هل النون أصلية أم  
زائدة ؟

إجابةً على هذا السؤال أقول : لقد تبين لي مما ذكر أهل العلم في هذا الشأن أن  
النون في ( القنطار ) وفي ما اشتق منه أصليةً ، لأننا أثبتنا أن ( القِنْطَار أو القَنْطَرَةَ )  
اسم عين ، وقد ورد في اللغة من عند العرب على هذا الشكل الذي نراه الآن ،  
وهو ثبوت النون في مفرده وجمعه ومصدره وفعله ، فكونها أصلية أقيس ،  
ف ( قِنْطَارٌ ) فعلاً و ( قَنْطَرَةٌ ) فعلاً ، وهذا أحد القولين اللذين ذكرهما أبو  
حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٤)</sup> .

أما القول الآخر فهو أن النون زائدة اشتقاقاً من ( قَطَرَ يَقْطُرُ ) إذا سَالَ ،  
وسُمِّيَ الذهب والفضة ( قِنْطَارًا ) تشبيهاً بالماء في سرعة الانقلاب<sup>(٥)</sup> ، وبناء على

(١) الجامع لأحكام القرآن ٥ / ٤٦ .

(٢) البيت لطرفة في ديوانه ص / ٢٢ ، والكامل في اللغة والأدب ١ / ٨١ ، وشرح المعلقات السبع  
ص / ٥٢ .

(٣) معجم العين ٥ / ٢٥٦ .

(٤) البحر المحيط ٢ / ٤١٥ ، والدر المصون ٢ / ٣٢ ، واللباب ٥ / ٧٤ .

(٥) الدر المصون ٢ / ٣٢ ، واللباب ٥ / ٧٤ .

هذا الوجه (قِنْطَارٌ) على زنة (فِنْعَالٌ) و (مُقَنْطَرَةٌ) على زنة (مُفْعَلَةٌ) ، قال أبو حيان: « (المقنطرة) مُفْعَلَةٌ أو مُفْعَلَةٌ من القنطار »<sup>(١)</sup> .

وإنني أرى أن فيما ذكر أبو عبيدة من أن (المقنطرة مُفْعَلَةٌ) <sup>(٢)</sup> تأييداً للقول الثاني ، وفي هذا القول لا يحكم على لفظ (المقنطرة) بأنه من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وإن كان (القِنْطَار) لا يختلف من حيث المعنى عما سبق في القول الأول من الدلالة على الذهب والفضة ، لأن القول الأول يعود في اشتقاقه إلى (القِنْطَار) بينما القول الثاني يعود إلى (القَطْرِ) بمعنى السيلان .

٣٢- الكَبْدُ : نقل ابن عادل عن الزمخشري <sup>(٣)</sup> قوله : « الكَبْدُ أصله من قولك : كَبَدَ الرَّجُلُ كَبْدًا فهو أَكْبَدُ : إِذَا وَجَعَتْ وَانْتَفَخَتْ ، فَاتَّسَعَ فِيهِ حَتَّى اسْتُعْمِلَ فِي كُلِّ تَعَبٍ وَمَشَقَّةٍ ، وَمِنْهُ اسْتَقْتَمَتِ الْمَكَابِدَةُ ، كَمَا قِيلَ كَبَّتَهُ بِمَعْنَى أَهْلَكَهُ ، وَأَصْلُهُ (كَبَدَهُ) إِذَا أَصَابَ كَبِدَهُ »<sup>(٤)</sup> .

وذكر في معرض حديثه عن قوله تعالى : ﴿ أَوْيَكُنْتُمْ ﴾ [ آل عمران : ١٢٧ ] أن (الكَبَّت) الإصابة بمكروه ، وقيل : هو الصَّرْعُ للوجه واليدين ، وعلى هذين فالتاء في (يَكْبِتُ) أصلية وليست بدلًا من شيء ، وقيل أصله من (كَبَدَهُ) إذا أصابه بمكروه أثر في كَبِدِهِ وَجَعًا ، كقولك : رأسته ، أي أصبتُ رأسه <sup>(٥)</sup> .

أقول : هذان النصان اللذان أوردهما ابن عادل يدلان على أن لفظ (الكَبْد)

(١) البحر المحيط ٢ / ٤١٥ .

(٢) مجاز القرآن ١ / ٨٨ .

(٣) اللباب في علوم اللباب ٢٠ / ٣٤٢ .

(٤) الكشف ٤ / ٢١٣ .

(٥) اللباب في علوم الكتاب ٥ / ٥٢٧ .

اسم عين ، والاشتقاق منه هو من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وقد ورد لفظ ( الكَبِدِ ) بفتح الكاف وكسر الباء و ( الكَيْدِ ) بكسر الكاف وسكون الباء في كتب اللغة والمعاجم بمعنى اللُّحْمَةِ السوداء في البطن<sup>(١)</sup> ، وهو اسم عين مما يتعلق بأعضاء جسم الإنسان ، وقد اشتقَّ منه الفعل ثلاثياً أو غيره ، نحو كَبَدَهُ يَكْبِدُهُ كَبْدًا إِذَا ضَرَبَ كَبِدَهُ أَوْ أَصَابَهُ ، وَكَبِدَ كُبَادًا : شَكَا كَبِدَهُ أَوْ وَجَعَهُ كَبِدُهُ<sup>(٢)</sup> ، وجاء في العين « وَرَجُلٌ مَكْبُودٌ : أَصَابَ كَبِدَهُ دَاءٌ أَوْ رَمِيَهُ ، وَالْكُبَادُ : دَاءٌ يَأْخُذُ فِي الْكَبِدِ وَإِذَا أَضْرَّ الْمَاءَ بِالْكَبِدِ قِيلَ كَبَدَهُ »<sup>(٣)</sup> وقال ابن دريد : الْكَبِدُ مَعْرُوفَةٌ وَيُقَالُ : كَبَدْتُ أَيضًا ، وَالْكَبْدُ : مُصَدَّرُ كَبَدٍ يَكْبُدُ كَبْدًا إِذَا اشْتَكَى كَبِدَهُ<sup>(٤)</sup> .

ثم اشتقُّوا من ( الكَبِدِ ) الذي هو اسم عين فعلاً من غير الثلاثي على معنى المشقَّةِ والتَّعَبِ ، وعلى معنى الوَسَطِ ، فقالوا : تَكَبَّدَتِ الشَّمْسُ : أَي صَارَتْ فِي كَبِدِ السَّمَاءِ وَكَابَدْتُ الشَّيْءَ : أَي قَاسَيْتُهُ مِنَ الْمَشَقَّةِ<sup>(٥)</sup> .

ولا ريب أن هذه النصوص تدل دلالة صريحة على أن لفظ ( الكَبِدِ ) اسم عين ثم استعاروه لمعنى المشقَّةِ والوَسَطِ واشتقُّوا منه ، وهذا من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان .

٣٣- كُدِيَّةٌ : ذكر ابن عادل أن ( أَكْدَى ) في قوله تعالى : ﴿ وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَكْدَى ﴾ [ النجم : ٣٤ ] أصله من ( أَكْدَى الحافر ) إِذَا حَفَرَ شَيْئًا فَصَادَفَ كُدِيَّةً مَنَعْتَهُ مِنْ

(١) معجم العين ٥ / ٣٣٢ ، ولسان العرب مادة ( ك ب د ) .

(٢) كتاب الأفعال لابن القوطية ص / ٢٢٨ ، ومفردات الراغب ص / ٤٢٢ .

(٣) معجم العين ٥ / ٣٣٣ .

(٤) جوهرة اللغة ١ / ٣٠٥ .

(٥) جوهرة اللغة ١ / ٣٠٥ ، والأزهري ١٠ / ٧٥ .

الحفر ، ومثله أَجْبَلُ أي صادف جَبَلًا مَنَعَهُ من الحفر<sup>(١)</sup> .

أقول : لقد ورد لفظ ( الكُدْيَةُ ) في اللغة بمعنى الأرض الغليظة ، والجمع كُدَى ، قال الخليل : « الكُدْيَةُ : صلابَةٌ في الأرض ، وأكْدَى الحافرُ أي بلغ الصُّلْبَ من الأرض »<sup>(٢)</sup> ، وذكر ابن دريد وابن القوطية والراغب الأصفهاني نحو ذلك<sup>(٣)</sup> ، وقال الزمخشري : « ( أكْدَى ) قَطَعَ عَطِيَّتَهُ وَأَمْسَكَ ، وأصله إكْدَاءُ الحافرِ وهو أن تلقاه كُدْيَةً ، وهي صلابَةٌ كالصخرة فيُؤْمِسُكُ عن الحفر ، ونحوه أَجْبَلُ الحافر ثم استعير فقليل : أَجْبَلُ الشاعرُ : إذا أقحم »<sup>(٤)</sup> .

وإذا كانت ( الكُدْيَةُ ) بمعنى الصَّخْرَةِ أو الأرضِ الصَّلبَةِ كما جاء في كتب المعاجم واللغة ، فإن ( أكْدَى ) ونحوه مما تم اشتقاقه من لفظ ( الكُدْيَةُ ) من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وكلام ابن عادل الدمشقي ومن سبقه من علماء التفسير كالزمخشري والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup> يشير إلى هذا الجانب ، يقول ابن فارس : « الكاف والبدال والحرف المعتل أصل صحيح يدلُّ على صلابَةٍ في شيء ، ثم يقاس عليه ، فالكُدْيَةُ صلابَةٌ تكون في الأرض ، يقال : حَفَرَ فَأَكْدَى ، إذا وصل إلى الكُدْيَةِ ، ثم يقال للرجل إذا أعطى يسيرًا ثم قَطَعَ : أكْدَى ، شُبِّهَ بالحافرِ يَحْفَرُ فيُكْدِي فيؤْمِسُكُ عن الحفر »<sup>(٦)</sup> .

(١) اللباب ١٨ / ٢٠٠ .

(٢) معجم العين ٥ / ٣٩٦ .

(٣) جمهرة اللغة ١ / ٨١٢ ، وكتاب الأفعال لابن القوطية ص / ٦٨ ، والمفردات ص / ٤٢٩ .

(٤) الكشف ٤ / ٤١ .

(٥) الدر المصون ٦ / ٢١٢ .

(٦) المقاييس ص / ٩٢١ .

٣٤- الكَلْبُ : ذكر ابن عادل أنّ ( مكلّبين ) في قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ [ المائدة : ٤ ] مشتق من الكَلْبِ أو من الكَلْبِ بمعنى الضراوة ، ويقال : هو كَلْبٌ بكذا أي حريصٌ ، وبه كَلْبٌ أي حِرْصٌ ، وكأنه أيضًا مشتق من الكَلْبِ هذا الحيوان لحرصه<sup>(١)</sup> .

أقول : كلام ابن عادل المذكور يدفعنا للقول بأن ( مكلّبين ) وصف مشتق من ( الكَلْبِ ) وهو الحيوان المعروف أو من ( الكَلْبِ ) بمعنى الضراوة ، وهو أيضًا يعود في النهاية إلى ( الكَلْبِ ) ، والكَلْبُ اسمُ عين ، واشتقاق الأفعال والأوصاف منه من باب الاشتقاق من اسم العين ، وقد سبق ابن عادل فيما ذكر الزمخشري وأبو حيان والسمين الحلبي ، فقد جعلوا اشتقاق ( مكلّبين ) من الكَلْبِ أو من الكَلْبِ بمعنى الضراوة<sup>(٢)</sup> ، قال الزمخشري : « المكلّب مودّب الجوارح ومُضَرِّبها بالصيد لصاحبها ورائضها لذلك بما عَلِمَ من الحيل وطرق التأديب والتثقيف ، واشتقاقه من ( الكَلْبِ ) ؛ لأن التأديب أكثر ما يكون في الكلاب فاشتقّ من لفظه لكثرة في جنسه »<sup>(٣)</sup> ، وقد ورد في اللغة والمعجم اشتقاق الأفعال والأوصاف من هذا اللفظ ( الكَلْبُ )<sup>(٤)</sup> فقد جاء في العين : « كَلْبٌ كَلِبٌ ، يَكَلِبُ بِأَكْلِ لَحْمِ النَّاسِ ، فَيَأْخُذُهُ شِبْهُ جُنُونٍ فَلَا يَعْصُ إِنْسَانًا إِلَّا كَلِبَ أَي أَصَابَهُ دَاءٌ يَسْمَى الْكَلْبُ ... وَرَجُلٌ كَلِبٌ وَقَدْ كَلِبَ كَلْبًا إِذَا اشْتَدَّ

(١) اللباب ٧ / ٢٠٥ .

(٢) الكشف ١ / ٣٢٣ ، البحر المحيط ٣ / ٤٤٤ ، والدر المصون ٢ / ٤٨٩ .

(٣) الكشف ١ / ٣٢٣ .

(٤) معجم العين ٥ / ٣٧٥ - ٣٧٦ ، وكتاب الأفعال لابن القوطية ص / ٦٦ ، وتهذيب اللغة

١ / ١٤٤ ، ١٤٥ ، والمقاييس اللغة ص / ٩٠٧ ، والمفردات ص / ٤٤٠ .

حرصه على الشيء»<sup>(١)</sup> وجاء في اللسان «كَلِبَ الكَلْبُ واستكَلَبَ : صَرِي وَتَعَوَّدَ أَكَلَ الناسَ ، .... والمكَلَّبُ الذي يعلم الكلابَ أخذَ الصيدَ ، والمكَالِبَةُ : المَشَارَةُ ، وكذلك التَّكَالِبُ يقال : هم يتكالبون على كذا ، أي يتواثبون عليه ، وكالِبَ الرجلَ مكالِبَةً وكلابًا : ضايقه كمضايقة الكلابِ بعضها بعضًا عند المهارشة»<sup>(٢)</sup> والأمثلة كثيرة ، وإنما أوردت نماذج منها مما لا يدع لنا مجالاً للشك في وجود هذا النوع من الاشتقاق في اللغة .

٣٥- اللِّحَافُ : ذكر ابن عادل أنَّ (إلحافاً) في قوله تعالى : ﴿لَا يَسْتَلُونَ النَّاسَ بِأَحْقَافًا﴾ [البقرة : ٢٧٣] مشتقُّ من (اللِّحَافُ) ؛ لأن السائل يشتملُ الناسَ بمسألته ويعمُّهم كما يشتملُ اللِّحَافُ مَنْ تحته ويُعْطِيهِ ، ومنه قول الشاعر :

ثُمَّ رَاحُوا عَبَثُوا الْمِسْكَ بِهِم يُلْحِفُونَ الْأَرْضَ هُدَابَ الْأُزْرِ<sup>(٣)</sup>

أي يلبسونها الأرض كاللباس اللِّحَافُ للشيء .

وذكر ابن عادل قولاً آخر ، وهو أن (الإلحاف) مشتقُّ من (لِحْفِ الجَبَلِ) وهو المكان الخشن ، ومعناه أن السائل لكثرة سؤاله كأنه استعمل الخشونة في مسألته<sup>(٤)</sup> .

أقول : لقد ذكر ابن عادل قولين في اشتقاق (الإلحاف) ، وكلاهما يدلان على أن اشتقاق (الإلحاف) من باب الاشتقاق من اسم العين ، والقول الأول

(١) معجم العين ٥ / ٣٧٥ - ٣٧٦ .

(٢) اللسان مادة (ك ل ب) .

(٣) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص / ٤٣ ، ومعجم العين ٣ / ٢٣٢ ، غريب الحديث لأبي عبيد

١ / ٣١١ ، ومقاييس اللغة مادة (ع ب ق) .

(٤) اللباب ٤ / ٤٤٣ .

يوافق ما ذكره أهل اللغة والمعاجم ، حيث اشتقوا من ( اللِّحَاف ) وهو اللباس الذي يلبسه الإنسان فوق سائر اللباس أفعالاً ثلاثيةً وغيرها ، نحو : لَحَفَ وَأَلْحَفَ وَالتَّحَفَ وَلَحَفُ وَتَلَحَّفَ ونحو ذلك ، قال الخليل : « ( اللِّحَافُ ) اللباسُ الذي فوق سائر اللباس ، وَلَحَفْتُ لِحَافًا ... ، وتَلَحَّفْتُ لِحَافًا أي اتَّخَذْتُهُ لِنَفْسِي و( التَّحَفْتُ ) مثله»<sup>(١)</sup> وقد ذكر هذا القول أبو حيان والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup> .

والقول الآخر الذي ذكره ابن عادل ومن سبقه كأبي حيان والسمين الحلبي بصيغة التمريض بأن ( الإلحاف ) مشتق من ( لِحْفِ الجبل ) وهو المكان الحشِنُ ، فلم يذكره أهل المعاجم اللهم إلا ما ذكر الأزهري عن ابن الأعرابي بأن ( أَلْحَفَ الرجلُ ) إذا مشي في لِحْفِ الجبل<sup>(٣)</sup> ، وسواء كان ( اللِّحَافُ ) بمعنى الدثار أو بمعنى ما يُتَغَطَّى به من الثياب أو بمعنى المَكَانِ الحشِنِ فإنَّ اشتقاق الأفعال والأوصاف من هذا اللفظ هو من باب الاشتقاق من اسم العين .

٣٦- المَعَزُ : ذكر ابن عادل عن القرطبي أنَّ ( المَعَزَ ) من الغنم خلاف الضَّأْنِ ، وهو ذوات الأشعار والأذنان القصار ، وهو اسمُ جنس ، وواحد ( المَعَزُ ) مَاعِزٌ مثل صاحِبٌ وصَحْبٌ ، وأمَعَزَ القَوْمُ : كَثُرَتْ مَعَزَاهُمْ ، و( المَعَازُ ) صاحب المِعْزَى<sup>(٤)</sup> .

أقول : ما ذكره ابن عادل عن القرطبي يدل على أن لفظي ( أمَعَزَ القوم ) و( المَعَازُ ) يعودان في اشتقاقهما إلى لفظ ( المَعَزِ ) الذي هو اسم جنس ،

(١) معجم العين ٣ / ٢٣٢ .

(٢) البحر المحيط ٢ / ٣٢٩ ، والدر المصون ١ / ٦٥٩ .

(٣) تهذيب اللغة ٥ / ٤٦ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٩ / ٧٨ ، واللباب ٨ / ٤٧٩ .

وهذا من باب الاشتقاق من اسم العين ، وقد ورد في كتب اللغة والمعاجم نماذج من هذا القبيل ، قال ابن القوطية : « مَعَزْتُ المَعَزَ : عَزَلْتُهَا عن الضَّانِ ، وَأَمَعَزَ الرجلُ : كَثُرَ مَعَزُهُ »<sup>(١)</sup> ، وقد ورد لفظ ( المَعَزِ ) في المعاجم واللغة بمعنى الصَّلَابَةِ ، والمكانِ الصَّلْبِ الكثير الحصى<sup>(٢)</sup> ، وهو بهذا المعنى أيضًا اسمُ عين ، ولَعَلَّ ما ذكره الخليل في العين يعود اشتقاقه إلى ( المَعَزِ ) بمعنى الأرضِ الصَّلْبَةِ ذات حجارة كثيرة ، قال الخليل : « رَجُلٌ ماعِزٌ شَدِيدُ عَصَبِ الخَلْقِ ، ما أَمَعَزَهُ أي أَصْلَبَهُ وَأَشَدَّهُ ، ورجلٌ مُمَعَزٌ : أي شديدُ الخلق والجلد »<sup>(٣)</sup> .

٣٧- المَطَا : ذكر ابن عادل أنَّ ( يَتَمَطَّى ) في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰ أَهْلِهِ يَتَمَطَّى ﴾ [ القيامة : ٣٣ ] مأخوذ من ( المَطَا ) وهو الظَّهْرُ ، ومعناه يتبختر أي يَمُدُّ مَطَاهُ ويلويه تبخترًا في مشيته<sup>(٤)</sup> .

أقول : كلام ابن عادل ظاهرٌ وبيِّنٌ في أنَّ الفعل ( يَتَمَطَّى ) يعود في اشتقاقه إلى ( المَطَا ) بمعنى الظَّهْرِ وهو اسم عين ، وسبقه في هذا غير واحد من علماء المعاني والتفسير ، فقد ذكر الفراء والزجاج والزخشي والقرطبي وأبو حيان والسمين الحلبي أنَّ ( تَمَطَّى ) مأخوذ من ( المطا ) وهو الظهر<sup>(٥)</sup> وذكر الراغب أنَّ ( يَتَمَطَّى ) أي يَمُدُّ مَطَاهُ أي ظهره ، والمِطِيَّةُ ما يُرَكَّبُ مَطَاهُ من البعير ، وقد امتطيته أي ركبْتُ مَطَاهُ<sup>(٦)</sup> ، وقد اشتقَّ من هذا اللفظ أفعال بمختلف أوزانها

(١) كتاب الأفعال لابن القوطية ص / ١٥١ .

(٢) معجم العين ١ / ٣٦٦ ، والمقاييس في اللغة ص / ٩٩٠ ، والمفردات ص / ٤٧٣ .

(٣) معجم العين ١ / ٣٦٦ .

(٤) اللباب ١٩ / ٥٧٥ .

(٥) معاني الفراء ٣ / ٢١٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ٢٥٤ ، والكشاف ٤ / ١٦٦ ، والجامع

لأحكام القرآن ٢١ / ٤٣٧ ، البحر المحيط ٨ / ٣٧٤ ، والدر المصون ٦ / ٤٣٣ .

(٦) مفردات الراغب ص / ٤٧٢ .

ثلاثيةً وغير ثلاثية ، نحو : مَطَا يَمْطُو مَطْوًا ، وَأَمْطَى إِمْطَاءً وَأَمْطَى وَتَمْطَى ونحو ذلك .

قال ابن القوطية : « أَمْطَيْتَكَ الدَابَّةَ : جعلتُها لك مَطِيَّةً »<sup>(١)</sup> وذكر ابن فارس أن الميم والطاء والحرف المعتل أصل صحيح يدلُّ على امتداد في الشيء ، والمَطِيَّةُ من هذا القياس ، سميت المَطِيَّةُ بهذا الاسم لأنه يُرَكَّبُ مَطَاها ، أي ظهرها ، وسُمِّي الظَّهْرُ ( المَطَا ) للامتداد الذي فيه<sup>(٢)</sup> .

٣٨- المَوْجُ : ذكر ابن عادل عند قوله تعالى : ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ [ الكهف : ٩٩ ] معناه : وَتَرَكْنَا يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ يَمُوجُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ ، أي يَزْحُمُونَ كموج البحر ويختلط بعضهم في بعض لكثرتهم<sup>(٣)</sup> .

أقول: لقد تبيَّن لي مما ذكر ابن عادل أن الفعل ( يَمُوجُ ) مأخوذ من ( المَوْجُ ) ، والمَوْجُ هو ما ارتفع من الماء فوق الماء كما جاء ذلك في كتب اللغة والمعاجم ، والمَوْجُ بهذا المعنى اسمُ عين ، وقد اشتقَّ منه الفعل لمعنى الاضطراب والازدحام كما هو مشاهدٌ في حركة الأمواج ، قال الخليل : « المَوْجُ ما ارتفع من الماء فوق الماء ، والفعل ( مَاجَ المَوْجُ يَمُوجُ ) ، وَمَاجَ النَّاسُ : دخل بعضهم في بعض »<sup>(٤)</sup> ، وذكر ابن القوطية أنَّ ( مَاجَ البَحْرُ مَوْجًا ) ارتفع و ( مَاجَ النَّاسُ ) اضطربوا<sup>(٥)</sup> ، وذكر الأزهري عن ابن الأعرابي أنَّ ( مَاجَ يَمُوجُ ) إذا اضطربَ وتَحَيَّرَ و ( مَاجَ

(١) كتاب الأفعال لابن القوطية ص / ١٥٣ - ١٥٤ .

(٢) معجم المقاييس في اللغة ص / ٩٨٨ .

(٣) اللباب ١٢ / ٥٧٠ .

(٤) معجم العين ٦ / ١٩٥ .

(٥) كتاب الأفعال لابن القوطية ص / ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

البحرُ) و(مَاجِ النَّاسِ) إذا دخل بعضهم في بعض<sup>(١)</sup> ، وذكر ابن فارس أن الميم والواو والجيم أصل واحد يدلُّ على اضطراب في الشيء ، وموج البحر سمِّي لاضطرابه ، وكلُّ شيء اضطرب فقد ماج<sup>(٢)</sup> ، وذكر الراغب الأصفهاني نحو ذلك<sup>(٣)</sup> .

وهذه النصوص وغيرها مما ورد في كتب اللغة والمعاجم يدفعني للقول : إنَّ (المَوْج) اسم عين ، واشتقاق الفعل منه من باب الاشتقاق من اسم العين .

٣٩- النَّبْطُ : ذكر ابن عادل أنَّ (النَّبْطَ) هو الماء الذي يخرج من البئر أول حفرها ، والاستنباط والإنباط بمعنى الاستخراج وقد اشتقَّ من (النَّبْطِ)<sup>(٤)</sup> .

أقول : لقد تبين لي من كلام ابن عادل المذكور أنَّ (النَّبْطَ) اسم عين ، واشتقاق الفعل منه من باب الاشتقاق من اسم العين ، وقد جاء في كتب اللغة والمعاجم والمعاني ما يؤيدُ هذا الجانب ، فقد ذكر اللغويون أنَّ (النَّبْطَ) الماء الذي يَنْبُطُ من قعر البئر إذا حُفِرَتْ<sup>(٥)</sup> ، وذكر ابن فارس أنَّ الماء إذا استُخْرِجَ (نَبْطُ) واستنبطتُ الماء استخرجته<sup>(٦)</sup> ، وقد أخذتُ من لفظ (النَّبْطِ) أفعالٌ بمختلف صورها وأبوابها ، نحو نَبَطَ يَنْبُطُ نَبْطًا وَنُبُوطًا ، وَأَنْبَطَ وَاسْتَنْبَطَ ، ونحو ذلك<sup>(٧)</sup> ،

(١) تهذيب اللغة ١١ / ١٥٣ .

(٢) معجم المقاييس ص / ٩٦٩ .

(٣) مفردات الراغب ص / ٤٨٠ .

(٤) اللباب ٦ / ٥٢٢ .

(٥) معجم العين ٧ / ٤٣٩ ، وتهذيب اللغة ١٣ / ٢٤٩ ، والمفردات في غريب القرآن ص / ٤٨٤ ، واللسان مادة (ن ب ط) .

(٦) معجم المقاييس ص / ١٠٠٨ .

(٧) معجم العين ٧ / ٤٣٩ ، وكتاب الأفعال لابن القوطية ص / ١١٤ ، وتهذيب اللغة ١٣ / ٢٤٩ ، والمفردات للراغب ص / ٤٨٤ .

والإنباط والاستنباط بمعنى استخراج الماء من البئر أول ما تُحْفَرُ ، ثم استعير هذا المعنى لما يستخرجه الرجل بفضل ذهنه وقُوَّة ذكائه من المعاني الدقيقة والتدابير الغامضة ، ذكر ذلك الزمخشري<sup>(١)</sup> .

٤٠ - النَّجَاءُ وَالنَّجْوَةُ : ذكر ابن عادل أنَّ ( لَفْظَ ( نُنَجِّيكَ ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِدِينِكَ ﴾ [ يونس : ٩٢ ] يمكن أن يقال في اشتقاقه : إنه يعود إلى ( النَّجَاة ) على سبيل التهكُّم ، أو إلى ( النَّجْوَةُ ) بمعنى ( المكان المرتفع ) أو إلى ( النَّجَاء ) وهو العَلَامَةُ<sup>(٢)</sup> .

أقول : كلام ابن عادل المذكور في الاحتمال الثاني من الاحتمالات الثلاث المتعلقة بمأخذ لفظ ( نُنَجِّيكَ ) إشارة إلى أن ذلك يعود إلى الاشتقاق من اسم العين الذي هو لفظ ( النَّجْوَةُ ) بمعنى المكان المرتفع ، وهذا يوافق ما ذكره أهل اللغة والمعاجم والمعاني ، فقد ذكر الخليل وأبو عبيدة وابن فارس والراغب أن ( النَّجَاة ) و( النَّجْوَةُ ) بمعنى ما ارتفع من الأرض لا يعلوه الماء<sup>(٣)</sup> ، وذكر الزجاج أنَّ ( نُنَجِّيكَ بِدِينِكَ ) معناه نُلقِيكَ عرياناً ، أو نُلقِيكَ على نَجْوَةٍ من الأرض ، وذكر الأزهري عن أبي زيد أنَّ ( النَّجْوَةَ ) المكانُ المرتفعُ الذي تظن أنه نجاؤك<sup>(٤)</sup> ، وذكر الزمخشري والقرطبي وأبو حيان والسمين الحلبي نحو ذلك<sup>(٥)</sup> ،

(١) الكشاف ١ / ٢٨٥ .

(٢) اللباب ١٠ / ٤٠٨ .

(٣) معجم العين ٦ / ١٨٦ ، ومجاز القرآن ١ / ٢٨١ ، وغريب القرآن لابن قتيبة ص / ١٩٩ ، ومعاني القرآن للنحاس ١ / ٤٩١ ، ومعجم المقاييس ص / ١٠١٥ ، والمفردات ص / ٤٨٦ .

(٤) تهذيب اللغة ١١ / ١٣٧ .

(٥) الكشاف ٢ / ٢٠٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١١ / ٤٧ - ٤٨ ، والبحر المحيط ٥ / ١٨٨ - ١٨٩ ، والدر المصون ٤ / ٦٨ .

وعلى هذا أرى أنه يحسن بنا القول بأنَّ ( النَّجَاة ) أو ( النَّجْوَة ) بمعنى المكان المرتفع من الأرض اسمُ عينٍ ، وما تم اشتقاقه من مادة ( ن ج و ) يمكن أن يعاد في الأصل إلى لفظ ( النَّجْوَة ) التي هي اسمُ عينٍ ، وهذا ما تبين لي مما ذكره ابن الأنباري في الزاهر والراغب في المفردات حيث أرجع كلُّ منهما ( نَجَّى ) و ( أَنْجَى ) و ( نَجَّى ) و ( تَنَجَّى ) و ( اسْتَنَجَى ) وتصاريفها إلى ( النَّجْوَة ) و ( النَّجَاة ) بمعنى المكان المرتفع المنفصل عما حوله ، ف ( نُنَجِّيكَ ) بمعنى نَتْرُكُكَ و نُنَلِّيكَ على نَجْوَةٍ من الأرض ، وناجيتُهُ أي ساررتُهُ ، وأصله أن تخلو به في نَجْوَةٍ من الأرض ، وأنجى فلان أي أتى نَجْوَةً ، والاستنجااء تحري إزالة النَجْو أو طَلَبُ نَجْوَةٍ لِإِلْقَاءِ الْأَذَى <sup>(١)</sup> .

٤١ - النَّفْسُ : ذكر ابن عادل أن التَّنَافُسَ المغالبة في الشيء النفيس ، يقال : نَفَسْتُهُ به نَفَاسَةً أي : بَخِلْتُ به وأصله من ( النَّفْس ) لعزتها <sup>(٢)</sup> .

أقول : لا ريب أن فيما ذكر ابن عادل في معنى ( التَّنَافُس ) إشارة إلى أن ( التنافس من باب الاشتقاق من اسم العين ، وقد سبقه في ذلك السمين الحلبي <sup>(٣)</sup> .

و ( النَّفْس ) كما جاءت في المعاجم الرُّوح الذي به حياةُ الجسد ، وكلُّ إنسانٍ نَفْسٌ حتى آدم عليه السلام ، الذَّكَرُ والأنثى فيه سواء ، والنَّفْسُ نفسُ الإنسان والدابة وكلِّ شيء ، والنَّفْسُ : الماء ، سَمِّيَ به ؛ لأن به قوامَ النَّفْسِ <sup>(٤)</sup> .

و ( النَّفْس ) بالمعاني التي ذكرناها اسم عين وقد اشتقت منها أفعال بمختلف

(١) الزاهر في معاني كلام الناس ١ / ٧٩ - ٨٠ ، والمفردات للراغب ص / ٤٨٦ .

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢٠ / ٢٢٢ .

(٣) الدر المصون ٦ / ٤٩٤ .

(٤) معجم العين ٧ / ٢٧٠ - ٢٧١ ، وجمهرة اللغة ٢ / ١٩٤ ، ومفردات الراغب ص / ٥٠٣ .

أبوابها ثلاثياً أو غيره ، نحو ( نَفْسٌ وَنَفْسٌ وَتَنَفَّسَ وَتَنَافَسَ وَنَافَسَ ) ، وإنني أرى أن كل ذلك يعود إلى ( النَّفْسُ ) الذي هو الرُّوحُ في الجسد ، وبه قوام الحياة ، ولا قيمة لجسد لا روح فيه ، ثم أخذوا هذا المعنى لما اشتق منه من الأفعال لمعنى العزّة ، والمنافسة في الشيء العزيز ، وإخراج النَّفْسِ الذي به تثبت الحياة العزيزة ، وبمعنى إزالة الكرب الذي تضيق به النَّفْسُ ونحو ذلك .

قال الخليل : « وشيءٌ نَفِيسٌ : متنافسٌ فيه ، وَنَفِيسَتْ بِهِ نَفْسًا وَنَفَاسَةً : ضَمِنَتْ ، وَنَفَسَ الشَّيْءُ نَفَاسَةً أَي صَارَ نَفِيسًا ، وهذا المكان أَنَفَسُ مِنْ ذَاكَ »<sup>(١)</sup> وقال ابن دريد : « وَنَفِيسَتْ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا وَكَذَا وَنَفِيسَتْ عَلَيْهِ كَذَا ، أَنَفَسُ نَفَاسَةً فَأَنَا نَافِيسٌ »<sup>(٢)</sup> وقال الراغب : « الْمُتَنَافِسَةُ : مُجَاهِدَةُ النَّفْسِ لِلتَّشْبِهِ بِالْأَفْضَلِ وَاللُّحُوقِ بِهِمْ مِنْ غَيْرِ إِدْخَالِ ضَرَرٍ عَلَى غَيْرِهِ »<sup>(٣)</sup> .

٤٢ - النَّافِقَاءُ وَالنَّفَقَ : ذكر ابن عادل أن ( المنافق ) اختلف في اشتقاقه على ثلاثة أقوال<sup>(٤)</sup> :

القول الأول : أن ( المنافق ) من ( نَافِقَاءُ الْيَرْبُوعِ ) ، وقد ذكر ابن عادل هذا القول عن أبي عبيد الذي ذكر في الغريب المصنف أن ( الْقَاصِعَاءُ ) و ( النَّافِقَاءُ ) حجرتان يدخل في إحداهما اليربوعُ ويخرجُ من أخراهما<sup>(٥)</sup> ، وذكر في غريب الحديث أن ( المنافق ) سمّي بهذا الاسم ؛ لأنه نَافَقَ كَالْيَرْبُوعِ ، ولليربوع جحران يسمّى أحدهما ( النافقَاءُ ) التي يدخل فيها ، والآخر ( القاصعَاءُ ) التي يخرج

(١) معجم العين ٧ / ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٢) جمهرة اللغة ٣ / ١٩٥ .

(٣) مفردات الراغب ص / ٥٠٣ .

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٦ / ٣٩ - ٤٠ .

(٥) الغريب المصنف ١ / ٦٥٤ .

منها، فلأجل دخوله في نافقائه يقال : نَفَقَ فيه وَنَافَقَ ، ولأجل خروجه من (القاصعاء) يقال : قَصَّعَ<sup>(١)</sup> .

القول الثاني : أنَّ (المنافق) من (النَّفَق) وهو السَّرَب ، وذكر في موضع آخر أن (النَّفَق) هو السَّرَب النافذ في الأرض ، وأصله من جُحْرَة اليربوع<sup>(٢)</sup> وقد عزا ابن عادل هذا القول إلى أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري الذي قال في الزاهر : « وقال آخرون المنافق مأخوذ من (النَّفَق) وهو السَّرَبُ أي يتسَّرَّ بالإسلام كما يتسَّرَّ الرجل في السَّرَبِ ، قال تعالى : ﴿ فَإِنِ اسْتَمَطَعْتَ أَن تَبْنِعِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ ﴾ [ الأنعام : ٣٥ ] أي سِرْبًا في الأرض »<sup>(٣)</sup> .

والقول الثالث : أنَّ (المنافق) مأخوذ من (النَّافِقَاء) ، لكن على غير الوجه الذي ذكره أبو عبيد<sup>(٤)</sup> ولم يعز ابن عادل هذا القول إلى أحد ، وإنني أرى أن ابن عادل أخذ هذا القول مما أورده ابن الأنباري الذي قال : « وقال قومٌ : المنافق مأخوذ من (النَّافِقَاء) وهو جُحْرٌ يخرقه اليربوع في داخل الأرض ، فإذا بلغ إلى جلدة الأرض أَرَقَّ ، حتى إذا رابه ريبٌ دفع التراب برأسه وخرَجَ ، فقليل للمنافق (مُنَافِقٌ) ؛ لأنه يُضْمَرُ غير ما يُظْهَرُ بمنزلة (النَّافِقَاء) ظاهره غير بيِّن وباطنه حَفَرُ الأرض »<sup>(٥)</sup> .

أقول : كلام ابن عادل المذكور الذي عزي إلى أبي عبيد الهروي وابن الأنباري يدل على أنَّ (المنافق) في اشتقاقه من (نَافِقَاء) اليربوع أو من (النَّفَق)

(١) غريب الحديث ٣ / ١٣ .

(٢) اللباب ٦ / ٤٠ ، ٨ / ١١٨ .

(٣) الزاهر في معاني كلام الناس ١ / ١٨٢ .

(٤) اللباب ٦ / ٤٠ .

(٥) الزاهر في معاني كلام الناس ١ / ١٨٢ .

بمعنى السَّرْبِ النافذِ في الأرض يعود إلى الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وكلام أبي عبيد وابن الأنباري هو المعوَّل عليه لدى كثير من أهل العلم الذين ينقلون عنها كالأزهري<sup>(١)</sup> ، فقد ذكر عن أبي عبيد ما ذكرناه آنفاً في اشتقاق لفظ ( المنافق ) ، وكلام هؤلاء مستندٌ فيما ذكره الخليل في العين ، فقد ذكر أن ( النَّفَقَ ) سَرَبٌ في الأرض له مَخْلَصٌ إلى مكان ، و ( النَّافِقَاءُ ) موضع يُرَقُّه اليربوع في جحره ، فإذا أُخِذَ من قبل ( القاصِعاء ) ضربَ النافِقاءَ برأسه فانفق منها<sup>(٢)</sup> .

ولا ريب أن عملية الخداع والتستر التي تشاهد في اليربوع تنطبق على المنافق الذي يُظهِر الإيمان باللسان دون القلب ، فكأنه يدخل من باب الإيمان ويخرج من باب الكفر ، ويخادعُ الله والمؤمنين ويتستر عنهم ، فالمنافق في خداعه وتستره وإظهاره خلاف ما يبطنه كمثّل اليربوع الذي يدخل من باب ( النَّافِقَاءُ ) ويخرج من باب القاصِعاء ، فناسب أن يسمّى من كان هذا وصفه وشأنه بالمنافق ، وهذا أقوى في الاشتقاق ؛ لأن ذلك بمثابة التشبيه باسم العين الذي يُشَاهَدُ وَيُدْرَكُ بإحدى الحواس الخمس ، فكأنهم قالوا « المنافق في دخوله في الإيمان وخروجه منه كاليربوع في دخوله في النافِقاء وخروجه من القاصِعاء »<sup>(٣)</sup> .

وملخص القول في مبحث الاشتقاق من أسماء الأعيان أن هذا النوع من الاشتقاق أمر لا يمكن تجاهله ولا التغاضي عنه ، ولم يغفله اللغويون ولا المفسرون ، والأمثلة التي أوردناها مما ذكره ابن عادل في ( اللباب في علوم

(١) تهذيب اللغة ٩ / ١٥٦ .

(٢) معجم العين ٥ / ١٧٧ - ١٧٨ .

(٣) معجم العين ٧ / ٢٧١ .

الكتاب ) هي ما لاحظناه أنها تتصل بمبحثنا ، وقد تكون هناك ألفاظ أخرى ذات الصلة بهذا المبحث لم نستطع الوصول إليها ، وفيما ذكرناه كفاية لإثبات هذا النوع من الاشتقاق عند ابن عادل والله أعلم .



## المبحث الثالث

## بيان سبب التسمية

لا ريب أن اللغة العربية تزخر بكلماتٍ عُلِّتْ تسميتها بإرجاع اشتقاقها إلى ما تتصل به تلك الكلمات من المآخذ الاشتقاقية والمعاني الدلالية ، ومن هذا القبيل ما ذكره ابن دريد من أن ( الدُّكَّان ) فُعْلَانٌ من الدَّكِّ ، ومعنى الدَّكِّ كما جاء في اللغة تسوية الأرض المرتفعة للزرع وغيره<sup>(١)</sup> ، ولعل ( الدُّكَّان ) سمي بهذا الاسم لما يحدث فيه من الاحتكاك والاختلاط بين الزبائن ومرتابيه أشبه ما يقرب من الدَّكِّ .

وعلى هذا النحو قالوا في تسمية ( مَنَى ) إنها سميت بهذا الاسم ؛ لما يمنى فيها من الدماء ، وقالوا في تسمية الخيل : سَمِّي الخَيْلُ خَيْلاً ؛ لما يرى فيه من العُجْب والخِيلاء ، ونحو ذلك<sup>(٢)</sup> .

وهذا النحو من التعليل في تسمية الأسماء يعود في الأصل إلى المآخذ الاشتقاقية لتلك الأسماء مع ربطها بالمعاني الدلالية ، وقد وجدنا في تفسير « اللباب في علوم الكتاب » لابن عادل الدمشقي كلمات يمكن عدها من هذا القبيل ، حيث علَّلها تعليلاً اشتقاقياً يفسر علة تسميتها بتلك الأسماء ، وقد بلغ عدد الكلمات من هذا القبيل إحدى وعشرين كلمة ، وهي :

- ١- الآية . ٢- الآخرة . ٣- البقرة . ٤- الحلائل . ٥- الخليل . ٦- الخمر .
- ٧- الخيل . ٨- رمضان . ٩- السُّحْتُ . ١٠- السورة . ١١- الشهر .
- ١٢- الصُّلْبُ . ١٣- الصلاة . ١٤- العيد . ١٥- عَرَفَات . ١٦- الفارض .

(١) جمهرة اللغة ١ / ١٠١ .

(٢) المزهر في اللغة ١ / ٣٥٣ .

١٧- القرآن . ١٨- قريش . ١٩- الكعبة . ٢٠- المداؤ . ٢١- المسك ، وإيكم  
هذه الكلمات مفصلة مع مناقشتها بما أمكن .

١- الآية : ذكر ابن عادل أن الآية لغة العلامة ، وسُميت آية القرآن آيةً  
لكونها علامة يعلم بها ما قبلها عما بعدها<sup>(١)</sup> ، قال النابغة :

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لَسْتَةَ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعٌ<sup>(٢)</sup>

وقيل : سميت بذلك ؛ لأنها تجمع حروفاً من القرآن فيكون من قولهم :

« خرج بنو فلانٍ بآيتهم » أي بجماعتهم<sup>(٣)</sup> ، قال الشاعر :

خَرَجْنَا مِنَ النَّبْزِ لَاحِيٍّ مِثْلُنَا بآيَاتِنَا نُزْجِي اللَّقَاحَ الْمَطَافِلَا<sup>(٤)</sup>

أقول : لقد تبين لي مما ذكر ابن عادل أن ( الآية ) يعود سبب تسميتها إلى  
معنيين : أحدهما العلامة ، والآخر : الجمع .

أما المعنى الأول وهو العلامة ، فجاء على لسان كثير من اللغويين والمفسرين ،  
فقد فسّر أبو عبيدة ( الآية ) بالعلامة في أكثر من موضع من مجازة<sup>(٥)</sup> ، وقال  
أيضاً : « والآية من القرآن إنما سُميت آيةً ؛ لأنها كلام متصل إلى انقطاعه ،  
وانقطاع معناه قصة ثم قصة<sup>(٦)</sup> » وهذا أيضاً مما يفهم منه كون الآية علامة ؛  
لوجود الانقطاع بعد الكلام المتصل ، ويفهم من شرح ابن السكيت

(١) اللباب ١ / ٥٨٦ .

(٢) البيت للنابغة في ديوانه ص / ٧٩ ، وكتاب سيويه ٢ / ٨٦ ، والمقتضب ٤ / ٣٢٢ .

(٣) اللباب ١ / ٥٨٧ .

(٤) البيت منسوب لبرج الطائي كما في الجمل في النحو للخليل ص / ٥٤٠ ، وفي إصلاح المنطق  
ص / ٣٠٤ والصحاح ٧ / ١٢٦ ، وبلا نسبة في الزاهر في معاني كلام الناس ١ / ١٢٢ ، ومعجم  
المقاييس مادة ( أي ي ) ص / ١٠٣ ، ولسان العرب مادة ( أيا ) .

(٥) مجاز القرآن ١ / ٦٠ ، ٧٧ ، ١٨٣ .

(٦) مجاز القرآن ١ / ٥ .

( الآية ) بالشخص أنها تدل على العلامة قال : « وقد تَأَيَّتُهُ أي تعمَّدتُ آيَتَهُ أي شخصَه »<sup>(١)</sup> وذكر ابن فارس أن ( الآية ) العلامة ، وهذه آية مَأْيَاةٌ كقولك علامةٌ مَعْلَمَةٌ<sup>(٢)</sup> .

أما القول الآخر وهو بمعنى الجمع ، فقد ورد أيضاً في كتب اللغة والمعاجم ، قال ابن السكيت عن أبي عمرو : « خرج القوم بآياتهم أي بجماعتهم لم يدعوا وراءهم شيئاً ، قال : ومعنى آية من كتاب الله أي جماعة حروف »<sup>(٣)</sup> ، وقال ابن الأثير ومعنى الآية من كتاب الله جماعة حروف وكلمات من قولهم : خرج القوم بآيتهم أي بجماعتهم لم يدعوا وراءهم شيئاً ، والآية في غير هذا العلامة<sup>(٤)</sup> ، ويبدو أن ابن الأثير فرق بين ( الآية ) من كتاب الله وبين ( الآية ) من غير كتاب الله ، وهذا مالا داعي له ؛ لأنها كما يمكن أن تكون علامة ، يمكن كذلك أن تكون جماعة الحروف والكلمات التي تكون علامة دالة على آي القرآن وعلى أمور كثيرة لا يمكن حصرها .

ومهما كان الأمر في سبب تسمية الآية فإنه ينبغي أن نبحث عن الأصل الاشتقاقي لهذه الكلمة ( الآية ) ، فنقول : إنَّ ( الآية ) تعود في اشتقاقها إلى الهمزة والياء المضعفة ( أي ) ، ذكر ذلك غير واحد من أهل اللغة والمعاجم كما يفهم ذلك من كلام ابن السكيت حين أخذ الفعل من الآية فقال : ( تَأَيَّتُ ) و ( تَأَيَّ ) و ( تَيَّتُ )<sup>(٥)</sup> ، وقال ابن فارس : « الهمزة والياء والياء أصل واحد وهو

(١) إصلاح المنطق ٣ / ٣٠٤ .

(٢) معجم المقاييس ص / ١٠٢ .

(٣) إصلاح المنطق ص / ٣٠٤ .

(٤) النهاية لابن الأثير ١ / ٨٧ ، ٨٨ .

(٥) إصلاح المنطق ص / ٣٠٤ .

النظر يقال : تَأَيَّا تَأَيًّا تَأَيًّا ، أَي تَمَكَّتْ «<sup>(١)</sup> وقال الراغب : و« اشتقاق الآية إمَّا من ( أَي ) ، فإنها هي التي تُبَيِّنُ أَيًّا من أَيٍّ ، والصحيح أنها مشتقة من ( التَّأَيِّي ) وهو التثبُّتُ والإقامة على الشيء ... أو من قولهم : أُوِيَ إِلَيْهِ «<sup>(٢)</sup> ويفهم من قول الراغب أن الآية مأخوذة من ( أَيٍّ ) ، أو من ( أُوِيَ ) ، وهذا يعني أن ( الآية ) يمكن أن تكون يائي العين واللام ، ويمكن أن تكون واوي العين ويائي اللام ، ( أوي ) ، وذكر ابن الأثير أن ( الآية ) أصلها ( أَوِيَّة ) بفتح الواو ، وهي عين الفعل ، والنسبة إلى الآية ( أُوِيَ ) «<sup>(٣)</sup> .

ويبدو أن أهل العلم اختلفوا في أصل ( الآية ) : فمنهم من جعلها يائي العين واللام كما هو عند ابن السكيت وهو أيضًا مذهب الخليل وسيبويه ذكره أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي «<sup>(٤)</sup> ، وذكر ابن فارس أن ( الآية ) عند سيبويه واوي العين ويائي اللام لورود ما كانت عينه واوا ولامه ياءً أكثر مما كانت عينه ولامه ياءين «<sup>(٥)</sup> ، ولم أجد في « الكتاب » ما يثبت ذلك ، والنص الذي وجدته في « الكتاب » يُفهِمُ منه أن ( الآية ) عند سيبويه يائي العين واللام ، قال سيبويه : « فمما جاء في الكلام على أن فعله مثل ( بَعْتُ ) أَيُّ وِغَايَةِ وَآيَةٍ ... وهذا قول الخليل : وقال غيره : إنما هي آيَةٌ وَأَيُّ فَعَلٌ ، ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما ؛ لأنها تُكْرَهُانِ كما تُكْرَهُ الوَاوَانِ «<sup>(٦)</sup> .

(١) معجم المقاييس ص / ١٠٢ .

(٢) مفردات الراغب ص / ٤١ .

(٣) النهاية لابن الأثير ١ / ٨٨ .

(٤) البحر المحيط ١ / ٣١٢ ، والدر المصون ١ / ٢٠١ ، واللباب ١ / ٥٨٧ .

(٥) المقاييس في اللغة ص / ١٠٢ مادة ( أ ي ي ) .

(٦) الكتاب لسيبويه ٤ / ٣٩٨ .

فهذا النص يشير إلى أن ( آية ) كانت في الأصل ( آيئة ) بياءين ثم قلبوا الياء الأولى ألفا فصارت ( آية ) ، وهذا مذهب الخليل ، وغيره يُدغمُ فيقول : آيئة ، وقد ذكر ذلك أبو الحسن الوراق وابن جني<sup>(١)</sup> .

ومنهم من جعلها واوي العين ويائي اللام كما هو عند ابن الأثير ، ومنهم من أورد ( الآية ) بوجهين كما فعل ذلك الراغب الأصفهاني ، وأكثر أهل العلم يرى أنها يائي العين واللام .

أما وزن ( الآية ) فهو عند الخليل وسيبويه ( فَعَلَّة ) آيئة ، وعند الكسائي ( فاعِلَّة ) آيئة ، وعند الفراء ( فَعَلَّة ) آيئة ، ثم صارت « آيئة » ، وعند بعض الكوفيين آيئة على زنة فَعَلَّة كَنَبَقَّة ، ذكر ذلك أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٢)</sup> .

٢- الآخرة : ذكر ابن عادل أن ( الآخرة ) هي الدار الآخرة ، وسميت الآخرة آخرة لتأخرها وكونها بعد فناء الدنيا<sup>(٣)</sup> .

أقول : لقد علل ابن عادل تسمية ( الآخرة ) بتأخرها عن الدار الدنيا ، وفي هذا التعليل لجأ ابن عادل إلى أصلها الاشتقاقي الذي هو الهمزة والخاء والراء ، ولم يرد في كتب المعاجم واللغة فعل ثلاثي من هذا الجذر ، وقد ورد منه ( أَّخِر ) بتضعيف العين وتأخر واستأخر<sup>(٤)</sup> ، والآخرة ( فاعلة ) أنثى ( الآخر ) على زنة ( فاعل ) خلاف الأول ، و ( الآخر ) على زنة ( أفعل ) والأنثى ( أخرى )<sup>(٥)</sup>

(١) علل النحو للوراق ص / ٤١٨ ، والمنصف لابن جني ١ / ٢٠٣ ، ٢ / ٤٠٩ .

(٢) البحر المحيط ١ / ٣١٢ ، والدر المصون ١ / ٢٠١ ، واللباب ١ / ٥٨٧ .

(٣) اللباب ١ / ٣٠٠ .

(٤) معجم المقاييس مادة ( أخ ر ) ص / ٦٣ ، ولسان العرب مادة ( أخ ر ) والقاموس المحيط باب الراء فصل الهمزة لمادة ( أخ ر ) ص / ٣٠٩ .

(٥) المصباح المنير ص / ٧ .

وهو من التأخر كما ذكره ابن منظور<sup>(١)</sup> ، وعلى صحة ما ذكره ابن منظور فإنني أرى أن الآخر والآخرة ونحوهما لا يستبعد اشتقاقهما من ( التأخر ) ، حيث ترك استعمال الفعل الثلاثي لهذه المادة ، وقد فسر الخليل ( الآخر والآخرة ) بما يعود على معنى ( التأخر ) قال : « الآخر والآخرة نقيض المتقدم والمتقدمة »<sup>(٢)</sup> وقال ابن فارس : « الهمزة والخاء والراء أصل واحد إليه ترجع فروعه وهو خلاف التقدم ، وهذا قياس أخذناه عن الخليل فإنه قال : الآخر نقيض المتقدم »<sup>(٣)</sup> .

٣- البقرة : ذكر ابن عادل أن ( البقرة ) اسم جنس ، وسمي هذا الجنس بهذا الاسم ؛ لأنه يَبْقَرُ الأرض أي يشقها بالحرث ، ومنه بَقَر بطنه ، والباقر أبو جعفر لشقه العلم ، والبقيرة ثوبٌ يُشَقُّ فتلقيه المرأة في عنقها من غير كمين<sup>(٤)</sup> .

أقول : تعليل ابن عادل في تسمية البقرة بهذا الاسم تعليل اشتقاقي ، حيث أرجع ( البقرة ) في اشتقاقها ودلالاتها على معنى ( الشق ) إلى الأصل الذي أخذ منه هذا اللفظ وهو الباء والقاف والراء التي تدل على الشق ، قال الخليل : « البقر : شق البطن ... والبقيرة : شبه قميص تلبسه نساء الهند ضيق إلى السرة ، والتبقر : التفتح والتوسع من بقرت البطن »<sup>(٥)</sup> ، وورود الباء والقاف والراء بمعنى ( الشق والتوسع ) في اللغة أمر واضح لا ريب فيه<sup>(٦)</sup> ، إلا أن تعليل

(١) لسان العرب مادة ( أخ ر ) ١ / ٨٧ .

(٢) معجم العين ٤ / ٣٠٣ .

(٣) معجم المقاييس مادة ( أخ ر ) ص / ٦٣ .

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٢ / ١٥٤ .

(٥) معجم العين ٥ / ١٥٨ .

(٦) جهرة اللغة ١ / ٣٣٤ ، وتهذيب اللغة ٩ / ١١٧ ، ١١٨ ، والمقاييس في اللغة مادة ( ب ق ر )

ص / ١٤٦ ، والمفردات ص / ٦٦ .

تسمية ( البقرة ) بهذا الاسم نظراً لما يعود إليه من معنى الشق لم يخل من معارضة بعض أهل العلم كابن فارس ، حيث قال : « والباء والقاف والراء أصلان وربما جمع ناس بينهما ، وزعموا أنه أصل واحد ، وذلك ( البقْرُ ) والأصل الثاني ( التوسُّعُ في الشيء وفتح الشيء ) . . . . . ومن جمع بينهما ذهب إلى أن ( البقَر ) سميت لأنها تَبْقُرُ الأرض وليس ذلك بشيء »<sup>(١)</sup> .

وإنني لا أرى منعاً في هذا التعليل الاشتقائي الذي سلكه ابن عادل ؛ لعدم مخالفة لفظ ( البقَرَة ) لأصل معناه الذي هو الشق والتوسُّع ، وقد سبق ابن عادل في مثل هذا التعليل أبو حيان الأندلسي والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup> .

٤ - الحلائل : ذكر ابن عادل أنَّ ( الحلائل ) جمع حليلة ، وهي الزوجة ، سميت ؛ لأنها تَحُلُّ مع زوجها حيث كان ، فهي ( فَعِيْلَة ) بمعنى فاعلة ، والزوج ( حليل ) كذلك ، وقيل : إنه لشدة اتصال كل واحد منهما بالآخر كأنهما يُحْلَانُ في ثوب واحد وفي لحاف واحد وفي منزل واحد ، وقيل : لأن كل واحد منهما كأنه حالٌّ في قلب صاحبه وفي روحه لشدة ما بينهما من الألفة والمحبة ، وقيل : لأن كل واحد من الزوجين حلالٌ للآخر ، سُمِّيَتْ بهذا الاسم اشتقاقاً من الحلال ، وقيل : سميت الحليلة بهذا الاسم ؛ لأنها عبارة عن الشيء الذي يكون محل الحلول ، فالجارية تكون موضع حلول السيد ، فكانت حليلة له اشتقاقاً من الحلول ، وقيل : الحليل والحليلة كلاهما من لفظ ( الحَلُّ ) ضدَّ ( العَقْد ) ؛ لأن كلاً منهما يُحْلُ إِزار صاحبه<sup>(٣)</sup> .

(١) المقاييس في اللغة مادة ( ب ق ر ) ص / ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٢) البحر المحيط ١ / ٤١١ ، والدر المصون ١ / ٢٥٣ .

(٣) الباب في علوم الكتاب ٦ / ٢٩٣ - ٢٩٤ .

أقول : كلام ابن عادل في تعليل تسمية الزوجة بالحليلة يعود إلى المأخذ الاشتقاقي لهذه الكلمة سواء كان مأخذها ( حُلُولًا ) بمعنى النزول بالمكان ، أو ( حَلَالًا ) ضد الحرام ، أو ( حَلًّا ) ضد العَقْدِ ، وكل هذه المعاني يعود إلى أصل اشتقاقي واحد وهو الحاء واللام المضعفة ، وقد جمع ابن فارس هذه المعاني كلها تحت معنى واحد وهو فتح الشيء ، قال ابن فارس : « الحاء واللام له فروع كثيرة ومسائل ، وأصلها كلها عندي فتح الشيء ولا يشدُّ عنه شيء »<sup>(١)</sup> .

والتعليلات التي أوردها ابن عادل الدمشقي مبثوثة في كتب اللغة والمعاجم والمعاني ، فلم يكن ينفرد بذكرها ، فقد ذكر الخليل أن ( الحليل والحليلة ) بمعنى الزوج والمرأة ؛ لأنهما يَحْلَلَانِ في موضع واحد<sup>(٢)</sup> ، وذكر الزجاج أن ( الحليلة ) بمعنى المحللة مشتقة من الحلال<sup>(٣)</sup> ، وذكر الراغب أن ( الحليل ) الزوج إما حلٌّ كل واحد منهما إزاره للآخر ، وإما لنزوله معه ، وإما لكونه حلالاً<sup>(٤)</sup> ، وهكذا ذكر أبو حيان والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup> ، وهذه التوجيهات الاشتقاقية للفظ ( الحليلة ) مع وَجَاهَةٍ كل واحد منها في الدلالة على مأخذها الاشتقاقي يوجد فرق في دلالتها التصريفية ، حيث جعل الزجاج ( حليلةً ) بمعنى ( محللة ) اشتقاقاً من الحلال ، فيكون ( فعيلٌ ) بمعنى ( مفعولٌ ) ، فالزوجة ( محللة ) للزوج ، والزوج ( محللٌ ) للزوجة ، وهذا ما يفهم من كلام الزجاج وأبي حيان<sup>(٦)</sup> وصرَّح بذلك

(١) المقاييس في اللغة مادة ( ح ل ل ) ص / ٢٤٦ .

(٢) معجم العين ٣ / ٢٧ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ص / ٣٥ .

(٤) مفردات الراغب ص / ١٣٦ .

(٥) البحر المحيط ٣ / ٢٠٣ ، والدر المصون ٢ / ٣٤٣ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٥ ، والبحر المحيط ٣ / ٢٠٣ .

السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(١)</sup> .

أما إذا جعلنا اشتقاق ( الحليلة ) من ( الحُلُول ) بمعنى النزول إلى مكان ما أو الدخول في شيء ما أو جعلنا اشتقاقه من ( الحَلِّ ) بمعنى فتح العَقْد ، فإن ( حَلِيلَةً ) تكون حينئذ فَعِيلَةً بمعنى ( فاعلة ) ، صرح بذلك أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٢)</sup> ، وهو ما يفهم من تفسير الخليل لـ ( الخليل ) و ( الحليلة ) حيث علل ذلك بقوله : لأنها يَحْلَان في مكان واحد «<sup>(٣)</sup> .

٥- الخليل : ذكر ابن عادل في تسمية إبراهيم عليه السلام بالخليل عدة تعليقات من أقوال العلماء ، كل ذلك يعود إلى مأخذ ( الخليل ) الاشتقائي ، فذكر قول الزجاج والراغب والزنجشري والقرطبي<sup>(٤)</sup> ، فقد علل الزجاج تسمية إبراهيم عليه السلام بالخليل بأنه المحبُّ المخلصُ الذي ليس في محبته خَلْلٌ ، أو لأنَّ ( الخليل ) هو المفتقر المحتاج إلى الله الذي لم يجعل فقره وحاجته إلا إلى الله اشتقاقاً من ( الخَلَّة ) بمعنى الصِّداقة الخالصة ، أو من ( الخَلَّة ) بمعنى الحاجة والفقر<sup>(٥)</sup> ، وهذان التوجيهان ذكرهما الراغب أيضاً<sup>(٦)</sup> ، وذكر الزنجشري أنَّ ( الخليل ) هو مَنْ يوافقك في خِلَالِك اشتقاقاً من ( الخَلَّة ) وهي الخِصْلَةُ أو مَنْ يسايرك في طريقك إشتقاقاً من ( الحَلِّ ) وهو الطريق في الرمل ، أو مَنْ يسدُّ خَلْلَكَ كما تسدُّ خَلْلَهُ اشتقاقاً من ( الحَلَلِ ) بمعنى النقص والوهن ، أو يداخلك

(١) الدر المصون ٢ / ٣٤٣ ، واللباب ٦ / ٢٩٤ .

(٢) البحر المحيط ٣ / ٢٠٣ ، والدر المصون ٢ / ٣٤٣ ، واللباب ٦ / ٢٩٣ .

(٣) معجم العين ٣ / ٢٧ .

(٤) اللباب ٧ / ٣٨ - ٣٩ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١١٢ - ١١٣ .

(٦) مفردات الراغب ص / ١٥٩ .

خلال منازلك<sup>(١)</sup> ، والقرطبي مع إيراده ما ذكرنا عن الزجاج ذكر قولاً آخر يفهم منه أن تسمية إبراهيم بالخليل جاءت من الاختصاص حيث اختصه الله في وقته للرسالة<sup>(٢)</sup> .

وإنني أرى أن هذا التوجيه الذي ذكره القرطبي لا يعود إلى مأخذه الاشتقاقي ، وإنما يعود إلى لازم ما يُرادُ من لفظ ( الخليل ) وهو تخصيصه بالرسالة ، ثم أقول إنَّ تعليقات أهل العلم في تسمية إبراهيم بالخليل مردّها إلى ما أخذ منه هذا اللفظ من الخاء واللام المضعفة ، وقد ذكر عنه ابن فارس أنه أصل واحد يتقارب فروعه ، ومرجع ذلك إما إلى دِقَّةٍ أو فُرْجَةٍ<sup>(٣)</sup> .

ولا أرى مانعاً من إرادة جميع ما ذكره العلماء في تعليل هذا اللفظ ( الخليل ) ما دامت التوجيهات الدلالية تدور حول المأخذ الاشتقاقي لهذا اللفظ ومعانيه المحتملة ، وقد استضعف ابن عادل أن يكون ( الخليل ) هو مَنْ يَسُدُّ خَلْلَكَ كما تسدُّ خَلْلَهُ ، معللاً ذلك بأنه لا يقال في شأن نبي كهذا إنه يسدُّ الخلل<sup>(٤)</sup> .

وإنني لا أرى في ذلك بأساً ما دامت المادة تحتمله وليس فيه ما يُجِلُّ شأنَ رسالته عليه الصلاة والسلام ، وهو من إحدى توجيهات الزمخشري في الكشف كما أسلفنا<sup>(٥)</sup> ، فلو كان فيه ما يستدعي الضعف والنقص لما يسكت عنه الزمخشري .

(١) الكشف ١ / ٣٠١ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٧ / ١٥٦ .

(٣) المقاييس في اللغة مادة ( خ ل ل ) ص / ٣٠٤ .

(٤) اللباب ٧ / ٣٩ .

(٥) الكشف ١ / ٣٠١ .

أما ما يتعلق بزنة هذا اللفظ ( الخليل ) فهو فعيلٌ بمعنى ( فاعِل ) أو فعيلٌ بمعنى ( مُفَاعِل ) فقد أسلفناه في اسم الفاعل الذي جاء على زنة ( فعيلٌ )<sup>(١)</sup> .

٦- الخمر : ذكر ابن عادل في تسمية الخمر بهذا الاسم أربع تعليلات :

- ١- سميت الخمر بذلك ؛ لأنها تُخْمَرُ العقلُ أي تستره .
- ٢- لأنها تُغَطَّى حتى تُدْرِكَ وتَشْتَدَّ ، فهو من التغطية .
- ٣- لأنها تُخَامِرُ العقلُ أي تخالطه وهو قول ابن الأنباري .
- ٤- لأنها تُتْرَكُ حتى تُدْرِكَ ومنه « اختمر العجين » أي بلغ إدراكه ثم قال : « وهذه أقوال متقاربة ، وعلى هذه الأقوال تكون الخمر في الأصل مصدرًا مرادًا به اسم الفاعل واسم المفعول »<sup>(٢)</sup> .

أقول : ما ذكره ابن عادل ومن سبقه من أهل العلم في تعليل تسمية ( الخَمْر ) بهذا الاسم مردُّه مأخذ هذا اللفظ الاشتقاقي وهو الخاء والميم والراء الدال على التغطية والستر والمخالطة<sup>(٣)</sup> ، وكل ما قيل أو ما يقال في بيان سبب تسميتها هو أن ( الخَمْر ) تستر العقل وتغويه وتخالطه فتحجبه عن الإدراك والتمييز ، يقول الزجاج : « وتأويل الخمر في اللغة أنه كل ما سترَ العقل ، يقال لكل ما ستر الإنسان من شجر وغيره خَمْرٌ »<sup>(٤)</sup> ، وقال ابن دريد : « الخَمْرُ معروفة ويقال : سَمِيَتْ خَمْرًا ؛ لأنها تُخَامِرُ العقلَ ... أي تخالطه وتُدَاخِلُه من قولهم : خامره الحزنُ خامرةً »<sup>(٥)</sup> ، وقال الراغب : « والخَمْرُ سَمِيَتْ لكونها خامرةً لمقر

(١) ينظر : صفحة ١٤١ - ١٤٤ .

(٢) الباب ٤ / ٢٨ .

(٣) المقاييس لابن فارس مادة ( خ م ر ) ص / ٣٣٠ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٩١ .

(٥) جوهرة اللغة ١ / ٦٩٨ .

العقل»<sup>(١)</sup> ، وقال الزمخشري : « سميت خمرًا لتغطيتها العقل والتميز كما سميت سكرًا ؛ لأنها تُسكرُهما أي تُحجزُهما ، وكأنها سميت بالمصدر من : ( خَمَرَه خَمْرًا ) إذا ستره للمبالغة »<sup>(٢)</sup> .

وقد ذكر ابن الأنباري في تسمية الخمر ثلاث تعليلات كلها يدور حول مأخذه الاشتقاقي من الستر والتغطية ، وهي أن الخمر سُميت ( خَمْرًا ) لأنها إما تُخامرُ العقل أي تخالطه ، وإما لأنها تُخمرُ العقل أي تستره ، وإما لأنها تُخمرُ أي تُغَطِّي ،<sup>(٣)</sup> وهذه التعليلات الثلاثة أخذها كثير من أهل العلم ، منهم أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي ، ثم ذكروا تعليلًا رابعًا كما سبق ذكره ، وبناء على التعليل الأول والثالث والرابع يكون لفظ ( الخَمْر ) مصدرًا مرادًا به اسم الفاعل أي ( خَامِرٌ ) وإنما أطلق المصدر على اسم الفاعل للدلالة على المبالغة كما صرح به الزمخشري وقد أسلفناه .

وبناء على التعليل الثاني يكون ( الخَمْرُ ) مصدرًا مرادًا به اسم المفعول أي ( مَخْمُورٌ ) وقد ذكر ذلك أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٤)</sup> ، هذا وقد تناولنا ما يتعلق بمادة ( الخاء والميم والراء ) وأنها حيثما وردت تعطي معنى الستر والتغطية في مبحث الاشتقاق من الجذر .

٧- الخَيْلُ : ذكر ابن عادل معلقًا تسمية ( الخَيْل ) بهذا الاسم أنها سميت بذلك لاختيالها في مشيتها أو لأنها تتخيل في صورة من هو أعظم منها<sup>(٥)</sup> ، وهذان

(١) مفردات الراغب ص / ١٦٥ .

(٢) الكشاف ١ / ١٣٢ .

(٣) الزاهر في معاني كلام الناس ١ / ٥١٧ - ٥١٨ .

(٤) البحر المحيط ٢ / ١٦٣ ، والدر المصون ١ / ٥٣٥ ، واللباب ٤ / ٢٨ .

(٥) اللباب ٥ / ٧٦ - ٧٧ .

التعليان ذكرهما أيضًا أبو حيان والسمين الحلبي<sup>(١)</sup>، وقد حاول اللغويون الأقدمون تعليل بعض الأسماء، منها (الخيْلُ) فقد قال ابن فارس: «وسمعت من يحكي عن بشر الأسدي عن الأصمعي قال: كنتُ عند أبي عمرو بن العلاء وعنده غلام أعرابي فسئل أبو عمرو لم سُميت الخيْلُ خيلاً؟ فقال: لا أدري، فقال الأعرابي: لاختيالها، فقال أبو عمرو: اكتبوا وهذا صحيح؛ لأنَّ المختالَ في مشيته يتلوَّن في حركته ألواناً»<sup>(٢)</sup>، وقد أروود هذه القصة الإمام السيوطي في المزهَر بشكل متقارب<sup>(٣)</sup>.

ويستخلص مما ذكره ابن فارس والسيوطي أن العلماء من قديم الزمان لم يغفلوا عن التوجيه الاشتقاقي للأسماء، ولفظ (الخيْلُ) لا واحد له من لفظه، ويطلق على جماعة الفَرَس كما ذكره الخليل<sup>(٤)</sup>، ويجمع على الخيول كما ذكره ابن دريد<sup>(٥)</sup>، ومفردة من غير لفظه وهو فرسٌ كما ذكر ذلك أبو حيان<sup>(٦)</sup>، و(الخيْلُ) سواء سميت لاختيالها في مشيتها أو لتخيْلها في صورة من هو أعظمُ منها، فإنها تعود إلى مأخذها الاشتقاقي المتمثل في الخاء والياء واللام الدال على حركة في تلون، والله أعلم.

٨- رمضان: لقد وردَ في تسمية (رمضان) بهذا الاسم عدة أقوال لأهل العلم، وهذه الأقوال ذكرها ابن عادل<sup>(٧)</sup> ومن سبقه من علماء

(١) البحر المحيط ٢ / ٤٠٩، والدر المصون ٢ / ٣٢ - ٣٣.

(٢) معجم المقاييس مادة (خ ي ل) ص / ٣٣٨.

(٣) المزهَر للسيوطي ١ / ٣٥٣.

(٤) معجم العين ٤ / ٣٠٦.

(٥) جمهرة اللغة ١ / ٧٣٨.

(٦) البحر المحيط ٢ / ٤٠٩.

(٧) اللباب ٣ / ٢٧٦.

التفسير كالثعلبي والنيسابوري والزخشي والرازي والقرطبي وأبي حيان والسمين الحلبي<sup>(١)</sup> ، وهذه الأقوال كما يأتي :

١ - سمي رمضان بهذا الاسم لموافقته أيام رَمَض الحر ، وذلك أنَّ العرب لما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة سَمَّوها بالأزمنة التي هي فيها ، فوافق رمضان أيام رَمَض الحر ، وهي شدة الحرارة ، فسَمَّوا رمضان بهذا الاسم كما سَمَّوا الربيع لموافقته الربيع والجمادى لموافقته جمود الماء<sup>(٢)</sup> .

٢ - سمي رمضان بهذا الاسم ؛ لأنه يُرْمَضُ الذنوب أي يحرقها بالأعمال الصالحة ، والإرماض هو الإحراق<sup>(٣)</sup> .

٣ - سمي رمضان بهذا الاسم ؛ لأن القلوب تحترق في هذا الشهر بالموعظة والفكرة في أمر الآخرة كما تحترق الرمال والحجارة من حر الشمس<sup>(٤)</sup> .

٤ - سمي رمضان بهذا الاسم ؛ لأنهم كانوا يَرْمِضُونَ أسلحتهم في رمضان ليحاربوا بها في شوال قبل دخول الأشهر الحرم ، أخذًا من « رَمَضْتُ النَّصْلَ » إذا جعلته بين حجرين ثم دَقَّقْتَهُ ليرِقَّ<sup>(٥)</sup> .

٥ - سمي رمضان بهذا الاسم اشتقاقًا من الرَمَضِ ، وهو المطر الذي يأتي قبل

(١) الكشف والبيان ٢ / ٦٨ ، الكشف ١ / ١١٣ ، ومفاتيح الغيب للرازي ٥ / ٧١ ، والقرطبي ٣ / ١٥٠ ، والبحر ٢ / ٣١ ، والدرالمصون ١ / ٤٦٦ .

(٢) جمهرة اللغة ٢ / ٦٥ ، والمقاييس ص / ٤٢٢ ، والكشاف ١ / ١١٣ ، والنهاية لابن الأثير ٢ / ٢٦٤ .

(٣) الكشف والبيان ٢ / ٦٨ ، والقرطبي ٣ / ١٥٠ ، والبحر ٢ / ٣١ ، والدرالمصون ١ / ٤٦٦ ، واللباب ٣ / ٢٧٦ .

(٤) الكشف والبيان للثعلبي ٢ / ٦٨ ، والقرطبي ٣ / ١٥٠ ، والبحر ٢ / ٣١ .

(٥) مفاتيح الغيب للرازي ٥ / ٧١ ، والقرطبي ٣ / ١٥٠ ، والبحر ٢ / ٣١ .

الخريف ، فيطهّر الأرض من الغبار ، فكذلك شهر رمضان حيث يطهّر القلوب من الذنوب ويغسلها<sup>(١)</sup> .

فهذه خمسة أقوال في تعليل تسمية رمضان كلها يرجع إلى المأخذ الاشتقائي لهذه الكلمة المتمثل في الرء والميم والضاد الدال على شدة الحرارة وحرقة القيظ والاحتراق ونحو ذلك ، وهذا هو عموم دلالة هذه المادة كما ورد في كتب اللغة والمعاجم ، قال الخليل : « الرَّمْضُ : حرُّ الحجارة من شدة حر الشمس ، والاسم الرَّمْضَاءُ ، ... والرَّمْضُ : حُرْقَةُ الْقَيْظِ »<sup>(٢)</sup> ، وقال ابن السكيت : « الرَّمْضُ : مصدر رَمَضَ الرَّجُلُ يَرْمُضُ رَمَضًا إذا احترقت قدماه من شدة الحر من الشمس »<sup>(٣)</sup> ، وذكر أبو عبيد أن الرَّمْضَ بالضاد مأخوذ من الرَّمْضَاءِ ، وهو أن يشتدَّ الحر على الحجارة حتى تَحْمِي<sup>(٤)</sup> ، وقال ابن دريد : « الرَّمْضُ شدة وقع الشمس على الرَّمْل وغيره ، والأرض رَمَضَاءُ ، ورَمَضَ يرمضُ رَمَضًا إذا اشتدَّ حره »<sup>(٥)</sup> ، وقال ابن الأنباري : « ورمضان سمي رمضان ؛ لشدة الحر الذي كان فيه ، و(الرَّمْضُ) عند العرب هو الحرُّ »<sup>(٦)</sup> .

وقال ابن فارس : « الرء والميم والضاد أصل مطرد يدل على حدّة في شيء من حرّ وغيره »<sup>(٧)</sup> وقد جاءت هذه المادة بمعنى تحديد السكين كما ذكر

(١) مفاتيح البحر المحيط ١ / ٣٢ ، والدر المصون ١ / ٤٦٦ ، واللباب ٣ / ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٢) معجم العين ٧ / ٣٩ .

(٣) إصلاح المنطق ص / ٧٤ .

(٤) غريب الحديث للهروي ٤ / ٢٤١ .

(٥) جمهرة اللغة ٢ / ٦٥ .

(٦) الزاهر في معاني كلام الناس ٢ / ٣٦٤ .

(٧) المقاييس لابن فارس ماده ( ر م ض ) ص / ٤٢٢ .

ذلك ابن السكيت وابن فارس وابن الأثير<sup>(١)</sup> ، وقد ذكر الخليل أنها بمعنى المطر الذي ينزل قبل الخريف<sup>(٢)</sup> .

ومهما كان الأمر في تعليل تسمية رمضان ، فإنه لا ريب أن مأخذه الاشتقائي هو الرء والميم والضاد ، ومهما كانت دلالة ( رمضان ) المعنوية من حيث موافقتها لزمن رمَضِ الحر ، أو كونها بمعنى الإحراق ، أو بمعنى حرارة جوف الإنسان من شدة العطش ، وتطهير الصائم من الذنوب ونحو ذلك ، فإنها لا ريب تتوافق مع روحانية هذا الشهر ، لأن هذه الأمور التي وردت في علة تسمية رمضان لا تنفك عنه .

وبقي أمر آخر ينبغي أن نناقشه وهو أن ( رمضان ) مصدر أم عَلِمٌ ؟  
 إجابةً على هذا السؤال أقول : يرى الزمخشري أن رمضان مصدرٌ ( رَمَضَ ) إذا احترق من الرَّمَضاء ، ثم أضيف إليه الشهر وجعلَ علماً ، ومنع الصرف للتعريف والألف والنون<sup>(٣)</sup> ، وذكر أبو حيان أن رمضان عَلِمٌ على شهر الصوم ، وهو عَلِمٌ جنسٌ ، وقد اعترض على الزمخشري في جعله ( رَمَضَانَ ) مصدرًا ؛ معللاً ذلك بأن ( فَعْلَانًا ) لا يأتي مصدرًا لـ ( فَعِلَ ) (اللازم إلَّا على الشذوذ ، وقال : « الأولى أن يكون مُرْتَجَلًا منقولًا »<sup>(٤)</sup> .

وأرى أن لكلام أبي حيان منطقًا ووجهًا من الصواب ، حيث لم يقل أحد ممن تصفحتُ كتبهم للعثور على آرائهم في مصدرية ( رَمَضَانَ ) ، ولا فرق بين ما قال

(١) إصلاح المنطق ص / ٧٤ ، المقاييس ص / ٤٢٢ ، والنهاية لابن الأثير ٢ / ٢٦٤ .

(٢) معجم العين ٧ / ٣٩ .

(٣) الكشف ١ / ١١٣ .

(٤) البحر المحيط ٢ / ٣٢ .

الزنجشري وبين ما قال أبو حيان إلا في مصدرية (رَمَضَانُ) ، أما أن يكون (رَمَضَانُ) علمًا منقولًا فإنني أرى أنه لا خلاف بين ما ذكره الزنجشري وبين ما ذكره أبو حيان ، والله أعلم .

٩- السُّحْتُ : ذكر ابن عادل أن السُّحْتَ : الحرام ، سُمِّيَ بذلك ؛ لأنه يُذهبُ البركة ويمحقُّها ، يقال : سَحَّتَهُ اللهُ وَأَسْحَتَهُ : أي أهلكه ، وأذهبه<sup>(١)</sup> .

أقول : التعليل الذي ذكره ابن عادل ومن سبقه من أهل العلم كالزنجشري وأبي حيان والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup> في تسمية (السُّحْتَ) الذي هو المال الحرام أو الكسب الحرام بهذا الإسم يعود إلى مأخذه الاشتقاقي ، وهو السين والحاء والتاء . ومعناه كما جاء في كتب اللغة والمعجم والمعاني الإهلاك والاستئصال<sup>(٣)</sup> ، والشيء إذا استؤصل وأُهْلِكَ ، فإنه لا يكون له بقاء ولا أثر ، ويكون محقوق البركة ، ومن أجل ذلك قال الزنجشري : « السُّحْتُ كل ما لا يَجُلُّ كسبه ، وهو من (سَحَّتَهُ) إذا استأصله ؛ لأنه مسحوت البركة ، كما قال تعالى : ﴿ يَمْحَقُ اللهُ الرِّبَا ﴾ [ البقرة : ٢٧٦ ]<sup>(٤)</sup> ، وقال أبو حيان : السُّحْتُ : بسكون الحاء وضمها الحرام ، وسُمِّيَ بذلك ؛ لأنه يُسْحِتُ البركة أي يُذهبُها<sup>(٥)</sup> والسُّحْتُ الذي يراد به الرشوة أو المأل الحرام أو الكسب الحرام كثمن الكلب

(١) الباب ٧ / ٣٤٠ .

(٢) الكشف ١ / ٣٣٩ ، والبحر المحيط ٣ / ٤٩٧ ، والدر المصون ٢ / ٥٢٧ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢ / ١٨٢ ، ومجاز القرآن ٢ / ٢٠ ، ومعاني القرآن وإعراجه ٢ / ١٧٧ ، وجمهرة اللغة ١ / ٤١٨ - ٤١٩ ، وتهذيب اللغة ٤ / ١٦٦ - ١٦٧ ، ومفردات الراغب ص / ٢٣١ ،

والنهاية لابن الأثير ٢ / ٣٤٥ .

(٤) الكشف ١ / ٣٣٩ .

(٥) البحر ٣ / ٤٩٧ .

والخنزير والخمر ونحو ذلك فإنه بلا ريب يكون محقوق البركة .  
وهذا الذي ذكرناه يؤكد لنا أن تعليل الأسماء أو الأشياء يرتبط باشتقاق تلك  
الأسماء أو الأشياء من جذورها الأصلية .

١٠ - سُورَةٌ : لقد ذكر ابن عادل ومن قبله من أهل العلم عدة أقوال في  
تعليل تسمية ( السُّورَة ) بهذا الاسم <sup>(١)</sup> ، ومردُّ هذه الأقوال هو المأخذ الاشتقائي  
لهذه الكلمة سواء كانت واوية العين ( س و ر ) أو مهموزة العين ( س أ ر )  
وإليك هذه الأقوال :

القول الأول : السُّورَةُ بمعنى الدَّرَجَةِ الرفيعة ، قال النابغة :

أَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سُورَةً      تَرَى كُلَّ مَلِكٍ دُونَهَا يَتَذَبَذَبُ <sup>(٢)</sup>

وإنما سُمِّيَتْ ( سورةُ القرآن ) بهذا الاسم ، إما لأن قارئها يتشرف بتلاوتها ،  
فيكون مرفوع الشأن في الدنيا والآخرة ، وإما لأنَّ السورة من القرآن مرفوع  
شأنها وعظيم قدرها في الدين ، وإما لأن ( السُّورَ ) من القرآن متفاوتة من حيث  
الطوال والقصار والأوساط <sup>(٣)</sup> ، وإلى هذا أشار أبو عبيدة فقال : « والسورة من القرآن  
يَهْمِزُهَا بعضهم ، وبعضهم لا يَهْمِزُهَا ، وإنما سُمِّيَتْ ( سُورَةٌ ) في لغة من لا يَهْمِزُهَا ؛ لأنه  
يجعل مجازها مجاز منزلة إلى منزلة أخرى كمجاز سورة البناء » <sup>(٤)</sup> .

(١) كل من سبق ابن عادل تناول هذا الجانب ينظر معجم العين ٧ / ٢٨٩ - ٢٩٢ ، ومجاز القرآن

١ / ٣ - ٤ ، وجمهرة اللغة ٢ / ٢٧ - ٢٨ ، الزاهر في معاني كلام الناس ١ / ١٢٠ - ١٢١ ،

وتهذيب اللغة للأزهري ١٣ / ٣٤ - ٣٦ ، ومفردات الراغب ص / ٢٥٥ ، والكشاف ١ / ٤٨ .

(٢) البيت في ديوانه ( ص / ١٨ ) وهو في مجاز القرآن ١ / ٤ ، وجمهرة اللغة ٢ / ٢٨ ، والزاهر في معاني

كلام الناس ١ / ١٢٠ .

(٣) الكشاف ١ / ٤٨ ، والبحر المحيط ١ / ٢٤٢ .

(٤) مجاز القرآن ١ / ٣ .

القول الثاني : أنَّ السورة سُمِّيت بهذا الاسم تشبيهاً بسُورِ المدينة ، وقد قصد أبو عبيدة بهذا التشبيه رفعة شأن السورة أو رفعة شأن قارئها ، كما يفهم ذلك من النص الذي ذكرناه من قبل ، وذكر الراغب أن القرآن محاطٌ بسُورِهِ إحاطة السُورِ بالمدينة<sup>(١)</sup> ، وذكر الزمخشري أن سُورَ القرآن هي طائفةٌ من القرآن محدودةٌ على حياله كالبلد المسور أخذاً من سُورِ المدينة التي هي حَائِطُهَا أو لأن سُورَ القرآن محتويةٌ على فنون من العلم وأجناس من الفوائد كاحتواء سُورِ المدينة على ما فيها<sup>(٢)</sup> .

وهذان التعليان يعودان إلى جعل الكلمة واوية العين (س و ر) ؛ وقد جاءت هذه المادة في كتب اللغة والمعاجم بمعنى العلو والارتفاع كما ذكره الأزهري وابن فارس والراغب الأصفهاني<sup>(٣)</sup> ، قال الأزهري : « قال أبو العباس : إنما سُمِّيتِ الْمِسْورَةُ مِسْورَةً لعلوِّها وارتفاعِها من قول العرب : سَارَ الرَّجُلُ يَسْورُ سَورًا إذا ارتفع ، ... وَسُرْتُ الحَائِطَ سَورًا وَتَسَوَّرْتُهُ إذا عَلَوْتَهُ »<sup>(٤)</sup> ومن هذا القبيل ما جاء في التزليل ﴿ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴾ [ ص : ٢١ ] ، وقال الزجاج : « و (تَسَوَّرُوا) يدل على علوٌّ »<sup>(٥)</sup> ، وقال النحاس : « تَسَوَّرُوا أي : عَلَوْا »<sup>(٦)</sup> .

القول الثالث : إنما سميت سورة القرآن بهذا الاسم ؛ لأنها بقية أو فضلة أو قطعة

(١) مفردات الراغب ص / ٢٥٥ .

(٢) الكشف ١ / ٤٨ .

(٣) تهذيب اللغة ١٣ / ٣٥ - ٣٦ ، والمقاييس لابن فارس مادة (س و ر) ص / ٤٩٧ ، ومفردات

الراغب ص / ٢٥٤ .

(٤) تهذيب اللغة ١٣ / ٣٥ - ٣٦ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣٢٥ .

(٦) معاني القرآن للناس ٢ / ١٠٥٣ .

مفردةً من جملة القرآن ، اشتقاقاً من (السُّور) وهي البقية أو الفضلة<sup>(١)</sup> .

وبناءً على هذا التعليل مردُّ الكلمة إلى السين والهمزة والراء ، ومعناه كما جاء في كتب اللغة والمعاجم بمعنى البقية ، قال الخليل : ( السَّارُّ من السُّور تقول : أسَّارَ فلانٌ طعامه وشرَّابه أي : أَبَقِيَ منه بَقِيَّةٌ ، وبَقِيَّةٌ كلُّ شيءٍ سُورُهُ »<sup>(٢)</sup> ، وقال الأزهري : « أسَّارَتْ سُورًا وسُورَةً إذا أَبَقِيَتْهَا وَأَفْضَلَتْهَا ، و ( السَّائِر ) الباقي ، وكأنه من سَارَ يَسَارُ فهو سَائِرٌ أي فَضِلَ »<sup>(٣)</sup> .

وبهذا رأينا أن ( السورة ) سواء كانت مهموزة أو غير مهموزة ، فإنها ترجع في تسميتها إلى مأخذها الاشتقائي ، وسورة القرآن إذا كانت واوية العين غير مهموزة ، فإنها جاءت على الأصل ، أما إذا كانت مهموزة العين ( سُورَةٌ ) ، فإنه قد حدث فيها إبدال الهمزة واوًا ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها كما فُعِلَ ذلك مع ( مُؤْمِن ) و ( جُؤْنَةٌ ) فقالوا : ( مُؤْمِن ) و ( جُؤْنَةٌ )<sup>(٤)</sup> ، وسورة القرآن مهما كان مأخذ اشتقاقها ، فإنها تجمع على ( سُور ) بفتح الواو تفرقة بينها وبين سُورَةَ البناء التي تجمع على ( سُور ) بسكون الواو ، وفي هذا يقول أبو عبيدة : « ... غير أن جمع سورة القرآن خالف جمع سورة البناء في لغة من همز سورة القرآن وفي لغة من لم يهمزها ، قالوا جميعًا في جمع سورة القرآن ( سُورٌ ) الواو مفتوحة ، ... فخرج مخرج جمع ( ظُلْمَةٌ ) ، والجميع ( ظُلْمٌ ) ونحو ذلك ، وقالوا جميعًا في جمع سورة البناء ( سُورٌ ) الواو ساكنة ، فخرج جمعها مخرج جميع ( بُسْرَةٌ ) والجميع بُسْرٌ »<sup>(٥)</sup>

(١) الزاهر في معاني كلام الناس ١ / ١٢١ ، مفردات القرآن ص / ٢٥٥ ، والكشاف ١ / ٤٨ .

(٢) معجم العين ٧ / ٢٩٢ ، تهذيب اللغة للأزهري ١٣ / ٣٤ .

(٣) تهذيب اللغة للأزهري ١٣ / ٣٤ .

(٤) شرح التصريف للثميني ص / ٣٢٠ ، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص / ٢٦٥ .

(٥) مجاز القرآن ١ / ٤ .

وقال في موضع آخر : ﴿ وَفُتِحَ فِي الصُّورِ ﴾ [ الكهف : ٩٩ ] واحداً صُورَةً ،  
خرجت مخرج سُورَةِ المدينة والجميع سُورُ المدينة «<sup>(١)</sup> .

وقد ردَّ عليه الأزهري ردًّا قاسياً منكرًا أن تكون ( سورة القرآن ) من  
( سورة البناء ) مستدلًّا بما ورد في القرآن من التفرقة بين جمعي سورة القرآن  
وسورة البناء ، حيث جمعت الأولى على ( سُور ) بفتح الواو وجمعت الثانية على  
( سُور ) بسكون الواو<sup>(٢)</sup> .

وإنني أرى أن أبا عبيدة لم يكن ينكر التفرقة بين جمعي سورة القرآن وسورة  
البناء ، ولم يكن ينفرد بما ذكره كما أنه لم يذكر أنها مشتقة من سورة البناء ، وإنما جعل  
مجازها مجاز سورة البناء قاصداً معنى العلو والارتفاع لهذه المادة « السين والواو والراء » ،  
وهذا ما لا خلاف فيه بين أهل اللغة كما أسلفنا ، والله أعلم .

١١ - الشَّهْرُ : ذكر ابن عادل أن ( الشَّهْرَ ) اسم لمدة الزمان التي تبتدئ  
بظهور الهلال إلى أن يختفي ، وسمي الشهر بذلك ؛ لشهرته في حاجة الناس إليه  
من المعاملات والصوم والحج وقضاء الديون وغيرها ، والشَّهْرُ مأخوذ من  
الشُّهْرَةِ يقال : شَهَرَ الشيءَ يَشْهَرُهُ شَهْرًا إذا ظَهَرَهُ<sup>(٣)</sup> .

أقول : التعليل الذي ذكره ابن عادل في تسمية ( الشَّهْرَ ) هو ما ذكره الزجاج  
وأبو حيان<sup>(٤)</sup> ، ومردُّ هذا التعليل مرتبط بما أخذه الاشتقاق الذي هو الشين  
والهاء والراء ، ودلالة هذه المادة على الظهور والوضوح أمر لا ريب فيه ، يقول

(١) مجاز القرآن ١ / ٤١٦ .

(٢) تهذيب اللغة ١٣ / ٣٦ .

(٣) اللباب ٣ / ٢٧٥ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٥٩ ، والبحر ٢ / ٣١ .

الخليل : « الشُّهْرَةُ ظهور الشيء في شُنْعَةٍ حتى يَشْهَرُهُ الناس ... وَشَهَرَ سَيْفَهُ إِذَا انْتَضَاهُ فَرَفَعَهُ عَلَى النَّاسِ »<sup>(١)</sup> وقال ابن دريد : « شَهَرْتُ السَّيْفَ إِذَا انْتَضَيْتَهُ ، وَشَهَرْتُ الْحَدِيثَ إِذَا أَظْهَرْتَهُ »<sup>(٢)</sup> ، وقال ابن فارس : « الشين والهاء والراء أصل صحيح يدل على وضوح في الأمر وإضاءة »<sup>(٣)</sup> .

١٢ - الصُّلْبُ : ذكر ابن عادل أن ( الصُّلْبُ ) وهو الظَّهْرُ سُمِّيَ بذلك لقوته اشتقاقاً من الصَّلَابَةِ<sup>(٤)</sup> .

أقول : إنه لا ريب أن ما ذكره ابن عادل في تعليل تسمية ( الصُّلْبُ ) بهذا الاسم يعود إلى مأخذه الاشتقائي ، وهو الصاد واللام والباء ، وهذه المادة تدل على القوة والصلابة ، كما يشهد بذلك ما ذكره أهل اللغة والمعاجم ، يقول الخليل : « الصُّلْبُ الظهر وهو عظم الفقار المتصل في وسط الظهر ، والصُّلْبُ من الجُرِّيِّ ومن الصَّهِيْلِ : الشَّدِيدُ ... ، ورجلٌ صُلْبٌ ذو صلابة ، وقد صَلَبَ ، والصَّلَابَةُ من الأرض ما غَلِظَ واشتَدَّ فهو صُلْبٌ والجميعُ الصَّلْبَةُ »<sup>(٥)</sup> وقال ابن السكيت : الصَّلْبُ مصدر صَلَبَهُ يَصْلِبُهُ وأصله من الصَّلِيب وهو الوَدَكُ<sup>(٦)</sup> ، وقال ابن فارس : « الصاد واللام والباء أصلان ، أحدهما يدل على الشدَّة والقوة ، والآخر جنس من الوَدَكِ »<sup>(٧)</sup> ، وقال الراغب : « الصُّلْبُ : الشَّدِيدُ ، وباعتبار

(١) معجم العين ٣ / ٤٠٠ .

(٢) جمهرة اللغة ٢ / ٤٥ .

(٣) المقاييس مادة (ش هر) ص / ٥٤٠ .

(٤) اللباب ٦ / ٢٩٤ .

(٥) معجم العين ٧ / ١٢٧ .

(٦) إصلاح المنطق ص / ٣٩ ، ذكر ابن السكيت أن الوَدَكُ هو أن يُجْمَع العظامُ فَيُطْبَخَ ليُخْرَجَ ودكُها

فيأندم به ، وفي التهذيب (١٠ / ١٨١) أن الوَدَكُ هو ما يصنع من الشحم أو من صلابة اللحم .

(٧) المقاييس في اللغة ص / ٥٧٣ .

الصَّلَاةِ وَالشُّدَّةِ سُمِّيَ الظَّهْرُ صُلْبًا»<sup>(١)</sup> .

وبهذا أرى أن تعليل ابن عادل وغيره ممن علَّلوا تسمية ( الصُّلْبِ ) بهذا الاسم ما هو إلا تعليل اشتقاقي .

١٣ - الصَّلَاةُ : لقد وردت في تعليل تسمية ( الصَّلَاةِ ) بهذا الاسم عدة أقوال لأهل العلم ، ذكرها ابن عادل ومن سبقه كالزمخشري وابن عطية وأبي حيان والسمين<sup>(٢)</sup> ، وهذه الأقوال كما يأتي :

القول الأول : أن الصلاة سُمِّيت بهذا الاسم ؛ لأن المصلي يحرك صَلَوِيه في الصلاة التي هي العبادة على هيئة مخصوصة من القيام والركوع والسجود .  
والصَّلَوَانُ هما ما يكتنفان الذَّنْبَ من الناقة وغيرها ، وأوَّلُ مَوْصِلِ الفَخْدَيْنِ من الإنسان ، فكأنهما في الحقيقة مكنتفا العُصْعُصِ ذكره الزَّجَّاجُ وتبعه الأزهري<sup>(٣)</sup> ، وذكر ابن دريد أنَّ ( الصَّلَا ) هو العَظْمُ الذي عليه الإلِيتان ، وهو آخر ما يَبْلَى من الإنسان<sup>(٤)</sup> ، ويرى أبو عبيد أنَّ ( الصَّلَوَيْنِ ) هما جانبا ذنْب الخيلِ عن يمينه وشماله ، ومن ثمَّ يطلقُ على الخيل الذي يتلو الأوَّلَ في السَّبَاقِ ( المَصْلِي ) ؛ لأنه يكون عند صَلا الأوَّل<sup>(٥)</sup> ، وقال الزمخشري : « حقيقة ( صَلَّى ) حَرَكَ الصَّلَوَيْنِ ؛ لأن المَصْلِيَّ يفعلُ ذلك في ركوعه وسجوده ، ونظيره ( كَفَّرَ اليهوديُّ ) إذا طأطأ رأسه وانحنى عند تعظيم صاحبه ؛ لأنه يَثْنِي على الكاذبتين<sup>(٦)</sup> وهما الكافِرَتَانِ ،

(١) مفردات الراغب ص / ٢٨٨ .

(٢) الكشف / ١ / ٢٢ ، والمحرو والوجيز / ١ / ٧٥ ، والبحر / ١ / ١٦٢ ، والدر المصون / ١ / ٩٦ - ٩٧ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه / ١ / ٢٣٢ ، تهذيب اللغة / ١٢ / ١٦٦ .

(٤) جمهرة اللغة / ٢ / ٢٥٩ .

(٥) غريب الحديث للهروي / ٣ / ٤٥٨ .

(٦) في الصحاح الكاذبتان : ما نشأ من اللَّحْمِ في أعالي الفخذ .

وقيل للداعي ( مُصَلِّي ) تشبيهاً في تخشعه بالراكع والسَّاجِد «<sup>(١)</sup>» ، ويرى ابن عطية أنه إذا كانت الصلاة مشتقة من ( الصَّلَا ) بالمعنى الذي ذكره أبو عبيد ، فإنها إنما سُمِّيت بذلك ؛ لأنها جاءت ثانيةً للإيمان الذي هو أول دعائم الإسلام ، فَشُبِّهَتْ بالمصليِّ من الخيل ، وهو الذي يتلو الأول ، فكذلك الصَّلَاة فإنها تتلو الإيمان ، أو لأنَّ الرَّاكِعَ والسَّاجِدَ ينثني صلواهما<sup>(٢)</sup> .

وفي مناقشة هذا القول أرى أن هذا لم يكن مما قد وافق عليه أهل العلم ، ويبدو لي أن أبا عبيد كان يرى أن ( صَلَّى ) المأخوذ من ( الصَّلَوَيْنِ ) كان ينبغي أن يختص بسباق الخيل ؛ لأنه قال : « قال الأصمعي : إنما أصل هذا في الخيل ، فالسابق الأول والمصلي الثاني الذي يتلوه »<sup>(٣)</sup> وقد تأكد لي هذا بما ذكره أبو عبيد في موضع آخر من غريب الحديث حيث جعل الصلاة بمعنى الدعاء<sup>(٤)</sup> ، وذكر الزَّجَّاج والأزهري نحو ذلك ولكنها أثرا أن تكون ( الصَّلَاةُ ) هي لزوم ما فرض الله ، والصلاة من أعظم ما أمر الله بلزومه ، وأما ( المصلي ) الذي يلي السابق فهو مأخوذ من ( الصَّلَوَيْنِ ) لا محالة وهما مكتنفا ذنب الفرس<sup>(٥)</sup> .

**القول الثاني :** أنها سميت بذلك لما اشتملت عليه من الدعاء ، وهذا ما اختاره أبو عبيد كما أسلفنا<sup>(٦)</sup> وذكر ابن فارس أن الصاد واللام والحرف المعتل أصلان ، أحدهما النار وما أشبهها من الحمى ، والآخر جنس من العبادة المشتملة

(١) الكشاف ١ / ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) المحرر الوجيز ١ / ٧٥ .

(٣) غريب الحديث ٣ / ٤٥٨ .

(٤) غريب الحديث لأبي عبيد ١ / ١٧٨ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٣١ ، ٢٣٢ ، وتهذيب اللغة ١٢ / ١٦٦ .

(٦) غريب الحديث لأبي عبيد ١ / ١٧٨ .

على الدعاء<sup>(١)</sup> ، وقال الراغب : « الصلاة التي هي العبادة المخصوصة أصلها الدعاء ، سُميت هذه العبادة بهذا اللفظ كتسمية الشيء باسم بعض ما يتضمَّنُه<sup>(٢)</sup> ، وقد استحسَن ابن عطية أن تكون الصلاة من الدعاء ، وذكر أن الصلاة مأخوذة من ( صَلَّى يُصَلِّي ) إذا دعا كما قال الشاعر :

عَلَيْكَ مِثْلَ الَّذِي صَلَّى فَاعْتَمِضِي نَوْمًا فَإِنَّ لِحْنِبِ الْمَرْءِ مُضْطَبَعًا<sup>(٣)</sup>

فلما كانت الصلاة في الشرع دعاءً انضاف إليه هيئات وقراءات سُمِّي جميع ذلك باسم الدعاء<sup>(٤)</sup> ، وورود الصلاة بمعنى الدعاء في القرآن الكريم أمرٌ بَيِّنٌ ، كما قال تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ [ سورة التوبة : ١٠٣ ] ، وكذلك وردت الصلاة بمعنى ( الدعاء ) فيما صح عنه ﷺ : « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى »<sup>(٥)</sup> وجاء في الحديث « إذا دعِيَ أحدكم إلى طعام فليجب وإن كان مفطرًا فليأكل ، وإن كان صائمًا فليصل »<sup>(٦)</sup> .

(١) المقاييس لابن فارس ص / ٥٧٢ .

(٢) مفردات الراغب ص / ٢٨٧ .

(٣) البيت للأعشى في ديوانه ص / ١٠٦ ، وفي مجاز القرآن ١ / ٦٢ ، ٢٦٨ ، والزاهر في معاني كلام الناس ١ / ٨٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٣١٨ .

(٤) المحرر الوجيز ١ / ٧٥ .

(٥) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الزكاة / باب ٦٦٠ ، ٣ / ٣١٨ ح ١١٩٧ في (باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة) ينظر : فتح الباري ٤ / ٣٥٧ ، وأخرجه أبو داود في سننه في باب دعاء الصدق لأهل الصدقة رقم الباب (٧) رقم الحديث (١٥٩٢) ، وأخرجه مسلم في الزكاة باب الدعاء لمن أتى بصدقته رقم (١٠٧٨) .

(٦) هذا الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في باب الأمر بإجابة الداعي رقم (١٦) رقم الحديث (٣٥٩٣) ، والإمام الترمذي في سننه في إجابة الصائم الدعوة رقم الباب (٦٤) ورقم الحديث (٧٨٠) .

القول الثالث : هو ما ذكره الأزهري عن الزجاج أن الأصل في الصلاة اللزوم يقال : صَلَّى وَاضْطَلَّى إِذَا لَزِمَ وَمِنْ هَذَا : مَنْ يُصَلِّي فِي النَّارِ أَي يُلْزَمُ النَّارَ « وقد اختار هذا القول الأزهري كما أسلفنا<sup>(١)</sup> .

القول الرابع : هو ما ذكره الراغب عن بعضهم دون أن يُسَمِّيَهُ أَنَّ أَصْلَ الصَّلَاةِ مِنَ الصَّلَاءِ ، وَمَعْنَى ( صَلَّى الرَّجُلُ ) أَنَّهُ أَزَالَ عَنِ نَفْسِهِ بِهَذِهِ الْعِبَادَةِ الصَّلَاءَ الَّذِي هُوَ نَارُ اللَّهِ الْمَوْقِدَةُ<sup>(٢)</sup> .

وفي مناقشة هذه الأقوال الثلاثة أقول : إن القول الثاني هو أكثر الأقوال توافقاً لما عليه معظم أهل العلم ولما تستدعيه روح هذه العبادة المشتملة على القيام والركوع والسجود والقراءة والدعاء والاستغفار والخشوع بين يدي الله والتذلل له ، وهذا لا يمنع أن تكون في أصل وضع اللغة بمعنى تحريك الصلوتين .

أما القول الثالث والرابع فإن المادة التي تعود إليها الصَّلَاءُ هي ( الصاد واللام والياء ) التي يقول فيها أبو عبيد : « قال أبو عمرو ( الصَّلَاءُ ) الشَّوَاءُ سَمِيَّ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُصَلَّى بِالنَّارِ »<sup>(٣)</sup> أما الصَّلَاةُ التي نحن بصدد تعليلها هو واوي اللام كما ذكر ذلك الزمخشري قال : « الصلاة فَعَلَةٌ مِنْ صَلَّى كَالزَّكَاةِ مِنْ زَكَّى وَكَتَابَتَهَا بِالْوَاوِ عَلَى لَفْظِ الْمَفْخَمِ »<sup>(٤)</sup> .

وبناء على ما سبق ذكره أن الصلاة التي يقصد بها الدعاء أو الاستغفار أو

(١) تهذيب اللغة ١٢ / ١٦٦ .

(٢) مفردات الراغب ص / ٢٨٨ .

(٣) غريب الحديث ٣ / ٢٦٤ .

(٤) الكشاف ١ / ٢٢ .

الرحمة أو ما شابه ذلك فإنها تكون واوية اللام ، والتي يقصد بها النَّارُ أو دخول النار أو الشَّوَابِهُ أو ما شابه ذلك ، فإنها تكون يائية اللام ، ومن هذا القبيل ما جاء في القرآن ﴿لَا يَصْلِيهَا إِلَّا الْأَشْقَى﴾ [ الليل : ١٥ ] ، وقوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ نُصَلِّيهِ نَارًا ﴾ [ النساء : ٣٠ ] .

هذا وقد استبعد الإمام فخر الدين الرازي أن تكون ( الصلاة ) من تحريك الصلويين معتبراً ذلك طعنًا في حُجِّيَّةِ القرآن معللاً كون الصلاة من أشد الألفاظ شهرة وأكثرها دوراناً على ألسنة المسلمين<sup>(١)</sup> ، وقد ردَّ عليه ابن عاشور صاحب التحرير والتنوير بأنه لا مانع من أن يكون لفظ مشهور منقولاً من معنى خفي ؛ لأن العبرة في الشيوخ بالاستعمال ، أما الاشتقاق فبحث علمي<sup>(٢)</sup> ، واستشهد عليه بما قال البيضاوي : « واشتهار اللفظ في المعنى الثاني مع عدم اشتهاره في الأول لا يقدر في نقله منه<sup>(٣)</sup> ، وإنني أرى أن ( الصَّلَاة ) في جميع ما ذكر من معانيها والتعليقات وثيقة الصلة بمأخذها الاشتقائي .

١٤ - العَيْدُ : ذكر ابن عادل ومن سبقه من أهل العلم في تعليل تسمية العيد بهذا الاسم أقوالاً كلها يرجع إلى مأخذه الاشتقائي المتمثل في العين والواو والبدال<sup>(٤)</sup> ، فقد ذكر الخليل أن ( العَيْدَ ) كُلُّ يَوْمٍ مَجْمَعٍ ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ

(١) مفاتيح الغيب للرازي ٢ / ٢٨ .

(٢) التحرير والتنوير ١ / ٢٣١ .

(٣) البيضاوي ١ / ٢٦ .

(٤) معجم العين ٢ / ٢١٩ ، وجمهرة اللغة ١ / ٧٩٥ ، وتهذيب اللغة ٣ / ٨٤ ، ٨٥ ، ومعجم المقاييس ص / ٧١٩ ، ومفردات الراغب ص / ٣٥٥ ، والقرطبي ٨ / ٢٩٠ ، والبحر ٤ / ٦٠ ، والدر المصون ٢ / ٦٥١ ، واللباب ٧ / ٦٠٩ - ٦١٠ .

اعتادوه ، و( العِيدُ ) أصله ( العُودُ ) اشتقاقاً من عَادَ يَعُودُ ، فكان أصل اليباء واوًا قلبت ياءً لكسرة العين ، فصار عيداً<sup>(١)</sup> ، وأصبح يطلق على كل ما يعود على الإنسان بالفرح والسرور ، وإن كان العرب قد أطلقوه على الوقت الذي يعود فيه الفرح والحزن ، فقد ذكر الأزهري أن العيد عند العرب الوقت الذي يعود فيه الفرح والحزن<sup>(٢)</sup> ، وذكر أبو حيان أن العيد لغةٌ : ما عاد إليك من شيء في وقت معلوم سواء كان فرحاً أو ترحاً ، ثم غلبت الحقيقة العرفية على الحقيقة اللغوية<sup>(٣)</sup> .

ويفهم من هذا أن ( العِيدَ ) وإن كان يشمل بمدلوله اللغوي الفرح والحزن ، لكن دلالته على الفرح والسرور هي السائدة في العرف ، وفي هذا يذكر الأزهري عن ثعلب عن ابن الأعرابي أن العِيدَ سُمِّيَ عيداً ؛ لأنه يعود كل سنة بفرح مجدد<sup>(٤)</sup> ، ويؤكد هذا المعنى ما ذكره الراغب الأصفهاني بأن العِيدَ ما يعاود مرة بعد أخرى ، وخصَّ يومَ الفطر ويومَ النحر في الشريعة الإسلامية بالعيد لأنهما جُعِلَا للسرور في الشريعة الإسلامية<sup>(٥)</sup> ، كما نبّه عليه النبي ﷺ بقوله : [ أيامُ أكلٍ وشربٍ وبعالٍ ]<sup>(٦)</sup> وهذا ما روعي في قوله تعالى : ﴿ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لِنَآئِدٍ ﴾ [ سورة المائدة : ١١٤ ] .

(١) معجم العين ٢ / ٢١٩ .

(٢) تهذيب اللغة ٣ / ٨٤ .

(٣) البحر المحيط ٤ / ٦٠ .

(٤) تهذيب اللغة ٣ / ٨٥ .

(٥) مفردات اللغة ص / ٣٥٥ .

(٦) هذا جزء من الحديث الذي أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١١ / ٢٣٢ رقم الحديث

(١١٥٨٧) ، والدارقطني في سننه ٢ / ٢١٢ رقم (٣٢) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار

٢ / ٢٤٤ رقم (٣٧٩٤) .

وقد أجمع أهل العلم أنَّ ( العِيدَ ) يعود في اشتقاقه إلى العين والواو والبدال ( العَوْدُ ) ، فقد ذكر الخليل وابن دريد والأزهري وابن فارس وغيرهم أنَّ العيد من عاد يعود<sup>(١)</sup> ، وإذا كان ( العِيدُ ) من عَادَ يَعُودُ ، فلم لا يجمع على أَعْوَادٍ ولم يُصَغَّرَ على عُوَيْدٍ ؟

إجابةً على هذا السؤال أذكر ما ذكره أهل العلم في ذلك ، أنَّهم لما غيرُوا الواو في المفرد لوقوعها إثر كسرة ، حيث كان العيد في الأصل ( عِوْدًا ) ، حافظوا على هذا التغيير في الجمع والتصغير أيضًا ، فقالوا : ( أَعْيَادٌ ) في جمع التكسير و ( عِيِيدٌ ) بضم العين في التصغير ، قال الخليل : « وإذا جمعه قالوا : ( أَعْيَادٌ ) وإذا صغروه قالوا : ( عِيِيدٌ ) وتركوه على التغيير »<sup>(٢)</sup> ، وقد نقل هذا عن الخليل غير واحد من أهل العلم كالأزهري وابن فارس<sup>(٣)</sup> ، وذكر ابن دريد أنَّ ( العِيدَ ) يجمع على أعياد ويصغَّر على ( عِيِيدٌ ) بكسر العين ، تركوه على التغيير ، لأنَّ كلَّ مصغر مضمومٌ الأول ، فلما كان الثاني من هذا ياءً ، استثقلوا أن يخرجوا من ضمِّ إلى ياءٍ شبيهةً بالكسر فكسروا العين ، فقالوا : عِيِيدٌ<sup>(٤)</sup> ، وذكر القرطبي والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي أنَّ الأصل في تكسير ( العِيدِ ) وتصغيره أن يكون على ( أَعْوَادٍ ) و ( عُوَيْدٍ ) ، بضم العين ؛ لزوال موجب قلب الواو ياءً ، حيث قلبت الواو ياءً في المفرد لوقوعها إثر كسرة كميزان وميقات ، وقد زال هذا

(١) معجم العين ٢ / ٢١٩ ، وجمهرة اللغة ١ / ٧٩٥ ، وتهذيب اللغة ٣ / ٨٤ ، ٨٥ ، والمقاييس في اللغة ص / ٧١٩ .

(٢) معجم العين ٢ / ٢١٩ .

(٣) تهذيب اللغة ٣ / ٨٤ ، والمقاييس في اللغة ص / ٧١٩ .

(٤) جمهرة اللغة ١ / ٧٩٥ .

الموجب في المكسّر والمصغّر ، وإنّما لم يفعلوا ذلك تفرقةً بين ما يراد به ( يومُ العيد ) الذي هو الفرح والسرور وبين ما يراد به أعوادُ الخشب<sup>(١)</sup> ، وإن كان مأخذ الكلمتين ( العيد والعُود ) واحداً إلاّ أنهم أرادوا نوعاً من التميز بين الدالّتين ، فالعيد الذي هو يوم الفرح والمرح ، يجمع على أعيادٍ ويصغّر على ( عيِّد ) بضم العين أو على ( عيِّد ) بكسر العين كما ذكر ابن دريد<sup>(٢)</sup> ، والعُود الذي يراد به الخشبُ يجمع على أعواد ويصغر على عُويد .

ومجمل ما وصلنا إليه في تعليل تسمية ( العيد ) بهذا اللفظ هو أن أهل اللغة راعوا مأخذه الاشتقاقي ، قال ابن الأنباري : « العيدُ عند العرب الوقت الذي يعودُ فيه الفرح أو الحزن ، وكان الأصل في العيد ( العودُ ) ؛ لأنه من ( عاد يعود عوداً )<sup>(٣)</sup> ، وقال القرطبي : « فهو يوم سرور الخلق كلّهم ، ألا ترى أن المساجين في ذلك اليوم لا يطالبون ولا يعاقبون ولا يصاد الوحش ولا الطيور ولا تنفذ الصبيانُ إلى المكاتب »<sup>(٤)</sup> .

وذكر القرطبي وجهين آخرين بهذا الصدد ، أحدهما : أنه سمي العيدُ عيداً ؛ لأن كلّ إنسان يعود إلى قدر منزلته في الملابس والمآكل والهيئات ، فمنهم من يُضيف ، ومنهم من يُضاف ، ومنهم من يرّحم ، ومنهم من يرّحم<sup>(٥)</sup> .  
والوجه الآخر : أنه سمّي بذلك ؛ لأنه يوم شريف تشبيهاً بالعيد ، وهو فحلُّ

(١) القرطبي ٨ / ٢٩٠ ، والدر المصون ٢ / ٦٥١ ، ٦٥٢ ، واللباب ٧ / ٦١١ .

(٢) جمهرة اللغة ١ / ٧٩٥ .

(٣) الزاهر لابن الأنباري ١ / ٣٦١ .

(٤) القرطبي ٨ / ٢٩٠ .

(٥) القرطبي ٨ / ٢٩٠ .

كريم مشهور في العرب ، وينسبون إليه فيقال : إبلٌ عيدية<sup>(١)</sup> .  
ومهما ذكر أهل العلم في تعليل ( العِيد ) من الأقوال ، فإنها ترجع إلى المادة التي أخذ منها لفظ ( العِيد ) وهي العين والواو والداد ، وهذا لا ريب تعليل اشتقائي في تسمية الأسماء والأشياء ، ولم أعر في المعاجم اللغوية على مادة العين والياء والداد ، والله أعلم .

١٥ - عَرَفَاتٌ : لقد ذكر أهل العلم في تسمية ( عَرَفَاتٍ ) بهذا الاسم عدة أقوال مردها هو المأخذ الاشتقائي لهذه الكلمة ، وهذه الأقوال مبثوثة في كتب التفسير كالطبري والكشف والبيان والنكت والعيون والكشاف والمحزر الوجيز والقرطبي والبحر المحيط والدر المصون واللباب في علوم الكتاب<sup>(٢)</sup> ، وقبل أن أذكر هذه الأقوال وأناقشها أرى أن أشير إلى ما ورد من أقوال أهل العلم في اشتقاقها من عدمه .

فقد ذهب الزمخشري وابن عطية إلى أنه اسمٌ مرتجلٌ وليس بمشتقٌ ، قال الزمخشري : « وهي من الأسماء المرتجلة ؛ لأن العرفة لا تعرف في أسماء الأجناس ، إلا أن تكون جمع عارف »<sup>(٣)</sup> وقال ابن عطية : « والظاهر أنه اسمٌ مرتجلٌ كسائر أسماء البقاع »<sup>(٤)</sup> ولم أجد فيما تصفحته من كتب اللغة والتفسير شيئاً مما يتعلق بارتجاله منسوباً إلى غيرهما .

(١) القرطبي ٨ / ٢٩٠ .

(٢) الطبري ١ / ١٧٢ - ١٧٤ ، والكشف والبيان ٢ / ١٠٩ - ١١٢ ، والنكت والعيون ١ / ٢٦١ ، والكشاف ١ / ١٢٣ - ١٢٤ ، والمحزر الوجيز ١ / ٢٦٠ ، والقرطبي ٣ / ٣٣٣ ، والبحر ٢ / ٩٢ ، والدر المصون ١ / ٤٩٤ ، واللباب ٣ / ٤١٤ .

(٣) الكشاف ١ / ١٢٣ - ١٢٤ .

(٤) المحزر الوجيز ١ / ٢٦٠ .

أما أن يكون اسماً مشتقاً غير مرتجلٍ فلم يُنسب إلى أحد من أهل العلم بعينه ، رغم ما تناقله العلماء بأن ( عَرَفاً ) مشتقةٌ من ( المعرفة ) أو من ( العَرَف ) بمعنى الرائحة الطيبة أو من ( العَرَفِ ) بمعنى الصَّبْر أو من ( الاعتراف ) أو من ( العُرْف ) بمعنى الارتفاع ونحو ذلك ، والتعليقات التي أوردتها العلماء في تسمية ( عرفات ) بهذا الاسم تدلُّ دلالة واضحة على صلتها بمأخذها الاشتقائي ، والزخشي وابن عطية رغم ذهابهما إلى ارتجال هذه الكلمة قد أوردوا شيئاً من هذه التعليقات مما يعطينا قوة للقول باشتقاقه ، ومجموع ما ورد من الأقوال المتعلقة باشتقاق كلمة ( عرفات ) خمسة :

**القول الأول :** أن ( عرفات ) مشتقة من المعرفة ، ويعلل أصحاب هذا القول اشتقاقها من المعرفة بعدة تعليقات وهي :

١- أن إبراهيم عليه السلام قال لجبريل عليه السلام حين عَرَفَهُ إِيَّاهَا : ( قد عرفت ) ، فسُمِّيت ( عرفات ) بذلك ، وقد أورد الطبري عدة روايات في هذا منسوبة إلى علي وابن عباس وعطاء والسدي رضي الله عنهم<sup>(١)</sup> .

وهذا التعليل ذكره أكثر أهل العلم كابن فارس والثعلبي والزخشي وابن عطية وأبي حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٢)</sup> .

٢- أن إبراهيم عليه السلام قد عَرَفَ هاجرَ وإسماعيل في هذه البقعة بعدما أخرجَا في غيبته ، فلم يجدهما إلا في عرفات ، ذكره الثعلبي وأبو حيان والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup> .

(١) تفسير الطبري ٤ / ١٧٢ - ١٧٤ .

(٢) معجم المقاييس مادة ع ر ف ، والكشف والبيان ٢ / ١١٠ ، والكشاف ١ / ١٢٣ ، والمحزر الوجيز ١ / ٢٦٠ ، والبحر المحيط ٢ / ٩٢ ، والدر المصون ١ / ٤٩٤ ، واللباب ٣ / ٤١٤ .

(٣) الكشف والبيان ٢ / ١٠٩ ، والبحر المحيط ٢ / ٩٢ ، والدر المصون ١ / ٤٩٤ .

٣- أن إبراهيم عَرَفَ صدق الرؤيا التي رآها بشأن ذبحه ولده إسماعيلَ يومَ عرفة ، ذكره أبو حيان وابن عادل الدمشقي .

٤- أن آدم وحواء قد تعارفا في هذه البقعة بعد إخراجِهما من الجنة ، فسُمِّيتَ بذلك عرفة ، ذكره ابن فارس والثعلبي والزمخشري وابن عطية والقرطبي وأبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل<sup>(١)</sup> .

٥- أن الناس يتعارفون فيما بينهم في هذه البقعة في يوم عرفة فسُمِّيتُ عرفةُ بذلك ذكره الزمخشري وابن عادل الدمشقي<sup>(٢)</sup> .

٦- أن جبريل عليه السلام علّم آدم مناسكَ الحجّ ، فلما وقف بعرفاتٍ ، قال له : أعرفتَ ؟ قال : نعم ، فسُمِّيتُ عرفاتٌ بذلك ، ذكره ابن عادل الدمشقي<sup>(٣)</sup> .

٧- أن إبراهيم عليه السلام ترك إسماعيلَ وأمه بمكة ، ورجع إلى الشام ، ولم يلتقيا سنين ، ثم التقيا يوم عرفة بعرفات ، فسُمِّيتُ عرفاتٌ بذلك ، ذكره ابن عادل الدمشقي<sup>(٤)</sup> .

وهذه التعليقات رغم تنوعها تنصّبُ في مأخذ هذه الكلمة ( عَرَفَات ) الاشتقاقي المتمثل في العين والراء والفاء الدال على المعرفة والعلم .

القول الثاني : أن ( عَرَفَاتٍ ) مشتقةٌ من العَرَف بمعنى الرائحة الطيبة أو

الطيب ، قال تعالى : ﴿ وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَاتٍ ﴾ [ محمد : ٦ ] أي طيبها وزينها لهم ،

(١) معجم المقاييس مادة ( ع ر ف ) ص / ٧٥٩ ، والكشف والبيان ٢ / ١٠٩ ، والكشاف ١ / ١٢٣ ، والمحزر الوجيز ١ / ٢٦٠ ، والقرطبي ٣ / ٣٣٣ ، والبحر المحيط ٢ / ٩٢ ، والدر المصون ١ / ٤٩٤ ، واللباب ٣ / ٤١٤ .

(٢) الكشاف ١ / ١٢٣ ، واللباب ٣ / ٤١٥ .

(٣) اللباب ٣ / ٤١٥ .

(٤) اللباب ٣ / ٤١٤ .

فَعَرَفَةٌ طيبةٌ مقارنةٌ بمنى التي فيها الفروث والدماء ، ذكره الثعلبي والقرطبي<sup>(١)</sup> وذكر أبو حيان والسمين الحلبي أنّ ( عرفاتٍ ) مأخوذةٌ من العَرَفِ بمعنى الرائحة الطيبة دون أن يذكر التعليل الذي أورده القرطبي<sup>(٢)</sup> ، وذكر ابن عادل أنّ عرفاتٍ من ( العَرَفِ ) بمعنى الرائحة الطيبة ، لأنّ المذنبين لما تابوا في عرفات ، فقد تخلّصوا من نجاسات الذنوب والآثام ، واكتسبوا عند الله رائحةً طيبةً<sup>(٣)</sup> .

القول الثالث : أنّ ( عرفات ) مأخوذةٌ من ( العَرَفِ ) بمعنى الصَّبْرِ يقال

رجل عارفٌ إذا كان خاشعاً قال ذو الرمة :

إِذَا خَافَ شَيْئًا وَقَرَّنَهُ طَبِيعَةً      عَرُوفٌ لِمَا خُطَّتْ عَلَيْهِ الْمَقَادِرُ<sup>(٤)</sup>

عَرُوفٌ أي صبورٌ على قضاء الله فسمي بهذا الاسم ؛ لحضوع الحاج وتذلُّلهم وصبرهم على الدعاء وأنواع البلاء واحتمال الشدائد لإقامة هذه الشعيرة شعيرة الحج ، ذكره الثعلبي والقرطبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٥)</sup> .

القول الرابع : أنّ ( عرفات ) مأخوذةٌ من ( العُرْفِ ) بمعنى الارتفاع ، ومنه

عُرْفُ الديك لعلوّه ، والعربُ تسمي كل ما علا من المكان ( عَرَفَاتٍ ) ، فسمي لذلك ( عَرَفَاتٍ ) لعلوّه وارتفاعه على جميع جبال الحجاز ، ذكره الماوردي وأبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي<sup>(٦)</sup> ، ومجئ العُرْفِ بمعنى المكان المرتفع

(١) الكشف والبيان ٢ / ١١٠ ، والقرطبي ٣ / ٣٣٣ .

(٢) البحر المحيط ٢ / ٩٢ ، والدر المصون ١ / ٤٩٤ .

(٣) اللباب ٣ / ٤١٥ .

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه ص / ٢٥٧ .

(٥) الكشف والبيان ٢ / ١١١ ، والقرطبي ٣ / ٣٣٣ - ٣٣٤ ، واللباب ٣ / ٤١٥ .

(٦) النكت والعيون ١ / ٢٦١ ، والبحر المحيط ٢ / ٩٢ ، والدر المصون ١ / ٤٩٤ ، واللباب

٣ / ٤١٥ .

ثابتٌ في اللغة ، فقد ذكر الأزهري أن الأعراف في اللغة جمع عُرفٍ ، وهو كلُّ عالٍ مرتفع<sup>(١)</sup> .

القول الخامس : أنَّ ( عرفاتٍ ) مأخوذة من الاعتراف ، لأن الحاج إذا وقف بعرفات فقد اعترف للحق سبحانه وتعالى بالربوبية والجلال والاستغناء ، ولنفسه بالفقر والمذلة والمسكنة والحاجة ، ذكره ابن عادل الدمشقي<sup>(٢)</sup> .

فهذه خمسة أقوال في اشتقاق ( عرفاتٍ ) ، وفي القول الأول سبع تعليقات وأرى أن مَصَبَّ هذه التعليقات والاشتقاقات هو مادة هذه الكلمة الاشتقاقية ، وهي العين والراء والفاء التي تدل على العلم والمعرفة ، قال الخليل : « عرفتُ الشيء معرفةً وعرافاً ، وأمر عارفٌ معروفٌ عَرِيفٌ ، والعُرْفُ المعروف<sup>(٣)</sup> ، و( عَرَفَاتٌ ) سواء كانت مشتقةً من ( المعرفة ) أو من ( العَرَفِ ) بمعنى الطَّيب أو بمعنى العلوِّ والارتفاع أو بمعنى الصَّابِرِ العارف بالله ، أو بمعنى الاعتراف بالذنوب وسواء كانت معلَّلةً بالتعارف الحاصل بين آدم وحواء ، أو بين إبراهيم وبين هاجر وابنها إسماعيل ، أو بين الحجاج أنفسهم ، فإن ارتباطها بمأخذها الاشتقائي وثيق الصلة لا ريب فيها ، فالمعرفة والعرف والاعتراف كلُّ ذلك يعود إلى العين والراء والفاء .

١٦ - الفَارِضُ : المُسِنَّةُ الهرمةُ ، وقد ذكر أهل العلم كالزنجشيري والراغب الأصفهاني وأبي حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي في تحليل تسمية البقرة المسنة الهرمة بـ ( الفَارِضِ ) أنها قطعت سنَّها وبلغت آخرها<sup>(٤)</sup> ،

(١) تهذيب اللغة ٢ / ٢٠٨ .

(٢) اللباب ٣ / ٤١٥ .

(٣) معجم العين ٢ / ١٢١ .

(٤) الكشف ١ / ٧٤ ، والمفردات ص / ٣٧٨ ، والبحر ١ / ٤١١ ، ٤١٢ ، والدر المصون ١ / ٢٥٥ ، واللباب ٢ / ١٥٨ .

لأن الفَرَضَ في اللغة هو القَطْعُ ، قال الزمخشري : « وكأنها سُمِّيتَ فارضًا ؛ لأنها فَرَضَتْ سَنَهَا وبلغتَ آخرَها »<sup>(١)</sup> وذكر الراغب أنَّ ( الفَارِضَ ) هو المُسِنَُّّ من البقر ، وإنما سُمِّيَ فارضًا ؛ لكونه فَارِضًا للأرض ، أي قاطعًا له ، أو فارضًا لما يُحْمَلُ من الأعمال الشاقَّة<sup>(٢)</sup> .

ولا ريب في مجيء الفاء والراء والضاد ( فرض ) في المعاجم واللغة بمعنى القطع ، قال الخليل : « الفَرَضُ : الحَزُّ للفُرْضَةِ في سِيَةِ القوس والخشبة »<sup>(٣)</sup> ، وذكر الأزهري أنَّ الفَرَضَ الحَزُّ في القِدْحِ وفي الزَّنْدِ وفي البُسْرِ وغيره<sup>(٤)</sup> ، وذكر ابن فارس أنَّ ( الفاء والراء والضاد ) أصل صحيح يدل على تأثير في شيء من حَزٍّ وغيره ، فَالْفَرَضُ : الحَزُّ في الشيء يقال : فَرَضْتُ الخَشْبَةَ ، والحَزُّ في سِيَةِ القوسِ فَرَضٌ حيث يقع الوترُ ، والفَرَضُ الثَّقْبُ في الزَّنْدِ في الموضع الذي يُقَدِّحُ منه<sup>(٥)</sup> .

وعلى هذا إطلاقُ ( الفَارِضِ ) على البقرة المُسِنَّة الهِرْمَةِ التي قطعتَ سَنَهَا وبلغتَ آخرَها أو انقطعتْ ولادتها من الكِبَرِ إنما هو إطلاقٌ يرجع إلى مأخذه الاشتقاعي المتمثل في الفاء والراء والضاد الدال على معنى القطع .

١٧- القرآن : لقد علل أهل العلم ( القرآن ) في تسميته بهذا الاسم بعدة تعليقات ، مردُّها مأخذه الاشتقاعي ومعناه الدلالي ، وجملة ما وجدت فيه من

(١) الكشاف ١ / ٧٤ .

(٢) المفردات ص / ٣٧٨ .

(٣) معجم العين ٧ / ٢٩ .

(٤) تهذيب اللغة ١٢ / ١٢ .

(٥) معجم المقاييس مادة ( ف ر ص ) ص / ٨٣٠ - ٨٣١ .

تعليلات ثلاثة ، وهي :

**القول الأول :** أن القرآن سمي قرآناً ؛ لأنه يجمع السور فيضمها ، والقرآن حيثما ورد في كتاب الله ، مجازه مجاز الضم والجمع والتأليف . وهذا ما ذهب إليه أبو عبيدة وابن السكيت وابن قتيبة<sup>(١)</sup> ، وهو منسوب إلى الزجاج ، نسبه إليه الأزهري وابن عادل الدمشقي<sup>(٢)</sup> ، وليس ذلك في معانيه ، و ( القرآن ) كما ذكر ابن قتيبة والراغب وأبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي أنه في الأصل مصدر ( قرأ يقرأ قرآناً ) . ومعناه الجمع<sup>(٣)</sup> ، قال حسان بن ثابت :

ضَحَّوْا بِأَشْمَطِ عُنْوَانِ السُّجُودِ بِهِ      يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقِرَاءًا<sup>(٤)</sup>

واستدل أبو عبيدة ومن معه بجانب استدلالهم بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ [ القيامة : ١٧ ] ، وبقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ﴾ [ النحل : ٩٨ ] استدلووا كذلك بقول عمرو بن كلثوم على أن مادة ( القاف والراء والهمزة ) جاءت بمعنى الضم والجمع والتأليف ، قال عمرو بن كلثوم<sup>(٥)</sup> :

(١) مجاز القرآن ١ / ٢٠١ ، وإصلاح النطق لابن السكيت ص / ٣٨٩ ، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص / ٣٣ .

(٢) تهذيب اللغة ٩ / ٢٠٩ ، واللباب ٣ / ٢٧٨ .

(٣) تفسير غريب القرآن ص / ٣٣ ، ومفردات الراغب ص / ٤٠٠ ، البحر المحيط ٢ / ٣٢ ، والدر المصون ١ / ٤٦٦ ، واللباب ٣ / ٢٧٧ .

(٤) البيت في ديوان حسان بن ثابت وهو يرثى عثمان بن عفان رضي الله عنه ص / ٢٢١ ، وإصلاح المنطق ص / ٢٩٠ ، والبيان والتبيين ١ / ١٥٢ ، ٣ / ١٦٥ ، والمخصص لابن سيده ٤ / ٦٤ .

(٥) البيت لعمر بن كلثوم ينظر في ديوانه ص / ٦٨ ، وفي شرح المعلقات السبع للزوزني ص / ١٢٠ ، والزاهر في معاني كلام الناس ١ / ١١٦ .

ذِرَاعِي حُرَّةٍ أَدْمَاءَ بَكْرٍ هَجَانِ اللَّوْنِ لَمْ تَقْرَأْ جَنِينَا  
 قال أبو عبيدة : « أي لم تَضُمَّ في رَجِّهَا ولدًا قط ، ويقال لِلَّتِي لم تَحْمِلْ قطُّ : ما  
 قرأت سلى قطُّ »<sup>(١)</sup> وذكر الراغب أن تسمية هذا الكتاب قرآنًا من بين كتب الله ؛  
 لكونه جامعًا لثمرة كُتِبَ بل لجمعه ثمرة جميع العلوم<sup>(٢)</sup> .

والظاهر أن أصحاب هذا القول يجعلون القرآن مصدرًا من ( قَرَأَ يَقْرَأُ )  
 بمعنى جَمَعَ وضمَّ وألَّفَ ، ومجيء هذه المادة ( القاف والراء والهمزة ) في اللغة  
 بمعنى الجمع أمر بينٌ ، سواء أريد به الطُّهْرُ أو الحيضُ أو القِرَاءَةُ ، قال الراغب :  
 « وقول أهل اللغة : إن القُرءَ من ( قَرَأَ ) أي جَمَعَ فإنهم اعتبروا ( الجمع ) بين زمن  
 الطُّهْرِ وزمن الحيضِ ... لاجتماع الدم في الرَّحِمِ ، والقراءةُ ضمُّ الحروفِ  
 والكلمات بعضها إلى بعضٍ في الترتيل »<sup>(٣)</sup> .

وقد جمع ابن فارس كل ما يتألف من ( القاف والراء والحرف المعتل ) على  
 معنى الجمع والاجتماع<sup>(٤)</sup> ، وقال أيضًا : « وإذا هُمَزَ هذا البابُ كان هو  
 والأولُ سواءً ... ومنه القرآنُ كأنه سَمِّيَ بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام  
 والقصص »<sup>(٥)</sup> .

القول الثاني : أن القرآن سمي قرآنًا ؛ لأن القارئ عند القراءة كأنه يلقيه من  
 فيه أخذًا من قول العرب : ( ما قرأتِ الناقةُ سلىً قطُّ ) أي ما رمت بوليدٍ وما  
 أسقطت ولدًا قط وما طرحت ، وسُمِّيَ الحيضُ قُرءًا بهذا التأويل ، فالقرآن يلفظه

(١) مجاز القرآن ١ / ٢ - ٣ .

(٢) مفردات الراغب ص / ٤٠٠ .

(٣) مفردات الراغب ص / ٤٠٠ .

(٤) المقاييس في اللغة ص / ٨٨٣ - ٨٨٤ .

(٥) المقاييس في اللغة ص / ٨٨٣ - ٨٨٤ .

القارئ من فيه ويلقيه ، فسمي قرآنا ، وهذا القول منسوب إلى قُطْرُب ، نسبة إليه الأزهري وابن عادل الدمشقي<sup>(١)</sup> وهو أحد قولي قطرب .

وقوله الآخر هو الذي عليه أكثر الناس وهو الذي ذكرناه في القول الأول وقد استحسنة الأزهري واستصوبه ، وبناءً على ما ذهب إليه قطرب يكون معنى قوله ( لم تقرأ جنيناً ) أي لم تُلقِه ، ويكون معنى قرأتُ القرآن أي لَفَظْتُ به مجموعاً ، أي : ألقيته ، وهذا القول ذكره أبو حيان أيضاً دون أن يعزوه إلى أحد<sup>(٢)</sup> ، وقد استدل قطرب وهو صاحب القول الثاني بما استدل به أصحابُ القول الأول من بيت عمرو بن كلثوم الذي ذكرناه وبقول العرب ( ما قرأتِ النَّاقَةَ سَلَى قَطُّ )<sup>(٣)</sup> ، ويبدو أن ما استدل به قطرب يَحْمِلُ داليتين : الأولى هي ما ذهب إليها أكثر أهل العلم كما ذكرناه من قبل ، وهو أيضاً أحد قوليهِ ، والأخرى هي قوله الثاني .

وهذان القولان رغم تباينهما في الدلالة المعنوية يتفقان في مصيرهما الاشتقاعي المتمثل في القاف والراء والهمزة ، وعلى هذا تبين لنا أن الألفاظ تعليلها يكون وثيق الصلة بمأخذ تلك الألفاظ .

**والقول الثالث :** أن القرآن سُمِّي قرآنا ؛ لأن ما فيه من الآياتِ والسورِ والحِكَمِ والمواعظِ مقترنٌ بعضها إلى بعضٍ اشتقاقاً من ( قرنتُ الشيءَ إلى الشيءِ ) إذا ضَمَمْتَهُ ، وهذا القول ذكره أبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي دون أن يعزوه إلى أحد<sup>(٤)</sup> ، وقد كان هذا مبنياً على قراءة ابن كثير ( القرآن ) بغير

(١) تهذيب اللغة ٩ / ٢٠٩ ، واللباب ٣ / ٢٧٨ .

(٢) البحر المحيط ٢ / ٣٢ .

(٣) إصلاح المنطق ص / ٣٨٩ .

(٤) البحر المحيط ٢ / ٣٢ ، والدر المصون ١ / ٤٦٦ ، واللباب ٣ / ٢٧٧ .

همز ، قال أبو حيان : « ومن لم يهمز ، فالأظهر أن يكون ذلك من باب النقل والحذف ، أو تكون النون أصلية من ( قَرَنْتُ الشيء إلى الشيء ) ضَمَمْتَهُ »<sup>(١)</sup> وذكر السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي أن قراءة الجمهور بهمز ( القرآن ) وقراءة ابن كثير بغير همز ( القرآن )<sup>(٢)</sup> .

وقد ذكر ابن عادل عن الفراء ما يعضد هذا القول ولم أعثر عليه في معانيه ، قال ابن عادل : « قال الفراء : أظنُّ أنَّ القرآن من ( القرائن ) وذلك أنَّ الآيات يصدِّق بعضها بعضاً على ما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا ﴾ [ النساء : ٨٢ ] »<sup>(٣)</sup> ، وابن عطية مع عزوه قراءة ( القرآن ) بغير همز إلى ابن كثير كان يستضعف اشتقاقه من ( قَرَن )<sup>(٤)</sup> .

وإنني أرى أن التعليل الذي ذكره أصحاب هذا القول لا يخالف مدلول القرآن من حيث إنَّ ( القرآن ) يَضُمُّ السورَ والآياتِ والأحكامَ والحِكَمَ والمواعظَ ونحو ذلك ، وهذا ما روعي في اشتقاقه من ( القَرء ) بمعنى الضَّمِّ والجمع ، فعلى الرغم من تباين المأخذ بين القولين الأول والثاني وبين القول الثالث يتحدُّ مدلولهما ، وهو الضم والجمع والتأليف ، ومردُّ جميع هذه التعليلات هو مأخذ الكلمة الاشتقاقي سواء قلنا إنَّ القرآن من ( قرأ ) أو من ( قرن ) .

١٨ - قُرَيْشٌ : لقد ذكر أهل العلم عدة تعليلات لتسمية قريش بهذا الاسم ، ومردُّ هذه التعليلات هو مأخذ هذه الكلمة الاشتقاقي المتمثل في القاف والراء

(١) البحر ٢ / ٣٢ .

(٢) الدر المصون ١ / ٤٦٦ ، واللباب ٣ / ٢٧٧ .

(٣) اللباب ٣ / ٢٧٨ .

(٤) المحرر الوجيز ١ / ٢٤١ .

والشين ، فقد وردت هذه المادة ، في المعاجم واللغة بمعنى التجمع والكسب والترفع عن مدانس الأمور ونحو ذلك ، وقد أحصيت هذه التعليلات فوجدت أنها بلغت خمسة :

الأول : أن ( قريشًا ) سُمِّيَتْ بهذا الاسم ؛ لاجتماعهم في مكة بعد تفرقهم في البلاد ، والقَرْشُ كما ورد في المعاجم الجَمْعُ ، القَرْشُ : التجمع والالتئام ، فناسبت تسميتهم بهذا الاسم حالهم التي آل إليها من التجمُّع والتوحد بعد التفرق والتشتت في البلاد ؛ لأنهم كانوا متفرقين في غير الحرم هنا وهناك حتى جمعهم قصي بن كلاب في مكة بعد أن غلبَ عليها ، ثم اتخذوا مكة مسكنًا لهم<sup>(١)</sup> ، وفي هذا يقول الشاعر :

أَبُونَا قُصَيٌّ كَانَ يُدْعَى جُمُعًا      بِهِ جَمَعَ اللَّهُ الْقَبَائِلَ مِنْ فُهْرٍ<sup>(٢)</sup>

وفي هذا يقول ابن دريد : « سُمِّيَتْ قُرَيْشًا لِأَنَّ قُصَيًّا قَرَشَهَا أَي جَمَعَهَا ، فَلَذَلِكَ سَمِّيَ قُصَيٌّ جُمُعًا »<sup>(٣)</sup> .

التعليل الثاني : سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا تِجَارًا يَكْسِبُونَ مَعِيشَتَهُمْ مِنْ تِجَارَتِهِمْ ، وَلَمْ يَكُونُوا أَصْحَابَ زَرْعٍ أَوْ ضَرْعٍ ، وَكَأَنَّهُمْ سُمُّوا مِنْ ( الْقَرْشِ ) بِمَعْنَى الْكَسْبِ وَالْاِكْتِسَابِ ، يُقَالُ : هُوَ يَقْرِشُ لِعِيَالِهِ أَي يَكْتَسِبُ<sup>(٤)</sup> ، وَقَدْ

(١) معجم العين ٥ / ٣٩ ، وجمهرة اللغة ٢ / ٣٩ ، والزاهر في معاني كلام الناس ٢ / ١١٩ - ١٢٠ ، وتهذيب اللغة ٨ / ٢٥٤ ، والمقاييس ص / ٨٨٠ ، والنهاية لابن الأثير ٤ / ٤٠ ، والقرطبي ٢٢ / ٤٩٩ ، والبحر المحيط ٨ / ٥١٣ ، والدر المصون ٦ / ٥٧٢ ، واللباب ٢٠ / ٥٠٧ .

(٢) البيت منسوب إلى الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب كما في جمهرة اللغة ٢ / ٣٩ - ٤٠ ، ومنسوب إلى مطرف الخزاعي كما ذكره أبو إسحاق إبراهيم القيرواني مؤلف زهر الآداب وثمر الألباب ١ / ٢٣٥ ، وبلا نسبة إلى أحد في الاشتقاق لابن دريد ص / ١٥٥ .

(٣) جمهرة اللغة ٢ / ٣٩ .

(٤) تهذيب اللغة ٨ / ٢٥٤ ، والكشاف ٤ / ٢٣٥ ، والقرطبي ٢٢ / ٤٩٩ ، والبحر المحيط ٨ / ٥١٣ ، والدر المصون ٦ / ٥٧٢ ، واللباب ٢٠ / ٥٠٧ .

جاءت هذه المادة في المعاجم اللغوية بمعنى الكسب ، قال الخليل : « قَرَشْتُ واقْتَرَشْتُ مثل كَسَبْتُ واكْتَسَبْتُ »<sup>(١)</sup> وقال ابن السكيت : « يقال : قَدَّ أَقْرَشَ به يُقْرِشُ إِقْرَاشًا إذا سعى به ووقع فيه ، وقد قَرَشَ يَقْرِشُ إذا كَسَبَ وَجَمَعَ »<sup>(٢)</sup> وهذا القول منسوب إلى الفراء نسبة إليه القرطبي وأبو حيان<sup>(٣)</sup> .

التعليل الثالث : أن قُرَيْشًا سُمِّيَتْ بهذا الاسم نسبةً إلى دَابَّةٍ تعيش في البحر يقال لها القَرَشُ ، وهي تَأْكُلُ ولا تُؤْكَلُ ، وتَعْلُو ولا تُعْلَى ، فكذلك حال قريش في علو مكانتها وسيادتها على بقية القبائل<sup>(٤)</sup> ، وقد سأل معاوية بن أبي سفيان عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما بم سُمِّيَتْ قريش ؟ قال : بدابَّةٍ في البحر تَأْكُلُ ولا تُؤْكَلُ وتَعْلُو ولا تُعْلَى<sup>(٥)</sup> ، وفي هذا أنشد :

رَبِّهَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا	وقُرَيْشٌ هِيَ الَّتِي تَسْكُنُ الْبَحْرَ
رُكُّ فِيهَا لِذِي جَنَاحَيْنِ رِيْشًا	تَأْكُلُ الْغَثَّ وَالسَّمِينَ وَلَا تَتَّـ
يَأْكُلُونَ الْبِلَادَ أَكْلًا كَمِيْشًا	هَكَذَا فِي الْبِلَادِ حَيُّ قُرَيْشٍ
يُكْثِرُ الْقَتْلَ فِيهِمْ وَالْحُمُوشَا <sup>(٦)</sup>	وَلَهُمْ آخِرَ الزَّمَانِ نَبِيٌّ

(١) معجم العين ٥ / ٤٠ .

(٢) إصلاح المنطق ص / ٢٦٠ .

(٣) القرطبي ٢٢ / ٤٩٩ ، والبحر المحيط ٨ / ٥١٣ .

(٤) تهذيب اللغة ٨ / ٢٥٤ ، والمقاييس ص / ٨٨٠ ، والكشاف ٤ / ٢٣٥ ، والنهاية لابن الأثير ٤ / ٤٠ ، والقرطبي ٢٢ / ٥٠٠ ، والبحر المحيط ٨ / ٥١٣ ، والدر المصون ٦ / ٥٧٢ ، واللباب ٢٠ / ٥٠٧ .

(٥) هذا الحديث أخرجه أبو الفرج ابن الجوزي في كشف المشكل من حديث الصحيحين ١ / ٤٥ ، وذكره الزمخشري وابن الأثير والقرطبي وغيرهم ، والكشاف ٤ / ٢٣٥ ، والنهاية ٤ / ٤٠ ، والقرطبي ٢٢ / ٥٠٠ .

(٦) هذه الأبيات منسوب إلى تبع كما ذكر القرطبي في تفسيره ٢٢ / ٥٠٠ ، وأبو حيان في البحر ٨ / ٥١٣ ، والسمين في الدر المصون ٦ / ٥٧٢ ، وابن عادل في اللباب ٢٠ / ٥٠٧ .

والقرش كما جاء في العين ( سَمَكٌ ) بالحجاز يقال له : كَلْبُ الماء (١) .

والتعليل الرابع : أن قريشاً سميت بهذا الاسم ؛ لأنهم كانوا يفتشون عن ذوي الخلات من الحجاج ، فيسُدُّون خلَّتَهُم أخذاً من ( القَرش ) بمعنى التفتيش ، ذكر ذلك القرطبي والنويري وأبو حيان والسمين الحلبي وابن عادل الدمشقي (٢) ، ولم أجد في كتب المعاجم واللغة أن ( القَرش ) ورد بمعنى التفتيش اللهم إلا ما ذكره ابن الأنباري من أن قريشاً مأخوذ من التقرش وهو التفتيش (٣) ، وكذلك ما ذكره الأزهري عن أبي عبيد من مجيء التقرش بمعنى التخرش الذي قد يكون موافقاً لمعنى التفتيش (٤) ، ومن هذا القبيل ما جاء في قول الشاعر :

أَيُّهَا النَّاطِقُ الْمَقْرَشُ عَنَّا      عِنْدَ عَمْرٍو فَهَلْ لَهُ إِنْقَاءٌ (٥)

التعليل الخامس : أن قريشاً سميت بهذا الاسم ؛ لترفعهم عن مدانس الأمور ، أخذاً من ( تَقْرَشَ الرجل ) إذا تنزهه ، ذكر ذلك ابن دريد في الجمهرة (٦) .

التعليل السادس : أن قريشاً سميت بهذا الاسم ؛ لتداخلهم وتماسكهم أخذاً من قولهم : تَقَارَشَتِ الرِّمَاحُ فِي الْحَرْبِ إِذَا تَدَاخَلَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ ، ويقال أيضاً

(١) معجم العين ٥ / ٤٠ .

(٢) القرطبي ٢٢ / ٤٩٩ ، نهاية الأرب في فنون الأدب ٢ / ٣٦٣ ، والبحر المحيط ٨ / ٥١٣ ، والدر المصون ٦ / ٥٧٢ ، واللباب ٢٠ / ٥٠٧ .

(٣) الزاهر في معاني كلام الناس ٢ / ١٢٠ .

(٤) تهذيب اللغة ٨ / ٢٥٤ .

(٥) البيت لحارث بن حلزة البشكري في ديوانه ص / ٢٤ ، ورواية الديوان كالأتي : أَيُّهَا النَّاطِقُ الْمَقْرَشُ عَنَّا - عند عمرو وهل لذلك بقاء ولا شاهد في رواية الديوان ، ورواية غير الديوان ( المقْرش ) فقد ذكره ابن الأنباري في الزاهر ٢ / ١١٩ ، والأزهري في التهذيب ٨ / ٢٥٤ ، وهو موجود في القرطبي ٢٢ / ٥٠٠ ، وفي البحر ٨ / ٥١٣ .

(٦) جمهرة اللغة ٢ / ٤٠ .

اقتربتِ الرماحُ إذا وقع بعضها على بعضٍ ، وهذا ما مَّحَّ إليه ابن دريد والأزهري وابن فارس والزنجشري<sup>(١)</sup> ، وصرح به ابن الجوزي نقلاً عن ابن الأنباري<sup>(٢)</sup> .

وبعد هذا العرض المفصّل لجميع ما ورد من التعليلات لتسمية قُرَيْش بهذا الاسم ، أرى أنها تدور في فلك مأخذ ( قُرَيْش ) الاشتقاقي مع تباين مدلولات هذا المأخذ من الجَمْع والتَجْمُع والكسب والتفتيش ونحو ذلك ، والله أعلم .

١٩ - الكَعْبَة : ذكر ابن عادل أنّ الكَعْبَة كُلُّ بيت مَرَبَّع ، وسمّيت الكَعْبَة كَعْبَة لتربيعه أخذاً من ( الكَعْبِ ) الذي هو أحدُ أعضاء الأدمي ، وذكر قولاً آخر وهو أنّ الكَعْبَة سمّيت بهذا الاسم لارتفاعها من الأرض ، أخذاً من ( كَعْبِ الإنسان ) الذي هو العَظْمُ الناتئ من جانبي القدم<sup>(٣)</sup> ، وذكر عن الراغب كلاماً مماثلاً<sup>(٤)</sup> .

أقول : التعليل الذي ذكره ابن عادل في تسمية الكعبة بهذا الاسم هو تعليل اشتقاقي يعود إلى مأخذ هذه الكلمة من الكاف والعين والباء الدال على التواء والارتفاع في الشيء ، وهذا يشهد له ما ذكره أهل اللغة والمعاجم ، فقد ذكر الخليل أنّ ( الكَعْبَ ) العَظِيمُ لكل ذي أربع ، وكَعْبُ الإنسان : ما أشرفَ فوق رَسْغِهِ عند قدمه ، والكَعْبَةُ : البيت الحرام وكَعْبَتُهُ تربع أعلاه ، وأهل العراق

(١) جمهرة اللغة ٢ / ٤٠ ، وتهذيب اللغة ٨ / ٢٥٤ ، ومعجم المقاييس ص / ٨٨٠ ، وأساس البلاغة مادة ( ق ر ش ) ص / ٣٦٢ .

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين ١ / ٤٥ .

(٣) اللباب ٧ / ٥٣٦ .

(٤) مفردات الراغب ص / ٤٣٤ .

يسمُّون البيت المربَّع كعبةً<sup>(١)</sup> ، وقال ابن دريد : « الكَعْبَةُ معروفة سمَّيت بذلك لتكعيبها ، أي تربيعها من قولهم : كَعَبْتُ الثوبَ إذا طويته مُرَبَّعًا »<sup>(٢)</sup> وقال الأزهري : « أما البيت الحرام فهو ( الكَعْبَةُ ) بفتح الكاف سمِّي كعبةً لارتفاعه وتربُّعه ، وكلُّ بيتٍ مربَّع عند العرب فهو كَعْبَةٌ »<sup>(٣)</sup> وذكر ابن فارس أن الكاف والعين والباء أصل صحيح يدل على نتوء وارتفاع في الشيء و ( الكَعْبَةُ ) بيت الله سمِّي لنتوئه وارتفاعه ، ولا ريب أنَّ التعليل الذي ذكره ابن عادل في تسمية الكعبة بهذا الاسم ذكره من سبقه من علماء التفسير كابن العربي وابن عطية والرازي والقرطبي والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup> ، وعلاقة الأسماء المعلَّلة بما أخذها الاشتقاقية علاقة ظاهرة لا تنكر .

٢٠- المِدَادُ : ذكر ابن عادل أنَّ المِدَادَ اسمٌ لما تُمَدُّ به الدوأة من الحبر والسَّرَّاجُ من السَّلِيطِ ، وسمِّي المِدادُ مِدَادًا لِإمداده الكَاتِبَ ، وأصله من الزيادة<sup>(٥)</sup> .

أقول : ظاهر كلام ابن عادل يدل على أنَّ تسمية ( المِدَاد ) الذي هو الحِبرُ للقلم والسليطُ للسَّرَّاجِ بهذا الاسم تعود إلى مأخذ هذه الكلمة الاشتقاقي ، وهو الميم والبدال ، وقد وردت هذه المادة في كتب اللغة بمعنى الجرِّ والإمدادِ والزيادة ، فقد ذكر ابن القوطية ما يؤكِّد هذه المعاني ، قال : « مَدَدْتُ الدوأةَ وأمددتها : جعلت فيها المِدَادَ ... ومَدَدْتُ الشيءَ مَدًّا : جَدَّبْتُهُ ، والله في العمر : أطاله وفي

(١) معجم العين ١ / ٢٠٧ .

(٢) جمهرة اللغة ١ / ٣٩٢ .

(٣) تهذيب اللغة ١ / ٢١١ .

(٤) أحكام القرآن ٢ / ١٤٣ ، والمحرر الوجيز ٢ / ٢٨٥-٢٨٦ ، مفاتيح الغيب للرازي ١٢ / ٧٨ ، ٨٣ ،

والقرطبي ٨ / ٢٢٠-٢٢١ ، والدر المصون ٢ / ٦١٤ .

(٥) الباب ١٢ / ٥٧٧ .

الرزق : وسَّعَه ، والبحر والنحر : زَادَا»<sup>(١)</sup> وقال ابن فارس : « الميم والبدال أصل واحد يدل على جرّ شيء في طولٍ واتصالٍ شيء بشيء في استطالةٍ ... والمداد ما يُكْتَبُ به ؛ لأنه يُمدُّ بالماء »<sup>(٢)</sup> فالمداد وهو الحبر الذي يُكْتَبُ به ، أو الزيت الذي يوقد به ، روعي في تسميته ما أخذ منه هذا اللفظ مادةً ومعنى ، وهذا إن دل على شيء فإنه لا شك يدلُّ على وثيق الصلة بين التسمية وبين مأخذها الاشتقاقي كما شاهدنا ذلك مما سبق من الأمثلة .

٢١- المِسْكُ : ذكر ابن عادل دون أن يعزوه إلى أحد أن المِسْكُ سُمِّيَ مِسْكًا لأن الغزال يُمِسِّكُهُ في سُرَّتِهِ»<sup>(٣)</sup> .

أقول : ما ذكره ابن عادل في تعليل تسمية المسك بهذا الاسم دليل واضح على أن لفظ ( المِسْكُ ) يعود في تسميته إلى مأخذه الاشتقاقي المتمثل في الميم والسين والكاف ، الدال على الحبس والإمساك ، وعلى الرغم من ورود هذه المادة في المعاجم واللغة بمعنى الحبس والإمساك<sup>(٤)</sup> إلا أنه لم يعلل أحد من أهل العلم لفظ ( المِسْكُ ) بالتعليل المذكور ، وإنني أرى أنه قد تفرّد بذكره ابن عادل . والسؤال الذي يطرح نفسه هو أن لفظ ( المِسْكُ ) هل هو عربيٌّ خالصٌ حتى يصح لنا ربطه بمأخذه الاشتقاقي ، أم غير عربي فنترك تعليل تسميته والبحث عن ربطه بمأخذه الاشتقاقي ؟

أقول إجابةً على هذا السؤال إنَّ الخليل يرى أن ( المِسْكُ ) ليس عربيًّا

(١) كتاب الأفعال ص / ١٤٧ - ١٤٩ .

(٢) معجم المقاييس ص / ٩٦٣ .

(٣) اللباب ٢٠ / ٢٢١ .

(٤) المقاييس لابن فارس ص / ٩٨٤ .

خالصاً<sup>(١)</sup> وجعل ابن فارس لفظ (المِسْك) مما شذَّ عن المعنى الذي عقد عليه كل ما يرتبط بالميم والسين والكاف<sup>(٢)</sup>، ولعل ذلك يعود إلى عدم عربيته، وتأكَّد لنا ذلك مما ذكره الثعالبي والسيوطي وابن كمال والمنشي من أنَّ (المِسْك) بكسر الميم مُعَرَّبٌ (مِشْك) الذي يعني الطَّيَّبَ في الفارسية<sup>(٣)</sup>، وبهذا أرى أن لفظ (المِسْك) ما دام فارسيَّ الأصل، فلا ينبغي تعليله تعليلاً عربياً، ولا يصح ربطه بمأخذه الاشتقاقي في العربية.



(١) معجم العين ٥ / ٣١٨ .

(٢) المقاييس لابن فارس ص / ٩٨٤ .

(٣) فقه اللغة وسر العربية للثعالبي ص / ٢٧٦، والمزهر للسيوطي ١ / ٢٧٦، والمهذب فيما وقع في القرآن من المعرب ص / ١٢٠ رسالتان ص / ١٩٦ .

## المبحث الرابع

## الاشتقاق من كلمتين فأكثر

نعني بالاشتقاق من كلمتين فأكثر « النحت » وهو أن تصاغ من كلمتين فأكثر أو من جملة بأكملها كلمة واحدة آخذة حظها من الكلمتين أو من الجملة ، وتكون في الغالب رباعية الوضع ، وتدل على ما كانت تدل عليه الكلمتان أو الجملة من المعاني<sup>(١)</sup> .

ومرجع القول في هذا النوع من الاشتقاق هو ما ذكره الخليل في العين ، ثم وسّع دائرته أبو زكريا أحمد بن فارس في المقاييس في اللغة ، وكذلك لم يغفل سيبويه عن الإشارة إلى هذا النوع من الاشتقاق في الكتاب ، فمما جاء في العين قول الخليل : « إنَّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما ، إلا أن يشتقَّ فعلٌ من جمع بين كلمتين مثل : « حَيَّ عَلَى » ... فهذه كلمة جُمِعَتْ من ( حَيَّ ) ومن ( عَلَى ) وتقول منه حَيْعَلٌ يُحْيِعِلُ حَيْعَلَةً ، وقد أكثرت من الحَيْعَلَةِ أي من قولك : « حَيَّ عَلَى » وهذا يشبه قولهم : تَعَبَشَمَ الرَّجُلُ ، وَتَعَبَقَسَ .. إذا كان من عبد شمسٍ أو من عبد قيسٍ ، فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمةً واشتقوا فعلاً ... فَأَخَذَ الْعَيْنَ وَالْبَاءَ مِنْ (عَبَدَ) وَأَخَذَ الشَّيْنَ وَالْمِيمَ مِنْ (شَمَسَ) وَأَسْقَطَ الدَّالَ وَالسَّيْنَ فَبُنِيَ مِنَ الْكَلِمَتَيْنِ كَلِمَةٌ ، فهذا من النحت ، فهذا من الحجة في قولهم : حَيْعَلٌ حَيْعَلَةٌ فَإِنَّهَا مَأْخُوذَةٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ ( حَيَّ عَلَى ) »<sup>(٢)</sup> .

(١) معجم العين ١ / ٦٠ ، ومعجم المقاييس ص / ١٦٦ ، وحاشية الحضري ١ / ٤ ، والاشتقاق لعبد الله أمين ص / ٣٩١ ، وفصول في فقه العربية ص / ٣٠١ ، وفقه اللغة العربية وخصائصها لأميل بديع يعقوب ص / ٢٠٩ ، والنحت في اللغة العربية ص / ٦٧ .

(٢) معجم العين ١ / ٦٠ .

وقد أشار سيبويه إلى هذا النوع من الاشتقاق في موضعين على الأقل في الكتاب ، أولهما في باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء ، قال : « وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسماً بمنزلة ( جَعْفَر ) ويجعلون فيه من حروف الأول والآخر ، ولا يخرجونه من حروفها ليعرف ، كما قالوا : سِبَطْرٌ فجعلوا فيه حروف السَّبَط إذا كان المعنى واحداً »<sup>(١)</sup> ، والموضع الآخر في باب ذكر معنى لبيك وسعدك وما اشتقا منه ، قال : « وأما قولهم : سَبَّحَ وَلَبَّى وَأَفَّفَ ، فإنَّما أراد أن يخبرك أنه قد لفظ بسبحان الله ولبليك وبأف ... ويدلك على ذلك قولهم : هَلَلَّ : إذا قال : لا إله إلا الله »<sup>(٢)</sup> .

ثم لما جاء ابن فارس وسَّع دائرة الاشتقاق من كلمتين فأكثر ، وضمَّ من الأفعال والأسماء ما كان رباعياً أو خماسياً إلى هذا اللون من الاشتقاق معتبراً أكثره منحوتاً محتجاً بما ذكرناه من كلام الخليل في العين ، وقال : « اعلم أنَّ للرباعي والخماسي مذهباً في القياس يستنبطه النظر الدقيق ، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوتٌ ، ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتُنحتَ منهما كلمةٌ تكون آخذةً منهما جميعاً بحظٍّ »<sup>(٣)</sup> وقال أيضاً : « وهذا مذهبنا في أنَّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت »<sup>(٤)</sup> .

وقد اعتبر ابن فارس هذا اللون من الاشتقاق أمراً قياسياً في أكثر الأوزان الرباعية والخماسية ، وحاول إيراد ما أمكن من الأمثلة على ذلك في معجمه

(١) الكتاب ٣ / ٣٧٦ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٥٤ .

(٣) معجم المقاييس ١ / ١٦٦ .

(٤) الصاحبى في فقه اللغة وسر العربية ص / ٤٧٥ .

(المقاييس) في آخر كل كتاب تحت عنوان « باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف » .

ومن العلماء من لم ير قياسية هذا اللون من الاشتقاق<sup>(١)</sup> ، وهذا ما نتحدث عنه بعد عرض الكلمات المتعلقة بهذا اللون من الاشتقاق مما أورده ابن عادل في اللباب في علوم الكتاب .

ولم أجد رغم تصفحي في اللباب عن هذا اللون من الاشتقاق إلا عشر كلمات أوردها ابن عادل مجتمعة في سياق حديثه عن اشتقاق البسمة ، قال : « البسمة مصدرٌ بَسَمَلَ أي : قال بسم الله نحو : حَوَقَلَ وَهَيْلَلَ وَحَمَدَلَ وَحَيْعَلَ ، أي قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ولا إله إلا الله والحمد لله ، وحيّ على الصلاة ومثله ( الْحَسْبَلَةُ ) وهي قوله : حسبنا الله و( السَّبْحَلَةُ ) وهي قول : سبحان الله ، و( الْجَعْفَلَةُ ) قولٌ : جُعِلْتُ فداك ، و( الطَّلْبَقَةُ وَالدَّمْعَزَةُ ) حكاية قولك : أطال الله تعالى بقاءك وأدام عزك » وهذا شبيه باب النحت في النسب .... وهو غير مقيس<sup>(٢)</sup> .

والكلمات التي احتواها هذا النص عشر كلمات وهي :

١- بَسَمَلَ . ٢- جَعْفَلَ . ٣- حَسَبَلَ . ٤- حَمَدَلَ . ٥- حَوَقَلَ .

٦- حَيْعَلَ . ٧- دَمَعَزَ . ٨- سَبَحَلَ . ٩- طَلْبَقَ . ١٠- هَيْلَلَ .

١- بَسَمَلَ منحوت من بسم الله الرحمن الرحيم ، ومصدره البسمة على زنة فَعَلَّة وقد اشتق منه الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل ، قال الخليل : بَسَمَلَ

(١) قال سيبويه وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسما بمنزلة جَعْفَرَ ويجعلون فيه من حروف الأول والآخر ... وليس هذا بالقياس ٣ / ٣٧٦ .

(٢) اللباب ١ / ١١٦ .

الرجل إذا كتب : بسم الله «<sup>(١)</sup> ثم أنشد الخليل بيتاً لم ينسبه إلى قائل ونسبه الآخرون إلى عمر بن أبي ربيعة ولم أجده في ديوانه والبيت هو :

لَقَدْ بَسَمَلْتُ هِنْدُ غَدَاةَ لَقَيْتُهَا      فَيَا جَبَّذَا ذَاكَ الدَّلَّالُ الْمُبْسَمِلُ<sup>(٢)</sup>

وذكر الأزهري نحو ذلك<sup>(٣)</sup> ، وقال ابن السكيت : « قد أكثرت من البسمة إذا أكثر من قوله « بسم الله الرحمن الرحيم »<sup>(٤)</sup> .

ولا ريب أن البسمة مصدرٌ منحوتٌ سواء من كلمتين ، كما يفهم ذلك من قول الخليل المذكور ، أو من أكثر من كلمتين كما يفهم ذلك من كلام ابن السكيت ، إلا أنهم عند أخذهم الفعل أو المصدر من ( بسم الله الرحمن الرحيم ) اكتفوا بالشهرة ، واعتمدوا على ( بسم الله ) دون النظر إلى ( الرحمن الرحيم ) ، هذا ما ذكره صاحب التحرير والتنوير ابن عاشور<sup>(٥)</sup> .

وإذا نظرنا إلى ( البسمة ) فإننا نجد أنها احتوت على ( الباء والسين والميم ) من الكلمة الأولى وهي ( بِسْم ) وعلى اللام من لفظ الجلالة ( الله ) وأدَّت هذه الصياغة الجديدة إلى معنى جديد لم يكن يعرف من قبل وهو كتابة أو قراءة ( بسم الله الرحمن الرحيم ) .

هذا ولم يذكر ابن فارس - رغم كونه رائداً وإماماً للقول بالنحت في أكثر من

(١) معجم العين ٧ / ٣٤٤ .

(٢) عزاه الماوردي والقرطبي والسمين الحلبي وابن عادل إلى عمر بن ربيعة ، ينظر : النكت والعيون

١ / ٥٠ ، والقرطبي ١ / ١٥٠ ، والدر المصون ١ / ٥٠ ، واللباب ١ / ١١٧ ، وذكره بلا نسبة

الخليل في العين ٧ / ٣٤٤ ، والأزهري في التهذيب ١٣ / ١٠٨ .

(٣) تهذيب اللغة للأزهري ١٣ / ١٠٨ .

(٤) إصلاح المنطق ص / ٣٠٣ .

(٥) التحرير والتنوير ( ١ / ١٣٥ ) .

ثلاثة أحرف - (بَسْمَل) ولا أخواته في المقاييس ، وقد بحثت عن هذه الكلمات في المقاييس بحثاً حثيثاً في مظانها ، فلم أجد شيئاً من ذلك في أبواب الكلمات المنحوتة سوى (حَيْعَل) الذي بنى عليه قاعدة الاشتقاق من كلمتين فأكثر .

وقد عدَّ ابن جني بَسْمَل وهَيْلَل وحوَلَق ونحوها من الألفاظ التي يرجع اشتقاقها إلى الأصوات<sup>(١)</sup> ، وعدّها الماوردي من الألفاظ المولّدة<sup>(٢)</sup> ، قال ابن جني : « وقولهم : بَسْمَلْتُ وهَيْلَلْتُ وحوَلَقْتُ ، كلُّ ذلك وأشباهه إنما يرجع في اشتقاقه إلى الأصوات »<sup>(٣)</sup> ، وقال أيضاً : « وإنما الياء في (لَبَّيْتُ) هي الياء في قولهم : (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ) اشتقوا من الصوت فعلاً ، فجمعه في حروفه كما قالوا من « سبحان الله » « سَبَحَلْتُ » ومن « لا إله إلا الله » « هَلَلْتُ » ومن « لا حول ولا قوة إلا بالله » « حَوَلَقْتُ » ومن « بسم الله » « بَسْمَلْتُ » ومن « هَلُمَّ » « هَلَمَّمْتُ »<sup>(٤)</sup> .

٢- جَعْفَل : فعلٌ ماضٍ على زنة (فَعَلَل) ومصدره « الجَعْفَلَةُ » ، وهو منحوت من قولهم « جُعِلْتُ فِدَاكَ » ، وهذا ما ذكره غير واحد من أهل العلم كالثعالبي وابن القطاع والقرطبي<sup>(٥)</sup> ، وقد رجعت إلى كتب المعاجم اللغوية ، فلم أجد فيها ورود (جَعْفَل) في هذا المعنى إلا ما ذكره الأزهري عن أبي العباس كما سيأتي ، وقد ذكر ابن دريد والأزهري وابن فارس وابن منظور أن « جَعْفَل »

(١) الخصائص ٢ / ١٦٥ ، سر صناعة الأعراب ٢ / ٧٤٤ .

(٢) النكت والعيون ١ / ٥٠ .

(٣) الخصائص ٢ / ١٦٥ .

(٤) سر صناعة الأعراب ٢ / ٧٤٤ ، ٧٤٥ .

(٥) فقه اللغة وسر العربية ص / ١٩٣ كتاب الأفعال لابن القطاع ١ / ١٩٧ ، والجامع لأحكام القرآن

بمعنى « صَرَع » و ( المَجْعَفْلُ ) المصروع<sup>(١)</sup> ، ولم يذكر هؤلاء أنَّ « جَعْفَلَ » بهذا المعنى منحوت سوى ما ذكره الأزهري عن أبي العباس أن ( جَعْفَلَ ) من ( جُعِلْتُ فِدَاكَ )<sup>(٢)</sup> ، وذكر ابن فارس أنَّ ( جُعِفَلَ ) بمعنى ( صُرِعَ ) مأخوذٌ من كلمتين وهما : « جُعِفَ » إذا صُرِعَ و « جَفَلَ » إذا تَجَمَّعَ فَذَهَبَ<sup>(٣)</sup> ، وهذا يعني أن الحكم بكون « جَعْفَلَ » منحوتاً من « جُعِلْتُ فِدَاكَ » أمر لم يكن خفياً لدى المتقدمين من أهل المعاجم ، كابن فارس ، وبناءً على ما ذكر ابن فارس أرى أنَّ ( جَعْفَلَ ) منحوت من : ( جُعِفَ ) و ( جَفَلَ ) ، وقد ذكر السيوطي أنَّ ( الجَعْفَلَةَ ) باللام خطأ ، و ( الجَعْفَدَةُ ) مصدر ( جُعِلْتُ فِدَاكَ ) وهذا يعني أنَّ ( الجَعْفَدَةَ ) المنحوت من ( جُعِلْتُ فِدَاكَ ) يكون بالبدال ( جَعْفَدَ ) وليس باللام ( جَعْفَلَ )<sup>(٤)</sup> .

٣- حَسِبَلْ : فعل ماضٍ على زنة « فَعَلَلْ » من « الحَسِبَلَةُ » المنحوتة من « حَسْبِي اللهُ » أو « حَسْبُنَا اللهُ » ونحو ذلك ، ذكره ابن القطاع والفيومي والزبيدي ، قال ابن القطاع : « وَحَسِبَلِ الرَّجُلُ : أَكْثَرَ مِنْ قَوْلِ حَسْبِي اللهُ »<sup>(٥)</sup> وذكر الزبيدي أنَّ « الحَسِبَلَةَ » مما أهمله الجوهري وهو حكاية قولك : « حَسْبِي اللهُ » وهو من الألفاظ المنحوتة<sup>(٦)</sup> ، ولم يرد « حَسِبَلْ » في المعنى المذكور بل لم يرد

(١) جمهرة اللغة ٢ / ٥٧٦ ، وتهذيب اللغة ٣ / ٢٠٧ ، والمقاييس في اللغة ص / ٢٣٥ ، واللسان مادة ( ج ع ف ) .

(٢) تهذيب اللغة للأزهري ٣ / ٢٤٠ .

(٣) معجم المقاييس في اللغة ص / ٢٣٥ .

(٤) المزهرة للسيوطي .

(٥) كتاب الأفعال لابن القطاع ١ / ٢٧٤ .

(٦) تاج العروس من جواهر القاموس ٢٨ / ٢٩٨ .

أصلاً في العين ولا في الجمهرة ولا في التهذيب ، كما أن ابن فارس لم يذكره ضمن الكلمات المنحوتة في المقاييس ، ولم ترد ( الحَسْبَلَةُ ) المنحوتة من ( حَسْبُنَا اللهُ ) أو ( حَسْبِي اللهُ ) في كتب المعاني أو التفسير سوى ما ذكره أبو حيان في سياق قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ [ آل عمران : ١٧٣ ] أن هذه ( الحَسْبَلَةُ ) هي قول إبراهيم عليه السلام حين ألقى في النار<sup>(١)</sup> ، وما ذكره أبو حيان ومن سبقه من أن ( الحَسْبَلَةُ ) مصدر منحوت من ( حَسْبُنَا اللهُ ) أمرٌ واضحٌ يمكن أن يستدل به على جواز هذا اللون من الاشتقاق ، وهو الاشتقاق من كلمتين فأكثر ، وهذا ما يدفني للقول بأن ( حَسْبَل ) في معنى ( حَسْبُنَا اللهُ ) أو ( حَسْبِي اللهُ ) لم يكن يجمله أهل العلم قديماً وإن لم يكن قد انتشر بينهم .

٤ - حَمَدَل : فعل ماضٍ على زنة « فَعَلَل » ومصدره « حَمَدَلَةٌ » على زنة « فَعَلَلَةٌ » وهو منحوتٌ أو مشتقٌ من قولك « الحمد لله » ، فقد ذكر غير واحد من أهل العلم أن « الحَمَدَلَةَ » حكاية قول « الحمد لله » ذكر ذلك الأزهري والثعالبي وابن القطاع وابن الأثير والقرطبي وابن منظور والفيومي والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup> ، وقد ذكر الأزهري عن أبي العباس أن ( حَمَدَل حَمَدَلَةٌ ) إذا قال : الحمد لله<sup>(٣)</sup> ، وجاء في لسان العرب لابن منظور ما يثبت أن أبا العباس نقل عن الفراء « حَمَدَل » بمعنى « الحمد لله » و « جَعْفَل » بمعنى « جعلتُ فداك » و « حَيْعَل »

(١) البحر المحيط ٣ / ١٢٤ .

(٢) تهذيب اللغة ٣ / ٢٤٠ ، و فقه اللغة و سر العربية ص / ١٩٣ ، كتاب الأفعال لابن القطاع

١ / ٢٧٤ ، والنهية في غريب الحديث والأثر ١ / ٤٦٤ ، والجامع لأحكام القرآن ١ / ١٥١ ،

ولسان العرب مادة ( ح م د ) ٣ / ١ ، والمصباح المنير ص / ٤٩ ، والدر المصون ١ / ٥٠ .

(٣) تهذيب اللغة ٣ / ٢٤٠ .

بمعنى « حيَّ على الصلاة »<sup>(١)</sup> وهذا يدل على وجود هذا اللون من الاشتقاق في اللغة منذ القدم .

وذكر الزبيدي أنَّ « الحمدلة » مثل « الحسبلة » من الألفاظ المنحوتة ، وهي حكاية قولك : « الحمد لله » وعلى الرغم من وجود عدد غير قليل من أهل العلم الذين ذكروا « الحمدلة » واشتقاقها لم أعثر في العين ولا في الجمهرة ولا في المقاييس على هذه الكلمة ، إلا أن ورود ( الحمدلة ) المصدر المنحوت من ( الحمد لله ) أمر شائع في السنة أهل العلم وهذا ما يدفعني للقول بجواز هذا اللون من الاشتقاق .

٥ - حَوَقَلَ / حَوَلَقَ : سواء قلنا بتقديم القاف على اللام « حَوَقَلَ » أو بتقديم اللام على القاف « حَوَلَقَ » فإنهما منحوتان من قول : ( لا حول ولا قوة إلا بالله ) ، فقد ذكر ابن السكيت مصدر ( حَوَلَقَ ) « الحَوَلَقَةُ » وجعله مأخوذاً من قول ( لا حول ولا قوة إلا بالله ) ، قال : « وقد أكثرت من ( الحَوَلَقَةُ ) إذا أكثرت من قول « لا حول ولا قوة إلا بالله »<sup>(٢)</sup> ، وذكر الأزهري والجوهري عن ابن السكيت نحو ذلك<sup>(٣)</sup> ، أما الثعالبي ومكي القيسي والقرطبي وابن منظور والسمين الحلبي فإنهم ذكروا بتقديم القاف على اللام « حَوَقَلَ »<sup>(٤)</sup> ، قال الثعالبي : « الحَوَقَلَةُ » حكاية قول « لا حول ولا قوة إلا بالله »<sup>(٥)</sup> وقال مكي القيسي :

(١) لسان العرب مادة ( ح م د ) ٣ / ١ .

(٢) إصلاح المنطق ص / ٣٠٣ .

(٣) تهذيب اللغة ٤ / ٤١ ، ١٣ / ١٠٨ ، والصحاح للجوهري ٦ / ١٣٢ .

(٤) فقه اللغة وسر العربية ص / ١٩٣ ، ومشكل إعراب القرآن ص / ٣٨٦ ، والقرطبي ١ / ١٥١ ،

ولسان العرب باب الحاء ٣ / ١ ، والدر المصون ١ / ٥٠ .

(٥) فقه اللغة سر العربية ص / ١٩٣ .

« و ( حَوْقَل ) إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله »<sup>(١)</sup> أما أبو بكر ابن الأنباري فقد ذكر أن ( حَوْلَقَ ) و ( حَوْقَلَ ) كلاهما يدلان على قول ( لا حول ولا قوة إلا بالله )<sup>(٢)</sup> ، وذكر الزبيدي أن ( الحَوْقَلَة ) هو ( الحَوْلَقَة ) ومعناه : قولك ( لا حول ولا قوة إلا بالله ) وهو من الألفاظ المنحوتة<sup>(٣)</sup> .

وذكر ابن الأثير أن « الحَوْلَقَة » لفظة مبنية من « لا حول ولا قوة إلا بالله » كالبسمة من « بسم الله » والحمدلة من « الحمد لله » ، ثم قال : « هكذا ذكره الجوهري بتقديم اللام على القاف وغيره يقول : « الحَوْلَقَة » بتقديم القاف على اللام ، والمراد من هذه الكلمة إظهار الفقر إلى الله بطلب المعونة منه على ما يحاول من الأمور وهو حقيقة العبودية »<sup>(٤)</sup> .

وهذا يعني أن « حَوْقَلَ » و « حَوْلَقَ » كلاهما نحتا من شيء واحد وهو قول « لا حول ولا قوة إلا بالله » وقد وردت الكلمتان على زنة « فَعَلَلَّ » و « الحَوْلَقَة » أو « الحَوْلَقَة » على زنة « فَعَلَّلَة » .

ولا ريب أن مجيء « حَوْلَقَ » منحوتاً من قول « لا حول ولا قوة إلا بالله » أمر لا ينكر في اللغة كما تبين لنا ذلك من خلال ما أوردناه من أقوال أهل العلم ، إلا أن « حَوْقَلَ » ورد في المعاجم اللغوية بمعنى ( الشَّيْخ ) إذا فتر عن الجماع ، قال الخليل : « الحَوْقَلُ : الشيخ إذا فتر عن الجماع ... والحَوْلَقَة : الغرمول اللَّيِّن »<sup>(٥)</sup> والفاعل

(١) مشكل إعراب القرآن ص / ٣٨٦ .

(٢) الزاهر في معاني كلام الناس ١ / ٣٥ - ٣٦ .

(٣) تاج العروس للزبيدي ٢٨ / ٣٦١ ، ٣٦٥ .

(٤) النهاية لابن الأثير ١ / ٤٦٤ - ٤٦٥ .

(٥) معجم العين ٣ / ٤٦ .

منه « حَوَقَلَ » والمصدر « حَوَقَلَةٌ » ، وذكر الأزهري نحو ذلك أيضًا ( حَوَقَلَ الرجلُ ) إذا مشى فأعيا وضَعُفَ<sup>(١)</sup> ، وقال ابن فارس : حَوَقَلَ الشيخ : إذا اعتمد بيديه على خصره إذا مشى<sup>(٢)</sup> .

وهذا يعني أن « حَوَقَلَ » المنحوت من قول « لا حول ولا قوة إلا بالله » يختلف من « حَوَقَلَ » إذا لم يكن منحوتًا ، فالأول منحوتٌ من عدة كلمات كما هو بَيِّنٌ ، وقد نُحِتَ على زنة ( فَعَلَل ) بخلاف « حَوَقَلَ » الثاني ، فإنه يرجع إلى مادة ( ح ق ل ) حيث ذكره أهل المعاجم في باب الحاء والقاف واللام معهما<sup>(٣)</sup> ، فالواو في « حَوَقَلَ » الثاني زِيدت للإلحاق بـ « فَعَلَل » ووزنه « فَوَعَلَ » وقد ذكر ذلك سيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم<sup>(٤)</sup> ، قال سيبويه : « وأما الواو فتزاد ثانية في حَوَقَلَ »<sup>(٥)</sup> وقال أيضًا : « وما ألحقوا به من بنات الثلاثة حَوَقَلَ »<sup>(٦)</sup> ، وقال ابن السراج في ( ما ألحق بالرباعي ) : « فَوَعَلَ يُفَوِّعِلُ فَوَعَلَةٌ : حَوَقَلَ يُحَوِّقِلُ حَوَقَلَةٌ ، وذلك إذا أدبر عن النساء »<sup>(٧)</sup> وهذا يعني أن ( حَوَقَلَ ) هذا ثلاثي الأصول ألحق بالرباعي ، بخلاف ( حَوَقَلَ ) الأول فإنه رباعي منحوت من عدة

(١) تهذيب اللغة ٤ / ٣٢ .

(٢) معجم المقاييس في اللغة مادة ( ح ق ل ) ص / ٢٧٦ .

(٣) العين للخليل ٣ / ٤٥ ، وتهذيب اللغة ٤ / ٣١ ، والمقاييس باب الحاء والقاف وما يثلثها ص / ٢٧٦ .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٣٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، والمقتضب ١ / ١٩٥ ، والأصول في النحو ٣ / ١١٣ ، ١٨٢ ، ٢٣٦ ، ٢٢٩ ، ٢٠٩ .

(٥) الكتاب ٤ / ٢٣٧ .

(٦) الكتاب ٤ / ٢٨٨ .

(٧) الأصول في النحو ٣ / ٢٢٩ .

كلمات ، وهي ( لا حول ولا قوة إلا بالله ) ، ولعلَّ هذا - فيما أرى - دعا بعض أهل العلم ليفرق بين الكلمتين حَوْقَلٌ وحَوْلَقٌ ، فاستخدم ( حَوْقَلٌ ) بمعنى الرجل المسنُّ الذي لا يقدر على الجماع ، و« حَوْلَقٌ » بمعنى لا حول ولا قوة إلا بالله ، قال السيوطي : الحَوْلَقَةُ : قولُ ( لا حول ولا قوة إلا بالله ) ولا تقل « حَوْقَلٌ » بتقديم القاف فإنَّ « الحوقلة » مشية الشيخ الضعيف <sup>(١)</sup> .

وأما ( حَوْلَقٌ ) فإنه لم يرد في العين للخليل ولا في المقاييس لابن فارس إلا أن ابن السكيت وابن الأنباري والأزهري والجوهري وابن الأثير وغيرهم ذكروا أن الكلمة منحوتة .

وإنني أرى بعد ذلك أن الكلمتين وردتا في كتب اللغة وعلى ألسنة أهل العلم بأنهما تؤديان مفهوماً واحداً وهو قول : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فلا داعي للفرقة بينهما أو ترك أحدهما دون الآخر .

٦ - حَيْعَلٌ : فعل ماضٍ على زنة « فَعَلَلٌ » من الحَيْعَلَةِ ، وهو منحوت من قول « حَيَّ عَلَى » ذكره الخليل ، والذين جاؤوا بعده كلهم أخذوه منه واعتمدوا عليه واتخذوه قاعدة للنحت أو الاشتقاق من كلمتين فأكثر <sup>(٢)</sup> .

قال الخليل : « فهذه كلمة جُمِعَتْ من : « حَيَّ » ومن « عَلَى » وتقول منه حَيْعَلٌ يُحْيِلُ حَيْعَلَةً <sup>(٣)</sup> ، وقد استشهد الخليل بثلاث آيات مما جاء فيها المنحوت من « حَيَّ عَلَى » فعلاً ماضياً ومصدرًا .

(١) المزهر ١ / ٤٨٣ .

(٢) معجم العين ١ / ٦٠ ، والزاهر في معاني كلام الناس ١ / ٣٦ - ٣٧ ، والأزهري ٥ / ٢٤٢ ،  
والصالح ٦ / ١٣٢ ، والمقاييس لابن فارس ص / ١٦٦ .

(٣) معجم العين ١ / ٦٠ .

- ١- أَلَرَّبُّ طَيْفٍ بَاتَ مِنْكَ مُعَانِقِي إِلَى أَنْ دَعَا دَاعِي الْفَلَّاحِ فَحَيَّعَلَا  
 ٢- فَبَاتَ خِيَالُ طَيْفِكَ لِي عَيْنِيًّا إِلَى أَنْ حَيَّعَلَ الدَّاعِي الْفَلَّاحَا  
 ٣- أَقُولُ لَهَا وَدَمَعُ الْعَيْنِ جَارٍ أَلَمْ يُحْزِنْكَ حَيَّعَلَةُ الْمُتَادِي

وهذه الأبيات قد استشهد بها الآخرون ممن جاء بعد الخليل أيضًا كابن الأنباري والجوهرى وابن فارس والثعالبي والسيوطي<sup>(١)</sup>.

وقد قعد العلماء للنحت مستندين على ما ذكر الخليل في ( حَيَّعَلَ ) واتَّخَذُوا ذلك حجة في تجويز هذا اللون من الاشتقاق ، قال ابن الأنباري : « والعرب تفعل هذا كثيرًا إذا كثرت استعمالهم للكلمتين صَمُّوا بعضَ حروفٍ إحداهما إلى بعض حروف الأخرى ، من ذلك قولهم : « لا تُبْرِقِلْ علينا » معناه : لا تقصد قصد كلام لا فعل معه ، وكذلك قولهم : قد أخذنا في البرقلة ، أي في كلام لا يتبعه فعل ، وهو مأخوذ من البرق الذي لا يتبعه المطر »<sup>(٢)</sup> ، وقال الجوهرى : « وقد حَيَّعَلَ المؤذُنُ كما يقال : وَتَعَبَّشَمَ مركَّبًا من كلمتين »<sup>(٣)</sup> .

وقال ابن فارس بعدما أورد كلام الخليل في ( حَيَّعَلَ ) : « والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم : حَيَّعَلَ الرَّجُلُ إِذَا قَالَ حَيَّ عَلَى »<sup>(٤)</sup> ، وذكر الزبيدي أن ( الحَيَّعَلَةَ ) حكاية قولك : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ وَحَيَّ عَلَى الْفَلَّاحِ ، وهي من الألفاظ المنحوتة »<sup>(٥)</sup> .

(١) معجم العين ١ / ٦٠ ، والزاهر ١ / ٣٧ ، والصحاح للجوهري ٦ / ١٣٢ ، والصحاحي في فقه

اللغة ص / ٤٧٥ ، وفقه اللغة للثعالبي ص / ٣٥٦ ، والزهرى للسيوطي ١ / ٤٨٢ .

(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ٣٧ .

(٣) الصحاح للجوهري ٦ / ١٣٢ .

(٤) معجم المقاييس ص / ١٦٦ .

(٥) تاج العروس للزبيدي ٢٨ / ٣٨٤ .

وهذه النصوص تدل على أن « حَيْعَلَ » فعل ماضٍ مأخوذ من « حَيَّ وَعَلَى » ومصدره « حَيْعَلَةٌ » والحَيْعَلَةُ حكاية قول المؤذّن : ( حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ) ، وقد صيغ من هذا المصدر المجعول ماضٍ ومضارع على ما ذكره الخليل ، وإنني أرى أنه لا مانع من صياغة بقية المشتقات ما دام الفعل الماضي والمضارع في أيدينا .

وقد وردت فيه عدة لغات أكثرها دوراناً على ألسنة أهل العلم وفي كتبهم ( حَيْعَلَ ) ، وقد تُبَدِّلُ العين هاءً فيقال « حَيْهَلَ » قال سيبويه : « وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يقول : « حَيَّ هَلْ الصَّلَاةِ »<sup>(١)</sup> ، وقال الجوهري مُعَقَّبًا على ما ذكره سيبويه : « يَصِلُ بِ( هَلْ ) كما يَصِلُ بِ( عَلَى ) فيقال : حَيْهَلَ الصَّلَاةَ ، معناه اتوا الصَّلَاةَ واقربوا من الصَّلَاةِ »<sup>(٢)</sup> .

وأرى أن سيبويه لم يكن يقصد بـ « حَيْهَلَ » ما نحن بصدده من إثبات الاشتقاق من كلمتين فأكثر على أن يكون المأخوذ على زنة الفعل الرباعي كـ « فَعَلَّلَ » اللُّهُمَّ إِلَّا إِذَا أَثَبْنَا الْاِشْتِقَاقَ فِي الْأَسْمَاءِ ، وكلام سيبويه ومن تبعه في « حَيْهَلَ » يدل على أنه اسم فعل بمعنى الأمر أُخِذَ مِنْ شَيْئَيْنِ ، و« حَيْهَلَ » بتشديد الهاء لا يوازن « فَعَلَّلَ » الذي وُوزِنَ بِهِ الْمُنْحَوَاتُ أَوْ الْمَشْتَقُّ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فأكثر نحو : حَيْعَلَ وَحَوَّلَقَ وَبَسْمَلَ ، فاتَّضَحَ الْأَمْرُ بَيْنَ مَا أَرَادَ سَيْبَوِيهِ وَبَيْنَ مَا نَحْنُ نَقْصِدُهُ مِنَ الْاِشْتِقَاقِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَأَكْثَرَ ، قال سيبويه : « وأما « حَيْهَلَ » التي للأمر فمن شَيْئَيْنِ ، يدلُّكَ عَلَى ذَلِكَ : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ »<sup>(٣)</sup> وقال :

(١) الكتاب ٣ / ٣٠٠ .

(٢) الصحاح للجوهري ٦ / ١٣٢ .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٠٠ .

« وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب يقول : حَيْهَل الصلاة ، فهذا اسم ائت الصلاة »<sup>(١)</sup> .

وعلى ضوء ما ذكرت أرى أن « حَيْهَل » مشدداً وبسكون اللام غير « حَيْهَل » مخففاً ، فالأول اسم فعل الأمر بمعنى « ائْتِ » و « اقْرُبْ » ونحو ذلك ، بخلاف الثاني فإنه فعلٌ ماضٍ على زنة « فَعَلَلْ » أُخِذَ من مصدره « الحَيْهَلَة » المصنوعة من « حَيَّ على الصلاة » أو من « حَيَّ على الفلاح » ، وهذا ما يفهم مما ذكره سيويه عن أبي الخطاب<sup>(٢)</sup> الذي زعم أنه سمع من بعض العرب يقول : « حَيَّ هَل الصلاة »<sup>(٣)</sup> .

أمَّا « حَيْعَل » المأخوذ من « حَيَّ عَلَى » فإنه يراد به اختصار قول المؤذن : « حَيَّ عَلَى الصَّلَاة » و « حَيَّ عَلَى الفلاح » ، ويقال أيضاً : في النحت من الأول « حَيْصَل » ومن الثاني « حَيْفَل » ذكر ذلك القرطبي<sup>(٤)</sup> .

وخلاصة القول في « حَيْعَل » أنه أمُّ الباب وأصله الذي بنى عليه العلماء قاعدة الاشتقاق من كلمتين فصاعداً .

٧- دَمَعَزَ : فعل ماضٍ على زنة « فَعَلَلْ » أُخِذَ من قول : أدام الله عزك ، هذا ما ذكره الثعالبي وابن القطاع والقرطبي<sup>(٥)</sup> ، ولم أجد أهل المعاجم يذكرون هذا اللفظ مما يظن في مثله أنه مما استحدثه المتأخرون اختصاراً من قول : « أدام الله

(١) الكتاب ١ / ٢٤١ .

(٢) هو عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب الأحمش الأكبر مولى قيس بن ثعلبة أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين ، كان إماماً في العربية قديماً ، أخذ عنه سيويه والكسائي ويونس وأبو عبيدة ، ( بغية الوعاة ٢ / ٧٤ ) وتوفي سنة ١٧٧ هـ . ينظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص / ٦٣ .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٠٠ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١ / ١٥١ .

(٥) فقه اللغة للثعالبي ص / ١٩٣ ، كتاب الأفعال لابن القطاع ٥ / ٣١٦ ، والقرطبي ١ / ١٥١ .

عزك . يقول الثعالبي : « الدمعزة : حكاية قول أدام الله عزك »<sup>(١)</sup> ، وقال ابن القطاع : « وقالوا « طلبق » و « دمعر » إذا أكثر من قوله « أطال الله بقاءك وأدام عزك »<sup>(٢)</sup> .

٨- سَبَحَلَّ : فعلٌ ماضٍ على زنة « فَعَلَّلَ » مأخوذ من قول : « سبحان الله » ومصدره السَّبْحَلَّةُ ، و « السَّبْحَلَّةُ » بهذا المعنى مصدرٌ منحوت من « سبحان الله » ، ذكر ذلك غير واحد من أهل العلم كابن جنبي والجوهرى والثعالبي والقرطبي والفيومي<sup>(٣)</sup> قال ابن جنبي : « اشتقوا من الصوت فعلا ، فجمعوه من حروفه كما قالوا من « سبحان الله »<sup>(٤)</sup> سَبَحَلْتُ » وقال الجوهرى : « وَسَبَحَلَّ الرجل إذا قال : « سبحان الله »<sup>(٥)</sup> .

أما أهل المعاجم فلم يذكروا « سَبَحَلَّ » بهذا المعنى ، بل لم يرد في المعاجم اللغوية فعل من السين والباء والحاء واللام بهذا المعنى الذي هو حكاية عن قول « سبحان الله » اللَّهُمَّ إِلَّا ما ذكره الجوهرى والفيومي كما أسلفنا ، وقد وردت مادة السين والباء والحاء واللام ( سَبَحَلَّ ) اسماً في المعاجم اللغوية بمعنى الضخم والعِظَم .

قال الخليل : يقال هو رَبِحَلُّ سَبِحَلُّ<sup>(٦)</sup> وقال ابن السكيت : « يقال للسقاء

(١) فقه اللغة للثعالبي ص / ١٩٣ .

(٢) كتاب الأفعال لابن القطاع ٢ / ٣١٦-٣١٧ .

(٣) سر صناعة الأعراب ٢ / ٧٤٤ ، والصحاح للجوهري ٦ / ٢ ، وفقه اللغة وسر العربية ص / ١٩٣ ، والقرطبي ١ / ١٥١ ، والمصباح المنير ص / ٤٩ .

(٤) سر صناعة الإعراب ٢ / ٧٤٤ .

(٥) الصحاح للجوهري ٦ / ٢ .

(٦) معجم العين ٣ / ٣٣٣ ، وذكر الخليل أن ( الرَّبِحَلَّ السَّبِحَلَّ ) هو من يوصف بالترارة والنعمة ، وذكر أيضاً في ( ٣ / ٣٣٧ ) أن ( الرَّبِحَلَّ ) التَّارُّ ، والحسن الثياب الطريُّ الجسم .

وَالْوَطْبِ وَالزَّقِ إِذَا كَانَ عَظِيمًا : هَذَا سِقَاءٌ سَبَحَلٌ وَسِقَاءٌ سَبَحَلٌ<sup>(١)</sup> وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ : « جَمَلٌ سَبَحَلٌ رِبَحَلٌ عَظِيمٌ »<sup>(٢)</sup> وَذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ أَنَّ « السَّبَحَلَ » الضَّخْمُ مِنَ الضَّبِّ وَالْبَعِيرِ وَالسَّقَاءِ وَالْجَارِيَةِ ، وَالْأُنْثَى « سَبَحَلَةٌ »<sup>(٣)</sup> .

وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ « سَبَحَلَ » إِذَا كَانَ فِعْلًا مَنحُوتًا مِنْ قَوْلِ « سَبَحَانَ اللَّهُ » فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ عَنِ « سَبَحَلٌ » وَزَنَا وَمَعْنَى وَتَرْكِيبًا ، فَالْأَوَّلُ عَلَى زَنْةٍ « فَعَلَّلَ » فِعْلٌ مَاضٍ أَخَذَ مِنْ بَعْضِ حُرُوفِ « سَبَحَانَ اللَّهُ » وَاشْتَقَّ مِنْهُ الْفِعْلُ بِأَنْوَاعِهِ عَلَى سِنَنِ الْعَرَبِ بِخِلَافِ الثَّانِي فَإِنَّهُ اسْمٌ عَلَى زَنْةٍ فِعْلٌ بِمَعْنَى الضَّخْمِ الْعَظِيمِ .

٩- طَلَبَقٌ : فِعْلٌ مَاضٍ عَلَى زَنْةٍ « فَعَلَّلَ » مِنْ قَوْلِ : أَطَالَ اللَّهُ بِقَاءِكَ ، وَ« طَلَبَقٌ » بِهَذَا الْمَعْنَى فِعْلٌ مَاضٍ مَنحُوتٌ ، وَمَصْدَرُهُ « الطَّلْبَقَةُ » وَقَدْ ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ « الطَّلْبَقَةَ » حِكَايَةٌ قَوْلِ : أَطَالَ اللَّهُ بِقَاءِكَ ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ طَلَبَقَ<sup>(٤)</sup> ، إِلَّا أَنَّ أَهْلَ الْمَعَاجِمِ لَمْ يَذْكُرُوا هَذَا اللَّفْظَ ، وَلَمْ أَجِدْ لَهُ أَيَّ أَثَرٍ فِيهَا تَصَفَحَتْ مِنْ كِتَابِ اللُّغَةِ وَالْمَعَاجِمِ سِوَى مَا ذَكَرَهُ الثَّعَالِبِيُّ وَابْنُ الْقَطَاعِ وَالطَّالِقَانِيُّ صَاحِبَ الْمَحِيطِ فِي اللُّغَةِ ، وَهَذَا مَا يَرْجَحُ اعْتِقَادِي بِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ مِمَّا اسْتَحْدَثَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ .

وَ« طَلَبَقٌ » بِهَذَا التَّرْتِيبِ وَرَدَ فِي فِقْهِ اللُّغَةِ لِلثَّعَالِبِيِّ وَفِي كِتَابِ الْأَفْعَالِ لِابْنِ الْقَطَاعِ ، وَفِي الْمَحِيطِ فِي اللُّغَةِ لِلطَّالِقَانِيِّ وَوَرَدَ بِغَيْرِ هَذَا التَّرْتِيبِ « طَبَقَلٌ » فِي

(١) إصلاح المنطق ص / ٤١٤ .

(٢) تهذيب اللغة ٥ / ٢١١ - ٢١٣ .

(٣) الصحاح للجوهري ٦ / ٢ .

(٤) فقه اللغة وسر العربية ص / ١٩٣ ، وكتاب الأفعال لابن القطاع ٢ / ٣١٦ - ٣١٧ ، والمحيط في

اللغة ٦ / ٩٨ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ / ٣٤٧ .

القرطبي<sup>(١)</sup> والمأخوذ منه واحد وهو قول المرء لأخيه « أطال الله بقاءك » سواء كان المأخوذ طلبق أو طبقل .

١٠ - هَيْلَلٌ : فعلٌ ماضٍ على زنة « فَيَعَلُّ » والمصدر « هَيْلَلَةٌ » وهو منحوت من قول « لا إله إلا الله » ذكر ذلك ابن السكيت وابن الأنباري والثعالبي وابن القطاع<sup>(٢)</sup> ، قال ابن السكيت : « وقد أكثرت من الهَيْلَلَةِ ، إذا أكثرت من قول : « لا إله إلا الله »<sup>(٣)</sup> وذكر ابن الأنباري عن أبي عكرمة الضبي أنه قال : « يقال : قد هَيْلَلَّ الرجل إذا قال : لا إله إلا الله » وقد أخذنا في الهيللة إذا أخذنا في التهليل «<sup>(٤)</sup> .

وإذا كان ابن السكيت وابن الأنباري ومن سار على دربهما يرون أن « هَيْلَلٌ » منحوت من قول « لا إله إلا الله » فإن هناك من يرى أن اللفظ المأخوذ من قول « لا إله إلا الله » هو « هَلَّلٌ » ، يفهم ذلك مما قال الخليل : « والتهليل : قول « لا إله إلا الله »<sup>(٥)</sup> وقد عقب عليه الأزهري بقوله : « ولا أراه مأخوذاً إلا من رفع قائله به صوته »<sup>(٦)</sup> وذكر الأزهري عن بعضهم - واستحسنه - أنه مأخوذ من حروف « لا إله إلا الله »<sup>(٧)</sup> وهو ما ذكره مكِّي بن أبي طالب القيسي أن « هَلَّلٌ » مأخوذ من حروف ( لا إله إلا الله ) كقولهم : « بَسْمَلٌ » و« حَوْقَلٌ »<sup>(٨)</sup> .

(١) الجامع لأحكام القرآن ١ / ١٥١ .

(٢) إصلاح المنطق ص / ٣٠٣ ، والزاهر في معاني كلام الناس ١ / ٣٧ ، وكتاب الأفعال لابن القطاع

٣ / ٣٧٣ ، وفقه اللغة للثعالبي ص / ١٩٣ .

(٣) إصلاح المنطق ص / ٣٠٣ .

(٤) الزاهر في معاني كلام الناس ١ / ٣٧ .

(٥) معجم العين ٣ / ٣٥٣ .

(٦) تهذيب اللغة ٥ / ٢٤١ .

(٧) تهذيب اللغة ٥ / ٢٤١ .

(٨) مشكل إعراب القرآن ص / ٣٨٦ .

وهناك من أهل العلم من يذكر الصيغتين « هَلَّلَ » و « هَيْلَلٌ » في الدلالة على « لا إله إلا الله » كما فعل ذلك الأزهري ، فقد ذكر عن الخليل أن « التهليل » قول ( لا إله إلا الله ) ، وذكر عن ابن الأنباري أن « هَيْلَلٌ » قول الرجل : لا إله إلا الله<sup>(١)</sup> ، وهذا ما يفهم من قول ابن الأنباري نفسه : « وقد أخذنا في الهيلة إذا أخذنا في التهليل »<sup>(٢)</sup> وهكذا كان صنيع ابن جني فقد ذكر في الخصائص أن ( بَسَمَلْتُ وَهَيْلَلْتُ وَحَوْلَقْتُ ) كل ذلك يرجع في اشتقاقه إلى الأصوات<sup>(٣)</sup> ، وذكر في سر صناعة الإعراب أن « هَلَّلْتُ » مأخوذ من قول : « لا إله إلا الله »<sup>(٤)</sup> وهكذا قال ابن منظور : « وهَلَّلَ الرجلُ » أي قال : لا إله إلا الله وقد هَيْلَلَ الرجلُ إذا قال : لا إله إلا الله ، وقد أخذنا في الهيلة إذا أخذنا في التهليل »<sup>(٥)</sup> .

وبناء على ما بين أيدينا من كلام أهل العلم أرى أن الكلمتين جرتا على وتيرة واحدة في الدلالة على ما أخذتا منه وهو قول « لا إله إلا الله » ، غير أن « هَيْلَلٌ » ملحق بالرباعي « دَحْرَجَ » ، ذكر ذلك ابن مالك وشراح الألفية<sup>(٦)</sup> وأن « هَلَّلَ » فعلٌ ثلاثي مضعفُ العين مأخوذ من الهاء واللام المضعفة .

والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو أن « هَلَّلَ » هل هو منحوت من قول « لا إله إلا الله » أم غير منحوت ؛ لوجود مادة مستقلة له في المعاجم ، وإن كانت

(١) تهذيب اللغة ٥ / ٢٤٠ - ٢٤٢ .

(٢) الزاهر في معاني كلام الناس ١ / ٣٧ .

(٣) الخصائص لابن جني ص / ١٦٥ .

(٤) سر صناعة الإعراب ٢ / ٧٤٤ .

(٥) لسان العرب مادة ( ه ل ل ) .

(٦) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٤٠٨ ، وشرح الأشموني ٤ / ٥٨٩ ، وحاشية الصبان

دلالاته كدلالة « هَيْلَل » المنحوت ؟

إجابةً على هذا السؤال أقول : أرى أن « هَلَّل » على ما وصفنا غير منحوت ؛ لما بيننا من وجود مادة له مستقلة في المعاجم بخلاف « هَيْلَل » فإنه ليس له مادة مستقلة في المعاجم اللغوية ، مما يستحسن في أشباهه القول بالنحت ، وإن كان مدلول اللفظين واحداً ، وقد ذكر ابن فارس أن الهاء واللام أصل صحيح يدل على رفع صوت ، ثم يُتَوَسَّعُ فيه ، فيُسَمَّى الشيء الذي يَصَوَّتُ عنده ببعض ألفاظ الهاء واللام<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا أرى أننا لو جعلنا « هَلَّل » بمعنى رفع الصوت بـ « لا إله إلا الله » كان ذلك أولى من اللجوء إلى جعله منحوتاً من قول ( لا إله إلا الله ) ، كما يقال : « أَهَلَّ » إذا رفع الصوت برؤية الهلال و( أهَلَّ بالحج ) إذا رفع الصوت بالتلبية<sup>(٢)</sup> ، والله أعلم .



(١) معجم المقاييس ماده (هل) ص / ١٠٥٥ .

(٢) معجم المقاييس ص / ١٠٥٥ .

## الفصل الثالث الاشتقاق عند ابن عادل

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الاشتقاق أنواعه وأنواع المشتق منه .

المبحث الثاني : الأصالة والتقليد .

## المبحث الأول

## الاشتقاق أنواعه ، وأنواع المشتق منه

أولاً : الاشتقاق وأنواعه عند ابن عادل :

لا يختلف الاشتقاق عند ابن عادل عما هو عند غيره من علماء هذا الفن وحدّاقه بصفة عامه ، كما لا تختلف أنواعه عند ابن عادل عما هي عند غيره ممن تناولوا مسألة الاشتقاق ، وهذا ما تحقق لديّ من خلال الكلمات والمسائل التي تناولتها في مباحث الفصلين الأول والثاني ، والأمثلة والنماذج خير شاهد للحكم على شخص ما في اتجاهه ورأيه .

وقد رأيت أن ابن عادل قسّم الاشتقاق ثلاثة أقسام ، وهي : الاشتقاق الأصغر والاشتقاق الأوسط والاشتقاق الأكبر ، وقد عرّف هذه الأقسام الثلاثة بما يتميز به كل قسم منها عن قسيميه ، وقبل أن أتناول هذه الأقسام الثلاثة بالبحث والمناقشة أرى أن أسوق النصوص التي تحدث ابن عادل من خلالها عن الاشتقاق وأنواعه .

قال في معرض حديثه عن « عيسى » وما يتعلق به من الاشتقاق :  
 « و « عيسى » أصله « يَسُوعُ » ، كما قالوا في « موسى » أصله « موسى » أو « ميسا » بالعبرانية ، فيكون من الاشتقاق الأوسط ؛ لأنه يشترط فيه وجود الحروف لا ترتيبها ، والأكبر يشترط فيه أن يكون في الفرع حرفان والأصغر يشترط فيه أن يكون في الفرع حروف الأصل مرتبةً<sup>(١)</sup> وذكر في معرض حديثه عن « حَاقَ » أن ألفه منقلبة عن ياء بدليل « يَحِيْقُ » كـ « بَاعَ - يَبِيْعُ » والمصدر حَيْقٌ وَحَيْوُقٌ وَحَيْقَانٌ ، وردّ قول من يزعم أنه من « الحَوَقِ » ؛ لاختلاف المادة

(١) الباب ٥ / ٢٢٤ .

إلا أن يراد الاشتقاق الأكبر<sup>(١)</sup>، وهو كما ذكرنا آنفاً أن يكون في الفرع حرفان، وسنورد بعض الأمثلة ذات الصلة بهذا النوع مما أورده ابن عادل في الباب .

### مناقشة ما ذكره ابن عادل في أنواع الاشتقاق :

أرى أن ابن عادل وإن لم يأت بجديد في هذه الأنواع الثلاثة من الاشتقاق لم يكن يخرج عما ذكره السابقون الأولون من علماء هذا الفن، كابن جنبي في الخصائص، والسكاكي في مفتاح العلوم، وابن الأثير في المثل السائر<sup>(٢)</sup>. وأرى أن لابن عادل الفضل بعد السكاكي في إضافة النوع الثالث وهو الاشتقاق الأكبر الذي يعني توافق الحرفين في الفرع نحو « حَيْق » و« حَوْق » ونَشَرَ ونَشَّصَ ونَشَّسَ<sup>(٣)</sup>.

أما الاشتقاق الأصغر وهو النوع الأول، فقد ذكر عنه ابن عادل بأنه يشترط فيه أن تكون حروف الأصل مرتبة<sup>(٤)</sup>، وهو المتعارف عند علماء هذا الفن بالاشتقاق الأعم؛ لأنه عند الإطلاق لا ينصرف الذهن إلا إليه كقولهم : سَلِمَ، يَسْلَمُ، سَالِمٌ، مَسْلَمَةٌ، سَلَامَةٌ، سَلِيمٌ، وَسَلَمٌ، وتَسَالَمَ واستَسَلَمَ، ومُسَالَمَةٌ، كل ذلك يعود إلى مادة ( س ل م ) وقد جاءت مرتبة بتقديم السين على اللام واللام على الميم في تصاريف هذه المادة ومشتقاتها المذكورة، وقد سماه ابن جنبي الاشتقاق الصغير تارةً والاشتقاق الأصغر تارةً أخرى<sup>(٥)</sup>، والذين جاؤوا بعده

(١) الباب ٨ / ٤١ .

(٢) الخصائص ٢ / ١٣٣-١٣٩، مفتاح العلوم ص / ١٧-١٨، والمثل السائر ٢ / ٣١٩-٣٢٢ .

(٣) الباب ٦ / ٣٦٣، ٨ / ٤١ .

(٤) الباب ٥ / ٢٢٤ .

(٥) الخصائص ٢ / ١٣٣-١٣٤ .

منهم من سماه الاشتقاق الصغير كما فعل ذلك السكاكي وابن الأثير والجرجاني<sup>(١)</sup> ، ومنهم من سماه الاشتقاق الأصغر كما فعل ذلك ابن عصفور وأبو حيان<sup>(٢)</sup> ، والذين أتوا بعد ابن عادل ممن تناولوا هذا العلم بالبحث والتمحيص كالسيوطي في المزهروالشوكاني في نزهة الأحداق في علم الاشتقاق فقد سمّياه بالاشتقاق الأصغر<sup>(٣)</sup> وهكذا كان صنيع المحدثين من علماء اللغة في اتباعهم للسابقين في هذا الميدان كعبد الله أمين وإبراهيم أنيس والدكتور تمام حسان<sup>(٤)</sup> .

وقد تحدث ابن جني عن هذا النوع من الاشتقاق بأنه ( ما في أيدي الناس وكتبهم ) ، وأن هذا النوع رغم اختلاف صيغه ومبانيه تجتمع تصاريفها على معنى واحد كاجتماع معنى السلامة على جميع تصاريف هذه المادة المتمثلة في السين واللام والميم مرتبةً كما مثلنا من قبل<sup>(٥)</sup> ، وذكر عنه السكاكي بأنه رد الكلمات التي تتوافق حروفها الأصول من الفاء والعين واللام مرتبةً إلى أصغر جزء من معاني هذا الأصل ، كإرادة مطلق معنى البيونة في « بان »<sup>(٦)</sup> وذكر ابن عصفور الإشبيلي أن أكثر النحويين يحدّون الاشتقاق الأصغر بأنه إنشاء فرع من أصل يدل عليه ، والحد الجامع لهذا النوع هو عقد تصاريف تركيب من تراكيب

(١) مفتاح العلوم ص / ١٨ ، والمثل السائر ٢ / ٣١٩ ، التعريفات للجرجاني ص / ٤٤ .

(٢) الممتع في التصريف ١ / ٤١ ، ٤٣ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٢ - ٢٣ .

(٣) المزهري في علوم اللغة / ٣٤٦ - ٣٤٧ ، ونزهة الأحداق في علم الاشتقاق للشوكاني ص / ٢٨ - ٣٠ .

(٤) الاشتقاق لعبد الله أمين ص / ١ - ٢ ، ومن أسرار اللغة ص / ٦٢ - ٦٨ ، ومناهج البحث في اللغة ص / ٢١٢ .

(٥) الخصائص ٢ / ١٣٤ .

(٦) مفتاح العلوم ص / ١٧ - ١٨ .

الكلمة على معنى واحد نحو رَدُّكَ « ضارِبًا » و « ضَرَّابًا » و « ضَرُّوِيًا » و « مِضْرَابًا »  
وأمثال ذلك إلى معنى واحد وهو « الضَّرْبُ »<sup>(١)</sup> .

وأرى أن علماء هذا الفن في تحديد هذا النوع من الاشتقاق لاحظوا ثلاثة  
أشياء ، وهي :

أ - توافق الحروف الأصول في جميع التصاريف والمشتقات من الماضي  
والمضارع والأمر واسمي الفاعل والمفعول واسمي الزمان والمكان واسم الآلة  
واسم التفضيل ونحو ذلك .

ب - أن تكون حروف الأصل مرتبة في فائها وعينها ولامها ، فيكون مثلاً  
الضادُّ قبل الراء ، والراءُ قبل الباء ، في جميع ما تم تصريفه واشتقاقه مما أصله  
الضاد والراء والباء ( ض ر ب ) .

ج - أن يعقد جميع تصاريف الكلمة ومشتقاتها على المعنى العام الذي يعودُ  
إليه الأصل المأخوذ منه تلك التصاريف ، كعقد معنى ( السَّلَامَة ) على جميع ما  
يعود إلى السين واللام والميم ، ومعنى ( الضَّرْبِ ) على جميع ما يؤول إلى الضاد  
والراء والباء ونحو ذلك .

وابن عادل في تعريفه لهذا النوع من الاشتقاق لم يذكر إلا الشرطين الأولين  
وهما توافق الأصول والترتيب ، ولم يذكر الشرط الثالث ، وهو الجانب المعنوي  
للكلمات المتوافقة الأصل المرتبة ولعلَّ ذلك - والله أعلم - لظهور أمره  
ووضوحه ؛ إذ لا يتصور تخلف الجانب المعنوي عما توافقت حروف أصوله  
وترتبت ، فلا يمكن أن يقال ( سالمٌ وسليمٌ وسلامٌ وأسلمٌ وسلّمٌ وتسلمٌ ) ونحو

(١) الممتع في التصريف ١ / ٤١ ، ٤٣ .

ذلك مما يتم اشتقاقه من مادة السين واللام والميم دون أن يتصور في مشتقاتها معنى السَّلَامَة .

والوجه الآخر في عدم ذكر ابن عادل الشرط الثالث - فيما أرى - أنه لم يكن يخصص « اللباب » لذكر الاشتقاق وما يتعلق به حتى تصح مؤاخذته ، وإنما ذكر هذا النوع من الاشتقاق ذكرًا عابرًا فاكتفى بأهم عنصريه ، وهما التوافق في الحروف ، والترتيب فيها .

وحيث لا يتبادر الذهن عند الإطلاق إلا إلى هذا النوع من الاشتقاق فإننا نجد أن العلماء قديمًا وحديثًا جعلوه محط أنظارهم ، وأفردوه بالبحث والتمحيص ، كما فعل ذلك الأصمعي في كتابه « اشتقاق الأسماء » وأبو بكر بن السراج في رسالته وابن دريد في « الاشتقاق » والزجاجي في « اشتقاق أسماء الله الحسنى والشوكاني في « نزهة الأهداق في علم الاشتقاق »<sup>(١)</sup> .

كما أنه لم يخل كتاب من كتب أهل العلم نحوًا وصرفًا وبلاغةً وأدبًا وفقهًا وأصول فقهِ وتفسيرًا للقرآن وشرحًا للحديث إلا وقد تطرق أهل هذه العلوم إلى هذا النوع من الاشتقاق ، بل لا يمكن تأليف كلام العرب تأليفًا ذا معنى صحيح إذا لم يُراعَ فيه هذا النوع من الاشتقاق ، وهو الاشتقاق الأصغر ، أو الصغير أو الاشتقاق العام ، ولعل هذا هو ما دعا ابن جني ليقول عنه بأنه « ما في أيدي الناس وكتبهم »<sup>(٢)</sup> ، وقال عنه السكاكي « وهذا هو الذي يعنيه أصحابنا في هذا

(١) هذه عناوين بعض الكتب التي اعتنى مؤلفوها بالاشتقاق والتي قد اطلعت عليها وإلا هناك كتب أخرى ألقت في الاشتقاق كما ذكرها السيوطي في المزهري ١ / ٣٥١ ، وكتب أخرى لم تعنون باسم الاشتقاق إلا أن مؤلفيها تحدثوا في ثناياها عن الاشتقاق كالمبهج لابن جني في تفسير أسماء الحماة .

(٢) الخصائص ٢ / ١٣٤ .

النوع بالاشتقاق»<sup>(١)</sup> ويذكر ابن الأثير عن فضل هذا النوع من الاشتقاق بأنه يكثر استعماله في النظم والنثر ، وأنَّ الحُسْنَ اللفظي الذي هو الفصاحة لا يقع إلا به<sup>(٢)</sup> ، ويقول عنه السيوطي : « وهذا هو الاشتقاق الأصغر المحتج به »<sup>(٣)</sup> وذكر الشوكاني أنه إذا أطلق الاشتقاق تعيّن الأصغر ؛ لأنه المتبادر عند أهل النحو والصرف والمعاني والبيان<sup>(٤)</sup> وقد جعل الاشتقاق الأصغر أمّ الباب وأصله ، حيث يدور حوله أكثر كلام أهل العلم ، وقد رُبط بينه وبين التصريف برباط قوي ، فالتصريف هو أن تصرّف الكلمة على وجوه شتى كبنائك من ضَرَبَ على مثال جَعَفَرَ « ضَرَبَبَ » وعلى مثال دَرَهَمَ « ضِرَبَبَ » ، والاشتقاق كذلك فتبني الماضي والمضارع واسمي الفاعل والمفعول من « ضَرَبَبَ » ، فالاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف ، والتصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق<sup>(٥)</sup> ، والاشتقاق مختصُّ بما فعلته العرب ، والتصريف عام لما فعلته العرب ولما لم تفعله العرب ، وإنما نحن نحدثه بالقياس<sup>(٦)</sup> .

**النوع الثاني : الاشتقاق الأوسط :** وقد عرفه ابن عادل بأنه يشترط فيه وجود الحروف الأصول لا ترتيبها<sup>(٧)</sup> .

وأرى أن ابن عادل قد أوجز في هذا التعريف كما يجازيه في تعريف النوع الأول

(١) مفتاح العلوم ص / ١٧ .

(٢) المثل السائر ٢ / ٣٢٢ .

(٣) المزهر للسيوطي ١ / ٣٤٧ .

(٤) نزهة الأحداق في علم الاشتقاق ص / ٣٠ .

(٥) المنصف لابن جني ١ / ٣ - ٤ .

(٦) الممتع في التصريف ١ / ٥٢ - ٥٣ .

(٧) الباب ٥ / ٢٢٤ .

الذي ذكرناه ، وفي النوع الثالث الذي سنذكره ، ولم يضرب لنا مثلاً مما يعود إلى الأصول العربية ، وإنما مثل بما اختُلفَ في عربيته كـ « عيسى » ، فيذكر عنه تارة بأن أصله « يَسُوعُ » ، ويذكر تارة أخرى بأنه اسم أعجمي ، كما أنه لم يذكر ربط التقاليد المحتملة المكونة من الحروف الأصول بالمعنى الموحد ، ولعل ذلك للسببين الذين ذكرناهما عند الحديث عن الاشتقاق الأصغر .

والعنصر المهم الذي يشتمل عليه كلام ابن عادل في تعريف الاشتقاق الأوسط هو وجود الحروف الأصول في الكلمة كيفما كان ترتيبها ونسقتها ، وذلك مثل « ضَرَبَ » حيث يتحول إلى ست صور محتملة بتقليب الحروف الأصول الضاد والراء والباء تقديماً وتأخيراً نحو ضَرَبَ ، ضَبَرَ ، رَضَبَ ، رَبَضَ ، بَرَضَ ، وبَضَرَ .

ويرى الباحث أن ابن عادل قد أشار إلى هذا النوع في معرض حديثه عن لفظ « بَعُوضَةٌ » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾ [البقرة : ٢٦] قال ابن عادل : و« البَعُوضَةُ واحدة البعوض ، وهو معروف ، وهو في الأصل وصف على « فَعُول » كالقَطُوع مأخوذ من البَعَضِ ، وهو القطع ، وكذلك البَضْعُ والعَضْبُ »<sup>(١)</sup> .

ولا ريب أن « البَعَضُ » أحد التقاليد الأربعة المستعملة من الباء والعين والضاد ، وأخواته الثلاث هي ( البَضْعُ والعَضْبُ والضَبْعُ ) ، والمهملان هما : « العَبَضُ » و« الضَّعْبُ » ، وربطُ ابن عادل الكلمات الثلاث وهي ( البَعَضُ والبَضْعُ والعَضْبُ ) بمعنى القطع إشارةً إلى هذا النوع من الاشتقاق الذي هو

(١) الباب ١ / ٤٦٥ .

الاشتقاق الأوسط على حد تسميته وتعريفه .

وقد عقد أهل المعاجم واللغة على هذه الكلمات الثلاث معنى القطع والتفريق والتجزئة ، قال الخليل : « العَضْبُ : السيف عَضَبَهُ يَعْضِبُهُ عَضْبًا أَي : قَطَعَهُ ... وَبَعْضُ كُلِّ شَيْءٍ طَائِفَةٌ مِنْهُ ، وَبَعْضُهُ تَبْعِيضًا إِذَا فَرَّقْتَهُ أَجْزَاءً ... وَبَضَعْتُ اللَّحْمَ أَبْضَعُهُ بَضْعًا ، وَبَضَعْتُهُ تَبْضِيعًا أَي جَعَلْتُهُ قِطْعًا »<sup>(١)</sup> .

وذكر ابن دريد أنَّ « البضعة » القطعة من اللحم ، والبِضَاعَةُ : القطعة من اللحم ، والبِضَاعَةُ : القطعة من المال ، والبِضِيعُ : الجزيرة في البحر تنقطع من الأرض وَبَعْضُهُ : أي فرقه ، وسيفٌ عَضْبٌ إِذَا كَانَ صَارِمًا وَلِسَانٌ عَضْبٌ إِذَا كَانَ خَطِيبًا بَلِيغًا<sup>(٢)</sup> ، وهكذا كان صنيع الأزهري وابن فارس في ربطهم الكلمات الثلاث المذكورة بمعنى القطع<sup>(٣)</sup> .

وهذا الذي سماه ابن عادل بالاشتقاق الأوسط لم يسمه أحد غيره ممن سبقه ولا ممن لحقه - حسب ما اطلعت عليه - بهذا الاسم ، وكأنه اختار اسماً يتناسب لما قبله من الاشتقاق الأصغر ولما بعده من الاشتقاق الأكبر ، وقد سماه رائد هذا العلم أبو الفتح ابن جني الاشتقاق الأكبر ، ويسميه كذلك الاشتقاق الكبير<sup>(٤)</sup> ، والذين جاؤوا بعده منهم من يسميه الاشتقاق الكبير كما دأب عليه السكاكي وابن الأثير<sup>(٥)</sup> ، ومنهم من يسميه الاشتقاق الأكبر كما فعل ذلك ابن عصفور

(١) معجم العين ١ / ٢٨٣ - ٢٨٦ .

(٢) جمهرة اللغة ١ / ٣٧٤ - ٣٧٦ .

(٣) تهذيب اللغة ١ / ٣٠٦ - ٣١١ ، والمقاييس لابن فارس ص / ١٣٧ ، ١٤٣ ، ٧٨٥ .

(٤) الخصائص ٢ / ١٣٤ .

(٥) مفتاح العلوم ص / ١٨ ، والمثل السائر ٢ / ٣٢١ .

الإشبيلي وأبو حيان الأندلسي والسيوطي<sup>(١)</sup> ، ومنهم من يسميه الاشتقاق الصغير كما هو صنيع الإمام الشوكاني<sup>(٢)</sup> ، ومن الباحثين المعاصرين من يسميه « الكُبار » كما يطلق عليه القلب اللغوي والقلب الاشتقائي ، وهذا ما صنعه الأستاذ عبد الله أمين<sup>(٣)</sup> ومنهم من مشى على درب الأولين واقتفى أثرهم ، كما نجد ذلك عند إبراهيم أنيس ورمضان عبد التواب<sup>(٤)</sup> .

وابن جني الذي يُعدُّ رائد هذه الفكرة فكرة عقْد المعنى الموحد على جميع تقاليب الكلمة ذات الأصول الثلاثية وهي ستة تقاليب ، قد عرّف هذا النوع من الاشتقاق بتعريف جامع سار عليه من أتى بعده ممن اعتنوا بهذا العلم علم الاشتقاق ، ولم يسع ابن جني ولا من تبعه في ضرب الأمثلة لهذا النوع إلا بما يُعدُّ على الأصابع ، ممّا جعل كثيراً من أهل العلم يعتبرونه أمراً غير مطّرد في اللغة ، يقول عنه ابن عصفور : « والصحيح أنّ هذا النحو من الاشتقاق غير مأخوذ به ؛ لعدم اطراد ، ولما يلحق فيه من التكلف لمن رامه »<sup>(٥)</sup> وقد أشار ابن جني نفسه إلى صعوبة هذا المذهب ووعورة هذا المسلك وأنه لا يستمر في جميع اللغة ولا يطرد ، إلاّ أنه مع إيراد العدد القليل من الأمثلة على هذا النوع من الاشتقاق قد اعتبرها كافية للاحتجاج بها على الاشتقاق الكبير ، وحث طلبة العلم على الأخذ به والاستئناس بمثله واسترفاده عند الضرورة<sup>(٦)</sup> .

(١) الممتع في التصريف ١ / ٤٠ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٢ ، والمزهر ١ / ٣٤٧ .

(٢) نزهة الأحداق في علم الاشتقاق ص / ٢٨ - ٢٩ .

(٣) الاشتقاق ص / ٢ .

(٤) من أسرار اللغة ص / ٦٥ ، وفصول في فقه العربية ص / ٢٩١ .

(٥) الممتع في التصريف ١ / ٤٠ .

(٦) الخصائص ١ / ٥ - ١٢ ، ٢ / ١٣٣ - ١٣٩ .

وهذا ابن الأثير الذي عاش حتى الثلث الأول من القرن السابع الهجري هو الآخر قد اقتفى ابن جني في تسمية هذا النوع من الاشتقاق وتعريفه ، ولم يُقَدِّم إلاّ مثلاً واحداً ، وهي تقاليب ( ق م ر ) الستة والتي يجمعها معنى « القوة والشدة » ، ثم يحكم عليه بأنه لا يكاد يوجد في اللغة إلاّ قليلاً لأن الفصاحة تتحقق بالاشتقاق الصغير دون الاشتقاق الكبير<sup>(١)</sup> .

ولم يوسّع ابن جني رائد هذه الفكرة دائرة الاشتقاق الكبير كتوسيع السكاكي إياها ، فقد حصر ابن جني الاشتقاق الكبير فيما تكون حروفه الأصول ثلاثية فتعقدُ عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً<sup>(٢)</sup> .

بينما وسّع السكاكي دائرته ، فشمّل ما كانت حروفه رباعية الأصول وخماسيتها ، فيُعقَدُ على التقاليب الستة لما تكون حروفه ثلاثية الأصول وعلى التقاليب الأربع والعشرين لما تكون حروفه رباعية الأصول وعلى التقاليب المائة والعشرين لما تكون حروفه خماسية الأصول معنى موحدٌ يجمع كلّ هذه التقاليب<sup>(٣)</sup> ، ولم يورد السكاكي على ذلك مثلاً واحداً مما تساورني مظنة استحالته في الواقع .

وإذا كان ابن جني لم يورد فيما تعود حروفه إلى ثلاثية الأصول إلا بضع أمثلة ، فأتى لمن يدعي الاشتقاق الكبير في رباعية الأصول وخماسيتها أن يورد لنا ولو مثلاً ، ومن ثمّ لم أجد أحداً ممن تكلم في الاشتقاق الكبير قديماً وحديثاً قد أورد مثلاً واحداً مما يعود إلى رباعية الأصول فضلاً عن خماسيتها .

(١) المثل السائر ٢ / ٣٢١ - ٣٢٢ .

(٢) الخصائص ص / ١٣٤ .

(٣) مفتاح العلوم للسكاكي ص / ١٨ .

وابن عادل الدمشقي لم يحدد تعريف الاشتقاق الأوسط كتحديد ابن جنى الاشتقاق الكبير ، فيدخل في تعريفه أي تعريف ابن عادل ما هو ثلاثي الأصول ورباعيتها وخماسيها<sup>(١)</sup> وهكذا كان صنيع ابن الأثير الذي عمم التعريف ولم يحدد، قال ابن الأثير : « أما الاشتقاق الكبير فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول فتعقد عليه وعلى تقاليبه معنى واحداً يجمع تلك التراكيب وما تصرف منها وإن تباعد شيء من ذلك عنها رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليها »<sup>(٢)</sup> .

ورغم شمولية تعريف ابن عادل للاشتقاق الأوسط الذي هو الاشتقاق الكبير عند ابن جنى ومن تبعه واعتباره ( البَعْضُ والبَضْعُ والعَضْبُ ) مما يلتقي على معنى « القطع » وجدتُ في موضعين من اللباب تناقضاً بين التعريف الذي قاله وبين الأمثلة التي تنطبق على هذا التعريف حيث يرفض ابن عادل فيها القلب الذي هو أهم ركائز الاشتقاق الكبير الذي هو الاشتقاق الأوسط عند ابن عادل ، وهذان الموضوعان هما :

١- قال في معرض حديثه عن « الحمد » : « قيل « الحمدُ » مقلوب من المدح، وليس بسديد وإن كان منقولاً عن ثعلب ؛ لأن المقلوب أقل استعمالاً من المقلوب منه ، وهذان مستويان في الاستعمال ، فليس ادعاء قلب أحدهما من الآخر أولى من العكس فكانا مادتين مستقلتين ، وأيضاً فإنه يمتنع إطلاق المدح فإنه يقال : حمدتُ الله تعالى ولا يقال : مدَّحتُهُ ، ولو كان مقلوباً لما امتنع ذلك »<sup>(٣)</sup> .

(١) اللباب ٨ / ٢٢٤ .

(٢) المثل السائر ٢ / ٣٢١ .

(٣) اللباب ١ / ١٦٨ - ١٦٩ .

٢- وفي معرض حديثه على « باء » في قوله تعالى : ﴿ وَبَاءُ وَيَعْضِبُ مِنْ اللَّهِ ﴾ [ البقرة : ٦١ ] قال ابن عادل : « ألف « باء بكذا » منقلبة عن واو لقولهم « بَاء يَبُوءُ » مثل قال يقول ... وبَاء معناه رجع »<sup>(١)</sup> ثم ردَّ على من يزعم أن « آَب » كمثل « باء » واصفًا إياه بالوهم ؛ لأن ( آَب يَأُوبُ ) مادته من همزة وواو وباء ، و « باء » مادته من باء وواو وهمزة ، واستبعد ادعاء القلب في « آَب » ؛ لأنه لم يعهد تقدم العين واللام معًا على الفاء في مقلوب<sup>(٢)</sup> .

**مناقشة النص الأول :** إذا نظرنا إلى النص الأول الذي جاء فيه أن ( الحَمْدَ ) غير مقلوب من ( المَدْحِ ) لاستوائهما في الاستعمال ماضيًا ومضارعًا وأمرًا واسمَ الفاعل والمفعول ونحو ذلك نلاحظ أن ذلك يخالف ما سلكه ابن عادل في تعريف الاشتقاق الأوسط ، وهو ما يشترط فيه وجود الحروف لا ترتيبها، ولا ريب أن حروف « الحَمْدِ » المكونة من الحاء والميم والبدال هي حروف « المَدْحِ » نفسها ، وهو أحد التقلبات الأربعة المستعملة التي تعود إلى الحاء والبدال والميم ، ثم إن ( الحَمْدَ ) و ( المَدْحِ ) متقاربان في الدلالة على أصل المعنى وهو الثناء ، ومع ذلك أنكر ابن عادل كون « الحمد » مقلوبًا من ( المدح ) ، وقد جاء إنكاره تبعًا لمن سبقه كأبي حيان والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup> .

وإذا رجعنا إلى الوراثة إلى أول من قدّم نظرية تقلب الأصول الثلاثة وربط تقلبها بمعنى واحد وهو ابن جني نجده أيضًا ينكر وجود القلب بين جَدَبَ

(١) الباب ٢ / ١٢٥ .

(٢) الباب ٢ / ١٢٥ .

(٣) البحر المحيط ١ / ١٣٠ ، والدر المصون ١ / ٦٣ .

وَجَبَدَ وَيَعْتَبِرُهُمَا أَصْلَيْنِ مُسْتَقْلِمَيْنِ لِتَسَاوِيهِمَا فِي التَّصْرُفِ<sup>(١)</sup> .

وعلى هذا أرى أن تعريف أهل العلم للاشتقاق الكبير أو الأكبر حسب ما سمّاه ابن جنى والاشتقاق الأوسط حسب ما سمّاه ابن عادل ثم إخراجهم ما يتضمنه هذا التعريف من الأمثلة تعريف غير منضبط .

وقد يجوز أن يُقال : إن القلب الذي ينكرونه بين حَمَدَ وَمَدَحَ وَجَذَبَ وَجَبَدَ غير القلب الذي يثبتونه في تقلبيات الأصول الثلاثية ، وإلا فالاشتقاق الكبير الذي هو تقليب الأصول الثلاثية حاصل في حَمَدَ وَمَدَحَ وَجَذَبَ وَجَبَدَ ، إلا أنه لا يحكم على مثله القلب المكاني الذي تعتبر فيه إحدى المادتين أصلاً للأخرى كمثل « أَنِي يَأْنِي » والمصدر « الإِنِي » وهو أصل لـ « أَن يَيُنُّ » ؛ لوجود مصدر الأصل الذي هو المقلوب منه وهو ( أنى ) دون وجود مصدر الفرع الذي هو المقلوب وهو ( آن )<sup>(٢)</sup> .

**مناقشة النص الثاني :** لقد أنكر ابن عادل أن يكون « آب » مقلوب « باء » معللاً ذلك أنه لم يعهد في اللغة تقدم العين واللام معاً على الفاء ، وإنني أرى أن تعريفه للاشتقاق الأوسط يشملها ، وهو وجود الحروف الأصول في الكلمة دون مراعاة الترتيب ، والحروف الأصول التي يضمها « باء » هي تلك الحروف نفسها التي يضمها « آب » ، وأهل المعاجم ذات الصبغة التقليدية أوردوها في باب الليف من الباء<sup>(٣)</sup> ، وبهذا أرى أن القلب الذي أراد ابن عادل نفيه بين ( بَاء ) و( آَب ) هو غير القلب الذي أراد إثباته في تعريف الاشتقاق الأوسط ، وقد

(١) الخصائص ٢ / ٦٩ .

(٢) الخصائص ٢ / ٧٠ .

(٣) العين للخليل ٨ / ٤١١ ، وتهذيب اللغة ١٥ / ٤٢٤ .

سبق ابن عادل في نفي وجود القلب بين « باء » و « آب » السمين الحلبي<sup>(١)</sup> ، ولعلمهم قصدوا بهذا النفي - والله أعلم - القلب المكاني الذي تعتبر فيه إحدى المادتين أصلاً للأخرى كما مثلنا لذلك ، وإلا فالتقليب الذي يحصل بين الأصول الثلاثية في الاشتقاق الكبير حاصل بين « باء » و « آب » .

**النوع الثالث : الاشتقاق الأكبر** ، وقد عرّفه ابن عادل بأنه يشترط فيه أن يكون في الفرع حرفان<sup>(٢)</sup> ، ولم يذكر ابن عادل في تعريف الاشتقاق الأكبر أكثر مما ذكرنا ، إلا أن تمثيله لهذا النوع من الاشتقاق يكملُ التعريف ، فقد ذكر أن « حاق » يعود إلى الحاء والياء والقاف ومصدره حَيْقٌ وَحَيْوُقٌ وَحَيْقَانٌ . ولو قلنا : إنه من الحاء والواو والقاف فلا يكون ذلك إلا على إرادة الاشتقاق الأكبر<sup>(٣)</sup> ، وذكر في موضع آخر أن كل ما جاء مما فاؤه نُونٌ وعينه فاء فداًلٌ على معنى الخروج والذهاب نحو : نَفَدَ وَنَفَقَ وَنَفَرَ وَنَقَدَ وَنَفَسَ وَنَفَحَ وَنَفَخَ وَنَفَضَ وَنَقَلَ<sup>(٤)</sup> ، والشيء الذي يلاحظ في الأمثلة المذكورة أنها تحتوي على حرفين مماثلين من الفاء واللام أو من الفاء والعين والحرف الثالث مختلف ، وهذا يعني أنه إذا توافق الحرفان من الكلمة فمهما كان الحرف الثالث فإنه يعتبر الاشتقاق الأكبر .

وأول من تطرق إلى هذا النوع من الاشتقاق هو الإمام أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكي في كتابه مفتاح العلوم ، وقد تبّع في ذلك أستاذه محمد بن الحسن بن مظفر الحاتمي المتوفى سنة ٣٨٨<sup>(٥)</sup> ، ثم جاء ابن عادل

(١) الدر المصون ١ / ٢٤٢ .

(٢) العين للخليل ٨ / ٤١١ ، وتهذيب اللغة ١٥ / ٤٢٤ .

(٣) اللباب ٨ / ٤١ .

(٤) اللباب ١ / ٢٩٣ .

(٥) مفتاح العلوم ص / ١٨ .

الذي أشار إلى هذا النوع من خلال تعريفه لهذا النوع ، ثم تلاه كثيرون منهم الإمام القاضي محمد بن علي الشوكاني المتوفي سنة ١٢٥٠ هـ الذي قال عن هذا النوع من الاشتقاق بأنه عبارة عما يتناسب فيه بعض الحروف الأصلية في النوعية وبعضها في المخرج نحو : ثَلَمَ وَثَلَبَ ، ويشترط في هذا النوع عدم الموافقة في جميع الحروف إذ لو لم يشترط ذلك ، لالتبس بالقسم الأول الذي هو الاشتقاق الأصغر والذي يشترط فيه توافق الحروف والترتيب وبالقسم الثاني الذي هو ( الاشتقاق الصغير ) حسب ما أطلق عليه الشوكاني والاشتقاق الكبير والأكبر حسب ما أطلق عليه ابن جني حيث يشترط فيه توافق الحروف فقط مهما كان الترتيب<sup>(١)</sup> .

وذكر الشوكاني أن الناظر في هذا القسم الثالث المتمثل في الكلمات المتفقة في الفاء والعين يجد اتصالاً معنوياً بين كل كلمتين اتفقتا في الفاء والعين ، وعلى مقدار تقارب لامي الكلمتين في المخرج وتباعدهما فيه يكون التقارب في المعنى والتباعد فيه<sup>(٢)</sup> .

وقد أفاض الشوكاني في ضرب الأمثلة لهذا النوع محاولاً إقامة الربط المعنوي بين كل مجموعة من الكلمات المتوافقة في الفاء والعين نحو : أَبَّ وَأَبَّتْ وَأَبْدَ وَأَبْرَ وَأَبَزَ ، وَأَبَقَ وَأَبَلَ وَأَبْنَ وَأَبَهَ ، وَأَبِي ، فإن مدلول هذه الكلمات النفور والبعد والانفصال بين شيئين<sup>(٣)</sup> ، وصنيع الإمام الشوكاني هذا في الاشتقاق الأكبر كان أمراً جليلاً على غرار ما فعله ابن جني في الاشتقاق الكبير .

وهذا لا يعني أن ابن جني وغيره ممن قد اعتنوا باللغة غفلوا عن هذا الذي

(١) نزهة الأحداق في علم الاشتقاق ص / ٢٩ .

(٢) نزهة الأحداق في علم الاشتقاق ص / ٣٠ .

(٣) نزهة الأحداق في علم الاشتقاق ص / ٣١ .

سماه السكاكي ومن تلاه بالاشتقاق الأكبر ؛ لأنه قد ذكر شيئاً من هذا القبيل في الخصائص تحت عنوان « تَصَاقُبُ الألفاظ لتصاقب المعاني » فقد رَبَطَ بين ( أَزَّ وهَزَّ ) وبين ( أَسَفَ وَعَسَفَ ) وبين ( جَرَفَ وَجَلَفَ ) وبين ( عَلَّمَ وَعَرَّمَ ) معنى متقارباً غير أنه لم يسمِّه الاشتقاق الأكبر كما أطلق عليه الآخرون ممن جاء بعده وإنما سمَّاه المضارعة<sup>(١)</sup> .

وكذلك الزمخشري الذي ذكر أن ( أنْفَقَ ) الشيء و( أنْفَذَهُ ) أخوان ، وأن كل ما جاء مما فاؤه نون وعينه فاء فإنه يدلُّ على معنى الخروج والذهاب إذا تأملت « لم يكن يغيب عن باله هذا اللون من الاشتقاق غير أنه هو الآخر لم يسمِّه بهذه التسمية<sup>(٢)</sup> .

فالاشتقاق الأكبر بهذا المفهوم الذي ذكره السكاكي وابن عادل الدمشقي والشوكاني كان معروفاً لدى أهل العلم ، إلا أنهم لم يضبطوا تعريفه ، ولم يذكروا الأمثلة التي ذكروها على أساس أنها تعود إلى الاشتقاق الأكبر ، وإنما ذكروا تلك الأمثلة على أساس أنها ترتبط بالمعنى الواحد أو بالمعنى المتقارب كما فعل ذلك ابن جني في الخصائص باسم المضارعة التي تعني تقارب الحروف لتقارب المعاني<sup>(٣)</sup> .

أما العلماء المعاصرون فمنهم من يسمِّيه إبدالاً لغوياً وإبدالاً اشتقاقياً كما فعل ذلك الأستاذ عبد الله أمين<sup>(٤)</sup> ، ومنهم من يطلق عليه القلب والإبدال ويعتبره

(١) الخصائص ٢ / ١٤٦ - ١٥١ .

(٢) الكشف ١ / ٢٣ .

(٣) الخصائص ٢ / ١٤٦ - ١٥١ .

(٤) الاشتقاق ص / ١ - ٢ .

وليد التطور الصوتي ، أو من باب الاختلاف في اللهجات ، وهذا ما يراه الدكتور إبراهيم أنيس<sup>(١)</sup> ، ومنهم من يطلق عليه الإبدال اللغوي ويعتبره ظاهرة صوتية وليس ظاهرة اشتقاقية ، وهذا ما يراه الدكتور إميل بديع يعقوب<sup>(٢)</sup> ، ومنهم من مشى على درب الأقدمين في التعريف والتمثيل لهذا النوع من الاشتقاق كالاستاد محي الدين عبد الحميد<sup>(٣)</sup> ، وبهذا أرى أن المعاصرين من علماء اللغة قد اضطربوا أيما اضطراب في تحديد مفهوم مصطلح الاشتقاق الأكبر وتعريفه .

وابن عادل الدمشقي وإن لم يبسط القول فيه إلا أن ما ذكره من التعريف وما أورده من الأمثلة في ثنايا كتابه « اللباب » كان فيه غنى للمستبصر .  
والإمام الشوكاني ميّز بين الاشتقاق الأكبر وبين المضارعة التي هي تقارب الحروف لتقارب المعاني ، ويتضح لنا ذلك من خلال ما أورد من الأمثلة ، وكأنه أراد أن يجعل الاشتقاق الأكبر فيما اتفق فيه الفاء والعين من الأصول الثلاثية في النوعية ، واختلف فيه اللام كما سبق أن مثلنا لذلك ، أما ما لم يكن كذلك بحيث تكون الكلمة من الأصول الرباعية ، نحو « طَبْرَزْلُ » أو « طَبْرَزْنُ » أو من الأصول الثلاثية نحو جَرَفَ وَجَلَفَ وَجَنَفَ ، فإنه ذكر ذلك تحت عنوان « تقارب الحرفين » و« تقارب الحروف لتقارب المعاني » وسلك ما سلك فيه ابن جني<sup>(٤)</sup> ، وبهذا أرى للشوكاني نظرة خاصة فيما يتعلق بالاشتقاق الأكبر كما هو واضح كل الوضوح في تعريفه وتمثيله .

(١) من أسرار اللغة ص / ٦٩ - ٨٣ .

(٢) فقه اللغة العربية وخصائصها ص / ٢٠٥ - ٢٠٨ .

(٣) دروس التصريف ص / ١١ .

(٤) نزهة الأحداق في علم الاشتقاق ص / ٥٧ - ٦٩ .

## ثانيًا : أنواع المشتقات عند ابن عادل :

أما الحديث عن أنواع المشتقات عند ابن عادل فإن ذلك يدفعنا إلى تناول شيء مما يتعلق بالاشتقاق من المصدر أو الفعل عنده ، فقد رأيت مجموعة من الكلمات أرجع اشتقاقها إلى المصدر كـ « إبليس » و « آدم » و « اسم » و « حاق » و « السُّلَم » و « السماء » و « شرعة » و « العالمون » و « علا » ومجموعة أخرى من الكلمات أرجع اشتقاقها إلى الفعل كـ « آل » و « ثبات » و « السِّن » و « الشيطان » و لفظ الجلالة « الله » و « القرية » و « النار » ، وكلمة واحدة أرجع اشتقاقها إلى الجهتين المصدر والفعل .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما هو المذهب الذي ينتمي إليه ابن عادل في مسألة أصل الاشتقاق الذي هو مدار الخلاف بين البصريين والكوفيين .

إجابةً على هذا التساؤل أقول : إنه ليس بالإمكان أن نجزم في أنه كان ينتمي إلى مذهب معين ، خاصة لو حكمنا عليه من خلال النماذج اللغوية التي بين أيدينا ، إذ المجموعة الأولى من الألفاظ تبين وجهة نظر المدرسة البصرية في جعل المصدر أصلًا للاشتقاق ، بينما تبين المجموعة الثانية وجهة نظر المدرسة الكوفية في جعل الفعل أصلًا للاشتقاق ، ومثال آخر يثبت هذا وذاك وهو لفظ « الملائكة » في اشتقاقه من « المَلِك » أو من « أَلِك » .

والسؤال الذي يفرض نفسه بعد هذا هو هل كان ابن عادل محايدًا بحيث لا ينتمي إلى أي من المذهبين ؟

إجابةً على هذا أقول : إنه من الصعب أن يحكم بحيادة شخص كان ينقل عن البصريين كثيرًا كسيبويه والمبرد والزجاج والنحاس والزخشي وأبي حيان والسمين الحلبي وغيرهم ، كما هو ملاحظ من خلال عرضنا للمسائل اللغوية

والنماذج الاشتقاقية ، ولعل ابن عادل الدمشقي في عرضه للنماذج اللغوية ومناقشته إياها لم يكن يقصد الخلافات التي جرت بين البصريين والكوفيين في تحديد أصل المشتقات ، وهذا ما تأكدنا منه مما ذكره ابن عادل في معرض حديثه عن الفرق بين ( السُّجُود ) مصدرًا نحو : سَجَدَ يَسْجُدُ سُجُودًا وبين ( السُّجُود ) جمعًا لـ ( سَاجِد ) نحو : هم قومٌ سُجُودٌ ، قال ابن عادل : « بل السُّجُودُ عند كونه مصدرًا حركته أصلية إذا قلنا : إِنَّ الفِعْلَ مشتقٌ من المصدر ، وحركة السُّجُودِ عند كونه للجمع حركةٌ متغيرة من حيث إنَّ الجمع مشتقٌ من الواحد »<sup>(١)</sup> .

فقول ابن عادل ( إذا قلنا : إِنَّ الفِعْلَ مشتقٌ من المصدر ) لا يحمل من الجزم واليقين في جعل المصدر أصل المشتقات على ما هو مقرر في المذهب البصري ما يمكننا أن نجعله في صفوف البصريين ، كما لا يمكننا أن نخرجه من عدادهم ، ومن أجل ذلك قلنا : إن ابن عادل في عرضه لمسائل الاشتقاق ومناقشته لها لم يقصد الخلافات القائمة بين البصريين والكوفيين في أصل الاشتقاق .

أما أنواع المشتقات عند ابن عادل فإنها لا تختلف عما لدى علماء التصريف والاشتقاق ، فقد وجدنا ابن عادل قد تناول أنواع المشتقات الثمانية من اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسمي الزمان والمكان واسم الآلة والمصدر الميمي ، وذلك من خلال النماذج اللغوية التي قام بشرحها وتفسيرها في كتابه « اللباب في علوم الكتاب » فقد تناول في النوع الأول من المشتقات وهو اسم الفاعل ما جاء على ( فاعِل ) كـ ( باري ، وصابي ، وطاهر ، وعافر ) وما جاء على ( فَعِيل ) مرادًا به اسم الفاعل أو اسم المفعول أو صيغة

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٦ / ٢٢٧ .

المبالغة كـ (أسير ، وخلييل ، ورجيم) وما جاء على (فَعَّال) كـ (أَوَّاه وِجَبَّار) وما جاء على (فَعِيل) كـ (سَجَّيْنٌ ، وَصِدِّيْقَةٌ ، وَقَسِيْسٌ) وما جاء على (فَعُول) مراداً به (مفعول) كـ (زَبُور) .

هذا ما يتعلق باسم الفاعل من الثلاثي المجرد ، أما ما يتعلق باسم الفاعل مما زاد على الثلاثي فقد تناول ما جاء على (مُفْعِل) و(مُفْتَعِل) و(مُفَعَّل) وما جاء على (فَعِيل) مراداً به اسم الفاعل أو المفعول مما زاد على الثلاثي كـ (نَبِيٌّ) بمعنى (مُنْبِيٌّ) أو (مُنْبَأٌ) وما ألحق بالرباعي كـ (مُسيطر ومُهَيِّمِن ، ومُبَيِّقِر) .

وتناول في النوع الثاني من المشتقات وهو اسم المفعول ما جاء على (مَفْعُول) كـ (مَأْجُوج) وما جاء على (مُفْعَلٍ) كـ (مَوْصَدَّة) و(مُزْجَاة) و(مُوسَى) وما جاء على (مُفْتَعَلٍ) كـ (مُسْتَطَر) .

أما ما يتعلق بالصفة المشبهة باسم الفاعل وهو النوع الثالث من المشتقات فقد تناول ما يثبت تطرقه لهذا النوع من المشتقات أيضاً ، وقد لمسنا ذلك في مثالين أوردهما ابن عادل وهما (رَبُّ) و(رَاعِنٌ) .

أما النوع الرابع من المشتقات وهو اسم التفضيل فقد وجدناه تحدث عنه من خلال ثلاثة أمثلة وهي (أَدْنَى) و(أَنْكِر) و(أَوَّل) .

وأما اسما الزمان والمكان وهو النوع الخامس والسادس من أنواع المشتقات فقد تحدث عنها ابن عادل من خلال النماذج اللغوية كـ (مَنْسِك) و(مَسْجِد) .

والنوع السابع ، وهو اسم الآلة فقد تحدث عنه ابن عادل من خلال مثال واحد وهو (مِنْسَاءة) .

وأخيراً في النوع الثامن من أنواع المشتقات وهو المصدر الميمي فقد وجدناه تحدث عنه من خلال بضع نماذج لغوية كـ (مُغْرَم) و(مَوْثِق) و(مِثاق) و(مُدْخَل) و(مَرَضَاة) .

وهذه الأمثلة والنماذج التي تناولها ابن عادل متحدثاً عما يتعلق بصلتها بالاشتقاق ودورانها على أنواع المشتقات الثمانية تدل دلالة قاطعة على أن المشتقات لديه لم تختلف عما هي ثابتة لدى علماء التصريف والاشتقاق ، ولم أجد ابن عادل أنه خرج عما رسمه أهل هذا الفن ممن سبقوه .

فهو وإن لم يأت بجديد – وهو ما لا يمكن الإتيان به فيما استقر من أصول الاشتقاق وأنواعها – لم يخالف من سبقوه ، والأمثلة والنماذج اللغوية رغم قلتها في بعض الأنواع الثمانية وكثرتها في بعضها الآخر تشهد لما قلنا من أن أنواع المشتقات عند ابن عادل كما هي لدى غيره من أهل العلم .

هذا ما يعود إلى الفصل الأول الذي سمّيناه بـ (الاشتقاق الصرفي) المشتمل على الاشتقاق من المصدر أو الفعل وأنواع الاشتقاق والمشتقات بأنواعها .

وإذا رجعنا إلى ما ذكره ابن عادل في الفصل الثاني الذي سمّيناه بـ (الاشتقاق اللغوي) المشتمل على الاشتقاق من الجذر والاشتقاق من أسماء الأعيان ، وبيان سبب التسمية والاشتقاق من كلمتين فأكثر ، فإننا نجد ابن عادل يتحدث عن كل ذلك من خلال النماذج والأمثلة ، فقد تحدث عن الاشتقاق من الجذر من خلال خمسة وثلاثين نموذجاً لغوياً كـ (البحر) و(البدو) و(البروج) و(البغي) و(الجُنْب) و(الجُنَّاح) و(الجنّ) و(الحِصْن) و(الحنّان) و(الحُور) و(الحِداق) و(الحَمْر) و(الدَّبْح) و(الزَّكَاة) و(الرِّبَا) و(الرَّعْن) و(الرَّمْز) و(السَّفر) و(السُّكْر) و(السَّلْف) و(السَّرّ) و(السَّفْع)

و(الصَّدْقِ) و(الصَّرْمِ) و(الطَّمْسِ) و(العَرُو) و(العَفُو) و(العَقْلِ) و(الفَرَضِ) و(الفَطْر) و(القَصِّ) و(الكُتْبِ) و(الكِرْسِ) و(الكُفْرِ) و(النِّدَاءِ).

فابن عادل من خلال حديثه عن هذه الجذور اللغوية وربط مشتقاتها بعضها ببعض وإرجاع الكلمات ذات الجذر الواحد إلى المعنى العام الشامل قد أثبت وجود هذا اللون من الاشتقاق في اللغة ، وهو ما أثبتته الكثيرون من أهل اللغة كما بينا ذلك أثناء تناولنا هذه الكلمات اللغوية ومناقشتنا إياها ، فابن عادل لم يكن يتفرد في الحديث عن الاشتقاق من الجذر .

وإذا رجعنا إلى ما يتعلق بالاشتقاق من أسماء الأعيان ، فإننا نجد ابن عادل يتحدثُ عنه من خلال مجموعة من الكلمات تؤول في اشتقاقها إلى أسماء الأعيان وهي في حدود اثنتين وأربعين كلمة كـ (الإِبِلِ) و(الأَرْضِ) و(البَشْرَةَ) و(التَّلِّ) و(ثانٍ وثالثٍ ورابعٍ) و(الجثَّةِ) و(الجِدَارِ) و(الجِدَالَةَ) و(الحبِّ والحَبَّةِ) و(الحَدِّ / الحَدِيدِ) و(الحَرَجِ) و(الحَزَنِ) و(الحاسَّةِ) و(الحَصْبَاءِ) و(الخبْتِ) و(الدَّرَجَةِ) و(الدِّمَاغِ) و(الرجامِ) و(الرهابةِ) و(السُّورِ) و(الشَّجَرَةَ) و(الشَّيْئِدِ) و(الشُّغَافِ) و(الصَّعِيدِ) و(الظَّهْرِ) و(الغَرَاءِ) و(الفضاءِ) و(الفِقَارِ) و(القِصَّةِ) و(القَفَا) و(القنطارِ) و(الكَيْدِ) و(الكُدْيَةِ) و(الكَلْبِ) و(اللِّحَافِ) و(المَعزِ) و(المَطَا) و(المَوْجِ) و(النَّبْطِ) و(النَّجَاءِ والنَّجْوَةَ) و(النَّفْسِ) و(النَّافِقَاءِ) .

والاشتقاق من أسماء الأعيان باب واسع في اللغة ، والذي يدل على سعة هذا اللون من الاشتقاق هو أن ما لم يتحدث عنه ابن عادل مما تنطبق عليه قاعدة الاشتقاق من أسماء الأعيان يكاد يشبه ما ذكره ، بل لو أمعنَ النظر فيما يمكن إرجاعه إلى الاشتقاق من أسماء الأعيان فإن ذلك يصل إلى أعداد هائلة ، وسأذكر

على سبيل المثال بعض ما ترك ابن عادل الحديث عنه مما قد حكم عليه غيره بأنه من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وهي : ( البرازُ ) و ( الجِراحَةُ ) و ( الجِلْدُ ) و ( الجَارُ ) و ( الحَمَاءُ ) و ( الحَلَاءُ ) و ( السَّرْجُ ) و ( الشَّطُّ ) و ( الشَّقُّ ) و ( الطَّوْقُ ) و ( الطَّيْرُ ) و ( الظِّلُّ ) و ( الفَاكِهَةُ ) .

وهذه الألفاظ جعلها الأستاذ عبد الخالق عزيمة في عداد الاشتقاق من أسماء الأعيان معتمداً على ما ذكره أهل العلم<sup>(١)</sup> ، فقد ذكر الراغب أن ( بَرَزَ ) أي حصل في براز ( الفَضَاء )<sup>(٢)</sup> وقال أبو حيان : « وقرأ الجمهور ( لبرز ) ثلاثياً مبنياً للفاعل أي لَصَارُوا فِي الْبِرَازِ مِنَ الْأَرْضِ »<sup>(٣)</sup> ولا ريب أن الخروج إلى الفضاء يستلزم الظهور والانكشاف ، وقد اشتقَّ من ( البراز ) الذي هو اسم عين الفعل الماضي الثلاثي المجرد نحو ( بَرَزَ ) في قوله تعالى : ﴿ لَبَّرَ الَّذِينَ كَتَبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلَ ﴾ [ آل عمران : ١٥٤ ] واسم الفاعل نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً ﴾ [ الكهف : ٤٧ ] والماضي الرباعي لغير الإلحاق نحو قوله تعالى : ﴿ وَبُرِزَتِ الْجَنَّةُ لِلْغَاوِينَ ﴾ [ الشعراء : ٩١ ] .

ومما لم يذكره ابن عادل وذكره غيره ( الجِراحَةُ ) و ( الجُرْحُ ) فقد ذكر الراغب أن ( الجُرْحُ ) أثر داء في الجلد ، والاجتراح اكتساب الإثم وأصله من ( الجِراحَةُ ) وعلى هذا عدَّ الشيخ عزيمة ﴿ اجْتَرَحُوا ﴾ [ الجاثية : ٢١ ] من قبيل الاشتقاق من أسماء الأعيان<sup>(٤)</sup> .

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥ / ٥٢٦ - ٥٣٢ .

(٢) مفردات الراغب ص / ٥٣ - ٥٤ .

(٣) البحر المحيط ٣ / ٩٧ .

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥ / ٥٣١ .

ومما تركه ابن عادل وذكره غيره ( الجلد ) وهو قشر البدن وجمعه جلودٌ ، وقال الراغب : « وَجَلَدَهُ : أَي ضَرَبَ جِلْدَهُ نَحْوُ : بَطَنَهُ وَظَهَرَهُ ، وَضَرَبَهُ بِالْجِلْدِ نَحْوُ عَصَاهُ إِذَا ضَرَبَهُ بِالْعَصَا »<sup>(١)</sup> .

وقال أبو حيان « الجُلْدُ : إصَابَةُ الْجِلْدِ بِالضَّرْبِ كَمَا تَقُولُ رَأْسَهُ وَبَطَنَهُ وَظَهَرَهُ ، وَهَذَا مَطْرَدٌ فِي أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ الثَّلَاثِيَّةِ الْعَضْوِيَّةِ »<sup>(٢)</sup> وبناء على ما ذكّر عدّ الشيخ عزيمة ﴿ فَاجْلِدُوا ﴾ [ النور : ٤ ] من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان<sup>(٣)</sup> .

ومما جُعِلَ في عداد الاشتقاق من أسماء الأعيان ولم يذكره ابن عادل لفظ ( الجار ) فقد عدّ الشيخ عزيمة ﴿ يُجَاوِزُونَكَ ﴾ [ الأحزاب : ٦٠ ] من قبيل الاشتقاق من أسماء الأعيان<sup>(٤)</sup> استناداً إلى ما ذكره الراغب في المفردات<sup>(٥)</sup> .

ومن هذا القبيل أيضاً لفظ ( حَمَاءٌ ) وهو طين أسود متتن كما جاء في مفردات الراغب<sup>(٦)</sup> وقال : « وَيُقَالُ : حَمَاتُ الْبُئْرِ : أَخْرَجْتُ حَمَاتَهَا ، وَأَحْمَاتُهَا : جَعَلْتُ فِيهَا حَمَاءً »<sup>(٧)</sup> وقال الزمخشري : « حَمَيْتِ الْبُئْرَ إِذَا صَارَ فِيهَا الْحَمَاءُ »<sup>(٨)</sup> وقال أبو حيان : « حَمَيْتِ الْبُئْرَ حَمًّا فَهِيَ حَمِيَّةٌ ، وَحَمَاتُهَا : نَزَعْتُ حَمَاتَهَا ، وَأَحْمَاتُهَا : أَبْقَيْتُ فِيهَا الْحَمَاءَ »<sup>(٩)</sup> وبناءً على ما سبق من أقوال أهل العلم عدّ الشيخ عزيمة ﴿ حَمِيَّةٍ ﴾

(١) مفردات القرآن ص / ١٠٣ .

(٢) البحر المحيط ٦ / ٣٩٣ .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥ / ٥٣٢ .

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥ / ٥٣٢ .

(٥) مفردات الراغب ص / ٩١ .

(٦) مفردات الراغب ص / ١٤٠ .

(٧) مفردات الراغب ص / ١٤٠ .

(٨) الكشف ٢ / ٤٠٠ .

(٩) البحر المحيط ٦ / ١٥١ .

[ الكهف : ٨٦ ] من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان<sup>(١)</sup> .

ومما عُدَّ من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان ولم يذكره ابن عادل قوله تعالى : ﴿ فَخَلُّوا ﴾ [ التوبة : ٥ ] ، فقد ذكر الراغب أن ( الخلاء ) المكان الذي لا سائر فيه من بناء ومسكن ، وخَلَا فلان بفلان أي صار معه في خلاء ، وخاليتُ فلاناً أي تركته في خلاءٍ ، ثم يقال لكل ترك تخليّةً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ [ التوبة : ٥ ]<sup>(٢)</sup> وبناء على ما سبق عدَّ الشيخ عزيمة ( خَلُّوا ) من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان<sup>(٣)</sup> وكذلك الفعل ( سرَّحوا ) في قوله تعالى : ﴿ أَوْ سَرَّحُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ ﴾ [ البقرة : ١٦٧ ] من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان ، ويدلُّ على ذلك ما ذكره الراغب من أن ( السَّرْح ) شجر له ثمر ، والواحدة سَرْحَةٌ ، وسَرَّحْتُ الإبل أصله أن تُرْعِيَهُ السَّرْحَ ، ثم جُعِلَ السَّرْحُ لكل إرسال في الرعي<sup>(٤)</sup> .

وما ذكره الخليل في مادة ( س رح ) يؤيد ما ذكره الراغب ، فقد ذكر أن ( السَّرْح ) شجر له حَمْلٌ والواحدة ( سَرْحَةٌ ) ، وسَرَّحْنَا الإبل ، وسَرَّحَتِ الإبلُ سَرْحًا ، والسَّرْحُ : مرعى السَّرْحِ<sup>(٥)</sup> .

وبناء على ما جاء في العين ومفردات الراغب أرى أن ﴿ سَرَّحُونَ ﴾ [ النحل :

٦ ] و﴿ سَرَّحُوهُمْ ﴾ [ البقرة : ٢٣١ ] ونحوهما مما تم اشتقاقه من مادته ( س رح )

(١) دراسات لأسلوب القرآن ٥ / ٥٢٧ .

(٢) مفردات الراغب ص / ١٦٠ .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن ٥ / ٥٢٨ .

(٤) مفردات الراغب ص / ٢٣٥ .

(٥) معجم العين ٣ / ١٣٦ .

من باب الاشتقاق من اسم العين وهو ( السَّرْح ) ثم استعمل في معنى الإرسال والتخلية ، وهذا ما أكدّه الشيخ عزيمة<sup>(١)</sup> ، ولم أجد في « اللباب » لابن عادل إشارة إلى ذلك .

ومما كان حقه أن يذكر في باب الاشتقاق من أسماء الأعيان ولم نجد له حديثاً عند ابن عادل كلمة ( تُشَطُّط ) في قوله تعالى : ﴿ فَأَحْكُمُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا نُشِطُّ ﴾ [ ص : ٢٢ ] حيث إن الفعل مأخوذ من ( ش ط ط ) و ( الشُّطُّ ) كما ذكر الخليل وأبو عبيدة والراغب الأصفهاني جاء في معنى ( الجانب من الشيء )<sup>(٢)</sup> قال الخليل : « ( الشُّطُّ ) شَطُّ البحر وهو جانبه ... والشُّطُّ : شق السَّنام ، ولكل سَنام شَطَّان ، وناقة شَطُوطٌ وهي الضَّخمة الشَّطِينِ وَنُوقٌ شَطَائِطٌ »<sup>(٣)</sup> .

وقال أبو عبيد : « الشُّطُوطُ العظيمة جَنَبِي السَّنام ، وكل جانب من السَّنام شَطٌّ »<sup>(٤)</sup> وقال الراغب : « وشَطُّ النَّهْرِ حيث يبعد عن الماء من حافته »<sup>(٥)</sup> .

وهذا الذي ذكره أهل اللغة يؤكد أن ( الشُّطُّ ) بمعناه المذكور اسم عين وما تمَّ اشتقاقه من مادة ( ش ط ط ) يعود إلى الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وهذا ما تبين لنا مما قاله أبو الفتح ابن جنبي : « يقال : شَطَّ يَشِطُّ وَيَشُطُّ إذا بَعُدَ ، وأشَطَّ إذا أبعد ... وهو من ( الشُّطُّ ) وهو الجانب ، فمعناه أخذ جانب الشيء وترك وسطه وأقربه »<sup>(٦)</sup> ومن ثم ذكر الشيخ عزيمة ﴿ وَلَا نُشِطُّ ﴾ [ ص : ٢٢ ] في باب

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥ / ٥٢٩ .

(٢) معجم العين ٦ / ٢١٢ ، والغريب المصنف ٢ / ٨٥ ، ومفردات الراغب ص / ٢٦٤ .

(٣) معجم العين ٦ / ٢١٢ .

(٤) الغريب المصنف ٢ / ٨٥ .

(٥) مفردات الراغب ص / ٢٦٤ .

(٦) المحتسب لابن جنبي ٢ / ٢٣١ .

الاشتقاق من أسماء الأعيان<sup>(١)</sup> .

ولفظ ( شاقُّوا ) في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكِ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [ الأنفال : ١٣ ] حاله في إمكانية اعتداده ضمن الاشتقاق من أسماء الأعيان كحال ما سبق من أخواته ، فقد ذكر الزَّجَّاج والراغب والزخشي في معنى ( شاقُّوا ) واشتقاقه ما يؤكد أن ( شاقُّوا ) يعود في اشتقاقه إلى اسم العين<sup>(٢)</sup> ، قال الزجاج : ( شاقُّوا ) جانبوا ، صاروا في شقِّ غير شقِّ المؤمنين<sup>(٣)</sup> وقال الراغب : « الشَّقُّقُ : المخالفة ، وكونك في شقِّ غير شقِّ صاحبك »<sup>(٤)</sup> وقال الزخشي : « المُشَاقَّةُ : مشتقة من الشَّقِّ ؛ لأن كلاً من المتعادين في شقِّ خلاف شقِّ صاحبه »<sup>(٥)</sup> ومن ثم جعل الشيخ عزيمة لفظ ( شاقُّوا ) من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان<sup>(٦)</sup> .

وعلى هذا المنوال لفظ ( الطَّوَّق ) الذي هو عبارة عما يجعل في العنق خَلْقَةً كطَوَّقِ الحمامة ، أو صنعة كطوق الذهب والفضة ، هذا ما ذكره الراغب<sup>(٧)</sup> ، وذكر الخليل أن الطَّوَّق حَبْلٌ يجعل في العنق ، وكل شيء استدار ، فهو طوق كطوق الرَّحَى الذي يدير القُطْبَ<sup>(٨)</sup> ، و( الطَّوَّق ) بالمعنى المذكور اسم عين ، وقد اشتق منه فعلٌ نحو : ( طَوَّق ) و( تَطَوَّق ) قال الخليل : « وتطوَّقَتِ الحيةُ : أي

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥ / ٥٣٠ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٠٥ ، والمفردات للراغب ص / ٢٦٧ ، والكشاف ٢ / ١١٨ .

(٣) معاني القرآن ٢ / ٤٠٥ .

(٤) مفردات الراغب ص / ٢٦٧ .

(٥) الكشاف ٢ / ١١٨ .

(٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥ / ٥٣٠ .

(٧) مفردات الراغب ص / ٣١٣ .

(٨) معجم العين ٥ / ١٩٣ .

صارت كالطوق فيه «<sup>(١)</sup> ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ سَيَطُوقُونَ مَا بَخَلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [ آل عمران : ١٨٠ ] أي : يجعل ما بخلوا به من أداء الزكاة كالطوق في أعناقهم وفي أبدانهم ، قال الفراء : « يقال : هي الزكاة ، يأتي الذي منعها يوم القيامة قد طُوقَ شُجَاعًا أقرعَ بِفِيهِ زَبِيبَانِ يَلْدَغُ خَدَّيْهِ ، يقول : أنا الزكاة التي مَنَعْتَنِي »<sup>(٢)</sup> ومثله ما جاء في الحديث الذي أخرجه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه : « مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ ، مُثِّلَ لَهُ مَا لَهُ شُجَاعًا أقرعَ لَهُ زَبِيبَانِ يُطَوِّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »<sup>(٣)</sup> .

ولفظ ( الطُّوقِ ) كما رأينا استناداً لما ذكره أهل اللغة والمعاني اسمُ عين اشتق منه ( طَوَّقَ ) و ( تَطَوَّقَ ) ، ومن ثم اعتبره الشيخ عزيمة من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان<sup>(٤)</sup> ولم أجد ابن عادل ذكر شيئاً من هذا القبيل مع أن كون ( طَوَّقَ ) و ( تَطَوَّقَ ) ونحوهما من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان أمر لا ينكر ؛ لما ذكرنا من كلام أهل العلم .

ومثل ذلك ( طَيَّرَ ) جمع ( طَائِرٌ ) وهو اسم عين ، قال الخليل : « الطيرُ اسم جامع مؤنث ، الواحد طائر »<sup>(٥)</sup> وقال الراغب : « الطائر كل ذي جناح يَسْبَحُ في الهواء ، وجمع الطائر طَيْرٌ ك ( رَاكِبٌ ) و ( رَكْبٌ ) »<sup>(٦)</sup> وعلى هذا أرى أن لفظ ( اطيَّرَ ) و ( تطيَّرَ ) و ( طَارَ ) و ( طيَّرَ ) و ( استطار ) ونحو ذلك مما يعود إلى مادة

(١) معجم العين ٥ / ١٩٤ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٤٩ .

(٣) فتح الباري ١٠ / ١٦ ، كتاب التفسير (٦٥) رقم اللباب (١٤) رقم الحديث (٤٥٦٥) .

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥ / ٥٣٠ .

(٥) معجم العين ٧ / ٤٤٧ .

(٦) مفردات الراغب ص / ٣١٥ .

( ط ي ر ) من باب الاشتقاق من اسم العين ، ويؤكد ذلك ما ذكره الراغب من أن ( تَطِيرَ فلان ، واطيرَ ) أصله التفاؤل بالطير ، ثم استعمل في كل ما يتفاءل به ويتشاءم<sup>(١)</sup> ، ولا شك أن أول ما يَشَاهِدُه الإنسان هي الأشياء المحسوسة قبل الأشياء اللامحسوسة أو قبل المعاني ، فالطائر يُشَاهَدُ فيه معنى الطيران في الهواء والتفرُّق والانتشار مما لا يمكن إدراكه إدراكًا تامًّا إلا في الطائر ، ومن ثمَّ فما أَجْدَرَ بنا أن نعدَّ المشتقات من مادة ( ط ي ر ) من قبيل الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وقد عدَّ الشيخ عزيمة ( اطيرَ ) من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان<sup>(٢)</sup> بينما لم يذكر ابن عادل فيه شيئًا .

ومما يحسن اعتباره من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان بناء على ما ذكره الزمخشري من أن ( ظليلاً ) في قوله تعالى : ﴿ وَنَدْخَلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا ﴾ [ النساء : ٥٧ ] صفة مشتقة من لفظ ( الظل ) كتأكيد معناه كما يقال : ليلٌ أليلٌ ويومٌ أيومٌ وما أشبه ذلك<sup>(٣)</sup> . وبناء على ذلك اعتبره الشيخ عزيمة من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان<sup>(٤)</sup> .

وإنني أرى الأخذ بما ذكره الزمخشري واعتبارَ لفظ ( ظليل ) مشتقًا من اسم عين وهو ( الظلُّ ) المُشَاهَدُ بالعين ، المحسوسُ بإحدى الحواس ، وله شاخص يمكن معاينته ، فقد قال الراغب : « قال بعض أهل اللغة : يقال للشاخص ظلُّ »<sup>(٥)</sup> فلفظ ( الظلُّ ) بهذا المعنى اسم عين ، فلو أخذنا منه الفعل

(١) مفردات الراغب ص / ٣١٥ .

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥ / ٥٣١ .

(٣) الكشف ١ / ٢٧٥ .

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥ / ٥٢٧ .

(٥) مفردات الراغب ص / ٣١٧ .

نحو : ظَلَّلَ وَتَظَلَّلَ وَاسْتَظَلَّ ونحو ذلك فإنه لا يخالف قياس الاشتقاق من أسماء الأعيان ، ومما يمكن جعله من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان ولم يذكرها ابن عادل لفظ (تفكّه) في قوله تعالى : ﴿ فَظَلَّمْتُمْ نَفْسَكُمْ هُونَ ﴾ [ الواقعة : ٦٥ ] استناداً لما ذكره الراغب والزنجشيري ، فقد ذكر الراغب أن (تفكّه) جاء في قول بعضهم بمعنى تعاطي الفاكهة وتناولها<sup>(١)</sup> ، وذكر الزنجشيري في أساس البلاغة أن (تفكّه القوم) بمعنى أكلوا الفاكهة ، وتَفَكَّهَ بكذا : إذا تَلَذَّذَ به ، وهذا على سبيل المجاز، وعلى سبيل التهكم وَرَدَ قوله تعالى : ﴿ فَظَلَّمْتُمْ نَفْسَكُمْ هُونَ ﴾ [ الواقعة : ٦٥ ] أي تجعلون فاكهتكم وما تتلذذون به قولكم ﴿ إِنَّا لَمُعْرَمُونَ ﴾ [ الواقعة : ٦٦ ]<sup>(٢)</sup> .

وإنني أرى أن فيما ذكره الخليل في العين إشارةً إلى اشتقاق (فكّه وتفكّه وفكّه) ونحو ذلك من الفاكهة التي هي الثمرة كالعنب والرمان ونحوهما ، قال الخليل : « وَفَكَّهْتُ الْقَوْمَ بِالْفَاكِهِةِ تَفْكِيهًا وَفَاكِهْتُهُمْ مُفَاكِهَةً بِمُلْحِ الْكَلَامِ وَالْمَزَاحِ »<sup>(٣)</sup> وإنما شبّهوا الكلام الفكاهي والمزاحي والملاطفة في الحديث بتعاطي الفاكهة وتناولها في التلذذ والاستمتاع ، وبذلك تم نقل المعنى الحسي الموجود في تناول الفاكهة ، وهو التلذذ إلى تناول الحديث الفكاهي ، وهذا واضح وبيّن في هذا اللون من الاشتقاق ، وقد عدّ الشيخ عزيمة (تفكّه) من باب الاشتقاق من أسماء الأعيان بناءً على ما أوردنا من كلام الراغب والزنجشيري<sup>(٤)</sup> .

(١) المفردات للراغب ص / ٣٨٦ .

(٢) أساس البلاغة للزنجشيري ص / ٣٤٦ مادة (فكّه) .

(٣) معجم العين ٣ / ٣٨١ .

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥ / ٥٣١ .

وإذا رجعنا إلى ما يتعلق بالمبحث الثالث من الفصل الثاني وهو ما أسميناه بـ ( بيان سبب التسمية ) فإننا نجده يتحدث عن عدد غير قليل من الألفاظ ذات الصلة ببيان سبب التسمية ، فوجدت فيما يتعلق ببيان سبب التسمية إحدى وعشرين كلمة تَحَدَّثَ عنها ابن عادل ، وأرجع علة تسميتها إلى المعنى الاشتقاقي أو الأصل الاشتقاقي ، وهذه الكلمات هي : ( الآيَةُ ) و ( الآخِرَةُ ) و ( البقرَةُ ) و ( الحلائلُ ) و ( الخليلُ ) و ( الخمرُ ) و ( الخيلُ ) و ( رمضانُ ) و ( السُّحْتُ ) و ( سُورَةُ ) و ( الشَّهْرُ ) و ( الصُّلْبُ ) و ( الصَّلَاةُ ) و ( العَيْدُ ) و ( عَرَفَاتُ ) و ( الفَارِضُ ) و ( الْقُرْآنُ ) و ( قُرَيْشُ ) و ( الكَعْبَةُ ) و ( المِدَادُ ) و ( المِسْكُ ) .

فهو عندما ما يعلل هذه الأسماء يعللها بحيث يستطيع الناظر فيها الوصول إلى مأخذها الاشتقاقي ومعناها الدلالي ، فالآية سُمِّيَتْ بهذا الاسم ؛ لكونها علامة أو جامعة لحروف القرآن ، والآخرة سُمِّيَتْ ؛ لتأخرها ، وسميت البقرة لأنها تبقر الأرض أي تشقها، وسميت الزوجة حليلاً؛ لأنها تحل مع زوجها حيث يحلُّ، وسمي إبراهيم خليلاً ؛ لأنه ليس في محبته خَلْلٌ أو لصدق خُلَّتْه أي صداقته مع الله ، أو لخلَّتْه إلى الله وهي الفقر والحاجة ، وسمي الخمر خمرًا ؛ لأنها تُخْمِرُ العقل أي تستره أو تُخامر العقل بمعنى تخالطه ، وسمي الخيل خيلاً لاختيالها في مشيتها أو لتخيلها في صورة من هو أعظم منها ، وسمي رمضان بهذا الاسم إما لموافقته أيام رمض الحر ، أو لأنه يُرْمَضُ الذنوب ، أو لارتماض القلوب في هذا الشهر بالموعظة أو لإرماضهم أسلحتهم في هذا الشهر ليحاربوا في شوال أو من الرَّمضِ الذي هو المطر النازل قبل الخريف ، وسمي السُّحْتُ سُحْتًا لإسحاته البركة أي إهلاكه ومحقه البركة ، والسورة سُمِّيَتْ بهذا الاسم اشتقاقاً من سُورِ المدينة المحيط بها من الجدران ، أو من ( السُّورِ ) مهموزاً بمعنى القطعة أو الفضلة ،

وسمِّي الشهر لشهرته ، والصُّلب لصلابته ، والصلاة لتحريك المصلي صلويه أثناء الركوع والسجود ، وسمِّي العيد عيداً لعودته بالفرح والسرور ، أو لاعتيادهم هذه المناسبة ، وسمّيت ( عرفات ) من المعرفة أو من ( العَرَف ) بمعنى الرائحة الطيبة أو من ( العَرَف ) بمعنى الصَّبْر أو من ( الاعتراف ) أو من العُرف بمعنى الارتفاع ، وسمّيت البقرة المسنة بالفارص أخذاً من الفَرَض الذي هو القَطْعُ ، وسمِّي القرآن قرآناً أخذاً من ( القراء ) بمعنى الضَّمّ والجمع أو من قرنتُ الشيء إلى الشيء ، وهكذا قياس جميع ما ورد في هذا المبحث ، حيث روعي الجانب الاشتقاقي في وضع الأسماء على المسميات ، وهذا ما يظهر لنا في تعليل ابن عادل هذه الكلمات ، وهذا لا يعني أنه علَّل هذه الكلمات أو الأسماء من عند نفسه بل هو في كل ذلك يَسْتَنِدُ إلى ما أورده علماء اللغة والمعاجم والمعاني الذين سبقوه .

ثم إذا جئنا في المبحث الرابع الذي أسميناه بـ ( الاشتقاق من كلمتين فأكثر ) نجد ابن عادل قد تحدث عن هذا اللون من الاشتقاق أيضاً ، لكن من خلال عدد قليل من الألفاظ التي لا تتجاوز عشر كلمات جمعها في مكان واحد وفي سياق واحد ، وتحدّث عن مدلول هذه الكلمات ، وعمّا آلت إليه بعد الاشتقاق من الصور المصدرية والفعلية ، كالبَسْمَلَةِ مصدر ( بَسَمَلَ ) المأخوذ من ( بسم الله ) ، و( الحَوَقَلَةُ ) مصدر ( حَوَقَلَ ) المأخوذ من ( لا حول ولا قوة إلا بالله ) ، و( الهَيْلَلَةُ ) مصدر ( هَيْلَلَ ) المأخوذ من ( لا إله إلا الله ) ، وعلى هذا القياس بقية ما جاءت في هذا المبحث<sup>(١)</sup> .

(١) الباب في علوم الكتاب ١ / ١١٦ .

وقد شبه ابن عادل هذا اللون من الاشتقاق بباب النحت في النسب الذي هو عبارة عن اسمين مستقلين يؤخذان فينحتُ منها لفظٌ واحدٌ فينسبُ إليه ك ( حَضْرَمِي ) من ( حَضْرَمَوْتُ ) و ( عَبْقَسِي ) من ( عَبْدِ قَيْسِ ) و ( عَبْشَمِي ) من ( عَبْدِ شَمْسِ ) (١) .

وكلام ابن عادل هذا مبني على ما يوجد في كتب النحاة من ذكر هذا اللون من الاشتقاق في باب النسب ، قال سيبويه : « وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسماً بمنزلة « جَعْفَرٌ » ويجعلون فيه من حروف الأول والآخر ، ولا يخرجونه من حروفها ليعرف كما قالوا : ( سَبَطْرٌ ) فَجَعَلُوا فيه حروف السَّبَطِ إذا كان المعنى واحداً » (٢) وقال أبو العباس المبرد : « وقد يجوز أن تشتق منها اسماً يكون فيه من حروف الاسمين ، وذلك قولك في النسب إلى ( حَضْرَمَوْتُ ) حَضْرَمِيٌّ ، كما قلت في ( عبد شمس ) و ( عبد الدار ) عَبْشَمِيٌّ وعبدريُّ » (٣) .

وقال ابن مالك : « وقد يُبنى من جزئي المركب ( فَعَلَلٌ ) بفاء كل منهما وعينه ، فإن اعتلت عين الثاني كُمِّلَ البناء بلامه أو بلام الأول ، ونُسب إليه ، وربما نسب إليهما معاً مزالاً تركيبهما أو صيغاً على زنة واحدة ، أو شُبِّهَا به فَعُوْمَلَا معاملته » (٤) .

والنحاة رغم إيرادهم هذا اللون من الاشتقاق في باب النسب قد اعتبروه لوناً من الاشتقاق ولم يطلقوا عليه مصطلح ( النَّحْتُ ) الذي قال عنه

(١) اللباب ١ / ١١٦ .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٧٦ .

(٣) المقتضب ٣ / ١٤٣ .

(٤) تسهيل الفوائد ص / ٢٦٢ .

ابن فارس : « أن تؤخذ كلمتان وتُنحَتَ منها كلمة تكون آخذة منها جميعاً بحظٍّ » (١) .

وعنونة ابن عادل بقوله : « فصل في اشتقاق البسملة » وإيراده الكلمات المشابهة بالبسملة في تكوُّنِها واشتقاقها تحت هذا العنوان إشارةً واضحةً إلى أن هذه الكلمات رغم مشابهتها بباب النحت في النسب تدخل في عموم قاعدة الاشتقاق التي تعنى ( إنشاء فرع من أصل يدل عليه ) (٢) أو هو ( كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى أو كونها مأخوذتين من أصل واحد ) (٣) .

فالبسملة والحوقلة والهيللة والحمدلة والحيعة والسَّبحلة والحسيلة والجعفلة والطلبقة والدمعزة أصبحت مصادرَ وأصولاً لفروع شتى من الأفعال وأسماء الفاعلين والمفعولين بعد أن كانت مجموعةً من الكلمات المشتمة على الأفعال والأسماء كالطلبقة والدمعزة والجعفلة اللاتي هي الآن مصادرُ وأصولُ ، وقد أُخِذَتْ من ( أطال الله بقاءك ) و ( أدام الله عزك ) و ( جعلني الله فداك ) ونحو ذلك .

فالسمة الاشتقاقية واضحة فيما أخذ من هذه المصادر المجعولة من الفعل الماضي والفعل المضارع والأمر واسمي الفاعل والمفعول ، فقالوا في ( البسملة ) بَسَمَلٌ يُبَسِّمِلُ ، بَسَمِلٌ ، ومُبَسِّمِلٌ وفي ( الحيعلة ) حَيْعَلٌ يُحْيَعِلُ حَيْعَلٌ وَحْيَعِلٌ ونحو ذلك .

(١) المقاييس ص / ١٦٦ .

(٢) الممتع في التصريف ١ / ٤١ - ٤٢ .

(٣) شرح الرضى على الكافية ٢ / ٣٣٤ .

قال الشاعر :

لقد بَسْمَلْتُ ليل غداةً لقيتها      فيا حَبْدًا ذاك الحيبُ المبسملُ<sup>(١)</sup>

وقال آخر :

فبات خيالُ طيفِك لي عنيقًا      إلى أن حَيَعَلَ الدَّاعي الفلأحَا<sup>(٢)</sup>

فابن عادل رغم إيرادهِ كلماتٍ معدودةٍ فيما يتعلق بالاشتقاق من كلمتين فأكثر لم يكن ينكر وجود هذا اللون من الاشتقاق في التراث اللغوي ، وإن كان يرى عدم قياسيته تماشيًا مع ما جاء في « الكتاب » الذي قال فيه سيبويه : « فمن ذلك عبشمي ، وعبدري ، وليس هذا بالقياس »<sup>(٣)</sup> .

وإنني أرى أن قول سيبويه ( ليس هذا بالقياس ) مرتبط بالنحت الاسمي الذي هو عبارة عن اسمين مختلفين تنحطان اسمًا واحدًا حيث أتى سيبويه بقوله ( وليس هذا بالقياس ) بعد قول ( عَبْشَمِيٌّ وَعَبْدَرِيٌّ ) على أن في الاشتقاق من كلمتين فأكثر خلافًا بين أهل العلم في جعله مقيسًا من غير مقيس .

فقد ذهب الخليل إلى قياسية الاشتقاق من كلمتين فأكثر وسماه نحتًا ، وعباراته في العين تنبئ عن تسميته اشتقاقًا ونحتًا كذلك ، فقد قال : « إن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجهما إلا أن يشتق فعل من جمع بين كلمتين مثل ( حَيَّ عَلَى ) ... فهذه كلمة جمعت من ( حَيَّ ) ومن ( عَلَى ) وتقول : حَيَعَلَ يُحَيِّعَلُ حَيَعَلَةً وقد أكثرت من الحيعلة أي من قولك : « حَيَّ عَلَى » وهذا يشبه

(١) البيت منسوب إلى عمر بن أبي ربيعة ولم أجد في ديوانه ، وقد سبق ذكره .

(٢) البيت ذكره الخليل في العين ( ١ / ٦٠ ) دون نسبة إلى أحد .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٧٦ .

قولهم: تعبشم الرجل تَعَبَّسَ ورجلٌ عبشميُّ إذا كان من عبد شمس أو من عبد قيس ، فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمةً واشتقوا فعلاً<sup>(١)</sup> .

فهذا نص الخليل صريح الدلالة على تسمية ما أُخِذَ من كلمتين فأكثر اشتقاقاً، سواء كانت الكلمتان اسمين كـ ( عبد شمس ) المأخوذ منه ( تَعَبَّشَمَ ) و ( عبد قيس ) المأخوذ منه ( تَعَبَّسَ ) أو خليطين من الأفعال والأسماء كـ ( حَيَّ وعلَى ) المأخوذ منه ( حَيَعَلَ ) و ( أطال الله بقاءك ) المأخوذ منه ( طَلَبَقَ ) ونحو ذلك ، ثم تصريف الخليل هذا اللون من الاشتقاق تصريفَ الأفعال العادية كـ ( بَعَثَرَ ) و ( دَحَرَجَ ) ونحو ذلك ينبىء بقياسيته أيضاً ، وكلام ابن السكيت الذي قال : « قد أَكْثَرَتْ من البسملة إذا أكثر من قول بسم الله الرحمن الرحيم »<sup>(٢)</sup> دليل آخر على قياسية الاشتقاق من كلمتين فأكثر .

وابن فارس لا يرى بقياسيته فحسب بل كان يرى أن كل كلمة زادت حروفها على ثلاثة أكثرها منحوت<sup>(٣)</sup> ، والثعالبي هو الآخر الذي ثبت من كلامه قياسية الاشتقاق من كلمتين فأكثر ، حيث قال : « العرب تنحت من كلمتين وثلاث كلمةً واحدةً وهو جنس من الاختصار »<sup>(٤)</sup> .

وكلام ابن مالك في التسهيل في بناء ( فَعَلَّلَ ) من جزئي المركب<sup>(٥)</sup> ينبىء بقياسية هذا اللون من الاشتقاق كما يرى ذلك الشيخ محي الدين

(١) معجم العين ١ / ٦٠ .

(٢) إصلاح المنطق لابن السكيت ص / ٣٠٣ .

(٣) الصاحبي في فقه اللغة ص / ٤٧٥ .

(٤) فقه اللغة وسر العربية ص / ٣٥٦ .

(٥) تسهيل الفوائد ص / ٢٦٢ .

عبد الحميد<sup>(١)</sup> ، والشيخ الخضري أيضًا يرى قياسية الاشتقاق من كلمتين فأكثر حيث قال : « اعلم أنَّ ( البسمة ) مصدر قياسي لـ ( بَسَمَل ) كـ ( دَحْرَج ) ( دَحْرَجَةٌ ) إذا قال : بسم الله الرحمن الرحيم على ما في الصحاح وغيره »<sup>(٢)</sup> وقد جعل النحاة قضية ( الاشتقاق من كلمتين فأكثر ) الذي يطلقون عليه لفظ ( النحت ) أمرًا مسموعًا خارجًا عن القياس ، وغالبًا يتناولونه في باب النسب ، ونَصُّ سيبويه الذي أوردناه من قبل ينبئ عن عدم قياسية بناء النحت الاسمي كـ ( عَشْمِي ) و ( عَبْقِي ) وليس ذلك مما يتذرع به نفي قياسية النحت الفعلي كـ ( تَعَبَشَم ) و ( تَعَبَّقَس ) . وعلى هذا يحمل قول المبرد « وقد يجوز أن تشتقَّ منها اسمًا يكون فيه حروف الاسمين »<sup>(٣)</sup> بأن ذلك راجع إلى النحت الاسمي دون الفعلي .

وقد ذهب السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي إلى عدم قياسية اشتقاق ( بَسَمَل ) وأخواتها واعتبراها كلماتٍ مولدةً بناءً على ما قال الماوردي ، ثم إنهما أوردتا قولًا مخالفًا لهذا القول الذي لا يرى بكونها مولدةً ، وهو قول ثعلب والمطرزي<sup>(٤)</sup> .

وقد رأيت أن مذهب قياسية الاشتقاق من كلمتين فأكثر هو الأقوى والأولى بالقبول ؛ لوجود نصوص صريحة مؤيدة له ؛ ولحاجة الناس إليه لمسيرة ما تم اختراعه من الآلات الحديثة والتقنيات .

(١) دروس التصريف ص / ٢٧ .

(٢) حاشية الخضري ١ / ٤ .

(٣) المقتضب ٣ / ١٤٣ .

(٤) الدر المصون ١ / ٥٠ ، واللباب ١ / ١١٧ .

## المبحث الثاني الأصالة والتقليد

الأصالة والتقليد سمتان بارزتان يتصف بهما كل من تصدّر لتأليف كتاب أو إنشاء موضوع على الإطلاق ، وإذا كانت الأصالة تُنشَدُ في كل جديد ، فإنَّ التقليد على عكسه يرفضه الناس ، ولا نعني بالأصالة أن تكون في كل قول وفي كل أمر ، وهذا من الصعوبة بمكان لا ينكره أحد ، لكن لا بدَّ من شيء من التأصيل مع أشياء من التقليد ، وما أصعب أن يؤتى بالجديد فيما تقرّرت مسأله وانضبطت قواعده منذ عهد بعيد ، مند أن وضع سيبويه كتابه « الكتاب » ثم تلاه من العلماء من قام بشرح ما رسم سيبويه في الكتاب ، فضبطوا أبواب النحو والصرف واللغة والاشتقاق ، حتى كاد الناس يرددون فيما بينهم قول القائل : « ما ترك الأول للآخر »<sup>(١)</sup> ولم يعوا قول القائل : « وكم ترك الأول للآخر ؟ »<sup>(٢)</sup> إلاَّ أن استدراك ما تركه الأول للآخر ليس بالأمر الهين ، ولا يقدر الوصول إليه إلاَّ من هَيَّأه الله لمثل ذلك ، ومنحه مع العلم بصيرة وَقَادَةً تقوده إلى إضافة الجديد والإتيان بالمزيد .

وإذا نظرنا إلى المباحث التي تحدّث عنها ابن عادل الدمشقي من خلال الأمثلة والنماذج اللغوية بدءًا من المبحث الأول الذي عنوانه بـ « الاشتقاق من

(١) قال الجاخط في البيان والتبيين ٢ / ٤٩ « لولا قسم الحظوظ على قدر المجدود لما ترك الأول للآخر شيئاً » وقال في الرسائل « ليس مما يستعمل الناس كلمة أضمرّ بالعلم والعلماء ولا أضمرّ بالخاصة والعامّة من قولهم : ما ترك الأول للآخر شيئاً » الرسائل ٤ / ١٠٣ ، والخصائص ١ / ١٩٠ .

(٢) هذا هو الشطر الثاني من بيت أبي تمام والبيت بأكمله :

يقول مَنْ تَطُرُقُ اسْماعه كَم تَرَكَ الأول للآخر

ينظر : الخصائص ١ / ١٩١ ، والمثل السائر ١ / ٣٣٥ للآخر .

المصدر أو الفعل » وانتهاءً بالمبحث الأخير المسمّى بـ « الاشتقاق من كلمتين فأكثر » وأمعنا النظر فيما أورد ابن عادل من أقوال أهل العلم وآرائهم ومناقشاتهم حيال الكلمات اللغوية والنماذج الاشتقاقية ، نجد أنّ روح التقليد لما قاله العلماء الذين سبقوه هو الأمر السائد والغالب في كتابته ، سواء كان ينقل في المسائل اللغوية أو الاشتقاقية أو المسائل النحوية والصرفية ، فهو لا يَمَلُّ من النقل صغيراً كان أو كبيراً ، عظيمًا كان أو حقيرًا ، خاصّةً في المسائل اللغوية الاشتقاقية التي ألمنا جمعها ودراستها قدر المستطاع ؛ لنعرف عن هذا الشخص المغمور الذي لم يبحث عنه ولا عن مكنون كتابه الضخم البالغ عشرين مجلدًا ، حتى نكون على علم وبينّة فيما أضافه في هذا الكتاب ، وإذا به على عكس ما كنا توقّعناه ، وإذا به يُقلِّدُ من سبقه من أهل العلم ، وينقل عنهم نقلًا حرفيًا ، فينقل فيما يتعلق بالمعاني والتفسير عن الفراء وأبي عبيدة والزجاج والطبري والزخشي والراغب والقرطبي وابن عطية وأبي حيان والسمين الحلبي ، وخاصة عندما ينقل عن السمين الحلبي في المسائل الاشتقاقية والصرفية والنحوية ، فإنه يضع قدمه حيث قد وضع السمين قدمه بنصه دون تغيير ، وكأنّ ما ذكره عن السمين في اللباب نسخةً مصورةً لما ذكره السمين نفسه في الدر المصون ، والغريب أنه لا يذكر اسم السمين الحلبي غالبًا ، ولا يقول مثلاً : ( قال السمين ) كما عهدنا ذلك من العلماء الأقدمين أنهم عندما ينقلون شيئًا بنص قائله ، فإنهم يذكرون اسمه ويعزون النص إليه .

أما ابن عادل الدمشقي فإنه كان ينقل من الدر المصون للسمين الحلبي ابتداءً بالاستعانة وانتهاءً بسورة الناس وكأنه يقول من عند نفسه أو يكتب بعبارته ، فإذا كان السمين الحلبي يذكر قول الزخشي فإن ابن عادل كذلك يذكره دون اختلاف عنه .

على سبيل المثال قال السمين الحلبي في الاستعاذة « العَوْدُ » الالتجاء إلى الشيء والانحياز له ، والاستجارة والاستعانة به أيضًا ، ومنه ( العَوْدَةُ ) وهي ما يعاذ به من الشرِّ ، وقيل للرقية والتميمة ، وهي ما يعلَّق على الصبي .... وأعوذ فعل مضارع وأصله ( أَعُوذُ ) بضم الواو مثل ( أَقْتُلُ ) و ( أَخْرُجُ ) وإنما نقلوا حركة الواو ، لأن الضمة ثقيلة عليها إلى الساكن قبلها ، وهكذا كل مضارع من فعل عينه واو نحو : أقوم وتقوم وأجول وتجول ، وفاعله ضمير المتكلم ، وهذا الفاعل لا يجوز برونه بل من المواضع السبعة التي يجب فيها استتار الضمير على خلاف في السابع ، ولا بد من ذكرها لعموم فائدتها وكثرة دورها <sup>(١)</sup> ثم أورد السمين الحلبي هذه المواضع السبعة ، وقد أخذ ابن عادل هذا النص من أوله إلى آخره من الدر المصون للسمين الحلبي دون عزوه إلى قائله .

ولننظر إلى مثال آخر في سورة الناس ، قال السمين الحلبي : « قوله ( مَلِكِ النَّاسِ ، إِلَهِ النَّاسِ ) يجوز أن يكونا وصفين ، وأن يكونا بدلين ، وأن يكونا عطف بيان ، وقال الزمخشري : فإن قلت : ( مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ ) ما هما من ( رَبِّ النَّاسِ ) ؟ قلتُ : هما عطف بيان كقولك : سيرة عمر الفاروق .... قال الزمخشري فإن قلت : فهلاً اكتفى بإظهار المضاف إليه الذي هو الناس مرةً واحدةً ؟ قلتُ : لأن عطف البيان للبيان فكان مَظَنَّةً للإظهار دون الإضمار <sup>(٢)</sup> .

وإذا نظرنا إلى ما قاله ابن عادل في الباب فيما يتعلق بالنص المذكور ، فإننا نجده ينقل كلام السمين الحلبي بنصه من الدر المصون دون ذكر اسمه بل إنه يقلد السمين الحلبي فيما يورد السمين الحلبي من قول الزمخشري بالترتيب

(١) الدر المصون ١ / ٤٧ .

(٢) الدر المصون ٦ / ٥٩٣ .

نفسه ، فإذا ما قال السمين الحلبي مثلاً ( قال الزمخشري ) قال ابن عادل ( قال الزمخشري )<sup>(١)</sup> .

وهذا أمر جلي لمن يقارن بين ما ورد في الكتابين « الدر المصون » للسمين الحلبي و « اللباب في علوم الكتاب » لابن عادل الدمشقي من المسائل النحوية والصرفية واللغوية والاشتقاقية .

ونضرب مثلاً آخر فيما يتعلق بنقل ابن عادل عن السمين الحلبي بنصه وبترتيبه وبأسلوبه وبرده فيما يستحق الردّ ، قال السمين الحلبي : « وحرَجًا وحرَجًا بفتح الراء وكسرهما هو المتزايد في الضيق ، فهو أخص من الأول ، فكلُّ حَرَجٍ ضَيْقٌ من غير عكس ، وعلى هذا فالمفتوح والمكسور بمعنى واحد يقال : رجلٌ حَرَجٌ وحرَجٌ »<sup>(٢)</sup> ثم أورد السمين الحلبي قول الفراء والزجاج والفارسي حتى انتهى إلى قول أبي حيان : فقال : « قال الشيخ وهذا تنبيه - والله أعلم - على اشتقاق الفعل من اسم العين كما استنوق الجمل واستحجر »<sup>(٣)</sup> ثم قام السمين الحلبي بالرد على شيخه أبي حيان ، فقال : « قلتُ ليس هذا من باب « استنوق واستحجر » في شيء ؛ لأن هذا معنى مستقل ومادة مستقلة متصرفة ، نحو حَرَجٍ يَحْرَجُ فهو حَرَجٌ وحرَجٌ بخلاف تيك الألفاظ ، فإن معناها يضطر فيه إلى الأخذ من الأسماء الجامدة ، فإن معنى قولك ( استنوق الجمل ) أي صار كالناقة ، و ( استحجر الطين ) أي صار كالحجر ، وليس لنا مادة متصرفة إلى صيغ الأفعال من لفظ ( الحجر ) و ( الناقة ) ، وأنت إذا قلت : حَرَجَ صدره ، ليس بك ضرورة

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢٠ / ٥٧٧ .

(٢) الدر المصون ٣ / ١٧٥ .

(٣) الدر المصون ٣ / ١٧٥ .

أن تقول : صار كالحَرْجَةِ ، بل معناه : تزايد ضيقه ، وأما تشبيه عمر بن الخطاب فلا يزال المعاني في قوالب الأعيان مبالغةً في البيان «<sup>(١)</sup> .

وإذا عدنا إلى ما قاله ابن عادل الدمشقي في « اللباب في علوم الكتاب » فيما يتعلق بكلمة ( حَرَج ) من حيث اشتقاقه ومعناه ، نجد أن ما يذكره ابن عادل هو بعينه ما ذكره السمين الحلبي دون تغيير ، غير أنه لم يعزه إلى السمين الحلبي ، إلا لما وصل إلى موضع الردّ الذي ردّ به السمين الحلبي على شيخه أبي حيان ، ذكر اسمه قائلاً : « قال شهاب الدين »<sup>(٢)</sup> ( وهو اسم السمين الحلبي ) ثم أورد الردّ الذي ردّ به السمين على شيخه أبي حيان ، وقد وجدنا في اللباب ( ١٠٧٤ ) ألفاً وأربعة وسبعين موضعاً ذكر فيها ابن عادل الدمشقي السمين الحلبي باسمه وبالصيغة نفسها التي ذكرناها آنفاً ، وهو ( قال شهاب الدين ) ، وذلك في المواضع التي يرُدُّ فيها السمين الحلبي على من سبقه من أهل العلم بصيغة ( قُلْتُ ) .

ثم إن نقله عن الدر المصون للسمين الحلبي كان نقلاً مباشراً بينما كان نقله عن الزمخشري أو عن أبي حيان كان نقلاً غير مباشر ، فكان ذلك عن طريق السمين الحلبي الذي كان يأخذ عن شيخه أبي حيان بل كان ينقل عن كل من كان ينقل عنه السمين الحلبي إلا أن المنقول عنه إن كان أباً حيان فإن السمين الحلبي يقول : « قال الشيخ » . وابن عادل الدمشقي يقول مكان الشيخ : قال أبو حيان ، أما إذا كان المنقول عنه غير أبي حيان كالفرّاء والزجاج والزمخشري وأبي البقاء ونحوهم فإنه يُسمِّيهم كما يُسمِّيهم السمين الحلبي ، فالنقل واضح في كل مسألة

(١) الدر المصون ١ / ١٧٦ .

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٨ / ٤١٨ - ٤٢٠ .

من المسائل التي ذكرها ابن عادل ، ولو ذهبنا نُعدُّد المواضع التي نقل فيها ابن عادل الدمشقي عن الدر المصون للسمين الحلبي ونقارن بينهما من بداية النقل إلى نهايته لا تُصَحِّح لنا صدق القول بتقليده للسمين الحلبي تقليدًا صارخًا ، ومع ذلك لم يذكر اسمه لا في بداية النص ولا في نهايته .

ونضرب مثالاً أخيراً وهو أن ابن عادل نقل فيما يتعلق باشتقاق ( الملائكة ) ستة أقوال وابتدأ بقوله : « و ( للملائكة ) متعلِّق بـ ( قال ) ، واللام للتبليغ ، وملائكة جمع ( مَلَك ) واختُلِفَ في ( مَلَكٍ ) على ستة أقوال : ثم عدَّد هذه الأقوال وانتهى بقول الشاعر :

كَمَا قَدْ عَمَمَتِ الْمُؤْمِنِينَ بِنَائِلٍ      أبا خَالِدٍ صَلَّتْ عَلَيْكَ الْمَلَائِكُ<sup>(١)(٢)</sup>

وهذا النص بعينه من أوله إلى آخره موجودٌ في الدر المصون للسمين الحلبي<sup>(٣)</sup> .

وعلى هذا لو قيل : إنَّ تفسير « اللباب في علوم الكتاب » نسخة مصورة للدر المصون فيما يتعلق بالمسائل النحوية والصرفية واللغوية والاشتقاقية ، لكان ذلك صوابًا ، ولم يكن الأمر مبالغًا .

ولا يظنُّ بنا ظانُّ أننا ننتقص من هذا العالم الجليل الذي لم يترك جانبًا من جوانب العلم إلا اغترف منه ، ولا منها عذبًا من مناهل المعرفة إلا ارتوى منه ، وأنَّى لمثلنا قليلي البضاعة من المعرفة أن نتناول على أمثال هؤلاء الذين احتسبنا من فضالة معارفهم ، وارتويننا من معين علومهم ، ونحن لا نستحق أن نكون

(١) البيت لكثير عزة في ديوانه ص / ٣٤٩ ، وبلا عزو في المنصف ١ / ١٠٣ .

(٢) اللباب ١ / ٤٩٥ - ٤٩٦ .

(٣) الدر المصون ١ / ١٧٥ - ١٧٦ .

حملة نعالهم فضلاً عن تلامذتهم ، فأنى للضالع أن يدرك شأو الضليع . وأنى لأمثالنا أن نكون لأمثالهم ناقلين ولشأنهم منقسين ، ولم نبلغ من العلم والفهم معشّارَ ما بلغوا .

ولكن لما اضطررنا للحديث عن جانب من جوانب البحث وهو « الأصلة والتقليد لدى ابن عادل » ورأينا أن لا مناص لنا عن ذلك ، فكان لزاماً علينا أن نتطرق إلى شيء مما يتعلق بهذا الجانب من خلال معاشتي مع كتاب « اللباب في علوم الكتاب » ومع الكتب الأخرى ذات الصلة بموضوع البحث كالدر المصون للسمين الحلبي والبحر المحيط لأبي حيان والكشاف للزمخشري ونحوها .

فابن عادل صاحب النفس الطويل في النقل ، فلا يَمَلُّ من نقل كلام أهل العلم مهما كثر وطال ، وقد وجدت له في الحديث عن ( القنطار ) واشتقاقه ومعانيه أكثر من أربعة عشر نقلاً كلّها عن العلماء السابقين كالزجاج وأبي عبيدة وابن الخطيب والربيع بن أنس والقرطبي وابن عباس ومعاذ بن جبل وأبي هريرة وأنس وسعيد بن المسيّب وقتادة ومجاهد والسدّي والكلبي أبي نضرة والحكم وسعيد بن جبيرة وعكرمة إضافة إلى ما نقله من الدر المصون دون عزوه إلى السمين الحلبي كعادته .

وعلى الرغم من غلبة سمات التقليد في كتابة ابن عادل الدمشقي التي لمسناها في كتابه « اللباب في علوم الكتاب » إلا أنه يمكننا أن نسجّل له بعض المحاسن قد يعدُّ من أصالة هذا العالم الجليل ، فقد قال في ( الموثق ) بأنه مصدر بمعنى الثقة ، ومعناه العهد الذي يوثق به ، فهو مصدر بمعنى المفعول<sup>(١)</sup> ، ولم يذكر

(١) اللباب في علوم الكتاب ١١ / ١٤٩ .

مصدرية ( الموثق ) وكونه بمعنى المفعول أحدٌ ممن يكثر ابن عادل النقل عنهم ، كأبي حيان والسمين الحلبي ، سوى ما ذكره الإمام الرازي في مفاتيح الغيب<sup>(١)</sup> ، فلعلَّ ابن عادل أخذه من الرازي ، فهذا وإن لم يكن من أصالته فلا يخلو من محاسنه حيث كان يجمع المعارف الشتات في مكان واحد .

ولقد حاول ابن عادل أن يعقد جميع مشتقات ( الصاد والبدال والقاف ) على معنى الصحة والكمال ، وهذا ما لم نجده لدى أهل اللغة والمعاجم ممن تناولوا هذه المادة ومشتقاتها ، اللهمَّ إلاَّ في لفظ ( الصَّدَقِ ) الذي يعني الكامل من كل شيء وهذا يعني أنه لم يغيب عن ذهنه جمع المتفرقات من مادة واحدة على معنى عام واحدٍ يعود إليه جميع ما يتعلق بتلك المادة ، فابن عادل جمع مشتقات مادة ( الصاد والبدال والقاف ) على الصحة والكمال<sup>(٢)</sup> بينما جمع ابن فارس مشتقاتها على القوة والصلابة<sup>(٣)</sup> .

وكذلك حاول ابن عادل تبعاً لمن سبقه أن يربط مادة النون والبدال والحرف المعتل ( ن د و ) أو ( ن د ي ) على رفع الصوت من خلال التمثيل ببعض الأمثلة على ذلك كالنِّدَاءِ والنَّادِيِ والمنتَدَى ودارِ النَّدْوَةِ ، وقد رأيت أن محاولات ابن عادل هذه لم تكن توافق ما ذكره أهل اللغة والمعاجم من المعاني للمشتقات التي أخذت من المادة نفسها ، فقد جاء هذا الجذر وهو النون والبدال والحرف المعتل وما أخذ منه لمعنى الاجتماع ورفع الصوت والعطاء والبلل والمطر والخير ونحو ذلك .

(١) ١٣٨ / ١٨ .

(٢) الباب ٤ / ٤٢٥ .

(٣) المقاييس ٥٨٨ - ٥٨٩ .

وإنني أرى أن مثل هذا يمكن أن يُسَجَّلَ لابن عادل حيث حاول جمع الكلمات المتصلة بالنون والذال والحرف المعتل على معنى عام واحد ، وهو رفع الصوت ، فهذا من محاسنه ، وكذلك حديثه عن ( أَجْدَر )<sup>(١)</sup> بأنه يعود في اشتقاقه إلى ( الجَدْرِ ) بمعنى أصل الشجرة ، ولم أجد في كتب اللغة والمعاجم ما يؤيده ، ولولا أنه نقله من السمين الحلبي لكان ذلك من أصالته ، ومما يمكن أن يُعَدَّ من أصالة ابن عادل الدمشقي ذكره أن لفظ ( المِسْك ) سَمِّيَ مِسْكًا ؛ لأن الغزال يمسكه في سرته ، ولم أجد أحدًا من أهل اللغة والمعاني ذكر هذا التعليل لتسمية المِسْكِ مِسْكًا ، ولفظُ ( المِسْك ) الذي يعني الطيب والرائحة الطيبة إن كان عربيًا ، فلِمَا ذكره ابن عادل من التعليل وجه من الصواب ، لدلالة ( الميم والسين والكاف ) في اللغة على معنى الحبس والإمساك ونحو ذلك مما يعني التمسك بالشيء<sup>(٢)</sup> ، وحيث يمسك الغزالُ ( المِسْك ) في سرته سَمِّيَ الاسم نظرًا لتحقيق معنى الحبس والإمساك فيه ، ولا يخفى أن لفظ ( المِسْك ) ورد بمعنى ( الطيب ) في المعاجم واللغة ، فقد قال الخليل : « المِسْكُ معروف ليس بعربيٍّ محض »<sup>(٣)</sup> وقال ابن السكيت : « ( المِسْكُ ) من الطيب »<sup>(٤)</sup> وقال ابن دريد : « المِسْكُ » المشمومُ<sup>(٥)</sup> .

وكذلك يمكن أن يُعَدَّ من أصالة ابن عادل الدمشقي تقسيمه الاشتقاق إلى

(١) اللباب ١٠ / ١٨١ .

(٢) معجم العين ٥ / ٣١٨ ، والجمهرة لابن دريد ٢ / ٢٠٤ .

(٣) معجم العين ٥ / ٣١٨ .

(٤) إصلاح المنطق ص / ٤ .

(٥) جمهرة اللغة ٢ / ٢٠٤ .

ثلاثة أقسام الأصغر والأوسط والأكبر ، وهذا ما لم يذكره أحد ممن سبقه من أهل العلم ، فقد جعل ابن عادل الاشتقاق الأصغر فيما توافقت فيه حروف الفرع مرتبةً ، وجعل الأوسط فيما توافقت فيه حروف الفروع دون الترتيب والاشتقاق الأكبر فيما توافق فيه حرفان فقط .

فابن عادل اختار للنوع الثاني من أنواع الاشتقاق الذي تتوافق فيه الحروف الأصول دون الترتيب اسمًا خاصًا أطلق عليه ( الاشتقاق الأوسط ) ولم يسمه أحد غيره بهذا الاسم ، وقد تحدثنا عن هذا الجانب بما يغني عن إعادته ، وأريد هنا الاستنتاج بأن ابن عادل كان قد راعى التدرج في وضع المصطلح على أنواع الاشتقاق من الأصغر إلى الأوسط إلى الأكبر ، وهذا الذي سماه ابن عادل بالاشتقاق الأوسط سماه ابن جني تارة بالاشتقاق الكبير وتارة بالاشتقاق الأكبر ، والمصطلحات التي اختارها ابن عادل كانت أكثر انضباطًا لتشمل أنواع الاشتقاق التي كثر الجدل والخلاف في تحديدها .

فجاء الاشتقاق الأوسط الذي اشترط له توافق الحروف الأصول دون الترتيب متناغمًا لما قبله من الاشتقاق الأصغر ولما فوَّقه من الاشتقاق الأكبر .

ومما يؤخذ على ابن عادل الدمشقي فيما يتعلق بالاشتقاق الأوسط هو إخراج بعض الأمثلة والنماذج اللغوية التي يشملها التعريف الذي أورده حيث نفى أن يكون الحمد مقلوبًا من المدح و ( آَب ) مقلوبًا من ( باء ) ، وقد تحدثنا عنه في المبحث الأول من الفصل الثالث .

وكذلك يمكن أن يُسَجَّل من أصالة ابن عادل الدمشقي جعله الاشتقاق الأكبر فيما يتوافق فيه حرفان فقط دون النظر إلى الحرف الثالث ، مثل ( نفق ونفذ ونفر ونفش ونفع ونفخ ) فهذه الألفاظ توافقت حروفها في الفاء والعين أما

الحرف الثالث فلم يتفق ، ومع ذلك دلت على معنى الخروج ، وهذا ما يفهم من تعريف ابن عادل للاشتقاق الأكبر في اللباب<sup>(١)</sup> وتمثيله لما يدل على معنى واحد مما توافقت فاؤه وعينه في اللباب<sup>(٢)</sup> ، ولم أجد أحدا سبقه إلى هذا التعريف للاشتقاق الأكبر سوى أبي يعقوب السكاكي الذي استلهمه من شيخه الحاتمي<sup>(٣)</sup> ، ثم وسع دائرة هذا النوع من الاشتقاق وهو الاشتقاق الأكبر للإمام الشوكاني في نزهة الأحداق في علم الاشتقاق<sup>(٤)</sup> .

وقد تناولنا هذا الجانب في المبحث الأول من الفصل الثالث وإنما أشرت إليه ههنا نظراً لما يتعلق بأصالة ابن عادل ، وإنني أرى بعد ذلك أن التقليد للآخرين والنقل عن العلماء السابقين هو ما برز في كتابة ابن عادل ، وهذا ليس مما يعاب على المرء إلا إذا كان نقلاً أعمى دون استيعاب المعنى ، فابن عادل لا شك كان واسع الاطلاع على كتب العلماء السابقين ومؤلفاتهم ، فحاول أن يجمع كل ما يتعلق بكتاب الله العزيز نحواً وصرفاً ولغة وفقهاً وعقيدةً ومعنىً وتفسيراً مما زاد في حجم تفسيره « اللباب في علوم الكتاب » ، فجزاه الله خيراً .

(١) ٥ / ٢٢٤ .

(٢) ١ / ٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٣) مفتاح العلوم ص / ١٨ .

(٤) نزهة الأحداق في علم الاشتقاق ص / ٣٠ - ٤٥ .

# الخاتمة

وتشتمل على :  
أولاً : أهم النتائج .  
ثانياً : أهم التوصيات .

## الخاتمة

الخاتمة في نتائج البحث وأهم التوصيات :

### أولاً : أهم النتائج :

لقد توصل الباحث من خلال هذا البحث إلى أهم النتائج الآتية :

أولاً : إن مفهوم الاشتقاق عند ابن عادل لا يختلف عن مفهومه لدى غيره من العلماء بصفة عامة ، كما لا تختلف أنواعه عند ابن عادل عما هي لدى غيره ممن تناولوا مسألة الاشتقاق إلا في تحديد المصطلح كما سنوضح ذلك فيما بعد ، وكذلك المشتقات الثمانية لا تختلف عند ابن عادل عما هي لدى غيره من علماء التصريف .

ثانياً : لقد اضطرب العلماء قديماً وحديثاً في تحديدهم المصطلحات على أقسام الاشتقاق ، ففي حين بدأ ابن جني حديثه في تقسيم الاشتقاق إلى صغير وكبير اختتم حديثه بتسميتهما الأصغر والأكبر ، وتبعاً لذلك نرى عدم الانضباط في تحديد المصطلح فيمن جاء بعده .

ثالثاً : إن أقسام الاشتقاق بلغت حتى عصرنا الحاضر إلى أربعة أقسام :

١ - الاشتقاق الصغير ويطلق عليه الاشتقاق الأصغر والاشتقاق العام .  
٢ - الاشتقاق الكبير ويطلق عليه الاشتقاق الأكبر أيضاً وهو ما يعرف بالقلب اللغوي .

٣ - الاشتقاق الأكبر وهو ما عرف قديماً بالإبدال اللغوي وقد سماه الأستاذ عبد الله أمين بالإبدال الاشتقائي .

٤ - الاشتقاق الكُبار : وهذا ما سماه الأستاذ عبد الله أمين وهو ما عرف

قديماً بالنحت .

رابعاً : إن ابن عادل كان أكثر انضباطاً في وضع المصطلح على أنواع

الاشتقاق حيث تدرج في وضع الاسم على المسمّى ، فجعل الاشتقاق إلى ثلاثة أقسام الأصغر والأوسط والأكبر ، وجعل الأصغر لما توافقت فيه حروف الفرع مرتبة والأوسط لما توافقت فيه حروف الفرع دون الترتيب والأكبر لما توافق فيه حرفان فقط .

خامساً : إنَّ الاشتقاق الأكبر الذي هو توافق الحرفين الفاء والعين من مادة الكلمة مثل ( نفق ونفر ونفع ) الدالة على معنى الخروج لم يذكره سوى الإمام السكاكي ، ثم أثبتته ابن عادل الدمشقي ووسع دائرته الإمام الشوكاني في نزهة الأحداق في علم الاشتقاق .

سادساً : إن ابن عادل في عرضه لمسائل الاشتقاق ومناقشته لها لم يكن يقصد الخلافات القائمة بين البصريين والكوفيين في أصل الاشتقاق ، حيث كان يرجع مجموعة من الكلمات في اشتقاقها إلى المصدر ، والمجموعة الأخرى إلى الفعل .

سابعاً : لقد ظهر ابن عادل الدمشقي في الدراسة اللغوية والاشتقاقية من خلال المسائل والمفردات اللغوية التي تحدث عنها في تفسيره كسائر العلماء الذين تميزوا من خلال مؤلفاتهم .

ثامناً : إن الاشتقاق من الجذر ومن أسماء الأعيان وتعليل الأشياء والأسماء تعليلاً اشتقاقياً وكذلك الاشتقاق من كلمتين فأكثر كل ذلك ظواهر لغوية متأصلة لا يمكن إنكارها ، وابن عادل الدمشقي لم يكن فريداً في إثبات هذه الظواهر وتلك الألوان من الاشتقاقات ، وإنما هو كغيره من العلماء حيث أثبت هذه الظواهر من خلال حديثه عن مجموعة من المفردات اللغوية المرتبطة بكل لون من ألوان الاشتقاق .

تاسعاً : إن المشتقات من الجذر الواحد وترابطها في عموم المعنى ظاهرة من

ظواهر اللغة ، وبابه واسع جداً يمكن أن يبحث في بحث مستقل .  
 وخير شاهد على ذلك ما ذكره ابن فارس في معجمه « المقاييس في اللغة »  
 حيث أرجع مجموعة من المشتقات ذات الجذر الواحد إلى معنى عام واحد أو إلى  
 معنيين عامين من أول المقاييس إلى آخره .

عاشراً : إن معرفة المعنى العام لجذر من الجذور اللغوية كمعرفة الاستتار  
 لـ ( ج ن ن ) و ( ك ف ر ) ونحو ذلك تُسهّل على الدارسين معرفة المعنى العام  
 والمفهوم الشامل للعشرات بل للمئات من الكلمات ، وهذا أمر لا ينكر .

الحادي عشر : إن الاشتقاق من أسماء الأعيان بابٌ واسع في اللغة ، والذي  
 يدل على سعة هذا النوع من الاشتقاق غزارة المفردات اللغوية التي تؤول في  
 اشتقاقها إلى أسماء الأعيان ، ويدل على ذلك أيضاً أن ما لم يتحدث عنه ابن عادل  
 مما تنطبق عليه قاعدة الاشتقاق من أسماء الأعيان يكاد يشبه ما ذكره كـ ( البراز )  
 و ( الجراحة ) و ( الجلد ) و ( الجار ) و ( الحمأة ) و ( الخلاء ) و ( السرح )  
 و ( الشط ) ونحو ذلك .

الثاني عشر : إن الاشتقاق من أسماء الأعيان يمكن أن يبحث في بحث  
 مستقل لغزارة الألفاظ والكلمات التي تتعلق بهذا اللون من الاشتقاق في التراث  
 اللغوي .

الثالث عشر : إن الاشتقاق من أسماء الأعيان هو عبارة عن الاشتقاق من  
 الأشياء المحسوسة المشاهدة ، ولا ريب أن الأشياء المحسوسة هي أولى ما يدركها  
 الإنسان بإحدى حواسه الخمسة ، ثم ينتزع المعنى المحسوس المشاهد ؛ لينقله إلى  
 المعنى المعقول نحو : ( طار وتطيّر واطيّر واستطار ) كل ذلك من الطير الذي  
 يشاهده الإنسان يطير بجناحيه في الجو .

الرابع عشر : إن للاشتقاق من أسماء الأعيان تأثيراً بالغاً في فهم الأشياء وإدراكها ؛ لأن ذلك بمثابة التشبيه بالمحسوس ، فعندما يقال مثلاً : « نافق فلان » فهذا بمنزلة قولك : « فلان في خداعه وإظهاره خلاف ما يبطنه كاليربوع الذي يهرب من قاصعائه عندما يهاجم من نافقائه » وفي اشتقاق النفاق من ( نافقاء اليربوع ) والجِدَال من ( الجِدَالَة ) وهي الأرض الصلبة والإحراج من ( الحَرَج ) بمعنى الأشجار الكثيفة الملتفة إشارةً إلى هذا النوع من التشبيه الذي هو تشبيه المعقول بالمحسوس عن طريق الاشتقاق من أسماء الأعيان .

الخامس عشر : كثيراً ما تُسَمَّى الكائنات والأشياء في هذا الكون بأسماءٍ يمكن تفسيرها تفسيراً اشتقاقياً وتعليلها تعليلاً يعود في الأصل إلى مأخذها الاشتقائي ، وهذا أمر لا يمكن إنكاره ولا تجاهله .

السادس عشر : يمكن أن يبحث التعليل الاشتقائي للأسماء في بحث مستقل لوفرة هذا اللون من الظاهرة الاشتقاقية في التراث العربي .

السابع عشر : إن ظاهرة الاشتقاق من كلمتين فأكثر أمر قديم في اللغة ، فقد أثبتته الخليل ، ووسَّع دائرته ابن فارس وأطلق عليه مصطلحاً عرف بالنحت ، وعَنَوْنُهُ ابن عادل بقوله : « فصل في اشتقاق البسملة » وإيراده الكلمات المشابهة بالبسملة تحت هذا العنوان إشارة واضحة إلى أن هذه الكلمات رغم مشابهتها بباب النحت في النسب تدخل في عموم قاعدة الاشتقاق .

الثامن عشر : إن ابن فارس رغم كونه رائداً للقول بالنحت فيما زاد على ثلاثة أحرف لم يورد في مقاييسه الألفاظ التسعة التي اعتبرها أهل العلم ( ومنهم ابن عادل الدمشقي ) من المنحوتات من البسملة والجعفلة والحسيلة والحمدلة والحوقلة والدمعزة والسبحلة والطلبقة والهيللة ، والظاهر أنه بنى قاعدة النحت

على لفظ ( الحيلة ) المركبة من ( حَيَّ وعلَى ) ، وهذا يدل على أن ماهية النحت عند ابن فارس قد تختلف عن ماهيته لدى الآخرين .

التاسع عشر : إن روح الأصالة في تفسير ابن عادل الدمشقي شيء يكاد يكون كالعدم بينما روح التقليد هو الأمر السائد والغالب في كتابته سواء كان ذلك في المسائل اللغوية أو الاشتقاقية أو النحوية والصرفية ، فهو صاحب النفس الطويل في النقل بحيث لا يَمَلُّ من نقل كلام أهل العلم مهما كثر وطال .

العشرون : وعلى الرغم من غلبة السمات التقليدية في كتابة ابن عادل إلا أن كتابه « اللباب في علوم الكتاب » لا يخلو من المحاسن ، فهو كتاب جامع وشامل لكثير من العلوم فقهاً وأصولاً وتاريخاً ونحواً وصرفاً وبلاغةً ولغةً واشتقاقاً ، ومثل هذا التفسير يغني مقتنيه عن كثير من الكتب .

### ثانياً : أهم التوصيات :

إن دراسة الاشتقاق ومسائله لا يستغني عنها دارس من دارسي العربية ، ولا يخفى على أحد ما لهذا النوع من الدراسة من فوائد عظيمة في معرفة أسرار اللغة العربية التي كتب لها الخلود والبقاء ، ومن هذا المنطلق أوصي كلية اللغة العربية بالآتي :

- ١ - أن تتبني توسيع دائرة البحث في المسائل الاشتقاقية المدفونة في التراث العربي من كتب التفسير والحديث وكتب اللغة .
  - ٢ - إن الاشتقاق من الجذر باب واسع في اللغة ويستحق أن يبحث في بحث مستقل لغزارة المادة المتعلقة بها ، فياحبذا لو كلف بعض الدارسين من طلبة الدراسات العليا باتخاذ الاشتقاق من الجذر أطروحة بحثه .
  - ٣ - وكذلك الاشتقاق من أسماء الأعيان يستحق أن يبحث في بحث مستقل ، ولاشك أن تكليف بعض الطلبة من الدراسات العليا بتقديم البحث في هذا الموضوع يثري تراثنا العربي .
  - ٤ - التعليل الاشتقاقي للأسماء يستحق كذلك أن يفرد له بحث مستقل حتى يوفي حقه من البحث والتمحيص ، ولا ريب من وفرة الكلمات اللغوية التي فسرت تفسيراً اشتقاقياً ، واللغة العربية دائماً تشكو من شح المواضيع ، وإنني أرى أن تتبنى كلية اللغة العربية هذا الموضوع كبحث مستقل ثم تكلف به بعض الطلبة من مرحلة الدراسات العليا .
- وبهذا أختتم وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين نبينا محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

# الفهارس

## فهرس الشواهد من الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية
<b>الفاتحة</b>		
١٣١	٤	﴿ مالك يوم الدين ﴾
<b>البقرة</b>		
١٤٦	٢٠	﴿ إن الله على كل شيء قدير ﴾
٤٦٤	٢٦	﴿ إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة ﴾
٢٤٧	٢٧	﴿ الذين ينقضون عهد الله بعد ميثاقه ﴾
٢٢٢، ١٨٩	٤١	﴿ ولا تكونوا أول كافر به ﴾
١٢١	٥٤	﴿ فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم ﴾
٢١٢	٦١	﴿ أتستبدلون الذي هو أدنى ﴾
٤٦٩	٦١	﴿ وباؤوا بغضب من الله ﴾
١٢٩	٧٤	﴿ ثم قست قلوبكم من بعد ذلك ﴾
٢٣٧	١١٥	﴿ والله المشرق والمغرب ﴾
٢٣٩	١١٥	﴿ فأينما تولوا ﴾
٥	١٥٣	﴿ واشكروا لي ولا تكفرون ﴾
٤٨٢	١٦٧	﴿ أو سرحوهنّ بمعروف ﴾
٢٩٥	١٨٤	﴿ فمن كان منكم مريضاً أو على سفر ﴾
٣٣٥	١٨٧	﴿ باشروهنّ ﴾
٤٨٢	٢٣١	﴿ أو سرحوهنّ بمعروف ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
١٠٧	٢٥٥	﴿ ولا يحيطون بشيء من علمه ﴾
٢٦١	٢٧١	﴿ إن تبدوا الصدقات فنعماً هي ﴾
٣٨٠	٢٧٣	﴿ ولا يسألون الناس إلحافاً ﴾
١٠١	٢٧٥	﴿ كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ﴾
٣٠١	٢٧٥	﴿ فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف ﴾
٤٠٧	٢٧٦	﴿ يمحق الله الربا ﴾
<b>آل عمران</b>		
٣٧٢	١٤	﴿ المقنطرة ﴾
١٣٤	٢٦	﴿ قل اللهم مالك الملك ﴾
١٤٦	٣٦	﴿ وإني أعيدنها بك وذريتها من الشيطان الرجيم ﴾
٢٩٤	٤١	﴿ إلا رمزا ﴾
٢٧٨	٥٢	﴿ قال الحواريون نحن أنصار الله ﴾
١٤٠	٥٩	﴿ إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ﴾
٣٧٦	١٢٧	﴿ أو يكبتكم ﴾
٣٦٤	١٥٢	﴿ تصعدون ﴾
٤٨٠	١٥٤	﴿ لبرز الذين كتب عليهم القتل ﴾
٤٤٤	١٧٣	﴿ وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ﴾
٤٨٥	١٨٠	﴿ سيطوقون مما بخلوا به يوم القيامة ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
<b>النساء</b>		
٣٦٧	٢١	﴿ وقد أفضى بعضكم إلى بعض ﴾
٢٧٥	٢٤	﴿ والمحصنات من النساء ﴾
٢٧٥	٢٥	﴿ فإذا أحصن ﴾
٤١٧	٣٠	﴿ فسوف نصليه ناراً ﴾
٢٥١	٣١	﴿ وندخلهم مدخلا كريماً ﴾
٢٦٤	٣٦	﴿ والجار الجنب والصاحب بالجنب ﴾
٢٦٤	٤٣	﴿ ولا جنبا إلا عابري سبيل ﴾
٤٨٦	٥٧	﴿ وندخلهم ظلاً ظليلاً ﴾
٤٣٠	٨٢	﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾
١٧٧	٨٥	﴿ وكان الله على كل شيء مقبلاً ﴾
<b>المائدة</b>		
٣٧٩	٤	﴿ وما علمتم من الجوارح ﴾
١٦٩	٢٢	﴿ إنَّ فيها قومًا جبَّارين ﴾
٢٦٣	٥٠	﴿ أفحکم الجاهلیة یبغون ﴾
٣٣٩	٧٣	﴿ ثالث ثلاثة ﴾
١٧٢، ١٧١	٧٥	﴿ وأمه صديقة ﴾
٣٠١	٩٥	﴿ عفا الله عما سلف ﴾
٤١٨	١١٤	﴿ أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
<b>الأنعام</b>		
٧٧	١٠	﴿ ولقد استهزئ برسلك من قبلك فحاق بالذين سخروا منهم ما كانوا يستهزئون ﴾
٢٦١	٢٨	﴿ بل بدا لهم ما كانوا يخفون من قبل ﴾
٣٨٨	٣٥	﴿ فإن استطعت أن تبغني نفقاً في الأرض ﴾
٨٠	٣٥	﴿ أو سلماً في السماء ﴾
٧١	٤٤	﴿ حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبلسون ﴾
١٤٧	٦٥	﴿ قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم ﴾
٣٤٦	١٢٥	﴿ ضيقاً حرجاً ﴾
١٦٠	١٦٤	﴿ ولا تزر وازرة وزرة أخرى ﴾
<b>الأعراف</b>		
١٠١	١٢	﴿ خلقتني من نار وخلقته من طين ﴾
١٢٦	٧٧	﴿ فعقروا الناقة وعتوا عن أمر ربهم ﴾
<b>الأنفال</b>		
٤٨٤	١٣	﴿ ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله ﴾
٢٦٧	٦١	﴿ وإن جنحوا للسلم فاجنح لها ﴾
<b>التوبة</b>		
٤٨٢	٥	﴿ فخلوا سبيلهم ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٨٩	١٠	﴿ لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمّة ﴾
٣٣٩	٤٠	﴿ ثاني اثنين ﴾
٢٦٣	٤٨	﴿ لقد ابتغوا الفتنة من قبل ﴾
٣٤٠	٩٧	﴿ أجدرا ألا يعلموا ﴾
٤١٥	١٠٣	﴿ وصلّ عليهم إن صلاتك سكن لهم ﴾
٨	١٢٢	﴿ فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ... ﴾
<b>يونس</b>		
٢٦٣	٢٣	﴿ إذا هم يبغون في الأرض بغير الحق ﴾
	٢٤	﴿ وظنّ أهلها أنهم قادرون عليها ﴾
٣٦٧	٧١	﴿ ثم اقضوا إلى ولا تنظرون ﴾
٣١٢	٨٨	﴿ ربنا اطمس على أموالهم ﴾
٣٨٥	٩٢	﴿ فاليوم ننجيك بيدنك ﴾
<b>هود</b>		
٣٥٣	٢٣	﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأخبتوا إلى ربهم ﴾
٢٦١	٢٧	﴿ وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي ﴾
٢٢٠	٧٠	﴿ نكرهم وأوجس منهم خيفة ﴾
٣٥٩، ١٤٥	٩١	﴿ ولولا رهطك لرجمناك ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
<b>يوسف</b>		
٣٦٤، ٣٦٣	٣٠	﴿ شغفها ﴾
٢٠٤	٣١	﴿ وأعدت لهن متكا ﴾
٢٧٤	٤٨	﴿ إلا قليلا مما تحصنون ﴾
<b>إبراهيم</b>		
٥	٧	﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد ﴾
١٦٨	١٥	﴿ واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد ﴾
٢٦٧، ٢٦٤	٣٥	﴿ واجنبي وبني أن نعبد الأصنام ﴾
<b>الحجر</b>		
٢٩٧	١٥	﴿ سكرت أبصارنا ﴾
٢٦٨	٨٨	﴿ واخفض جناحك للمؤمنين ﴾
<b>النحل</b>		
٤٨٢	٦	﴿ تسرحون ﴾
٢٦٧	٣٦	﴿ واجتنبوا الطاغوت ﴾
٤٢٧	٩٨	﴿ فإذا قرأت القرآن ﴾
<b>الإسراء</b>		
٢٦٨	٢٤	﴿ واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ﴾
١٠٦	٤٤	﴿ وإن من شيء إلا يسبح بحمده ﴾
٣٥٢	٦٨	﴿ حاصباً ﴾
٢٥١	٨٠	﴿ ربّ أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
<b>الكهف</b>		
٣٣٩	٢٢	﴿ ثلاثة رابعهم .. خمسة سادسهم ... سبعة وثامنهم ﴾
٤٨٠	٤٧	﴿ وترى الأرض بارزة ﴾
٣٢٢	٦٤	﴿ فارتدّا على آثارهما قصصا ﴾
٣٦٩	٧٧	﴿ يريد أن ينقض ﴾
٤٨١	٨٦	﴿ حَمِيَّة ﴾
٤٧٣	٩٩	﴿ وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ﴾
٤١١	٩٩	﴿ ونفخ في الصور ﴾
<b>مريم</b>		
٢٧٧	١٣	﴿ وحناناً من لدنّا ﴾
١٦٨	١٤	﴿ ولم يكن جباراً عصياً ﴾
١٦٨	٣٢	﴿ ولم يجعلني جباراً شقيّاً ﴾
١٤٥، ١٤٤، ٣٥٩	٤٦	﴿ لأرجمنك واهجرني ملياً ﴾
١٨٦	٥٧	﴿ ورفعناه مكاناً عليّاً ﴾
<b>الأنبياء</b>		
٣٥٦	١٨	﴿ بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه ﴾
٢٧٤، ٢٧٢	٨٠	﴿ وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم ﴾
٢٧٤	٩١	﴿ أحصنت فرجها ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
<b>الحج</b>		
١٤٠	٥	﴿ يا أيها الناس إن كنتم في ريب من البعث فإننا خلقناكم من تراب ﴾
٢٩٠	٥	﴿ اهتزت وربت ﴾
٢٣٣، ٢٣١	٣٤	﴿ لكل أمة جعلنا منسكا ﴾
٢٣٤	٣٤	﴿ ليذكروا اسم الله ﴾
٣٥٣	٣٤	﴿ وبشر المخبتين ﴾
٣٦٢	٤٥	﴿ قصر مشيد ﴾
٢٥١	٥٩	﴿ ليدخلنهم مدخلا يرضونه ﴾
٢٣٣	٦٧	﴿ لكل أمة جعلنا منسكا هم ناسكوه ﴾
<b>المؤمنون</b>		
١٤٨	١٨	﴿ وإنا على ذهاب به لقادرون ﴾
<b>النور</b>		
٤٨١	٤	﴿ فاجلدوا ﴾
٢٨٦	٣١	﴿ وليضربن بخمرهنّ على جيوبهنّ ﴾
٢٦١	٦٠	﴿ غير متبرجات بزينة ﴾
<b>الشعراء</b>		
٤٨٠	٩١	﴿ وبرّزت الجحيم للغاوين ﴾
٣٥٩	١١٦	﴿ لئن لم تنته يا نوح لتكونن من المرجومين ﴾
١٦٨	١٣٠	﴿ وإذا بطشتم بطشتم جبارين ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
<b>القصص</b>		
٨٦	٤	﴿ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾
٣٢٢	١١	﴿ وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِيهْ ﴾
١٦٧	١٩	﴿ إِنْ تَرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَارًا فِي الْأَرْضِ ﴾
٢٦٣	٧٧	﴿ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ ﴾
<b>الروم</b>		
٧١	١٢	﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَبْلِسُ الْمَجْرُمُونَ ﴾
<b>لقمان</b>		
٢١٩، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٢٠	١٩	﴿ إِنْ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتَ لَصَوْتِ الْحَمِيرِ ﴾
<b>الأحزاب</b>		
٤٨١	٦٠	﴿ يَجَاوِرُونَكَ ﴾
<b>سبأ</b>		
٣٣٤	١٤	﴿ إِلَّا دَابَّةَ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ ﴾
<b>فاطر</b>		
٧٨	٤٣	﴿ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾
<b>يس</b>		
٥٧	١٨	﴿ إِنَّا نَطَيَّرْنَا بِكُمْ ﴾
١٤٥	١٨	﴿ لَنَرْجِمَنَّكُمْ ﴾
<b>الصفافات</b>		
٣٣٧، ٣٣٦	١٠٣	﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّ لِلْجَبِينِ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
<b>ص</b>		
٤٠٩، ٣٦١	٢١	﴿ إذ تسوروا المحراب ﴾
٤٨٣	٢٢	﴿ فاحكم بيننا ولا تشطط ﴾
٨٦	٧٥	﴿ أستكبرت أم كنت من العالمين ﴾
١٤٦	٨٢	﴿ قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين ﴾
<b>الزمر</b>		
١٣٠	٢٢	﴿ فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله ﴾
٢٦٥	٥٦	﴿ يا حسرتى على ما فرطت في جنب الله ﴾
<b>غافر</b>		
١٣٥	١٦	﴿ لمن الملك اليوم ﴾
<b>الشورى</b>		
٨٢	١٣	﴿ شرع لكم من الدين ﴾
<b>الزخرف</b>		
٣٠١، ٢٩٩	٥٦	﴿ فجعلناهم سلفاً ﴾
٨٥	٦١	﴿ وإنه لعلم للساعة ﴾
٧١	٧٧	﴿ لا يفتر عنهم وهم فيه مبلسون ﴾
<b>الجاثية</b>		
٤٨٠	٢١	﴿ اجترحوا ﴾
<b>الأحقاف</b>		
٧٨	٢٦	﴿ وحق بهم ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
<b>محمد</b>		
٤٢٣	٦	﴿ ويدخلهم الجنة عرفّها لهم ﴾
<b>الحجرات</b>		
٢٦٣	٩	﴿ فان بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ﴾
<b>ق</b>		
١٦٨	٤٥	﴿ وما أنت عليهم بجبار ﴾
<b>الذاريات</b>		
٣٠٦	٤٩	﴿ ومن كل شيء خلقنا زوجين ﴾
<b>النجم</b>		
١٦	٣٢	﴿ هو أعلم بمن اتقى ﴾
٣٧٧	٣٤	﴿ وأعطى قليلا وأكدى ﴾
١٦٠	٣٨	﴿ ألا تزر وازرة وزر أخرى ﴾
<b>الرحمن</b>		
١٠١	١٥	﴿ وخلق الجان من مارج من نار ﴾
٢٣٩	١٧	﴿ رب المشرقين ورب المغربين ﴾
<b>الواقعة</b>		
٤٨٧	٦٥-٦٦	﴿ فظلمت تفكّهون ﴾ ﴿ إنا لمغمون ﴾
<b>الحديد</b>		
١٢٩	١٦	﴿ فطال عليهم الأمد فقست قلوبهم ﴾
١٢١	٢٢	﴿ من قبل أن نبرأها ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
<b>المجادلة</b>		
٢٧٨	١	﴿ والله يسمع تحاوركما ﴾
<b>الحشر</b>		
١٦٨	٢٣	﴿ الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ﴾
١٢١	٢٤	﴿ هو الله الخالق البارئ ﴾
<b>التحريم</b>		
٢٧٤، ٢٧٣	١٢	﴿ ومريم بنت عمران التي أحصنت فرجها ﴾
١٧٢	١٢	﴿ وصدقت بكلمات ربها وكتبه ﴾
<b>القلم</b>		
٢٤٤	٤٦	﴿ فهم من مغرم مثقلون ﴾
<b>الحاقة</b>		
٣٠١	٢٤	﴿ كلوا واشربوا هنيئاً بما أسلفتم في الأيام الخالية ﴾
<b>المعارج</b>		
٢٣٩	٤٠	﴿ فلا أقسم برب المشارق والمغارب ﴾
<b>القيامة</b>		
١٤٨	٤	﴿ بلى قادرين على أن نسوي بنانه ﴾
٤٢٧	١٧	﴿ إن علينا جمعه وقرآنه ﴾
٣٨٢	٣٣	﴿ ثم ذهب إلى أهله يتمطى ﴾
<b>الانفطار</b>		
١٢١	٧	﴿ الذي خلقك فسواك فعدلك ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
<b>الانشقاق</b>		
٢٧٨	١٤	﴿إنه ظن أن لن يحور﴾
<b>الطَّارِق</b>		
١٤٧	٨	﴿إنه على رجعه لقادر﴾
<b>الفجر</b>		
٣٠٥	٣	﴿والشفع والوتر﴾
<b>الشرح</b>		
١٨٦	٤	﴿ورفعنا لك ذكرك﴾
<b>الليل</b>		
٤١٧	١٥	﴿لا يصلاحها إلا الأشقى﴾
٢٦٧	١٨-١٧	﴿وسيجنبها الأتقى الذي يؤتي ماله يتزكى﴾
<b>الشمس</b>		
١٢٧	١٤	﴿فكذبوه فعقروها﴾
<b>الناس</b>		
١٣٥	٢	﴿ملك الناس﴾

## فهرس الشواهد من الأحاديث النبوية

الصفحة	نص الحديث	م
٤١٥	إذا دُعِيَ أحدكم إلى طعامٍ فليُجِبْ ... وإن كانَ صائماً فليُصَلِّ .	١
٣٤١	اسقِ يا زبير ، ودعِ الماءَ يَرِجُ إلى الجذْرِ .	٢
٤١٨	أيام أكلٍ وشرِبٍ وبيعٍ .	٣
٢٨٣	الحربُ خُدعةٌ .	٤
١٢٦	عقراً حلقاً ما أراها إلا حابستنا .	٥
٢٧٦	كان النبي ﷺ يخطب إلى جذعٍ فلما اتُّخِذَ .	٦
٣٥٨	لا ترجموا قبرى .	٧
٤١٥	اللهم صلِّ على آلِ أبي أوفى .	٨
٥٠٧	من آتاه الله مالاً ، فلم يؤدِّ زكاته ... يُطَوَّقُه يومَ القيامة .	٩
٢٧٩	نعوذُ بالله من الحورِ بعد الكورِ .	١٠

## فهرس الأمثال

الصفحة	المثل	م
٢١٨	أحمق من هبنقة .	١
٢٢٢، ٢١١	أشغل من ذات النحيين .	٢
٢٢٢	ألعن من لعن على لسان داؤد .	٣
٢٨٤	خامري حضاجر أتك ما تحاذر .	٤
٣٠٠	سلفوا ضيفكم وهنوه .	٥
٤٢٨	ما قرأت الناقة سلى قط .	٦
٢١٧	هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف .	٧
٢١٨	هو أفلس من ابن المذلق .	٨
٢١١	هو ألس من شظاظ	٩

## فهرس الشواهد من الأبيات الشعرية

الصفحة	قائله	البيت	القافية
٤٣٣	حارث بن حلزة الشكري	عِنْدَ عَمْرٍو فَهَلْ لَهُ إِبْقَاءُ	الهمزة
٢٦٨	النابعة الذبياني	إِذَا مَا التَّقَى الْجَمْعَانِ أَوَّلِ غَالِبِ	الباء
٤٠٨	النابعة الذبياني	تَرَى كُلَّ مَلِكٍ دُونَهَا يَتَذَبذُبُ	
١١٥، ١١٣	مجهول	تَنَزَّلَ مِنْ جِوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ	
٢٦٤	علقمة الفحل	فَلَا تَحْرَمْنِي نَائِلًا عَنِ جَنَابَةِ	
٨٢	ذو الرمة	وَفِي الشَّرَائِعِ مِنْ جِلَانٍ مُقْتَنِصٍ	
٤٤٩	مجهول	إِلَى أَنْ حَيْعَلَ الدَّاعِيَ الْفَلَاحَا	الحاء
٣٠٩	النابعة الذبياني	فِي حَالِكَ اللَّوْنِ صَدَقَ عَيْرِ ذِي أَوْدِ	الذال
٣٧٥	طرفة بن العبد	لَتَكْتَنَقَنَّ حَتَّى تَشَادَ بِقَرْمَدِ	
٤٤٩	مجهول	أَلَمْ يُحْزِنَنَّكَ حَيْعَلَةُ الْمَنَادِي	
٣٨٠	طرفة بن العبد	يَلْحَفُونَ الْأَرْضَ هَدَابِ الْأَزْرِ	الراء
٤٢٤	ذو الرمة	عُرُوفٍ لَمَّا حُطَّتْ عَلَيْهِ الْمَقَادِرُ	
٤٣١	مجهول	بِهِ جَمَعَ اللَّهُ الْقَبَائِلَ مِنْ فُهَيْرِ	
١١٤	عدي بن زيد	أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتَظَارِي	
٣٢٥	العجاج	قَالَ: نَعَمْ، أَعْرِفُهُ وَأَبْلَسَا	السين
٤٣٢	منسوب إلى تبع	رَوَّهَا سُمَيْتُ فُرَيْشُ فُرَيْشَا	الشين
٤٣٢	منسوب إلى تبع	رُكُّ فِيهَا لِذِي الْجَنَاحَيْنِ رِيشَا	
٤٣٢	منسوب إلى تبع	يَأْكُلُونَ الْبِلَادَ أَكْلًا كَمِيشَا	
٤٣٢	منسوب إلى تبع	يُكْثِرُ الْقَتْلَ فِيهِمْ وَالْحُمُوشَا	
٢٤٩	القطامي	وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرَّتَاعَا	العين
٣٩٢	النابعة الذبياني	لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَائِعِ	
٤١٥	الأعشى	نَوْمًا فَإِنَّ لِحْنِبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَعًا	
١٣١	مزرد بن ضرار	وَخَمْسِ مِئِي مِنْهَا قِسِيٌّ وَزَائِفِ	
٣٠٢	الحصين بن مرى	وَحَتَّى أَثَرَّتْ بِالْأَكْفِ الْمَصَاحِفُ	
٣٠٧	كعب بن زهير	وَفِي الصَّدَقِ مَنجَاةٌ مِنَ الشَّرِّ فَاصْدُقْ	القاف
٢٨٥	مجهول	فَقَدْ جَاوَزْنَا حَمْرَا الطَّرِيقِ	

الصفحة	قائله	البيت	القافية
١٨٣	العباس بن مرداس	بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَ	الكاف
٥٠٠	كثير عزة	أَبَا خَالِدٍ صَلَّتْ عَلَيْكَ الْمَلَائِكُ	
١١٤	ليبد بن ربيعة	بِأَلْوَكٍ فَبَدَلْنَا مَا سَأَلَ	اللام
٣٩٢	برج الطائي	بِأَيَاتِنَا نَزَجِي اللَّقَاحِ الْمَطَافِلَا	
١٤٢	بشار بن برد	وَبِهِ سُمِّيَ الْخَلِيلُ خَلِيلَا	
٤٤٩	مجهول	إِلَى أَنْ دَعَا دَاعِي الْفَلَاحِ فَحَيَعَلَا	
٤٤١	منسوب إلى عمر بن أبي ربيعة	لَقَدْ بَسَمَلْتِ هِنْدُ غَدَاةَ لَقَيْتُهَا	
٣١٠	امرؤ القيس	وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَرَمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمَلِ	
٣٠٤	امرؤ القيس	عَلَى حِرَاصَا لَوْ يُثِرُونَ مَقَتَلِي	
٣١٥	امرؤ القيس	لِمَا نَسَجْتَهَا مِنْ جُنُوبٍ وَشَمَائِلِ	
٩٨	أمية بن أبي الصلت	ثُمَّ يُلْقَى فِي السَّجْنِ وَالْأَكْبَالِ	
١٤٣	زهير بن أبي سلمى	يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ	الميم
٤٢٧	حسان بن ثابت	يَقْطَعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقِرَانَا	النون
٤٢٨	عمر بن كلثوم	هَجَانِ اللَّوْنِ لَمْ نَقْرَأْ جَنِينَا	
٩٨	النابعة الذبياني	فَبَانَتِ وَالْفُؤَادُ بِهَا رَهِيئُ	
١١٥	النابعة الذبياني	سَتَحْمَلُهُ الرِّوَاةُ إِلَيْكَ عَنِي	

## فهرس الكلمات اللغوية والمواد الأساسية التي احتواها البحث

م	الجزر	الكلمة	الصفحة	م	الجزر	الكلمة	الصفحة
١	أ ب ل	الإبْلُ	٣٣٢	١٨	ب ر ء	بَرِيَّةٌ	١٣٦
٢	أ ج ح	مَأْجُوحٌ	١٩٥	١٩	ب ر ج	البروْجُ	٢٦١
٣	أ خ ر	الآخِرَةُ	٣٩٥	٢٠	ب س م ل	بَسْمَلٌ	٤٤٠
٤	أ د م	آدَمٌ	٧٢	٢١	ب ش ر	البَشْرَةُ	٣٣٥
٥	أ ر ض	الأَرْضُ	٣٣٤	٢٢	ب غ ي	البَغْيُ	٢٦٢
٦	أ س ر	أَسِيرٌ	١٣٦	٢٣	ب ق ر	البَقْرَةُ	٣٩٦
٧	أ ص د	مُؤَصَّدَةٌ	١٩٧	٢٤	ب ق ر	مبَيَّقَرٌ	١٩٠
٨	أ ل ك	مَلَائِكَةٌ	١١٠	٢٥	ب ل س	إِبْلِيسُ	٧٠
٩	أ ل هـ	الله	١٠٢	٢٦	ت ل ل	التُّلُّ	٣٣٦
١٠	أ م ن	مُهَيِّمٌ	١٩٠	٢٧	ث ب و	ثَبَاتٌ	٩٣
١١	أ و ل	أَوَّلٌ	٢٢٢	٢٨	ث ل ث	ثَالِثٌ	٣٣٨
١٢	أ و ل	أَلٌّ	٨٧	٢٩	ث ن ي	ثَانٌ	٣٣٨
١٣	أ و هـ	أَوَاهٌ	١٦١	٣٠	ث م ن	ثَامِنٌ	٣٣٨
١٤	أ ي ي	الآيَةُ	٣٩٢	٣١	ج ب ر	جَبَّارٌ	١٦٣
١٥	ب ح ر	البَحْرُ	٢٦٠	٣٢	ج ث ث	الجِثَّةُ	٣٣٩
١٦	ب د و	البَدْوُ	٢٦٠	٣٣	ج در	الجِدَارُ	٣٤٠
١٧	ب ر ء	بارئ	١٢٠	٣٤	ج دل	الجِدَالَةُ	٣٤٢

الصفحة	الكلمة	الجذر	م	الصفحة	الكلمة	الجذر	م
٢٧٨	الْحَوْرُ	ح و ر	٥٢	٤٤٢	جَعْفَلَ	ج ع ف ل	٣٥
٧٤	حَاقَ	ح و ق	٥٣	١٩٠	مَجِيْمٌ	ج م ر	٣٦
٤٤٥	حَوْقَلٌ	ح و ق ل	٥٤	٢٦٤	جُنُبٌ	ج ن ب	٣٧
٤٤٨	حَيْعَلٌ	ح ي ع ل	٥٥	٢٦٧	الجُنَاحُ	ج ن ح	٣٨
٣٥٣	الْحَبْتُ	خ ب ت	٥٦	٢٧٠	الجِنُّ	ج ن ن	٣٩
٢٨٢	الْحِدَاغُ	خ د ع	٥٧	٣٤٣	الحَبُّ / الحَبَّةُ	ح ب ب	٤٠
١٤١	خَلِيلٌ	خ ل ل	٥٨	٣٤٤	الْحُدُّ / الحَلِيدُ	ح د د	٤١
٢٨٤	الْخَمْرُ	خ م ر	٥٩	٣٤٦	الْحَرْجُ	ح ر ج	٤٢
٤٠٢	الْخَيْلُ	خ ي ل	٦٠	٣٤٩	الْحَزْنُ	ح ز ن	٤٣
٢٥١	مُدْخَلٌ	د خ ل	٦١	٤٤٣	حَسْبَلٌ	ح س ب ل	٤٤
٣٥٤	الدَّرَجَةُ	د ر ج	٦٢	٣٥٠	الحَاسَةُ	ح س س	٤٥
٤٥١	دَمَعَزٌ	د م ع ز	٦٣	١٧٦	مَحْسَنٌ	ح س ن	٤٦
٣٥٦	الدِّمَاقُ	د م غ	٦٤	٣٥٢	الْحَصْبَاءُ	ح ص ب	٤٧
٢١١	أَذْنَى	د ن و	٦٥	٢٧٢	الْحِصْنُ	ح ص ن	٤٨
٢٨٧	الدَّبْحُ	ذ ب ح	٦٦	٣٩٧	الْحَلَائِلُ	ح ل ل	٤٩
٢٨٨	الذِّكَاةُ	ذ ك و	٦٧	٤٤٤	حَمَدَلٌ	ح م د ل	٥٠
٢٠٩	رَبٌّ	ر ب ب	٦٨	٢٧٥	الْحَنَانُ	ح ن ن	٥١

الصفحة	الكلمة	الجذر	م	الصفحة	الكلمة	الجذر	م
٢٩٧	السُّكْرُ	س ك ر	٨٧	٢٩٠	الرَّبَا	ر ب و	٦٩
٢٩٩	السَّلْفُ	س ل ف	٨٨	٣٥٨	الرَّجَامُ	ر ج م	٧٠
٨٠	السَّلَامُ	س ل م	٨٩	١٤٤	رَجِيمٌ	ر ج م	٧١
٨١،٧٤	اسْمٌ	س م و	٩٠	٢٥٣	مَرْضَاةٌ	ر ض و	٧٢
٩٦	السَّنَنُ	س ن ن	٩١	٢٩١	الرَّعْنُ	ر ع ن	٧٣
٣٦٠	السُّورُ	س و ر	٩٢	٢٠٩	راعناً	ر ع ن	٧٤
٤٠٨	السُّورَةُ	س و ر	٩٣	٢٩٣	الرَّزْمُ	ر م ز	٧٥
١٤٩	مَسِيحٌ	س ي ح	٩٤	٤٠٣	رَمَضَانُ	ر م ض	٧٦
١٨٨	مسيطرٌ	س ي ط ر	٩٥	٣٥٩	الرَّهَابَةُ	ر ه ب	٧٧
٣٦١	الشَّجَرَةُ	ش ج ر	٩٦	١٧٥	زَبُورٌ	ز ب ر	٧٨
٣٠٢	الشَّرُّ	ش ر ر	٩٧	١٩٨	مُزْجَاةٌ	ز ج و	٧٩
٨٢	شُرْعَةٌ	ش ر ع	٩٨	٤٥٢	سَبَحَلٌ	س ب ح ل	٨٠
٢٣٧	مَشْرِقٌ	ش ر ق	٩٩	٢٣٥	مَسْجِدٌ	س ج د	٨١
٣٦٣	الشَّغْفُ	ش غ ف	١٠٠	١٦٩	سَجَّيْنٌ	س ج ن	٨٢
٣٠٤	الشَّفْعُ	ش ف ع	١٠١	١٦٩	سَجَّيْلٌ	س ج ل	٨٣
٤١١	الشَّهْرُ	ش ه ر	١٠٢	٤٠٧	السُّحْتُ	س ح ت	٨٤
٣٦٢	الشَّيْءُ	ش ي د	١٠٣	٢٠٢	مُسْتَطَرٌ	س ط ر	٨٥
٠٧	الشَّيْطَانُ	ش ي ط	١٠٤	٢٩٥	السَّفَرُ	س ف ر	٨٦

الصفحة	الكلمة	الجذر	م	الصفحة	الكلمة	الجذر	م
٨٥	عَلَا	ع ل و	١٢٣	١٢١	صَابِئ	ص ب أ	١٠٥
٤١٧	العِيدُ	ع ي د	١٢٤	١٧١	صِدِّيقَة	ص د ق	١٠٦
١٥٣	مَعِينٌ	ع ي ن	١٢٥	٣٠٦	الصَّدُقُ	ص د ق	١٠٧
٢٤٤	مَعْرَمٌ	غ ر م	١٢٦	٣١٠	الصَّرْمُ	ص ر م	١٠٨
٣٦٦	الغراء	غ ر م	١٢٧	٣٦٤	الصَّعِيد	ص ع د	١٠٩
٣١٩	الْفَرْصُ	ف ر ض	١٢٨	٤١٢	الصُّلْبُ	ص ل ب	١١٠
٤٢٥	الْفَارِصُ	ف ر ض	١٢٩	٤١٣	الصَّلَاة	ص ل و	١١١
٣٦٧	الْفَضَاءُ	ف ض و	١٣٠	٢٠٢	مَسْتَطَرٌّ	ط ر ر	١١٢
٣٢٠	الْفَطْرُ	ف ط ر	١٣١	٤٥٣	طَلَبَقٌ	ط ل ب ق	١١٣
٣٦٩	الْفِقَارُ	ف ق ر	١٣٢	٣١١	الطَّمْسُ	ط م س	١١٤
١٤٦	قَدِيرٌ	ق د ر	١٣٣	١٢٣	طَاهِرٌ	ط ه ر	١١٥
٤٢٦	الْقِرَانُ	ق ر أ	١٣٤	٣٦٥	الظَّهْرُ	ظ ه ر	١١٦
٤٣٠	قَرِيشٌ	ق ر ش	١٣٥	٤٢١	عَرَفَاتٌ	ع ر ف	١١٧
١٠٩	الْقَرْيَةُ	ق ر ي	١٣٦	٣١٣	العَرْوُ	ع ر و	١١٨
١٧٣	قَسَّيسٌ	ق س س	١٣٧	٣١٥	العَفْوُ	ع ف و	١١٩
١٢٨	قَاسِيَةٌ	ق س و	١٣٨	١٢٥	عَاقِرٌ	ع ق ر	١٢٠
٣٢٢	القَصُّ	ق ص ص	١٣٩	٣١٧	العَقْلُ	ع ق ل	١٢١
٣٦٩	القِصَّةُ	ق ض ض	١٤٠	٨٤	العالمون	ع ل م	١٢٢

الصفحة	الكلمة	الجذر	م	الصفحة	الكلمة	الجذر	م
٣٨١	المَعزُ	م ع ز	١٥٨	٣٧١	القَفَا	ق ف و	١٤١
١٥٣	معين	م ع ن	١٥٩	٣٧٢	القنطارُ	ق ن ط ر	١٤٢
١٣١	مَالِك	م ل ك	١٦٠	١٧٧	مُقَيَّتٌ	ق و ت	١٤٣
٣٨٣	الموجُ	م و ج	١٦١	٣٧٦	الكبْدُ	ك ب د	١٤٤
١٨١	نبيُّ	ن ب أ	١٦٢	٣٢٤	الكَتَبُ	ك ت ب	١٤٥
٣٨٤	النَّبْطُ	ن ب ط	١٦٣	٣٧٧	الكُدْيَةُ	ك د ي	١٤٦
٣٨٥	النجا / النجوة	ن ج و	١٦٤	٣٢٥	الكَرْسُ	ك ر س	١٤٧
٣٢٧	النِّدَاءُ	ن د و	١٦٥	٤٣٤	الكعبة	ك ع ب	١٤٨
٢٤٠	مِنْسَأَةٌ	ن س أ	١٦٦	٣٢٦	الكفْرُ	ك ف ر	١٤٩
١٥٦	نسيء	ن س أ	١٦٧	٣٧٩	الكَلْبُ	ك ل ب	١٥٠
٢٣١	مَنْسَكٌ	ن س ك	١٦٨	١٨٠	مكَلَّبٌ	ك ل ب	١٥١
٣٨٦	النَّفْسُ	ن ف س	١٦٩	١١٠	ملائكة	ل أ ك	١٥٢
٣٨٧	النافقاء	ن ف ق	١٧٠	٣٨٠	اللِّحَافُ	ل ح ف	١٥٣
٢١٦	أنكر	ن ك ر	١٧١	٤٣٥	المدادُ	م د د	١٥٤
١١٠	النار	ن و ر	١٧٢	١٤٩	مَسِيحٌ	م س ح	١٥٥
٤٥٤	هَيْلَلٌ	ه ي ل ل	١٧٣	٤٣٦	المِسْكُ	م س ك	١٥٦
٢٤٧	ميثاقٌ	و ث ق	١٧٤	٣٨٢	المطا	م ط و	١٥٧

الصفحة	الكلمة	الجذر	م	الصفحة	الكلمة	الجذر	م
				٢٤٦	مَوْثِقٌ	وثق	١٧٥
				١٥٨	وزير	وزر	١٧٦
				٧٤	اسم	وسم	١٧٧
				١٩٩	موسى	وسي	١٧٨
				١٧٩	متقي	وقي	١٧٩
				٢٠٥	مُتَّكَأٌ	وكأ	١٨٠
				٢٢٢	أَوَّلٌ	وول	١٨١

## فهرس المصادر والمراجع

## الألف

- ابن طلحة النحوي ، حياته ، آثاره ، آراؤه : الثبتي د. عياد بن عيد ، الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ ، مكتبة دار التراث .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي ، تحقيق : أنس مهرة ، الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الكتب العلمية ، لبنان .
- أحكام القرآن : ابن العربي أبو بكر محمد بن عبد الله المتوفى ٥٤٣ هـ ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان .
- أدب الكاتب : الدينوري أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة المتوفى ( ٢٧٦ هـ ) شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي قاعور ، الطبعة الأولى : ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب : الأندلسي أبو حيان محمد بن يوسف ( ٧٤٥ هـ ) تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- أساس البلاغة : الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ( ٤٦٧ هـ - ٥٣٨ هـ ) تحقيق : الأستاذ عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- أسرار العربية : الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد الأنباري ( ٥١٣ هـ - ٥٧٧ هـ ) ، تحقيق : د. فخر صالح قدارة ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، دار الجليل ، بيروت ، لبنان .

- الاشتقاق : ابن دريد الأزدي أبو بكر محمد بن الحسن ( ٢٢٣ هـ - ٣٢١ هـ ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- الاشتقاق : تأليف عبد الله أمين ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- اشتقاق أسماء الله الحسنى : الزجّاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق المتوفى ( ٣٤٠ هـ ) ، تحقيق : د. عبد الحسين المبارك ، الطبعة الثانية : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .
- إصلاح المنطق : ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ( ١٨٠ هـ - ٢٤٤ هـ ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، عبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة .
- الأصول في النحو : ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل ( ٣١٦ هـ ) تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد ( ٣٧٠ هـ ) ، طبعة عام : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
- إعراب القراءات السبع وعللها : ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد ( ٣٧٠ هـ ) ، تحقيق وتقديم : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

- إعراب القراءات الشواذ : العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين ( ٥٣٨ هـ - ٦١٦ هـ ) ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزّوز ، الطبعة الأولى : ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
- إعراب القرآن : النحّاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ( ٢٦٠ هـ - ٣٣٨ هـ ) ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
- الأمالي : أبو علي إسماعيل بن قاسم بن عيذون القالي ، ( ٢٨٠ هـ - ٣٥٦ هـ ) تحقيق : علي محمد زينو ، الطبعة الأولى : ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .
- أمالي ابن الشجري : ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي ( ٤٥٠ هـ - ٥٤٢ هـ ) ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- إنباه الرواة على أنباه النُّحاة : القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف المتوفى ( ٦٢٤ هـ ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .
- الانتصار لسبويه على المبرد : التميمي أبو العباس أحمد بن محمد بن ولّاد المتوفى ( ٣٣٢ هـ ) تحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الأولى : ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .
- الإنصاف في مسائل الخلاف : الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ( ٥١٣ هـ - ٥٧٧ هـ ) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد المتوفى ( ٧٦١ هـ ) ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، لبنان .

### الباء

- البحر المحيط : الأندلسي أبو حيان محمد بن يوسف ( ٧٤٥ هـ ) تحقيق وتعليق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، الطبعة الأولى : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ( ٨٤٩ هـ - ٩١١ هـ ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، دار الفكر .

- البيان في غريب إعراب القرآن : الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ( ٥١٣ هـ - ٥٧٧ هـ ) ، تحقيق : د. طه عبد الحميد طه ، طبعة عام : ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- البيان والتبيين : الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر المتوفى ( ٢٥٥ هـ ) ، ط / ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

### التاء

- تاج العروس من جواهر القاموس : الحسيني محمد بن عبد الرزاق الملقب بالمرتضى الزبيدي ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية .

- التبيان في إعراب القرآن : العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين ( ٥٣٨ هـ - ٦١٦ هـ ) ، الطبعة الأولى : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين ( ٥٣٨ هـ - ٦١٦ هـ ) تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى : ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
- تذكرة الحفاظ للذهبي : الإمام أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ ، السلسلة الجديدة من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية ، المكتبة الفيصلية ، بمكة المكرمة .
- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : الأندلسي أبو حيان محمد بن يوسف ( ٧٤٥ هـ ) ، تحقيق : د. حسن هندراوي ، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م ، دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
- التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور : تأليف الأستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، ط / ١ ، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م ، مؤسسة التآريخ ، بيروت ، لبنان .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبالي الأندلسي ( ٦٠٠ هـ - ٦٧٢ هـ ) تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- التعريفات : الجرجاني علي بن محمد بن علي ( ٧٤٠ هـ - ٨١٦ هـ ) ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، الطبعة الثالثة : ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

- تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل : البيضاوي عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي المتوفى : ٧٩١ هـ ، تحقيق : مجدي فتحي السيد وياسر سليمان أبو شادي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر .
- تفسير غريب القرآن : الدينوري أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة المتوفى ( ٢٧٦ هـ ) تحقيق : السيد أحمد صقر ، طبعة عام : ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م ، المكتبة العلمية ، بيروت .
- تقريب المعاني في شرح حرز الأمانى : تأليف : سيد لاشين أبو الفرج وخالد بن محمد الحافظ العلمي ، الطبعة الرابعة : ١٤٢١ هـ ، مكتبة دار الزمان ، المدينة المنورة .
- التكملة : الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار المتوفى ( ٣٧٧ هـ ) تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
- تهذيب اللغة : الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد ( ٢٨٢ - ٣٧٠ هـ ) تعليق : عمر سلامي وعبد الكريم حامد ، ط / ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

### الجيم

- الجامع لأحكام القرآن : القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر ( ٦٧١ هـ ) تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

- جامع البيان في تأويل القرآن ( تفسير الطبري ) : أبو جعفر الطبري محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب ( ٢٢٤ هـ - ٣١٠ هـ ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ، مؤسسة الرسالة .
- الجامع الصحيح المختصر [ صحيح البخاري ] : محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري ، تحقيق : مصطفى ديب البغا ، ط / ٣ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، دار ابن كثير ، بيروت .
- الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم : تأليف أبي الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ، دار الجيل ، ودار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- الجامع الصحيح سنن الترمذي : محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- الجمل في النحو : الفراهيدي أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد ( ١٠٠ هـ - ١٧٥ هـ ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوه ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .
- الجمل في النحو : الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق المتوفى ٣٤٠ هـ ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، الطبعة الخامسة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .
- جمهرة الأمثال : تأليف أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطايش ، طبعة عام ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان .

- **جمهرة اللغة**: ابن دريد الأزدي أبو بكر محمد بن الحسن (٢٢٣ هـ - ٣٢١ هـ)،  
 علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى:  
 ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**: المرادي الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي  
 (٧٤٩ هـ) تحقيق: د. فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل، الطبعة  
 الثانية: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، من منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت،  
 لبنان.

### الحاء

- **حاشية الخضري على شرح بن عقيل على ألفية بن مالك**: محمد الخضري،  
 ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، طبعة عام: ١٤١٥ هـ -  
 ١٩٩٥ م، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني**: الصبان محمد علي، المكتبة الفيصلية،  
 مكة المكرمة.
- **الحجّة في القراءات السبع**: ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد  
 (٣٧٠ هـ) تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى:  
 ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- **الحجّة للقراء السبعة**: الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار المتوفى  
 (٣٧٧ هـ) وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي، الطبعة  
 الأولى: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، توزيع  
 مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.

- الحُلل في شرح أبيات الجمل : ابن السيد البطلِّيوسي ( ٤٤٤ هـ - ٥٢١ هـ )  
تحقيق : د. مصطفى إمام ، الطبعة الأولى : ١٩٧٩ م ، مطبعة الدار المصرية ،  
القاهرة .

### الخاء

- خزانة الأدب : البغدادي عبد القادر عمر المتوفى عام ١٠٩٣ هـ ، تحقيق :  
عبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة : ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م ، مكتبة الخانجي  
بالقاهرة .
- الخصائص : ابن جني أبو الفتح عثمان ( ٣٩٢ هـ ) تحقيق : محمد علي النجّار ،  
دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

### الدال

- دراسات في فقه اللغة : د. صبحي صالح الطبعة الثامنة عشر : ٢٠٠٧ م ، دار  
العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم : عضيمة ، محمد عبد الخالق ، طبعة عام :  
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ، دار الحديث ، القاهرة .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي شهاب الدين أبو  
العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم ( ٧٥٦ هـ ) ، تحقيق وتعليق : الشيخ  
علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود والدكتور جاد مخلوف جاد  
والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي ، الطبعة الأولى : ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ،  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- دروس التصريف : محي الدين عبد الحميد ، طبعة عام ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م ،  
المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان .

- ديوان الأعشى ميمون بن قيس : طبعة عام ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م ، دار بيروت للطباعة والنشر .
- ديوان امرئ القيس : الكندي امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر ( ٥٠٠ م - ٥٤٠ م ) شرحه وضبط نصوصه وقدم له الدكتور عمر فاروق الطباع ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، لبنان .
- ديوان أمية بن أبي الصلت ، جمع وتحقيق : د. بجيع جميل الجبيلي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٥ هـ - ١٩٩٨ م ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .
- ديوان بشار بن بُرد : تقديم وشرح د. صلاح الدين الهواري ، طبعة عام ١٩٩٨ م ، دار مكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان .
- ديوان حارث بن حلزة الشكري : جمعه وحققه وشرحه الدكتور / إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى : ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري : شرحه وضبط نصوصه وقدم له الدكتور عمر الطَّبَّاع ، دار القلم ، بيروت ، لبنان .
- ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي ، الطبعة الثانية : ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- ديوان ذي الرُّمَّة غيلان بن عقبة العدوي ، عني بتصحيحه وتنقيحه كارليل هنري هيس مارتيني ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
- ديوان طرفة بن العبد : طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك ، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين ، الطبعة الأولى : ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- ديوان العباس بن مرداس : جمعه وحققه الدكتور / يحيى الجبوري ، الطبعة الأولى : ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .
- ديوان العجاج : برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه ، تحقيق : د. عزة حسن ، مكتبة دار الشرق ، بيروت ، لبنان .
- ديوان عدي بن زيد العبادي : حققه وجمعه محمد جبار المعبيد ، طبعة عام : ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م ، شركة دار الجمهورية العراقية للنشر والطبع ، بغداد .
- ديوان علقمة الفحل : شرحه الأعلام الشنتمري ، تحقيق : لطفي الصقال ، ودرية الخطيب ، الطبعة الأولى : ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ، دار الكتاب العربي بحلب .
- ديوان عمرو بن كلثوم : جمعه وحققه وشرحه الدكتور / إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي .
- ديوان القطامي عمير بن شسيم التغلبي ، المتوفى ( ١٠١ هـ ) ، تحقيق : محمود الربيعي ، طبعة عام ٢٠٠١ م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ديوان كثير عزة : جمعه وشرحه الدكتور / إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .
- ديوان النابغة الذبياني : الذبياني أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، لبنان .

### الراء

- رسالتان في المعرب لابن كمال والمنشي : تقديم وتحقيق : د. سليمان إبراهيم العايد ، من منشورات جامعة أم القرى ، معهد اللغة العربية .
- رسائل الجاحظ : تأليف أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، المتوفى سنة ٢٥٥ هـ ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط / ١ ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

### الزاي

- الزاهر في معاني كلام الناس : الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشَّار بن الحسن ( ٢٧١ هـ - ٣٢٧ هـ ) تحقيق : الشربيني شريدة ، دار الحديث ، القاهرة .
- زهر الآداب وثمر الألباب : القيرواني أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري ، تحقيق : أ.د. يوسف علي طويل ، ط / ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

### السين

- سر صناعة الإعراب : ابن جني أبو الفتح عمان ( ٣٩٢ هـ ) تحقيق : د. حسن هنداوي ، الطبعة الأولى : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار القلم ، دمشق .
- سنن أبي داود : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- سنن الدارقطني : الدارقطني البغدادي علي بن عمر أبو الحسن ، تحقيق : السيد عبد الله هاشم يمانى المدني ، طبعة عام ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

- سنن النسائي : أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، ط / ٣ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب .
- سير أعلام النبلاء : الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ، الطبعة التاسعة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

### الشين

- شذا العرف في فن الصرف : تأليف الشيخ أحمد الحملاني ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة .
- شرح ابن عقيل : ابن عقيل العقيلي بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ( ٦٩٨ هـ - ٧٦٩ هـ ) المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
- شرح أسماء الله الحسنى : للرازي ( ٥٤٤ هـ - ٦٠٦ هـ ) مكتبة الكليات الأزهرية ، طبعة عام ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك : الأشموني أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى ( ٨٣٨ هـ - ٩٢٩ هـ ) تحقيق وشرح : د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر .
- شرح التسهيل : ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبلي الأندلسي ( ٦٠٠ هـ - ٦٧٢ هـ ) تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، ود. بدوي المختون ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر .

- شرح التسهيل للمرادي : المرادي الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي (٧٤٩ هـ) تحقيق : محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، القاهرة .
- شرح التصريح على التوضيح : الأزهري خالد بن عبد الله ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- شرح التصريف : الثمانيني أبو القاسم عمر بن ثابت بن إبراهيم بن عمر بن عبد الله المتوفى سنة (٤٤٢ هـ) تحقيق : د. إبراهيم بن سليمان البعيمي ، الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م ، مكتبة الرشد ، الرياض .
- شرح جمل الزجاجي : الأشبيلي ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (٥٩٧ هـ - ٦٦٩ هـ) تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، مكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
- شرح ديوان الحماسة : المرزوقي أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المتوفى (٤٢١ هـ) نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون ، الطبعة الأولى : ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م ، دار الجليل ، بيروت ، لبنان .
- شرح شافية بن الحاجب : الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٦ هـ) تحقيق وضبط وشرح : محمد نور الحسن ، محمد الزقراف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، ط / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (٦٧١ هـ) ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف محي الدين عبد الحميد ط / ١٩٩٢ م ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، لبنان .

- شرح العقيدة الطحاوية : الطحاوي أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة (٢٣٩ هـ - ٣٢١ هـ) الطبعة الثامنة : ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .
- شرح كافية ابن الحاجب : الاسترأبادي رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٦ هـ) قدم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- شرح الكافية الشافية : ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبالي الأندلسي (٦٠٠ هـ - ٦٧٢ هـ) تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، ط / ١ ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- شرح كتاب سيويه : السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله (٣٦٨ هـ) تحقيق : د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمي حجازي ود. محمد هاشم عبد الدايم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ م .
- شرح اللمع في النحو : الضرير القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- شرح المراح في التصريف : العيني بدر الدين محمود بن أحمد (٧٦٢ هـ - ٨٥٥ هـ) تحقيق وتعليق : د. عبد الستار جواد ، ط / ١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م ، مؤسسة المختار ، القاهرة .
- شرح معاني الآثار : الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبو جعفر ، تحقيق : محمد زهري النجار ، الطبعة الأولى : ١٣٩٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- شرح المعلقات السبع : أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني ، دار صادر ، بيروت .
- شرح المفصل : ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ( ٥٥٦ هـ - ٦٤٣ هـ ) الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
- شرح الملوكي في التصريف : ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ( ٥٥٦ هـ - ٦٤٣ هـ ) تحقيق : فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى : ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م ، المكتبة العربية بحلب ، سوريا .

### الصاد

- الصاحبى في فقه اللغة : ابن زكريا أبو الحسن أحمد بن فارس ( ٣٩٥ هـ ) ، تحقيق : أحمد صقر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة .
- الصّحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حماد الجوهري ( ت ٣٩٣ هـ ) الطبعة الرابعة : ١٩٩٠ م ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .

### الطاء

- طبقات المفسرين : أحمد بن محمد الأندروى ، تحقيق : سليمان بن صالح الحزري ، الطبعة الأولى : ١٩٩٧ م ، الناشر : مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة .

### العين

- علل النحو : الوراق أبو الحسن محمد بن عبد الله ( ٣٨١ هـ ) ، تحقيق : د. محمود جاسم محمد الدرويش ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، مكتبة الرشد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
- علم الاشتقاق نظرياً وتطبيقياً : د. محمد حسن حسن جبل ، الطبعة الأولى : ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، مكتبة الآداب ، القاهرة .

### الغين

- الغريب المصنف : الهروي أبو عبيد القاسم بن سلام ( ٤٢٤ هـ ) تحقيق :  
د. صفوان عدنان داودي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ، دار الفيحاء ،  
دمشق ، بيروت .

- غريب الحديث : الهروي أبو عبيد القاسم بن سلام ( ٢٢٤ هـ ) ، طبعة  
مصوّرة عن السلسلة الجديدة من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد ،  
الذكن ، الهند ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م ، الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

### الفاء

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري : العسقلاني أحمد بن علي بن حجر  
( ٧٧٣ هـ - ٨٥٢ هـ ) تعليق : الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز والشيخ  
عبد الرحمن بن ناصر البراك ، الطبعة الثالثة : ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م ، دار  
طيبة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

- فصول في فقه العربية ، د. رمضان عبد التواب ، ط / ٦ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ،  
مكتبة الخانجي بالقاهرة .

- فقه اللغة العربية وخصائصها : للدكتور إميل بديع يعقوب ، ط / ١ ،  
١٩٨٢ م ، ط / ١٩٨٦ م ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .

- فقه اللغة وسر العربية : الثعالبي أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل  
( ٣٥٠ هـ - ٤٣٠ هـ ) ، تحقيق : د. فائز محمد ، الطبعة الثانية : ١٤١٦ هـ -  
١٩٩٦ م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

### القاف

- القاموس المحيط : الفيروزآبادي مجد الدين محمد بن يعقوب المتوفى (٨١٧ هـ) ضبط وتوثيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، طبعة عام : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- القواعد الأساسية للغة العربية : تأليف السيد أحمد الهاشمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

### الكاف

- الكامل في اللغة والأدب : المبرد أبو العباس محمد بن يزيد (٢١٠ هـ - ٢٨٥ هـ) تعليق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت .
- الكتاب ( كتاب سيويه ) : سيويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠ هـ) تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- كتاب الأفعال : ابن القطاع أبو القاسم علي بن جعفر السعدي المتوفى (٥١٥ هـ) ، الطبعة الأولى : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
- كتاب الأفعال : ابن القوطية أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى (٣٦٧ هـ) تحقيق : علي فوده ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- كتاب الأمثال : ابن سلام أبو عبيد القاسم المتوفى سنة ٢٢٤ هـ ، تحقيق : عبد المجيد قطامش ، منشورات جامعة الملك عبد العزيز .

- كتاب الصناعتين : العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل : تحقيق : علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة عام : ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان .
- كتاب العين : الفراهيدي أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد ( ١٠٠ هـ - ١٧٥ هـ ) تحقيق : د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ، الجمهورية العراقية ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر .
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح : الجرجاني أبو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ( ٤٧١ هـ ) تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٢ م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ( ٤٦٧ هـ - ٥٣٨ هـ ) ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- كشف المشكل من حديث الصحيحين : أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ، تحقيق : علي حسين البواب ، طبعة عام ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، دار الوطن ، الرياض .
- الكشف والبيان : الثعلبي النيسابوري أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم ، المتوفى ٤٢٧ هـ ، تحقيق : أبو محمد بن عاشور ، ط / ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال : للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي المتوفى سنة ٩٧٥ هـ ، الطبعة الأولى : ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م ، مكتبة التراث الإسلامي ، حلب .

- الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر : د. عبد الفتاح الحموز ،  
الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، دار عمار ، عمان ، الأردن .

### اللام

- لباب التأويل في معاني التنزيل ( تفسير الخازن ) : علاء الدين علي بن محمد بن  
إبراهيم البغدادي ، المتوفى ٧٤١ هـ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، دار الفكر ،  
بيروت ، لبنان .

- اللباب في علل البناء والإعراب : العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين ،  
( ٥٣٨ هـ - ٦١٦ هـ ) تحقيق : غازي مختار طليعات ، دار الفكر المعاصر ،  
بيروت ، لبنان .

- اللباب في علوم الكتاب : ابن عادل الدمشقي أبو حفص عمر بن علي المتوفى  
بعد سنة ٨٨٠ هـ ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، الطبعة  
الأولى : ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- لسان العرب : ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن  
أحمد الأنصاري ( ٦٣٠ هـ - ٧١١ هـ ) ، الطبعة الأولى : ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ،  
دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان .

- اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسان ، الطبعة الثالثة : ١٩٨٥ م ، الهيئة  
المصرية العامة للكتاب .

- اللمع في العربية : ابن جني أبو الفتح عثمان ( ٣٩٢ هـ ) تحقيق : حامد المؤمن  
الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ،  
بيروت ، لبنان .

## الميم

- المبسوط في القراءات العشر : الأصفهاني أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران (٢٩٥ هـ - ٣٨١ هـ) تحقيق : سبيع حمزة حاكمي ، الطبعة الثانية : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، دار القبلة ، جدة ، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت .
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة : ابن جني أبو الفتح عثمان (٣٩٢ هـ) الطبعة الأولى : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، دار الهجرة ، دمشق .
- متون في اللغة العربية ، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ابن الأثير أبو الفتح ضياء الدين نصر الله محمد بن محمد بن عبد الكريم المتوفى (٦٣٧ هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، طبعة عام : ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، لبنان .
- مجاز القرآن : التيمي أبو عبيدة معمر بن المثنى (١١٠ هـ - ٢١٠ هـ) ، تعليق : د. فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- مجمع الأمثال : لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة عام : ١٤٣٢ هـ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان .
- مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، العدد الأول ، ١٤٠١ هـ - ١٤٠٢ هـ .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ابن جني أبو الفتح عثمان (٣٩٢ هـ) تحقيق : علي النجدي ناصف ، ود. عبد الحلیم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الطبعة الثانية : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار سزكين للطباعة والنشر .

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ابن عطية الأندلسي أبو محمد عبد الحق بن غالب ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، الطبعة الأولى : ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- المحيط في اللغة : الطالقاني أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس بن إدريس ، تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، ط / ١ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
- المخصّص : ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي ( ٤٥٨ هـ ) ، تقديم : د. خليل إبراهيم جفّال ، الطبعة الأولى : ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ( ٨٤٩ هـ - ٩١١ هـ ) شَرَحَهُ وَضَبَطَهُ وَصَحَّحَهُ وَعَلَّقَ حَوَاشِيَهُ مُحَمَّدٌ أَحْمَدُ جَادُ الْمَوْلَى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان .
- المسائل البغداديات : الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ( ٢٨٨ هـ - ٣٧٧ هـ ) تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنغاوي ، منشورات إحياء التراث الإسلامي ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، الجمهورية العراقية .
- مشكل إعراب القرآن : أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي ( ٣٥٥ هـ - ٤٣٧ هـ ) تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، الطبعة الرابعة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : للرافعي : الفيومي أحمد بن محمد بن علي المقرئ ( ٧٧٠ هـ ) .

- معالم التنزيل ( تفسير البغوي ) : أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي المتوفي سنة ٥١٦ هـ ، تحقيق وتخرّيج : محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة وسليمان مسلم الحرش ، ط / ٤ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، دار طيبة .
- معاني القرآن : الأَخفش سعيد بن مَسْعَدَةَ البلي المجاشعي المتوفي بعد سنة ( ٢٠٧ هـ ) ، تحقيق : د. عبد الأمير محمد أمين الوَرْد ، الطبعة الأولى : ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
- معاني القرآن : الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي ( ٢٠٧ هـ ) ، تحقيق : أحمد يوسف النجاتي ، والأستاذ محمد علي النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار السرور .
- معاني القرآن : النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ( ٢٦٠ هـ - ٣٣٨ هـ ) ، تحقيق : يحيى مراد ، طبعة عام : ١٤٢٥ هـ - / ٢٠٠٤ م ، دار الحديث ، القاهرة .
- معاني القرآن وإعرابه : الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السّري ( ٢٣٠ هـ - ٣١١ هـ ) تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي ، الطبعة الأولى : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
- المعجم الكبير : الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم ، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي ، ط / ٢ ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٣ م ، مكتبة العلوم والحكم الموصل .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة .

- معجم المقاييس في اللغة : ابن زكريا أبو الحسن أحمد بن فارس ( ٣٩٥ هـ )  
تحقيق : شهاب الدين أبو عمرو ، ط / ١ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ، دار الفكر ،  
بيروت ، لبنان .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب : ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله بن  
جمال الدين بن يوسف بن أحمد المتوفى ( ٦٧١ هـ ) ، تحقيق : د. مازن المبارك  
ومحمد على حمة الله ، الطبعة الأولى : ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، دار الفكر ،  
بيروت ، لبنان .
- مفاتيح الغيب ( تفسير الرازي ) ، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي  
الشافعي ، المتوفى ( ٦٠٦ هـ ) ، ط / ٢ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، دار الكتب  
العلمية ، بيروت ، لبنان .
- مفتاح العلوم : السكاكي أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد المتوفى  
( ٦٢٦ هـ ) تحقيق : حمدي محمدي قايل ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر .
- المفردات في غريب القرآن : الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد  
( ٥٠٢ هـ ) تحقيق وضبط : محمد خليل عيتاني ، الطبعة الثانية : ١٤٢٠ هـ -  
١٩٩٩ م ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- المفصل في علم اللغة : الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر  
( ٤٦٧ هـ - ٥٣٨ هـ ) ، تعليق : د. محمد عز الدين السعيد ، الطبعة الأولى ،  
١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، لبنان .
- المقتضب : المبرد أبو العباس محمد بن يزيد ( ٢١٠ - ٢٨٥ هـ ) تحقيق : محمد  
عبد الخالق عزيمة ، طبعة جمهورية مصر العربية ، وزارة الأوقاف ، لجنة إحياء  
التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٩٩ هـ .

- الممتع في التصريف : الإشبيلي ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد ( ٥٩٧ - ٦٦٩ ) تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ط / ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان .
- مناهج البحث في اللغة : د. تمام حسان ، طبعة عام : ١٤٠٠ هـ - ١٩٧٩ م ، دار الثقافة ، الدار البيضاء .
- من أسرار اللغة : د. إبراهيم أنيس ، ط / ٦ ، ١٩٧٨ م ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .
- المنصف : ابن جني أبو الفتح عثمان ( ٣٩٢ هـ ) تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- المهذبُ فيما وقع في القرآن من المعرب : السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ( ٨٤٩ هـ - ٩١١ م ) شرحه وعلق عليه سمير حسين حلبي ، الطبعة الأولى : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة : إشراف وتخطيط ومراجعة د. مانع بن حماد الجهني ، الطبعة الخامسة : ١٤٢٤ هـ ، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر ، الرياض .

### النون

- نثر الدر : تأليف الآبي أبو سعد منصور بن الحسين ، تحقيق : خالد عبد الغني محفوظ ، ط / ١ ، عام : ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- نزهة الأحداق في علم الاشتقاق : الشوكاني محمد علي ( ١١٧٣ هـ - ١٢٥٠ هـ )  
تحقيق وتعليق : د. شريف عبد الكريم النجّار ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤ هـ -  
٢٠٠٤ م ، دار عمار للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء : الأنباري أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن  
محمد بن أبي سعيد ( ٥١٣ هـ - ٥٧٧ هـ ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة  
عام ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الفكر العربي ، القاهرة .
- النحت في اللغة العربية : د. نهاد الموسى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٤ م ،  
دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : الشيخ محمد الطنطاوي ، ط / ٢ .
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور : البقاعي برهان الدين أبو الحسن  
إبراهيم بن عمر ، المتوفى ٨٨٥ هـ ، تحقيق : عبد الرزاق غالب المهدي ،  
١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- النكت في تفسير كتاب سيويه : الأعلام الشتمري أبو الحجاج يوسف بن  
سليمان بن عيسى ( ٤٧٦ هـ ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة  
الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، معهد المخطوطات العربية ، الكويت .
- النكت والعيون ( تفسير الماوردي ) : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب  
الماوردي البصري ، تحقيق : السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار  
الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- نهاية الأرب في فنون الأدب : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري  
المتوفى ٧٣٣ هـ ، تحقيق : مفيد قميحة ، ط / ١ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م ، دار  
الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- النهاية في غريب الحديث والأثر : ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ( ٥٤٤ هـ - ٦٠٦ هـ ) ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناجي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
- النوادر في اللغة : أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	ملخص الرسالة العربي
٤	ملخص الرسالة الإنجليزي
٥	كلمة الثناء والشكر والتقدير
٨	المقدمة
٩	قيمة الموضوع
٩	أسباب اختيار موضوع ( الاشتقاق )
١٠	أسباب اختيار كتاب « اللباب في علوم الكتاب »
١٢	أهداف الموضوع
١٣	منهج السير في البحث
١٦	خطة البحث
٢١	التمهيد
٢٢	الاشتقاق لغة واصطلاحاً
٢٤	العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للاشتقاق
٢٥	أصل الاشتقاق أهو الفعل أم المصدر ؟
٢٨	في هذه المسألة أربعة مذاهب
٢٨	المذهب الأول : وهو لعامة البصريين إلا من شذ منهم
٣٠	المذهب الثاني : أن الفعل أصل والمصدر مأخوذ منه
٣١	المذهب الثالث : أن المصدر أصل للفعل وحده دون الصفات

الموضوع	الصفحة
المذهب الرابع : أن كلاً من المصدر والفعل أصل قائم بنفسه .....	٣١
أدلة الفريق الأول وهم البصريون .....	٣٤
أدلة الكوفيين .....	٤٠
ردُّ البصريين على الكوفيين .....	٤٢
آراء العلماء قديماً وحديثاً حول المذهبيين .....	٤٨
آراء القدماء .....	٤٨
آراء المحدثين في هذه المسألة .....	٤٩
أولاً : رأي الأستاذ محيي الدين عبد الحميد .....	٤٩
ثانياً : رأي الأستاذ عبد الله أمين .....	٥٠
ثالثاً : رأي الدكتور إميل بديع يعقوب .....	٥١
رابعاً : رأي الدكتور حسن حسن جبل .....	٥٤
خامساً : رأي الأستاذ الدكتور عليان بن محمد الحازمي .....	٥٦
سادساً : رأي الأستاذ الدكتور تمام حسان .....	٥٩
أقسام الاشتقاق .....	٦٤
<b>الفصل الأول : الاشتقاق الصريفي</b> .....	٦٩
المبحث الأول : الاشتقاق من المصدر أو الفعل .....	٧٠
أولاً : ما أرجع ابن عادل اشتقاقه إلى المصدر .....	٧٠
١ - إبليس .....	٧٠
٢ - آدم .....	٧٢

الصفحة	الموضوع
٧٤.....	٣ - اسم
٧٤.....	٤ - حاق
٨٠.....	٥ - السُّلْم
٨١.....	٦ - السَّاء
٨٢.....	٧ - شِرْعَةٌ
٨٤.....	٨ - العَالَمُونَ
٨٥.....	٩ - عَلا
٨٧.....	ثانياً : الاشتقاق من الفعل :
٨٧.....	١ - أَلُّ الرجل
٨٩.....	٢ - إِلَّا
٩٣.....	٣ - ثُبَاتٍ
٩٦.....	٤ - السُّنن
٩٧.....	٥ - الشيطان
١٠٢.....	٦ - الله
١٠٩.....	٧ - القرية
١١٠.....	٨ - النَّار
١١٠.....	ثالثاً : ما ورد اشتقاقه بوجهين المصدر والفعل :
١١٠.....	١ - ملائكة

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني : المشتقات بأنواعها :	١١٨ .....
القسم الأول : اسم الفاعل سواء كان من مجرد الثلاثي أو من مزیده	
أو من مزيد الرباعي أو مما ألحق به .....	١١٨ .....
أولاً : اسم الفاعل من مجرد الثلاثي :	١١٩ .....
أ - ما جاء على زنة ( فاعلٌ ) وفيه ستة أمثلة :	١٢٠ .....
١ - البارئ .....	١٢٠ .....
٢ - الصابئين .....	١٢١ .....
٣ - طاهر .....	١٢٣ .....
٤ - عاقر .....	١٢٥ .....
٥ - قاسية .....	١٢٨ .....
٦ - مالك .....	١٣١ .....
ب - ما جاء على زنة ( فَعِيلٌ ) مراداً به اسم الفاعل أو اسم المفعول	
أو صيغة المبالغة ، وفيه ( ٩ ) أمثلة .....	١٣٦ .....
١ - أَسِيرٌ .....	١٣٦ .....
٢ - البرية .....	١٣٧ .....
٣ - خَلِيلٌ .....	١٤١ .....
٤ - رَجِيمٌ .....	١٤٤ .....
٥ - قَدِيرٌ .....	١٤٦ .....
٦ - مَسِيحٌ .....	١٤٩ .....

الصفحة	الموضوع
١٥٣ .....	٧ - مَعِينٌ
١٥٦ .....	٨ - نَسِيءٌ
١٥٨ .....	٩ - وَزِيرٌ
١٦١ .....	ج - ما جاء على زنة (فَعَّال) وفيه مثالان :
١٦١ .....	١ - أَوَّاه
١٦٣ .....	٢ - جَبَّار
١٦٩ .....	د - ما جاء على (فِعَّيل) وفيه ثلاثة أمثلة :
١٦٩ .....	١ - سَجَّين
١٧١ .....	٢ - صِدِّيقَة
١٧٣ .....	٣ - قَسَّيسٌ
١٧٥ .....	هـ - ما جاء على (فَعُول) بمعنى (مفعول) وفيه مثال واحد :
١٧٥ .....	١ - زَبُورٌ
١٧٥ .....	ثالثاً : اسم الفاعل من المزيد الثلاثي :
١٧٦ .....	أ - ما جاء على زنة (مُفْعِلٌ) وفيه مثالان :
١٧٦ .....	١ - مَحْسَنٌ
١٧٧ .....	٢ - مَقِيَّتٌ
١٧٩ .....	ب - ما جاء على (مُفْتَعِلٌ) وفيه مثال واحد :
١٧٩ .....	١ - مُتَّقِيٌ

الموضوع	الصفحة
ج - ما جاء على ( مُفْعَل ) وفيه مثال واحد :	١٨٠ .....
١ - مُكَلِّبٌ	١٨٠ .....
د - ما جاء على ( فَعِيل ) مراداً به اسم الفاعل أو المفعول من مزيد	
الثلاثي وفيه مثال واحد :	١٨١ .....
١ - نَبِيٌّ	١٨١ .....
ثالثاً : اسم الفاعل مما ألحق بالرباعي المجرد ، وفيه مثالان :	١٨٧ .....
١ - مُسَيِّطِرٌ	١٨٨ .....
٢ - مُهَيِّمٌ	١٩٠ .....
القسم الثاني : اسم المفعول سواء من مجرد الثلاثي أو من مزيدة	١٩٤ .....
أ - ما جاء على مفعول ، وفيه مثال واحد وهو لفظ ( مأجوج )	١٩٥ .....
ب - ما جاء على ( مُفْعَل ) ، وفيه ثلاثة أمثلة :	١٩٧ .....
١ - مُؤَصِّدَةٌ	١٩٧ .....
٢ - مُزْجَاةٌ	١٩٨ .....
٣ - مُوسَى	١٩٩ .....
ج - ما جاء على ( مُفْتَعَل ) صيغة اسم المفعول أو صيغة الظرف ،	
وفيه مثالان :	٢٠٢ .....
١ - مُسْتَطَرٌّ	٢٠٢ .....
٢ - مُتَّكِّئٌ	٢٠٥ .....

الموضوع	الصفحة
القسم الثالث : الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وفيه مثالان : .....	٢٠٨
١ - رَبُّ	٢٠٩
٢ - راعناً	٢٠٩
القسم الرابع : ما جاء على ( أفعل ) التفضيل ، وفيه ثلاثة أمثلة : .....	٢١٠
١ - أدنى	٢١١
٢ - أنكر	٢١٦
٣ - أوّل	٢٢٢
القسم الخامس : ما جاء على ( مَفْعَلٍ ) أو ( مَفْعِلٍ ) من اسمي الزمان	
والمكان ، وفيه أربع كلمات : .....	٢٣٠
١ - مَنْسِكٌ	٢٣١
٢ - مَسْجِدٌ	٢٣٥
٣ - المَشْرِقُ والمَغْرِبُ	٢٣٧
القسم السادس : اسم الآلة ، وفيه مثال واحد : .....	٢٤٠
١ - مِئْسَاةٌ	٢٤٠
القسم السابع : المصدر الميمي ، وفيه خمس كلمات : .....	٢٤٣
١ - مَغْرَمٌ	٢٤٤
٢ - مَوْثِقٌ	٢٤٦
٣ - مِيثَاقٌ	٢٤٧
٤ - مُدْخَلٌ	٢٥١
٥ - مَرَضَاةٌ	٢٥٣

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني : الاشتقاق اللغوي	٢٥٦
المبحث الأول : الاشتقاق من الجذر :	٢٥٨
١ - البَحْرُ	٢٦٠
٢ - البَدْوُ	٢٦٠
٣ - البُرُوجُ	٢٦١
٤ - البَغْيُ	٢٦٢
٥ - جُنُبٌ	٢٦٤
٦ - الجَنَاحُ	٢٦٧
٧ - الجِنُّ	٢٧٠
٨ - الحِصْنُ	٢٧٢
٩ - الحَتَانُ	٢٧٥
١٠ - الحَوْرُ	٢٧٨
١١ - الحِدَاغُ	٢٨٢
١٢ - الحَمْرُ	٢٨٤
١٣ - الذَّبْحُ	٢٨٧
١٤ - الزَّكَاةُ	٢٨٨
١٥ - الرِّبَا	٢٩٠
١٦ - الرَّعْنُ	٢٩١
١٧ - الرَّمْزُ	٢٩٣

الصفحة	الموضوع
٢٩٥ .....	١٨ - السَّفْرُ
٢٩٧ .....	١٩ - السَّكْرُ
٢٩٩ .....	٢٠ - السَّلَفُ
٣٠٢ .....	٢١ - الشَّرُّ
٣٠٤ .....	٢٢ - الشَّفْعُ
٣٠٦ .....	٢٣ - الصَّدْقُ
٣١٠ .....	٢٤ - الصَّرْمُ
٣١١ .....	٢٥ - الطَّمْسُ
٣١٣ .....	٢٦ - العَرْوُ
٣١٥ .....	٢٧ - العَفْوُ
٣١٧ .....	٢٨ - العَقْلُ
٣١٩ .....	٢٩ - الفَرَضُ
٣٢٠ .....	٣٠ - الفَطْرُ
٣٢٢ .....	٣١ - القَصُّ
٣٢٤ .....	٣٢ - الكَتْبُ
٣٢٥ .....	٣٣ - الكَرْسُ
٣٢٦ .....	٣٤ - الكُفْرُ
٣٢٧ .....	٣٥ - النِّدَاءُ

## الصفحة

## الموضوع

المبحث الثاني : الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وفيه اثنتان وأربعون

- كلمة / نموذجاً لغوياً : ..... ٣٣٠
- ١ - الإِبِلُ ..... ٣٣٢
- ٢ - الأَرْضُ ..... ٣٣٤
- ٣ - البَشَرَةُ ..... ٣٣٥
- ٤ - التُّلُّ ..... ٣٣٦
- ٥ - ثالث وثان وثامن ..... ٣٣٨
- ٦ - الجِثَّةُ ..... ٣٣٩
- ٧ - الجِدَارُ ..... ٣٤٠
- ٨ - الجِدَالَةُ ..... ٣٤٢
- ٩ - الحَبُّ / والحَبَّةُ ..... ٣٤٣
- ١٠ - الحَدُّ / والحديد ..... ٣٤٤
- ١١ - الحَرَجُ ..... ٣٤٦
- ١٢ - الحَزَنُ ..... ٣٤٩
- ١٣ - الحَاسَّةُ ..... ٣٥٠
- ١٤ - الحَصْبَاءُ ..... ٣٥٢
- ١٥ - الحَبْتُ ..... ٣٥٢
- ١٦ - الدَّرَجَةُ ..... ٣٥٤

الصفحة	الموضوع
٣٥٦ .....	١٧ - الدِّمَاغُ
٣٥٨ .....	١٨ - الرَّجَامُ
٣٥٩ .....	١٩ - الرَّهَابَةُ
٣٦٠ .....	٢٠ - السُّورُ
٣٦١ .....	٢١ - الشَّجَرَةُ
٣٦٢ .....	٢٢ - الشَّيْدُ
٣٦٣ .....	٢٣ - الشُّغَافُ
٣٦٤ .....	٢٤ - الصَّعِيدُ
٣٦٥ .....	٢٥ - الظَّهْرُ
٣٦٦ .....	٢٦ - الغَرَاءُ
٣٦٧ .....	٢٧ - الفَضَاءُ
٣٦٩ .....	٢٨ - الفِقَارُ
٣٦٩ .....	٢٩ - القِصَّةُ
٣٧١ .....	٣٠ - القَفَا
٣٧٢ .....	٣١ - القِنطَارُ
٣٧٦ .....	٣٢ - الكَيْدُ
٣٧٧ .....	٣٣ - الكُدْيَةُ
٣٧٩ .....	٣٤ - الكَلْبُ

الصفحة	الموضوع
٣٨٠ .....	٣٥ - اللِّحَافُ
٣٨١ .....	٣٦ - المَعِزُّ
٣٨٢ .....	٣٧ - المَطَا
٣٨٣ .....	٣٨ - المَوْجُ
٣٨٤ .....	٣٩ - النَّبْتُ
٣٨٥ .....	٤٠ - النَّجَاءُ / النَّجْوَةُ
٣٨٦ .....	٤١ - النَّفْسُ
٣٨٧ .....	٤٢ - النَّافِقَاءُ
٣٩١ .....	المبحث الثالث : بيان سبب التسمية ، وفيه إحدى وعشرون كلمة : .....
٣٩٢ .....	١ - الآية
٣٩٥ .....	٢ - الآخرة
٣٩٦ .....	٣ - البقرة
٣٩٧ .....	٤ - الحلائل
٣٩٩ .....	٥ - الخليل
٤٠١ .....	٦ - الخمر
٤٠٢ .....	٧ - الخيل
٤٠٣ .....	٨ - رَمَضَانُ
٤٠٧ .....	٩ - السُّحْتُ

الصفحة	الموضوع
٤٠٨ .....	١٠ - السُّورَةُ
٤١١ .....	١١ - الشَّهْرُ
٤١٢ .....	١٢ - الصُّلْبُ
٤١٣ .....	١٣ - الصَّلَاةُ
٤١٧ .....	١٤ - العِيْدُ
٤٢١ .....	١٥ - عرفات
٤٢٥ .....	١٦ - الفارض
٤٢٦ .....	١٧ - القرآن
٤٣٠ .....	١٨ - قُرَيْشُ
٤٣٤ .....	١٩ - الكعبة
٤٣٥ .....	٢٠ - المِدَادُ
٤٣٦ .....	٢١ - المِسْكُ

المبحث الرابع : الاشتقاق من كلمتين فأكثر ، والكلمات التي احتواها

٤٣٨ .....	هذا النص عشر كلمات :
٤٤٠ .....	١ - بَسَمَلٌ
٤٤٢ .....	٢ - جَعْفَلٌ
٤٤٣ .....	٣ - حَسْبَلٌ
٤٤٤ .....	٤ - حَمْدَلٌ

الصفحة	الموضوع
٤٤٥ .....	٥ - حَوْقَل
٤٤٨ .....	٦ - حَيْعَل
٤٥١ .....	٧ - دَمَعَز
٤٥٢ .....	٨ - سَبَحَل
٤٥٣ .....	٩ - طَلْبَق
٤٥٤ .....	١٠ - هَيْلَل
٤٥٧ .....	<b>الفصل الثالث : الاشتقاق عند ابن عادل</b>
٤٥٨ .....	المبحث الأول : الاشتقاق أنواعه وأنواع المشتق منه :
٤٥٨ .....	أولاً : الاشتقاق أنواعه عند ابن عادل
٤٥٩ .....	الاشتقاق الأصغر وهو النوع الأول
٤٦٣ .....	النوع الثاني : الاشتقاق الأوسط
٤٧١ .....	النوع الثالث : الاشتقاق الأكبر
٤٧٥ .....	ثانياً : أنواع المشتقات عند ابن عادل
٤٩٥ .....	المبحث الثاني : الأصالة والتقليد
٥٠٧ - ٥٠٦ .....	الخاتمة : نتائج البحث وأهم التوصيات
٥٠٧ .....	أولاً : أهم النتائج
٥١٢ .....	ثانياً : أهم التوصيات

الصفحة	الموضوع
٥١٣ .....	الفهارس :
٥١٤ .....	فهرس الشواهد من الآيات القرآنية .....
٥٢٧ .....	فهرس الشواهد من الأحاديث النبوية .....
٥٢٨ .....	فهرس الأمثال .....
٥٢٩ .....	فهرس الشواهد من الأبيات الشعرية .....
٥٣١ .....	فهرس الكلمات اللغوية والمواد الأساسية التي احتواها البحث .....
٥٣٧ .....	فهرس المصادر والمراجع .....
٥٦٤ .....	فهرس الموضوعات .....

